بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

نموذج رقم(٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (الرباعي): محمد سعيد محمد اسماعيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،قسم الدراسات العليا الشرعية شعبة الاقتصاد

الأطروحة مقدمة لنيل درجة :- الماجستير ...في تخصص:- الاقتصاد الاسلامي......

عنوان الأطروحة:" التنمية الريفية في الاقتصاد الاسلامي.....

....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ:- ٨/ ٢/ ١٤٢٢ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة،وحيث قد تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة المذكورة أعلاه....

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف الاقتصادي:

الاسم:د/ [illegible]

التوقيع:........ ١٤٢٢/٢/٨

المشرف الفقهي:

الاسم :د/ حسين الجبوري

التوقيع:..........

المناقش :

الاسم :د/ محمد عبد القادر محمد

التوقيع:.........

المناقش:

الاسم:د/ مصطفى عبد الحليم مصطفى

التوقيع:......... ١٤٢٢/٢/٨

المناقش:

الاسم :د/ خلف البدراني

التوقيع:..........

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية:

الاسم :د/عبد الله بن مصلح الثمالي

التوقيع:..........



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الاقتصاد الإسلامي



التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

عبد سعيد عبد إسماعيل

المشرف الفقهي

أ.د.حسين خلف الجبوري

المشرف الاقتصادي

د.أحمد بن حسن الحسني


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه،ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ـ

...أما بعد

في هذا البحث حاول الباحث أن يسلط الضوء على ظاهرة الفقر الريفي التي لم تحظ حتى الآن ما تستحقه من الأهمية والعناية.

وجاءت هذه الرسالة في فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية يسبق ذلك مقدمة ويتلوه خاتمة تتضمن أبرز النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث وذلك على النحو التالي:

* مقدمة

- فصل تمهيدي: مفاهيم أساسية
- الفصل الأول: مظاهر وأسباب التخلف الريفي
- الفصل الثاني: آثار التخلف الثاني
- الفصل الثالث: مجالات التنمية الريفية
- الفصل الرابع: أجهزة ومؤسسات التنمية الريفية
- خاتمة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عميد كلية الشريعة	المشرف الفقهي	المشرف الاقتصادي	الطالب
أ. د. محمد بن علي العقلا	أ. د. حسين خلف الجبوري	د. أحمد بن حسن الحسني	عبد سعيد عبد إسماعيل

شكر وتقدير

إن البحث العلمي لا يمكن أن يكون نتاج عمل فردي مهما كانت مكانة هـــذا الفرد وإمكانياته ؛ وإنما البحث العلمي هو محصلة لجهد إنساني جماعي وهذا البحث ليـس بدعا من الأبحاث .لذا فان هذا البحث لم يكن يمكن إكماله بدون المساعدة السخية مـــن أناس كثيرين، ولهم جميعا مجتمعين أود أن أسجل اعترافي بأني مدين لهم وأشعر لهم بامتنـان من الأعماق. ولكني أود أيضا أن أسجل الشكر الخاص لمن كانت لهم يد مهمة في إنجــاز البحث. من هؤلاء الأستاذان الفاضلان المشرفان علي الرسالة:المشرف الفقهي الأســـتاذ الدكتور حسين خلف الجبوري، والمشرف الاقتصادي الدكتور أحمد حسن الحسني اللـذان لم يألوا جهدا في نصحي وإرشادي، ومنحاني الكثير من وقتهما وجهدهما دون كلـــل أو ملل فأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء . وأشكر المشرف الاقتصادي السابق أســتاذي الفاضل الدكتور محمد اللبابيدي الذي غمرني بخلقه الرفيع، وحنانه الأبوي ،منـــذ تعـهد البحث بذرة أمامها فصل الإنبات الطويل. وأسجل خالص تقديري وشكري لأســـتاذي الدكتور محمد بن علي العقلا الذي لم يزل يقدم لي كل التشجيع المادي والمعنـــوي منـذ وطأت قدمي قسم الاقتصاد الإسلامي لجامعتنا العزيزة. وأعترف بـــالجميل للإســتادين العزيزين الدكتور محمود ربيع الروبي والدكتور شوقي أحمد دنيا اللذين غرسا في نفســـي حب "العلم الكئيب" والتعصب له وذلك كل بطريقته الخاصة ولا أنسى فضل أسـلتذتي في قسم الاقتصاد الإسلامي فهذا البحث ما هو إلا جزء من بضاعتهم فجزاهم الله عني خـيرا. وأخص بالشكر أيضا كلا من البروفسور محمد نجاة الله صديقي والاستاد الدكتور محمـــد أنس الزرقاء لمشورتهم الحكيمة أثناء التخطيط المبدئي للرسالة.ولست أنســـى أن أقـدم الشكر للأستاذ الدكتور رفيق يونس المصري الذي ناقشت معه في كثـــير مـــن المســائل الفكرية والاقتصادية فاستفدت منه أدب التواضع قبل العلم كما أنه أعارني الكثــير مـــن الكتب والأبحاث القيمة. وإذا كان الباحث قد قدم شيئا مفيدا ، فلأنه قد اســـتفاد مـــن اطلاعه علي بعض مؤلفات وأبحاث من سبقوه في هذا المجال وغيره من المجـــالات، ولهـــم جميعا تحيات الوفاء والاحترام . وأتقدم بأصدق الشكر إلى المؤسسات التي مدت يد العـون

لي ، وأخص بالشكر كلاً من القائمين علي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وعمـــادة شئون المكتبات في جامعة أم القري وجامعة الملك عبد العزيز بجـــدة ، ومكتبـــة البنـــك الإسلامي بجدة ،وكذلك القائمين علي مكتبة الغرفة التجارية والصناعية والزراعية بجـدة ؛ وكذلك القائمين على مكتبة الشيخ صالح عبد الله كامل في مركـــز أبحـــاث الاقتصـــاد الإسلامي بجدة. كما لا يفوتني أن أسطر امتناني وشكري لولدي فارح وسمتر اللذين نقـلا مسودة البحث المكتوبة بخط يدي غير الجيد على الكمبيوتر.

فما كان في هذا البحث من الحسنات فإليهم يرجع وما كان فيه من تقصير فإلي البـــاحث وحده ينسب.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده محمد بن عبد الله صلوات ربي وسلامه عليه وعلي آله الأطهار وصحابته الأخيار والتابعين بإحسان إلي يوم الدين.

أولا: أهمية البحث.

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية نالت معظم المستعمرات السابقة -العالم الإسلامي معظمه وقع تحت الاستعمار -استقلالها السياسي واتجهت نحو بناء نفسها اقتصادياً من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية و لم تأخذ هذه الخطط والاستراتيجيات التنموية غالباً ظروف الدول الفقيرة بعين الاعتبار وكأنها تفترض أن هناك صيغة واحدة للتنمية تصلح للجميع وأن التقدم يقاس بمعدل دخل الفرد السنوي ولما كان الدخل من الناتج الصناعي يفوق الدخل من الناتج الزراعي ، وجب في منطق هذه الخطط أن يكون التقدم الذي تسعي إليه الدول هو توسيع قطاعها الصناعي.

وكانت الثمار المرّة من هذه الاستراتيجيات والسياسات التنموية غير المتوازنة والتي تفتقد إيجاد نوع من التناسق والترابط في وتيرة نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وفيما بين الأقاليم ومناطق الدولة وتنحاز للجانب المادي من التنمية ضد الجانب البشري ،أن تراوحت العمليات التنموية في مكانها.

ومع مرور ما يقرب من خمسة عقود من تاريخ التنمية إلا أن الفقر لا يزال يزداد استفحالًا وانتشاراً حيث تفيد بيانات المصرف الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية أن أكثر من ١,١مليار نسمة يعيشون في فقر في العالم الثالث، وأن ٦٣٠ مليوناً منهم (فقراء مدقعون) يقل متوسط دخل الفرد منهم عن ٢٧٥ دولار في السنة. وهناك أيضاً نحو مليار من البالغين الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة وأكثر من ١,٥ مليار نسمة يفتقرون إلي مياه نقية للشرب ونحو ١٠٠مليون نسمة لا مأوي لهم علي الإطلاق ، وهناك مليار نسمة يعانون من الجوع و ١٥٠ مليون طفل دون الخامسة من العمر (أي طفل بين كل ثلاثة

أطفال) يعانون من سوء التغذية و ١٢,٩ مليون طفل يموتون في كل عام قبل العام الخامس من مولدهم[١].

ولا يزال هذا الفقر داءاً ريفياً في جوهره ، حيث بينت الكثير من الدراسات أن الغالبية العظمي من أفقر الفقراء هم سكان الريف[٢]؛ فإحدى دراسات البنك الدولي تشير إلى أنه من بين سكان الدول النامية الذين يعتبرون سواء في حالة فقر مدقع أو فقر نسبي،هناك ما يقدر بأكثر من ٨٠ %منهم من سكان المناطق الريفية[٢].ويعيش ٦٠% من سكان الريف في أفريقيا جنوبي الصحراء في ظل الفقر، ومثلهم٣١% من سكان الريف في آسيا، وفي أمريكا اللاتينية يقل عدد سكان الريف بدرجة كبيرة من الناحيتين المطلقة والنسبية، ولكن التقديرات الوطنية تفيد أن ٦١% من سكان الريف فقراء[٣].

فالمناطق الريفية تتخلف من حيث التنمية البشرية عن المناطق الحضرية بمعدل أعلي بنسبة ٣٠% إلي ٥٠ % في وفاة الرضع في بعض البلاد، ومتوسط أعلي بنسبة ٥٠ % في سوء التغذية الريفية.

وتتفاقم هذه الفوارق نتيجة للفوارق في توزيع الخدمات الاجتماعية ؛ ففي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة يعيش ٧٢ % من السكان في المناطق الريفية ولكن فرص السكان الريفيين للحصول علي الخدمات الصحة والمياه النقية والصرف الصحي تبلغ النصف فحسب. والتعليم بدوره أقل توفراً في المناطق الريفية ، وفي بعض البلدان الأفريقية والأسيوية يقل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عن نصف المعدلات في المناطق الحضرية[٤]. فما زالت المناطق الريفية مهملة في معظمها لم تصل إليها خطط التنمية و لم تترك فيها إنجازات القرن العشرين أثراً يذكر ، مع أنها تضم ٨٠ % من مجموع سكان الدول النامية كما أشرنا آنفاً.

---

[١] موارد العالم ٩٢-١٩٩٣ تقرير أعده معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص٣٨(الترجمة العربية) لبنان.

[٢] معهد الموارد العالمية وآخرون؛ ٩٦-١٩٩٧، ص١٣.

[٢] البنك الدولي،التنمية الريفية ورقة عمل قطاعية،١٩٧٥،ص٥.

[٣] مجموعة من الكتاب: خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع. إعداد وترجمة أمير سالم وعلاء غنام. (مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)ص٣٩.

[٤] موارد العالم ٩٢-١٩٩٣، مرجع سابق ص٣٩.

ففي ظل أنماط التنمية الحالية التي أعطت المدن كل الاهتمام أصبحت المدن في الدول النامية واجهات عرض لمظاهر التقدم التي تضاهي أكثر الدول الصناعية بينما على بعد بضع كيلومترات منها تتواجد مظاهر الفقر المطلق. وحسب قول جازيس دومنيجو: فإن ((من المؤكد أن المدن الإفريقية تمثل من بعض النواحي واجهة زجاجية لحضارة معينة. ولكنها تبدو غريبة على إفريقيا ذاتها))[١].

ومن الأقوال المأثورة: أن إصلاح المدن يبدأ من الريف، فإذا انصلح حال الريف تحسنت الأحوال في المدن، والعكس صحيح[*]. ويصدق هذا القول بصفة خاصة على البلدان التي يشكل سكان الريف والمناطق الزراعية نسبة كبيرة في التعداد السكاني. فالبلدان التي نجحت في القضاء عملياً على نقص التغذية لم تصل إلى ذلك بفضل تطورات كبرى للإنتاجية بقدر ما وصلت إليه بفضل القضاء على البؤس الريفي: سواء أكانت اشتراكية (الصين، وكوبا) أم رأسمالية (كوريا الجنوبية، تايوان). ولا يتعلق الأمر بضرورة أخلاقية بل بضرورة اقتصادية: الحد بشدة من البؤس الريفي، يعني كبح جماح الهجرة الريفية والتوسع الخيالي لأسواق تصريف الصناعة المدينية[٢]. يقول الفلاح الفلبيني "مانج ايجوى":((يمكن تشبيه الأمة بالشجرة.إن في الشجرة أجزاء عديدة.ولا يرى الناس من الشجرة إلا الأجزاء الظاهرة بطبيعة الحال:الأوراق الخضراء،والفروع،والجذع السميك،والأزهار والثمرة التي تبدو شهية ولذيذة وفي مجتمعنا نجد أن الواجهات الأكثر ظهوراً هي الفئات الآتية:السياسيون،رجال الدين،الأطباء لكن هل تمثل هذه الفئات حقا الجزء الأكثر أهمية...في حالة الشجرة نجد أن الأجزاء الأكثر أهمية هي الأجزاء غير الظاهرة أو الخفية فهي مدفونة في الأرض،تحت الوحل.ولا يستطيع أحداً أن يلحظها،فهي لا تعتبر هامة على أي نحو وأنا أقصد بكلامي هذا الجذور ولو أن شخصا ما قطع الفروع والأوراق والأزهار فسوف تواصل الشجرة عملية التبرعم والنمو.ربما بصورة أفضل مما

---

(١) ج.جازيس دومينجو: دراسات في جغرافية التنمية. ترجمة محمد على فاضلي ومحمد عبد الحميد الحمادي. (منشأة المعارف، الإسكندرية،١٩٩٦)ص١٠٩.

(*) يؤكد العديد من الخبراء أن النجاح الباهر للإصلاح الريفي هو المحرك الأول للاقتصاد الصيني ،إذ شجعت زيادة دخول الفلاحين في الصين على التوسع في زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية ،وأرست أساساً للنمو السريع في الصناعة والتجارة الخارجية.

(٢) توما كوترو وميشيل إسوّن: مصير العالم الثالث: تحليل ونتائج وتوقعات. ترجمة خليل كلفت. (دار العالم الثالث،القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٥)ص١١٦.

سيكون عليه الحال لو أنها شذبت أحسن تشذيب لكن إذا قمت بحفر الأرض حتى وصلت للجذور ثم فصلتها من التربة فسوف تموت الشجرة بكاملها والفلاحون هم أشبه ما يكونون بجذور تلك الشجرة إنهم جذور الأمة فإذا ما أردتم للأمة أن تكون قوية فإن عليكم أن تتيحوا الفرصة للفلاحين كي يصبحوا أقوياء))[1].

وتدهور أوضاع الريف أفرزت عدداً من المشكلات منها الهجرة العشوائية إلي المدن لأن مستويات المعيشة في المدن ومهما كانت سيئة فهي أحسن حالاً من مستويات المعيشة في الريف وكذلك أفرزت مشكلة البطالة في الريف والحضر في نفس الوقت نتيجة هروب العمالة الشابة الريفية ،كما أدي التخلف الريفي إلي نشوء مشكلة التلوث البيئي.

وتظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتصدي له. فمعظم المسلمين يعيشون في المناطق الريفية من أقاليمهم كما يوضح لنا هذا الجدول.

جدول رقم (١)

سكان الريف كنسبة مئوية من إجمالي السكان في بعض الأقطار الإسلامية :

الدولة	النسبة المئوية	الدولة	النسبة المئوية
أفغانستان	٨١,٨	الجزائر	٥٥,٣
بنجلاديش	٨٣,٦	تشاد	٦٦,٧
إندونيسيا	٦٩,٥	مصر	٥١,٢
إيران	٤٣,٣	ليبيا	٢٩,٨
العراق	٢٨,٧	موريتانيا	٥٧,٩
الأردن	٣٢	المغرب	٥١,٥
ماليزيا	٥٧	سيراليون	٦٧,٨
عمان	٨٩,٤	الصومال	٦١,٩
باكستان	٦٨	السودان	٧٨
السعودية	٢٢,٧	تونس	٣٩,٢
سوريا	٤٩,٦	الإمارات العربية المتحدة	٢٢,٢
تركيا	٣٨,٧		

المصدر : موارد العالم٨٨ -١٩٨٩ و١٩٩٢-١٩٩٣مرجع سابق ص ص٣٢١-٣٢٢ .

---

[1] برتران شنايدر،ثورة حفاة الأقدام (تقرير إلى نادي روما).(منتدى الفكر العربي،عمّان ،ط الأولى، مارس١٩٨٧) ص١٨٥

ولا يزال معدل انتشار الفقر في أرياف البلدان الإسلامية عالياً حيث تذكر بعض الدراسات أن نحو ٦٧ %من فقراء العالم ينتمون إلي أربعة دول كبيرة في آسيا يمثلون أكبر كثافة سكانية مسلمة وهم الهند وبنجلاديش وباكستان وإندونيسيا.[١]

كما أن المؤشرات الإحصائية المتوفرة لبعض من البلدان العربية خلال الفترة ٧٧-١٩٩٠ قدرت نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي ٨٥ %من سكان الريف في السودان و٧٠ %في الصومال و٣٢ % في المغرب و٢٥ %في مصر و ١٧ % في الأردن و ١٥ % في تونس[٢]

وهؤلاء الفقراء يحتاجون إلي عناية كبيرة لتعزيز تطورهم الاقتصادي والاجتماعي علي أساس من الشريعة السمحة ولهذا فإن التنمية الريفية في البلدان الإسلامية هي من أهم الموضوعات التي تحتاج إلي الدراسة لأن أهم مقومات التنمية في البلدان الإسلامية هي مواردها البشرية .

وقد تغيرت النظرة في معالجة الفقر، فبعد أن كان ينظر إلى هذه المشكلة باعتبارها مشكلة اجتماعية تستهدف الإحسان إلى الفقراء صار ينظر إليها باعتبارها قضية اقتصادية اجتماعية تستهدف تحقيق استغلال أفضل لطاقات الفقراء غير المستغلة. فالذي يحتاجه الفقراء ليس صدقة لأن أسوأ ما يمكن أن تصنعه للفقراء هو أن تحولهم إلي بيت المال لينالوا الإحسان فالمطلوب هو استثمار المال في تعليم الفقراء وتحسين صحتهم بحيث يتمكنون من دخول مجال التشغيل والإنتاج[١]،أي ما يطلق في أدبيات التنمية أسلوب التمكين"Enabling Approach" وكذلك اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تمكنهم من الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة لهم ،وتوفير التمويل اللازم لذلك.

---

[١] انظر : عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد؛ استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم . (مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ ورقم الطبعة) ص١٣.

[٢] التنمية الزراعية في البلاد العربية وآفاقها المستقبلية، ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية ونشرت في دراسات اقتصادية مجموعة الدراسات المقدمة إلي الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية ، الدوحة ٢٤-٢٦شوال ١٤١٤ه /٥-٧ أبريل ١٩٩٤ص .

[١] انظر : محبوب الحق؛ مفاهيم التنمية البشرية ، ص٢٩ (من بحوث الندوة الفكرية التي عقدها منتدي الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمان ١٠-١١أبريل ١٩٩٣م).

فالتنمية الريفية تحتل موقعاً متقدماً في سلّم أولويات التنميـــة في العـــالم الإســـلامي .فبالرغم من أن بعض الأقطار الإسلامية لا يشكل الريف والقطاع الزراعي جزءاً كبـــيراً فيها ؛ إلا أن العالم الإسلامي في مجمله يتميز بمجتمع ريفي كبير وقطاع زراعـــي يســـهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي .لذا فإن تنمية الريف من شأنه أن يكون ذا أثر مباشـــر في تحريك الاقتصاد بمجمله ، خاصة إذا عرفنا الترابطات الوثيقة بين مجتمع الريف (بقطاعـــه الزراعي) من جهة ومجتمع الحضر (بقطاعه الصناعي والخدمي) مـــن جهـــة أخـــري ، ووجوب اعتماد متبادل كثيف بين المجتمعين لجعل دورة الحياة الاقتصادية الداخلية أغـــني وأكثر إنتاجاً علي الصعيد الاقتصادي ؛ وأكثر انسجاماً ومشاركة علي الصعيد الاجتماعي والسياسي.

وأخيراً فإن معظم الباحثين في البلدان النامية قد ولدوا في المدن أو نزحوا صغاراً إليـها من القرى التي ولدوا فيها وبالتالي انقطعت صلاتهم العاطفية بالريف ومشكلاته فيتوجـــب جذب انتباههم إلي واقع النصف الأخر من عالمهم.وبشكل موجز فإن:

-أغلب سكان العالم الثالث يعيشون في الريف، وأنه على الرغم من معدلات الهجـرة العالية من الريف إلى المدن، فإن سكان الريف مازالوا يزدادون بمعدل مرتفع.

-توضح الإحصاءات أن أكثر ٧٠% من سكان الريف في العالم الثـــالث يشـــتغلون بالزراعة أما البقية فيشتغلون بالصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات الأخرى.

-أن ٨٠% من فقراء العالم الثالث يعيشون في المناطق الريفية، وأن هناك تفاوتاً كبـيراً في مستوى المعيشة بين سكان الريف وسكان الحضر.

-قصور أنماط التنمية المتبعة في معظم الدول النامية عن توفير متطلبات التنمية الريفية.

من كل هذه القضايا وغيرها تبرز أهمية دراسة موضوع التنمية الريفيـــة كموضـــوع أكاديمي.

ثانياً : مشكلة البحث .

يعتبر تحديد مشكلة البحث أو الهدف من البحث خطوة ضرورية للدراســـة العلميـــة المنهجية ، فإذا كانت الأصول العلمية تقتضي ضرورة ألاّ تنشأ فكرة البحث العلمي مـــن فراغ حتى لا تنتهي إلى الفراغ ، فإن السمة الأساسية الّتي تميز البحوث العلمية هـــي أن

تكون ذات مشكلة محدّدة ، وفي حاجة إلى من يتصدّى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المختلفة .

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن تلخيص الهدف العام لهذا البحث بأنه محاولة تقويم وضع الريف وحصول صورة عامة أقرب إلى الحقيقة عن واقع الفقر وأبعاده الاجتماعية في ريفنا الإسلامي . أي دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الّتي يعيش في ظلّها فقراء الريف ، والتعرف على مظاهر الحرمان المادي والمعنوي بهدف إحداث عملية تغيير مقصودة من أجل تنمية الريف الإسلامي ، والنهوض بأحواله المعيشية الراهنة.

ثالثاً : الدراسات السابقة .

يشكل الريفيون أغلبية المجتمع البشري ،وستبقي هذه النسبة علي ما هي عليه إلى أمد بعيد . وعلى الرغم من كل التغيرات الّتي طرأت لم تتحقق التنبؤات الخاصة بانقراضهم . والأرجح أنها لن تتحقق وسيكتب للريفيين البقاء .وثمة تفاوت بين ضخامة حجم سكان الريف وبين ضعف الجهد المبذول لدراسته وبحثه . والواقع أن الدراسات المتعلقة بالريفيين لم تكتسب الاعتراف الواجب بأهميتها إلا في وقت متأخر من القرن العشرين.[1] وفي هذا الصدد يلاحظ روبرت تشامبرز -وهو عالم واسع الاطلاع في الدراسات الريفية :((في حدود علمي هناك مجلة دراسات فلاحية لكني لا اعتقد أنها الشيء نفسه.وتنشر مجلة ايكونوميك أند بوليتيكال ويكلي (أسبوعية الاقتصادية والسياسية) في الهند مقالات كثيرة عن الفقر الريفي لكن هذا يشكل موضوعاً واحداً فحسب مما تغطيه))[1].ويعبر تشامبرز موقف الاكاديميين من الدراسات والبحوث الريفية أصدق تعبير بقوله:((بالنسبة للأكاديميين، فإن القيام بالبحوث الحضرية، أرخص وأكثر أماناً، وتكاليف الناتج الأكاديمي أكثر كفاءة من البحوث الريفية. وإذا ما تعين القيام بعمل ريفي، فإن العمل في المناطق القريبة من الحضر يفضل عنه في المناطق الأبعد. وتتم البحوث الريفية أساساً، بواسطة الشبان وغير ذوي الخبرة. وبالنسبة لهؤلاء، فإن العمل الميداني الريفي طقس من طقوس

---

[1] ارتورو وارمان،دراسات عن البيئة الريفية والفلاحين.المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،ع(١١٨)نوفمبر ١٩٨٨،ص٥٩.

[1] روبرت تشامبرز،التنمية الريفية:وضع الأواخر أوائل.ترجمة محجوب عمر ميدتو للتنمية والرعاية الصحية،نيقوسيا،الطبعة ٢،١٩٩١)١٩٥.

المرور، وتدشين يكسبهم الحق في ألا يقوموا بالمزيد، ويعطيهم رخصة للبقاء في المدن. لكن العمل الميداني ينبغي أولاً أن يتم أداؤه بالطريقة السليمة كما تحددها العوائد. فعالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية ينبغي له أن يمضي عاماً أو ما إلى ذلك في القرية، وعالم الاجتماعي ينبغي له أن يعد مسحاً بالاستقصاء وينفذه ويحلله ويكتبه. وعندما تكتمل الطقوس بنجاح، يعين الباحث ويرقي. ويعقب ذلك الزواج وإنجاب الأطفال وبالنسبة للمرأة، فإن الحمل ورعاية الأطفال قد يعرقل مستقبلها الوظيفي ويحول دون المزيد من استكشافات أحوال الريف. أما الرجال، فالمسئوليات الأسرية تقيدهم بدرجة أقل، وإن كانت تعرقلهم. والترقية تعني مسئولية أكبر وقضاء الوقت في التعليم، والإشراف والإدارة، والتعامل مع السياسات الجامعية والمؤسسية. وتعني مرحلة الدورة المنزلية بأطفالها الصغار، تراكم المسئوليات –توصيل الأولاد إلى المدرسة وإعادتهم، المناسبات العائلية، الإدارة المالية الحريصة على عدم تجاوز الدخل، القيام بوظيفتين وتقديم الاستشارات لاستكمال الأجر الهزيل– وكلها تستهلك وقتاً.

والآن، تعلم الباحث ما يكفي للإسهام في البحوث الريفية. وتوافرت له (أو لها)الثقة والفطنة لتقصي أفكار جديدة وتتبع ما هو غير متوقع. وهناك برهان كاف على هذا في الكتب التي وضعها علماء الأنثروبولوجيا الذين اضطلعوا بنوبة ثانية تعقبها نوبات أخرى من العمل الميداني. لكنه في هذا الوقت على وجه التحديد، يتم تقييد الأكاديمي القادر إلى مكتب ومنزل ومنبر.

وإذا كانت الجامعة تكافئ المقدرة، فإن الناس الأكثر مقدرة قد يكونون الأكثر عرضة للوقوع في الفخاخ. ويتضافر كبر السن، والمقدرة، والترقية، والدورة المنزلية، دون مزيد من الاتصال الريفي.

والمزيج الذي يجمع هذه القوى معاً ويؤدي في النهاية إلى شل الراغبين في أن يكونوا باحثين ريفيين في منتصف طريقهم الوظيفي، هو الإفراط في التزامات. فلا يزال سراً السبب في أن مثل هذا العدد الكبير من الناس المفترض ذكاؤهم الذي يقومون بالبحوث، عاجزين بصورة تعيسة أن ينظموا حياتهم الخاصة. فيمكن أن نجد أكاديميين يشرفون في الوقت نفسه على نصف دستة من هؤلاء (إذا استطاع طلابهم التقرب منهم)، ويديرون

مشروعاً كبيراً للأبحاث (يديرون من الناحية العملية بوساطة مدير أدنى مرتبة أو بواسطة العاملين الميدانيين)، ويحاضرون (من مذكرات قديمة أو من الذهن مباشرة)، ويشلوكون في دستة من اللجان(أو يبعثون باعتذارات عن الغياب، أو حتى يتقاعسون عن إرسال هذه الاعتذارات)، ويؤلفون بضعة كتب (أو يضيفون ملاحظات على مشروع لها يعده مؤلف من مرؤوسيهم)، ويطورون منهجاً دراسياً أو مقرراً جديداً(ينتهي بسبب ضيق الوقت إلى أن يشبه السابق كثيراً)، ويقدمون استشارات لوكالة معونة (وهو الأمر الذي يحظى بأولوية على كل ما عداه لأسباب مالية لا مهرب منها). وإذا حكمنا من عينة محدودة متناثرة، أظن أن هناك ارتباطاً طردياً بين الإفراط في التزامات في العمل وبين حجم الأسرة، مع أن المسألة ما إذا كان هذا يعكس افتقاراً لكبح جماح النفس والتنظيم في كلا المجالين قد تظل أمراً لا جدوى منه. لكن الإفراط في التزامات مثل هؤلاء الناس، هو نوع من الإدمان. وفي الحالات القصوى،يتعهدون بالمزيد والمزيد في حين يتناقص ما ينجزونه أكثر فأكثر، إذ يقل ما ينجزونه وتقل جودته أيضاً، ونظراً لأنهم يصبحون شخصيات بارزة، يقل احتمال أخبارهم بأن عملهم السيئ، ولا حاجة بنا للقول بأن الوقت المتاح لأي اتصال بالريف يقل أكثر فأكثر: ذلك أن متطلبات الطلاب، والباحثين، والمديرين، واللجان،والمناهج الدراسية الجديدة، والكتب والاستشارات،كلها يقتضي الوجود في الحضر.والهروب نادر وقصير الأجل: فالاتصال بالريف يقتصر على رحلات قصيرة محمومة من المراكز الحضرية حيث يقع مقر الجامعة أو المعهد))[1].وفي الواقع فإن الدين يكتبون في التنمية لم يمارسوا ..والدين يمارسون لا يقرؤون ولا يكتبون في التنمية.مما يجعلنا أمام معضلة شبيهة بتلك التي تحدث عنها إسماعيل صبري:

أواه..لو عرف الشباب! .. وآهِ لو قدر المشيب! .

وبصفة عامة فإن هناك عدداً قليلاً فحسب من الأكاديميين يرى أن التنمية الريفية مثيرة من الناحية الفكرية أو أنها مجال للعمل البحثي[2]. ومع ذلك لا نريد إنكار حقيقة

---

[1] روبرت تشارمبرز، التنمية الريفية :مرجع سابق ص٢٣-٢٤.نقلنا هذا الوصف مع طوله ليعطينا فكرة أقرب إلى الواقع.

[2] نفس المرجع ص٢٠٣.

أساسية هي أن الفقر والتخلف الريفي بدأ يجد عناية واهتماماً من الباحثين الأكاديميين والمراكز البحثية ومن المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

و لم يعثر الباحث أثناء البحث الأولي على دراسة علمية تعرضت لموقف الاقتصاد الإسلامي من هذا الموضوع الحيوي . وهناك رسالة دكتوراه تحت عنوان (التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية) والّتي تقدم بها الدكتور خلف سليمان النمري إلي جامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي عام ١٤١٠هـ -١٩٩١م وطبعها معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ولا يخفي أن التنمية الريفية تشترك مع التنمية الزراعية في ضرورة تنمية الإنتاج الزراعي،لأن التنمية الزراعية تشكل أساس التنمية الريفية وعمودها الفقري ، ويتداخل الريفي مع الزراعي، والزراعي مع الريفي ، بحيث يتعذر أحياناً فض الاشتباك بينهما ، فالأرضية المشتركة واسعة جدا ، مع التذكير بأن التنمية الريفية ، تغطى نشاطات إنتاجية واجتماعية وثقافية لا تقع مباشرة في دائرة التنمية الزراعية البحتة.ومن الضروري إزاحة الستار عن الأخطاء التي يرتكبها البعض في الخلط بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية فالتنمية الريفية تعد عملية أكبر ،وأوسع،وأشمل من مجرد التنمية الزراعية فهي تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية، تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي. ومما يشير إلى أن التنمية الريفية في جوهرها عملية متكاملة إطلاق كثير من المتخصصين عليها التسمية الشائعة باعتبارها "تنمية ريفية متكاملة"فالتنمية الزراعية جزء من التنمية الريفية ،وأن التنمية الريفية جزء من التنمية القومية الشاملة.وعليه تقترن التنمية الزراعية كشرط ضروري ولازم للتنمية الريفية رغم أن التنمية الريفية تمتد إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد[1]، وتتميز باهتمامها بتحقيق العدالة في توزيع الدخل والخدمات العامة، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق التكامل بين التنمية الزراعية والصناعات الريفية.[2] لهذا رأى الباحث التصدي لهذا الموضوع راجياً أن تكون هذه الرسالة لبنة صغيرة تسد ثغرة من الثغور الموجودة في الأدبيات الاقتصادية حول هذا الحقل سائلاً المولى السداد والتوفيق.

---

[1] البنك الدولي: التنمية الريفية: ورقة عمل قطاعية. (فبراير ١٩٧٥)ص٤.

[2] انظر : عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد؛ مرجع سابق، ص٣٣٤.

رابعاً : فرضية البحث .

إن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت قضية التنمية الاقتصادية -الاجتماعية تمت في الغرب،وفي إطار مفاهيم وافتراضات غربية التي خرجت من رحم ثقافتها،ولكنها تقصر من استيعاب واقع المجتمعات الإسلامية،كما أن قدرتها على توجيه سلوك المسلم أيضاً ضعيفة لأن هناك في الدراسات التنموية ترابطاً قوياً بين القيم والمعايير الأخلاقية وبين التحليل النظري

فنظراً للاختلاف الجوهري بين الفلسفة العامة للكون وللوجود وعلاقة الإنسان بخالقه بين النظرة الإسلامية والنظرة الغربية يجب أن يكون للمسلمين نموذج تنموي متميز له طابعه الخاص. وكان الصدر محقاً حينما قال : "إن حاجة التنمية الاقتصادية إلى منهج اقتصادي ليس مجرد حاجة إلى إطار من أطر التنظيم الاجتماعي تتبناه الدولة فحسب لكي يمكن أن توضع التنمية ضمن هذا الإطار أو ذاك بمجرد تبني الدولة له والتزامها به،بل لا يمكن للتنمية الاقتصادية والمعركة ضد التخلف أن تؤدي دورها المطلوب إلا إذا اكتسبت إطاراً يستطيع أن يدمج الأمة ضمنه، وقامت على أساس يتفاعل معها"[٣]. وقال أيضاً: "يجب أن لا نقيم مقارنتنا على أساس المعطيات النظرية لكل واحد من تلك المناهج فحسب،بل لابد أن نلاحظ بدقة الظروف الموضوعية للأمة وتركيبها النفسي والتاريخي لأن الأمة هي مجال التطبيق لتلك المناهج، فمن الضروري أن يدرس المجال المفروض للتطبيق وخصائصه وشروطه لدى التطبيق"[٤].

وليس هناك أحد يستطيع أن ينكر ضرورة توفر مقومات النجاح في المنهج التنموي حتى يمكن تحقيق التنمية في مجتمع ما. وهذه المقومات هي[١]:

أن يتوافق مع البيئة التي يطبق فيها، وأن يقدر على استنفار الجماهير وتوجيه طاقاتها بما يخدم التنمية، وأن يمتلك قدراً من المرونة حتى يستجيب للظروف.وقد عجزت المناهج المستوردة التي تدار انطلاقاً منها برامج التنمية في البلدان الإسلامية ،حيث إن هذه البرامج

---

[٣] باقر الصدر: اقتصادنا. (دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، رقم الطبعة (بدون)١٩٨١)ص و.

[٤] نفس المرجع،ص هـ-و

[١] انظر: يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي للتنمية.(الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة،١٩٨١) ص٣٨ وما بعدها.

تفتقد مقومات النجاح والقدرة على الإنجاز.والمنهج الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية هو الذي يمتلك مقومات النجاح المذكورة أعلاه.فهو منهج مشتق من بيئة الأمة الإسلامية، وهو يحمل الأفكار التي يستجيبون لها،وهو قادر على استنفار جموعهم وتجنيد طاقاتهم ،وهو من المرونة بحيث يستجيب للمتغيرات والمستجدات.

وهذا يعني أن المنهج الإسلامي للتنمية- الذي يتوافق مع نظرة المسلم إلى الكون والحياة والإنسان-هو الأسلوب الأمثل للوصول إلى تقدم اقتصادي-اجتماعي حقيقي في الأقطار الإسلامية.لذا يقوم هذا البحث على فرضية مؤداها " أن الإسلام باعتباره منهجاً متكاملاً للحياة يقدم حلولاً مناسبة لجميع المشاكل البشرية ومنها مشكلة التخلف الريفي ". والفكرة الأساسية في هذا البحث هي أن الفقر الريفي يمكن القضاء عليه وليس على أساس التبرعات الخيرية ولكن عن طريق تنمية وتطوير إمكانيات وقدرات الريفيين أنفسهم ، هذه القدرات والإمكانيات الّتي كثيراً ما تم تجاهلها.فالريف يحتوي على موارد بشرية وأرض وقليل من المال ، تكفي إذا أحسن استخدامها ، لبدء عملية التنمية.

وهناك نقطة واحدة، ينبغي عليَّ أن أشرحها هنا لكي أمنع أي سوء فهم. فقد استخدمت خلال البحث مصطلح "التخلف"بمعنى الفقر.

خامساً : الصعوبات الّتي واجهت الباحث.

من أهم الصعوبات الّتي صادفت الباحث كثرة ما كتب تحت عنوان الريف أو القرية أو الفلاح مما جعل الباحث يغبط على محمد عبد الغني حسن الذي قال في كتابه "الفلاح في الأدب العربي" : ((لقد لفت نظري وأنا أقلب صفحات التاريخ العربي الإسلامي في أمهات كتبه وقديم مصادره ، أن الفلاح مهمل الذكر مغفل الإشارة إليه ، متروك الحديث عنه ، وكيف كنا نتوقع من المؤرخين أن يذكروا الشعب بكلمة ، أو يخصوا الفلاح بحديث ، وهم وقفوا أقلامهم على التاريخ للملوك والأمراء والحروب ؟ فلم تدخل طبقة الشعب ولا أهل الريف لهم في حساب))[1].ولكن مع الأسف الشديد فإنه مع وفرة ما كتب تحت عنوان الريف فإنه من النادر أن تجد إسهاماً يذكر للاقتصاديين حتى قلت في

---

[1] عبد الباسط محمد حسن؛ التخلف في المجتمعات الريفية : ماهيته وخصائصه. (تحرير) مختار حمزة ؛ دراسات في التنمية الريفية المتكاملة . (سلسلة التنمية ، الكتاب الأول، مطبعة دار التأليف، رقم الطبعة (بدون)، تاريخ الطبع (بدون)) ص٣٢.

نفسي يا ليت شعري هلا جمع محمد عبد الغني الاقتصاديين مع المؤرخين.فأكثر من تناول الموضوع من الباحثين هم من المتخصصين في علم الاجتماع أو الاقتصاد الزراعي، فليس بمستغرب إذن أن تغلب مسحتان بارزتان ،إحداهما اجتماعية والأخرى زراعية. والمادة العلمية مع كثرتها فإنها تتصف بخصلتين أساسيتين ؛ الأولى منهما :هي مشكلة غموض المفاهيم والضبابية وعدم وضوح الفكرة وكثرة التشعبات وغلبة الطابع الإنشائي وخاصة ما كتب بلغة الضاد.ولا يخفى أن كثرة المعلومات والتفاصيل حول الموضوع قد تربك العقل الذي يستخدمها إرباكاً عظيماً! ومما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة الأمريكية طلبت من شركة (آي بي إم) أن تجمع لها كل المعلومات المتعلقة بقضية ما، فجمعت الشركة سبعة ملايين وثيقة. ولو حاول القاضي البحث في هذه الوثائق كلها فسيقضي عمره كله قبل الانتهاء منها، ولذا قرر إسقاط القضية[٢]. والثانية أن الجزء الأكبر من هذه المراجع – وخاصة الحديث منها – مكتوب باللغات أجنبية وموجودة في الخارج و لم يتيسر للباحث وصول الكثير منها لضعف الإمكانيات،كما أن الباحث لا يدعي الإلمام بالمتيسر منها .ومهما كانت الصعوبات فإن الحقيقة هي ما قال توماس بين :"ما نحصل عليه بسهولة،نقلل من قيمته كثيراً .فالندرة هي ما تعطي كل شئ قيمته.فالسماء تعرف كيف تضع السعر المناسب على بضائعها"[٣].

سادساً : منهجية البحث .

تعد هذه الدراسة، دراسة نقدية لسياسة التنمية بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة الّتي انتهجتها البلدان الإسلامية منذ بداية عقود التنمية . لذا نحاول في هذه الدراسة أن نتبع منهجاً نقدياً بنائياً حيث نحاول نقد الأفكار المطروحة على الساحة والسياسات المتبعة لتنفيذ تنمية ريفية مع اقتراح البديل في الاقتصاد الإسلامي في نفس الوقت .

و لم يلزم الباحث نفسه منهجاً بحثياً يتقيد به، إنما ترك منهج البحث يتحدد على ضوء المسألة التي هي محل البحث، فالباحث يمكن أن يلجأ إلى المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي التاريخي، أو الوصفي أو الإحصائي حسب ما تقتضيه الظاهرة محل الدراسة.وقد تمت هذه

---

[٢] عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية. (دار القلم -دمشق، ط، الأولى ، ١٩٩٩)ص٥١.

[٣] ستيفن كوفي،مرجع سابق.ص٥٦.

الدراسة في إطار من البحث المكتبي النظري وذلك من خلال الاطلاع على المراجع من الكتب والدوريات والتقارير العربية وغير العربية التي تعالج الموضوع.

وقد سرت في إعداد هذا البحث على خطة تكونت من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة. حيث ذكرت في المقدمة كما مر معنا طرفاً من أهمية الموضوع ومشكلته ثم نبذة مختصرة عما كتب في الموضوع تلاها ذكر منهجية البحث.

أما في الفصل التمهيدي ويشتمل على مبحثين فقد تناولنا في المبحث الأول مفاهيم التنمية ونظرياتها ومعاييرها ، مع إخضاع هذه العناصر للتحليل والتقويم النقدي. وفي المبحث الثاني ناقشنا مفهوم الريف وتنميته.أما في الفصل الأول فقد خصصنا لمناقشة مظاهر التخلف الريفي وأسبابه.

أما في الفصل الثاني فقد استعرضنا فيه أبرز آثار التخلف الريفي وذكرنا منها ؛ مشكلة الأمن الغذائي، ومشكلة البطالة ، ومشكلة الهجرة ، ومشكلة التلوث.وفي الفصل الثالث الذي هو بعنوان " قطاعات التنمية الريفية " ويشتمل على مبحثين حاولنا أن نعرض لبعض قطاعات التنمية الريفية وفقاً لنوعية القطاعات حيث ناقشنا المبحث الأول القطاعات الإنتاجية وأخذنا قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الحرفية والصغيرة نموذجاً. وفي المبحث الثاني استعرضنا القطاعات الخدمية وأخذنا قطاع التعليم وقطاع الصحة نموذجاً.

أما في الفصل الرابع وهو بعنوان "أجهزة ومؤسسات التنمية الريفية " فقد تركز فيه الحديث عن بعض الأجهزة والمؤسسات التي تتحقق عن طريقها أهداف واستراتيجيات التنمية الريفية.

وأخيراً وصلنا إلى خاتمة الدراسة والتي استعرضنا فيها بإيجاز أهم نتائج البحث وتوصياته ،ثم وضعنا ثبت للمصادر والمراجع ثم فهرس للموضوعات .

وقد سمح الباحث لنفسه باستبعاد الألقاب العلمية رغبة في الاختصار ومخافة أن يقدم بائع ورق على منتج علم، مع حفظ تلك الألقاب لأصحابها بكل تقدير واحترام.

والباحث لا يدعي أنه استطاع أن يقدم أجوبة شافية على كل التساؤلات الّتي يثيرها موضوع التنمية الريفية، وأقصى ما يطمح به هو أن يثير الرغبة لدى الباحثين لبحث هذا الموضوع الحيوي الذي لم يستوف حقه -لحد علم الباحث-عند أبناء لغة الضاد.

وأخيراً فإن الباحث يأمل أن يكون هذا البحث إضافة جديدة للبحوث الاقتصاد الإسلامي ،وأن يتوفر له عنصر -أو أكثر- من العناصر السبعة الّتي لا يؤلف العاقل العالم إلا في أحدها ،كما ذكر الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري، وهي:

- إما شيء يخترعه لم يسبق إليه .
- وإما شيء ناقص يتمه.
- وإما شيء مستغلق يشرحه.
- وإما شيء متفرق يجمعه.
- وإما شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه.
- وإما شيء أخطأ فيه صاحبه يصلحه.
- وإما شيء مختلط يرتبه.

والقارئ لهذه الرسالة ربما يكون أبصر بمواضع الخلل من كاتبها ، وقلما يسلم من الخطأ أفضل الناس عقلاً، وأوضحهم جادة ومنهجاً، وأسلمهم منزعاً وصدراً. وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر، وصدق العماد الأصفهاني حين قال: ((إني قد رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)).

وقال ياقوت الحموي : المتصفح لكتاب أبصر بمواضع الخلل من مبتدئ تأليفه.

وقال الجاحظ : عقل المنشئ مشغول ، وعقل المتصفح فارغ.

ورحم الله من قال :

على المرء أن يسعى إلى الخير جهده : وليس عليه أن تتم المقاصد.

لذا يرحب الباحث بأي نقد بناء يساعد في تطوير البحث، ورحم الله إمرءاً أهـــدى لنا عيوبنا. ولنا العبرة في قوله تعالى: ((وقـــل اعملـــوا فســـيرى الله عملكـــم ورســـوله والمؤمنون)).

والحمد لله أولاً وأخيراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على عبده ورسوله محمد بن عبـــد الله وعلى آله وصحبه وسلم، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

فصل تمهيدي :مفاهيم أساسية.

لابد في مستهل أي دراسة من تحديد بعض المفاهيم التي سيبني على أساسها موضوع الدراسة،لذا فان الأسلوب العلمي لتناول الموضوع يحتم علينا أن نبدأ بتحديد المفـــاهيم المتعلقة بالموضوع.

ومن البديهيات الأساسية التي ينبغي ألا نغفل عنها أن التنمية الريفية هي جزء مـــن الكل وهو التنمية الشاملة،ولا يتصور تحقق تنمية ريفية بمعزل عـــن الإطـــار الشـــامل للتنمية.فالتنمية الريفية ليست بديلاً عن التنمية الشاملة ولكنها تنضوي تحتها.وانطلاقـــاً من هذا التصور فإننا سنتناول في هذا الفصل التمهيدي مفهوم التنمية ثم مفهوم الريـــف وتنميته وذلك في مبحثين كما يلي:

المبحث الأول.مفهوم التنمية

البحث الثاني .مفهوم الريف وتنميته

المبحث الأول :مفهوم التنمية.

عندما تعرف كتب الاقتصاد مفهوم "التنمية" فإن ذلك يتم عادة بـالتمييز بينه وبين مفهوم "النمو"، ويشير ذلك إلى الارتباط الوثيق بين هاتين الفكرتين في ذهن الاقتصاديين.

يستخدم بعض الكتاب الاقتصاديين مصطلحي التنمية الاقتصادية (Economic development) والنمو الاقتصادي (Economic Growth) كمترادفين لا فرق بينهما ،بينما يرى البعض الأخر أن المصطلحين غير مترادفين وأن لكل منهما دلالته الخاصة،ويرون أن تدخل الإنسان يمثل فارقاً بين الاصطلاحين كالفارق بين التطوّر والتطوير،والتغّير و التغيير ،فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي ،فهي تعني تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها و علاج ما يقترن بها من اختلال[١] *. ويرى البعض أن التنمية انبثقت من النمو، سواء كان ذلك في تعاقب الفكر الاقتصادي أو في التاريخ الحقيقي[٢].

على أنه وبالرغم مما يبدو من فروق دقيقة بين(اصطلاحين)فانهما يستخدمان في مدلولهما السائد عادة كمترادفين حتى بين الأوساط الذين يفرقون بينهما،وذلك بسبب ما يتضمنان من عناصر الاشتراك وان كان هذا لا يعني المساواة التامة بينهما حيث يمكن تمييز.ما بينهما من فروق دقيقة عند اللزوم.

---

[١] محمد عبد المنعم عفر،التنمية و تخطيط و تقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي (المنصورة)(دار الوفاء للطباعة والنشر)ط،١) ١٤١٢هـ=١٩٩٢م ص٩

* هناك من يرى أن مصطلح "النمو الاقتصادي الحديث" -Modern economic growth- الذي استخدمه أول مره سيمون كوزنتز يرادف مصطلح التنمية الاقتصادية، بل هناك من يرى أنة أدق منة. كما أن هناك مصطلحات أخرى يستخدم كمترادفات للنمو و التنمية مثل التحديث (Modernization).

[٢] مجموعة من المؤلفين؛ التنمية تجارب وإشكاليات. ترجمة لورين زكري. (دار العالم الثالث، القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٣)ص٢٧١.

علماً بأن مصطلح التنمية لم يدخل إلى علم الاقتصاد إلا بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الكتابات الاقتصادية في التخلف و التنمية،أما قبل ذلك فكان استخدام مصطلح النمو هو الشائع في كل الكتابات الاقتصادية[1]*.

وليس هناك مبرر لذكر التعريفات المختلفة التي قدمت للتنمية لسببين أساسيين هما:

الأول : محدودية فائدتها للقارئ.

والثاني :عدم عجز القارئ عن العثور عليها في كثير من كتب التنمية،فهناك كما قيل تضخم في تعريف التنمية.

ويعتبر الاهتمام بقضية التنمية حديثاً نسبياً وبدأ بعد الحرب العالمية الثانية.(*)فبعد أن وضعت الحرب أوزارها وحصلت كثير من الدول المستعمرة على استقلالها السياسي،أدرك أبناء العالم الثالث الأوضاع المتردية والظروف السيئة التي يعيشون فيها والبون الشاسع بين مستوياتهم المعيشية وتلك السائدة في الدول الاستعمارية الصناعية،وأن العالم مقسم إلى قسمين متميزين:

الأول: يحتوي على ثلث سكان العالم، ويستأثر بأكثر من ثلثي الدخل العالمي.

والثاني.يحتوي على ثلثي سكان العالم ولكنه يحصل على أقل من سبع الدخل العالمي.

فحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال السياسي.

---

[1] سعيد الخضري،الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية نظرة انتقادية من العالم الثالث (مكتبة النهضة المصرية)القاهرة ،١٩٩٠ ص٢١.

*شاع مصطلح التنمية إلى الحد الذي سخر فيه أحدهم قائلا:((لا يفوق تكرار كلمة الحب في الأغاني، إلا مصطلح التنمية في الدراسات الاقتصادية–الاجتماعية)). وقيل مرة إن التنمية الاقتصادية كالزوجة،إذ أنها أفضل من يخفف عنك الأعباء والمشاق التي ما كانت لتوجد لولاها. (جلال أمين؛ التنمية الاقتصادية والزوجة. "الحياة ١٩٩٨/٨/٢٦)).

(*) أهمل الفكر الاقتصادي قضايا النمو والتنمية إهمالا شبه كامل لفترة تجاوزت قرناً من الزمان منذ نهاية عصر المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد.الأمر الذي سمح لـ (W.A.Lewis) أن يقول في عام ١٩٥٥م: ((إن أخر عمل كبير شامل في مجال واسع مثل "نظرية النمو"، هو عمل ج.ستيوارت ميل "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي صدر في عام ١٨٤٨)) ويستمر ويقول: ((لقد أصبح الاقتصاديون أكثر تعقلاً لدرجة لا يمكنهم معها معالجة مسألة بهذا الحجم في مجلد واحد،بل أنهم تخلوا تماماً عن بعض أجزاء " من هذا المجال" اعتبروها خارجة عن تخصصهم)). (مجموعة من المؤلفين؛ التنمية تجارب وإشكاليات. ص٢٢٣).

وساهمت بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على الاهتمام بمشاكل الدول النامية لأسباب سياسية -أي ما يعـــرف بسياســة الاحتــواء(Containment)- واقتصادية تهدف إلى تهيئة الجو لاستعمار من نوع جديد غير تقليدي وأيضا من العوامل التي ساهمت في الاهتمام بقضية التنمية التطورات التي حدثت في الدراسات الاقتصاديــة كظهور فروع عديدة لعلم الاقتصاد،كالاقتصاد القياسي،والاقتصاد الرياضي،والاقتصاد الاجتماعي،... إلخ .والتي تم توظيفها على نطاق واسع في الدراســـات التخطيــط للتنمية.

وأيضا مما ساعد على انتشار قضية التنمية إيحاء اللغـــات الأوروبيــة (كالإنجليزيــة والفرنسية)أن التنمية أمر طيب (Unalloyed Good)وغايــــة تســعى إلى تحقيقــها كـــل الشعوب.[1]

وهكذا بدأت تظهر الأجهزة المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بقضية التنمية ابتـــداء من الخمسينات من هذا القرن.وكان تدريس مادة التنمية في المرحلــة الجامعيــة الأولى نادرا حيث لم يعترف بها كفرع مستقل من فروع الاقتصاد إلا في الخمسينات من هــذا القرن وكان ظهور أول عدد من المجلة (Economic development and cultural change)والـــتي تعتبر أول مجلة تهتم بالتنمية الاقتصادية عام ١٩٥٢

ولكننا نجد أن الوضع قد تغير بعد ذلك وخاصة بعد أن أصدرت الأمم المتحـــدة في ١٩ ديسمبر عام١٩٦١ قرارها الخاص الذي تعتبر فيه عقد الســـتينات العقــد الأول للتنمية.[2]فحدث منذ ذلك الوقت تضخم في أدبيات التنمية، حيث صدرت كميــات هائلة من المطبوعات(من المجلات والدوريات والكتب والتقـــارير .. الخ) وعقـــدت عشرات الآف من المؤتمرات الدولية والإقليمية،واستخدم العالم الثالث آلاف مؤلفة مــن خبراء الشمال.

---

[1] في كثير من اللغات المحلية في شعوب العالم الثالث لا يوجد مقابل لكلمة التنمية.وهذا لا يرجع إلى قصور في هذه اللغات إنما يرجع إلي ضبابية أو سديمية (Nebulosity) مفهوم التنمية.

[2] نحن الآن في العقد الرابع من عقود الأمم المتحدة للتنمية،حيث كان عقد الأول للتنمية(١٩٦١ ــ ١٩٧٠) والثاني(١٩٧١ ــ ١٩٨٠) والثالث(١٩٨١ ــ ١٩٩٠) والرابع (١٩٩١ ــ ٢٠٠٠)

بل وصل الأمر أن يعلن بعض حكام العالم الثالث أن بيانهم السياسي هـــو التنميـــة الاقتصادية. وباختصار قدمت ضروب من المساعي الرامية إلى تحقيـــق التنميـــة أمـــلاً بالخلاص من حالات الفقر والعوز والبطالة والأمية وسوء الأحوال الصحية،وحدث مـــا أطلق عليه ميردال G. Myrdal بالصحوة الكبرى–Great awakening –للدول المتخلفة.ولكنـــه اتضح،بعد مرور ما يزيد على ربع قرن من الزمـــن علـــى الممارســـات الإنمائيـــة أن المشكلات القديمة مازالت قائمـــة،وقـــد أضيفـــت مشـــكلات جديـــدة داخليـــة وخارجية،تضافرت كلها على إحباط آمال وتطلعات الأكثرية الساحقة من شـــعوب الأقطار المتخلفة،و ظهر جلياً أن التنمية ليست بالنسبة إلى فقراء العالم سوى تحديـــث الفقر أو تخطيط الفقر[1].ووفقا لرؤية إيمانويل ولرشتين: ((كسب العالم الثالث المعركـــة السياسية في الخمسينات والستينات حيث تم التخلص من الاستعمار في كـــل مكـــان تقريباً وحان وقت الخطوة الثانية وهي التنمية الوطنية،ولم تنجز هذه الخطوة في أغلـــب المواطن))[2].

مما أدى إلى انعدام الثقة في كثير من النظريات المختصة بالتخلف والتنمية التي سادت بعد الحرب العالمية،وتم إخضاع هذه النظريات لعملية شاملة مـــن النقـــد و التقـــويم والمراجعة،وظهر من يشكك حتى في شرعية علم الاقتصاد الإنمائي وفائدته[3].وهنـــاك صراع بين من يذهبون بأن الوفاة قد لحقت باقتصاد التنمية وهو في ريعان شـــبابه[4]،

---

[1] see G. Amin, The modernization of poverty a study in the political Economy of Growth. in nine Arab countries. (١٩٤٩-١٩٧٠) (E.J.Brill Leiden.١٩٧٤).

وفي الواقع تفجرت أشد إدانة للفكر الإنمائي من داخل الرأسمالية الصناعية. فقد لاقى أول تقرير لنادي روما تحت العنوان ((حدود النمو)) –Limits of Growth–صدى واسعاً في العالم الصناعي ، مما أدى طهور مدرسة إنمائية يطلق عليها مدرسة النمو الصفري (Zero Growth school).

[2] إبراهيم أبو ربيع ؛ العولمة: هل من رد إسلامي معاصر؟. (إسلامية المعرفة، ع(٢١)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ص١٨-١٩.

[3] SEE: Deepak Lal; The poverty of development Economics (London,Hobert paperback,no.١٦.١٩٨٤).

انظر كذلك: كلوديك ؛مستقبل الاقتصاد السياسي للتنمية. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(١١٨)،نوفمبر ١٩٨٨)ص٤٠-٥٧.

[4] See: Dudly Seers; The Life and Death of Development Economics.(Economic Development and culturechange,vol.١٠, ١٩٧٩)pp.٧٠٧-٧١٩.

وبين من يذهبون أن الوقت لم يحن بعد لدفن اقتصاد التنمية، وأنه علم بصحة جيدة.ودعا الاقتصادي الفرنسي(Serge Latouche) إلى نبذ التنمية لأنها كما يقول ((آلة تستخدمها الدول الغربية المتقدمة لتدمير ثقافة واستغلال شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية))[1].ووصفت التنمية بأنها أكذوبة وأسطورة،وتعالت صرخات تقول: ((أيتها التنمية كم من جرائم ترتكب باسمك)).

وكان التناقض الصارخ الذي ظهر واضحاً بين حقائق الواقع الذي لم يتغير كثيراً بالرغم من كل جهود التنمية التي بذلت لتغييره،وبين نظريات التخلف و التنمية التي استند إليها الاقتصاديون وسلطات الدولة في الأقطار المتخلفة لإحداث هذا التغيير هو الذي أدى إلى اهتزاز الثقة ثم انعدامها في هذه النظريات،والى مراجعتها في ضوء هذا الواقع الذي كشف الكثير من عيوبها الخطيرة سواء في منهجها،أوفي مضمونها،أوفي العناصر الأساسية التي ركزت عليها واعتبرتها عناصر حاكمة في عملية التنمية أوفي الإستراتيجيات و السياسات الإنمائية التي كانت تنصح بها .[2] ومن ناحية أخرى فقد قامت محاولات فكرية ودراسات ميدانية تبحث عن موقع الخلل في منطلقات و مسارات التنمية في السابق.مع محاولة إيجاد مفاهيم و منطلقات جديدة أكثر جدوى.ويكثر الحديث في المدة الأخيرة عن تنمية بديلة (Alternative Development) أو عن"تنمية أخرى"[*] (Another Development) تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان،والرفع المستمر لمستوى معيشته،والمحافظة على خصوصيته الثقافية وهويته الحضارية،وتفجير كامل طاقاته،وتحرير قدراته الإبداعية،وتتم عن طريق مشاركة الإنسان في عملية التنمية،مشاركة حقيقية،يكون له دور في تحديد أهدافها وأدواتها في الوقت ذاته.

---

[1] Denis Goulet, Development : Creator and destroyer of values. (world development, Vol.٢٠, No.٣. ١٩٩٢) pp.٤٦٧-٤٧٥.

[2] محمد لبيب شقير؛ مفهوم التنمية العربية و متطلباتها.(التخطيط لتنمية العربية.آفاقه و حدوده.الحلقة النقاشية السنوية الرابعة،ج١،١٩٨١م ص١٤٧ -١٤٨ .

[*] دعا Albert Tevoedjre ما سماه "التنمية المضادة " (Counter-development) التي تتطلب إلى وضع منهج معرفي جديد للتنمية يؤدي إلى اكتشاف أنماط جديدة للتنمية. انظر:

Poverty wealth of mankind (Pergamon Press, ١٩٧٩).

فالتنمية البديلة تختلف في مفهومها،وأهدافها،ووسائلها،عن التنمية التقليدية.

وفيما يلي سنتناول مفهوم التنمية قديماً و حديثاً كلا على حدة،حيث نتناول في البداية مفهوم التنمية في الفكر التقليدي ثم نتبعه بمفهوم التنمية في الفكر المعاصر.ويكون تناولنا في الموضوع انتقائياً بالضرورة إذ لا يمكن حصر تطور الفكرة على مدى أكثر من نصف قرن منذ مطلع الأربعينات. ولكن قبل أن نشرع في مفهوم التنمية نرى أنه من الضروري أن نشير إلى فلسفه التنمية في الفكر الغربي،لأن قضية التنمية ترتبط بالفلسفة التي يتبناها المجتمع والتي تحدد نظرته إلى الكون والحياة و الإنسان.

فلسفه التنمية في الفكر الاقتصادي الغربي (*):

من الحقائق الثابتة أن النظرية العلوم الاجتماعية بوجه عام،وعلم الاقتصاد(*) بوجه خاص تواجه تحديات بالغة الشدة في أداء دورها في معالجة مشاكل البشرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين فأين الخلل في هذه العلوم؟

لقد تأثرت العلوم الاجتماعية-خاصة علم الاقتصاد -تأثراً كبيراً بحركة التنوير (Enlightenment)التي انتشرت في أوربا منذ القرن السابع عشر و كانت رفضا بل نقيضا للكثير من المعتقدات المسيحية.وكانت ترى أن مصدر المعرفة هو الإنسان،وأنكرت الوحي السماوي كمصدر للمعرفة.

وقد ولّد إنكار التنوير للأفكار الدينية في العلوم الاجتماعية،التخلي عن الثنائية في منهج البحث بين العلوم الاجتماعية و التطبيقية الذي كان سائداً،و الذي كان ينطلق من افتراض مؤداه اختلاف منهجية البحث باختلاف ماهيّة موضوع الميدانين،إذ إن محور العلوم الاجتماعية هو السلوك الإنساني الذي يصعب التنبؤ به لاختلافه من فرد لأخر،وعدم إمكانية إخضاع البشر للتجارب المخبرية.وقد أبدى رينيه لينوار Rene

---

(*) من المعروف أن الاشتراكية أو الماركسية اعتراض في داخل النظام وليست اعتراض على النظام،كما أنها تهتم بشرح أسباب التخلف أكثر من كيفية حدوث التنمية،وأنها في العالم الثالث تبدو و كأنها مرادفه للتخطيط فقط.

(*) يوصف علم الاقتصاد بأنة ملك العلوم الاجتماعية و ذلك مما يزعم أنه يتصف الصرامة علمية .أكثر من أي علم اجتماعي أخر.(See:Paul Samuelson: Economics (McGraw-Hill International Book Company,eleventh Edition ,PP:٤-٥)

Lenoir ملاحظة وثيقة الصلة .بالموضوع حين قال ((إن فلسفتنا الاقتصادية تعاني من أفه كبرى ألا وهي أنها تفصل ما هو اجتماعي عما هو اقتصادي))[١].

وحتى يتمكن الاقتصاديون من إخضاع الاقتصاد إلى قوانين صارمة مثل قوانين الطبيعة استعار أدم سميث [*](ومن بعده تلاميذه) من نيوتن عن النظرة الفيزيائية [**] التي مفادها أن الحياة الاجتماعية و الاقتصادية شأنها شأن الكون المادي.ومند أدم سميث وعلماء الاقتصاد يلهثون وراء الأمل في وجود قوانين اقتصادية تماثل قوانين نيوتن.ولذا فليس من قبيل المصادفة أن اعتبر كتاب (("ثروة الأمم"))لأدم سميث أنة ليس مجرد كتاب اقتصادي وإنما هو علامة من علامات العصر.ولتحقيق علمية علم الاقتصاد اخترع الاقتصاديون آلياتهم المفضلة مثل الإنسان الاقتصادي واليد الخفية،وتناسق المصالح الخاصة والعامة وقانون ساي للأسواق [٢].وفضلوا المنهج الوصفي (Positive) الذي لا يرتبط فيه التحليل إلا بشيء الثابت بالملاحظة والتجربة على المنهج المعياري (Normative) الذي يرتبط فيه التحليل على قواعد أخلاقية.

كما زعموا حيادية علم الاقتصاد إزاء القيم.ولقد كتب سيرج كرستوف كولم :((العلم الاقتصادي حيادي .انه حيادي كبندقية .انه يخدم من يستخدمه))..[٣] وأول ما يقوله أستاذ الاقتصاد الطلبة وهو يعرفهم بعلم الاقتصاد وهو أن الاقتصادي لا يتدخل بتقويم الحاجات(لا فرق بينه المسار والخمر ولا بين الأدوية والعقاقير المخدرة،ولا بين الكمالي والضروري، . . .) وإنما مهمته هي تحقيق أكبر كفاءة مكنة

---

[١] اجناسي ساكس، السكان و التنمية و العمل .(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ٢ سبتمبر ١٩٩٤ (١٤١)ص

[*] كان كارل ماركس يعتبر نفسه أشبه بنيوتن أو داروين في ميدان العلوم الاجتماعية "الاقتصاد السياسي و التاريخ "و قد فاتح داروين بإهدائه إلية الجزء الثاني من كتاب "رأس المال "لأنه كان يكن له إعجابا ثقافياً أكبر من أي من معاصريه.بل أن كارل ماركس نعت نفسه في رأس المال بأنة اكتشف "القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي ".

[**] بل أيضاً يستعير علم الاقتصاد في كثير من مصطلحاته من الفيزياء .

[٢] لمزيد من المعلومات ولمكانيزمية هذه المفاهيم انظر الكتاب القيم،لمحمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي.ترجمة محمد زهير السمهورى(المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية)عمان،شوال ١٤١٦ =١٩٩٦)

[٣] اوريو جيارني وهنري لوبيرجيه،الحضارة التقنية الخاسر.ترجمة صلاح الدين برمدا (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي)دمشق،٢ ١٩٨) ص٢٨

في توزيع الموارد المحدودة بين الحاجات غير المحدودة،فالاقتصادي لا يعني إلا بالسلعة بوصفها سلعة تشبع رغبة شخصية معينة،أما النواحي الأخلاقية فهي لا تهم الاقتصادي في كثير أو قليل.فهو إخصائي في وسائل تحقيق الأهداف لا في اختيار هذه الأهداف.[1]و قالوا :((في صدد البحث في حقيقة العلاقة بين علم و العلوم الأخرى لامناص من تجريد العالم الاقتصادي من كل صفة أخرى سوى أنة عالم اقتصادي لا يعني إلا بمجال دراسته))[2].كما ذهبوا أن مهمة الاقتصادي هي الوصف والتحليل لا إصدار الأحكام القيمة ومناقشة المسائل الأخلاقية.((ومادام الاقتصاد يدعي أنه علم، فلابد له أن يبتعد عن مسائل العدل والظلم، وما ينشأ عن النظام من ألم ومشقة. فواجب المشتغل بعلم الاقتصاد أن ينأى بنفسه بعيداً، وأن يدرس ويصف، وأن يختزل الأمور إلى معادلات رياضية كلما أمكن، ولكن لا يجوز له أن يصدر أحكاما أخلاقية أو أن يتدخل في الأمر بطريقة أخرى))[3].وذهب وليم ستانلي جيفونز إلى القول: ((إن علم الاقتصاد حتى يكون علماً حقاً، يجب أن يكون علماً رياضياً))[4].ومن المعلوم أنه لا مكان للقيم الأخلاقية في علم الرياضيات))[5]. وكانت نتيجة تطبيق هذه المفاهيم أن أصبح علم الاقتصاد "علم متوحش"كما وصفة توماس كارلايل.[6]وأصبح المجتمع "الملحق التابع لسوق،،كما قال بولاني.[7]وفي الواقع وكما يقول أحد الاقتصاديين :((إن الاقتصاد الذي لا تحده أية حدود ،ويرفض رفضاً باتاً الاعتراف بأبسط معيار من

---

[1] عارف دليله ،الاقتصاد هل هو علم أخلاقي (العربي ع (٢٨٥)شوال ١٤٠٢ =أغسطس ١٩٨٢ م)ص٣١ – ٣٦ .كذلك انظر :جلال أحمد أمين،الوسيلة تبرر الغاية ..قراءه جديدة لميكافيللي (العربي ع (٤٠٧)ربيع الأخر ١٤١٢ =أكتوبر ١٩٩٢)ص٥٤

[2] عارف دليلة ، المرجع السابق.ص٣٢.

[3] جون كينث جالبريث؛ تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر. ترجمة: أحمد فؤاد بلبع. (عالم المعرفة "٢٧١" سبتمبر ٢٠٠٠م) ص١٤١.

[4] نفس المرجع ص١٤١.

[5] نفس المرجع والصفحة.

[6] محمد عمر شابرا،مرجع سابق ص ٦٦

[7] نفس المرجع ص ٦٥

معايير الأخلاق ...آن له الآن أن يعلم أنه المسؤول عن تهديد الحياة الإنسانية جمعاء. ذلك أن من يرفض أن يطبق الأخلاق على الاقتصاد،يقودنا جميعاً إلى الموت))[1].

وفي وسط هذه البيئة الاقتصادية التي يقوده فرد أناني درب على التنافسي منذ طفولته وتربى على الرغبة في تحقيق النجاح المادي الذي يعني بالنسبة له الوصول إلى السعادة والرخاء وأصبح التكاثر أكبر قيمة عند الإنسان وهمه الأول والأخير.[*]أصبحت فكرة النمو فكرة يسهل بيعها وتصديرها،فقام تجار النمو بيعها لدى الشعوب الدول الصناعية المتقدمة،وتصديرها إلى الدول المختلفة[**]. وذلك انطلاقا من فرضية مؤادها أن ما هو مفيد للفرد فهو مفيد بالضرورة للمجتمع،وما هو مفيد للمجتمع ما فهو مفيد لجميع المجتمعات. وهكذا انتشرت خرافة النمو،وغدا رفع مستوى المعيشة هدف الحياة،والتقدم الاقتصادي صنم هذا العصر فالنمو الاقتصادي بمجرد شئ مفيد ومربح،وإنما هو بالفعل بمثابة الخير الأسمى، والأمل المنشود.وعلى الرغم من أن الماركسيين والرأسماليين قد اختلفوا في الرأي حول الكيفية من التي ينبغي أن تيم عليها توزيع ثمار الإنتاج،نجد أن الجانبين قد اتفقا في رأي على أن النمو الاقتصادي في حد ذاته خير دون أن يفصحا عن ذلك صراحة.

وهكذا صار علم الاقتصاد يهتم بحركة الأشياء بدلا من حركة الناس،وبالأشياء من أجل الأشياء بدلا من الأشياء من أجل الناس.[*]يقول فرانكلين برل:((لعل عبادة النمو أشبه بقوة فطرية عند الأمريكيين ... فالأمريكي يبدو وكأنه يعتقد بأن النمو مفتاح العالم أفضل ولازدهار أعظم،وبالتالي لسعادة أكبر.وقد لا تكون عبادة النمو فطرية

---

[1] نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة :الديون والجوع وربما نهاية العالم. (الدار المتحدة ومؤسسة الرسالة، ط الأولى ،١٩٩٦)ص٢٨٤.

[*]سميت الحضارة الغرب بأنها "حضارة القوة" القوة في كل شي القوة في الإنتاج والقوة في الاستهلاك.

[**] إن استخدام اصطلاح الدول المتخلفة أو النامية أو المتأخرة أو العالم الثالث والاختيار فيما بينها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية وثقافية. وفي رأينا على الأقل لا يوجد فرق جوهري لمدلول هذه المصطلحات ولهذا سوف يكون استخدامنا لهذه المصطلحات على أساس أنها مترادفات تعني نفس المعنى.وهناك من يفضل استخدام مصطلحات الدول التابعة أو المستغلة أو ذات اقتصاد مشوه وهم في الغالب الاشتراكيين المتأثرين بالاقتصادي الفرنسي "شارل بتلهم" ومدرسة التبعية.

[*] هنا يمكن أن يتساءل أحدنا مدى مصداقية من يرى أن علم الاقتصاد ذات نشأة يهودية.

فحسب عند الأمريكي،وإنما تبدو كسلعة تم بيعها تماما كالسيارات من قوة ٣٠٠ حصان وفاتحات العلب الكهربائية سواء كنا بحاجة إليها أو لم نكن ولعل ارتباط الازدهار الظاهري بالزيادات في مجمل الدخل القومي(G.N.P)بدأ يجعل النمو فكرة يسهل تسويقها وبيعها.أما ما يفعله النمو من استتراف للمصادر الطبيعية وتلويث للبيئة وخلق للقلق في الحياة فأمور يعمد تجار النمو إلى إخفائها تحت البساط)).ثم يتساءل السؤال التالي:((كلما ازداد عدد المستهلكين زاد عدد السيارات الشيفرولية المباعة،هكذا ترى شركة جنرال موتورز، ولكن هل الجيد والمفيد لهذه الشركة هو بالضرورة جيد ومفيد أيضا لأمريكا، أو لكل مواطن أمريكي أو لكل إنسان في هذا العالم))ثم يجيب على السؤال السابق بقوله:((إن تأليه النمو على أي مستوى كان، فيما عدا مجتمع رجال الأعمال له عواقب وخيمة سواء في الولايات المتحدة أو في البلدان الأخرى))[1].

ويقول رينيه دوبو:((وكل المجتمعات المتأثرة بمدنية الغرب تتبع" توراة التنمية" كعقيدة، وتدور في دائرة تشبه(حلقات ذكر الدراويش)وتقول هذه"التوراة": "أنتجوا أكثر لكي تستهلكوا أكثر ثم لكي تنتجوا أكثر)).ولا يحتاج الإنسان أن يكون عالم اجتماع حتى يدرك أن هذه فلسفة مريضة مجنونة فلن يستطيع تسارع النمو الاستمرار طويلا، فضلا عن الاستمرار الدائم إلى مالا نهاية))[2].

وعلم الاقتصاد الإنمائي فرع من فروع علم الاقتصاد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن فكرة التنمية متجذرة في أصولها إلى نظرة التنوير العامة للعالم[3]،التي لا ترى للقيم الأخلاقية أي دور في التنمية،كما ترى أنه لا يمكن للعالم الثالث أن ينمو

---

(١)فرانكلين برل ؛ الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة.ترجمة حسني عايش (دار القلم،بيروت)ص٦٠.

(٢) رينيه دوبو ؛إنسانية الإنسان.ترجمة نبيل صبحي طويل(مؤسسة الرسالة بيروت ط٢،١٤٠٤ =١٩٨٤ ص٢٢٩

(٣) انظر المراجع التالية :محمد عمر شابرا، مرجع سابق، أماكن مختلفة ص١٩٥،٢٢٦.جورج قرم ، التنمية المفقودة :دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية.(دار الطليعة ، بيروت ،ط الأولى ١٩٨١)ص١١٤-١١٥.

John Brohman ,Universalism, Eurocentrism and Idiological bias in development studies from modernization to neoliberalism. (third world quarterly, vol.١٦, No.١,١٩٩٥)pp:١٢١-١٤٠.

R.Stavenhagen, Ethnodevelopment : a neglected dimension in development thinking in R. Apthorpe &A. Krahl (eds)Development studies: Critique and renewal. (Leiden :E.J.Brill, ١٩٨٦)PP:٧١-٩٤.

ويتقدم إلا إذا أخذ القيم الغربية ونظرية المادية للحياة.فانطلقت نظريات التنمية من هذا المنطلق،فجاءت تصنع التنمية بالتالي وعاء للتغريب وتقول بمرحلية التنمية ضمن أحادية مسارها،بمرورها عبر مراحل تبلغها المجتمعات الواحدة تلو الأخر ضمن خط واحد واتجاه النموذج الواحد.[1]يقول جان سايتروجا:((فعلى الرغم مما يتسم به العالم من تمايز واضح تسعى إيديولوجية تكتيكية، عنيدة،بقدر ما هي زائفة،إلى أن تدخل في روعنا أن كل بلد وكل ثقافة يجب أن تسلك نفس السلوك وتتوخى نفس الأهداف أياً كانت مواقفها عبر العالم. تلك هي في الواقع الفكرة الأساسية لنظرية التنمية التي تفترض وجود مجتمع نموذجي ينفرد بكل الفضائل المتعددة وينبغي لسائر المجتمعات أن ترتقى إلى مستواه بنفس الوسائل التي استخدمها، وأن تمر بنفس المراحل التي اجتازها.وفي هذا المجتمع النموذجي يتجسد مستقبل كل المجتمعات الأخرى. وتعبّر اللغة التي تستخدمها هذه إيديولوجية عن نسق تطور لا مناص منه.فما كان بالأمس رسالة "بث حضارة" يغدو اليوم رسالة "تقديم المعونة" وبدائي الأمس يصبح اليوم "إنسانا متخلفا"وفي ضمائر الناس تفسح عقدة "المستعمرة"مكانها لعقدة " المعان.[2]"ويرجع وجود هذا المفهوم بين المفكرين الغربيين إلى نظرتهم المتمركزة حول العرق، واعتبارهم الحضارة الغربية قمة التطور الإنساني،وأن تقدم الدول المختلفة يمكن في الاقتراب من هذا النموذج الحضاري،مع أن التاريخ الاقتصادي لا يقدم لنا مثالا للتجربة الناجحة في التنمية اقتفت اثر التجربة الغربية في النمو سواء أخذت على نموذجه الأرثوذكسي أم نموذجه الراديكالي.

---

[1] نجد هذا التوجه أوضح ما يكون في الكتابات روستو. انظر:
W.W. Rostow.The Stages of Economic Growth :Anon -Communist manifisto. (London,Combridge University press,١٩٦٠). الذي حقق انتشارا واسعاً وترجم إلى لغات كثيرة منها العربية.

[2] جان سايتروجا،اختلال التوازن الاقتصادي: الأزمة اقتصادية كما يراها العالم الثالث(رسالة اليونسكو ٤ (٢٧) يناير١٩٨٤)ص.١٧

مفهوم التنمية في الفكر التقليدي(*).

من المعروف أنه لكي يسهم علم الاقتصاد في السياسة الاقتصادية اللازمة لحل مشكلة من المشاكل الاقتصادية فإنه يتعين أولا تحديد هذه المشكلة التي ستواجهها هذه السياسة. فإذا ما تم تحديد المشكلة،أصبحت وظيفة التحليل الاقتصادي التنبؤ(*)بالنتائج المحتملة للسياسات المختلفة وعلى ذلك نرى لزاما علينا تحليل مشكلة التخلف(*)،باعتبار أن هذا التحليل يؤدي إلى التعرف على طبيعة المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه التنمية ويتعين التغلب عليها لتحقيق هذه التنمية،بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل حالت التخلف والتعرف عليها يحدد-بالمفهوم المخالفة -مفهوم التنمية،وذلك مع الوعي بأن التخلف والتنمية مفهومين نسبيين،حيث لا يمكن الحديث عن الدول متخلفة إلا بمقارنتها بمجموعة دول أخرى يوصف بأنها متقدمة والعكس صحيح.

إن الفكر التنموي التقليدي لم يستطع أن يصنع تفسيرا منطقياً وعلمياً لحالة التخلف الذي تعيشه الدول المتخلفة،ولا كيف نشأت هذه الحالة،و لم يستطع أن يحدد الظروف التي حكمت على هذه المجتمعات التخلف،ومن ثمً لم يستطع أن يقدم تفسيرا مقبولا لكيفية خروجها من هذا التخلف.

وتكمن أزمة الفكر التنموي التقليدي أنه ينظر ظاهرتي التنمية والتخلف من خلال عدسات الاقتصاديين التي لا ترى إلا المحتوى الاقتصادي لظاهرة.فالتشخيص لحالة التخلف يرتكز عند الاقتصاديين على العوامل الاقتصادية، كما أن الخروج منها يرتكز أيضا على العوامل الاقتصادية التي يمكن توفيرها عند الاقتداء النموذج الغربي.فالتخلف في الفكر التقليدي ظاهرة جزئية بسيطة ذات بعد واحد وليست ظاهرة تاريخية ذات

(*) في الفكر الاقتصادي يطلق الوصف"التقليدي"أو "الكلاسيكي"على المدرسة الاقتصادية التي يتزعمها كل من آدم سميث"و"دافيد ريكاردو"و"روبرت فالتومي"ومن جاء بعدهم حتى ظهور النظرية العامة لكينز ولكن في الحقل الإنمائي يطلق عادة وصف"التقليدي"على الأفكار والنظريات والاستراتيجيات التي سادت حتى السبعينات من هذا القرن.

(*) هناك اختلاف في وجهات نظر علماء الاقتصاد فيما يتعلق بوظيفة الاقتصاد؛ هل هي وصف الظواهر أم تفسير الظواهر أم أنها التنبؤ أم هي الإقناع.

(*) كلمة التخلف في نظر بعض العلماء الاقتصاد مثل ميردال Myrdal واستالي Staley مرادفة لكلمة الفقر.

أبعاد متعددة وقد لاحظ "هتن HeTTNe هذا فذهب بأنه: ((تؤكد نظريات التنمية كثيراً أهمية العوامل غير الاقتصادية مثل الثقافة لكي تنسى مباشرة بعد إجراء الإشارة الإلزامية))[1].

ونسجل هنا اتفاقنا الكامل مع ما ذهب إليه الاقتصادي العربي المعروف يوسف صايغ حينما قال: ((في الواقع لم ينطبق هذا الحكم الرحيم على كثير من رجال اقتصاد التنمية المعروفين في أوائل سنة ١٩٦١م عندما أطلق هذا الحكم))[2].وذلك في صدد رده على أحد علماء الاجتماع الذي ذهب بأن :((الشكوى المألوفة والمتواترة التي يرفعها كثير من العلماء الاجتماعيين وعلماء العلم الإنساني (الإنتربولوجي) بأن رجال الاقتصاد لا ينظرون النظرة اللائقة إلى العوامل الثقافية أو الاجتماعية أو العوامل المؤسسية لا تكاد تكون مبررة إذا طبقناها على الاقتصاديين الذين يدرسون النمو الاقتصادي))[3]. ففي الواقع يفضل معظم رجال الاقتصاد أن لا يطئوا أرضاً خارج حدودهم[4].

والفكر التقليدي يعرف عادة الدول المتخلفة بأنها: ((تلك التي ينخفض دخلها القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه قياساً إلى المستويات التي تحققت في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة)).

وفيما يلي نحاول أن نوجز تفسير الفكر التقليدي لظاهرة التخلف،وهي التفسيرات التي تم تصديرها إلى العالم الثالث

١- بعض النظريات ترجع التخلف إلى ضعف حضاري في شخصية الشعوب المتخلفة. فبعض هذه النظريات ترجع التخلف إلى عوامل طبيعية وجغرافية حيث يذهبون،أن الدول المتقدمة تقع في مناطق معتدلة المناخ.أما الدول المتخلفة تقع في مناطق استوائية ومدارية حيث تورث ارتفاع درجة الحرارة إلى الكسل وضعف الإنتاجية.

---

[1] John Brohman; op.cit. p.١٩٣

[2] يوسف عبد الله صايغ؛ مقررات التنمية الاقتصادية العربية. (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،ط. الأولى، ١٩٨٥)ص١٧٨-٩.

[3] نفس المرجع ص١٧٩.

[4] نفس المرجع ص١٧٨.

وهذا التفسير ينافي التاريخ،فبعض الدول المتخلفة اليوم كانت فيما مضى رائدة الحضارة مثل مصر،والصين،والهند،والدول الإسلامية كانت منذ القرن الثامن وحتى القرن الثالث عشر رائدة للحضارة الإنسانية،بينما كانت أوربا تعيش حينئذ في ظلمات الإقطاع والعبودية.

وبعض التفسيرات ترجع التخلف إلى أسباب دينية مثل الزعم بأن الإسلام يعلم التواكل والقدرية و انعدام دافع الإنجاز. وهذا زعم باطل يفنده التاريخ،لأن الإسلام أقام حضارة كانت من أروع حضارات التاريخ.

وترجع بعض التفسيرات التخلف إلى أسباب حضارية،كالقول بأن بعض القيم الحضارية تقتل الحافز الفردي وكأن الحضارة مستحيلة دون فردية متورمة.

والتخلف في نظر أصحاب هذا التفسير يعني ((لغوياً بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب. وفي المعنى الإصطلاحي يعني التخلف التأخر الزمني،التخلف عن ((ركب الحضارة "

ويتسق هذا الفهم مع المحور الذاتي الغربي الذي يختزل الحضارة البشرية لتصبح الحضارة الغربية التي نشأت على يد الإغريق وانتشرت مع جيوش روما وركدت في العصور الوسطى ثم انطلقت منذ عصر النهضة واطرد تقدمها حتى و صلت القمر. فأوربا وامتدادها في شمال أمريكا وجنوب المحيط الهادي (مضافاً إليها اليهود في فلسطين و البيض في جنوب إفريقياً) هم صناع الحضارة،ومن عداهم يتراوح قدرهم ما بين بدائية الهنود الحمر إلى وحشية الأفارقة إلى عجز العرب عن محاكاة الحضارة الغربية))[1].

والقرض من هذه التفسيرات المتركزة حول العرق هو إقناع الشعوب النامية وجود نموذج واحد للتنمية، هو النموذج الغربي،مما يؤدي إلى محو الشخصية الحضارية لهذه الشعوب ويرسخ تبعيتها للغرب على مر السنين.

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله،التنمية المستقبلية:محاولة لتحديد مفهوم المجهل (المستقبل العربي ع (٩٠)٨ /١٩٨٦)ص٦١

ومما يؤسف له أن تتبنى بعض المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي مثل هذه التفسيرات الساذجة[1]. وقد جاء أوقح تعبير عن هذه الآراء على لسان "يوجين ستالي–Eugene Staley– إذ قال: ((إن تنمية البلدان الفقيرة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا جرت على صورة الولايات المتحدة ومثالها.فعلى تلك البلدان تبنى المؤسسات والقيم الاجتماعية السائدة في الغرب))[2].

وهذه السمة للفكر الغربي ليست خاصة في شقه الرأسمالي كما قد يظن البعض ،ولكنها موجودة أيضاً لذي شقه الاشتراكي. فقد كتب كارل ماركس في رأس المال (("أن الدول المتقدمة في ميدان الصناعة ترسم الطريق وصورة المستقبل للدول الأقل تقدماً))[3]. مع أن التنمية هي بحكم طبيعتها عملية وليست حالة، إذ لا يمكن معالجة مشاكل التنمية إلا في إطار تحليل طويل مدى، أي تحليل يبدأ من الفترة التي بدأت فيها "الحياة الحقيقية" كما قال الفريد مارشال، وحتى الفترة التي "سوف نكون فيها جميعاً موتى" كما قال كينز مازحاً.

٢- وبعض النظريات ترجع التخلف إلى عجز تكوين رأس المال .وتذهب بوجود مجموعة من القوى تتفاعل معا في شكل دائري لتصنع ما يسمى "الحلقة المفرغة للفقر (The Vicious circle of Poverty)" وقد عرفها نوركس (Nurkse) وهو مهندس هذه الفكرة بأنها: ((مجموعة دائرية من القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تعمل على إبقاء البلد الفقير في حاله الفقر .. فالبلد فقير لأنه فقير(A country is poor because it is poor))[4].وكان شابرا محقاً عندما قال: ((شاعت فكرة الحلقة المفرغة في الأدبيات بحيث كادت عدواها تصيب جميع الاقتصاديين الإنمائيين))[5].وهناك صور كثيرة لهذه الحلقة منها أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي لانخفاض مستوى الادخار، وهذا يؤدي

---

[1] محمد عمر شابرا، مرجع سابق ص١٩٦ .

[2] نفسه ، ص١٩٧.

[3] علي الدين هلال ،الاقتصاد السياسي و قضايا التنمية المعاصرة (السياسة الدولية ع (٧٥)يناير ١٩٨٤.ص٥٤.ديفيد هاريسون؛ علم الاجتماع التنمية والتحديث. ترجمة: محمد عيسى يرهوم. (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط.الأولى،١٩٩٨)

[4] محمد عمر شابرا مرجع ص ١٩٨. ديفيد هاريسون؛ مرجع سابق ص١٦.

[5] نفسه مرجع سابق ص١٩٨.

بدوره إلى انخفاض مستوى الإنتاج ثم انخفاض مستوى الدخل. وهكذا فإن كل حلقة من حلقات التخلف تعتبر سبباً لما بعدها ونتيجة لما قبلها .[*]

وخلاصة نظرية الحلقة المفرغة هي: أن البلدان المتخلفة لن تستطيع أن تتغلب على فجوتي الادخار-الاستثمار و الاستيراد-التصدير ومن ثَم فإنها لن تستطيع التخلص من فخ الفقر.

ومن الوضوح بمكان أن هذه الحلقة الجهنمية التي استخدمت منطق العلية السببية أو السببية الدائرية (Circle Cause) غير قادرة على تفسير أي شئ، لأنه من المسلم به أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا تعرف الاستقرار والتوازن المستمر.

و النظرية الحلقة المفرغة تقوم على افتراضيين خاطئين هما [1]:

الأول: أن كل تغير يخلق من القوى الإيجابية ما يدعم اتجاه هذا التغير. وهو افتراض خاطئ، ذلك أن هذا التغير قد يخلق أيضاً قوى سلبية تقيد حركته وقد تقضي عليه.

والثاني: هو أنها ترى أن السبب الأوحد لانخفاض مستوى الادخار هو انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي وهو خاطئ أيضاً. لأن مستوى الادخار يعتمد على عدد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل.

يقول PETER T.Bauer :((أن الحلقة المفرغة للفقر غير صحيحة لأنها تتعارض مع الأدلة الواقعية للدول المتقدمة التي كانت فقيرة واستطاعت أن تتقدم))[2].

ويقول محبوب الحق :((إن المخططين الدين تعلموا منذ عقدين من الزمان أن تكوين رأس المال هو لب عملية التنمية،ظلوا يبدون باستمرار اهتماماً زائداً بتصاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه ... وكثيراً ما نسمع أن رأس المال نادر في البلاد النامية. ومع ذلك نجد مقادير كبيره للغاية من رأس المال الإنتاجي عاطلة في كثير من المجتمعات

---

[*] يرى هيجنز (B.Higgins) صعوبة تميز بين سبب ونتيجة في المتغيرات الحلقة المفرغة،لأن الأمر يصبح من قبيل أيهما أسبق البيضة أم الدجاجة–Hen and Egg nature .سعيد الخضري مرجع سابق ص٣٤. زكي رمزي ص١٣ .

[1] انظر: عبد الفتاح عبد الرحمن عبد الصمد المجيد ؛مرجع سابق، ص٩١.

[2] فايز إبراهيم الحبيب؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية. (عمادة شئون المكتبات)جامعة ملك سعود الرياض)ص٤٠.

الفقيرة ففي باكستان كانت الطاقة الصناعية التي تستخدم بأقل من إمكانياتها تتراوح بين ٥٠ %-٦٠ %في الستينات،في وقت كانت إدارتها تعتبر بوجه عام ذات كفاية عالية .وكثيراً ما كانت المدارس و المستشفيات تبنى دون تزويدها على نحو ملائم بحاجتها من المعلمين والأطباء ...ومع ذلك ففي كل مرة كان صانعو القرار الاقتصادي يواجهون فيه خياراً بين إقامة طاقة جديدة،أو استخدام الطاقة القائمة استخداماً كاملاً ... كان تفضيلهم المميز هو المزيد من الاستثمار. وكثيراً ما كانت تضاف وحدات صناعية زاهية جديدة إلى الوحدات التي تعاني بالفعل من قصور الاستخدام.وكان يبنى كل عام مزيد من المدارس،على حين ترفض تلبية احتياجات المدارس القائمة من النفقات الملائمة الجارية كي تسير على نحو سليم))[1]. وخلاصة القول أن نظرية الحلقة المفرغة للفقر لا تبين الأسباب الحقيقية للتخلف، ولكنها تؤكد المنظور المتشائم الذي يرى أن الدول المتخلفة سوف تظل في دائرتها الخبيثة .

والجدير بالذكر أن نظريات مراحل النمو [*]تنطوي ضمنياً على فكرة ((الحلقة المفرغة))[2].

٣- وتفسير نظرية هارفي لبنشتين (Harvey Leibenstein)* لتوازن شبه المستقر عند مستوى التخلف ترجع حالة التخلف نتيجة لوجود قوتين متعارضتين في الاقتصاد المتخلف، وهما الأثر الإيجابي للاستثمار والأثر السلبي للسكان. فالقوى الاقتصادية الدافعة إلى النمو مثل زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ولكنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار ولاستثمار ثم انخفاض مستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منة بحيث يعود الاقتصاد إلي حالته الأولى وهي التوازن عند مستوى التخلف أو التوازن الركودي. وعلى ذلك فإن

---

[1] محبوب الحق ؛ ستار الفقر :خيارات أمام العالم الثالث .ترجمة أحمد فؤاد بلبع (الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٧)ص٤٣ -٤٤ .

[*] يوجد نظريات كثيرة حول مراحل النمو فهناك على سبيل المثال نظريات (المدرسية الألمانية،ونظرية كارل ماركس ،ونظرية كولين كلارك .ولكن اشهر هذه النظريات هي نظرية مراحل النمو لروستو .

[2] أنظر محمد عمر شابرا مرجع سابق ص ١٩٨ .

* Harvey Leibstein; Economic Back-wardness and economic Growth. (New-York, Johnwiley,١٩٥٧).

سبب التخلف وفقاً لهذه النظرية هي تفوق الآثار التي تمارسها القوى السلبية (زيـــادة السكان)على الآثار التي تنتجها القوى الإيجابية (زيادة الاستثمار).ولذا فـــإن هـــذه النظرية عاجزة عن أن تفسر الأسباب التاريخية للتخلف وأسباب بقائه حتى الآن.

٤- وترجع نظريات الازدواجية–Dualism theories –التي يتزعمها بويكـــه(Boeke)(*)– التخلف إلى الثنائية التي تتسم بها الاقتصاديات المتخلفة. ففي هذه البلاد يوجد نوعـــين من الاقتصاد وليس اقتصاداً واحداً، فهناك قطاع حديث قوامه صناعات التصدير ومـــا يتصل بها من صناعات استخراجية وقطاع الخدمات، ويتمركز هذا القطاع غالبـــاً في عدد محدود من المدن وخاصة العاصمة. وفي مقابل هذا القطاع هناك القطاع التقليـــدي قوامه الزراعية وما يتصل بها، ويبقى في حالة من التخلف المزمن. وهذه الازدواجيـــة في الاقتصاد تؤدي التشويش والارتباك في السياسات الاقتصادية، حيث يصعـــب وضـــع سياسة واحدة قادرة على إرادة الاقتصاد القومي ككل، إذ أنها إن صلحـــــت لأحـــد القطاعين فلن تصلح للآخر. فهذه النظريات أيضاً تعجز أن تقدم تفســيراً مقبـــولاً لتخلف كيف نشأ وكيف تطور حتى أصبح ظاهرة متوطنـــة في الـــدول المتخلفـــة. والتشخيص التقليدي لظاهرة التخلف على نحو السابق أدى إلى انتشار وشيوع المفاهيم خاطئة أو قاصرة للعملية التنموية ولعل أهم هذه الأخطاء والعيوب هي ما يلي:

أ–أدى التشخيص السابق إلى اختزال مفهوم التنميـــة علـــى النمـــو الاقتصاديـــة .وأصبحت عملية التنمية مجرد عملية اقتصادية ،وبقي هذا المفهوم الاقتصادي ســـائداً حتى بداية السبعينات وكان الاقتصاديون هم المخططون للتنمية ،وكان يطلعـــه علـــى خطط التنمية خطط التنمية الاقتصادية .بل وكان الشـــعار المعلـــن تحقيـــق رفاهيـــة اقتصادية–Economic Welfare(*). وكان يهمل تحليل البيئـــة الاجتماعيـــة و السياســـية و الثقافية التي تم فيها التنمية .وإذا ذكرت هذه العناصر فإنها تذكر في ختام التحليـــل أو

(*) J.K.Boeke; Economics and Economic policyof dual societies.(New-York

(*) يرى جلال أمين وبحق أنه لا يعادل فكرة الرفاهية الاقتصادية في القبح والتضليل إلا فكرة "الصحة البروتينية "لو كان قد قدر لعلماء التغذية أن يقعوا مثل هذا الخطأ .

بدايته كتوصية بأهميتها ثم يمضي التحليل مركزاً على العناصر الاقتصادية [1]. وأصبح هدف التنمية في الفكر التقليدي تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي (G N P)الحقيقي بمعدلات مرتفعة (٥% فأكثر كما أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦١ في إعلانها بأن عقد الستينات هو عقد التنمية الأول) واعتبر النمو السريع في الناتج القومي الإجمالي الشرط الضروري و لكافي للتنمية الناجحة ناسين عبارة رؤول بريبش "ليس بالإنتاج الوطني الخام وحده يحيا الإنسان ".

وكان الرأي السائد أن تحقيق هذه الزيادات المرتفعة لناتج القومي الإجمالي يتطلب تراكم رأس المال (Capital Accumulation) واخترع أن أفضل طريق لتراكم رأس المال،بأنه الضغط على قطاع الزراعة وتركيز على قطاع الصناعة حتى أصبح مرادفاً للتنمية. وبناء على ذلك ركزت استراتيجيات التنمية على التنمية الصناعية في الحضر على حساب الزراعة والتنمية الريفية مما نجم عنه هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المراكز الحضرية التي تتوافر فيها فرص العمل أكثر مما هو متوفر في الريف. وبينما اعتمد التصنيع في الدول الصناعية على رؤوس الأموال -بغض النظر عن كيفية حصولها -والتكنولوجيا محلية، فإن تصنيع في الدول النامية اعتمد على رأس المال الأجنبي سواء على شكل القروض أو المعونات [*] والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة،وعلى استيراد تكنولوجيا خالية المعرفة من نوع المشاريع الجاهزة (Turn-key) مما عمق عجز موازين مدفوعاتها وتراكم مديونيتها وتبعتيها للدول المتقدمة .

ونهاية أكثر من ثلاثة عقود من التنمية قد برهنت تهافت تصور الفكر التقليدي القائم على أن الاستثمار و توفر رؤوس الأموال هو الحل السحري للتنمية[٢] [**].

---

[1] أنظر .شوقي أحمد دينا،تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي (مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط=١، ١٤٠٤/١٩٨٤م) ص٢٩.

[*] من الأمور التي أصبحت اليوم من البديهيات أن العالم الثالث هو الذي يساعد العالم الصناعي ،وليس العكس .فالاقتصاد والسياسة العلمانيتين لا قلب لهما.

[٢] أنظر محبوب الحق مرجع سابق ص٤٣-٤٥ كذلك أنظر: رمزي زكي ،الاقتصاد العربي تحت الحصار (مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط=١،١٩٨٩ ص ٣٤-٤٧ .

ب- أدى التشخيص السابق وما نجم عنه من تفسير التنمية بأنها مرادفة للاستثمار إلى إهمال العدالة الاجتماعية والاقتصادية -أي توزيع ثمار التنمية على الجميع -بزعم استحالة جمع بين هدف النمو وعدالة التوزيع، وضرورة التضحية بالعدالة لتحقيق النمو-أو كما قيل تكبير الكعكة قبل تقسيمها-مع افتراض أن التوزيع يتم من خلال التنمية لأن ثمار النمو سوف تتساقط على الجميع فيما بعد (Trickle down)، وكما قيل كان الاقتصاديون يفترضون أن الأشياء الطيبة لا تفترق (All good things go together)، ومهندس هذا الزعم هو آرثر لويس (Arthur W.Lewis)الذي قال: ((أولاً ينبغي أن نلاحظ أن موضوعنا هو النمو،وليس التوزيع))[1](First it should be noted that our subject matter is growth and not distribution). وقال هاري جونسون (Hary Johnson) "ليس من الحكمة لبلد يتلهف لتحقيق النمو السريع أن يشدد أكثر مما ينبغي على السياسيات التي تهدف إلى ضمان المساواة الاقتصادية وتوزيع عادل للدخل))[2]. بل وأغرب من هذا أن الأمم المتحدة نفسها استبعدت التوزيع كهدف للسياسة العامة حيث أوردت أن"أهم هدف للتنمية الاقتصادية هو تحقيق الحد الأقصى للدخل الوطني أو لمعدل النمو الاقتصادي))[3].

وفي ضوء ذلك ليس من المستغرب أن تكون ثمار التنمية قد توزعت بطريقة غير عادلة، وأن يزداد التفاوت في توزيع الدخول،وأن تتدهور مستويات معيشة غالبية السكان وكان راجني كوثاري (Rajni Kothari) محقاً عندما وصف عصرنا هذا بأنه: ((عصر الظلم في التوزيع))[4]. ويمكن تشبيه فكرة Trickle down بالأسطورة التي تقول: ((إن مصر قسمت إلى أربع وعشرين حصة، أربع منها للسلطان،وعشر للأمراء،وعشر للجند. وعندما تساءل أحدهم أين نصيب الشعب، قيل له "للشعب الحصة الخامسة

(**) الواقع العملي لدول أوبك -مع اختلاف الظروف فيما بينها -يؤكد أن توفر رؤوس الأموال ليس مفتاحاً للتنمية (انظر غازي القصيبي ؛أوهام وأضغاث أحلام حول ملحمة التنمية .((مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة ملك عبد العزيز))

(1) Arther Lewis ; The Theory of Economic Growth. (Homewood, Richard D.Irwin, ١٩٥٥)p.٩

(2) محمد عمر شابرا مرجع سابق ص٢٠٤

(3) محمد عمر شابرا المرجع السابق نفس الصفحة.انظر رمزي زكي مرجع سابق ص٣٣

(4) أجناس ساكس؛ السكان والتنمية والعمل. مرجع سابق ص٥٢.

والعشرون، ومكانها مملكة السماء))[1].وقد ثبت الخطأ الفادح في الجري وراء تعظيم معدلات نمو الناتج القومي، كهدف للتنمية، وكوسيلة لرفع مستوى المعيشة مع إهمال قضية التوزيع للأسباب التالية: ١-ليس المهم الارتفاع بمعدلات نمو الناتج،أيا كانت طبيعة هذا الناتج،وإنما الأهم من ذلك بكثير هو هيكل المعدلات النمو.فالقضية الأساسية ليست مجرد مقدار السلع التي يتم إنتاجها،وإنما نوع هذه السلع وكيفية توزيعها، لأنه: ((مادامت كل الثروة المتزايدة التي يأتي بها التقدم الحديث لا يذهب إلا إلى تكديس الثروات الكبرى، وزيادة الترف،وتأكيد التناقض بين الذين يملكون والذين لا يملكون،فإن التقدم لا يكون حقيقيا ولا يمكن أن يكون دائما)) [2].كانت هذه كلمات هنري جورج جاءت في كتابه التقدم والفقر–Progress and Poverty – الذي صدر في عام ١٨٧٩م، ولقد كانت صادقة بالنسبة لواقع الولايات المتحدة في عام ١٨٧٩، ولا زالت صادقة بالنسبة لواقع عالم اليوم.

٢- ليس صحيا على الإطلاق أن قضية التوزيع تحل من خلال قضية التنمية.فقد تحدث التنمية ويظل التفاوت شاسعاً،أو يزيد بين الدخول ومستويات المعيشة.لأن قضية التوزيع هي قضية سياسية واجتماعية قبل أن تكون قضية اقتصادية.يقول محبوب الحق:((إن الخطيئة التي لا يمكن غفرانها لمخططي التنمية هي أن يصبحوا مفتونين بمعدلات النمو العالية في الناتج القومي الإجمالي وينسوا الهدف الحقيقي من التنمية. ففي بلد بعد الأخر نرى النمو الاقتصادي مقترناً بتزايد التفاوت،في الدخول الشخصية وكذلك في الدخول الإقليمية.وفي بلد بعد الأخر نرى الجماهير تشكو من أن التنمية لم تمس حياتها العادية.وفي أغلب الأحيان كان النمو الاقتصادي يعني القليل للغاية من العدالة الاجتماعية.فقد اقترن بتصاعد البطالة وزيادة الخدمات الاجتماعية سوءا،وتفاقم الفقر المطلق والنسبي))[3]. ويقول أيضا :((وليس صحيحا أن معدلات النمو العالية تكون بالضرورة،بسبب ما يترتب عليها من توسيع الخيارات أمام المجتمع،مفضلة على

---

[1] حليم بركات؛ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. (مركز دراسات الوحدة العربية،ط. الأولى،١٩٨٤)ص٢٣٩.

[2] جون كنيث جالبيريت؛ تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٨٦.

[3] محبوب الحق،مرجع سابق. ص٥٠

المعدلات النمو المنخفضة.وإنما يتوقف ذلك كله على بنيان معدلات النمو هذه.فإذا تحقق معدل نمو عال من خلال الإنفاق العسكري المتصاعد أو من خلال إنتاج السلع الكمالية التي يستهلكها الأغنياء والمتميزون فإن هذا المعدل لا يكون بالضرورة أفضل من معدل نمو أدنى يتم توزيعه بقدر أكبر من المساواة ...إن المسألة ليست مجرد مقدار السلع التي يتم إنتاجها وإنما هي نوع هذه السلع وكيفية توزيعها.ومن سوء الطالع أن قياسات الناتج القومي الإجمالي لا يتضمن بيانات عما يتحقق من الرضا الاجتماعي))[1]. أما غونار ميردال فيقول((أن إدخال مساواة أكبر بفضل إصلاحات ترمي إلى المساواة،مخططة تخطيطا معقولا،..سيوسع إمكانيات النمو والتنمية.

والواقع أن الإصلاحات المحلية في هذا الاتجاه تؤلف بالنسبة إلى التنمية السريعة الثابتة شرطا أوليا أعظم شأنا بكثير من أي نعمة تأتي من الخارج))[2].

ومن عيوب هذا التشخيص أنه أدى تفسير التنمية بأنها الالتحاق بالغرب. فجميع تفسيرات التخلف تعتبر صراحة أو ضمناً،أن العالم الغربي هو النموذج المثالي أو الصحي الذي ينبغي على البلدان المتخلفة أن تسعى إلى وصوله.وترى هذه النظريات أن العالم الثالث ليس متأخرا إلا بمقدار مرحلة يمكن تداركها بسهولة،إذا ما طبق أساليب الدول الصناعية التي سبعة في الميدان [خرافة الطريق الذهبي].

والتنمية في منطقة هذه النظريات تتحدد بنفس المعادلة الاجتماعية الغربية التي وضع نظريات التنمية على أساسها.بل أسوأ من هذا،أنه في بحث مشكلات التنمية من الناحية التحليلية كانت تطبق نفس أدوات التحليل السائدة في الغرب مثل التحليل الحدي، والتوازن الاقتصادي العام،ونظرية النفقات النسبية،وكما قال موريس غورنية :((لم يستطع أي بلد إفريقي أن يتصور شكلا إفريقيا للمنشأة الصناعية،وأي بلد عربي أن يتصور شكلا عربيا للمنشأة التعاونية،وأي بلد أمريكي لاتيني شكلا أميركياً لاتينياً للمجتمع))[3].

---

(1) محبوب الحق مرجع سابق ص٦٧

(2) عارف دليله،مرجع سابق ص٣٥

(3) موريس غورنيه مرجع سابق ص٤٦.

والسبب وراء هذا الافتراض الخاطئ هو نتيجة منطقية لافتراض خاطئ آخر مؤداة أن جهود التنمية يقاسي بمدى التضييق الذي يحدث في الفجوة الموجودة بين مستويات المعيشة في الدول الصناعية ومستوى المعيشة في الدول الفقيرة.وأن الحياة الحقيقية تبدأ عند ألف دولار حسب تعبير محبوب الحق ولكنه قد اتضح أن هذا وهم من الأوهام اليقظة،فالفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة،وتزداد اتساعا يوما بعد يوم.ففي عام ١٩٨٧كان متوسط دخل الفرد في الدول النامية التي تمثل ٧٧% من سكان العالم ٦٧٠ دولارا في السنة.أي أقل من ٦% من متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية،الذي كان ١٢ , ٧٠ دولارا.وقبل عشرة سنوات من هذا التاريخ كان متوسط دخل الفرد في الدول النامية ٤٩٠ دولار في السنة أي أكثر من ٩% من متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية في السنة الذي كان ١٠ ٢ ,٥ دولارا [١].

فالناتج القومي في البلدان النامية يسير ببطء بينما يسير في البلدان المتقدمة بسرعة. وهكذا يكاد يصدق على التقدم والتخلف ما يقال عن الفقر والغنى: ((من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده يؤخذ منه)). يقول محبوب الحق في هذا الصدد((اسمحوا لي أن اذكر مجرد مقارنة واحدة هي أن زيادة في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للفرد في الولايات المتحدة في عام واحد تساوى التي يمكن للهند أن تحاول تحقيقها في قرابة مائة عام.ولذلك فإن التفكير في أهداف التنمية من زاوية مستويات المعيشة الغربية،أو التركيز فجوة الدخل المتزايد الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة،ليس له معنى على الإطلاق،سوى أن يجعل الدول الغنية تشعر بعدم الراحة من حين لأخر،وأن تجعل الفقراء يحسون بالأسى على أنفسهم))[٢].وكان لهذا الهدف التنموي القاصر نتيجة سلبية أخرى هي انتشار ثقافة المستهلك وطهور مرحلة روستو الخامسة على أفقر شعوب العالم المتخلف، وخاصة بين الأوساط النخبة التي تسيطر في الداخل وتخضع في الخارج في وقت واحد،والتي تعيش في حالة اغتراب لأنها تنظر إلى مجتمعاتها من منظور

---

(١) W.H.Carson(Edit): The Global Ecology Handbook (Beacon press, Boston,١٩٩٠)p.٤٤ انظر أيضاً: لانت بريتشت؛ فلننس ما يقال عن تقارب: التفاوت قائم في الماضي والحاضر والمستقبل. (التمويل والتنمية، مج(٣٣)، ع(٢)، يونيه ١٩٩٦)ص٣٨-٤١.

(٢) محبوب الحق مرجع سابق ص٦٦

إنسان من العالم الصناعي.وهكذا قد تحقق ما حذره الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنغور عندما قال: ((نحن الأفارقة لا نريد أن نكون فقط مستهلكي الحضارة)).ولكن بعد عقود كثيرة من التنمية تأكد سقوط وثنية النموذج التنمية واستحالة نقل نموذج التنمية من مجتمع لأخر،بدعوى أنها نجحت في الأولى،ذلك أن مصيرها الفشل في الثاني لاختلاف في مقومات كل من المجتمعين[1]. فالنماذج التنموية هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية محددة يصعب أن تتكرر .

جاء في تقرير ولي برانت: ((ليس هناك في الواقع منهج موحد يمكنه أن يسير عليه الجميع،وإنما هناك حلول متغايرة يناسب كل منها ما تحكم به مقتضيات التاريخ والتراث الحضاري والتقاليد الدينية وما هناك من مواد بشرية واقتصادية هذا فضلا عن الظروف المناخية والجغرافية والأوضاع السياسية الخاصة بكل أمة من الأمم ... وعلى المرء أن يحذر من تقليد الآمال الكاذبة في العثور على حلول عامة شاملة..))[2]. وقال موريس غورنية:((أبدى خبراء الشمال وكذلك خبراء في الجنوب سذاجة كبيرة عندما اعتقدوا أن أنظمة الشمال الصناعي يمكن أن تشكل نماذج التنمية الجنوب.فهناك الكثير من الاختلافات النفسية والاجتماعية والطبقية،وهناك الكثير من الصعوبات الإجرائية والسياسية،وهناك الكثير من العقائد التي تجاوزها الزمن والتي تأتي لتشويش ذهن المقررين،وهذا ما يؤكد أن الأمل الساذج بأن يستدرك العالم الثالث تقصيره بواسطة تقليده للاتجاه الأمريكي أو السوفيتي (الاشتراكي)أو الصيني هو محض الخيال))[3]. وخلاصة القول أن النموذج التنموي الغربي مستحيل نقله كما أنه غير

---

[1] تجدر الإشارة هنا تجربة إندونيسيا مع العالم الألماني شاخت التي ذكرها مالك بن نبي في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد"وكذلك في القصة المضحكة -والشر البلية ما يضحك- التي يقول:إن اقتصاديا أوربيا زار لبنان زيارة طويلة،وبعد نهاية زيارته سئل عما لديه من توصيات لإصلاح الاقتصاد اللبناني فأجاب:((إني لا أفهم كيف يسير الاقتصاد اللبناني فنصيحتي إذن أن تستمروا بالضبط فيما تفعلونه،،.ومن العبارات الاقتصادي الأرجنتيني المشهور رؤول بريبش ((إن التحدي الأكبر الذي واجهني منذ تخرجي من الجامعة وحتى الآن هو فهم البرازيل)).وكما هو معروف فإن كلمة البرازيل في الأوساط الاقتصاديين الإنمائيين ترادف تنمية التخلف.

[2] ولي برانت ؛الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء. ترجمة زكريا نصر وآخرون (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،الكويت (١٩٨)ص٢٤ -ص٢٥.

[3] موريس غورنية،مرجع سابق ص١٢

مرغوب[1]. أما استحالة نقله فتنشأ من عدم إمكانية توفر الظروف الخاصة التي اعتمد عليها هذا النموذج مثل السبق التكنولوجي، والسيطرة على مصادر المـوارد الأولية والطاقة والأسواق في مختلف قارات العالم، وعمليات الاستغلال التي لم يسبق لها المثيل والاستعمار الاستيطاني في العالم الجديد. أما أنه غير مرغوب فتنشأ من سلبياته الكثيرة والتي خيبت الآمال العريضة التي كان يعلق علية مثل التبديد الشديد للموارد، وتخريب البيئة، والفقر الموجود في وسط الوفرة والتكاليف الاجتماعية الباهظة، وشقاء الإنسان. فعلى عالم الثالث أن يجد طرقا للتنمية خاصة به[2].

د- ومن العيـوب الأساسية لهـذا التشخيص إهمالـه الأسباب التاريخية للتخلف. فنظريات التخلف التقليدية كانت تركز مظاهر التخلف وخصائصه -أو ما دعاه أندريه فرانك مدخل استخدام دليل للصفات التي تتصف بها الاقتصاديات المتخلفة والذي يكتفي بإبراز قائمة بالعوامل التي تحد من التنمية[3]-دون أن تتطرق إلى الأسباب التاريخية لهذا التخلف. فجميع التفسيرات التي كانت السائدة لظاهرة التخلـف قبل مدرسة التبعية (Dependency)* كانت في الأساس لا تاريخي واستاتيكي[4].

ولا شك أن التخلف ظاهرة تاريخية تحددت مؤشراتها منذ زمن بعيد، ومع أنه يصعب تحديد اللحظة التاريخية التي بدأ التخلف، فإن الدارسين تعارفوا تحديـد بداية هـذه الظاهرة في التاريخ الحديث مع قيام الثروة الصناعية في أوربا. فـالتخلف ارتبـط أولا

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر إسماعيل صبري عبد الله؛ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)ص١٤٠ -ص١٥٦

[2] موريس غورنية. مرجع سابق ص٤٦

[3] إبراهيم سعد الدين؛ حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية. (المستقبل العربي، ع(١٧)، يوليو ١٩٨٠) ص١٥.

* تطورت نظرية التبعية على أيدي بول باران، _الذي قيل عن كتابه "الاقتصاد السياسي للنمو" : ((أنه لو قرأ هذا الكتاب طالب أفريقي، لديه معرفة قليلة بالتاريخ، فإنه سوف يضلل بكل تأكيد))-وأندريه فرنك، ودون سانتوس، وكارسون، وسنكل، والمساهمة الأساسية لنظرية التبعية هي أنها أبرزت تأثير العوامل الخارجية والتاريخية، ولاقت بعض طروحاتها ذيوعاً كبيراً مثل مفهوم التبادل غير المتكافئ الذي اقترحه ارجيرى ايمانويل، ومناقشة سمير أمين لموضوع تراكم رأس المال، وتفسير ايمانويل وولشتين لتكون اقتصاداً رأسمالياً عالمياً واحداً (One world Capitalist Economy)

[4] إبراهيم سعد الدين؛ المرجع السابق ص١٥.

بالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية،ثم ارتبط بشكل أخطر بعد ذلك بالرأسمالية الاحتكارية التي سيطرت على أسواق هذه الشعوب واستغلتها في تصريف الفائض من إنتاجها الصناعي[1].

أن مقولة العلاقات الاستغلالية بين الدول الصناعية الكبرى وبين الدول المتخلفة لم تعد من المقولات التي يختلف عليها اليوم في العالم الثالث.وهذه العلاقات الاستغلالية تتحقق اقتصادياً عبر آليات التبادل في السوق العالمي.وليست هذه الآليات تعبيراً عن أي من المميزات النسبية[*]،والقيمة الحقيقية للسلع و الخدمات،ولكنها قبل ذلك علاقات القوى عن طريق انتشار الاحتكار وسيطرته،وقد نتج عن هذه العلاقات غير المتكافئة تحويل كم هائل من الثروة إلى خارج العالم الثالث.فقد كان زمبارت محقاً عندما قال:((لقد أصبحنا أغنياء لأن هناك شعوباً وقارات كاملة افتقرت من أجلنا)).فالتخلف مفهوم تاريخي.وهو ليس نقيضاً للتنمية،بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية و الاستغلال.فالتخلف ليس إنكار حدوث التنمية إنما المقصود هو تأكد أن الذي حدث هو تنمية مشوهة التي زادت من روابط التخوم بقلب النظام العالمي. وعلى هذا الأساس وحده يمكن فهم ما كتبه ا.ج.فرانك من أن التنمية في أمريكا اللاتينية تعميق للتخلف.[2]ولا يمكن وضع مفهوم سليم لتنمية دون أن يؤخذ في الاعتبار علاقة التبعية التي تربط الدول المتخلفة برأسمالية العالمية[3].حيث لا تستطيع أي نوع من التنمية الرأسمالية،سواء اتجهت نحو الخارج أو نحو الداخل ،أن تنقد الدول المتخلفة من مزيد من التخلف وهذا ما أهملته النظريات التقليدية للتخلف.

---

[1] حول أشكال وآليات الرأسمالية انظر فؤاد مرسي،الرأسمالية تجد نفسها (عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت (١٤٧)شعبان ١٤١٠ =مارس ١٩٩٠)

[*] يتضح تهافت نظرية حرية التجارة الدولية وما تقوم عليه من فلسفات التي وضعها القوى لاستغلال الضعيف منذ فردريل لست وحتى الآن.

[2] إسماعيل صبري عبد الله،التنمية المستقلة،مرجع سابق ص٦٦ نقلاً عن

[3] قيل أن علاقة المركز.بالتخوم هي علاقة زواج كاثوليكي.ومن المعروف أن الكتب الكاثوليكية تحرم الطلاق.

وخلاصة القول أن تشخيص التخلف بأنه تخلف اقتصادي أفرغ عملية التنمية من محتواها الحضاري،وحصرها في الجانب المادي فقط – أي جعلها تنمية متمركزة على السلع (Good Centered development)[1].

المفهوم العاصر للتنمية:

في بداية عقد السبعينات استحق بجدارة أن يطلق عليه عقد الأزمات (Crises Decade)[*] بدا واضحاً فشل النظريات الغربية للتنمية التي تم بيعها للقضاء على التخلف والتعجيل التنمية في بلدان المتخلفة،بل اثبت أنها أدت زيادة التخلف مما دفع م.ج فرانك A. G .FRANK وغيره من اقتصاديّي أمريكا اللاتينية إطلاق ما حدث بأنه"تنمية التخلف"–Development of under-development– واتضح جلياً أن الفكر التنموي يمر في أزمة شديدة وشاع استخدام مصطلح "أزمة التنمية".[2] ويقرر رمزي زكي هذه الحقيقة على النحو التالي:

((إذا جاز لنا أن نقول،إن العقد الأول للتنمية (١٩٦١_١٩٧٠)كان هو العقد الذّي شهد إرهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لا بأس به من الدول المتخلفة،فإنه أيضاً العقد الذي شهد اكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكري المكثف في مجال التخلف والتنمية منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة.أما العقد الثاني (١٩٧٠_١٩٨٠)فيمكن وصفه بأنه العقد الذي شهد موت

---

[1] لمزيد من الإيضاح لهذا المفهوم انظر الدراسات المختلفة ((اريك فروم))خاصة في كتابه To have or to be? (Newyork,Harper &Row Publishers,١٩٧٦)

[*] وصف البنك الدولي عقد الثمانينات بأنه"العقد المفقود"وخاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية،ووصف التقرير اللجنة الجنوب المعنون " التحدي أمام الجنوب" عقد الثمانينات بأنه "عقد ضائع بالنسبة للتنمية.فعدد كبير من الدول وصل به الحال إلى شفا السقوط. وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد.كما تعثرت الأمم المتحدة في سعيها للتخلص من المصائب التي لا مثل لها. وقد أدت الحيرة إلى اليأس عندما ترددت الثقة في تلك الأقطار بقدرتها على تحقيق التنمية) ص١٧.

[2] ينبغي أن يزول أي توهم يظن أن عملية التنمية يمكن أن تكون بدون مشاكل.فالتنمية تحدث في لدينا والدنيا كلها كدح ونصب.ومن تعريفات التنمية بأنها "عملية حل مشاكل مستمرة" أو أنها تعني ...إحلال مشاكل جديدة محل المشاكل القديمة.

هذه الطموحات الإنمائية في الدول المتخلفة بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منظمة حصار شديد.و لم يكن من المصادفة ،أن يكون العقد الأخير هو العصر الذي شهد انهيار هذه الترسانة الضخمة التي شيدها الفكر الاقتصادي في مجال التخلف و التنمية،وأن يعاصر المرء في تلك المحاكمات التي جرت وتجري الآن لإنجازات هذا الفكر))[1].

و الأمانة العلمية تجبرنا أن نؤكد أن الفكر التنموي المعاصر لم يستطع حتى الآن أن يصنع مفهوم محدد للتنمية.وكل ما استطاع حتى الآن هو إثارة تساؤلات حول لماذا عجزت عملية التنمية؟.أي أن يصنع التنمية موضع التساؤل،أو بعبارة أخرى تنمية ماذا؟وبمن؟ومن أجل من؟وكيف؟.يرى محمد لبيب شقير بحق أن الوضع الراهن للفكر التنموي بصفة عامة يمثل في الآتي: ((انعدام الثقة في الفكر التنموي التقليدي الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات وعدم توصل إلى إقامة بديل نظري متكامل يحل محل هذا الفكر التنموي التقليدي،ويصلح لأن يلعب بقوة وكفاءة الدور الذي كان يلعبه هذا الأخير "كإطار مرجعي" لواضعي استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية في الأقطار المتخلفة في الفترة التي ساد فيها.وبالاختصار،فقد انهدم بناء كان قائماً ومستقراً،و لم يقم مكانه بعد بناء جديد كامل.وهذا،في الواقع ،جانب هام من أزمة الفكر التنموي المعاصر))[2].ويقول جاك لوب: ((بينما يوجد اليوم بوجه عام تسليم بأن الإستراتيجيات السابقة قد أخفقت في أغلب الأحوال،فما زال الاتفاق مفتقداً حول ما يمكن أن يحل محلها ...واليوم لم يعد ممكناً قبول نماذج الماضي،ولكن البحث عن استراتيجيات أخرى للتنمية وعن نظام اقتصادي دولي جديد لم يصل إلى أية نتائج ملموسة))[3].فالفكر التنموي المعاصر يمر بمرحلة إعادة اكتشاف

---

[1] رمزي زكي،الأزمة الراهنة في الفكر التنموي (بحث قدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين الذي عقد بالقاهرة من ٢-٥ مايو ١٩٧٩ تحت عنوان "التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية " ثم نشر في (مجلة العلوم الاجتماعية) ع(٢) السنة الثامنة،يوليو ١٩٨٠.

[2] محمد لبيب شقير،مرجع سابق ص١٤٩

[3] جاك لوب،العالم الثالث و تحديات البقاء.ترجمة أحمد فؤاد بلبع (عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت (١٠٤)ذو القعدة ١٤٠٦ أغسطس ١٩٨٦ م)ص٩١-٩٢.

والشي الملموس الذي تحقق حتى الآن هو زيادة إدراك ضرورة أنة قـــد آن الأوان لأن يوقف الاقتصاد الإنمائي على رأسه.

وكان الهدف من التنمية في الماضي،تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمـــالي الحقيقي، واستخدم معدل نمو نصيب الفرد مـــن هـــذا النـــاتج كمؤشـــر لحـــدوث التنمية.وكانت تسهل مسائل الفقر والعدالة في التوزيع الدخول والبطالة،أو كانت تحتل على أحسن الأحوال مكاناً ثانوياً، وهي المسائل الأساسية التي كانت ينبغي أن تطـــرح حول التنمية كما ذهب Dudly Seers حين قال: ((إن الأسئلة التي ينبغي أن تطرح حـــول التنمية في بلد ما،هي.ما الذي حصل بشأن الفقر؟وماذا حصل بشأن البطالة؟ومـــاذا تم بشأن عدم المساواة؟فإذا هبطت هذه الأمور الثلاثة من مستويات عالية فعند ذلك يمكـن القول بدون أدنى شك بان تلك الفترة هي فترة التنمية بالنسبة للبلد المعنى.أمـــا إذا زاد واحد أو اثنان من هذه المشاكل سوءا، ولا سيما إذا شمل ذلك الثلاثة كلها،فســيكون من المستغرب أن تسمى النتيجة تنمية حتى لو تضاعف الدخل الفردي[1].وقد أكـــدت جون روبنسون أيضا هذه التساؤلات الثلاثة بقولها: ((إن المتطلبات الأساسية الآن هي الهجوم المباشر على الفقر البطالة ولكن لا يبدو أن هناك من لديه الاســـتعداد لـــترك النظريات الاقتصادية المظللة التي قادت لتلك الأوهام الســـابقة))[2]. وقـــال ثيـــودور شولترعندما قبل جائزة نوبل عام ١٩٧٩"إن معظم الناس في العالم فقراء،؛فإذا عرفنـــا اقتصاد حالة الفقر فسنعرف الكثير عن الاقتصاد الهام حقا))[3].فالفكر التنموي المعاصر ينادي أن يصبح الهدف الأساسي للتنمية تقليل الفقر،وخلق بيئة مناسبة يتمتـــع فيـــها الإنسان حياة أطول وأكثر صحة وإنتاجيه.كما ينادي خلع الناتج القومي الإجمالي مـــن على عرشه [4]. ويرشح على العرش حـــتى الآن مؤشـــر التنميـــة البشـــرية (Human development Index "HDI") الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لتنميـــة البشرية عام ١٩٩٠.ويشمل هذا المؤشر ثلاثة أشياء يطلق عليها التقرير ب"مؤشـــرات

---

(١) محمد عمر شابرا.مرجع سابق ص٢٢٤.

(٢) فايز إبراهيم الحبيب،مرجع سابق ص١٢٢.

(٣) محمد عمر شابرا مرجع سابق ص٢٢٣

(٤) لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن العوامل الاقتصادية قد فقدت أهميتها ولكنه يعني أنها لم تعد كافية.

الحرمان" (deprivation Indicators) وهي (أ)العمر المتوقع(Life Expectancy) (ب)معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للكبار(Adult Literacy)(ج)اللوغاريتم القوة الشرائية المعدلة على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (The logarithim of purchasing power adjusted per capita G.D.P.).

وما زال النقاش محتدما حول هذا المؤشر بين أنصاره ومنتقديه[1].ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريره السنوية مراجعة وإضافات حول هذا المؤشر. وتمكن الفكر التنموي المعاصر إدخال بعض مفاهيم جديدة في اقتصاديات التنمية لم تكن معروفة أو مطروحة من قبل في أدبيات التنمية مثل التنمية الريفية،والتنمية البشرية،ومفهوم الحاجات الأساسية،والاعتماد على الذات،والاعتماد الجماعي على النفس،والتنمية المستقلة،وغيرها من المفاهيم.بل أكثر من هذا هناك عملية مصالحة لم تتم حتى الآن ولكنها جارية بين الأخلاقية وبين التنمية[2].ونحاول فيما يلي إعطاء فكرة موجزة لبعض من هذه المفاهيم، ونؤجل بعضها الأخر لنتناوله -إن شاء الله-في ثنايا البحث فيما بعد.قلنا فيما سبق أن نظريات التنمية التقليدية كانت تركز على زيادة الدخل معتبرة إياه غاية غايات التنمية،أي كانت تركز البعد الاقتصادي من التنمية.بينما يحاول مفهوم التنمية البشرية أن يشمل مجال التنمية في جميع المجالات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية.أي أن تستهدف العملية التنموية الارتقاء بالكائن البشري سواء من الناحية الروحية أو الخلقية،أو المادية.

---

[1] لمزيد من المعلومات حول هذا المؤشر انظر _برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقارير البشرية التنمية (إعدادهما المختلفة). P.Dasgubta & M. Wheal; on measuring the quality of Life (World Development. Vol.٢٠,No.١,١٩٩٢)pp.١١٩-١٣٢.

Mark McGillvray, The human development Index Redundant composite Development indicators> (World Development,Vol.١٩,No.١٠,١٩٩١)pp.١٤٦١-١٤٦٨.

Micheal Hopkins; Human development Revised: A new U.N.D.P. Report. (World Development, Vol.١٩,No.١,١٩٩١)pp:١٤٦٩-١٤٧٣.

[2] هنا عدد من الدراسات حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال:

David A. Crocker; Toward Development Ethics. (World Development, Vol.١٩,No.٥,١٩٩١)pp:٤٥٧-٤٨٣.

Barbara INGHam; The Meaning of Development Interactions between "New" and "old" Ideas. (World development,vol.٢١,No.١١,١٩٩٣) pp:١٨٠٣-١٨٢١.

وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرف التنمية البشرية على أنها "توسيع نطاق فرص الأفراد"أو "زيادة فرص الاختيار" (Enlarging peoples Choices)وقد عرف البعض (بول سترتن،محبوب الحق ...الخ) بأنها: "تنمية الشعب وللشعب وبالشعب" أو"تنمية الناس من أجل الناس ومن الناس".

ومفهوم التنمية البشرية أوسع من مفهوم الاحتياجات الأساسية[1]حيث يعم الاهتمام بكافة البشر،فلا يقتصر فقط إلى الفقراء منهم أو البلدان الفقيرة أو الاحتياجات الأساسية،وينطبق على البلدان الصناعية كما ينطبق على البلدان ذات الدخول المنخفضة . ويرى البعض أن مفهوم التنمية البشرية يتعارض مع مفهوم التنمية الاقتصادية.ولكن هذا زعم غير صحيح فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي علاقة تكامل وليست علاقة تعارض. لأن التنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق تنمية البشرية ولكنها غير كافية.كما يرى البعض الأخر أن مفهوم التنمية البشرية ما هو إلا تسمية جديدة لمصطلحات قديمة مثل رأس المال البشري (Human Capital) والموارد البشرية (Human Resources) ولكن أيضاً هذا غير صحيح. فمفهوم التنمية البشرية أوسع و أشمل،ويمكن أن تتفق وسائل المفهومين ولكن الأهداف مختلفة.

فمفهوم تنمية الموارد البشرية أو رأس المال البشري يعتبر البشر مجرد موارد ليس إلا، تتطلب التنمية والاستغلال بفتح التعليم والصحة والتغذية و الترفيه فيها[2].أما الهدف من التنمية البشرية فهو تحقيق حياة أفضل (Better Life) أو حياة طيبة(Good Life) للإنسان .أي أن الاهتمام ينصب على نوعية الحياة[3].ومع أنة لا تتفق وجهات النظر ماذا نعني ب "حياة أفضل"ومما تتكون الحياة الطيبة؟لأنها مسائل نسبية،تختلف من وقت لأخر،ومن شخص لأخر،ومن مجتمع لأخر،إلا أنه يوجد حد الأدنى من الاتفاق حول محتوى هذه الحياة.

---

[1] حول مفهوم الحاجات الأساسية انظر المبحث القادم .

[2] لتعمق هذه المسألة انظر الدراسات النقدية الكثير التي كتبها مارتن كورنوى (Cornoy) عن منظور البنك الدولي للحاجات الأساسية

[3] لمزيد من المعلومات حول الفروق بين مفهوم الموارد البشرية و التنمية البشرية انظر: بول سترتي؛ التنمية البشرية الجدل المثار حول الأرقام القياسية (مجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس ١٩٩٥ ع (١٤٣)ص٣٣-٤٥

ويستخدم لقياس التنمية البشرية في بلد من البلدان المؤشر التنمية البشرية،ويعتبر هذا المؤشر مقياساً مفيداً،ولكنه ليس بكامل،ومع ذلك يعتبر أفضل من المقياس التقليدي (الناتج لقومي الإجمالي) وجدير بذكر،أنه مع وجود رابطة قوية بين المقياسين إلا أنها ليست كلية أو شاملة. فعلى سبيل المثال لا الحصر يقدر دخل الفردي في سريلانكا (٥٠٠)دولار ويبلغ العمر المتوقع فيها إلى (٧١)عاماً.في حين يقدر دخل الفردي في عمان(٦٧٠٠)دولار،ويبلغ العمر المتوقع فيها إلى (٦٦)عاماً،وأيضاً في جنوب إفريقيا حيث يقدر دخل الفرد(٢,٠١٠)دولار،العمر المتوقع (٥٥)عاماً.ومع أن الدخل الفردي السعودية يتضاعف خمسة عشر مرة عن دخل الفرد في سريلانكا،فإن معدلات القراءة والكتابة في السعودية متدنية عن سريلانكا.ومعدلات وفيات الرضع في جميكا يعتبر ربع نظيره في البرازيل، بينما يصل دخل جاميكا نصف دخل البرازيل.والطفل الزنجي المولود في حي هارلم بمدينة نيويورك ينخفض العمر المتوقع لديه عن ذلك المولود في السودان أو بنغلاديش أو في سريلانكا.ومن جهة أخرى يلاحظ أن المناطق الحضرية تسجل أرقاً أفضل في مؤشر التنمية البشرية بالمقارنة مع المناطق الريفية المجاورة.فالسكان الريف يستطيعون عادة الوصول إلى نصف الخدمات الصحية ومياه الشرب النقية التي يستطيع سكان الحضر الوصول إليها.و الرجال يسجلون أرقاماً أفضل من النساء ،كما أن الأغنياء يحصلون أكثر من الفقراء[1].

وجدير بالذكر أن قضيت الثقافة (والتقاليد،و العادات)احتلت بؤرة الاهتمام في موضوع التنمية البشرية.وهذا عكس ما كان الوضع سابقاً.فقد كان الفكر الإنمائي التقليدي ينظر الثقافة،بأنها شر مستطير،وعائق في سبيل التنمية.مما يتطلب التخلي عنها،وإفساح الرجل الاقتصادي (Homo-OEconomicus)[2]إذا أريد تحقيق تنمية.وكان ذلك انطلاقاً من عدد من افتراضات خاطئة منها جمود الثقافات وتقاليد المجتمعات النامية،وتجانس هذه الثقافات،واصطناع تناقض بين التقاليد والحداثة وكانت نتيجة إبعاد الثقافة عن التنمية تشويه التنمية ،واقتلاع الجذور الثقافية (de-culturation) للشعوب

---

[1] مما يدل على أن الفقر الذي تعانيه البشرية ليس فقر الموارد ولكن فقر السياسات وفقر السياسيين.

[2] هناك حركة تسمى حركة البقاء الثقافي (The cultural Survival Movement) مركزها جامعة هارفارد تعلن أن هدفها هو الكفاح لمنع التنمية أن تدمر الثقافات المحلية.انظر: (Denis Goulet; op.cit.)

النامية(*) وجرح حضارتها(**)، بل وأكثر من هذا وذاك حدوث المجاعات(***). فلا عجب إذن أن ينادي الفكر الإنمائي المعاصر احترام الذاتية الثقافية للشعوب باعتباره عنصراً جوهرياً لا غنى عنه في النهوض بمهمة التنمية. فالمطلوب هو وضع القيم الثقافية في مكان الصدارة ضمن عملية التنمية. لقد أظهرت التجارب العملية أن أي استراتيجية تنموية تسقط من حسابها البعد الثقافي تكون عرضة لتوليد الاغتراب الحضاري والشقاق الاجتماعي واللامبالاة وحتى العداء لمجهودات التنمية. ورحم الله مالك بن نبي إذ قال: ((إن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية وإن وسعنا المصطلح قلنا القيم الثقافية))[1].

ومن نافلة القول أن نشير أن التاريخ لا يسعفنا مثالا واحداً لدولة حققت تنمية و لم تستغل للعامل الثقافي[2](***).

وتنظر الأدبيات الحديثة للتنمية الفقراء نظرة تختلف عن النظرية التقليدية لهم.فالأدبيات التقليدية كانت تنظر الفقراء بأنهم من المشكلة،بينما تنظر الأدبيات الحديثة بأنهم من الحل لا من المشكلة ذاتها،وأبطال التنمية لا متلقي المساعدات.فلدي الفقراء إمكانيات كبيرة لمساهمة العملية التنموية إذا أحسن توظيفها،حيث أظهروا قدرة على الادخار،والاستثمار،والتسديد الديون عند تعبئتهم وتوعيتهم وتنظيمهم بدقة لتحقيق ذلك.ويتطلب هذا اشتراكهم جميع مراحل العملية التنمية،وإزالة التعليم

(*) الرّوائي النيجيري Chinua Achebe وصف التنمية تحت العنوان "Things Fall A part" –تساقط الأشياء–لأنه يرى أن عملية التنمية التي تحدث في المجتمعات التقليدية تؤدي إلى انهيار القيم والمؤسسات التقليدية المحلية للمجتمع. انظر: Denis Goulet; op.cit.

(**) V.S.Naipaul وهو كاتب من أصل هندي يعيش في بريطانيا وصف بعد أن زار أرض أجداده وشاهد آثار العمليات التنموية بأنها حضارة مجروحة (A wounded civilization).

(***) قال أحد المعمرين في الريف كولومبيا ما يلي: ((فيما سبق لم نكن نشتري الموز، لأنه كان كثيرا، وكان يكفي الجميع. ولكن اليوم علينا أن نشتري هذه المادة الغذائية الضرورية من السوق، وسعرها يرتفع باستمرار. (Albert Tevoedjre: op.cit.).

(1) مالك بن نبي؛ المسلم في عالم الاقتصاد. (دار الفكر، دمشق،١٩٧٩)ص٨٥.

(2) أنظر: جلال أمين؛ تنمية أم تبعية اقتصادية (دار القاهرة،تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبعة (بدون))ص١٢٦

(***) حول أهمية الثقافة وضرورتها للتنمية انظر: Herry G.Verhels; No life without Roots: Culture and development (London,Zedbooks,Ltd.١٩٩٠).

المصرفي.وتفصيل نظام المعرفي لدي الفقراء لخدمة التنمية. ويتطلب هذا بدورة تطوير المعارف الأساسية بالنسبة للفقراء بحيث يتأسس تطوير المعارف على أساس معارفهم الأصلية ومقدرتهم المتأصلة على استخدام مواردهم المحلية.فقد ثبت اليوم عدم وجود علاقة لازمة بين الجهل والأمية.فما أكثر الجهال بين من يعرفون القراءة والكتابة،وما أكثر الأميين الذين يتمتعون قدراً كبيراً من المعارف والحكم.وقد تأكد أيضا فقدان الصلة بين المعرفة التي تصدر من البلدان المركز ونخبة العواصم واحتياجات الفعلية للفقراء[1].

ويدعو الفكر التنموي المعاصر زوال سحر التكنولوجيا المستوردة الذي ساد في الفكر التنموي التقليدي،ويتبنى فكرة التكنولوجيا المناسبة أو الملائمة التي يجب أن تكون متكاملة أو قابلة للتكامل مع التنمية البشرية ومع الموارد المحلية المتاحة.ولهذا خبأ إلى حد ما الحديث عن"نقل التكنولوجيا"وحل محله "الثقافة التكنولوجية"التي تؤدي إلى توطين التكنولوجيا فقد تأكد أن تكنولوجيا تستنبت ولا يستورد.

وينادي الفكر التنموي المعاصر الاعتماد على الذات والاعتماد الجماعي على النفس.ولا يعنى الاعتماد على الذات الاكتفاء الذاتي وانفصال عن النظام العالمي[2].بل يعنى تعبئة كل الموارد المحلية البشرية والتمويلية لدي الجماعات في داخل هذه الجماعات.ومن جهة أخرى يرى الفكر الإنمائي المعاصر ضرورة التكامل بين الدول النامية.فالتكامل بين الدول المتقدمة والدول النامية لم ينجم عنه إلا تبعية الثانى للأول،ولا يوجد دولة واحدة من الدول العالم الثالث تتوفر متطلبات التنمية في داخل حدودها الوطنية[3]،مما يجبر عليها أن تتكامل مع غيرها من الدول النامية إذا كانت تريد إنجاز عملية تنموية.كما أن الفكر التنموي المعاصر ينادي((نظام دولي جديد))بدلا من

---

(1) See: D. Davis; Unlearning languages of Recent studies of Latin America. (Research Review, ٢٧,١٩٩٢)pp:١٥٢-١٥٣.

(2) إن عبارة القائلة "إنه ما من أمة عظيمة بنت نفسها إلا سراً.وفي خلوة من العالم "لا تنطبق –في رائي على الأقل– في الدول المتخلفة القزمية. وتجربة الانعزالية الناجحة هي فقط التجربة الصين،والصين حالة خاصة لا يقاس عليها.

(3) من المعرف أن المفهوم الوطن والوطنية في الفكر الإسلامي تختلف عن مفهومها في الفكر الغربي العلماني الاستعماري.

"نظام اقتصادي عالمي جديد"والذي كانت تتبناه دول العالم الثالث وأعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة.ويرى أنصار"النظام الدولي الجديد"أنه يطرد الاقتصاد من أن يتربع على العرش،ويفسح للعوامل الثقافية والحضارية مكاناً فسيحاً في عملية التنمية.

وفرضت قضايا البيئة نفسها على الفكر التنموي وكثر الحديث في الآونة الأخيرة ما اصطلح على تسميته التنمية المستدامة[1].وتجدر الإشارة أن الفكر التنموي المعاصر يرى ضرورة أن تدار التنمية في المناطق الريفية للأمم النامية حيث يوجد الفقر المدقع.والتنمية الزراعية ينبغي أن تكون لها أولوية في استراتيجيات التنموية،والإنتاج المحلي للطعام يجب أن تكون له أولوية على المحاصيل التي تباع نقدا والمعدة للتصدير، والأولوية القصوى يجب أن تعطى للمشروعات الصغيرة التي تعود بالفائدة على أكبر عدد ممكن من الناس،ولا تتطلب في وقت ذاته،إلا استثمارات صغيرة نسبياً،وخطط التنمية يجب أن تنتقل من التركيز على نمو الناتج القومي الإجمالي إلى إيجاد وخلق الوظائف.

وباختصار يمكن القول أن الفكر الإنمائي المعاصر يحاول أن يضع للتنمية فلسفة وأهداف ووسائل جديدة ليكون أكثر إنصافاً وأكثر إنسانية.فالاقتصاد الإنمائي أصبح له وجه مختلف، أو هكذا يبدو على الأقل.فهو لم يعد يهتم بالناتج القومي الإجمالي طالباً النمو فحسب،بل أصبح يقول إنه من حوار بي ومريدي "إعادة التوزيع "وأصبح الشعار "النمو وإعادة التوزيع"و "تقليص الفقر المطلق "و "تلبية احتياجات البشر الأساسية". فلم يعد الاقتصاد يكتفي بأن يكون "حارس الرشاد الاقتصادي "،بل أصبح يطمح في أن يكون "الوصي المؤتمن على الفقراء[2] [3]. وينادي عدم وضع العربة أمام الحصان[4]،وألّا تتحقق تنمية الإنسان الصانع (HOMO_Faber) فقط، ولكن تجمع ذلك الإنسان العاقل أو الحكيم (Homo-Sapiens).ولكن مما يؤسف له أن هذا الفكر مازال حتى الآن في مرحلة التنظير، أما إذا نظرنا إلى التطبيقات العملية فالذي يسود هو الفكر

---

[1] انظر في البحث القادم.

[2] محمد عمر شبرا،مرجع سابق ص٢٢٢-٢٢٣

[3] يبدو أن مصطلح Trickle up يحل محل المصطلح Trickle down القديم.

[4] انظر : روبرت تشامبرز؛ التنمية الريفية: وضع الأواخر أوائل،مرجع سابق. Also See: Michael M. Cernea; Putting people First.

النيوكلاسيكي والذي قد تأكدت عدم مصداقيته.ولكن يفرض بقـــوة عـــن طريـــق مؤسسات بريتون وودز،ويخضع كل شئ لمنطقه وسياساته الهبنقية[1].

ومن أجل سيطرة هذا الفكر على الميدان العملي يذهب كثير من المفكرين تراجـــع قضية التنمية إلى الوراء أمام قضية التكيف سواء في التنظير أو التطبيق[2].

---

[1] هبنقة رجل يضرب به المثل في الحمق و يقال دوالوذعات واسمه يزيد بن ثروان كان يصنف الغنم التي يرعاها إلى صنفين،الغنم السمينة يضعها في المرعى الطيب والغنم الهزيلة يضعها في المرعى السيئ، فقالوا: ياهبنقة أصلحك الله هلا عكست ووضعت الهزيلة في المرعى الطيب فتسمن،وهذه تتحمل،قال: هذا أصلحه الله فلا أفسده،وذاك أفسده الله فلا أصلحه. وكم كان أرثر أوكون (Arthur Okun) محقاً في ملاحظة على هبنقية الأسواق والفكر النيوكلاسيكي الذي وراءه عندما أشار إلى أن الأسواق((تمنح جوائز تسمح لكبار الفائزين بإطعام حيواناتهم الأليفة بصورة أفضل من تلك التي يطعم فبها الخاسرون أطفالهم)) محمد عمر شابرا ،مرجع سابق ص٧١ .

[2] انظر المراجع التالية :

محمد عمر شابرا . مرجع سابق ،رمزي زكي .مرجع سابق،سمير أمين،شروط إنعاش التنمية (المستقبل العربي ع (١٩١)١/١٩٩٥)ص٤-١٧.

المبحث الثاني مفهوم الريف وتنميته.

ويشتمل على المطلبين هما:

المطلب الأول:تعريف الريف.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الريفية.

المطلب الأول: تعريف الريف.

الفرع:الأول: في تعريف الريف لغة.

جاء في الصحاح للجوهري((الريف:أرض فيها زرع و خصب والجمع أرياف.ورافت الماشية،أي رعت الريف وأريفنا أي صرنا إلى الريف.وأرافت الأرض،أي أخصبت وهي أرض ريِّفة بتشديد الياء.[1]

وجاء في لسان العرب الرِّيف الخصبُ والسعة في المأكل، والجمع أرياف فقط.والرِّيف ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها؛والجمع أرياف ورُيُوفُ.قال أبو منصور: الريف حيث يكون الخضر والمياه.والريف أرض فيها زرع وخصب ورأفت الماشية أي رعت الريف.

وفي الحديث:تفتح الأرياف فيخرج إليها الناس[2]،هي جمع ريف وهو كل أرض فيها زرع ونخل،وقيل:هو ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها،ومنه حديث العرنيين[3]كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف أي إنا من أهل البادية لا من أهل المدن.وفي الحديث فروة بن مُسيك [4] وهي أرض ريفنا وميرتنا.وتريف القوم وأريفوا وتريَّفنا وأريفنا:صرنا إلى الرِّيف وحضروا القرى ومعين الماء،ومن العرب من يقول راف البدوي تريف إذا أتى الريف،ومنه قول الزاجر:

جواب بيداء بها غروف. لا يأكل البقل ولا يريف.ولا يرى في بيته القَليفُ.

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفار عطار ج/٤ص١٣٦٧ الطبعة الثانية ١٤٠٢= ١٩٨٢.

[2] لم أقف بهذا لفظ فيخرج ولكن جاء في مسند الإمام الأحمد ما يلي:عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله علية وسلم:تفتح الأرياف فيأتي ناس إلى معارفهم فيذهبون معهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون قالها مرتين.(مسند لإمام أحمد مج/٢ ص٣٤٩ المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت-لبنان.)

[3] فتح الباري في شرح الصحيح البخاري كتاب المغازي باب قصة عكل وعرينة حديث رقم ٤١٩٢ص٤٥٨ج/٧

[4] عن يحيى بن عبد الله بن بجير، قال:أخبرني من سمع فروة بن مسيك، قال: قلت يا رسول الله أرض عندنا يقال لها أرض أبين هي أرض ريفنا وميرتنا وإنها وبئة أو قال:وباؤها شديد.قال النبي صلى الله علية وسلم ((دعها عنك فإن من القُرفِ التلف))سنن أبي داود كتاب الطب حديث رقم ٣٩٢٣

وقال القطامي:وراف سُلافٍ شَعشَعَ البحرُ مَزجَها لتحمي،وما فينا عن الشرب صادف[1]

وجاء في معجم الوسيط الريف أرض فيها زرع وخصب.ويطلق على ما عدا المدن من القرى والكفور والجمع أرياف ورُيُوفُ.[2]

الفرع الثاني:الريف[*] اصطلاحا.

من الصعب إعطاء تعريف دقيق للريف،فتعريف الريف من السهل الممتنع،حيث يمكن تعريفه بصورة تقريبية،أما تعريفه تعريفاً دقيقاً فيكاد أن يكون من المستحيلات.

ومن أدق الملاحظات في هذا السبيل أن المفهوم الجغرافي وحده لا يكفي ولا يفي بالغرض ما لم تقترن معه عناصر أخرى.فسكان أمريكا الأصليون من الهنود الحمر أو القبائل الأولية في أوربا،حتى بعد استقرارهم وامتهانهم الزراعة، لم يكونوا ريفيين بالمعنى المقصود اليوم لأنه لم يكن بازائهم،لا من حولهم ولا في داخل مناطقهم،كتل بشرية مهمة مغايرة تتحدد هويتهم بالنسبة إليها،ولا تقنيات ولا أعمال ثقافية تختلف عما لديهم منها فيعوا أنهم يتميزون من سواهم بالنوعية والتسمية.[3]

ويستخدم مصطلح الريفي(Rural)في مقابل مصطلح أخر هو الحضري (Urban)سواء بصورة واضحة كتعريف الذي يقول((الريفي هو من ليس بالحضري)) Rural is non-urban أو بصورة ضمنية كما جرت عادة أكثر من حاول تعريف الريف.

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور لسان العرب.(مج/٩ ص١٢٩ دار صادر بيروت لبنان .

[2] معجم الوسيط مجمع اللغة العربية إخراج إبراهيم مصطفى وآخرون ج/١ ص٣٨٧ المكتبة العلمية طهران.

[*] هناك مصطلحات لها دلالات متقاربة مثل الريفي القروي،الفلاح،المزارع الرعوي ...الخ ويقابلها في الإنجليزية Rustic, bucolic,peasant, villager, farmer,pastoral ...etc. ولهذه الكلمات في معظم اللغات العالم معاني تفيد الاستخفاف والسخرية. وقد ألف يوسف الشربيني وهو أحد الأدباء المصريين في القرن السابع عشر الميلادي كتاباً جعل عنوانه "هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف" وكله استهزاء على الفلاح والإمعان في السخرية منه، والتندر عليه، والتهوين من شأنه، والحط من قدره.

[3] توفيق توما؛ الريف:أرض ومجتمع. (الشركة الشرقية للمطبوعات ش.م.م.بيروت –لبنان ،تاريخ(بدون)ص٣٩.

ويعتبر العلامة المسلم((ابن خلدون))أول من أشار إلى أن المجتمع يتكون من قطاعين رئيسيين،أولهما القطاع البدوي وثانيهما القطاع الحضري،قاصداً بالأول مجتمع الريف والثاني مجتمع المدينة.وفي رأي ابن خلدون المجتمع البدوي(الريفي)أسبق إلى الوجود من المجتمع الحضري[1]وبعد ابن خلدون بعدة قرون جاء جيوفاني بوترو Potero ليدرس هذه الفروق.[٢] ثم توالت الدراسات التي تتناول الفروق الريفية الحضرية

ويميز كثير من الباحثين بين المناطق الحضرية والريفية على أساس عدّة معايير أو خصائص نشير إلى بعضها فيما يأتي ولكننا نبادر ونقول أنه لا يمكن الموافقة على وجود سمات عامة تنطبق على كل المناطق الريفية في بلد من البلدان فضلاً في جميع البلدان،حيث يمكننا بوضوح ملاحظة تمايزات بين المناطق الريفية في البلد الواحد.ومع هذا فإننا يمكن أن نسلم بوجود أرضية مشتركة بين المناطق الريفية في كل بلد من البلدان من ناحية،ثم سمات وتشابهات بين مناطق الريف العالمية من ناحية أخرى[٣]ولقد أوضحت الدراسات العديدة التي أجريت عن الفلاحين في روسيا والمجر وتركيا والصين واليابان والهند وتنـزانيا وكولومبيا......الخ وجوه الشبه العديدة بين فلاحي هذه الدول.[٤]ويقال إن الفلاح في أي مكان يشبه الفلاح الذي يبعد عنه مسافة كبيرة أكثر مما يشبه رجل المدينة الذي يعيش معه في نفس البلد[٥][*].

ومن نافلة القول التأكيد على أن خصائص الريف-أو الحضر-ليست ثابتة على وتيرة واحدة،إنما ينطبق عليها سنة الله في خلقه وهي سنة التغير والتطور والتحول فحياة الريف

---

[١] أنظر الفصل الثاني من الكتاب الأول من مقدمة ابن خلدون.

[٢] محمد الجوهري وآخرون.دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري.دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٩٧٥)ص٢٨٨

[٣] عبد المنعم محمد بدر.ريفنا النامي دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية (دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٢)ص٢٢-٢٣

[٤] محمد الجوهري وآخرون مرجع سابق ص١٤

[٥] غريب سيد أحمد وعاطف غيث.علم الاجتماع الريفي والحضري (دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٨)ص٣٨.

[*] ربما يرجع السبب إلى اشتراكهم ثقافة الفقر (Culture of Poverty) كما ذهب العالم الأمريكي أوسكار لويس

تتغير من حال إلى حال فهناك تطور يحدث في طرق بناء المساكن وفي أدوات الزراعة ووسائلها،وفي طرق توزيع الأراضي وفي مستوى المعيشة،وفي أفكار الناس وعاداتهم وفي أشكال التعاون فيما بينهم.هذه التطورات وغيرها تحدث خلال التطور العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وهناك تأثير وتأثر متبادل بين الريف والحضر،فالحضريون من أصول ريفية كما أنهم في نفس الوقت يؤثرون في الريف.ولهذا تعارف العلماء وجود ما يطلق المتصل الريفي الحضري الذي يشير إلى وجود الريفيين في أحد أطراف المتصل والحضريون في أقصى الطرف الأخر وفيما بين الطرفين يوجد الحضر الريفي أو ما اصطلح على تسميته ريفمدني "Rurban" أي تواجد خصائص الريف والمدنية معاً

بعد هذه الملاحظات التي ينبغي عدم إغفالها نتناول فيما يلي بصورة موجزة بعض المعايير التي تميز بين الحضر والريف.

١-نوع المهنة : Occupations.يلجأ الباحثون كثيرا للتمييز بين الريف والحضر إلى المهنة أو الوظيفة التي يقوم بها أفراد كل مجتمع.والمهنة الرئيسية في أكثر المناطق الريفية هي الزراعة بمعناها الواسع(الحيواني والنباتي)مع أن هناك مهن غير زراعية في المناطق الريفية ولكنها تعتبر ثانوية من حيث أهميتها الاقتصادية.[١]

فالمنطقة الحضرية هي التي يشتغل معظم سكانها بالقطاع الصناعي والخدمي (٨٠%وأكثر) أما الريف فهو الذي يشتغل معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بأسبابها (٥٠%وأكثر مثلا)[٢].

ومن خصائص الريف التي لها علاقة بالمهنة الريفية ضآلة التخصص وتقسيم العمل[٣]في القطاع الزراعي، فأعضاء الأسرة يقومون بالأعمال الزراعية وما يتصل بها من الحرف،دون

---

[١] J.B.Chitambar.Introductory Rural sociology. (Wiley Eastern, private,New-Delhi,١٩٧٣)p.١٣٠

[٢] غريب سيد أحمد ،علم الاجتماع الريفي (دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الطبعة الخامسة ١٩٨٨)ص١٠٣ أنظر كذلك عبد المنعم محمد بدر مرجع سابق ص٢٧.

[٣] هناك أشكال أو درجات لتقسيم العمل فهناك أولاً التخصص المهني أو اجتماعي وهو أقدم أشكال تقسيم العمل وأدناها درجة ويقصد به تولى الشخص القيام بنشاط الإنتاجي مثل الرعي أو الزراعة أو حرفة معينة الخ

تخصص أو تمييز بينهم ولا يعني ذلك عدم وجود مجال للتمايز حيث أنه مع اشتراك الأشخاص كلهم في كثير من الأعمال،فإن عدداً منها يظل من نصيب بعضهم دون الآخرين،فالمرأة حظها عادة أن تعتني بالأطفال والدواجن وبخدمة البيت من طهي وغسل ونظافة .

والسبب في انخفاض مستوى التخصص وتقسيم العمل في الريف ليس أن الريفي يفتقر إلى الطموح الذي يدفعه إلى التخصص في عمل معين،كما يدعيه البعض ولكن نتيجة ضآلة الموارد المتاحة للريف والفقر الشديد الذي يعيش فيه كثير منهم ولا يريدون أن يجازفوا بالموارد القليلة التي يملكونها فالفقر الشديد يؤدي إلى عدم قدرة الناس على تجربة أي شي جديد لأن فشل التجربة كثيرا ما يعني الجوع والتشرد،أي أغلب أهالي الريف لا يملكون شيئاً يسمح لهم بالمغامرة والمخاطرة.ومن المعروف في التحليل الاقتصادي أن المنفعة الحدية للوحدة (الريال مثلا)أعلى لذي الفقير بالنسبة للغني.ومما لا شك فيه أنه كلما تحسنت مستوى معيشة الريفيين يتجهون إلى التخصص وتقسيم العمل،فعلى سبيل المثال يلاحظ أن المناطق الريفية التي اتجهت إلى التصنيع في مجال الصناعات الريفية بدأت تتجه شيئاً فشيئاً نحو ظاهرة التخصص وتقسيم العمل.

والتمييز بين الريف والحضر بأسلوب المهنة غير منتشرة،إذ لا تأخذ بها إلا عدد قليل من الدول.

٢-التصنيف الإداري Administrative Classification:-التصنيف الإداري هو أحد المعايير التي تستخدم للتميز بين الحضر والريف.والتصنيف الإداري يرتكز على نوع الإدارة أو الحكم التي تخضع لها المنطقة.فعلى سبيل المثال التعريف المأخوذ في مصر لتمييز بين الريف والحضر ينص على((اعتبار عواصم المحافظات وعواصم المراكز مناطق حضرية

وهناك ثانياً.التقسيم الفني للعمل.وهو تخصص الفرد في عملية معينة من عمليات الإنتاج،وحيث يقسم الإنتاج إلى مراحل جزئية يقوم بكل مرحلة عامل معين.وقد حظي موضوع تقسيم العمل باهتمام بالغ من الاقتصاديين منذ آدم سميث الذي خصص لموضوع تقسيم العمل لأبواب الثلاثة الأولى من الكتاب الأول من مؤلفة ثروة الأمم ١٧٧٦)حيث ذكر مثاله المشهور الخاص بصناعة الدبابيس وقد أسهب الاقتصاديون الحديث عن الإيجابيات والسلبيات التخصص وتقسيم العمل.

أما الريف فكل ما عدا ذلك من البلدان))[1]وعلى هذا الاعتبار يكون المجتمع الريفي هو ما ليس عاصمة المحافظة أو مركزاً من المراكز الإدارية.

وتأخذ بهذا المعيار بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

٣–حجم السكان Size of Community :_

وحجم السكان هو وسيلة أخرى للتمييز بين ما هو حضري وما هو ريفي ويستند هذا المعيار أو المحك أساساً إلى عدد سكان منطقة من المناطق لكي يجعل منها منطقة ريفية أو منطقة حضرية. فإذا بلغ سكان منطقة ما إلى رقم معين كانت حضراً،وإذا لم تبلغه ظلت ريفاً لأنه من المعروف أن حجم سكان الريف أقل عادة من سكان الحضر –الكثافة السكانية في كيلومتر مربع–وذلك لحاجة الريفيين لاستغلال الأرض للزراعة والرعي.ولقد طبقت هذا المقياس دول كثيرة منها تركيا وألبانيا.فالريف هنا لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح له مدلول إحصائي تبعاً لعدد السكان، وإذا كان الغالب بطبيعة الحال أن المجتمعات التي تقل كثافتها السكانية هي مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة.

وليس هناك رقماً معيناً تأخذه جميع الدول للتفرقة بين الريف والحضر،فعلى سبيل المثال في اليابان تعد المنطقة التي يسكنها أقل من ٣٠,٠٠٠ نسمة منطقة ريفية بينما ترى ألبانيا إن المنطقة التي يسكنها (٤٠٠)نسمة وما دونه منطقة ريفية.

والمجتمعات التي تعد في تقدير الأمم المتحدة حضرية هي فقط تلك المجتمعات التي يبلغ عدد سكان فيها(٢٠,٠٠٠)نسمة أو أكثر وتقدر إحصائيات الأمم المتحدة حجم سكان الريف في العالم كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(٢):حجم سكان الريف في العالم

الإقليم	سكان الريف(بالملايين)		
	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
إجمالي العالم	٢٣٤٥	٣٠١٣	٣٢٨٥
الأقاليم الأقل نموا	١٩٩٤	٢٦٨٣	٣٠٥٩
الأقاليم الأكثر نمو	٣٥٠	٣٣٠	٢٢٧

Source: World Population monitoring ١٩٩٣.(United Nations ,Newyork,١٩٩٦)p.١٧٨

(*) أرقام عام ٢٠٢٥متوقعة

---

(١) مسعود الفاروق حمودة.تنمية المجتمع الريفي الحضري.(المكتب الجامعي الحديث،إسكندرية تاريخ الطبع(بدون)ص٥–٦

وخلاصة ما سبق أن العوامل التي تميز بين الريف والحضر عديدة،ولا يمكن الأخذ بعامل واحد،إذ لا يوجد من بينهم عامل أو معيار يخلو من عيب ونقد،ولذا ينبغي الاعتماد في هذه التفرقة عدد من المعايير وليس معياراً واحداً.وفي هذا المقام يعرف ريدفيلد (Redfield) المجتمع القروي بأنه نموذج أو طبقة غير محددة تماماً، والقروية على هذا الأساس وكنموذج ليست محددة أو متميزة كما تتميز الطيور عن الثديات[1].ويجب ألا نغفل النظر من أن أية ظاهرة اجتماعية اقتصادية لا تبقى على حالها سواء في الحضر أو في الريف. وقبل أن ننهي الحديث عن تعريف الريف نذكر ملاحظة أشار إليها فاروق عباس حيدر حيث قال:((إن بعض الباحثين عن المدينة العربية الإسلامية سواء كانوا عرباً أو أجانب إلى القول بأن الجامع والمنبر هو العلامة الفارقة الرئيسية التي تميز بها المدينة عن القرية أو عن أي مركز تمدني آخر.فالمكان الذي يحتوي على جامع ومنبر هو المدينة فعلاً وما عداه فهو قرية أو ما يشبه ذلك))[٢].

وهذا إن ذل على شي فإنما يدل على أهمية المسجد والمنبر في الإسلام.

وخلاصة القول هي أنه يقصد بسكان الريف في هذا البحث كل السكان الذين لا يعيشون في المناطق الحضرية،سواء أكانوا سكان بوادي أو سكان أرياف.

---

(1) غريب سيد أحمد،علم الاجتماع الريفي .(المكتب العلمي للنشر والتوزيع -الإسكندرية،١٩٩٩،رقم الطبعة (بدون))ص٢٠.

(٢) فاروق عباس حيدر.تخطيط المدن والقرى(مركز الدلتا للطباعة الطبعة الأولى ١٩٩٤)ص٤١

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الريفية.

تزايد الاهتمام بميدان التنمية الريفية في دول العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(*)،

وتنوعت المداخل والأساليب التي بذلت لتحسين نوعية الحياة الريفية و الإنتاج الريفي، وتراكمت الخبرات واهتمت الجامعات والمراكز العلمية والبحثية بإنشاء مجالات علمية وتخصصات جديدة تدور حول ميدان التنمية الريفية كما كانت التنمية الريفية في مفاهيمها وأساليبها ومشكلاتها موضوعاً للعشرات من الندوات والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية التي أثرت التراث العلمي بالبحوث والمراجع العلمية حول التنمية الريفية.وما من حكومة في العالم الثالث في وقتنا الحاضر إلا والتنمية الريفية من مشاغلها.فالتنمية الريفية ليست حكراً لنظام أو دولة واحدة.(١)

ومع غزارة التجارب وتعدد الفلسفات واختلاف الأوضاع كان من الطبيعي أن تتعدد المفاهيم حول التنمية الريفية،وبالتالي تتعدد المداخل والمناهج التي تتبع في جهود التنمية الريفية في العديد من الدول.والعبارة القائلة أن عدد تعاريف علم الاقتصاد تساوي عدد من كتب عن هذا العلم تنطبق أيضاً في هذا الموضوع،حيث يمكن القول:أن عدد تعاريف التنمية الريفية يقارب عدد من كتب عنها،ولكن مما يجدر ذكره أن هناك اشتراك في المعنى في كثير من هذه التعاريف وليس من الضروري الاشتراك في اللفظ.

(*) تقتضي الأمانة العلمية أن نشير إلى أن حقل الدراسات الريفية كان حقلاً شبه مهجور قبل السبعينات من هذا القرن وحتى عندما تتم دراسته،فإنه كان يدرس كموضوع ثانوي تابع لموضوع رئيس آخر مثل الدراسات الخاصة بالفلكلور .وربما يمكن تعليل هذا الموقف،بأنه يرجع إلى فكر كان سائداً،يذهب أن الريفيين أو الفلاحين من مخلفات الماضي وهم في طريقهم إلى الانقراض النهائي.ولكن نشطت الدراسات الريفية بعد السبعينات خاصة في أمريكا اللاتينية.(أنظر ارتورو وارمان،دراسات عن البيئة الريفية والفلاحين.المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ع(١١٨)نوفمبر ١٩٨٨ ص٥٩-٦٤) ويرى البعض أن مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم الثورية في أدبيات التنمية المعاصرة مثل مفهوم التبعية

(١) David A.M.Lea &D.P..Chaudhri (edited),Rural Development and State.(Cambridge University press,١٩٨٣)p.١

وفيما يلي نسرد عدداً من هذه التعاريف وهدفنا منها هو أخذ فكرة عامة عن مفهوم التنمية الريفية.وفي سردنا لها لم نتبع المنهج التاريخي في التتبع الزمني لمراحل ظهور هذه التعاريف.

-التنمية الريفية هي((ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع مستوى معيشة غالبية سكان الريف،وهم الفقراء وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد بما يسمح لهم في المستقبل من تحقيق رفع مستمر في مستويات معيشتهم بمجهوداتهم الذاتية)).[١]

-ويعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها((استراتيجية[*] مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة معينة من الناس وهم فقراء الريف.وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية،وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق،والمستأجرين،والمعدمين))[٢]

-وتعرفها UMA Lele كما يلي:

((Improving living standards of the mass of low-income population residing in rural areas and making the process of their development self-sustaining)).[٣]

---

[١] محمد محمود عبد الرؤوف. التنمية الريفية في جمهورية الصومال الديمقراطية. (من أبحاث ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية التي عقدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في الخرطوم ٢٣-٢٧(ابريل ١٩٧٨)ص١٤٢

[*] يتكرر في أدبيات التنمية مصطلح((استراتيجية))فما هو مفهوم هذا المصطلح؟ يقول رمزي زكي في شرح هذا المصطلح ما يلي((إن مصطلح((الاستراتيجية في الأساس هو مصطلح عسكري إنه يعني في لغة العسكريين،تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي يمكن بمقتضاها تحقيق الهجوم الناجح على العدو ودحره وكسب المعركة.من هنا تبدو لنا أهمية هذا التحديد وسلامته ودقته،والحرص على تنفيذه بعناية شديدة حتى يمكن تحقيق النصر. والحقيقة أنه حينما ينقل هذا المصلح من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي،وبخاصة إلى مجال التنمية الاقتصادية،فإنه يحافظ على مضمونه الأساسي،إذ يصبح المقصود باستراتيجية التنمية تحديد خطوط التحرك الجوهري التي تكفل نقل المجتمع من عملية التخلف إلى عملية التقدم.وفي هذا الخصوص يمكن تشبيه عملية الانتقال هذه بأنها معركة،يخوضها الاقتصاد القومي ضد قوى التخلف والركود التي تمسك بخناقه وتحول دون نموه وتحركه نحو أو ضاع أرقى وأفضل.ولهذا فهو يحتاج إلى استراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف))(رمزي زكي الاقتصاد العربي تحت الحصار.(مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى١٩٨٩)ص٥٠.

[٢] البنك الدولي.التنمية الريفية.(ورقة عمل قطاعية.فبراير ٩٧٥-١٩٧٥ص٣.

[٣] Uma Lele. The Design of Rural development Lessons from

((تحسين مستويات معيشة الجماهير ذوي الدخول المنخفضة المقيمة بالمناطق الريفية وجعل عملية تنميتهم تعتمد على الجهود الذاتية)).

-ويعرف محمود نور السيد نور بأنها((استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي))[١].

وهناك من عرفها بأنها : ((استراتيجية لتمكين مجموعة معينة من الناس،فقراء الريف نساء ورجالاً،لكي يحصلوا لأنفسهم ولأبنائهم على المزيد مما يريدونه ويحتاجونه.ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقراً من بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليه.وتتضمن المجموعة صغار المزارعين ،والمستأجرين،والمعدمين))[٢].

-وأخيراً يعرف محمد أكرم خان كما يلي:

((Rural development is a strategy to improve the economic and social life of the Rural poor))[٣]

هي ((استراتيجية لتحسين حياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف)).

وموضوع التنمية الريفية ينصب في الأساس على فقراء الريف [٤].

وحيث إن غالبية سكان الدول النامية هم من سكان الريف،ومن ثم وجب أن تشكل استراتيجية التنمية الريفية المحتوي الرئيسي لاستراتيجية التنمية في هذه الدول،وحيث أن

Africa.(Baltimore & London John Hopkins University press, World Bank,١٩٧٥)p.٢٠

(١) محمود نور السيد نور .السياسات والوسائل الحديثة في مجال تنمية المدخرات وتوظيفها في تنمية الريف-التجربة المصرية.(من محاضرات ندوة((دور التمويل في إحداث تنمية ريفية مستدامة))قاعة الصداقة الخرطوم ٢٩/!-١٩٩٤)ص٢٩.

(٢) روبرت تشامبرز، التنمية الريفية وضع الأواخر أوائل.ص١٦٦.

(٣) Muhammad Akram Khan ; Rural development through Islamic Banks (The Islamic Foundation, ١٩٩٤/١٤١٤H) p.٥

(٤) انظر: محمد محمود عبد الرؤوف؛ مرجع سابق ص١٤٣-١٤٦.

غالبية سكان الريف من الفقراء أصبح من الواجب أن تكون مشروعات وبرامج التنمية الريفية موجهة بشكل رئيسي إلى تطوير مستوى معيشة هؤلاء الفقراء.[(١)]

وفقراء الريف ليسوا مجموعة واحدة متجانسة،ففي العقود الأخيرة لقيت فكرة الريفيين المتجانسين Homogeneous Peasants أو الريفي الذي لا شكل له Amorphons Peasantry هجوماً كاسحاً[(*)]فالفقر أنواع والفقراء أصناف.

فعلى سبيل المثال تذكر دراسات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خمسة أنواع من الفقر الريفي هي كما يلي بتسميتها الإنجليزية.[(*)]

١-Interstitial poverty ٢-Peripheral poverty. ٣-Over crowding poverty.

٤-Traumatic or Sporadic poverty. ٥-Endemic poverty.

كما يصنفون الفقراء إلى أصناف سبعة هي أيضاً كما يلي:

١-صغار الزراع (Smallholder farmers) ٢-معدومي الأرض (Landless) ٣-رعاة البدو (Nomadic Pastoralists) ٤-مجموعات العرقية في البلدان الواحد (المضطهدون عرقياً Ethnic Indigenous groups)٥-صغار الصيادين (Artisanal Fishermen) ٦-اللاجئين المهاجرين من وطنهم الأصلي (Displaces/refugee populations) ٧-الأسر التي تعيلهم النساء. (House-holds headed by women)[(٢)].

---

(١) نفسه

(*) أنظر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مثل:

Hill,Polly.Rural Hausa, A village and setting .(Cambridge University press,١٩٧٢).

Alfonso Peter Castro et.al. Indicators of Rural Inequality.(World development vol.٩,No.٥,١٩٨١)pp.٤٠١-٤٢٧.

(**) لم يتمكن الباحث من تعريبها .

(٢) Idriss Jazairy et al. The State of World rural poverty (International Fund for Agricultural Development, New-york University press,١٩٩٢)Chapters ٣&٤. Also see:Abdelhamid Abdouli.Profile of the near east and North africa (the state of world rural poverty.IFAD,١٩٩٤)pp:١٤-١٦

وهؤلاء الفقراء مع أنهم غير متجانسين فإنهم يشتركون في عدد من الخصائص منها على سبيل المثال.

-عدم تملكهم ما يمكنهم أدنى مستوى معيشي

-لا يقدرون على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية،التعليم، المياه النقية،الصرف الصحي،الطرق،الكهرباء،خطوط الهاتف،الائتمان الرسمي.

-يعانون من سوء التغذية،ضآلة المأوي المناسب،ويتعرضون للأحداث المناخية.

ومع ذلك فإن كل مجموعة منهم تحتاج إلى الطريقة الخاصة لحل المشاكل المحددة التي تواجهها فعلى سبيل المثال،يمكن أن يكون المزارع الصغير في حاجة إلى تمكينه في الوصول إلى التمويل بينما لن يستفيد من هذه الوسيلة عديم الأرض،ولكنه ربما يحتاج إلى توفير فرص العمل.وفي نفس المنطق المستأجر يحتاج إلى شروط إيجار أفضل أكثر مما يحتاج إلى توفير فرص للعمل.[١]

ومفهوم التنمية الريفية يتطلب أن تحدد الجماعات المستهدفة (Target groups)[*]بين فقراء الريف الذين يمكن تصميم إجراءات محددة لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم.وأفضل تعريف للجماعات المستهدفة هو الذي يتم في إطار الدولة الواحدة.ذلك وإن كان هناك معيار أساسي لتعريف الجماعات المستهدفة وهو الدخل الضروري لتغطية الحد الأدنى من متطلبات التغذية ونفقات المواد غير الغذائية الأساسية.[٢]وحيث أن التنمية الريفية هي تنمية مرتبطة بتطوير حياة البشر أساساً فيجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة الديناميكية الفعالة في الإعداد والتخطيط والتنفيذ ولذا يجب أن يكون التخطيط فيها تباعاً من القاعدة وليس من القمة -Bottom up planning- حتى يكون متمشياً مع احتياجات

---

(١) M.Akram khan op.cit p.٩

وأنظر أيضاً Idriss Jazairy et al: op.cit. (different places)

-البنك الدولي.التنمية الريفية . مرجع سابق(أماكن مختلفة)

-محمد محمود عبد الرؤوف: مرجع سابق، أماكن مختلفة.

(*) أنصار التنمية البشرية يستنكرون بشدة الحديث عن "الجماعات المستهدفة"ويستخدمون الحديث عن "المشـــاركة الكاملة والفعالة للأفراد".

(٢)البنك الدولي،التنمية الريفية.مرجع سابق ص٢٠

وقدرات هذا المجتمع،مع إعطاء أهمية محورية للحوار مع المشاركين ودورهم في عملية الإعداد والتخطيط والتنفيذ[١].

فيما تبقى من هذا المطلب نخصص له دراسة مفهوم التنمية الريفية من منظور تاريخي.حيث يمكن استنباط المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم من خلال تتبع الأفكار السائدة في أدبيات التنمية بشكل عام وحقل التنمية الريفية بشكل خاص.ومن خلال تتبعنا لمفهوم التنمية الريفية اتضح لنا أن هذا المفهوم مر بأربع مراحل حسب المفهوم السائد في الفكر التنموي وهي كما يلي مع شرح موجز لكل مفهوم.

أولاً:تنمية المجتمع

ثانياً:تنمية ريفية متكاملة

ثالثاً:استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية

رابعاً:تنمية ريفية مستدامة.

ولكن قبل أن ندخل في شرح هذه المفاهيم نود أن ننبه في خطأ يقع فيه كثير من الباحثين حيث يؤرخون بداية تاريخ التنمية الريفية من الخطبة التي ألقاها رئيس البنك الدولي السابق ماكنمارا[*]بمناسبة المؤتمر السنوي للبنك في نيروبي عام ١٩٧٣ناسين أو متناسين أن تاريخ التنمية الريفية في بعض البلدان يعود إلى العقود الأولى من هذا القرن فعلى سبيل المثال لا الحصر تعود تاريخ التنمية في مصر في الثلاثينات من القرن الحالي[٢].

ولو ذهب هؤلاء الباحثون أن موضوع التنمية الريفية أخذ زخماً دولياً في السبعينات من هذا القرن ما استطعنا إلا أن نوافقهم في الرأي[*].

---

[١] انظر في هذا الموضوع:

W.Stohr &F. Taylor (editors).Development from Above or below. The dialectics of regional planning in developing countries.(John Wiley &sons N.Y,١٩٨١).

[*] من المقولات الشائعة أن خطة ماكنمار لمحاربة الفقر هي نفسها خطة أمريكا لمحاربة الفيتناميين

[٢] أنظر صلاح العبد وآخرون.الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية(الطبعة الأولى دار المعرفة الجامعية تاريخ الطبع(بدون)ص٢١٩

[*] كان من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في بوخارست(مؤتمر بوخارست)عام

أولا –مفهوم تنمية المجتمع The Concept of Community Development :–

في عقد الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية،جاء مفهوم تنمية المجتمع محور الارتكاز في العملية التنموية،وفي عام ١٩٦٠ كان هناك أكثر من (٦٠)دولة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عندها برامج تنمية المجتمع[١]. ولقد تأثر مفهوم تنمية المجتمع بسياق الفترة أو المرحلة التاريخية الفكرية التي استعمل فيها.فقد ارتبط بمصالح ومرامي من صاغوه كما تأثر بالنظريات التنموية التي كانت سائدة خلال استخدام المفهوم[٢].

ويؤكد الكثير من العلماء والباحثين على أن تعريف كامبريدج عام (١٩٤٨)الذي قدمته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مناقشات(مؤتمر كامبريدج)للإدارة الإفريقية يعد من أول التعريفات الشهيرة لتنمية المجتمع،ويبدو ذلك بوضوح إذا ما راجعنا تاريخ صدور هذا التعريف.

ونفس تعريف كامبريدج تكرر في مؤتمر أشردج للتنمية الاجتماعية Ashridge Conference on Social development في أغسطس ١٩٥٤الذي عقدته بريطانيا لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات بهدف الوصول إلى أنجح السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة.وكانت تنمية المجتمع في ذلك الوقت تعرف((بالتربية الشعبية))فأطلقت في هذا المؤتمر بتنمية المجتمع، وعرف المؤتمر باعتبارها((حركة الهدف منها تحسين الأحوال المعيشة للمجتمع جميعه على ركيزة المشاركة الإيجابية واسعة النطاق وإذا ما بدأت المبادرة تلقائياً من المجتمع فسيكون ذلك أفضل،وإذا لم تبدأ فيجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لإيجادها واستشارة الناس بالشكل الذي يسمح بتحمسهم لهذه الحركة النهائية)[٣].

١٩٧٤مايتعلق بالتنمية الريفية وإعادة توزيع سكان الريف.

[1] Vernon W. RuTTan.Integrated Rural Development programmes:A historical perspective.(World development,vol.١٢,No.٤)p.٣٩٣

[2] عبد الباسط عبد المعطي؛ التنمية البديلة دراسات وقضايا.(دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٠)ص٣٦٥.

[3] سوسن عثمان عبد اللطيف.دراسات في التنمية المحلية الريفية والحضرية والمستحدثة والصحراوية.(المعهد العالي للخدمة الاجتماعية القاهرة ١٩٨٩)ص١٠ وكذلك أنظر عبد الباسط عبد المعطي.مرجع سابق ص٣٦٦.

والتعاريف التي قدمت لتنمية المجتمع كثيرة جداً حيث نجد في المرجع الواحد عشرات من التعاريف.(*)ولهذا رأينا أن نكتفي بتعريف واحد وهو الذي ينص على أن تنمية المجتمع هي: ((عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة))(1).

ومع كثرة واختلاف مفاهيم تنمية المجتمع إلا أننا نجد أن معظمها-إن لم يكن كلها- تركز على دعامتين أساسيتين تقوم عليها عملية تنمية المجتمع هما.(*)

ا-التوعية ب-المشاركة الأهلية.

ولا يخفى على أحد أهمية هذين العنصرين لقضية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة.فتوفر الوعي التنموي لذي الجماهير هو الذي يضمن استمرارية التنمية والحفاظ عليها ودفعها للأمام وتحمل أعبائها وتضحياتها.فإن وعي الناس بظروفهم المجتمعية يؤدي إلى تحركهم معا نحو تعديل ظروفهم وتحقيق التغيير المجتمعي المرتقب بما يشبع احتياجاتهم ويحل مشكلاتهم،ويحقق أهدافهم عموماً.فتغيير قيم الإنسان وأفكاره التي لا تتواكب مع التنمية يعد شرطاً أساسياً من الضروري تحقيقه في البداية حتى يمكن أن تؤتي العملية التنموية الثمار المرجوة منها.

ودور التوعية ليس أن تكشف للريفيين ((كم هم بدائيين))ولكن دورها أن تعلمهم((كيف ينجزون ما يريدون بما لديهم)).

وحتى تؤدي عملية التوعية دورها يجب أن يصحح الفكر السائد الذي يخلط بين التوعية الريفية والتلقين أو إصدار الأوامر والتعليمات على الريفيين.كما يجب أن يزول الخطأ الشائع بين التنمويين والذي يصور الريفيين أميين جهلة عقولهم يابسة وعاجزين عن

(*) فعلى سبيل المثال ورد في كتاب سوسن عبد اللطيف السابق خمس وثلاثون تعريفاً للتنمية المجتمع.

(1) أحمد زكي بدوي.معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.(مكتبة لبنان -بيروت،١٩٨٢ ص٧٤.

(*) يدمج بعض الباحثين هذين العنصرين تحت مسمى(مساعدة الذات)

تدبير أمور حياتهم. كما يجب تفعيل الحكمة والثقافة الريفية لخدمة التنمية فهناك الكثير من الحقائق التي يتعين علينا أن نتعلمها من الفلاحين فيما يتعلق بالتنمية.[١]

والمشاركة كما يقول إسماعيل صبري عبد الله تعني((الدور الإيجابي للقاعدة الشعبية العريضة في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها وكذلك في تصريف شئون البلاد))[٢] ويعرف معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD)المشاركة بأنها ((جهود منظمة لزيادة التحكم في الموارد والمؤسسات للفئات التي استبعدت حتى الآن مثل هذا التحكم)).[٣] فالمشاركة إدراك الفرد لحقيقة قضايا ومشاكل مجتمعه واشتراكه في البحث عن حلول لها،وإبداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها،ثم الإسهام على مستويات مختلفة في وضع القرار النهائي ومتابعة تنفيذه،حتى يصبح ممارساً في صنع مستقبل مجتمع.[٤]

وترجع أهمية المشاركة بأنها تحدث تغييراً في أفراد المجتمع أنفسهم في ثقافتهم ومهاراتهم وعلاقاتهم واتجاهاتهم،فلا يظل أفراد المجتمع في موضع المتلقي-كما في حالة عدم المشاركة- بل يرتبطون بجهود العمل التنموي،ويؤدون دور المشارك الإيجابي المنتمي إلى المجتمع،ومن هنا تمتد عملية التغيير من مجرد مفهوم مادي إلى مفهوم إنساني ينمى الثقة بالنفس والشعور بالكرامة والمسئولية الاجتماعية ويستثير الهمم نحو المزيد من العمل ويرى باولو فريري Paulo FReire أن المشاركة تمكن الناس أن يصبحوا فاعلي التنمية بدلاً من أن يصبحوا مفعول تنميتهم ((participation enables people to become subjects rather than objects of their own Development)) و لم تعد المشاركة مجرد مطلب سياسي أو

---

[١] يوجد معالجة قيمة في هذه النقطة في كتاب روبرت تشامبرز،التنمية الريفية مرجع سابق.وكذلك في كتاب:
Nicholas Maxwell.From knowledge to wisdom (Oxford,Basil Blackwell,١٩٨٤).

[٢] إسماعيل صبري عبد الله،نحو نظام اقتصادي عالمي جديد.(الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى ١٩٧٧)ص٢٣٥

[٣] BARBARA Ingham.The meaning of Development :Interactions between "New" and "old" Ideas.(World development,vol.٢١,No.١١,١٩٩٣)pp:١٨٠٣-١٨٢١

[٤] إسماعيل صبري عبد الله.المرجع السابق ص٢٣٤

شعار يستخدم للمناورة لكنها باتت ضرورة عملية.فالمشاركة بالجهد والمال تسهم في تضييق الحاجة إلى التمويل، والمشاركة في التخطيط والإدارة والمتابعة تسهم في إنضاج وعي المنتجين كما أنها ترسي قيم المساهمة والعمل الجماعي والانتماء والتعامل الاجتماعي.والمشاركة بالإضافة ما سبق تسهم في محاصرة صنوف الفساد التي بين((جونار ميردال Gunnar Myrdal))في عمله المعروف((الدراما الأسيوية ASIAN DRama)) إنه من المعوقات الأساسية لتنمية مجتمعات العالم الثالث، ذلك لأن المشاركة تبلور الضمير الجماعي داخل الفرد.[1]والمشاركة غاية ووسيلة في الوقت ذاته.هي غاية لأن حرية الإنسان ودوره في تصريف شئون المجتمع إحدى احتياجات الإنسان الأساسية.وهي وسيلة لأن في ممارستها اليومية والفعالة هي خير سبيل لتنمية شخصية الإنسان نفسه.

وجدير بالذكر أن البنك الدولي بدأ في عام ١٩٩٢استخدام أداة جديدة للتحليل أطلق عليها((تقييم الفقر بمشاركة الفقراء))وكانت الفكرة فيها هي سد الفجوة بين مقرري السياسات والفقراء من خلال إدخال البعد الإنساني والاجتماعي بطريقة منهجية في هذا التحليل.[2]ويقوم هذا الأسلوب إلى توجيه عدد من الأسئلة إلى الفقراء وللإجابة الفقراء عليها أهميتها،وكما يقول لورانس:((أنها تبين دور الفقراء كقوة فاعلة، وليس كمتلقين سلبيين لسخاء الحكومات أو لرعاية المنظمات غير الحكومية.وإذا أردنا التعبير عن ذلك بالعبارات التي يستخدمها الاقتصاد النيوكلاسيكي،فإن مجتمع التنمية يعرف جيداً ماذا يمكن أن يعرضه لتلبية احتياجات الفقراء،ولكن الفقراء هم الذين يعرفون جيداً ما يحتاجونه(أي الطلب)وما هي الموارد والخدمات المتاحة))[3].

وكم كان المزارع المجهول صريحاً وصادقاً مع الخبير الإنمائي حين قال:((أنت تريد العثور عليهم،لكنك لا تستطيع،لأنك لا تعرف كيف تبحث عنهم.أنت تريد مساعدتهم،لكنك لا تستطيع، لأنك لا تعرف كيف تساعدهم.إنهم حولك في كل مكان،لكنهم يبدون بعيدين كل البعد.أنت تعتقد انك تفهم،لكنك لا تستطيع،لأن قلبك

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي،مرجع سابق ص٣٩١

[2] لورانس سالمين.الاستماع إلى صوت الفقراء.(التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٤مج٣١ع(٤)١)

[3] لورانس سالمين المرجع السابق ص٤٦

ليس في مكانه الصحيح وعقلك لا يعمل بالطريقة الصحيحة.لذلك أنت تستمر في عمل ما عملته دائماً:إغفالهم وتركهم لمصيرهم.[١]

كيف يفهم إخوان ماري إنطوانيت الفقر والفقير؟-*

لا يفهم الفقر حق الفهم سوى الفقراء ولذا ينبغي الاستماع إليهم،كما ينبغي الانتباه إلى أن الفقراء ليسو ممثلين تمثيلاً جيداً في أروقة السلطة،وأن أصواتهم غائبة كلية عن المناقشات التي تدور حول إصلاح السياسات الرامية إلى تحسين أحوالهم.

والتحدي الذي ينبغي مواجهته هو جعل المشاركة أكثر من شعار أجوف.وهناك حاجة إلى تحقيق تقدم عملي على مستويين اثنين:

الأول-أن من يحتمل أن يتضرروا بالمشاريع الإنمائية ينبغي إشراكهم في مرحلة التصميم.

والثاني-أن المعرفة المحلية ينبغي الاستفادة منها بشكل أفضل في تصميم البرامج وتنفيذها.

وفي منتصف الستينات اختفى وهج شعار تنمية المجتمع سواء في أوساط وكالات التنمية الدولية أم أوساط الدوائر الحكومية.وقيل إن ذلك يرجع إلى ما حققته برامج ومشاريع تنمية المجتمع من نتائج مخيبة للآمال[٢] أو كما قيل أن تنمية المجتمع وعدت كثيراً وأعطت قليلاً ((Community development had promised much ,yet delivered little))[٣]

---

[١] من مزارع مجهول إلى خبير إنمائي نقلاً عن نجيب صعب؛ عبد المحسن السديري والتنمية الزراعية الريفية: قصة صندوق الدولي للتنمية الزراعية.(المنشورات التقنية،الطبعة الأولى ٩٩٥ بيروت،لبنان)ص٧٧

* يروى عن الملكة الفرنسية((ماري أنطوانيت))-زوجة لويس السادس عشر-أنها سألت وصيفاتها عما يجري من شغب حول القصر،وكانت ثورة الجائعين في بدايتها،فأجابتها الوصيفات أن أبناء الشعب يتظاهرون مطالبين بالرغيف...والخبز مفقود فسارعت الملكة للقول:إذا كانوا لا يجدون الخبز لما ذا لا يأكلون البسكويت.؟

[٢] Vernon W. Ruttan.op.cit pp.٣٩٣-٣٩٤

[٣] Hans GSANGEr.The future of Rural Development.(FrankCass.London,GD/Berlin,, ١٩٩٤)p.١١

ثانيا:مفهوم التنمية الريفية المتكاملة[*]

بينما يصعب التحديد بدقة تامة متى؟وأين؟جاء مفهوم التنمية الريفية المتكاملة (The Concept of Integrated Rural Development)،فإنه قد انتشر على مستوى الدولي في بداية السبعينات[1].فبعد قرابة عقد من إهمال التنمية الريفية بسبب أزمة الغذاء التي حدثت في جنوب آسيا في منتصف السبعينات والتي حولت اهتمام الحكومات ووكالات التنمية الدولية بعيداً عن تنمية المجتمع لتركز البرامج التي صممت لزيادة الإنتاج الزراعي والذي عرف بالثورة الخضراء[*]،فإن موضوع التنمية الريفية فرض نفسه على جدول الأعمال للسياسات التنموية في بداية السبعينات مرة أخرى تحت شعار التنمية الريفية المتكاملة.[٢]

ومفهوم التنمية الريفية المتكاملة هو اشتقاق من مفهوم أوسع وهو مفهوم التنمية الشاملة الذي طرحت أدبيات التنمية في السبعينات. وقد استغرق مفهوم ومضمون التنمية الريفية المتكاملة وقتاً وجهداً ملحوظين،كان من اخطر نتائجها أن أصبحت الصفة من صفات التكامل تضم لذي بعض نقيضها لذي البعض الآخر.[٣]

---

[*] هناك عدد من الباحثين يدرسون التنمية الريفية المتكاملة كمدخل من مداخل التنمية الريفية وليس كمراحل من مراحل تطور مفهوم التنمية الريفية.حيث يشيرون أن هناك عدد من المداخل لإحداث التنمية الريفية والتي منها

ا-مدخل الحزمة الدنيا :Minimum package Approach

ب-المدخل الوظيفي : Functional Approach

ح-مدخل التنمية الريفية المتكاملة:I.R.D.Approach

(أنظر محمد محمود عبد الرؤوف. مرجع سابق ص١٤٩-١٥١ وكذلك سعد نصار:بعض قضايا في تخطيط التنمية الريفية من ضمن أبحاث ندوة((التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية))والتي سبقت الإشارة إليها ص٢٩-٣٠

[1] Hans GSAnger: op.cit p.٢١

[*] أطلق اسم الثورة الخضراء (Green Revolution) على عملية نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث،وللثورة مكونان رئيسيان هما:استعمال بدور جديدة خصوصاً(الحنطة،والقمح،والأرز).واستعمال المواد التزويدية،مثل الأسمدة،ومبيدات الحشرات...الخ

[٢] Vernon W. Ruttan: op.cit p.٣٩٤

[٣] عبد الباسط عبد المعطي.مرجع سابق ص٣٩٦

وقد استخدم مصطلح التكامل بطرق مختلفة جداً ومعاني شتى[1].كما أن هناك جدلا واسعاً حول دلالة مصطلحي التكامل والشمول هل هما مصطلحين مترادفين؟أم لكل منهما له دلالته الخاصة.[2]

وفيما يلي نذكر بعض التعاريف حول التنمية الريفية المتكاملة.

-تنص قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على المفهوم التالي للتنمية الريفية المتكاملة

((الهدف الأساسي للتنمية الريفية المتكاملة هو تحسين نوعية حياة فقراء الريف.وهذا يتطلب اشتراك الفقراء الريفيين في عملية التنمية،كما يتطلب مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات وكذلك في تطبيقها أو تنفيذها.وتتوقع هذه العملية اكتساب الفقراء الريفيين لفرص عمل متزايدة من خلال التوظيف المنتج والمربح كما أنها ستمكنهم من التحكم في الموارد،وستؤدي إلى عدالة توزيع الدخل والثروة.هذا وسيؤدي دفع وتحريك طاقات وموارد الريفيين الفقراء إلى زيادة الإنتاجية والاعتماد على الذات.ويتطلب مثل هذا الدفع والتحريك تكوين الأبنية المجتمعية المحلية وتقويتها بما في ذلك منظمات فقراء الريف.ويجب توجيه اهتمام خاص إلى أوضاع المرأة الريفية لتمكينها من بذل كامل طاقاتها لتحسين نوعية حياة فقراء الريف للأجيال الحالية والمستقبلية.كما يجب توفير الخدمات الأساسية للجماعات الضعيفة ومن بينها الأطفال كجزء من برامج العمل الاجتماعي المحلي[3].

-وينص برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في يوليو١٩٧٩ على ما يلي((تهدف التنمية الريفية والإصلاح الزراعي إلى تطوير الحياة الريفية بمجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية والبيئية والإنسانية الأخرى.ويجب أن

---

[1] IAN Livingstone (Editor): development Economics and policy Readings. (George Allen & Unwin) p.٣٠٥

[2] حول هذه الآراء انظر: Livingstone;Ibid.pp.٣٠٥-٣٠٦ وكذلك((دراسات في التنمية الريفية المتكاملة))إعداد مجموعة من المختصين بوزارة الشئون البلدية والقروية(السعودية)وخبراء الأمم المتحدة بمشروع التنمية الريفية المتكاملة ١٤٠٩=١٩٨٩م)ص١٠-١١.

[3] الأمم المتحدة.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ استراتيجية التنمية الريفية:تقييم ومراجعة القضايا الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.نوفمبر ١٩٨٧ص٤-٥.

تركز الأهداف والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق هذا التحول على إزالة الفقر والتحسين الغذائي وتحقيق عدالة توزيع عائدات التنمية وإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي والسياسي والمشاركة الشعبية والمبادرات الطوعية.ويجب أن تشتمل هذه الاستراتيجيات على تحديد حجم الحيازات،واستغلال الموارد وزيادة الاستثمار،وتوسيع قاعدة الإنتاج والعمالة، وتدعيم القاعدة الاقتصادية للفلاح الصغير،وتنظيم وتشجيع المنظمات الفلاحية والتعاونيات ومزارع الدولة،واستدخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة،وكفاءة استغلال الموارد من خلال الحوافز والأسعار، والتنمية المتوازنة بين الريف والحضر))[١].

-ويذكر Krishna Kumar مقومات أربع قامت عليها فكرة التنمية الريفية المتكاملة هي باختصار كما يلي[٢]:

١-الجهود الجزئية للتنمية غير كافية وغير فعالة.

٢-العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر التي لها تأثير حاسم في التنمية الاقتصادية.

٣-مشاركة المجتمع المحلي ضرورية لتحقيق تنمية بعيدة الأمد وتعتمد ذاتياً.

٤-ثمار التنمية لا تتساقط رذاذاً على الجميع،ولذا هناك حاجة إلى برامج خاصة موجهة لتلبية الحاجات الأساسية للقطاع العريض من الشعب المحروم منها والذي يعيش أكثره المناطق الريفية النائية.

وتعتبر وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية مشاريع التنمية الريفية إذا توافرت لها عدد من الخصائص مشاريع تنمية ريفية متكاملة.وهذه الخصائص هي كما يلي:[٣]

١-التوجه نحو الفئات المستهدفة.

٢-مبدأ المشاركة.

٣-مدخل تعدد القطاعات.

٤-تطور تدريجي في التخطيط والإعداد والتنفيذ.

---

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.المرجع السابق ص٥

[٢] أنظر هذه النقاط وشرحها:Krishna Kumar:A.I.Ds Experience with Integrated Rural development projects (A.I.D. program evaluation Report No.١٩, Washigton,July١٩٨٧)PP.١-٢.

[٣] HANs Gsanger: op.cit.pp:٢٤-٢٥.

٥-إشباع الحاجات الأساسية.

-ويذكر محمد رياض الغنيمي الخصائص التي تميز التنمية الريفية المتكاملة عن غيرها من المفاهيم كما يلي:[١]

١-زيادة الإنتاج الزراعي وغير الزراعي في الريف.

٢-توسع في العمالة.

٣-تحسين توزيع الدخل لصالح صغار الفلاحين والحد من تقلبات الدخول.

٤-الاستثمار في تحسين وتنمية العنصر البشري في الريف .

٥-مساهمة ومشاركة الأهالي في عمليات التنمية على مستوى القرية.

٦-تحقيق التكامل في تنفيذ البرامج على مستوى القرية

٧-تدريب القائمين بتخطيط وتنفيذ البرامج على الأسلوب التكاملي في التنمية الريفية.

وعند مراجعة أدبيات التنمية الريفية المتكاملة بما في ذلك أدبيات المؤسسات الدولية- فإن الواحد يقتنع بعدم وجود مفهوم محدد لتنمية الريفية المتكاملة وكما يذكر KAHN فإن((في الاستخدامات المطروحة لمصطلح التنمية الريفية المتكاملة نجد بأن كل شي مرتبط بكل الشي الأخر.[٢]أو كما يشكو C.SWeet منه في قوله:((أن الصعوبة التي ألقاها مع مصطلح التنمية الريفية المتكاملة هي كونها الرداء الذي تلبسه كل المجهودات التي تدعى تنمية الريف،ولقد سمعت تعريفات عديدة إلا أن القليل الذي يمكن أن يقدم مقاربة تنموية حقيقية))[٣].

ولكن مهما تعددت التعريفات وتضاربت المفاهيم فإنه يمكن ملاحظة أن جميعها متأثر بنموذج التوازن.ويمكن تقسيمها وفق مركزية تأكيدها كالآتي.[٤]

---

[١] أنظر صلاح العبد وآخرون.مرجع سابق ص١٦٧-١٧٩

[٢] دارم البصام؛ انعكاسات حول تشخيص نمط الوعي السائد لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتطبيقاتها في بلـــدان العالم الثالث. دراسة منشورة ضمن أعمال ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي،إدارة شئون المـــرأة والأســرة الأمانة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية جامعة الدول العربية١٩٨٢ص٢١-٤٢.

[٣] نفس المرجع ٤٢.

[٤] في شرح هذه النقاط أنظر :

١- التأكيد على أهمية مدخلات المشروع.

٢-التأكيد على صفات المشروع.

٣-التأكيد على التنمية المكانية.

٤-التأكيد على الأهداف التنموية.

ومند منتصف الثمانينات إن لم يكن قبل هذا التاريخ بدأ الباحثون يوجهون نقداً شديداً لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة،ووجه إليها نفس النقد الذي وجه لمفهوم تنمية المجتمع((بأنها تعد كثيراً ولكنها لا تعطي إلا قليلاً))[1] [*].

ثالثاً:-استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.

يقول جلال أمين ساخراً على الاقتصاديين:((الأكاديميون مولعون عادة بالابتعاد عن مناقشة البديهيات وعن قبول ما يقبله رجل الشارع كمسلمات،بل يزيد الأكاديمي مقاماً كلما استطاع أن يبين أن التحليل الاقتصادي السليم من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مختلفة عما يعتقده الرجل العادي أو غير المتخصص.ومع هذا فمن حين لأخر يحدث العكس فيعتبر الاقتصاديون أن ثورة قد حدثت في الفكر الاقتصادي إذا قام واحد منهم بتنبيههم إلى أنهم أخطئوا خطأً فاضحاً بتجاهل الواقع ولأنهم فضلوا أن يصدقوا كتب القدماء على تصديق أعينهم.وما يقوم به بعض اقتصاديي التنمية في الوقت الحاضر نقطة تحول مهمة في هذا الفرع من فروع الكتابات الاقتصادية،وذلك لمجرد أنهم أعادوا اكتشاف ما كان رجل الشارع يعرفه دائماً وهو أن رفع معدل التنمية وزيادة متوسط الدخل للدولة ككل لا يعني بالضرورة أي تحسن في قدرة أفقر الناس على إشباع حاجاتهم الأساسية))[2][*].

دارم البصام المرجع السابق ص٢٥-٢٧.

[1] Hans Gsanger: op.cit p.٢٣.

[*] من أبرز نقاد مفهوم التنمية الريفية المتكاملة Vernon W. Ruttan أنظر في بحثه: Integrated Rural Development programs: askeptical perspective.(International Development Review,Vol.٢,No.٤,١٩٧٥).

[2] جلال أحمد أمين.إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية.من أبحاث((دراسات في التنمية العربية والتكامل العربي(سلسلة كتب المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،ط١٠٠،بيروت-لبنان،١٩٨٢)ص٢٦٣-٢٦٤.

ومذهب الاحتياجات الأساسية (Basic Human Needs) ولد على يد عدد من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية وخاصة البنك الدولي ثم أيده وتبناه عدد متزايد من اقتصادي و مفكري العالم الثالث.[١]

وإذا نظرنا تاريخ استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية نجد أنه في عام ١٩٧٣أوصى الكونغرس وكالة التنمية الأمريكية أن توجه جهودها نحو تلبية حاجات الأساسية لأفقر الناس في المجتمعات النامية، وفي عام ١٩٧٤تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للغذاء بيانا يدعو فيه استئصال المجاعة وسوء التغذية حتى عام ١٩٨٥. كما دعت منظمة العمل الدولية(ILO) في مؤتمر العمل الدولي عام ١٩٧٦استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية.[٢] [*]

واستراتيجية إشباع (أو توفير)الحاجات الأساسية تقوم على أساس فكرة مضمونها: أنه ما دام تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي متمثلاً في رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي قد أخفق في تحقيق مستويات أفضل لحياة الغالبية العظمى من الناس على مدى العقود الماضية فإن البحث عن أهداف أخرى لا بد وأن يحتل الأولوية فجاءت استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية أو كما يطلق أيضاً استراتيجية الهجوم المباشر ضد الفقر يقول محبوب الحق:((إن استراتيجية الجديدة للتنمية يجب أن ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريقة غير مباشرة من خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذاً على الجماهير. كما أنها يجب أن تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريقة مباشر))[٣].

---

[*] تصديقاً لما ذهب إليه جلال أمين نذكر أنه عندما صدر كتاب جون ميردال كينز "النظرية العامة" قيل أنه حدثت ثورة على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وعندما نشر كتاب "النمو مع إعادة لتوزيع"لـ "تشيرنري وآخرين قيل أنه ثورة في الفكر التنموي.

[١] من أشهر أنصار هذا المذهب(بول سترين،محبوب الحق،تورمان هيكي..)

[٢] Vernon W. Ruttan: op.cit. p.٣٩٧

[*] وتجدر الإشارة أيضاً الدراسة التي نشرها معهد اسبن للدراسات الإنسانية في الولايات المتحدة تحت العنوان (Human Requirment:A framwork of thinking about the planetory bargain) وذلك في عام ١٩٧٥وكذلك تقرير مؤسسة داج همرشد عام ١٩٧٥المعروف (what now?).

[٣] محبوب الحق.ستار الفقر:خيارات أمام العالم الثالث،مرجع سابق ص٦٨

ويقول أيضاً((لقد تعلمنا أن نعتني بناتجنا القومي الإجمالي،باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى العناية بالفقر، فدعونا الآن نعتني بالفقر، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى العناية بالناتج القومي الإجمالي. وبعبارة أخرى دعونا نهتم بمضمون الناتج القومي أكثر من اهتمامنا بمعدل زيادته))[١]

لكن ما هو مفهوم الاحتياجات الأساسية. هناك غموض في تحديد مفهوم مصطلح الاحتياجات الأساسية ويصعب إيجاد معايير متفق عليها بين كتاب التنمية لتحديد عناصره إلا أنه رغم هذه الإشكاليات فإن هناك شبه اتفاق على أهم الحاجات الأساسية فمثلا قد تشمل تلك الحاجات على المأكل والمشرب والمسكن ووسائل النقل والاتصال والتعليم والثقافة والرعاية الصحية والراحة والترفيه وحرية الحركة والرأي والتعبير...ولدى الشعوب الفقيرة تكون الحاجات الأساسية هي ضرورات البقاء[٢].

وترى منظمة العمل الدولية أن الحاجات الأساسية تحتوي على عنصرين هما:

(١)توفير حد أدنى من السلع للاستهلاك،والتي تضمن تغذية مناسبة وملبساً ومسكناً مناسباً،إضافة إلى بعض السلع الكهربائية،والأثاث.

(٢)توفير خدمات عامة ضرورية مثل:توفير المياه والصرف الصحي،والنقل،وخدمات الصحة،والتعليم،إضافة إلى هذه الحاجة المادية لابد من توفر حد أدنى من المشاركة السياسية للجماعات الفقيرة المستهدفة[٣].

---

[١] محبوب الحق.مرجع سابق ص٦١ أنظر أيضاً الصفحات ٥٨،٦٩

[٢] إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية(دار المستقبل العربي ١٩٨٣)ص١٣١

[٣] فايز إبراهيم الحبيب ؛ النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية:دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة من ١٩٦٥-١٩٩٠.(مجلة العلوم الاجتماعية، شتاء ١٩٩٥)ص٦٥.ولتوسع في تصنيف الحاجات في الفكر الوضعي والإسلامي انظر: الصالح الصالحي: الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي (تحرير) منذر قحف: السياسة الاقتصادية في الإطار النظام الإسلامي. (البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى،١٤١٨هـ/١٩٩٧)ص ص٢١٤-٢٣٠.

فالحاجات الأساسية لها جانب مادي (Material basic needs)مثل مأكل ومياه شرب غير ملوثه ومسكن وملبس وتعليم أساسي،وعناية صحية.كما أن لها جانب أخر غير مادي(non-material basic needs)مثل الحق في تحصيل العلمي،وحرية الكلمة والمشاركة في صنع القرارات المؤثرة على حياة الإنسان وعمله،وصيانة الهوية الثقافية،وصيانة الحياة واحترام الذات ...الخ.

وهناك أسئلة كثيرة يدور حولها الجدل بين أنصار استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية والمهاجمين عليها ومن هذه الأسئلة ما يلي:ـــ

-هل هي استراتيجية تشمل جميع المواطنين أم هي موجهة فقط للفئات الأكثر فقراً؟.

-هل تلبية الحاجات الأساسية تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي السريع؟.

-كيف يمكن قياس محتوي الحاجات الأساسية؟.

-هل تملك الدول النامية مصادر تمويل داخلية كافية أم أنها ستعتمد على تمويل خارجي؟.

-هل من الممكن تلبية الحاجات الأساسية عن طريق إدخال إصلاحات في الأطر السياسية والاقتصادية القائمة أم المسألة عملية ثورية؟.وغيرها من الأسئلة(*)

وحيث أن الفقر في جوهره مرض ريفي،فإن القضية المحورية في الاستراتيجية توفير الحاجات الأساسية هي إعطاء أكبر تأكيد في تنفيذ مساواة أكثر في توزيع ثمار التنمية بين المناطق الريفية والحضرية،وبين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية في داخل المناطق الريفية.

(*) لمزيد من المعلومات حول هذه المسائل وغيرها أنظر :

-Paul Streeten et al : First things First : meeting basic Human needs in developing countries (World bank, Oxford University press,١٩٨١).-N.L.Hicks: Is there a trade-of between Growth and basic needs? (Finance and development vol.١٧,No.٢,June ١٩٨٠).

جاك لوب مرجع سابق .ص ص٢٣٧-٢٥٦.

-محبوب الحق. ستار الفقر، مرجع سابق.

-إسماعيل صبري عبد الله.مرجع سابق ص٢١٥-٢٣٤

وتقدم الصين نموذجاً من أهم النماذج العالمية في مجال تبني سياسة إشباع الحاجات الأساسية. وقد اعتمدت التجربة الصينية على إعطاء الأولوية للتنمية الريفية-(حيث يعيش ٨٥في المائة من السكان)ــوتعديل هيكل الأسعار النسبية لصالح الزراعة وقطاع الريف، والاستثمارات في البنية الأساسية وأخيراً إنشاء خدمات أساسية في قطاع التعليم والصحة (الأطباء الحفاة الذائعو الصيت).كل هذا جعل باستطاعة الصين أن تقضي على الجوع وسوء التغذية وأن تبلغ مستويات في مجال الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة وتوقع الحياة(المتوسط العمر) لم تبلغها بلدان كثيرة ذات دخول الأعلى للفرد[١].

ومن نافلة القول التذكير بان تبنى استراتيجية توفير الحاجات الأساسية هو قرار سياسي في المقام الأول،لأن ما يمنع الفقراء من التمتع بحقوقهم الأساسية،هو ما يمارسه الأقوياء وذو النفوذ من ظلم لهم،ومنع حقوقهم. ولذا يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية إحداث تحولات أساسية في توازن القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومما يجدر ذكره، أن كثير من دول العالم الثالث ينظرون إلى دعوة تلبية حاجات الإنسان الأساسية نظرة شك وريبة،لأنهم يتخوفون أن تكون محاولة خبيثة من وكالات التنمية ودول الصناعية لصرف النظر عن عدم المساواة السائدة في النظام الاقتصادي الدولي، وبين الدول الغنية والفقيرة.وأن هذه الدعوة تهمش دعوة أخرى تتبناها الدول المتخلفة وهي إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد (New International Economic Order) أو الصيغة المعدلة ومسماة النظام الدولي الجديد (New International Order)

مفهوم الحاجات الأساسية في الفكر الإسلامي:

قد تناول الحاجات الأساسية عند الإنسان جماعة من العلماء المسلمين. والجدير بالذكر أن هؤلاء العلماء لم يناقشوا فقط حد الكفاف (Subsistence Level) وإنما ناقشوا كذلك حد الكفاية (Adequacy Level) حيث عدوا من الحاجات الأساسية المطعم،والمسكن وأثاث المنــــزل،وأدوات العلم لمن هو أهله، والعلاج، وتسديد الديون بغير سفه ولا إسراف، وتأمين المواصلات،وتزويج البكر....الخ.

---

[١] جاك لوب.مرجع سابق ص٢٥٠-٢٥١ -انظر كذلك محبوب الحق.مرجع سابق.

والحاجات الأساسية في الفكر الإسلامي ليست حاجات ثابتة إنما تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ويرجع به إلى العرف ما لم يكن العرف معارضاً لأغراض الشريعة.وتوفير هذه الحاجات واجب شرعاً على الفرد نفسه إن استطاع،وإذا عجز تقوم المؤسسات الأخرى–مثل الأسرة والأقارب أو الزكاة أو الدولة–لتوفيرها.

والدولة الإسلامية حين تقوم توفير هذه الحاجات لا تقوم بها من أجل استجابة الضغوط الشعبية أو لامتصاص نقمة الساخطين كما هو الحال في كثير من الدول العلمانية اليوم ،بل تقوم بهذا الواجب امتثالاً لأمر الله وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتداء بما فعله الرسول[١].

وإذا نظرنا إلى الواقع الراهن للأمة الإسلامية نجد أن الغالبية العظمى لا تحصل على ضروريات الحياة، وهذا يرجع لأن الاستراتيجيات التنموية في العالم الإسلامي لم تكن موجهة لإشباع الحاجات الضرورية للجماهير الشعب.

ربعاً:تنمية ريفية مستدامة:Rural Sustainable Development[*]

كلمة "استدامة"تنتشر كثيراً بين أوساط منظري التنمية ومع هذا فإن مفهوم الاستدامة مفهوم غير واضح.ولكن كما قيل مفهوم غامض أفضل من تجاهل الموضوع[٢]. ومفهوم التنمية المستديمة ظهر أول ما ظهر خلال مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية عام ١٩٧٢ الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم: وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية وإلى

---

(١) انظر: عابدين سلامة: الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية. (مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ع(٢) مج(١) ١٤١٤هـ/١٩٨٤)ص٣٧-٦٢. عبد السلام العبادي : المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة. (ندوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي. (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان٢٣-٢٧ رجب ١٤٠٤هـ/١٩٨٥).- سيد نواب حيدر نلفقي: المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة.(من أبحاث الندوة السابقة).- صالح الصالحي: الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق.

(*) هناك عبارات ترادف كلمة "استدامة" مثل تنمية متواصلة أو قابلة للاستمرار.

(٢) Clem Tisdell: Sustainable development deffering perspectives of Ecologists and Economists, and relevance to LDCs.(World Development , Vol.١٦, No.٣, ١٩٨٨)pp: ٣٧٣-٣٧٤.

ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استوكهو لم تطوير هذه المضامين الأولية للتنمية المستديمة. وقد ظلت التنمية المستديمة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفاً مقبولاً لهذا المفهوم. لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستديمة كنموذج تنموي بديل. وبرز هذا التيار مع صدور تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام ١٩٨١ تحت عنوان((استراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)) الذي خصص بأكمله للتنمية المستديمة. وفي هذا التقرير تم للمرة الأولى وضع تعريف للتنمية المستديمة.وجاءت الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستديمة عند صدور التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروف ب((مستقبلنا المشترك-our common future))ثم جاءت أهم الإضافات الجادة لهذا المفهوم مع انعقاد ((قمة الأرض))التي كانت تستهدف النظر في مفهوم التنمية المستديمة والتعريف بمتطلباتها وشروطها والاتفاق على مبادئها والبحث عن أساليب لتحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع[١].

والتنمية المستدامة هي دعوة في تعديل استراتيجيات التنمية لكي تأخذ في الحسبان الهدف البيئي. فقد ظلت الايكولوجيا والاقتصاد ردحاً من الزمن مفهومين متضادين ويتعين الآن التوفيق بينهما بأسرع وقت ممكن وإلا حلت الكارثة[٢].فقد اتضح أن العالم لا ينقسم إلى دول متقدمة ودول متخلفة وإنما يعاني العالم كله من سوء التنمية (-Mal development). وقبل أن نتناول العلاقة بين البيئة والتنمية نذكر فيما يلي بعض التعريفيات التي قدمت للتنمية المستدامة. فقد طرحت في الأدبيات تعريفات عديدة لمفهوم التنمية المستديمة في أعقاب إلقاء الضوء عليها في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧. وتعزز هذا الاتجاه في قمة الأرض التي انعقدت في ريودي جانيرو في يونيو ١٩٩٢والتي أصدرت ٢١أجنده بمنـــزلة خطة عمل للقرن القادم، وكان من الطبيعي أن

---

[١] انظر:عبد الخالق عبد الله،التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية(المستقبل العربي السنة (١٥)ع(١٦٧)ينـــاير ١٩٩٣)ص٩٢-٩٥.

[٢] جان ماري بيلت؛ عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة.ترجمة السيد محمد عثمان(عالم المعرفـــة(١٨٩)يصدرهـــا المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت،ربيع الأول ١٤١٥ =سبتمبر ١٩٩٤م)ص٩٥.

يتسع نطاق الأجندة فلا يقتصر على قضايا البيئية وحدها بل يمتد إلى القضايا الأخرى ذات الصلة بالبيئة مثل قضية التنمية وتبنى التنمية المستدامة.

قدم جون ا.ويكسون و.كيرك ها ملتون تعريفاً مبسطاً للتنمية مستديمة حيث قالا بأنها:((الرفاهة التي لا تتدنى مع مضى الزمن))[١]. ولخص جوزيف كيزر وهو المؤرخ المنتمي إلى بوركينافاسو التنمية المستدامة بقوله:((التنمية التي تراعي البيئية؟ أجل لكن بشرط أن يكون هدفها الأساسي هو الإنسان))[٢]. أما بيرس و ال فيعرفان الاستدامة من حيث رصيد رأس المال الطبيعي مع رفض التشاؤم التكنولوجي والموقف المضاد للنمو. ويقدمان التعريف التالي للتنمية المستدامة: ((يمكننا أن نلخص الظروف الضرورية للتنمية بأنها ثبات رأس المال الطبيعي، وبمعنى أكثر حرفية،مطلب التغييرات غير السلبية في رصيد الموارد الطبيعية مثل التربة ونوعية التربة والمياه الجوفية والسطحية ونوعيتها والكتلة الحيوية الأرضية وقدرة البيئات المتلقية على امتصاص المخلفات))[٣].

وجاء في((مستقبلنا المشترك))التعريف التالي للتنمية المستدامة: ((التنمية المستديمة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم وهي تحتوي على مفهومين أساسيين:

*مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم،والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

*فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل))[٤].بعد هذا الظرف من تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة هناك سؤال يفرض نفسه فحواه ما هي أسباب التدهور البيئي؟

---

[١] ج.ا.ويكسون و ك. هاملتون،التوسع في مقاييس الثروة (التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٦)ص١٥-١٨.

[٢] أجناس ساكس ((القضاء على آليات الاستبعاد (رسالة يونسكو مارس ١٩٩٥ ص٧.

[٣] (تحرير)ا.سي.بالا.،(البيئة والتشغيل والتنمية.(منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية تاريخ الطبع(بدون)ص٤٧.

[٤] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية((مستقبلنا المشترك))يعرف أيضاً ب((تقرير برونتلاند))ترجمة محمد كامل عارف (سلسلة عالم المعرفة (١٤٢)يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ربيع الأول ١٤١٠=أكتوبر ١٩٨٩)ص٨٣.

تختلف وجهات النظر حول هذه المسألة فهناك من يرى أن التخلف الاقتصادي هو السبب الرئيسي في التدهور البيئي،وهناك من يذهب أن نمط النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والذي يركز كلية على معدلات النمو العالية في الناتج القومي بغض النظر عما يجري إنتاجه، وعن كيفية التي يتم توزيع بها–أي ما يعرف النمو من أجل النمو–هو السبب الجوهري في التدهور البيئي.ولكن يبدو أن الموقف قد تحسن وأدرك الطرفان ما كانا عليه من جنوح ومبالغة، ويسود الآن أن كلا العاملين من أسباب التدهور البيئي[١].جاء في تقرير التنمية البشرية العام ١٩٩١:((من المفارقة أن التدهور البيئي على نطاق كبير يسببه عادة الفقر في الجنوب والثراء في الشمال))[٢] [*].

وهناك سؤال آخر يتفرع عن السؤال السابق وهو ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي؟ هل هي علاقة تكاملية أو ثمة مفاضلة بين العمليتين؟.

نقول باختصار شديد كان الرأي السائد أن العلاقة بين النمو والبيئة هي علاقة تنافس فإما نمو على حساب البيئة وإما البيئة على حساب النمو، ولكن بعد عشرات السنين من وضع نوعية البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي أصبح واضعوا السياسات في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة،وذات الإمكانيات الإيجابية بين الاثنين[٣].ولا بد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش نطاق حدود البيئة الطبيعة باعتبارها موفرة للمدخلات و"بالوعة"للنفايات على حد سواء[٤]. فلا يستطيع الاقتصاد أن ينمو خارج حدود الطبيعة ويبقي

---

[١] شوقي أحمد دينا، التنمية والبيئية: دراسة مقارنة(سلسلة دعوة الحق تصدرها رابطة العالم الإسلامي جمادي الأولى ١٤١٤=ع(١٣٧)ص٥٨

[٢] U.N.D.P. :Human development Report ١٩٩١. P.٢٨

[*] يمكن وصف الأول بأنه أثر الإحلال((حيث أن الفقراء يستغلون الموارد الطبيعية في غياب القوة الشرائية الكافية .ويمكن أن يسمى الثاني((أثر الدخل))حيث أنه مع زيادة الدخول يزداد كذلك الطلب على المنتجات الملوثة.

[٣] هناك دراسات كثيرة تؤكد على أن حماية البيئة تعتبر استثماراً اقتصادياً سليماً وأن الأموال التي يتم توفيرها من السيطرة على التلوث يمكن أن تكون كبيرة.وعلى سبيل المثال فإن التوقف التدريجي عن إنتاج البترين المحتوي على الرصاص(Leaded gasoline)كلف مصافي الولايات المتحدة حوالي ٣,٦ مليار دولار ولكن تجاوزت فوائد هذا العمل ٥٠ مليار دولار.

[٤] إسماعيل سراج الدين،حتى تصبح التنمية مستدامة (التمويل والتنمية ع( )ديسمبر ص انظر كذلك اندرو وبستر؛ المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة (التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٦)ع(٤) مج(٣٣)ص٤–٧

سليماً،وبدون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البيئية. لذا فصيانة البيئة والنمو الاقتصادي يكملان بعضهما البعض في المدى الطويل على الرغم من إمكانية وجود المفاضلة في المدى القصير.ومن المهم في تحليل مختلف أبعاد التفاعل بين البيئة والتنمية الاقتصادية أن يميز بين الظروف السائدة في البلدان الصناعية ومثيلتها في البلدان النامية. فالتنمية لها أولوية في العالم الثالث بينما البيئة لها أولوية في الدول الصناعية يقول محبوب الحق:((في عالمكم يوجد اهتمام بنوعية الحياة أما في عالمنا فيوجد اهتمام بالحياة نفسها التي يهددها الجوع وسوء التغذية في عالمنا يثور القلق لا على استنفاد الموارد وإنما على أفضل توزيع واستغلال لهذه الموارد لصالح البشرية جميعاً وليس لصالح حفنة من الأمم...باستطاعتكم الاهتمام بالشواطئ الملوثة أما نحن فنقلق كثيراً لأن حتى المياه الصالحة لشرب ليست متاحة إلا لأقل من ١٠%من سكان العالم الثالث))[١].

والتنمية المستدامة لها متطلبات سواء على المستوى القومي أم على المستوى الدولي. ومتطلبات التنمية المستديمة على المستوى القومي هي ما يلي كما جاءت في تقرير برونتلاند[٢].

١-إحياء النمو. ٢-تغيير نوعية النمو.

٣-تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

٤-تأمين مستوى سكاني مستديم[*].

٥-حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها .

٦-تعديل الاتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر.

٧-دمج مسائل البيئة والاقتصاد في صنع القرارات.

أما متطلباتها على مستوى الدولي فهي[٣]:

---

[١] محبوب الحق مرجع سابق ص١٠٨.

[٢] لمزيد من المعرفة وشرح هذه النقاط يراجع تقرير بورتلاند ص٩١-١٠٩

[*] نقلنا لهذا البند وغيره لا يدل على أنبناء مقتنعين به فكما هو معروف فإن ناقل الكفر ليس بكافر.

[٣] انظر في شرح هذه النقاط المراجع التالية

-مستقبلنا المشترك مرجع سابق الفصل الثالث ص١١٣-١٤٢

-لستر. براون وآخرون؛ تقييم عن وضع العالم تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية ترجمة أنور عبد الواحد النجــي زيــن

*تعزيز الموارد المتدفقة إلى البلدان النامية كمياً ونوعياً.

*المعونة من أجل التنمية المستدامة.

*تطويع التجارة بالبيئة والتنمية.

ومن المؤكد أنه لن تتحقق تنمية مستدامة ما لم يتحقق تقدم أفضل في دمج وجهات النظر الثلاثة فئات من المتخصصين[1].

*وجهة نظر علماء الاقتصاد الذين تلتمس نهجهم الوصول بالرفاه البشري إلى حده الأقصى، والذين يعرفون ثمن كل شيء ولكن لا يعرفون قيمة أي شيء، والذين يعتقدون أن مجرد التساؤل عن حكمة النمو وكأنه ضرب من الكفر والهرطقة.

*وجهة نظر علماء البيئة الذين ينادون بصيانة النظم البيئية ولتحقيق هذا الهدف ينادون بأن يوقف النمو. فعلماء البيئة مازالوا يعرفون التنمية المستديمة من حيث ضرورات الحفاظ على النظام البيئي لا من حيث إشباع الاحتياجات والطموحات البشرية ويتبنون موقفاً مضاداً للنمو وينادون أن يعود العالم بأسره إلى ما قبل التصنيع وأنماط الحياة ومستويات المعيشة الريفية[2].

*وجهة نظر علماء الاجتماع والذين يؤكدون أن تقوم التنمية المستدامة على أساس اجتماعي باعتباره أن البشر أهم القوى الفاعلة الرئيسية في الموضوع.

وموضوع التنمية المستديمة موضوع بكر لم تتم حتى الآن معالجة كثير من مسائله وقضاياه وأهم المسائل التي تحتاج إلى المناقشة كما يشير كثير من الباحثين هي[3]المسائل

العابدين (الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية الفصل العاشر ص٢٢٥-٢٠٨

-(تحرير) أ.أس.بالا مرجع سابق ص٢١٦-٢٠٤

[1] لمزيد من المعرفة في وجهات النظر للتخصصات المختلفة في هذه المسألة انظر مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٢.

[2] (تحرير)أ.أس.بالا. مرجع سابق ص٤٦

[3] انظر إسماعيل سراج الدين مرجع سابق ص٨-١٠

-تقرير مستقبلنا المشترك مرجع سابق.أماكن متفرقة

-تحرير أ.أس بالا مرجع سابق أماكن متفرقة

المتعلقة بالتقييم والمسائل المتعلقة بصنع القرار في وجود الحدود القصوى، والمسائل المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية.

ومن المفارقات أن ثلاثة أرباع (٧٥%)الفقراء ومن يشكون نقص التغذية يعيشون في المناطق الريفية حيث يزرع المحاصيل الغذائية. وهؤلاء هم أكثر من يتسبب في تدهور البيئي في الدول النامية- وسواء في ذلك الريف والحضر. وأخذت المعلومات عن تدهور الموارد البيئية في الزراعة العالم الثالث تتراكم بسرعة خلال العقود الأخيرة.ويشكل التصحر وإزالة الغابات وتعرية التربة وملوحتها وقلويتها وتقدقها أوجهاً مختلفة ولكنها متداخلة لتدهور التربة. وتقدم الدراسات المختلفة صور مزعجة لحجم وكثافة هذه العمليات المتفاعلة في الزراعة للعالم الثالث.

ومفهوم تنمية ريفية مستديمة هو إيجاد استراتيجية يمكن بواسطتها حماية البيئية مع التغلب على الفقر في الوقت نفسه أو بعبارة أخرى إدخال البعد البيئي لاستراتيجية التنمية الريفية.

وأخيراً وليس أخرا مما يجب تذكيره،أن الفكر الكلاسيكي الجديد الذي تبشره مؤسسات بريتون ووذر ،والذي يسيطر على القرارات المصيرية للأمم،يتصف بأنه كفيف البصر، ويعجز الربط بين الاقتصاد الكلي والبيئة، مما يجعله يتعامل مع الكرة الأرضية كما لو أنها عمل تجاري ينبغي تصفيته حسب تعبير الخبير الاقتصادي هيرمان دالي[1][*].

-لستر براون وآخرون مرجع سابق الفصل العاشر

-صلاح الصيرفي؛ قياس التنمية دور المحاسبة البيئية(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس١٩٩٥ ع(١٤٢)اليونسكو

-أجناس ساكس: القياس الكمي والنوعي للتنمية ومضامينه وحدوده (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس ١٩٩٥ع(١٤٣)

-تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي جيران في عالم واحد ترجمة مجموعة من المترجمين (عالم المعرفة (٢٠١)سبتمبر ١٩٩٥،ص ٢٣٢-٢٤١

[1] آل جور ، الأرض في الميزان الأيكولوجيا وروح الإنسان.ترجمة عواطف عبد الجليل(مركز الأهرام للترجمة والنشر ط=١،١٤١٥=١٩٩٤)ص١٩٥.

[*]يوجد اعترافات وانتقادات واسعة الانتشار تشير بأن كثير من سياسات المؤسسات المالية الرئيسية مثل البنك الدولي تعتبر عقبة أمام التنمية المستدامة.وكثير من هذه الاعترافات والانتقادات تصدر من داخل هذه المؤسسات.

[1] بروس م.لانسدايل؛ المزارع البارع : تعليم الإدارة لصغار المزارعين. ترجمة محجوب عمر. (نيقوسيا، دلمون للنشر

كما أنه من الواقعية أن نفترض بأن النخبة الحاكمة في العالم الثالث غير متحمسة لقضية استدامة التنمية، فهم إلى حد كبير سعداء بأوضاعهم الحالية. أما موقف الدول الصناعية من هذه القضية فنشير إلى جانب جزئي بسيط فقط وهو مدى رضوخ ساسة هذه الدول إلى مواقف الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتعارض استدامة التنمية مع مصالحها حسب نظرتها القاصرة. فالجدل الدائر حول استدامة التنمية يذكرنا المثل الشعبي الشهير ((حاميها حراميها)).

تقييم نقدي موجز لمفاهيم التنمية الريفية:-

إن فرض الأهداف التنموية للمجتمعات الريفية من خارجها والتي تتم على المستوى المركزي، غالباً ما لا تكون على وعي علمي بخصائص وإمكانيات المجتمعات الريفية وقدرات سكانها ومن ثم تصطدم كثير من هذه الأفكار بالمصالح والقيم السائدة في المجتمع الريفي فالأخصائيون كما يقول لانسدايل مثلهم مثل جحا يعتقدون((أن المكان مظلم جداً في الداخل[1].

وكم كان روبرت شامبرز موفقاً عندما اقترح أن يجبر الموظفين في الهيئات المانحة أن يعيشوا أسبوعين في كل سنة على الأقل في القرى لينسجموا مع القرويين وليستوعبوا كيف يعيش فقراء الريف خاصة أفقر الفقراء الريف بدلاً من كونهم سياح التنمية الريفية[2].

*تعاني هذه المفاهيم الغموض والضبابية وأنها كما قيل تصلح للوعظ والإرشاد ولكنها لا تصلح للتطبيق العملي.

وميدتو للتنمية والرعاية الصحية،١٩٨٩)ص٢٩.

(٢) Robert Chambers: project selection : simple is optimal. (World Development, ١٩٧٨, Vol.٦, No.٢)p.٢١٧.

*إن معظم حكومات الدول النامية-إن لم يكن كلها -تبنت هذه المفاهيم وكان الهدف من هذا التبني أن تحصل هذه الحكومات من ورائه على معونة الهيئات الدولية سواء في شكل معونات مالية أم خبرات فنية وندلل على ذلك مثال واحد هو التعريف الذي تبنته الحكومة الباكستانية حتى سنة ١٩٧٢وهو التعريف الذي حصر التنمية الريفية في زيادة الإنتاجية باستخدام المعونة الفنية وبعض الآلات وتقديم بعض التسهيلات لتخزين المنتجات الزراعية وتسويقها[١].

*لقد قدمت مفاهيم التنمية الريفية في الدول النامية تحت شعارات مختلفة،وسريعة التغير مما أدى إلى عدم أخذ هذه المفاهيم بمأخذ الجدية على المستويات القومية،كما قاد تبعثر جهود التنمية الريفية على عدد من الهيئات والوزارات الحكومية في الدولة الواحدة وعلى عدد من الهيئات المتخصصة داخل المنظمة الدولية الواحدة.

*وكما ذكرنا سابقاً أن هذه المفاهيم تعد كثيراً ولكنها لا تعطي إلا أقل قليل.

*من أبرز الانتقادات الموجه لمنهج إشباع الحاجات الأساسية هو،أنه لا يؤكد الحاجة إلى توزيع لأرض والأشكال الأخرى من الثروة.

---

[١] أنظر عبد الباسط عبد المعطي.مرجع سابق ص٣٦٩-٣٧٠

الفصل الأول: مظاهر وأسباب التخلف الريفي.

وتحته مبحثان هما:

المبحث الأول: مظاهر التخلف الريفي.

المبحث الثاني: أسباب التخلف الريفي.

المبحث الأول: مظاهر التخلف الريفي(*).

يعيش السواد الأعظم من سكان الدول النامية في مجتمعات ريفية وتنعكس معاناة سكان هذه الدول بصورة أكبر في المناطق الريفية فيها. فالمسافر بين عواصم ومراكز الدول النامية وبين أريافها يصطدم بالتفاوت الشاسع والفجوة الكبيرة بين ظروف المعيشية التي يعيشها المواطنون في نفس البلد.وإذا ما حاول الباحث أن يستخدم مؤشرات ومدلولات موضوعية فإن صدمة الحقائق تكون أشد وقعاً.

وفي الواقع يمكن القول أنه لم يجمع الناس على شيء ، كما أجمعوا على تخلف الريف. فالريف النامي يعاني أمراضاً كثيرة، ويشكوا عللا مختلفة ضربت في مفاصله، وأن هذه العلل وتلك الأمراض لم تجد على مر السنين وامتداد الزمن من يعتني بمداواتها أو يمد يده لعلاجها،أو يخفف من وطأتها،وحسب تعبير توفيق الحكيم فإن الريفيين: ((تركوا طول حياتهم يعيشون كالسائمة))[1].وكما ذهب أحد الباحثين فإن حجم الريف في الدول النامية هو بالتقريب حجم مشكلاته[2].

وفي الحقيقة فإن فقر وتخلف الريفي ليس بحاجة إلى أن نؤكده بتجارب معملية معقدة، إذ يكفي أن يفتح القارئ نافذة بيته، أو أن يخطو خطوة إلى الخارج في الطريق.

ويتساءل تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠م: ((لماذا يتركز النشاط لاقتصادي في المناطق الحضرية، حيث تكون أسعار الأراضي غالباً أعلى من ٥٠ إلى ١٠٠ مثل من أسعارها على بعد ٣٠ أو ٤٠ ميلا؟ ولماذا يستقر الكثير من الأفراد والمؤسسات في مناطق العواصم الكبيرة حيث تكون تكاليف المعيشة عادة ضعف مثيلتها في المناطق

(*) ونستعمل عبارة التخلف هنا كمرادف للفقر وهو المعنى الذي استعمله ميردال (Myrdal) وستالي (Staley) من قبل.كما نود أن نؤكد في البداية أن مظاهر التخلف الريفي يمكن اعتبارها أسباباً،كما يمكن اعتبار الأسباب مظاهر بحسب الزاوية التي ننظر منها؛ فالفقر والجهل والمرض من مظاهر التخلف الريفي، وهي في نفس الوقت أسباب في زيادة التخلف، ومن ثم فإن الفصل بين المظاهر والأسباب في هذا الصدد قد يكون عسيراً؛ فلا بد من شيء من التجاوز والتسامح.

(1) توفيق الحكيم: يوميات نائب في الأرياف.(مكتبة الآداب ومطبعتها بالحماميـــز،تاريخ ورقم الطبعة (بدون))ص٣٦.

(2) عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي ص١٥٤.

الحضرية الصغرى)).ويجيب التقرير عن تساؤله بقوله: ((لا بد أن تكون الإجابة هي أن هذه التكاليف تعوضها وتزيد عليها المزايا الاقتصادية التي توفرها المدن))[1].

ونظراً لأن التخلف الريفي ظاهرة مركبة، متعددة الوجوه، متنوعة الأسباب،وذات نتائج خطيرة متفاوتة التأثير،يستعرض هذا المبحث، من خلال المؤشرات الإحصائية، بعض التباينات بين المناطق الريفية والحضرية. ومظاهر التخلف الريفي وسماته تبرز من خلال مؤشرات عديدة منها: انخفاض الدخول الريفية وتغذية سيئة ومأوى غير مناسب وضعف المستويات التعليمية والصحية وقصور الكمي والنوعي في مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكل مؤشر من هذه المؤشرات مقاييسه، فالدخل الفردي النقدي يمكن استخدامه مقياسا للدخل.وبالإمكان اتخاذ عدد المدارس مقياسا للتعليم، ووفيات الرضع مقياسا للصحة وهكذا.

والأمثلة التالية توضح كيف أن المناطق الريفية تكون متخلفة–بل وبالغة التخلف– عموماً عن المناطق الحضرية . مع التأكيد أن البيانات القطرية تخفي فروقاً كبيرة بين الريف والحضر، حيث أن أداء المناطق الريفية يكون عادة أسوأ من أداء المناطق الحضرية.ولكن علينا أن نشير ملاحظة جوهرية في هذا الصدد وهي: أن التخلف والتقدم مفهومان نسبيان كما أشرنا سابقاً، ولو كان التقدم والتخلف مطلقاً لتوقفت الدول المتقدمة حالياً عن التنمية. والريف المتخلف يتحدد بالمقارنة إلى غيره من الأرياف أو المدن. والتخلف في الريف في هذا البحث يتحدد بالنسبة للحضر.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنه بالرغم من اتسام المناطق الريفية في البلدان النامية بخصائص عامة مميزة إلا أن هناك تبايناً فيما بينها واختلافاً في نوعية المشاكل التي تتعرض لها من حيث حدتها ومدي شيوعها.

أولاً: الفقر وضعف مستويات الدخول.

[1] البنك الدولي: دخول القرن ٢١ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠م. ص١٢٦.

رغم أن الاهتمام بظاهرة الفقر بدأ منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض.فإن تعريف وتحديد الفقر يعد من أكثر المفاهيم صعوبة وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية. فرغم تطوير عدد لا بأس به من المؤشرات المختلفة والمرتبطة بتلك الظاهرة المعقدة ، فإن الكثير من الباحثين قد أكدوا على محدوديتها كمحدد ومقياس للظاهرة المعقدة المعروفة بالفقر.

وقد دعا المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥ إلى وضع تعريف أعمق وأكثر شمولاً لمفهوم الفقر[١].

فالفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد تتجاوز بكثير مسألة النقص في المداخيل[٢]. وهو بمفهومه العام يعني تدني مستوى المعيشة للفرد والأسرة، أي أنه الحرمان المادي الذي تتجلى أبرز صوره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني،وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى،وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث.وفي هذا الصدد يعرف البنك الدولي في تقريره لعام ١٩٩٠ الفقر بأنه: ((عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة))[٣].

بيد أن الفقر بمفهوم التنمية البشرية يشمل بالإضافة إلى الحرمان المادي الحرمان من خيارات وفرص العيش في حياة هانئة.فالفقر يمكن أن يعني حرمان الإنسان من العيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين، وحرمانه كذلك من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي شلّ قدرته على الإبداع. وكما لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ((إن الفقر الإنساني هو أكثر من مجرد فقر الدخل إنه إنكار أو رفض

---

(١)للإطلاع على مختلف تعاريف الفقر وحدود كل منها انظر:

-كريمة كريم: الفقر وتوزيع الدخل في مصر. (منتدى العالم الثالث،مكتب الشرق الأوسط،القاهرة،١٩٩٤)

-عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية. (دار الثقافة الجديدة، القاهرة)ص١٤ وما بعدها.

Korayem, Karim: Poverty in Egypt:literature Review:١٩٨٥-١٩٩١. (Center for Economic-&Financial Research & Studies, Faculty of Economics & Political Science ,Cairo University,١٩٩٣).

(٢) نظراً لأن الفقر متعدد الجوانب فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام ١٩٩٨ أدخل مفهوماً جديداً أطلق عليه ((الفقر البشري)).

(٣) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠.ص ٤١.

الاختيارات والفرص للعيش في حياة مقبولة أو محتملة))[1]. وبناء على هذا فإن لمفهوم الفقر عدة أبعاد من أبرزها:

-محدودية الموارد المتوفرة.

-التهميش الاجتماعي.

-الأمية.

-ضعف المشاركة السياسية.

أي أن الفقر ينطوي في آن واحد على أبعاد كمية وأبعاد نوعية. وقد أصبح خطاب الفقر موحداً في العالم برمته منذ صدور تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٠.

وهناك نوعان أساسيان للفقر هما الفقر المطلق والفقر النسبي.

أولاً: مفهوم الفقر المطلق.

يرتبط هذا المفهوم بتقدير مستوى الدخل الضروري لإشباع الحاجات الأساسية، أو البيولوجية للجسم البشري من الطعام، والدفء،والمأوى لكل أفراد الأسرة.وللوصول إلى ذلك يتم تقدير نسبة الإنفاق على الأكل في ميزانية الأسرة. ومعظم الحكومات تميل للأخذ بهذا الأسلوب.

ثانياً: مفهوم الفقر النسبي:

يمكن تعريف الفقر النسبي: ((بأنه شعور نفسي لدى بعض الفئات من الأفراد أو العائلات في أي مجتمع لما ينظرون إليه من حرمان، مقارنة بالطبقات الغنية الأخرى بالمجتمع،أي أن الفقراء هم المحرومون مما يتمتع به غيرهم الذين يعتبرون جزءاً منهم))[2].أي أن الفقر النسبي هو أساساً مشكلة من مشاكل عدم المساواة في توزيع الدخل. وتستخدم معظم مقاييس ومؤشرات الفقر النسبي منحنى لورنز(Lorenz Curve) لحساب درجة اللامساواة في توزيع الدخل.

ويستخدم البنك الدولي خطين للفقر لتقدير عدد الفقراء في البلدان النامية. فالذين يقل استهلاكهم السنوي عن ٢٧٥دولاراً للفرد يعدون في فقر مدقع، أما الذين يتراوح

---

(1) UNDP: Human development Report ١٩٩٧.(Newyork, Oxford University press)p.٢.

(2) فايز بن إبراهيم الحبيب: النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية: دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية. مرجع سابق،ص٦٠.

استهلاكهم السنوي بين ٢٧٥-٣٧٠ دولاراً للفرد.(حسب القوة الشرائية للدولار في عام ١٩٨٥) يعدون فقراء.وأن العائلة التي لا تملك غداء كافياً لغدها تواجه أسوأ أنواع الفقر[١].

وتشكل المدن في كل أنحاء العالم مراكز للثروة والسلطة السياسية، وأن حصتها من الدخل القومي هي دائماً أكبر من حصة عدد سكانها[٢].وعلى سبيل المثال فإن متوسط دخل الفرد في جاكرتا في إندونيسيا أعلى بنسبة ٧٠%عن المتوسط القومي[٣].

ويتركز الفقر في معظم الدول النامية في المناطق الريفية،(أنظر الجدول رقم(٣) حيث يعيش ثلاثة أرباع سكان البلدان النامية الفقراء في هذه المناطق[٤].ولقد ارتبط مفهوم الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان وتنميته.وعلى العموم، فإن المداخيل الريفية تقدر ٥٠ بالمئة من المداخيل الحضرية[٥]. وتعد الفروق كبيرة بصفة خاصة في إفريقيا. ففي نيجيريا، كان متوسط دخل الأسر الحضرية في ١٩٧٨-١٩٧٩ أعلى من متوسط دخل الأسر الريفية بمقدار ٤,٦مرات. وفي سيراليون كان متوسط دخل الأسرة الزراعية بمقدار ٤,١ مرات. وفي المكسيك كان نصيب الفرد من الدخل في المناطق الحضرية أعلى مما هو في المناطق الريفية بمقدار ٢,٦ مرة[٦]. وتبقى الفروق في المداخيل بين الريف والحضر كبيرة حتى عند مراعاة الفروق في تكاليف المعيشية بين المناطق الريفية والحضرية[٧].

والأجور في الحضر أعلى منها في الريف، وترتفع مرتين إلى أربع مرات في البلدان المتوسطة الدخل[٨].ومعلوم أنه لا يوجد في معظم الدول النامية أنظمة للضمان الاجتماعي.وفي حالة وجودها فإن تغطيتها تكون مقصورة على الأشخاص المشتغلين في

---

(١)أنظر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠.ص٤١ وما بعدها.

(٢) معهد الموارد العالمية وآخرون: موارد العالم ٩٦-١٩٩٧، ص١.

(٣) نفس المرجع،ص٦.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٣٢.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، ص٤١.

(٦) نفس المرجع والصفحة.

(٧) نفسه.

(٨) البنك الدولي: دخول القرن ٢١ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص١٢٦.

القطاع الرسمي في المناطق الحضرية. كما تشهد ترتيبات الضمان الاجتماعي التقليدية القائمة على الأسر والأقارب والمجتمع المحلي تراجعاً جزئياً ملحوظاً.

وفي السنوات الأخيرة تم الاعتراف بالآثار السيئة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على الفئات الفقيرة وهي التي تشكل الجزء الأكبر من سكان الريف. ففي ضوء الطبيعة الانكماشية لتلك البرامج والدور الذي تأخذه في رفع أسعار وزيادة معدلات البطالة والضرائب غير المباشرة، يتراجع الدخل الكلي الحقيقي لهذه الفئات وتتقلص الفرص المتاحة أمامها ويتدهور مستواها المعيشي بحيث تصبح تلاقي صعوبة أكبر في تلبية احتياجاتها الأساسية. ولذلك فقد قوبلت تلك البرامج والسياسات منذ منتصف الثمانينيات بانتقادات متزايدة جاءت من المفكرين والخبراء ومن بعض المنظمات الدولية وكذلك من قادة العالم الثالث. فقد نادت هذه الفئات وغيرها بتكييف هيكلي بوجه إنساني وبرامج لحماية أولئك الأكثر تضرراً من السياسات. وفيما يمكن أن يعد استجابة لهذه الانتقادات أدمج البنك الدولي في برامجه للتكييف قروضاً للقطاع الاجتماعي، ترمي إلى تخفيف حدة الآثار السلبية المتوقعة في القطاعات الاجتماعية من جراء التكيف الهيكلي وفيما تضمنه أحد تقارير البنك الدولي في هذا السياق: ((إن برامج التكيف يجب أن تتخذ التدابير الكفيلة بتخفيف الأعباء التي ستفرض على الفقراء في المدى القصير بسبب الصدمات الخارجية أو سياسات التكيف. ويجب أن تلطف قروض القطاعات الاجتماعية من حدة سياسات الإصلاح والتكيف من خلال دعم وسائل تحقيق أهداف اجتماعية أساسية مثل تحسين تعليم الفقراء))[1].

الجدول رقم (٣) سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر في ١١٤ دولة نامية حسب الأقاليم (عام ١٩٨٨).

الإقليم	سكان الريف كالنسبة المئوية من إجمالي السكان	سكان الريف الذين يقعون تحت خط الفقر	
		بالملايين	كالنسبة المئوية من سكان الريف

---

(1) Noss, A. Education and adjustment: a Review of the literature (Washington, DC, World Bank, ١٩٩١)p.٧.

آسيا	٧٤	٦٣٣	٣١
آسيا (ما عدا الصين والهند)	٧٠	٢٦٢	٤٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٧٣	٢٠٤	٦٠
شرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥١	٢٧	٢٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٩	٧٦	٦١
إجمالي ١١٤دولة	٦٨	٩٣٩	٣٦
الدول الأقل نمواً	٨٠	٢٥٣	٦٩

Source: Idris Jazairy et al op.cit p.٢ &٤٦.

الجدول رقم (٤)معدل الفقر في الريف والحضر بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الدولة	الحضر %	الريف %
النيجر	٠٠	٣٥
سيراليون	٠٠	٦٥
الصومال	٤٠	٧٠
تشاد	٢٠	٥٦
بنين	٠٠	٦٥
السودان	٠٠	٧٥
بنجلاديش	٨٦	٨٦
باكستان	٣٢	٢٩
الكاميرون	١٥	٤٠

المغرب	٢٨	٤٥
مصر	٢١	٢٥
إندونيسيا	٢٦	٤٤
ماليزيا	١٣	٣٨
جميع البلدان النامية	٢٧	٣٥
أقل البلدان نمواً	٥٩	٧٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٣٤	٦١

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٨٤-١٨٥.

ثانيا: الغذاء المتدني.

قد يتصور الكثير أن الحد الأدنى من الحاجات الغذائية يمكن تغطيتها في الأرياف بسهولة أكثر مما في المدينة.غير أن مثل هذا التصور خاطئ.ذلك أنه إذا كان الناس يموتون جوعاً في أحوال نادرة في المدينة،فإن المجاعة تحصد الريفيين بلا انقطاع في آسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وهذا هو أحد الدوافع الرئيسية للهجرة الريفية[1].

إن أغلبية الأسرة الريفية تعاني من عدم توفر الوجبات الغذائية الكافية كماً ونوعاً. وينعكس ذلك في ظاهرة سوء التغذية،حيث نجد اعتماد السكان الريفيين في وجباتهم الغذائية على الحبوب والمواد الكربوهيدراتيه،وأن نسبة المنصرف من الدخل على الغذاء هي الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة،بينما نجد المنصرف على الاحتياجات الأخرى التعليمية والصحية والسكنية من ميزانية الأسرة هزيلة جداً.

وقد أوضحت البيانات الدالة على حالة التغذية بالنسبة للأطفال في ٣١بلداً،بدون استثناء،ارتفاع معدلات سوء التغذية في المناطق الريفية،حيث أن سوء التغذية في هذه

[1] توما كوترو وميشيل إسوّن؛ مرجع سابق ص٨٢.

المناطق أعلى من المناطق الحضرية بنسبة ٥٠في المائة في المتوسط[1].ويستشهد أحد الباحثين الاجتماعيين من البرازيل بقول أحد أساتذة الطب بجامعة بارايبا في البرازيل: ((في جيل واحد، تضاءل متوسط طول الفلاحين في سيرتاو بعدة سنتمترات.واليوم لم يعد يتعدى الطول ١٤٩ سنتمترا، وهو ما يقل بسنتيمتر واحد عن متوسط طول الأقزام))[2].وبصورة عامة هناك ٢٠ بالمائة من سكان العالم الثالث يعيش أغلبهم في القرى،ويعانون كل يوم من الجوع[3].وكثيراً ما تحصل البنات والنساء في الأسر الفقيرة على مواد غذائية أقل مما يحصل عليه الذكور والبالغون الذين يحصلون على الدخل.

ويمكن الحصول على بعض البيانات عن مستويات التغذية بالنسبة للدخل من خلال الورقة القطاعية حول التنمية الريفية التي أصدرها البنك الدولي في فبراير١٩٧٥.حيث يوضح هذا الجدول كيف أن فرص الغذاء تتحدد وفقاً للفرص الاقتصادية المتاحة.فالفقراء الذين يقعون في الطبقة الدنيا كما تحدد دراسة البنك الدولي،لا يحصلون على القدر الكافي من السعرات الحرارية والبروتين،بصرف النظر عن مصدره،بالرغم من أنهم أكثر الجماعات التي تبذل مجهوداً جسمياً عضلياً،وبعضهم يعمل في ظروف قاسية في معظم الأوقات[4]. وإذا أخذنا في الحسبان،أن سكان المدن يستفيدون من تدفق الواردات والمعونة الغذائية بلا انقطاع،فلا مفر من التسجيل أن ثقل المجاعة يتركز في الأرياف.

جدول رقم(٥)مستويات التغذية بالنسبة لمستوى الدخل.

	السعرات الحرارية اليومية للفرد	البروتين اليومي للفرد بالجرام	
		البروتين) العام)	البروتين الحيواني
كولومبيا((٥٦-١٩٦٢))			
ريفية((فقراء جداً))	١٥٣٥	٣٠	٩
ريفية((طبقة متوسطة))	١٥٣٨	٣٤	١٥

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١،ص٤٢.

[2] برتران شنايدر: ثورة حفاة الأقدام (منتدى الفكر العربي، عمان،الطبعة الأولى،١٩٨٧)ص١٠٦.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١.

[4] عبد الباسط عبد المعطى: توزيع الفقر في القرية المصرية. ص٨١.

مدن((طبقة متوسطة))	٢١٣٣	٦٠	٣١
إيران			
الفلاحون	١٨٤٢	٦٠	
ذوو الأجور في المدن	٢١٣٢	٦٥	
ملاك الأراضي	٢٦٥٨	٧٤	
جمهورية مصر العربية (١٩٦٥)			
طبقة الدخل المنخفض	٢٢٠٤	٧١	١٥
طبقة الدخل المتوسط	٢٨١٨	٨٤	١٨
طبقة الدخل المرتفع	٣١٣٠	٩٨	٣٧
تونس(٦٥-١٩٦٧)			
دخل الفرد في المناطق الريفية (بالدينارات)	١٧٨٢		
أقل من ٢٠	٢١٥٧		
٢٠-٣٢	٢٥٢٥		
٥٢-١٠٢	٢٨٢٥		
١٠٢-٢٠٠	٣٢١٥		
٢٠٠ فأكثر	٣١٥٠		

المصدر: البنك الدولي: التنمية الريفية :ورقة عمل قطاعية.ملحق ٥،ص١٠٠-١٠١.

ثالثا: التعليم.

لا يخفى التداخل والتشابك في علاقة كل من الفقر والتعليم.فمن النتائج التي تجلت بوضوح من خبرات العقود الماضية أن الفقر هو السبب والنتيجة معاً لانخفاض القيد بالتعليم. وتوضح البحوث المختلفة التي أجريت في هذا المجال أن التعليم والفقر يرتبطان ارتباطاً عكسياً، فكلما كان مستوى التعليم أعلى كلما انخفضت نسبة الفقراء إلى مجموع السكان[1].

وقد وجد أن معدلات عدم الالتحاق أو اللاالتحاق على الإطلاق، تنحدر بانتظام تبعاً للزيادة في المستوى الاقتصادي. وقد لاحظ الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كينيث غالبريث (J.K. Galbraith): ((عدم وجود أناس فقراء متعلمين تعليماً جيداً،كذلك لا يوجد أي أناس أميين غير فقراء))[2].

وفي الواقع فإن التعليم هو: ((تلك الفرصة الهامة التي تمثل الحرمان منها في حد ذاته الفقر بعينه، أي فقر التعليم، وعلى ذلك فإن الحرمان التعليمي، أو الحرمان من التعليم، يصبح مكوناً أساسياً من مكونات الفقر الإنساني في علاقة دائرية. ولا يسمح الفقر الاقتصادي لأي فرد بالاستثمار الكافي في التعليم، كذلك فإن الاستثمار المنخفض، أو عدم وجود استثمار على الإطلاق في التعليم يؤكد ويبرز الفقر))[3].

ورغم الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة ببناء المدارس بعدد كبير في الأرياف وتوفير الأماكن والتسهيلات التعليمية وإتاحة الفرص للأسر لتعليم أبنائهم لأعلى المراحل بالمجان في بعض البلدان، فإن الريف مازال متخلفاً في هذه الناحية نتيجة فقر الأسر الريفية وجهل الأبوين. وليس أدل على تخلف المستوى التعليمي للأسر الريفية من زيادة الأمية بمعناها التقليدي في المناطق الريفية.فالفقر في أرياف العالم النامي يمنع العائلات من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. حيث يقدر نسبة الأميين في المناطق الريفية إلى ٥٠% من مثيلتها في

---

(١) جانديالا ب.ج.تيلاك: التعليم والفقر في جنوب آسيا. (المستقبليات، مج(٢٩)،ع(٤)،١٩٩٩)ص٥٨٠.

(٢) نفس المرجع ص٥٨١

(٣) نفس المرجع والصفحة

المدن في بعض بلدان إفريقيا وآسيا[1]. وبصفة عامة نجد أن في البلدان النامية ٤٣% من الرجال الريف أميون، وهي نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة في المناطق الحضرية[2].

وفي الواقع فإن القيد بالمدارس والانتظام في الدراسة أكثر انخفاضاً بين أطفال المناطق الريفية الأكثر فقراً، إذ ليس بمقدور الأسر الفقيرة تحمل نفقات التعليم. فحتى لو كان التعليم بالمجان فإن الفقير يعجز عن تدبير مصاريف الزي المدرسي والكتب والأدوات المكتبية والمواصلات وغيرها من مستلزمات الدراسة التي يحتاجها الأطفال من أجل الإفادة بفرص التعليم المجاني. وقد تكون فرصة تعليم الأطفال بالمدارس باهظة التكاليف بالنسبة لكثير من الأسر، وذلك لأن الوقت الذي يقضيه الأطفال في المدرسة أو في الانتقال إليها والعودة منها تضيع على الأسرة فرصة الإفادة به/أو بها في عمل منتج أو نشاط له عائد أو نشاط منزلي (مثل العناية بالاخوة الصغار). وإذا ما تمكنت الأسرة من تدبير مصاريف التعليم فمن الراجح أن يكون تعليماً ذا نوعية رديئة. كما أن الظروف المعيشة الصعبة للتلاميذ الفقراء، والتي تضعف صحتهم تجعلهم أقل إفادة من العملية التعليمية. فالطفل الذي ليس لولي أمره مصدر ثابت للدخل يكون في وضع تعليمي سيئ بالنسبة للطفل الذي لا يعرف معنى الجوع والحاجة.

وبالمثل فإن المقررات المدرسية التي صممت لتناسب الأطفال في الحضر، تضع الأطفال الريفيين الذين يضطرون للعمل أحياناً أو موسمياً في حرج، لأن غيابهم عن بعض الحصص يؤثر على قدرتهم في استيعاب المنهج. ومن جهة أخرى فإن شعور الآباء بأن ما يدرس بالمدارس لا يتصل بحياة الأطفال قد تكون من الأسباب الرئيسية في عدم الالتحاق أو التسرب من الدراسة. كما يعاني الريف أكثر من المدينة من نقص حاد في إمكانات العملية التعليمية، سواء من حيث عدد المدرسين وكفاءتهم ودرجة إعدادهم وعدد المدارس وعدد المباني وحالتها وعدد المعامل والورش والأجهزة التعليمية وحالتها. وهو ما يدعم تخلف الريف ويزيد من الفجوة التنموية بينه وبين المدن ويؤثر بالتالي على التنمية الشاملة والمستديمة على المستوي الوطني.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٤٢.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص٢٩.

رابعاً: الصحة.

جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية السادس عن الحالة الصحية في العالم لعام ١٩٨٠م "لقد جرى ،مراراً وتكراراً ،إثبات العلاقة القائمة بين الثروة المادية ومؤشرات الحالة الصحية ،كما جرى بصورة خاصة إيضاح أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ،ونسبة وفيات الرضع ،يرتبطان على نحو وثيق بمؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي للفرد))[1].

ولقد أوضح البروفيسور البريطاني (ونسلو) التأثير المتبادل بين الفقر والمرض بقوله :((في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض ،ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون ...وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها))[2].

إن سوء التغذية وعدم توفر مياه صالحة للشرب ،وعدم كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات ودرجة الزحام ومدى القرب من الحيوانات والحشرات الحاملة للأمراض ،كل هذه عوامل فاعلة في انتشار الأمراض؛ وكل هذه العوامل ناتجة عن الفقر بصورة من الصور؛ فإذا ما أصيب الفقير بالمرض لسبب من الأسباب واجهته مشكلة أخرى هي: عدم وجود الرعاية الطبية الكافية نظراً لعدم توفر القدر الكافي للسكان من الأطباء ،والأدوية والتجهيزات الطبية. وتكون النتيجة في كثير من الأحيان الوفاة ،فيترك وراءه أسرة هي بحاجة ماسة إليه ،أو يعيش مريضاً أو معاقاً بنوع من أنواع الإعاقة؛ فيعيش كلاً على غيره. والنتيجة هي مزيد من الفقر ،والدخول في حلقة مفرغة من الفقر.

وقد ظل الريف النامي ولسنوات طويلة –ومازال– محروما من أبسط مستلزمات الصحة العامة والوقاية من الأمراض. فالمستوى الصحي في الريف الدول النامية يعتبر منخفضاً إذا ما قورن بمثيله في العواصم والمدن.ومن أهم مؤشرات الوضع الصحي هي تلك المتعلقة بالصحة العامة كالحصول على الخدمات الصحية من المراكز الصحية عامة، وتوفر مياه الشرب، وخدمات التصحاح.وتشير بيانات الجدول (٦) أن نسبة كبيرة من

---

[1] نبيل صبحي الطويل :الحرمان والتخلف في ديار المسلمين. (كتاب الأمة (٧) تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية في دولة قطر،سبتمبر ١٩٨٧) ص٣٢.

[2] نفس المرجع ص٣٢.

سكان الريف في البلدان الإسلامية لا يتمتعون بهذه الخدمات. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، يحصل سكان المناطق الحضرية على ضعف الخدمات الصحية والمياه المأمونة، وعلى أربعة أمثال مرافق النظافة الصحية المتاحة لسكان المناطق الريفية[1]. ففي نحو ٢٠ بلداً من البلدان النامية، تعد نسبة السكان الذين تشملهم الخدمات الصحية في المناطق الحضرية أكثر من ضعف من تشملهم هذه الخدمات في المناطق الريفية[2]. والإنفاق العام على الصحة في الدول النامية يتحيز كلياً نحو الخدمات العلاجية الحضرية، وعلى سبيل المثال، ففي الخطة الخمسية الثانية لنيجيريا (١٩٧٠-١٩٧٤) خصصت نسبة ٨٠% من الإنفاق العام الاتحادي للمستشفيات التعليمية والمناطق الحضرية. ورغم أن العاصمة لاغوس لم يكن بها غير ٤% تقريباً من السكان في ١٩٧٠، فقد كان بها أكثر من ٩٠% من جميع الأطباء الممارسين المسجلين ١٩٧٣، و ٦٧% من جميع المستشفيات والعيادات الحكومية، و٧٢% من جميع العيادات الخاصة. وهذا التحيز القوي للرعاية العلاجية في المناطق الحضرية معناه أن نسبة صغيرة من سكان الريف هي التي يمكن أن تحصل الخدمات الطبية[3]. ولهذا فإن العمر المتوقع في المناطق الحضرية عادة أعلى بكثير منه في المناطق الريفية، كما أن وفيات الرضع أقل بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية عموماً منها في المناطق الريفية (انظر جدول رقم (٧). ففي كثير من بلدان أمريكا الوسطى تعد معدلات وفيات الرضع في المناطق الريفية أعلى مما هي في المناطق الحضرية بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة[4].

ومع ذلك فإن هذه الأرقام لا تكشف تماماً عن حجم التفاوت الحاصل، إذ لا مجال للمقارنة بين المستوصفات الصحية الموجودة في الأرياف والمستشفيات المتطورة في الحضر، المزودة بمعدات حديثة.

وبصورة عامة فإن فقراء الريف يعيشون في كل أنحاء العالم النامي في ظروف تشكل تهديداً للحياة، حيث نجد أن حوالي ١,٥ مليار نسمة من سكان العالم الثالث لا يحصلون

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، ص٤١.

[2] نفس المرجع ص٤٢.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص٧٨.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، ص٤١.

بخدمات الصحية، وحوالي ١,٣مليار نسمة لا يحصلون بالمياه الصالحة للشرب، وحوالي ٢,٣مليار نسمة لا يحصلون على أبسط أشكال الصرف الصحي[١].

فالمناطق الريفية تعاني من نقص في الخدمات الصحية ممثلة في نقص الأطباء والممرضين والأسرة والأدوية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر الأجهزة الطبية وانخفاض مستوى الأطباء وجهلهم الأمراض المتفشية في الريف.

ويؤدي سوء أحوال السكن بوجه عام وضيقها وعدم توفر المياه النقية بها ودورات المياه الصالحة وسوء التهوية إلى انتشار الأمراض المختلفة،وبالتالي ضعف المستوى الصحي وانخفاض الطاقة الإنتاجية للإنسان الريفي.

كما تعاني المناطق الريفية في كثير من الأحيان من عدم انتشار الوعي الصحي بين معظم السكان ،مما يؤدي إلى سهولة انتشار الأوبئة الفتاكة والعدوى المرضية على نطاق واسع.بالإضافة إلى ما ينمو في البيئة الريفية من أسباب الأمراض المتوطنة. وبصفة عامة تبين المؤشرات الصحية أن الناس في المدن يعتبرون أفضل حالا منهم في المناطق الريفية.

جدول رقم (٦) النسبة المئوية لسكان الذين يحصلون الخدمات الاجتماعية في الريف والحضر في بلدان إسلامية مختارة

الدولة	سكان الريف كالنسبة مئوية من مجموع ١٩٩١	الصحة		المياه		مرافق النظافة الصحية	
		الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
تونس	٤٦	١٠٠	٨٠	٩٥	٣١	٧٢	١٥
إيران	٤٣	١٠٠	٧٠	١٠٠	٧٥	١٠٠	٣٥
الجزائر	٤٨	١٠٠	٨٠	٨٥	٥٥	٨٠	٤٠
إندونيسيا	٦٩	–	–	٦٥	٣٢	٤٠	٤٥
المغرب	٥٢	١٠٠	٣٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٩
مصر	٥٣	١٠٠	٩٩	٩٦	٨٢	١٠٠	٣٤
باكستان	٦٨	١٠٠	٥٠	٨٤	٣٥	٥٦	٨
أوغندا	٩٠	–	–	٤٥	١٢	٤٠	١٠
بنين	٦٢	–	–	٧٩	٣٥	٦٠	١٣
الصومال	٦٤	٥٠	١٥	٥٨	٥٥	٤١	٥
النيجر	٨٠	–	١٧	١٠٠	٥٢	٣٩	٣
أفغانستان	٨٢	٦٥	٤٥	٣٩	١٧	–	–
سيراليون	٦٨	٨٨	–	٨٣	٢٢	٥٩	٣٥

[١] نفس المرجع ، ص٤١.

جميع البلـــــدان النامية	٦٣	٩٠	-	٨٥	٦٠	٧٦	٤٠
البلدان الأقل نمواً	٨٠	٨٥	-	٦١	٤٥	٤٥	١٥

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص١٥٤-١٥٥

الجدول رقم (٧)معدل وفيــــات الأطفـــال الرضـــع في بنجلاديـــش (في الريـــف والحضر)١٩٩٠(لكل ألف من الأطفال المولودين أحياء)

	المســـتوى القومي	الريف	الحضر	أحيـــــاء الفقـــــراء في الحضر(١٩٩١)
المجموع	٩٤	٩٧	٧١	٣٤
الذكور	٩٨	١٠١	٧٣	١٣٣
الإناث	٩١	٩٣	٦٨	١٤٦

المصدر :البنك الدولي ،دخول القرن ٢١ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢/٢٠٠٠.ص١٤٢.

خامساً: السكن الريفي.

يعتبر المسكن أحد الحاجات الأساسية،ومؤشرا هاماً يحدد نوعية الحياة.ويعد الســـكن عاملاً مؤثراً في صحة الفرد وبالتالي في إنتاجيته، وقد لو حظ وجود ارتباط بـــين نسبة الوفيات وخاصة الأطفال،وكثافة المسكن أو معدلات التزاحم السكاني.وقد تبـــين مـــن الدراسات أيضاً أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين رداءة المسكن والتدرن والإسهال والامـــراض معوية أخرى.كما يؤثر السكن في صحة الفرد النفسية والاجتماعية فقد كشفت دراسـات أن ظروف الإسكان الرديئ من أهم الأسباب المباشرة للأمـــــراض الاجتماعيـــة وتـــأكد بوضوح أن مشكلة الجريمة ترتبط بالظروف السكنية غير الملائمة.

والسكن ليس فقط مكاناً للسكن ولكن أيضاً للسكينة،فكما قيل: "المسكن هو موطن القلب" فـــالإنسان ((ليس كائناً بيولوجياً يأكل ويشرب ويتناسل ويبحث عـــن مـــأوى يحتمي فيه فقط،وإنما هو كائن سيكولوجي يتأمل وينفعل ويحلم..وتضايقـــه الضوضـــاء ويرتاح للنظام وتصيبه الفوضى بالقلق عندما يعيش الإنسان في بيئة مضطربة خاليـــة مـــن

النظام والانسجام والتوافق تمتلئ نفسه بالكابة وعندما يتحول مسكنه إلى مجـــرد مــأوى يصبح ذئباً وليس إنساناً))[1].وقال الرسول صلى الله علية وسلم:((من كان لنـــا عـــاملاً فليكتسب زوجة،وإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً،فإن لم يكن له مسكن فليكتســب مسكناً، من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق))[2].ويرى الشاطبي أن المســـكن بـــالقدر الضروري منه لحفاظ اللوازم الخمس من الضروريات اللازمـــة للقيـــام بمصـــالح الدنيـــا والدين[3].ولقد تم الاعتراف بحق الإنسان في السكن منذ عام١٩٤٨،حين صدر الإعـــلان العالمي بشأن حقوق الإنسان،الذي تم من خلاله تثبيت الإسكان كحق أساسي من حقوق الإنسان.وخلال السنة الدولية لإيواء من لا مأوى لهم (١٩٨٧)قدر مركز الأمم المتحـــدة للمستوطنات البشرية(هابيات)وجود١,٢بليون نسمة على مستوى العـــالم يعيشـــون في إسكان بائس مع توقع تضاعف هذا العدد بحلول نهاية القرن[4].ويذكـــر تقريـــر التنميـــة البشرية لعام ١٩٩٨بأن أكثر من بليون نسمة من سكان العالم يعيشون في إسكان غـــير مناسبة، وأن ما يتراوح بين ٢٠%و٦٠% من سكان البلدان النامية في مستوطنات غـــير قانونية[5]. ولا بد من التنويه بأن تردى الرعاية الاجتماعية من جراء تطبيق سياسة التكيف الهيكلي زادت من أعداد السكان الذين لا مأوى لهم في العديد من البلدان النامية.

وإن بدت أزمة السكن أقل حدة في الريف منها في المدن،فـــإن جميـــع مؤشـــرات الإسكان تدل على أزمة الإسكان التي يعاني منها الريفيون خاصة مؤشرات:

١-درجة الاكتظاظ أو التزاحم في المسكن[*].

٢-النسبة المئوية لتوفر المراحيض والكهرباء ومياه الصالحة للشرب في المسكن.

---

[1] أحمد منير سليمان؛ الإسكان والتنمية في الدول النامية . (دار الراتب الجامعية، بيروت-لبنان، ١٩٩٦) ص٣٤.

(٢)سنن أبي داود ج/٣ كتاب الخراج والفيء والإمارة الحديث رقم ٢٩٤٥، كنـــز العمال حديث رقم ١١٠٩٠.

[3] أبو إسحاق الشاطبي ؛ الموافقات في أصول الشريعة. (دار المعرفة، بيروت-لبنان)مج/٢ ص٨-٢٥.

[4] أحمد منير سليمان؛ مرجع سابق ص٣١-٣٢.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص٢٥.

[*]يشمل مفهوم التزاحم أو الاكتظاظ ارتفاع معدل أشغال الغرف في السكن الواحد، والمعدل المقبول عالمياً هو (٢) فرد للغرفة كأقصى حد. ويقصد ارتفاع معدل الأشغال السكني (Occupancy Rate) أي اشتراك أكثر من أسرة واحدة في مسكن واحد. وكلتا حالتين موجودة في أرياف العالم الثالث.

ومساكن الريفية متدنية مستوى غالباً،فهي قديمة البناء،سيئة التهوية والتقسيم الداخلي،محدودة المساحة،مما يرفع سكانها إلى أرفع درجات الكثافة إلى الرغم من النزوح والهجرة في أحيان كثيرة.

وفي المسكن الريفي حيث يسود نظام الأسرة الممتدة تعيش أسرة رباعية التركيب- أحفاد، أبناء، آباء، أجداد-في بيت واحد وفي كثير من الأحيان تشاركهم حيواناتهم الأليفة فلا يزال المسكن الريفي في الدول النامية كما وصفه أحمد حسن الزيات حين قال:((وهي-أي المساكن القرية-لا تزال كما كانت في القرون الخوالي أكواخاً متلاصقة، لا تبصر بشمس، ولا تنشق الهواء، ولا تعرف النظافة، تكومت في قاعها أرواث البهائم،وتراكم على سطحها حطب الوقود وعلف الماشية، وتقاسم الإنسان والحيوان المضاجع في هذه الحظائر المشتركة))[1][*] .فمستوى الدخل هو الذي يحدد المسكن. وتحقيق التنمية المستديمة في المناطق الريفية يتطلب تحسين أوضاع فقراء الريف وبالتحديد الارتقاء بأوضاعهم السكنية.وفي هذا الصدد توصي الوكالات الدولية بوجوب تبني استراتيجية ((التمكين في الإسكان)).وهي استراتيجية يتراجع فيها دور القطاع الحكومي عن دوره التقليدي في((تأمين))المساكن إلى((تمكين))الفقراء من بناء مساكنهم[2].

ويجد هذا الموقف قبولاً كبيراً من منطلق أن الهيئات الحكومية لا تستجيب بالسرعة والكفاءة المطلوبة كالقطاع الخاص ولكنها تستطيع التخفيف حالات عجز وفشل السوق.

وفي الحقيقة لا يمكن توفير المسكن وفق آليات السوق الحرة بالنسبة لطبقات الفقيرة،إذ أن آليات السوق لا تهتم باحتياجات الطبقات الفقيرة لأن طلبهم غير مشفوع بالقدرة الشرائية وقد قيل في حالة مصر عبارة صارت مشهورة هي:أن مصر تعيش أزمة

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: التخلف في المجتمعات الريفية: ماهيته وخصائصه، ص٤٢.

(*) يرى توفيق الحكيم في روايته "عودة الروح" أن نوم الفلاح في حجرة واحدة مع بهائمه ليس مظهراً للقذارة والتخلف ولكنه دليل على إيمانه بوحدة وجود، والأصل المشترك لكافة المخلوقات. ولا يخفى على أحد ما يحمل هذا الكلام من أخطاء عقدية وفكرية لأن التغني بجمال الريف أو الدعوة إلى تأكيد الشخصية المصرية -وهو ما تميل إليه الرواية- شيء، وتصوير الواقع بصدق وموضوعية شيء أخر.

(٢) see: World Bank: Enabling shelter strategy urged by UN body, the urban Edge ١٢(٨)١٩٨٨)

((مساكن بدون سكان وسكان بدون مساكن))[1]. ولكن الإسكان في الطبقات الفقيرة في الأرياف،ينبغي أن يعتمد على الخدمات المحلية واليد العاملة المحلية.ومن المقولات الشهيرة للمهندس حسن فتحي المعماري ذائع الصيت:((أن عاملاً واحداً غير قادر على إنشاء بيت واحد ولكن عشرة عمال متعاونين قادرون على إنشاء عشرة بيوت))[2].

سادساً:نقص مشاريع البنية التحتية.

إن مشاريع البنية الأساسية شرط مسبق ولازم للتنمية،وإن لم يكن كافياً فـ((البنية الأساسية إن لم تمثل المحرك بالنسبة للنشاط الاقتصادي،فهي تمثل إذن ((عجلاته))[3]. وفي السنوات الماضية حاولت دراسات عديدة في تقدير العلاقة بين البنية الأساسية وإنتاجية الاستثمارات. واتضح أن هناك ارتباطاً إيجابياً وقوياً بينهما على الرغم أنه لم يتأكد بصورة كافية:إن كان الاستثمار في البنية الأساسية يتسبب في تحقيق النمو،أم أن النمو هو الذي يتسبب في الاستثمار في البنية الأساسية[4].

وقد أوضحت الدراسات القطاعية المنصبة على تأثير البنية الأساسية الريفية في الاقتصاد المحلي في بلدان نامية معينة مزيدا من الحقائق حول طبيعة المنافع الظاهرة. وقد وجد الباحثون في مسح أجري بين الأسر المعيشية وعلى مستوى القرية في بنجلاديش أن القرى التي صنفت باعتبارها ((الأكثر تنمية)) من حيث توافر أسباب الوصول إلى البنية الأساسية للنقل، كانت أفضل حالاً بكثير من القرى ((الأقل تنمية))-من حيث الإنتاج الزراعي والدخل والطلب على العمالة والصحة[5].

ولعدم توفر مشاريع البنية الأساسية تأثيراً سلبياً على الفقراء بصفة عامة وعلى النساء بصفة خاصة.إذ يتعين عليهم أن يخصصوا أنصبة كبيرة من دخلهم أو وقتهم للحصول على الماء النقي والحطب،وكذلك حمل المحاصيل إلى الأسواق، وهو وقت كان في الوسع

---

[1] ميلاد حنا؛ حاجة المواطن العربي للإسكان: الواقع، المشكلات، أفاق المستقبل. (المستقبل العرب، ع(١٤٥)،٣/١٩٩١)ص٩٥.

[2] نفس المرجع ص٩٦.

(٣)لمعرفة مفصلة حول هذا الموضوع انظر: البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤.

[4] نفس المرجع ص٢٦.

[5] نفس المرجع ص٢٧-٢٨.

لولا ذلك تخصيصه لواجبات منـــزلية ذات أولوية عليا مثل رعاية الأطفال،أو تخصيصــه لأنشطة تدر دخلاً.

وقد تبين أن البنية الأساسية لكل من النقل والري توسع من فرص العمــل في غــير الفلاحة في المناطق الريفية. ومن شأن التحسين في النقل الريفي أن يسهل الأخذ بأســاليب محسنة للفلاحة،وذلك بتخفيض تكاليف المدخلات الإنتاجية الحديثة مثل الأسمدة.كمــا أن من شأن وجود شبكة كافية للنقل أن يقلل من التفاوت الإقليمي في أسعار المواد الغذائية

وبالمثل فإن من شأن إقامة بنية أساسية ما –مثل الطرق والمياه–وصيانتها أن يساهما في التقليل من الفقر بتوفير فرص العمل المباشر.

وتغطي البنية الأساسية في الحضر أكثر مما تغطي في الريف،ويحصل السكان الحضريون على خدمة أفضل بدرجة كبيرة مما يلقاه السكان الريفيون.وبصفة عامة يستخدم الفقــراء خدمات من البنية الأساسية أقل مما يستخدمه غير الفقراء.ففي كثير من المناطق الريفيــة لا يتمكن الريفيون،حتى عندما يكون لديهم إنتاج للسوق،من تحقيق الاتصال للأسواق.وفيما يلي نورد بعض شكاوي الريفيين في العالم الثالث حول هذا القضية كما وردت في تقريــر نادي روما المعنون((ثورة حفاة الأقدام)):

((حتى وقت قريب كان فائضنا الزراعي يوضع عند مدخل القرية حيث يفســد أو يتعفن تدريجياً،في الوقت الذي ينتظر فيه أهل القرية مشتري لا يصل أبداً))[1].

–((إن ما يعوق التنمية في كل أنحاء أفريقيا هو عدم توافر أي مواصــلات لقضــاء العطلة الأسبوعية بين القرى والمناطق الحضرية.ومع عدم توفر حد أدنى من قابلية الحركــة والانتقال سواء بالنسبة للناس أو السلع ومع عدم توفر أي إمكانية لتسويق الســلع،فــإن الحياة القروية في الريف تبدأ في التحلل وتنتهي لا محالة من التوقف التام))[2].

((لم تكن هناك سوى طريقة واحدة للوصول إلى القرية هي عبور النهر العريض المليء بالمنحدرات.وقرر رجل مغامر الاستفادة من هذا الموقف إلى أقصى درجة فبــنى جســراً

---

[1] برتران شنايدر: مرجع سابق، ص٢٧٥

[2] نفس المرجع والصفحة.

خاصاً عبر النهر.وحدد رسماً لعبور الجسر،وأصبحت النسبة الأكبر من حصيلة بيع محاصيل الفلاحين تدفع له مقابل عبور الجسر))[1].

- ((إننا لا نملك الوسيلة التي ننقل بها محاصيلنا إلى السوق في لاباز.وبالتالي يحدد سائقو اللوري السعر الذي يريدونه.ويضيع مني أنا شخصياً ومن زوجتي يوماً كاملاً في نقل محصولنا سيراً على الأقدام لتوصيله إلى مكان اللوري في الوادي.وكنت أتوقع أن يعطينا سائق اللوري ٧٠٠٠بيزو لكل كيس من أكياس الذرة مثلما فعل مع الآخرين،إلا أنه عرض ٤٠٠٠بيزو فقط،ولم يكن أمامي إلا أن أقبل ..))[2].

- ((تأتي اللوريات بالأسمدة لبيعها،ويضطر الفلاحون للشراء أياً كان السعر الذي يطلبه السائقون إذا ما أرادوا الأسمدة لمحاصيلهم))[3].

ولكن مما يؤسف له أن تشييد مشاريع البنية التحتية في الريف كثيراً ما يهدف استخلاص الفائض من الريف بغية تيسير تراكم الثروة في المدن الكبيرة ثم شحن تلك المنتجات عبر البحار إلى الأسواق في الدول المتقدمة.وقد رأى السناتور الفليبيني السابق جوزيه ديونكو أنه:((إذا ألقينا نظرة على الطرق السريعة نجد أن غالبية السيارات التي تمر عليها سيارات خاصة.فمن يملك السيارات الخاصة في هذا البلد؟إن النخبة هي التي تملكها.وهل لاحظتم شيئاً آخر؟إن جميع هذه الطرق الرئيسية تتجمع في مانيلا،على حين كان الواجب أن ننشئ طرقاً تربط مختلف الأحياء والضواحي بوسط المدينة كما تربطها ببعضها بعضا،بحيث لا يأخذ تدفق البضائع كلها اتجاهاً واحداً نحو ميناء خروج،بل يدور في الداخل))[4].

سابعاً: الكهرباء.

مما لا شك فيه أن توفر الطاقة بالكميات اللازمة وبالأسعار المناسبة يعتبر عنصراً لازماً وضرورياً لتحقيق التنمية.فتاريخ التطور البشري يؤكد على الدور المحوري الذي أخذته

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) نفس المرجع ص٢٧٦.

(٤) شيريل بيبار: البنك الدولي: دراسة نقدية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. (سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)ص٣٧٠-٣٧١.

الطاقة في سعي الإنسان لتحسين وتطوير ظروف حياته.إذا اعتمد الإنسان في العصور القديمة على الطاقة البشرية والحيوانية لإنجاز أعماله اليومية ومع الزمن أصبح يستعمل مصادر الطاقة الأخرى كالخشب والفحم ثم النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة المعروفة حالياً.

لقد ارتبطت عملية التنمية باستهلاك الطاقة ارتباطاً مباشراً منذ القدم وازداد هذا الترابط وضوحا مع بروز الثورة الصناعية التي ما كان لها أن تحقق أهدافها بدون توفر الفحم ثم النفط.وقد ازداد اعتماد العالم على النفط تدريجاً وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي المناطق الريفية يفتقر مليارا نسمة تقريباً إلى الكهرباء،أو لا يحصلون على أنواع الوقود العصرية مثل النفط والغاز[1]. (انظر الجدول رقم (٨).

وغالباً ما تكون وقود الكتلة الحيوية(الخشب أو القش أو الروث) هي أنواع الوقود الوحيدة المتاحة أو التي يمكن دفع ثمنها في هذه المناطق. وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الإمدادات الطاقة في المناطق الريفية لم تشهد في معظم البلدان الإسلامية أي زيادة تذكر، بل في الواقع شهد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة تراجعاً في بعض الأحيان بسبب نقص إمدادات حطب الوقود،ومشاكل التوزيع،وارتفاع تكاليف الطاقة،والزيادة السكانية[2].

ويشكل حطب الوقود المصدر الرئيسي للطاقة في المناطق الريفية، إذ يوفر هذا المصدر أكثر من ٦٠%من مجموع استهلاك الطاقة في كثير من أرياف البلدان الإسلامية[3].وفي أفريقيا وحدها يمثل إنتاج وتسويق أنواع الوقود من الخشب نشاطاً تجارياً تبلغ قيمته(٥)مليارات دولار،ويعمل به أكثر من (٤٠٠)ألف نسمة[4].

---

[1] دوجلاس ف. بارنيس وآخرون : معالجة مشكلة الطاقة الريفية في البلدان النامية. (التمويل والتنمية، يونيه ١٩٩٧)ص١١.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الطاقة للأغراض التنمية الريفية والزراعية في البلدان الإسلامية. (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مج(١٠)، ع(٣)، يوليو ١٩٨٩)ص٣.

[3] نفس المرجع ص٢.

[4] دوجلاس ف.بارنيس وآخرين: مرجع سابق،ص١١.

ويقدر البنك الدولي كمية الفضلات الحيوانية التي تحرق في بلدان إفريقيا وآسيا ب(٤٠٠) مليون متر مكعب.وأن هذه الكمية لو جرى استخدامها كأسمدة لو صلت الزيادة في الإنتاج إلى (٢٠)مليون طن على الأقل من الحبوب الغذائية. يتغذى بها(١٠٠) مليون نسمة في السنة.وهذا الرقم يحمل على التأمل لأنه يمثل خسارة تساوي ٣مليار دولار في السنة للفلاحين الأكثر فقراً في العالم الثالث[١].

وثمة تصور شائع ينظر إلى القطاع الريفي باعتباره مستهلكاً صغيراً للطاقة، غير أنه لا بد من إدراك حقيقة أن طلب الطاقة في هذا القطاع يعد منخفضاً بينما الاحتياجات منها كبيرة[٢].

وتوضح الدراسات التي أجريت على استخدام الطاقة الريفية أن كثيراً من الناس ينفقون مبالغ كبيرة على الشموع والكيروسين والبطاريات لإضاءة منازلهم، وعلى سبيل المثال فإن سكان الريف في بوليفيا ينفقون ما يتراوح بين٤-٥دولارات شهرياً في استخدام الشموع. والتحول إلى الكهرباء، واستخدام مصباح كهربائي قوته ٤٠ وات أو مصباح متوهج قوته ٢٠ وات، قد يكلف أكثر قليلاً من الدولارات شهرياً ولكنه يمكن أن يعطي ضوءاً أكثر بمقدار ٢٥إلى ٧٥مرة من الشمعة[٣].

ولاستخدام وقود الكتلة الحيوية تأثيراً خطيراً على البيئة وعلى الصحة،حيث اتضح من الدراسات التي قامت بقياس دخان وقود الكتلة الحيوية في مطابخ الأسر في المناطق الفقيرة أن مستويات المواد الهبابية الدقيقة العالقة تزيد دائماً على المستويات الأمنة وفقاً لمؤشرات منظمة الصحة العالمية بعدة أضعاف؛ وعلى سبيل المثال وطبقاً لبعض التقديرات يسهم الدخان في حدوث أمراض بالجهاز التنفسي حادة تصيب ٤مليارات من الأطفال والمولودين حديثاً في السنة[٤].

ومن جهة أخرى فإن كثيراً من الأطفال والكبار في الريف النامي يقضون ساعات عديدة يومياً في جمع خشب الوقود،مما يترك لهم وقتاً أقل للتعليم في المدارس وللأنشطة

---

[١] توما كوثرو وميشيل إسوّن: مرجع سابق، ص١١١.

[٢] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: مرجع سابق، ص٣.

[٣] دوجلاس وآخرون: مرجع سابق، ص١٤.

[٤] انظر : البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢، ص ٧١-١٧٣.

الإنتاجية مما يساهم على استدامة الفقر.ويجب أن نشير إلى حقيقة مهمة وهي أن إدخال الكهرباء إلى منطقة ما، ذات بنية اجتماعية تفتقر إلى العدالة إنما يتجه إلى تعزيز المظالم القائمة بل إلى جعلها أسوأ حالاً.فليس كل شيء من منطقة غالبية سكانها من الفقراء يذهب بالضرورة لمنفعة الفقراء. ويقدم ناقدو كهربة الريف ثلاث نقاط رئيسية:

أولاها:أن فقراء الريف لا يستطيعون تحمل تكاليف الكهرباء في بيوتهم،وأن لديهم احتياجات أخرى أشد إلحاحاً بكثير.ومعلوم أن تكاليف التركيب المتعلقة بالوصول إلى الموارد العصرية للطاقة مرتفعة غالباً.فحسب ملاحظة دوجلاس سميث فإن:((كهربة الريف تذهب أولاً إلى المناطق الأكثر ثراءً (الضواحي في أغلب الأحيان).ثم إلى القرى الأقل ثراءً داخل تلك المناطق وأخيراً إلى الأسر والمزارع ودوائر الأعمال القليلة الثرية داخل هذا القرى.والوضع مماثل سواءً في ولاية كارناتاكا الهندية، حيث تكاليف التركيب والتوصيل والأجهزة تتجاوز متوسط الدخل القومي.أو في نيكاراجوا،حيث((كبرى المزارع والمراعي ذات التجهيز الرأسمالي العالي هي وحدها التي تستخدم فيها الكهرباء لأغراض الإنتاج أو التجهيز.أو في كولومبيا،حيث عجز الفقراء الصريح عن استخدام الكهرباء بسبب عدم مقدرتهم المالية. إن كهربة الريف تعزز ما يوجد من مظالم في توزيع الثروة وكثيراً ما تستخدم كمكافأة للمناطق الموالية والساسة الموالين لذلك السبب نفسه)) [1].

وثانيها:أن كهربة الريف في غياب أي تغيير اجتماعي آخر تؤدي من الناحية الفعلية في كثير من الأحيان إلى انخفاض فرص العمل.وعلى سبيل المثال، فقد كان لإدخال مضارب الأرز التي تدار بالكهرباء تأثير عنيف على فرص العمل للمرأة الفقيرة في إندونيسيا وبنجلاديش التي اعتادت كسب عيشها من العمل لدى الآخرين في مضارب الأرز اليدوية. وتفيد التقديرات أن حوالي ١,٧ مليون امرأة في بنجلاديش يفقدن أسباب عيشهن بهذه الطريقة كل عام[2].

وثالثها:أن كهربة الريف على غرار بناء الطرق،تنفذ في تعاون وثيق مع مكافحة أعمال التمرد والعصيان((إن كلاً من المشروعين يعود بالفائدة مباشرة مع القوات المسلحة

---

[1] شيريل بييار: مرجع سابق، ص١٣٤.

[2] نفس المرجع، ص١٣٥.

فبناء الطرق يعتبر ضرورة للنقل العسكري الواسع النطاق وإدخال الكـــهرباء ضـــروري لتوفير الإضاءة الأمنية في المخافر الأمامية الريفية والمدن. وفي الفليبين نفذت برامج ســـريعة لإدخال الكهرباء في لاناودل سور وسامار ومنطقة البيكول-وكلها معاقل لجبهة مـــورو أو الجيش الشعبي الجديد.خصوم الحكومة المسلحة))[1].

الجدول رقم(٨)سكان الحضر والريـــف المرتبطـــين بالكـــهرباء في البلـــدان النامية(نسبة مئوية من السكان)

المنطقة	الحضريون		الريفيون	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
إفريقيا الشـــمالية والشـــرق الأوسط	٥٦	٨١	١٤	٣٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٧	٨٢	١٥	٤٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٨	٣٨	٤	٨
جنوب آسيا	٣٩	٥٣	١٢	٢٥
شرق آسيا والمحيط الهادي	٥١	٨٢	٢٥	٤٥
كل البلدان النامية	٥٢	٧٦	١٨	٣٣
الإجمالي (بالملايين)	٣٢٠	١١٠٠	٣٤٠	٨٢٠

المصدر:دوجلاس ف.بارنيس وآخرون مرجع سابق، ص١٢

ثامناً: تشغيل الأطفال.

تنتشر ظاهرة تشغيل الأطفال في المناطق الريفية لعدة أسباب منها:

انخفاض مستوى الدخل الأسري، وعدم وجود قانون للتعليم الإجبـــاري أو عـــدم التمسك بتطبيقه. . وغيرها من الأسباب.

وينجم عن تشغيل الأطفال أثار سلبية عديدة أهمها: حرمان الأطفال من الالتحـــاق بالتعليم والاستقرار فيه، فضلاً عن إصابة كثير من الأطفال بـــأمراض وحـــوادث مهنيـــة وتعرضهم للخطر والحوادث المختلفة. ويرى شولتز-وغيره من الباحثين-((إن من أهـــم أنواع التكوين الرأسمالي في مجتمعنا هو استثماراتنا لأنفسنا، حيث يقصد من هذا الاستثمار تعليم طبقة الأطفال وإعدادهم للقيام بدورهم الإنتاجي))[2].

---

[1] نفس المرجع، ص١٣٥.

[2] عاطف السيد؛ دراسات في التنمية الاقتصادية. (المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٨)ص٩٢.

المبحث الثاني : أسباب التخلف الريفي.

إن الوقوف على العلل والأسباب مهم في فهم الظواهر المختلفة، ولكن من الملاحظ أن في مجتمعاتنا قصوراً مريعاً في مثاقفة التساؤل عن أسباب الأحوال السيئة التي نعيش فيها. وقد جرت عادة كثير منا في التعامل مع المشكلات أن يغرق في التفاصيل، ويهمل الأسباب، مع أن معرفة الأسباب أهم بكثير؛لأن تشخيص الأسباب ضروري في مساعدتنا على تفادي تكرارها. والتخلف سبب رئيس من أسباب ضعف التساؤل؛حيث إن الانطلاق التنموي والحضاري يأتي بطبعه بمزيد من التساؤل، كما يأتي بمزيد من الأجوبة. ومن خلال العلاقة الجدلية بينهما تولد حركة التقدم والكشف المعرفي.

وقد تعودنا على صدّ كل من يطرح التساؤلات حول أسباب واقعة أو ظاهرة من الظواهر، وربما صار المتسائل موضع اتهام وتشكك-وعلى القارئ أن يسأل نفسه لماذا تتحول حواراتنا، حتى تلك التي تبدأ بسؤال منطقي يحمل كل إمكانية إثمار متبادل مفيد للآراء، إلى اشتباك ردي تمتشق فيه كل الأسلحة إلا الأفكار الإيجابية المتزنة؟-مع أن القرآن الكريم ردّ على أسئلة عديدة توجه بعض الكفار إلى النبي صلى الله عليه وسلّم كما أن الأحاديث الثابتة تفيض بأسئلة الناس وتلقي الأجوبة عليها.قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ((فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات)).[1]وفي توضيح قانون السببية-أي ربط الأسباب بمسبباتها،والنتائج بمقدماتها- وتأكيده،قال ابن القيم-رحمه الله-((... والقرآن الكريم مملوء من ترتيب الأحكام الكونية والشرعية، والثواب والعقاب،على الأسباب بطرق متنوعة،فيأتي بباء السببية تارة، كقوله تعالى :﴿كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية﴾ويأتي باللاّم تارة،كقوله تعالى:﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم﴾ويأتي بذكر الوصف المقتضي للحكم تارة، كقوله تعالى:﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً﴾،فالله تعالى اقتضت حكمته ربط المسببات بأسبابها)).[2]

---

[1] شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،مجموع الفتاوى. اعتنى بها وأخرج أحاديثها عامر الجزّار وأنور الباز (مكتبة العبيكان، ط الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م،٨/٤٤).

[2] ابن القيم ، مدارج السالكين: بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.(ج٣/٤٩٨-٤٩٩).

إن قصور التفكير الجدلي يملي في الغالب تفسير الظواهر الكبرى بسبب أو عامل واحد. والمحصلة النهائية تكون تراكم المشكلات وتعطيل الطاقات.إن تشابك المؤثرات والعوامل في الظواهر التي تعيشها مجتمعاتنا الإسلامية تحتم علينا أن نفتح أبواب التساؤل على مصراعيها حتى تتوفر لدينا مجموعة من الأسباب والمؤشرات المختلفة إلى جذور تلك الظواهر وعللها. .ومما يروى عن (أنشتاين) قوله :(لا يمكن حل المشكلات المهمة التي نواجهها بنفس مستوى التفكير الذي كنا عليه عندما أوجدناها)[1]. فلا يكفي لمعالجة مشكلة التخلف والفقر أن نقول للناس:أنتم متخلفون وفقراء، أو اصبروا على التخلف والفقر، أو تخلصوا منه، وإنما علينا أن نبين لهم لماذا هم متخلفون وفقراء، وما هي العوامل والجهات التي أدت إلى ذلك[2].فإذا ما أردنا استئصال الآثار الضارة للفقر الريفي، فإن علينا أن نكون على وعي كامل بالعوامل المتداخلة التي تسهم في انتشاره. ولن نتمكن من دعم موقف فقراء الريف في جهودهم للتغلب على قوى العدوان والقهر إلا بادراك هذه العوامل ومحاربتها.

وإذا كانت مظاهر التخلف الريفي أمراً واضحاً وملموساً وموضع اتفاق ، فإن تشخيص أسبابه وتحديد منطلقات ووسائل الخروج منه ليست على القدر نفسه من الوضوح والاتفاق، رغم أن معرفة أسباب التخلف الريفي وفهم العلاقات المتداخلة المساهمة في ذلك هو الطريق الذي يساعد في التعامل مع المشكلة.وفي غمار مطالعتنا عن أسباب التخلف الريفي نلاحظ أن معظم الكتاب يقعون في حبائل الشرك الذي يتم تحذيره كثيراً، وهو الخلط بين الأسباب والأعراض.

وعلى وفرة العناوين التي تعالج موضوع التنمية الريفية، فإن موضوع أسباب التخلف الريفي مازال –حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وفي حدود ما أمكن الإطلاع عليه –يلازم ظل ولا تبدو منه إلا بعض الملامح المتفرقة النادرة التي لا تسمن ولا تغني من الجوع.وذلك رغم أهمية كشف وتحديد هذه الأسباب.

---

[1] ستيفن كوفي،مرجع سابق،ص٣٧.

[2] أنظر : عبد الكريم بكار ، نحو مفهوم أعمق للواقع الإسلامي. (دار القلم–دمشق، ط الأولى، ١٩٩٩)ص٥٤ وما بعدها.

وبصفة عامة يمكن تقسيم الآراء التي تحاول تفسير ظاهرة التخلف والفقر الريفي إلى مجموعتين رئيسيتين:

أ-فبعضهم يرى أن التخلف ناجم عن مجموعة من الأسباب الداخلية والذاتية مثل:

-الكسل والخمول الإنسان الريفي.

-ارتفاع معدل النمو السكاني.

-اختلال الطبيعة.

ب-أما بعضهم الأخر فيعزو ظاهرة التخلف الريفي بصورة رئيسية للعوامل الخارجية ويعطي دوراً رئيسياً لعوامل السيطرة التي تمارسها الجهات الخارجية.

وفيما يلي ندرس أسباب التخلف أو الفقر الريفي تحت مجموعتين رئيسيتين هما :

أولاً:الأسباب الوهمية.

ثانياً: الأسباب الحقيقية.

أولاً: الأسباب الوهمية.

١-الكسل والخمول:تحظى الفكرة القائلة بأن فقراء الريف هم المسؤولون في النهاية عن الفقر والتخلف السائدين في المناطق الريفية بالعالم الثالث رواجاً كبيراً ليس في أوساط الغربية فقط بل أيضاً في أوساط النخبة المسيطرة في العالم الثالث.ويحاول هذا التبرير أن يلقى باللوم على الجماهير الفلاحية الجائعة والمريضة والأمية والمحرومة بدعوى أنها لا تبذل الجهد المطلوب وتعيش أسرى التقليد ولا تتوفر لها الرغبة والطموح وتفتقر إلى التدريب. ومثال ذلك ما سجله ألفن هانسن (Alvin Hansen) المشهور بكينـــز الأمريكي (The American Keynes) من ملاحظاته في الهند: ((يسيطر العرف والتقاليد على الأساليب الزراعية.فالقروي يشعر بالخوف من العلم فالمادة المبيدة للحشرات شيء محرم لأن الحياة مقدسة والبذرة المحسنة موضع شك، ومحاولة تجربتها مقامرة.والأسمدة مثلاً، تشكل في الواقع مخاطر ..والأخذ بهذه الأساليب التي لم تجرب، قد يكون معناه المخاطرة بالتعرض للفشل، والفشل قد يعنى الموت جوعاً))[1].وبروح مشابهة يحدثنا تقرير صادر عن

---

[1] روبرت ل.هيلبرونز: كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية.ترجمة راشد البراوي (مكتبة الوعي العربي)ص٤١٩-٤٢.

اليونسكو: ((في أقل المناطق تقدماً قد يفتقر موقف العامل من العمل إلى تقدير الزمن، وخل عنك مفهوم الاستثمار الإنتاجي مثال ذلك أن العامل في منطقة ريفية قد يجد وهو في طريقه إلى العمل،سمكة في الشبكة التي وضعها في النهر في الليلة السابقة وهنا يلاحظ أنه يعود إلى داره فقد أشبعت حاجاته))[1].وإن كان ثمة فقراء ،فذلك لأنهم كسالى أو يفتقرون إلى قوة الإرادة وأنهم يستطيعون وأبناؤهم، أن يتخلصوا من هذا الوضع ...وليست هناك حاجة كبيرة لتقليل عدم المساواة الاجتماعية والسلطات تفعل ما يكفي تماماً.إن لم يكن ما يزيد عن اللازم..وأن الذين تولوا وظائف حضرية جيدة يدينون بنجاحهم إلى الكد لا النفوذ، أما باقي فقراء الريف فلم يعملوا باجتهاد كاف.وكلما زادت أوجه عدم المساواة الفارق في المعرفة بين أهل الحضر المتعلمين الذين يملكون وبين أهل الريف الأقل تعليماً والذين لا يملكون، زاد شيوع المعتقدات التي تجعل فقراء الريف مسئولين عن فقرهم[2].

والقاعدة تقول إن المعتدي عليهم هم السبب في الاعتداء عليهم.

فهذا تفسير يروج بأن الخصائص الشخصية هي التي تحدد الغنى أو الفقر، وأن ((الإسراف وسوء التدبير))و((عدم بذل الجهد))و((الافتقار إلى القدرة والموهبة))و((الاعتقاد الجازم بالقدرية))هي الأسباب البالغة الأهمية لحالات الفقر.وأن الفقراء بذل أن يغيروا مجرى حياتهم،فإن أقصى ما يفعلون هو التواكل ورضا بقدرهم. وأنهم يلومون الظروف الخارجية عن إرادتهم بدلاً من إن يلوموا أنفسهم.

ويعد هذا الوهم أبشع الافتراءات الموجهة للبشر، فالإنسان لم يخلق هامشياً أو سلبياً، ولكنها النظم التي تفرض عليه قانونها. وفي الواقع فإن فقراء الريف يعيشون في كفاح دائم وصراع مستمر درءاً لخطر الظروف المحيطة بهم.ويصعب القول بأنهم يبدون عدم استعداد لاستغلال الفرص المتاحة أمامهم،ذلك أن هناك دراسات عديدة أو ضحت كيف أن الفلاحين يقومون بعمليات حسابية اقتصادية معقدة تشمل فيما تشمل الزمن والنقل والاعتبارات الاقتصادية الأخرى. كذلك من الصعب القول بأن الريفيين غالباً ما يجدون

---

[1] نفس المرجع ص ٤٢٠.

[2] روبرت تشاميرز مرجع سابق ص١٢٤-١٢٧.

صعوبة في تغيير أنماط سلوكهم.بل إن من الصعب القول بأن الريفي يعارض التجديدات الزراعية فهو في الحقيقة يقبل عليها إقبالاً شديداً إذا كان متيقناً من نتائجها الإيجابية،وإذا كان في موقف يتيح له اتخاذ قرار صائب في ظل ظروف موضوعية ملائمة.وفي هذا الصدد يتساءل كوترو وإسوّن: ((لماذا ينبغي حقاً لفلاح موفق تماما في أن ينتج، مع أسرته، الحد الأدنى الضروري تماما لبقائه، أن يميل إلى الثقة بكلام مهندس زراعي أمريكي أو موظف في الفاو يريد إقناعه بتغيير أساليبه؟ صحيح أنه يمكنه،في حالة النجاح، أن يضاعف إنتاجه ثلاث مرات؛ غير أن الفشل يكاد يعنى الموت..وهكذا نفهم "نفوره إزاء المخاطرة"،كما يقول الاقتصاديون بتهكم جاف))[1].

لا شك أن هناك فقراء كسالى أغبياء تماماً مثلما أن هناك أغنياء كسالى أغبياء.لكن الأدلة تبرهن مراراً وتكراراً،صلابة عود الفقراء وانكبابهم على العمل وبراعتهم.لأن الفقراء الذين يعيشون على هذا القرب من الحافة لا مجال أمامهم للكسل أو الخمول بسبب النضال ضد خمسة عوائق مترابطة توقعهم في فخ الحرمان: الفقر نفسه، الضعف الجسدي، العزلة،قابلية للتعرض للمخاطر،و انعدام الحول[2] ويعبر مزارع فقير هذه الحقيقة كما يلي:((إني أقدح زناد فكري يوماً بعد يوم متسائلاً عما ينبغي عمله.فلكي يتجنب المرء الكارثة عليه أن يدبر أمره قليلاً من هنا، وقليلاً من هناك، وإلا مات))[3].

ويمكن أن يقال أن الإنسان الريفي إنسان واقعي يعرف قدراته فهو مثلاً يعرف أنه لن يصبح أستاذاً في الجامعة أو وزيراً أو رئيساً للجمهورية، ومن ثم أقصى آماله أن يكون من الميسورين أو من ملاك الأراضي الزراعية أو على الأكثر عمدة على القرية.ومثل هذا الطموح يتفق مع الأسس العلمية للتخطيط،بمعنى أن تكون الآمال محكومة بالموارد المتاحة[4] وهناك أدلة لتفسير سلوك بعض فقراء الريف بغير العيوب الأخلاقية في شخصيتهم . "فالتدبير" يمكن أن يعكس حاجات ملحة للاستهلاك المباشر،وركاماً من

---

[1] توما كوترو وميشيل إسوّن: مرجع سابق، ص٩٨.

[2] لمزيد أنظر:روبرت تشامبرز؛ مرجع سابق الفصل السابق وخاصة ص١٢٧-وما بعدها

[3] نفس المرجع ص١٢٦-١٢٧.

[4] زيدان عبد الباقي؛ علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية (القاهرة،١٩٧٤)ص٣٠٠.

الضروريات المطلوبة.و"الكسل" يحافظ على الطاقة: ((أنا أجمع الشمر،عندما يكون في موسمه ونأكله في البيت.وعندما لا يكون هناك شمر،أو شيء أفعله،فإني أنام))[1].

و"التواكل على القدر" يمكن النظر إليه باعتباره تكيفاً.فهو مثل الراحة يحافظ على الطاقة الجسدية والذهنية. والجهل والغباء الباديان جزء من استراتيجية تجنب المشاكل وشرط للبقاء،وللحصول على فرصة للعمل العرضي،أو على قرض ثان من التاجر أو صاحب الأرض أو مقرض النقود، أو على التحرر من الاضطهاد أو مصادرة الملكية. فقد أجاب رجال من القبائل الهندية الذين سألهم بالجيت ماليك عن سبب بقائهم مهذبين مع الموظفين الذين يزورونهم، موافقين دوماً على أي شيء،بقولهم:((إذا كانت الظروف تقتضي ذلك.فسنظل نقول نعم،ولو سأل شخص ما عما إذ كنا رأينا قطاً يحمل جملاً بفمه،فسنقول نعم.. نعم))[2].

ويرفض الريفيون هذه الفكرة ويفندونها بقوة وفي هذا الصدد يرى قروي فلبيني اسمه مانج بيدرنج، ما يلي :((في أحد الأيام ذهبت مع مجموعة من أبناء القرية لزيارة المزرعة النموذجية التي أنشأتها الحكومة بالاشتراك مع بعض ملاك الأراضي.وأطلعونا على كل شيء بأمل أن نتبنى تقنيات الإنتاج الحديثة التي يستخدمونها.وقد أعجبت كثيراً بكل ما شاهدته وظللت أسأل عن تكلفة طلمبات الري والأسمدة والمبيدات المختلفة وغيرها من الآلات والمواد.وكذلك لاحظت أنهم يستخدمون نوعا من الشباك لمنع الطيور من أكل المحاصيل. وعندما سألني مالك المزرعة التي اعمل بها بعد مرور أسبوع من الزيارة إذا لم أكن معجباً بما شاهدته من وسائل حديثة في ساتنا باربارا ذكرني بأن فقري إنما يرجع أساساً ((لمقاومتي))للتغيير. وقد أجبته: كيف يمكن أن تتوفر لي القدرة على شراء شباك خاصة لحماية الحبوب والمحاصيل إذا لم يكن في إمكاني أصلاً شراء ناموسية صغيرة واقية من البعوض من أجل أطفالي؟ومنذ تلك اللحظة أصبحت ملاحقاً باتهامه لي بأنني أقاوم التغيير. أنهم يسعدون أيما سعادة إذا ما رأونا نتغير على نحو سطحي لكنهم يرفضون بحسم

---

[1] روبرت تشامبرز ،مرجع سابق ص١٢٦.

[2] ذاته.

التغير الحقيقي الذي يطالب به أسلافنا منذ قرون عديدة.وما أعنيه هنا هو أنه فعلوا كل ما في وسعهم من أجل حرماننا من امتلاك أرضنا))[1].

ويبدي السيد فليمون انجونجوموتينا،وهو موظف محلي في قرية ((نكوتنج)) بالكاميرون، الرأي التالي:

((لا ليسوا بالتأكيد فرديي النـــزعة. إن كل فلاح يفكر فيما بينه وبين نفسه بقوله:لو أنني امتلكت المزيد من المال،فيصبح في إمكاني أن أشتري دراجة.أو عندما أصبح غنياً فسوف أتزوج امرأة ثانية،وثالثة،ورابعة.

لكن أي فلاح في بلادنا لا يستطيع بذاته أن يصبح غنياً.أنه يعمل أكثر أو أقل ويحصل على دخل أكثر أو أقل،إلا أنه فقيرا طالما ظل يعمل في قطعة الأرض الصغيرة التي يملكها.

ولقد اعتقدت،شأني شأن الأوروبيين الذين عشت سنيناً عديدة في بلادهم،إن جماعة من الفلاحين لا تعني شيئا أكثر من كونها جماعة من الفلاحين. على أن المسألة ليست كذلك بحال،وفي رأيي أنه مازال هناك الكثير من الحقائق التي يتعين علينا أن نتعلمها من الفلاحين فيما يتعلق بالتنمية))[2]. فالريفيون هم أساتذة الأرض الأوائل و"كلما مات فلاح فهناك مكتبة احترقت بموته"كما قال أحد الكتاب الأفارقة. ولكن في نفس الوقت فإنه ((أحيانا تتغلب عليك الحشائش الضارة خلال المرض أو الحوادث))كما قال قروي من غامبيا للباحث مارجريت هازويك[3].

٢- النمو السكاني:

إن المنظرين للفكر التنموي قدموا تفسيرات أو إن شئت الدقة تبريرات جزئية وسطحية لظاهرة التخلف في العالم الثالث بصفة عامة والتخلف الريفي بصفة خاصة حيث لجئوا إرجاع معظم مشكلات المجتمعات النامية إجمالاً وقطاعاتها الريفية تحديداً إلى النمو السكاني. فمعظم الأدبيات المتاحة تجعل النمو السكاني سبباً في كل عيوب البلدان

---

[1] برتران شنيايدر .مرجع سابق، ص١٨٣-١٨٤.

[2] نفس المرجع، ص١٨٤.

[3] روبرت تشامبرز مرجع سابق، ص ١٢١.

النامية.فمجاعات،وتلوث،ومدن متضخمة وأراض متدهورة،بل الحروب تعد حصيلة"الانفجار السكاني"لا غير كسبب ينحى باللائمة عليه دائماً وأبداً وراء متاعب العالم ومشكلاته.ومن ثم فليس بالوسع تحقيق تنمية الريف بدون تحديد النسل.ومن اليسير تقديم حل جاهز بأن:((هؤلاء الفقراء في جنوب العالم هذا حالهم فليكفوا عن الإفراط في المواليد)).

وساعد مثل هذا التفسير إلى اختزال المسألة السكانية في بعدها الكمي،وحصر تناولها في تنظيم النسل الذي كان فكرة روجت لها الشركات المتعددة الجنسية المنتجة لموانع الحمل [1].حقاً إن نسبة النمو السكاني مرتفعة في بلدان النامية،وتشكل فعلاً مصدر انشغال[*].إلا أنها لا يمكن أن تفسر وحدها ظاهرة الفقر.أنظر جدول رقم(٩).

(جدول رقم (٩)نمو السكان في العالم

السنة	بليون	الفترة
١٨٠٠	١	
١٩٩٧	٢	١٢٧
١٩٦٠	٣	٣٣
١٩٧٤	٤	١٤
١٩٨٧	٥	١٣
١٩٩٨	٦	١١
٢٠٠٠	٦,٠٠	
٢٠١٥	(٧,٦٠)	(١٠)
٢٠٢٥	(٨,٢٤٧)	(١٤)
٢٠٥٠	(١٠)	(١٥)

*عدد السنوات التي يزداد فيها السكان بمقدار بليون نسمة.

**من المتوقع الوصول إلى نقطة الاستقرار قبل عام٢١٠٠.

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي،في التنمية البديلة دراسات وقضايا.مرجع سابق ص٣٧٨.

(*) الزيادة السكانية السنوية في معظم البلدان الإسلامية أكثر من ٢%وتزيد على ٣% في عدد منها.

المصدر:إبراهيم حلمي عبد الرحمن:الضغوط السكانية في المستقبل والتنمية الاقتصادية.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.البنك الإسلامي للتنمية،جدة،طبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤)ص٢٣.

وقد شكل التحكم بالزيادة السكانية هماً من هموم الفكر الغربي منذ أمد بعيد.ولكن مالتوس كان الأوضح في التعبير عن هذا الاتجاه.يقول المالتوس على سبيل المثال: ((الرعاع،الذين يشكلون عادة من القسم الفائض من سكان تحركهم المعاناة لكن يجهلون كلياً السبب الحقيقي للمصائب التي تحل بهم،هم -بين كل الغيلان-أعدى أعداء الحرية.إنهم يقدمون ذريعة للطغيان ويخلقونه خلقاً إذا اقتضت الحاجة))[1]. بيد أنه إذا كان الهدف الأول لنظرية المالتوس هو الحد من تزايد عدد الطبقات الخطرة فإن الهاجس المالتوسيين منذ النصف الثاني من القرن العشرين هو الحد من تزايد الشعوب الفقيرة.والواقع أن الصورة التي تتجه إلى الانتشار،هي تلك الخاصة ب((البرابرة على بابنا))[2] .

فالهدف المباشر هو الحد من الزيادة السكانية للبلدان الفقيرة وليس تحسين الظروف المعيشية لسكان العالم.وفي هذا الصدد تقول"سوزن جورج:((بدلاً من تعليم الآخرين كيف ينبغي العيش وكم ينبغي إنجاب الأطفال يجدر بنا في الغرب أن نملك بصورة أفضل دوافعنا الخاصة،فنحن نخاف بلا شك،من أن شعوب العالم الثالث المتزايدة العدد قد تطلب منا في يوم من الأيام ما نحن مدينون لها به،وتتطاول على مستوى معيشتنا.أننا نخاف من أن ضغط السكان قد يظهر في أخر المطاف أن ((الدواء العام الوحيد هو الثورة))[3].

فبهدف صرف أنظار حكومات البلدان النامية والرأي العام العالمي عن أسباب الحقيقية التي تقف وراء الفقر والعوز،يروج بعض مفكري الغرب وبعض منظمات الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية لفكرة"الانفجار السكاني أو القنبلة السكانية)) والتي من خلالها يفسرون الفقر والحرمان على أنه نابع عن عامل "بيولوجي ديمغرافي"[4].ومن ثم فإن

---

(١) توما كوثر وميشل إنسون مرجع سابق ص٦٠.

(٢) توما كوترو وميشيل إنسون:مرجع سابق ص٧٦.

(٣) Suzan George: How the other half dies.(Montclair, Newjersey,١٩٧٧)p.٤٧

(٤) see: Idriss Jazairy et al. op.cit. pp: ٧١-٨١.

الأسلوب الأمثل لمواجهة مشكلة الفقر هو النضال من أجل تخفيض معدل المواليد والذي يجب أن يحتل المكان الأهم من سياسات حكومات البلدان النامية.

وقد اقترح جوناثان سويفت (Jonathan Swift) مؤلف "رحلات جيلفر" في أوائل القرن الثامن عشر اقتراحا متواضعاً يمنع أطفال الفقراء في ايرلندا من أن يكونوا عالة على آبائهم أو على بلدهم، وجعلهم مفيدين لعامة الشعب، واقترح ((تسمينهم لكي يؤكلوا))[1].

ومن ناحية أخرى،فلا شك أن المجتمعات الريفية الفقيرة تميل إلى كثرة الإنجاب ، والسخاء ينسب عادة إلى كل من مائدة الأغنياء وفراش الفقراء،وكثيراً ما نسمع قول الاقتصاديين: ((الأغنياء يزدادون غنى والفقراء أولاداً))، لأن الأعضاء الجدد يعملون في الإنتاج كأياد عاملة. وقد قدم تودارو (Todaro) المثال النموذجي للعقلانية الإنسان الاقتصادي كما يلي: ((يغدو "الطلب على الذرية"الذي يمكن تعريفه بأنه الفرق بين تكلفة التربية والأرباح المتوقعة في صورة المساهمة في إيرادات الأسرة ثم في صورة الدعم للشيخوخة.وهكذا فإن انخفاض معدل الزيجات والذي يلازم تقدم مستوى المعيشة يفسره بالتالي فقدان الطفل للمنفعة نسبياً [2]. وقد توصل الديمغرافيون أن طفلاً ريفياً في سن العاشرة أو حتى الثامنة يمكنه أن يجلب للعائلة ربحاً صافياً من الغذاء أو الدخل.وكما شرح فلاح هندي لباحث سكاني :((أنظر حولك.فما من أحد دون أبناء أو اخوة يساعدونه يفلح أرضه.انه يؤجرها لآخرين ذوي عائلات كبيرة.دون أبناء،لا يمكن الحياة على نتاج الأرض.وكلما زاد أبناءك،قل ما تحتاج إلى استئجاره من عمل،وزاد التوفير الذي يمكن تحققه)[3]. ولخص فلاح أخر الأمر بالطريقة الآتية: ((الغني يستثمر في آلاته.ولابد أن نستثمر نحن أطفالنا)[4].

---

[1] إيجناس ساكس؛ السكان والتنمية والعمل. مرجع سابق ص٥٢.

[2] توما كوترو وميشيل إسون : مرجع سابق ص٦٤.

[3] فرنسيس مورلابيه وجوزيف كولينــز : صناعة الجوع (خرافة الندرة)ترجمة أحمد حسان. (عالم المعرفة (٦٤) أبريل ١٩٨٣)ص٣٩

[4] نفس المرجع والصفحة .

وكذلك يفضل الريفيون الأسر الكبيرة لاعتقادهم أن عدداً قليلاً من أطفالهم هو الذي يبقى على قيد الحياة حتى سن الشباب[*]،وأن العدد الكبير سوف يضمن رعاية الآباء عندما يمتد بهم العمر ويعجزون العمل والفلاحة[الضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة].وقد عبر ميلخا سينغ، وهو فلاح من مانوبور إحدى قرى البنجاب،عن الأمر بهذه الطريقة:أنت تعتقد أنني فقير لأن لدي أطفالاً كثيرين.وضحك،(إذا لم يكن لدي أبنائي....فالرب يعلم ماذا يمكن أن يحدث لي ولأمهم حين نكون أعجز من أن نعمل ونكسب)[1].وهذه الحاجة هي سبب التحية الشائعة التي تقال للمرأة في الريف الهندي: ((فليرزقك الله الكثير من الأبناء))[2]. فالأطفال نعمة على الأسرة ومورد رزق، ينبغي الاستـــزادة منه.والفقير يفكر على هذا النحو: ((طفلي له فم ،ولكن لديه يدين أيضاً))[3].

كما أن معدلات المواليد العالية تعكس تدني أوضاع المرأة والذي يتفاقم بفعل الفقر فكلما زادت مظاهر الفقر زادت الضغوط التي تتعرض لها المرأة ومعدلات المواليد لا يمكن التفكير في ترشيدها إلا إذا امتلكت المرأة قرارها في الإنجاب والتكاثر وهي العملية التي لا يمكن تحقيقها دون حصول الرجل والمرأة معا على استقلالهما الاقتصادي.

ولكن كيف يكون حل هذه المشكلة ؟ أتحل بتحديد النسل أو بتنظيمه كما يعبر أحياناً ؟ أم بالتنمية؟.

وفي الواقع هناك جدل كبير حول: هل النمو السكاني هو سبب الفقر أو الفقر هو سبب النمو السكاني؟.

---

[*] يقول لابي وكولنيـــز (Lappe and collins): ((طبقاً لإحصاءات الحاسب الآلي، يجب أن يكون لدى الزوجين في الهند عدد أطفال (٦,٣)في متوسط.حتى يثقوا في بقاء واحد منهم (ويكون الاحتمال) هنا بنسبة (٩٥%)وعندما يكون هناك احتمال أكبر لبقاء أطفال أكثر فإن الزوجين يشعران بحاجة أقل للأطفال. ومن هنا توصل اثنان من الأطباء ذوي الخبرة الواسعة في إفريقيا،إلى أن أفضل برنامج لتنظيم النسل،هو ببساطة تغذية الأطفال)).(أندرو ويبستر: مدخل إلى علم اجتماع التنمية ترجمة وتعليق عبد هادي، محمد والي وزميله (دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.ص١٧٢.

[1] فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولنيـــز: مرجع سابق ص٤٠.

[2] جون ل. سايتـــز: السياسات التنموية :مقدمة حول القضايا المسائل العالمية. ترجمة سمير حمارنة . دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠.ص٣٨.

[3] برتران شنايدر: مرجع سابق ص٢٤٥.

ولكن مهما يكن الأمر فإنه لا شك أن مشاكل النمو السكاني تبدأ في الحل عند التحكم في مسألة الفقر. والواقع التاريخي الذي مرت به المجتمعات المتقدمة يبرهن أن تحديد النسل يأتي كنتيجة لتنمية وارتفاع مستويات المعيشة. فالتنمية أفضل وسيلة لضبط النسل وكما يقول الشاعر: ((اعتن بالناس وسوف يعتني الناس بأنفسهم))[1].

وهكذا فإن السكان إمكانية اقتصادية هائلة وأنهم لا يولدون هامشين وإنما النظم السياسية والاقتصادية هي التي تدفعهم إلى التهميش. وإن برامج تحديد النسل التي تستهدف مجرد إغراق المناطق الريفية بموانع الحمل لن تجدي مطلقاً إلا عندما تكون متكاملة في إطار مهاجمة أسباب الفقر ووضاعة حال المرأة ونظام للرعاية الصحية يقلل من معدلات وفيات الأطفال.

٣-اختلال الطبيعة: يرجع بعض الكتاب الفقر الريفي إلى اختلال الطبيعة في البلدان النامية.والواقع أن العديد من البلدان النامية تواجه بصورة غير اعتيادية ظروفاً مناخية معاكسة كالجفاف والتصحر والفيضانات والزلازل والأعاصير والبرد والصقيع وهجمات الجراد والآفات.

ولا شك أن المزارعين الفقراء يستخدمون بصورة مباشرة ويومية الطبيعة المحيطة:الأرض، ماء النهر أو البئر، خشب التدفئة والطبخ، صيد السمك.....الخ. ولا شك أيضاً أن نقص قاعدة الموارد الطبيعية تساعد في تفشي الفقر في أرياف بلدان كثيرة. ولكن أياً كانت الأمور، فإن الفقر ليس لعنة ولا قدراً محتوماً ينـــزل من السماء. بل إنه وضع اجتماعي-اقتصادي سياسي يـــنـــزلق إليه الفرد أو المجتمع بفعل ضغوطات عدة يقع معظمها في مجال العوامل الخارجية.

ثانياً: الأسباب الحقيقية: رغم أن عوامل الإفقار في المناطق الريفية عديدة ومتداخلة فإن التحليل الأكثر قرباً من واقع الظاهرة هو ذلك التحليل الذي أرجع ظاهرة الفقر الريفي إلى العوامل الخارجية ورأى العوامل الحاسمة لظهور الفقر. إن الأسباب الحقيقية للفقر وانخفاض الإنتاجية في الريف النامي لا تتمثل في خصائص الريفيين ولا النمو السكاني ولا في الظروف البيئية والطبيعية بقدر ما تتمثل في العلاقات الاجتماعية

---

[1] مالكولم جيلز .وآخرون مرجع سابق ص٢٨٠.

الاستقلالية التي تربط كبار الملاك بالمعدمين،وتلك التي تربط الأخيرين بمراكز القوة السياسية والاقتصادية وذلك على المستويين القومي والعالمي.

ومصطلح التخلف يشير إلى ما هو أكثر من قصور التطور الاقتصادي. فهو يصف بشكل عام عملية إفقار غير رحيمة تصيب مناطق شاسعة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية[١]. وقد ارتبطت ظاهرة التخلف دوماً لظاهرة الاستغلال في بلدان العالم الثالث. وهذا ينطبق على المجتمعات الريفية بشكل خاص، التي خضعت لتبعية مزدوجة، واحدة من جانب الدول المستعمرة، والأخرى من جانب المناطق الحضرية. وقد عبر وولف(WOLF) عن هذا المعنى بقوله:((إن المجتمعات الريفية التي نصفها الآن بالتقليدية، هي من نتاج النظام التجاري الاستعماري))[٢]. كما يفسر ميردال(G.MYRDAL) التخلف في المناطق الريفية وفقاً لقانون العلية الدائرية أو التراكمية (accumulative causation)وجدت المجتمعات الريفية نفسها بمقتضاه في تدهور مستمر نتيجة لتبعية المتزايدة للقوى الاستعمارية من ناحية وللمناطق الحضرية من ناحية أخرى[٣].

وعند استعراض التراث النظري المتصل بالموضوع نجد أن بعض الدراسات أشارت في وصفها لظاهرة التباين بين المناطق أو الفوارق الإقليمية بأنها نتيجة لعدم توزيع الأنشطة الأساسية على مختلف أجزاء الدولة الواحدة بنمط ونسق واحد، وهي لا تخضع للمصادفة وضربات الحظ.فهي ناتجة عن علاقات التشابك المتداخلة بين الأنشطة المختلفة. التي تعطي الشكل الخاص للمكان الاقتصادي:فالهيكل المكاني سوف يتغير بالتغيير في هيكل الطلب وهيكل الإنتاج وفي مستوى التقنية الفنية المستخدمة وهي كلها من صنع الإنسان.

وقد تناول الاقتصادي فريدمان FREIDMANفكرة الأقطاب والمراكز التنموية (Growth poles and Growth centres) التي ترى أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين القطب التنموي(منطقة/ إقليم/مدنية) وحيزه المكاني. وأكد على أن ظهور النمو في قطب تنموي ما، غالباً ما يحدث تأثيراً فيما جاوره من مناطق فيكون هذا التأثير على نوعين:

---

(١) برتران شنايدر: مرجع سابق ص٤٦.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق ص٣١.

(٣) GUNNAR MYRDAL: Economic theory and underdevelopment Regions. (Methuen & CO Ltd, ١١ New Fetter Lane ,London, Ec٤,١٩٧٢)

أ-تأثير سلبي وأسماه التأثير الخلفي Back- wash Effect أي أن الإقليم أو المنطقة الأكثر نمواً تأخذ مما يجاورها الكثير من فعالياتها التنموية (الأموال، الأفراد)فتترك تأثيراً سلبياً على أوضاعها وحياتها.

ب-تأثير إيجابي وأسماه بالتأثير الانتشاري (Spread effect) وهذا لا يحدث إلا عندما يتشجع القطب التنموي ويصل إلى مرحلة الزخم التنموي، عندها يبدأ يعطي إشعاعات تنموية إلى ما يجاوره، بعد أن كان يعمل على سلبها.

وربما كان الاقتصادي ليبتون (Lipton)[*] من أو ضح الاقتصاديين المعاصرين تعبيراً عن خطورة الهيمنة الحضرية وانعكاساتها السلبية على التنمية الريفية.وقد أوضح بأن الانحياز الحضري(Urban Bias) هو الذي يقود إلى التركيز المفرط للموارد في المناطق الحضرية، وهذا لا يزيد من سوء العدالة وعدم المساواة في الدول النامية لأن معظم سكانها يعيشون في المناطق الريفية وحسب، ولكن يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. ومساهمة ليبتون تتركز في محاولته لبرهنة أن تشويه الحقائق تؤدي إلى تزايد الظلم وسوء العدالة وإلى إبطاء وتراجع النمو الاقتصادي، والسبب الأساسي لمثل هذا التشويه للوقائع هو أن السلطة في معظم دول العالم الثالث هي بأيدي "المجموعات الحضرية" التي تسيء تخصيص الموارد لصالح المدن في أغلب الحالات حيث يقول[1]: ((إن الصراع الأكثر أهمية في الدول الفقيرة من العالم اليوم هو ليس بين رأس المال والعمل ولا هو بين مصالح الوطنية والأجنبية إنما هو بين الطبقات الريفية والطبقات الحضرية، فالقطاع الريفي يحوي معظم الفقر والمصدر الأقل تكلفة للتقدم المحتمل، ولكن القطاع الحضري يحوي معظم التنظيم والدقة والإدارة والسلطة، لذا فإن الطبقات الحضرية قد أصبحت قادرة أن تربح الجولات في صراعها مع الريف، ولكن بعملهن هذا فقد جعلوا من عملية التنمية عملية بطيئة وغير عادلة)).

---

[*] من أشهر دراسات ليبتون حول هذا الموضوع الدراسة التالية:
Micheal Lipton: why poor stay poor: A study of urban bias in world Development (Temple Smith/Harvard University press,١٩٧٧).

[1] غازي عبد الرحمن النقاش؛ اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية.(دار الوائل للنشر،الطبعة الأولى،١٩٩٦)ص٢٤٦.، السيد الحسيني: تنمية العالم الثالث: بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي. (حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع(١٢)، ١٩٨٩)ص٦٧.

وفي الحقيقة هناك شواهد عديدة تشير إلى أن الاستعمار قد أدى إلى تغلغل النظام الرأسمالي وظهور الاقتصادي النقدي ونمو العمل المأجور في كثير من القرى الدول النامية، مما أدى إلى خضوعها بشكل مباشر للمراكز الحضرية.ولا شك أن للاستعمار العسكري دوراً بارزاً في انتشار الفقر في الريف النامي. إذ كان من ثمار الاستعمار استئثار المستعمرين بالأراضي الزراعية الواسعة العالية الجودة. كما أن المستعمر لم يعتبر الزراعة في العالم الثالث كمصدر لتأمين حاجات سكان المستعمرات، بل اعتبرها وسيلة لجني أرباح لصالحه فحسب. ومن هذا المنطلق شجعت الدول الاستعمارية السكان المحليين إلى اختزال الإنتاج الزراعي بالمحاصيل النقدية التي تزرع عادة تحت تهديد البنادق والسياط وفرض الضرائب. وبمرور الوقت أضحت المحاصيل التقليدية التي كان يتغذى عليها السكان المحليون مهجورة، لان الفلاحين فقدوا الأرض، واستولى عليها المستعمرون الذين كانوا يهتمون فقط بالمحاصيل النقدية مثل البن، والكاكاو، والشاي، والسكر، والقطن، من أجل التصدير. وعندما أصبحت الأرض،والمحاصيل،والعمل خاضعة للاقتصاد النقدي، وجد السكان المحليون أن قدرتهم على إعاشة أسرهم من خلال جهودهم الزراعية مهددة. وفقد كثير منهم الأرض واضطروا لبيع عملهم من أجل الحصول على أجر في مزارع المستعمرين وملاك الأرض.

وقد كتب رحالة فرنسي قائلاً:((لست أدري إن كان البن والسكر ضروريين للسعادة أوروبا. لكني أدرك تماماً أنه قد سببا البؤس لقارتين من الدنيا. لقد أفرغ كل من أميركا وأفريقيا من السكان. الأولى لتخصص أراضيها لهاتين الزراعتين والثانية لإيجاد شعب يؤمن إنتاجهما...ومن أجل أن يحيى الرجل الأبيض في مستوى الإنسان،عومل الرقيق الأسود بمثابة الحيوان وسوّق رجال الدين ذلك الوضع بإصدار فتاوى لاهوتية تقول إن استعباد الجسد في الدنيا يؤمن الانعتاق للروح في الآخرة))[1].

ولقد ظل التحيز مستمراً بعد رحيل الاستعمار، وإن قلت حدته بعض الشيء، إلا أنه استمر من خلال التحيز لقطاع الصناعات الثقيلة وقطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة والصناعات الحرفية الصغيرة. فالذين يرسمون السياسات الاقتصادية والذين

---

[1] توفيق توما، مرجع سابق ص٣٦١.

ينفذونها، في معظم الدول الزراعية الفقيرة، يسكنون في المدن ويتأثرون بمشكلاتها الاقتصادية، ولذلك أضحى من الطبيعي، أن تعكس هذه السياسات مصالح سكان المدن، حتى حينما تلحق هذه السياسات ضراراً بمصالح سكان الريف. فقد طبقت معظم حكومات العالم الثالث سياسة توفير الغذاء الرخيص نسبياً للمستهلكين الحضريين ومن ثم كان لهذه السياسة تأثير سلبي على دخول المزارعين، مما أدى إلى زيادة فقر الريف وتقليل الحوافز لدى سكانه، مما ساعد في النهاية تفاقم ظاهرة النـــزوح نحو المدن والانفجار السكاني فيها، إذ أن حركة السكان هي خير دليل على نمط التوزيع المكاني والقطاعي للاستثمارات. وهذا الوضع لا يدفع إلى المدن من ضاقت بهم سبل العيش في الريف من الكبار والأميين وعمال غير مهرة، بل يجعل الفئات الأعلى تعليماً والأكثر مهارة وكفاءة والذين يشكلون خلاصة الريف يسعون إلى المدن طلباً لفرص أفضل، وهو ما يستنـــزف الريف لحساب المدن، مما يساهم في مزيد من فقر الريفي.

ولا أحد يستطيع أن ينكر بوجود تباين شديد بين الريف والحضر في البلدان النامية في ما يتعلق بحصتهما من الثروة القومية، الأمر الذي يؤدي إلى استئثار المناطق الحضرية بمزايا عديدة لا تستطيع المناطق الريفية الحصول عليها. فبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في معظم الدول النامية إلا أن الاستثمار الزراعي الفعلي لم يحظى بالاهتمام المطلوب، إذ يخصص الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة لقطاعات الخدمات والصناعة، حتى أن هذا القطاع لم يحصل من الاستثمارات العربية في بداية الثمانينات سوى على (٧,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويتناقض ذلك مع متطلبات تنمية هذا القطاع سواء في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو في تحقيق التنمية الصناعية التي تربطها علاقة وثيقة بالتنمية الزراعية.

والواقع أن الدول النامية توزع بسخاء إعانات مالية هائلة على المشروعات الزراعية الكبرى، وتخصص مبالغ كبيرة للإعفاءات الضريبية لكبار المستثمرين الزراعيين. والكل يعرف بما فيه الكفاية الأضرار التي سببتها سياسات الأسعار الزراعية المنخفضة التي

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣،ص٩٤.

مارستها معظم الدول النامية رغبة منها في أن تمول قبل كل شيء آخر التصنيع وشراء السلام الاجتماعي في المدن الكبرى[*].

إن الريف في خدمة المدن ولكن أهل المدن ينظرون إلى أهل الريف كما ينظر الحراث إلى ثوره الهادئ، فهو يحبه ويعطف عليه، ولكنه -على كل حال -ثور من الثيران، لا يرتفع في نظره إلى درجة الإنسان[1].

وخلاصة القول أن مشكلة فقر الريف تقع في مجال الاقتصاد السياسي إلى درجة كبيرة وأن الآليات المولدة للفقر الريفي كامنة في الاقتصاد السياسي الذي يقوم على منطق استغلال الغني على الفقير، والميسور للمحروم. فالسبب الفقر واستمراره في القطاع الفقير هو: ((بالضبط ذلك القطاع الحديث، أو بالأحرى، أن يكون سبب استمرار فقر القطاع الفقير هو نوع العلاقة القائمة بينه وبين القطاع الحديث وأن هذه العلاقة غير سوية وغير قويمة، بالسبب نوع العلاقة القائمة بين هذا القطاع الحديث والعالم الغربي أو الصناعي. أي أن الحقيقية قد لا تكون أكثر من هذا: سبب فقر غالبية السكان في البلاد الفقيرة، هو طبيعة العلاقة القائمة بين الأقلية "المتميدنة" والعالم الصناعي "المتقدم"))[2].

وحسب تعبير عبد الباسط: ((ستظل الأنهار تصب في البحر، لكنه لن يكون ملآنا، فمسيرة الأنهار لا تصحح بالكلمات ولا تعدل حتى لو أصدرت القوانين، فالأصل في القانون أن يواكب واقع الأمور. وسيظل البحر يطلب المزيد مادام ليس لامتلائه تحديد، ومادام البحر فاتحاً منافذه إلى بحور سبعة تمتص أولاً بأول جهد أنهار الوادي. شبيه هذا من قريب ومن بعيد بما يحدث لفقراء العالم، سيظلون يعملون بلانهاية مادام بحر الاستغلال لا يقنع بشيء اسمه النهاية))[3].

(*) هناك اعتقاد سائد في أوساط السياسية مضمونه أن الفلاحين مضطرون على الدوام للامتثال والانصياع والانضباط والتحمل الأخطاء السياسية التي يرتكبها الحكام وذلك تجاهلاً منهم أن الفلاحين قد لعبوا دوراً هاماً في عدد من الثورات والانتفاضات شهدها العالم خلال القرن العشرين.

(1) محمد عبد الحليم عبد الله: عائد إلى القرية.

(2) جلال أمين: شخصيات لها تاريخ. (رياض ريس للنشر،الطبعة الأولى،١٩٩٧)ص١٩٨-١٩٩.

(3) عبد الباسط عبد المعطي ؛ توزيع الفقر في القرية المصرية. مرجع سابق ص٥.

الفصل الثاني :آثار التخلف الريفي

مقدمة

يترتب على التخلف الريفي العديد من الآثار والنتائج السلبية وسنتناول بعض هذه الآثار في المباحث الآتية:

المبحث الأول:مشكلة الغذاء

المبحث الثاني:مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن

المبحث الثالث:مشكلة تلوث البيئة

المبحث الرابع:مشكلة البطالة

المبحث الأول:مشكلة الغذاء.

تمهيد:

صرح تشرشل وروزفلت معا في ١٤أغسطس عام ١٩٤١بالنيابة عن دولتيهما ما عرف ب((ميثاق الأطلنطي))وكان مما جاء فيه((بعد إتمام إبادة الطغيان النازي،نرغب أن نرى سلاما راسخا،يكفل للأمم جميعها حياة آمنة داخل حدودها،ويكفل لكل البشر في كل البلاد حياة متحررة من الخوف والحاجة)).[١]وبعد ذلك جاء في ٣يونيو عام ١٩٤٣تصريح((مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة))وقد جاء فيه:((يجب أن نركز جهودنا من الآن لنحقق أيضاً التحرر الدائم من الخوف،والتحرر الدائم من الحاجة إذ لا يمكن تحقيق أحدهما بدون الآخر...)).[٢]ثم تدعم هذا التصريح بتقرير المجموعة التي راجعت نتائج المؤتمر وعنوانه((عمل منظمة الأغذية والزراعة))وجاء فيه((لقد كانت منظمة الأغذية والزراعة وليدة فكرة التحرر من الحاجة وليست هذه الفكرة قولا متفائلا أطلق شخص ما،ولكنها في الواقع تمثل أملا قديماً قدم البشرية:فكلما حاول الإنسان البدائي تصور الجنة في صورة واقعية محددة،فإنه كان يصورها كمكان يتوافر فيه الطعام،ويتحرر فيه من كل الآثار الحاجة ولكن التحرر من الحاجة-في عصرنا الحالي-أصبح له إطار واقعي آخر،بعيدا عن الخيالات والمثل،وذلك بعد أن رسخ الاعتقاد بإمكان تحقيقه ولو أصبح هذا الاعتقاد بحق أحد الميزات التي توجه تفكير هذا الجيل وسلوكه))[٣].

وقال"ويللي براندت"عام١٩٧٣ في خطاب له أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة:((من الناحية المعنوية فليس هناك أي فرق بين أن يقتل الإنسان في الحرب أو

---

(١) ويلاردو و.كوكرين،مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية.ترجمة محمد شحات((مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٧٤)ص١٢.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) نفس المرجع ص١٣.

يحكم عليه بالموت جوعاً نتيجة لعدم مبالاة الآخرين))[1].وفي عام ١٩٧٤ اتخذ مؤتمر الأغذية العالمي قراراً يعلن فيه أنه ينبغي لجميع الحكومات((أن تقبل هذا الهدف وهو أنه في غضون عشرة أعوام لن يكون هناك طفل عرضة للجوع،ولن تكون هناك أسرة تخشى على خبز غدها،وإلا يكون سوء التغذية عقبة أمام مستقبل البشر وقدراتهم))[2] ومع هذه التصريحات والشعارات وغيرها الكثير تشير التقديرات في أيامنا هذه أن حوالي(٨٠٠)مليون من البشر-أي قرابة ٢٠%من سكان العالم الثالث،وأكثر من ٣٧%من سكان جنوب صحراء أفريقيا-يعانون من سوء التغذية المزمن[3] [*].ويشير البعض أنه شخص واحد جائع من بين كل خمسة أشخاص في العالم اليوم وأن حوالي ١٥مليون نسمة يموتون كل عام لأسباب تتعلق بالجوع.[4] [**]وأن أكثر من نصف سكان العالم لا يستطيعون الحصول على الغذاء المتوازن (Balanced diet) مما يجعلهم يعانون مما يسمى بسوء التغذية (Malnutrition) ومما يصاحبها من أمراض[5].

---

[1] ميها جلو ميزاروفيل وادوارد بستل،البشرية في مفترق الطرق(التقرير الثاني لنادي روما)ترجمة حسين عمر ونور قوته(عكاظ للنشر،١٤٠٣=١٩٨٣رقم الطبعة(بدون))ص١٧١

[2] جاك لوب مرجع سابق ص٢٠١

[3] nternational fund for Agricultural Development,Fighting food insecurity and poverty.(١٩٩٥)p.٣

[*] تختلف التقديرات في مدى انتشار الجوع وتتراوح ما بين ٤٥٠مليون جائع إلى بليون جائع وجدير بالذكر أنه جاء في إعلان روما الذي قدم إلى قادة العالم للمصادقة عليه بعد نهاية القمة العالمية للتغذية التي نظمته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة(الفاو)من ١٣-١٧نوفمبر ١٩٩٦((ولقد وطدنا إرادتنا السياسية والتزامنا الجماعي والوطني على تحقيق الأمن الغذائي للجميع،وبذل جهد متواصل من أجل استئصال الفقر في جميع البلدان،جاعلين هدفنا المباشر هو خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥))ونقول ما أشبه الليلة بالبارحة.

[4] جون ل.سايترز؛ مرجع سابق ص٦٣.

[**] وهناك دراسات أخرى تشير أنه يوجد شخص واحد جائع من بين كل ثلاثة أشخاص وأن عدد من يموت كل يوم لأسباب لها علاقة بالجوع هي(٧٥)ألف إنسان(أي (٢٧)مليون إنسان في العام).

[5] محمد حامد عبد الله،اقتصاديات الموارد.(جامعة ملك سعود،عمادة شئون المكتبات،الرياض،الطبعة الأولى،١٤١١=١٩٩١)ص١٤٤

وأكثر الجوعى يتواجدون في آسيا ولكن الجائعين في جنوب صحـــراء أفريقيـــا يزدادون سريعا من حيث المعدل المطلق ومن حيث نسبتهم إلى الحجـــم الإجمـــالي لسكان المنطقة[1].

ومع أنه لم يحدث أنه تجمعت المشاكل العالمية كما تجمعت في هذا العصر الـــذي استحق بأن يطلق عليه عصر المشاكل والأزمات،إلا أن هناك مشكلة فرضت نفسـها على تلك المشكلات في العالم الثالث بصفة عامة وفي البلدان الإسلامية بصفة خاصة وهي مشكلة الغذاء،وما تفرضه من تحديات تعاني منها البشرية في النصف الجنـــوبي من الكرة الأرضية[*]في عتبة الأيام الأخيرة من القرن العشرين الذي شـــهد إعـــلان حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام والحوار بين الشمال والجنـــوب وغيرهـــا مـــن الدعوات والشعارات.

وأزمة الغذاء العالمي مهما قيل عنها،ليست في واقع الأمر إلا أزمة غـــذاء العـــالم الثالث(ما عدا الصين)مع الاختلاف في حدة الأزمة بين بلاد ميسورة تملـــك مـــن الموارد ما يكفي لأن تستورد المواد الغذائية مـــن الخـــارج ودعـــم أسـعارها في الداخل،وبلاد فقيرة لا تقدر على ذلك،وخلال اليوم العالمي للتغذية[*]قال مواطـــن سويسري لإذاعة سويسرا الدولية((لا يوجد هناك أثر للجـــوع في سويســـرا))وفي المناسبة نفسها قال مواطن من السنغال((يجب علينا أن نحيي اليوم العالمي للتغذية على طول أيام السنة))[2].

ومن المفارقات المحزنة أن العالم ينتج غذاء لكل فرد من السكان أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية[3].فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب-أي أكثر من ٣آلاف سعر

---

(1) IFAD, op.cit p.٣

(*) اتضح مؤخراً أن أقطار التخطيط المركزي تعاني أيضاً من ظاهرة المجاعة.

(*) يوم الغذاء العالمي هو يوم ١٦أكتوبر.

(٢) كاميل حسين،مأساة البلدان النامية:الجوع في عالم الوفرة(مجلة الأمة ع(٥٢)١٤٠٥=يناير١٩٨٥)ص٧٦-٧٩.

(٣) مستقبل المشترك،مرجع سابق ص١٧٩،جون.سايتز،مرجع سابق ص١٤،وغيرها من المراجع.

حراري وبروتين وفير-لكل رجل وامرأة وطفل على الأرض[1].وهذا الرقم يعتبر أقل بقليل مما يستهلك من الشخص العادي في الدول الصناعية وفوق معدل متطلبات الحد الأدنى من البشر.

وبما أن مشكلة الغذاء متعددة الأبعاد والجوانب ومن الصعب دراستها في حـــيز محدود كهذا،فإننا نحاول فقط التركيز في بعض أبعاد القضية كما يلي.

المطلب الأول.مفهوم الأمن الغذائي.

المطلب الثاني.الوضع الغذائي في العالم الإسلامي.

المطلب الثالث.أسباب وآثار أزمة الغذاء.

---

[1] فرانسيس مورلابية وجوزيف كولنز؛ مرجع سابق ص١٨.

انظر كذلك :

UNDP.human development Report ١٩٩٤,p.٢٧

المطلب الأول:-مفهوم الأمن الغذائي.

مشكلة الغذاء مشكلة قديمة قدم الإنسان،وتاريخ الإنسانية هو إلى حد كبير تاريخ البحث عن الغذاء.(*)يذكر وليام أ.دندو أنه جمع معلومات عن أكثر من ثمانية آلاف مجاعة حدثت في الستة آلاف السنة الماضية(1).وفي الصين التي أطلق عليها والتر مالوري WALTER MALLory أرض المجاعات (Land of Famine) أثبتت البحوث أنها قد تعرضت ١٨٢٩مجاعة في الألفي سنة الأخيرة،أي أنها تحدث فيها المجاعة بمعدل كل سنة تقريبا،وقد قضت المجاعة على أكثر من مليون شخص في النصف الأخيرة من القرن التاسع عشر.(٢)وفي الهند التي حدثت فيها أشهر المجاعات في هذا القرن وهي مجاعة البنغال في عام ١٩٤٤قدر تقرير حكومي بتحفظ أن مليوناً ونصف مليون من البشر ماتوا بسبب المجاعة.(٣)وتم تسجيل ثلاث وعشرين مجاعة كبرى في إثيوبيا فيما بين ١٥٤٠-١٨٠٠.(٤)واجتاحت مصر ست وعشرون مجاعة قبل الإسلام وبعده،ولم تنج أوربا من معاناة آثار المجاعة،ففي العصور الوسطى كان يعتقد أن المجاعات في أوربا تحدث بصورة دورية،وفي العصور الحديثة كان ملايين الفلاحين الأيرلنديين يعيشون على محصول البطاطس كغذاء رئيسي،وكثيرا ما تعرضوا للمجاعات نتيجة نقص المحصول وارتفاع أسعاره،وقد تعرض محصول البطاطس لانتكاسة حادة في كمية الإنتاج قي منتصف القرن التاسع عشر مما أدى إلى مجاعة ضخمة ترتب عليها نزوح مليون ونصف مليون أيرلندي إلى الولايات المتحدة وإلى وفاة مليون آخر من الجوع.(٥)(*)

(*) لمزيد من المعلومات انظر

(1) William A.Dando,The geography of famine .(V.H.Winston &sons,١٩٨٠)p.vii

(٢) كمال توفيق محمد حطاب،دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي(رسالة دكتورة غير منشورة مقدمة لشعبة الاقتصادي الإسلامي في جامعة أم القرى ١٤١٠=١٩٩٠)ص١

(٣) فرنسيس مورلابية وجوزيف كليز مرجع سابق ص٩٨-٩٩.

(٤) صدر الدين أغا خان وآخرون،المجاعة هل هي كارثة من صنع الإنسان؟(تقرير اللجنة المستقلة المعينة بالقضايا الإنسانية الدولية.مؤسسة الأهرام،القاهرة،١٩٨٦ص٦٩

(٥) محمد كمال توفق الحطاب،مرجع سابق ص١.

(*) لمزيد من المعلومات حول المجاعات القديمة في العالم انظر

وليس من المبالغة القول أن الأنشطة الاقتصادية المختلفة كان هدفها الرئيسي تأمين الغذاء،وذلك إلى عهد قريب،قبل أن تتشعب احتياجات الإنسان،وينتقل إلى العناية بجوانب أخرى أصبحت ضرورية لحياته.ويندر أن يقرأ المرء لعلماء الاقتصاد منذ أيام آدم سميث وديفيد ريكاردو وحتى العصر الحالي إلا ويجد أن مشكلة الغذاء تستحوذ على تفكيرهم الأساسي[١].

وإذا كان تاريخ الإنسانية حافلا بالمجاعات الكبرى،فهناك من كان يعتقد أنها انتهت مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي[٢]إلا أن المجاعات التي حدثت في عام ١٩٧٤,١٩٧٢ في بلدان عديدة خاصة في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا أبرزت المشكلة من الجديد.ولقد ساهمت وسائل الإعلام في زيادة إدراك أزمة الغذاء العالمي وذلك عن طريق عرضها صور المجاعات الإفريقية والآسيوية وغيرها.وحدث أهم خرق لستار الجهل المفروض على المجاعة حين بثت هيئة الإذاعة البريطانية المادة التلفزيونية المفزعة عن ضحايا المجاعة في أفريقيا في أكتوبر١٩٨٤.[٣]ومن جهة أخرى فإن الإعلام ينقل للعالم الثالث انماط استهلاك الغذاء المتبعة في البلدان المتقدمة التي استجابت لنداء المحلل الأمريكي لتجارة التجزئة مستر فكتور ليبو _VICTOR LEbow الذي قال:((مجتمعنا المنتج إنتاجاً هائلا...يتطلب أن نجعل من الاستهلاك أسلوب حياتنا...وأن نحول شراء واستعمال السلع إلى طقوس،وأن ننشد رضانا الروحي،رضانا الأناني في الاستهلاك،نحن نحتاج إلى أشياء لنستهلكها،ونحرقها،ونبليها،ونستبدلها،وننبذها،بمعدل يتزايد دائما))[٤]

ومصطلح أزمة الغذاء -Food crise- أصبح شائعا في نهاية الستينات وبداية السبعينات،مع العلم أن العلماء كانوا يحذرون من المجاعة أكثر فأكثر في البلدان

William A.DANdo,op.cit.

[١] عبد الله ثنيان الثنيان،الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك.(دار الفكر المعاصر،لبنان،بيروت ط.الأولى،١٤١٠=١٩٩٠)ص٢٣

[٢] زياد الحافظ،أزمة الغذاء في الوطن العربي(معهد الإنماء العربي،بيروت-لبنان ١٩٧٦)ص٦٤

[٣] صدر الدين وآخرون، مرجع سابق ص٢١

[٤] آلان دورنج.بين العوز والاكتفاء لستر برون وآخرون؛ تقييم ١٩٩١ عن وضع العالم تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية.ترجمة أنور عبد الواحد وزميله(الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية،ط.الأولى،١٩٩٢)ص٢٣١

النامية قبل هذا التاريخ((إن مواعيد حلول النقص في الغذاء سوف تختلف بـاختلاف الأمم ولكنه عند عام ١٩٧٥ ستنشب أزمة غذائية خطيرة إلى حد بعيد في عدد كبير من البلدان الفقيرة وعلى هذا الأساس تصبح محسوسة بشكل كامل.سوف يحل زمن الجوع))هكذا وصف الحالة الأخوان الاقتصاديان الأمريكيان ف. و ب. بـادوك في النصف الثاني من الستينات[1]ومصطلح الأمن الغذائي FOOD security لم يظهر إلا مع بروز مشكلة الغذاء في السبعينات ويعبر الوجه الآخر لعمله الغذاء،فـإذا كـان هناك أزمة غذائية فيتطلب الموقف إلى إيجاد أمن غذائي،فما هـو مفـهوم الأمـن الغذائي؟

يتضح للمتابع مسألة الأمن الغذائي،أنه مع وجود اتفاقاً واسعاً حـول ضـرورة الأمن الغذائي،إلا أنه لم يحدث اتفاق حول مفهوم الأمن الغذائي مع ضرورة هـذا الاتفاق،إذ أنه في إطار هذا المفهوم تتحدد كيفية مواجهة مشكلة وحلها.وقد تطـور مفهوم الأمن الغذائي تبعا لتغير الأوضاع العالمية في مجال الغذاء.

ومما يلاحظ أن عبارة الأمن الغذائي يطلق ويراد به أكثر من معنى((فالبعض يقصد به توفير القوت الضروري للإنسان،وآخرون يعنون به زيادة الإنتاج من الغذاء لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن زيادة في أعداد السكان وقد يستخدم في أحوال أخرى بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي))[2]

وقد عرفت منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) الأمن الغذائي بأنه((توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد في جميع الأوقـات)).[3]ويعـرف البنك الدولي بأنه:((توفر الفرصة لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غـذاء كاف لحياة صحية نشطة)).[4]

---

[1] أ.ا.بلجوك،الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة.ترجمة علي محمد تقي القزويني (ديوان المطبوعـات الجامعيـة الجزائر ١٩٨٩)ص٣٦٧ .

[2] عادل أحمد حشيش،الدعم السلعي والأمن الغذائي دراسة تحليلية لعناصر المشكلة بالدول المتخلفة(دار الجامعـات المصرية،الإسكندرية ١٩٨٠)ص٣٣.

[3] إبراهيم أحمد سعيد،نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي_شـئون عربيـة ع(٦٦)يونيـه ١٩٩١=ذو الحجة ١٤١١)-ص٢٦-٣٥

[4] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦.ص٢١

والتعاريف السابقة لا تحدد لنا شيئاً عن ماهية الغذاء هل هي من الحلال أم من الحرام؟ونظراً لاستيراد المسلمين كمية كبيرة من الأغذية مثل اللحوم ذات صبغة غير محللة شرعاً[1] مما يسبب القلق والاهتمام البالغين عند المسلمين،لذا قدم بعض الباحثين تعريفاً للأمن الغذائي من منظور إسلامي.فعلى سبيل المثال عرف عبد الرحمن يسري الأمن الغذائي بأنه((ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن))[2] وللأمن الغذائي مفهومين هما:-

المفهوم النسبي الذي يجعل الأمن الغذائي مرتبطاً بظروف كل مجتمع على حده وما اعتاد عليه من الغذاء،وفقاً لمستوى الدخل المعتاد.ومن ثم فإن الأمن الغذائي يختلف من مجتمع لآخر،وذلك وفقاً لاختلاف مستويات المعيشة الحقيقية.أما المفهوم المطلق للأمن الغذائي فيقصد به تأمين المتوسط القياسي الدولي من السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد من أفراد المجتمع.[3]

والمفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يمكن أن يأخذ البعدين أو المستويين السابقين(أي المطلق والنسبي)وذلك إذا طبقنا الفكرة التي أرساها فقهاء الإسلام والتي تقسم متطلبات الإنسان إلى ضروريات وحاجيات وكماليات.[4]

وهناك نوعان من عدم الأمن الغذائي:مزمن وعابر وهذا ما تشير إليه عبارة((في جميع الأوقات التي وردت في التعاريف وعدم الأمن الغذائي المزمن هو وجود نظام غذائي غير كاف بصورة مستمرة ينجم عن عدم القدرة على شراء الغذاء.وهو يصيب الأسر التي تفقر دوما للقدرة إما على شراء أغذية كافية أو إنتاج غذائها الخاص.وعدم الأمن الغذائي العابرة هو انخفاض مؤقت في فرص حصول على الغذاء

---

(1) ذكر أمير محمد في بحثه((الوضع الغذائي ونظرة مستقبلية للأمن الغذائي في العالم الإسلامي))أن حوالي ٢٥%مما تستورد البلدان الإسلامية من المواد الغذائية يتكون من لحوم وأغذية ذات صبغة غير محللة شرعاً

(2) عبد الرحمن يسري أحمد،التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي.ـ من أبحاث ندوة التنمية من منظور إسلامي التي عقدت في المدة ٩-١٢يوليو في عمان،الأردن)ص١١٧٠.

(3) المرجع السابق ص١١٦٩-١١٠٧

(4) نفس المرجع ص١١٧١-١١٧٢.

الكافي.وهو ينجم عن عدم الاستقرار في أسعار الغذاء،وفي إنتاج الغذاء،أو في دخول الأسر ويؤدي في أسوأ أشكاله إلى المجاعة[١].

وبناء على ذلك فإن الجهود المطلوبة لحل مشكلة الأمن الغذائي تختلف باختلاف نوع الأمن الغذائي المستهدف،إذ يتطلب كل نوع منه اتخاذ مجموعة مختلفة من الإجراءات والسياسيات.كما ينبغي التمييز بين حالتين غذائيتين هما:-

نقص التغذية(أو الجوع الظاهر أو الكمي) Under-nutrition وتعني عدم كفاية السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد لتساعده على أداء الجسم وظائفه الفسيولوجية.أما الحالة الغذائية الثانية فهي ما يعرف بسوء التغذية(أو الجوع المستتر أو النوعي) Mul-nutrition وتعني عدم احتواء(أو عدم كفاية)الغذاء الذي يستهلكه الإنسان على العناصر الأساسية اللازمة باحتياجات الجسم وصيانته.[*]فالمأسلة إذا لا تنحصر فقط في كون الناس يتضورون جوعاً،بل كونهم لا يتناولون وسعرات حرارية كافية لتنمية ملكاتهم الجسدية والعقلية.

وتثبت كثير من الدراسات أن النساء يتعرضن لسوء التغذية أكثر من الرجال في معظم البلدان النامية،وذلك لأن الفتيات يتناولن الغذاء بعد الفتيان،والنساء هن آخر من يتناول الطعام في المنزل.

وهناك خلط بين مفهوم الأمن الغذائي وبعض المفاهيم القريبة له مثل مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء Food self-sufficiency ومفهوم الاعتماد على الذات في الحصول على الغذاء Food self-Reliance ويقصد بالاكتفاء الذاتي من الغذاء إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي عليه.بينما يقصد بالاعتماد على الذات في الحصول على الغذاء القدرة على استيراد الغذاء الذي لا يمكن،أو ليس من المصلحة إنتاجه محلياً بالاعتماد على الموارد الذاتية من النقد الأجنبي[٢].

---

[١] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦.ص٢١

[*] ومن المعروف أن الجسم الإنسان يحتاج إلى عناصر غذائية متنوعة ويحصلها من مصادر مختلفة،ومن هذه العناصر(أ)الكربو هيدرات (النشويات)(ب)البروتينات.(ج)الدهون.(د)الفيتامينات. (ه)المعادن والاملاح.

[٢] رضا محمد سعد الله في تعليق بحث عبد الرحمن يسري أحمد السابق ذكره ص١٢٢٤-١٢٢٥.

ومفهوم الاكتفاء الذاتي المطلق مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى.وفي الحقيقة لا يوجد دولة واحدة لا تحتاج لاستيراد جزء من غذاء شعبها.(*)

ومن جهة أخرى فإن الأمن الغذائي لا يتحقق بمجرد زيادة إنتاج المواد الغذائية من التربة الوطنية،إذا كانت مستلزمات الإنتاج مثل البذور المحسنة أو الأسمدة والمبيدات وأدوات الري ومواسير الصرف وأدوات الحرث والدرس والحصاد...مستوردة بالكامل(أو في الغالب)من الخارج. كما لا يتحقق الأمن الغذائي إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادي في قطاع الزراعة مرتبطة بشكل أو بآخر بالخارج وحين قيل إن مصر تابعة اقتصادياً،أو مزرعة قطن للانكشاير، لم يكن مقصودا أن الإنجليز أو الأجانب يملكون الأرض الزراعية أو أنهم يديرون مباشرة عمليات إنتاج القطن في المزارع المصرية،ولكن كان المقصود أنهم يسيطرون على مسار العملية الإنتاجية.[1]

(*) هذا مع العلم أن الأمن الغذائي لا يتأتى إلا بالاكتفاء الذاتي من الضرورات الغذائية(انظر عبد الرحمن يسري أحمد مرجع سابق ص١١٨٣-١١٨٨.

(1) عادل حسين،الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية(دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،ط.الأولى،١٩٨١،ج/٢)ص٤٣٩.

المطلب الثاني:-الوضع الغذائي في العالم الإسلامي.(*)

يقصد بالوضع الغذائي أو الحالة الغذائية State of Nutrition في دولة ما(أو مجموعة من الدول)حصول أو عدم حصول الأفراد بها على مختلف أنواع الغذاء أو المكونات الغذائية الضرورية لإمدادهم بالطاقة اللازمة من ناحية والحفاظ على الصحة من ناحية أخرى.(1) وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد البلدان الإسلامية(**)-ماعدا الدول المصدرة للنفط الخليجية بالذات-سواء من حيث نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو استيعابه الكبير للقوى العاملة إلا أن عجزه عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع الغذائية،جعل معظم الدول الإسلامية(***)تصبح منطقة عجز غذائي كبير ومتزايد لا سيما في السلع الأساسية والاستراتيجية التي لا غنى عنها مثل القمح،وتنفق مبالغ كبيرة لاستيراد تلك المواد،الأمر الذي يشكل استنزافاً كبيراً لاقتصاد الدول الإسلامية ويفرض على هذه الدول درجة من تبعية الغذائية على عدد محدود من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة.

ومن المؤسف حقاً بل من المخجل ألا يكون هناك اكتفاء ذاتي-حتى الآن-في المواد الغذائية الأساسية في أي دولة مسلمة رغم غنى بعضها والإمكانات الزراعية لدى بعضها الآخر فالدول الإسلامية تستورد المادة الغذائية الأساسية من الخارج وهذا"الخارج"معادٍ للإسلام في غالبه؛لذا فالشعوب المسلمة الفقيرة جائعة أكثر الأوقات لعدم حصولها على الغذاء الكافي.بل وفي كثير منها مجاعة حقيقية تحاول الجمعيات التنصرية تخفيفها على حساب الكرامة والعقيدة.ودول مسلمة أخرى مرشحة لدخول عصر المجاعة إذا ما بقيت الأحوال على ما هي عليه الآن،والدول

(*) المقصود بالعالم الإسلامي في هذا المبحث هي البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي،ويبلغ عددها قرابة خمسين دولة تتوزع في ثلاث قارات،وتتنوع أقاليمها الجغرافية والمناخية،وتختلف في مواردها ومراحل نموها الاقتصادي.

(1) منى مصطفى البرادعي،سياسة الغذاء في مصر دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء في جمهورية مصر العربية منذ بداية السبعينات(مصر المعاصرة ع(٤١١،٤١٢)يناير-أبريل ١٩٨٨)ص١٩٥-٢٥٥.

(**) سنتناول القطاع الزراعي في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة

(***) لا يوجد دولة إسلامية واحدة تتمتع بفائض منتظم من الغذاء.

المسلمة القادرة على شراء غذائها من الخارج معرضة لضغوطات وإبتزازات هذا الأجنبي متى شاء ذلك[1].

وهناك عدد من المؤشرات تستخدمها الدراسات الاقتصادية المعنية للدلالة على درجة الأمن أو العجز الغذائي،ومن أبرز هذه المؤشرات(١)الناتج المحلي من الغذاء بصفة عامة،وإنتاج القمح وغيره من الحبوب بصفة خاصة(٢)الواردات من السلع الغذائية بصفة عامة،وواردات القمح وغيره بصفة خاصة(٣)المعونات الغذائية بصفة عامة،ومعونات القمح بصفة خاصة(٤)متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد الواحد في المجتمع.وكل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد على مفهوم معين للأمن الغذائي.[2]

ومعرفة حجم الفجوة الغذائية[*]تتطلب دراسة حجم الإنتاج الغذائي ومقدار الاستهلاك الغذائي ومقدار الواردات الغذائية في الدول الإسلامية،لذا سنحاول دراسة هذه المسائل على النحو التالي:-

أولاً:-إنتاج الغذاء

ثانياً:-تجارة الزراعة والأغذية

ثالثاً:-استهلاك الغذاء

أولا:-إنتاج الغذاء

إن الإنتاج الزراعي شهد في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بصفة عامة،ففي العقد الماضي سجلت الدول الإسلامية

---

[1] نبيل صبحي طويل،الحرمان والتخلف في ديار المسلمين.مرجع سابق ص٥٧-٥٨.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد مرجع سابق ص١١٧٢.

[*] يقصد الفجوة الغذائية الفرق بين عرض الغذاء والطلب عليه لقطر معين في سنة معينة.(هذا هو المفهوم الشائع للفجوة الغذائية ولكن يرى البعض أن هذا المفهوم يستند إلى المعايير السائدة في الدول المتقدمة،ويترتب من استخدامه تجاهل الواقع الغذائي الأليم في العالم الثالث (انظر يعقوب سليمان،مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية((أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث)).عمان ٨-١٠فبراير ص١٩٨٦.

معدل نمو سنوي قدر ب٥,٥%في إجمالي ناتجها الزراعي،ومعدل نمو سنوي قدرب٢,٢%في نصيب الفرد من الناتج الزراعي.

وأيضاً حققت الدول الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحاً ملحوظاً لرفع إجمالي الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي وذلك بمقارنة مجموعات الدول المتقدمة والنامية والعالم.ولكن كما يلاحظ في الجدول المذكور أدناه،فإن نجاحها لرفع إجمالي الإنتاج الزراعي كان يفوق من نجاحها لرفع إنتاج الفرد منه،ويرجع ذلك إلى إدخال العامل السكاني في حساب نصيب الفرد من الناتج الزراعي(*)

جدول(١٠)معدل النمو في إجمالي الناتج الزراعي

	١٩٩٠-٨٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	٥,٥	٢,٦	٥,٥	١,٨
الدول المتقدمة	١,٢	-٢,٧	-٠,١	-٤,٢
الدول النامية	٣,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٣
العالم	٢,٤	٠,٣	١،٨	-٠,٤

عامي ١٩٩١،١٩٩٣من أعوام السيئة الحصاد على الجميع

Source:Oker Gurler,Food production ,trade and consumption in OIC countries .(Journal of Economic cooperation Among islamic countries vol. ١٧,Nos.٣-٤,July-Oct. ١٩٩٦)p.٢٤

جدول(١١)معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الزراعي

	٨٠-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدول الأعضاء بمنظمة مؤتمر الإسلامي	٢,٢	٠,٣	٢,٧	-٠,٤
الدول المتقدمة	٠,٥	-٣,٣	-٦	-٤,٧
الدول النامية	١,٤	٠,٨	١,٣	٠,٣
العالم	٠,٧	-١,٢	٠,٢	-٢,٠

Source:Oker Gurler Loc.cit.

(*) تشير الدراسات السكانية أن معدل النمو السكاني في العالم الإسلامي أعلى بصفة عامة من باقي المجموعات.

ولقد أولت كثير من البلدان الإسلامية أهمية كبيرة لزيادة الإنتاج من الأغذية من أجل تلبية الطلب المتزايد من العقد الماضي.وقد أدت البرامج الخاصة التي نفذتها العديد من البلدان إلى توسع هام في إنتاج الموارد الغذائية غير أن هناك بلداناً أخرى كثيرة لم تساير الركب في هذا المجال وعلى الرغم من أن معدل نمو الإنتاج الغذائي في السنوات الأخيرة كان مرضياً بصفة عامة في البلدان الإسلامية فإنه لم يستطع مسايرة الطلب الغذائي،مما أدى إلى زيادة العجز الغذائي الذي يغطى باللجوء إلى مزيد من الاستيراد.

ويرى البعض أن إجمالي إنتاج السلع الغذائية TOTAL food production في بلد ما يعتبر مؤشراً جيداً لوضع الأمن الغذائي العام ولكن يعتبر مؤشر معدل نمو إنتاج الفرد الغذائي Rate of Growth in per capita food production أفضل من مؤشر إجمالي إنتاج السلع الغذائية.

جدول(١٢)إجمالي الإنتاج الغذائي.(١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	١٠٠,٢	٧٦,٩	٧٨,٨	٧٥,٢	٧٦,٠
ألبانيا	٩٨,٣	١١٥,٦	٩٠,٣	١٠٧,١	١٢٢,٨
الجزائر	١٠٤,٦	١٤٩,٢	١٨٢,٨	١٨٥,٣	١٧٥,٢
بنجلاديش	١٠٠,٨	١٢٥,٠	١٢٨,٨	١٣٠,١	١٢٩,٢
بينين	٩٨,٠	١٦٨,٤	١٨٠,٦	١٨٢,١	١٧٨,٢
برونـاي دار السلام	٦٩,١	١٦٠,٥	١٥١,١	١٤١,٤	١٤٨,٣
بوركينا فاسو	٩٥,١	١٤٨,٥	١٨٠,٠	١٨١,٧	١٨٥,٧
الكاميرون	٩٩,٧	١١٥,٩	١١٤,٧	١٠٩,٢	١١٠,٥
تشاد	١٠١,٨	١٢٤,٣	١٣٨,٨	١٤٠,٦	١٣٢,٥
جزر القمر	١٠٦,٥	١٢٣,٦	١٤٤,٧	١٢٧,٧	١٣١,١
مصر	١٠٠,٠	١٣٧,٥	١٤٢,٨	١٥١,٣	١٥٧,١
جابون	١٠١,٥	١٢١,١	١٢١,٦	١٢٣,٥	١٢٤,٥
جامبيا	٩٣,٧	١١٢,١	١٢٤,٦	١١,٦	١١٧,٦
غينيا	١٠٢,١	١٢٨,٠	١٣٣,٥	١٤٠,٨	١٤٩,٦
غينيا بيساو	٩٨,١	١٣٦,٥	١٣٦,٧	١٣٧,٣	١٤٢,٥
إندونيسيا	١٠١,٢	١٦٢,٥	١٦٥,٩	١٧٦,٩	١٨١,٧
إيران	٩٦,٠	١٦٨,٢	١٨٢,١	١٩١,٤	١٩٩,٧
العراق	١٠٠,٢	١٤٥,٥	١٠٠,٧	١٢٢,٤	١٣٢,٨
الأردن	١١٦,٥	١٧٦,١	١٨٥,٠	٢١٩,١	٢٤٤,١
لبنان	١١١,٧	١٦٧,٠	١٨٣,٦	١٩٣,٥	١٩١,٦
ليبيا	١٠٥,٦	١٠٧,٧	١١٤,٠	١٤٠,٤	٨٢,٧

ماليزيا	١٠٠,٣	١٨٤,١	١٩٧,٨	٢٠٤,٢	٢٢٢,٩
المالديف	١٠٣,٦	١٢٧,٩	١٢٢,٢	١٢٦,١	١٢٤,٦
مالي	٩٧,٤	١٢٦,١	١٣٨.٧	١٣٣,٢	١٤٠,٢
موريتانيا	١٠٠,٧	١١٧,٥	١٢٠,٤	١١١,٣	١١٣,٣
المغرب	١٠٦,٠	١٧١,٢	١٩٨,٣	١٤٩,١	١٤٩,٩
النيجر	١٠١,١	١٠٥,٥	١٢٣,٠	١٢٣,١	١٢٢,٣
نيجيريا	١٠١,٠	١٦٧,٣	١٧٤,٥	١٨٨,٩	١٩٥,٧
باكستان	٩٨,٤	١٥٥,٥	١٦٧,٣	١٦٦,٣	١٧٠,٢
السعودية	٩٧,١	٥٨٠,٢	٥٤٥,٧	٦٠٩,٧	٥٩٣,٨
السنغال	٨٣,٣	١٣٤,٩	١٤٣,٦	١٣٨,٩	١٥٩,٨
سيراليون	١٠٠,٣	١٢٥,٦	١٢٦,٣	١١٧,٦	١١٥,٦
الصومال	٩٨,٧	١١٤,٢	٨٦,٣	٦٨,٢	٧٥,٢
السودان	٩٨,٩	٨٨,٢	١١٤,٢	١٢٤,٠	١٠٩,٨
سوريا	١٠٥,٤	١٢٥,٢	١٢٥,٦	١٤٥,٣	١٤٠,٤
تونس	١٠٥,٨	١٤٤,٤	١٧٣,٤	١٦٠,٦	١٦٨,٦
تركيا	٩٩,٦	١٣٣,٣	١٣٣,٩	١٣٤,٨	١٣٤,٧
أوغندا	٩٦,٣	١٤٢,٩	١٤٦,٣	١٤٧,١	١٥٤,٨
اليمن	١٠٦,٣	١٠٤,٠	٩٣,٢	١١٥,٩	١٢٢,٣
الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر	٩٩,٩	١٦٧,٢	١٧١,٤	١٨٠,٣	١٨٢,٥
الدول المتقدمة	٩٨,٦	١١٠,٩	١٠٨,١	١٠٧,٦	١٠٣,٣
الدول النامية	٩٩,٣	١٤٠,٢	١٤٤,٦	١٤٨,٦	١٥١,٠
العالم	٩٩,٠	١٢٥,٧	١٢٦,٦	١٢٨,٤	١٢٧,٥

Source:Oker Gurler op.cit. p.٧٣

والجدول السابق يوضح إجمالي الإنتاج الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع مقارنة مجموعات الدول الأخرى ويتضح فيه ما يلي:-

-تشابه النمو في إجمالي الإنتاج الغذائي مع النمو في إجمالي الإنتاج الزراعي.

-في العقد الماضي استطاعت الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجتمعة أن ترفع إجمالي إنتاجها الغذائي أكثر مما حققته أية مجموعة أخرى ومما حققه متوسط النمو الغذائي العالمي.

-كان الحصاد رديئاً في عام ١٩٩١، ١٩٩٣ بينما كان الحصاد ممتازاً في عام ١٩٩٢

-حققت الدول الإسلامية عامي ١٩٩١،١٩٩٣أقل معدلات النمو في الإنتـــاج الغذائي مقارنة مع الدول النامية،بينما كان أداؤها أفضل من أداء الـــدول المتقدمـــة ومتوسط العالم.ومن جهة أخرى نجد أنه عندما أخذ عـــامل النمـــو الســـكاني في الحسبان فإن معدلات النمو ستنخفض إلى أقل من أرقام إجمالي الإنتاج الغذائي،فعلى سبيل المثال،فيما بين عامي ١٩٨٠و١٩٩٠كان متوسط النمو السنوي لإنتاج الفـرد من الغذاء في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ٢,٠%فقط بينما كان معـدل النمو في إجمالي الإنتاج الغذائي٣,٥%

ومن الملاحظات الجديرة بالانتباه أن معدل النمو في إجمالي الإنتـــاج الزراعـــي ونصيب الفرد منه كانت أعلى من معدل النمو في إجمالي الإنتاج الغذائي ونصيـــب الفرد منه في الدول الإسلامية مما يدل على أن التركيز كان على زيـــادة الإنتـــاج الزراعي أكثر مما كان في زيادة الإنتاج الغذائي،وهذا الوضع يشكل خطورة كبـــيرة في الدول الإسلامية التي كانت تعاني أصلاً عجزاً غذائياً.

جدول(١٣)إنتاج الفرد من الغذاء (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	٩٩,٩	٨١,٩	٨٠,٢	٧٢,٤	٦٨,٨
ألبانيا	٩٨,٣	٩٣,٨	٧٢,٤	٨٥,١	٩٦,٨
الجزائر	١٠٤,٦	١١٢,٢	١٣٤,٢	١٣٣,٠	١٢٣,٠
بنجلاديش	١٠٠,٧	١٠١,٩	١٠٢,٩	١٠١,٨	٩٨.٩
بنين	٩٧,٩	١٢٥,٦	١٣٠,٦	١٢٧,٧	١٢١,١
برونـاى دار السلام	٦٩,٤	١٢٠,٩	١١١,٣	١٠١,٩	١٠٤,٧
بوركينـــا فاسو	٩٥,١	١١٥,٠	١٣٥,٦	١٣٣,١	١٣٢,٢
الكاميرون	٩٩,٧	٨٧,١	٨٣,٨	٧٧,٦	٧٦,٤
تشاد	١٠١,٩	١٠٠,٣	١٠٩,٢	١٠٧,٨	٩٨,٧
جزر القمر	١٠٦,٤	٨٧,١	٩٩٨,٣	٨٣,٦	٨٢,٧
مصر	١٠٠,٠	١٠٦,٨	١٠٨,٤	١١٢,٢	١١٤,٠
جابون	١٠١,٤	٨٥,١	٨٣,١	٨٢,٠	٨٠,٤
جامبيا	٩٣,٩	٧٨,٠	٨٣,١	٧٠,٩	٧٢,٥
غينيا	١٠٢,٢	٩٩,٣	١٠٠,٥	١٠٢,٨	١٠٥,٩
غينيا بيساو	٩٧,٩	١١٢,٣	١١٠,١	١٠٨,٣	١١٠,٠
إندونيسيا	١٠١,٣	١٣٤,٣	١٣٤,٩	١٤١,٦	١٤٣,٢
إيران	٩٦,٣	١١٢,٣	١١٨,٠	١٢٠,٥	١٢٢,٥
العراق	١٠٠,٣	١٠٤,٧	٧٠,٦	٨٣,٨	٨٨,٩
الأردن	١١٧,٠	١١٧,٣	١١٠,٢	١٢١,٢	١٣٠,٧

لبنان	١١١,٩	١٧٤,٨	١٨٨,١	١٩١,٧	١٨٢,٥
ليبيا	١٠٥,٩	٧٦,٣	٧٣,٩	٨٧,٨	٤٩,٩
ماليزيا	١٠٠,٣	١٤١.٨	١٤٨,٥	١٤٩,٧	١٩٥,٥
المالديف	١٠٣,٧	٩٣,٩	٨٦,٨	٨٦,٦	٨٢,٨
مالي	٩٧,٥	٩٤,١	١٠٠,٣	٩٣,٣	٩٥,١
موريتانيا	١٠٠,٨	٩١,١	٩١,٠	٨١,٩	٨١,٤
المغرب	١٦٠,٠	١٣٦,٣	١٤٥,٥	١١٣,٧	١١١,٩
النيجر	١٠١,٠	٧٦,٢	٨٦,٠	٨٣,٢	٧٩,٩
نيجيريا	١٠١,٠	١٢٥,٣	١٢٦,٨	١٣٣,٢	١٣٣,٩
باكستان	٩٨,٥	١٠٨.٩	١١٣,٨	١٠٩,٩	١٠٩,٤
السعودية	٩٥,٧	٣٤٢,١	٣١٣,٢	٣٤٢,٩	٣٢٨,٢
السنغال	٨٣,٦	١٠٢,٣	١٠٦,١	١٠٠,١	١١٢,٤
سيراليون	١٠٠,٤	١٠١,٧	٩٩,٨	٩٠,٧	٨٧,١
الصومال	٩٨,٦	٨٨,٤	٦٦,٠	٥١,٦	٥٦,٣
السودان	٩٩,٠	٦٧,١	٨٤,٥	٨٩,٤	٧٧,١
سوريا	١٠٥,٧	٨٨,٦	٨٥,٨	٩٥,٩	٨٩,٥
تونس	١٠٥,٩	١١٤,١	١٣٤,٤	١٢١,٦	١٢٥,٦
تركيا	٩٩,٧	١٠٥,٧	١٠٤,٠	١٠٢,٦	١٠٠,٥
أوغندا	٩٦,٣	١٠٤,٤	١٠٣,٢	١٠٠,٢	١٠١,٨
اليمن	١٠٦,١	٧٥,٤	٦٤,٤	٧٦,٠	٧٦,٠
الدول الأعضاء بمنظمة	٩٩,٩	١٢١,٥	١٢١,٨	١٢٤,٧	١٢٣,٥
الدول المتقدمة	٩٨,٦	١٠٣,٥	١٠٠,٣	٩٩,٣	٩٤,٨
الدول النامية	٩٩,٣	١١٤,٠	١١٥,٣	١١٦,٢	١١٥,٩
العالم	٩٩,٠	١٠٥,٨	١٠٤,٨	١٠٤,٦	١٠٢,٢

Source: Oker Gurler op.cit. p.٧٤.

ويعتبر الحبوب(*) من الأغذية الأساسية التي تستهلكها غالبية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.ويقارن جدول رقم(١٤)إنتاج الحبوب في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في المتوسط العالمي وعدد من الدول الصناعية،ويتضح فيه أن متوسط إنتاجية الحبوب في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أقل بكثير من غيرها.فعلى سبيل المثال،كان متوسط إنتاجية البلدان الإسلامية في الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٤(١,٧٨٢كغم/هكتار)بينما كان المتوسط العالمي(٢,٧٩١كغم/هكتار)،وكان متوسط الإنتاجية في الولايات المتحدة وفرنسا والأراضي الواطئة كما يلي(٦,٥١٨،٥,٠٧٤

(*) تضم مجموعة الحبوب القمح والأرز والذرة والشعير والدخن وغيرها من الحبوب الخشنة

٧,٥٢٩، كغم/هكتار)على التوالي.ويتضح من الجدول أيضا أن أكثر الدول الإسلامية إنتاجية في الهكتار هي الإمارات العربية المتحدة(٦,٤٨٣ كغم/هكتار)مصر(٥,٩٢٤ كغم/هكتار)الكويت(٥,١٩٩ كغم/هكتا السعودية(٤,٢٦٤ كغم/هكتار).

وهذه الدول–ما عدا مصر– هي في الأساس دول غير زراعية،وتدل الإنتاجية العالية لهذه الدول على مدى استخدام التقنيات الحديثة.وشبكات الري والأسمدة،...الخ لذا فإنها تعزى الفجوة الواسعة بين معدل الإنتاجية المنخفضة عند عامة المزارعين المسلمين وبين معدل الإنتاجية العالمية الممكن تحقيقها إلى وجود مقومات اقتصادية وإدارية وفنية وطبيعية(*)

جدول(١٤)إنتاجية الحبوب في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مع مقارنة المتوسط العالمي وعدد من الدول الصناعية.كغم/هكتار)

	٧٩-١٩٨١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	٩٢-١٩٩٤
أفغانستان	١٣٣٧	١١٠٥	١١٥٥	١١٧٩	١١٤٦
ألبانيا	٢٥٠٠	٢٣٤١	٢٥٩٠	٢٦٠١	٢٥١١
الجزائر	٦٥٦	١٠٧١	٦٨١	٧٥٦	٨٣٦
أذربيجان		٢٠٠٨	١٦١٦	١٦١٤	١٧٤٦
بنجلاديش	١٩٣٨	٢٦٣٨	٢٦١٠	٢٧٢١	٢٦٥٦
بنين	٦٩٨	٩١٣	٩١٩	٩٥٣	٩٢٨
بوركينا فاسو	٥٧٥	٨٥٠	٨٧٩	٨٥٣	٨٦١
الكاميرون	٨٤٩	١١٦٠	١٢١١	١٢١٣	١١٩٥
تشاد	٥٨٧	٧٣٠	٥٧١	٦٥٠	٦٥٠
جزر القمر	١٠٥٨	١٢٩٦	١٣٣٠	١١٩٤	١٢٧٣
جيبوتي	٨٣٣	١٥٠٠	١٦٢٥	١٦٢٥	١٥٨٣
مصر	٤٠٥٣	٥٦٧٩	٥٩٩٥	٦٠٩٧	٥٩٢٤
جابون	١٧١٨	١٧٣٦	١٧٦٤	١٧٤٠	١٧٤٧
جامبيا	١١٨٩	١٢٣٨	١١٨٩	١٢٣٩	١٢٢٢
غينيا	٩٥٨	٨٧٦	٨١٩	٨٢٥	٨٤٠
غينيا بيساو	٧١١	١٤٤٢	١٣٥٠	١٥٨٧	١٤٦٠
إندونيسيا	٢٨٣٧	٣٨١٧	٣٩١٦	٣٨٦٣	٣٨٦٥
إيران	١١٠٨	١٦٨٨	١٧٣١	١٨٣٠	١٧٥٠
العراق	٨٣٢	١٠٠٥	٨٠٤	٨٣٣	٨٨١
الأردن	٥١٦	١٢٢٢	٩٢٠	١٠٦٧	١٠٧٠

(*) سوف نتناول معوقات الإنتاجية الزراعية في الفصل الثالث

الكويت	٣٠٨٧	٥٠٨٢	٥٠٤٢	٥٤٧٣	٥١٩٩
قيرغيزيا		٢٦٣٢	٢٥٢١	١٩٠٧	٢٣٥٣
لبنان	١٣٠٧	٢١٠٠	١٩١٩	١٨٣٣	١٩٥١
ليبيا	٤٣٠	٦٥٣	٦٣٧	٦١٤	٦٣٥
بروناي دار السلام	١٦٤٠	١٦٢٥	١٦٢٥	١٦٢٥	١٦٢٥
ماليزيا	٢٨٢٨	٣٠٤٨	٢٩٩٩	٣٠٣٢	٣٠٢٦
المالديف	٨٠٦	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠١١	١٠٠٤
مالي	٧٩٠	٧٥٣	٧٥٣	٩٦٠	٨٢٢
موريتانيا	٣٨٤	٨٦٢	٨٣٩	٧٥٧	٨١٩
المغرب	٨١١	٥٨٨	٥٩٠	١٠٦٠٦	٩٢٨
النيجر	٤٤٠	٢٩٨	٣١٠	٣٠٧	٣٠٥
نيجيريا	١٢٦٤	١٢١٠	١٢٦٢	١٢٤٧	١٢٣٧
سلطنة عمان	٩٨٢	٢١٣١	٢١٨٠	١٧٦٢	٢٠٢٤
باكستان	١٦٠٨	١٨٨١	١٩٥٨	١٨٤٢	١٨٩٤
قطر	٢٦٢٣	٣١٤٥	٣٠٤٨	٣٠٢٨	٣٠٧٤
السعودية	٨٢٠	٤١٧٦	٤٤١١	٤٢٠٦	٤٢٦٤
السنغال	٦٩٠	٧٨٨	٨٤٢	٧٥٣	٧٩٤
سيراليون	١٢٤٩	١٢٣٦	١١٨٢	١١٢٩	١١٨٢
الصومال	٤٧٤	٥١٤	٤٥٢	٤١٠	٤٥٩
السودان	٦٥٩	٦٦٧	٥٠٧	٥٠٤	٥٥٩
سوريا	١١٥٦	١١٧١	١٤٨٦	١٦٠٥	١٤٢١
طاجكستان		١٠٠٢	٩٧٧	٩٦٦	٩٨٢
تونس	٨٢٨	١٥٢٢	١٢١٦	٨٩٣	١٢١٠
تركيا	١٨٦٩	٢١٢٣	٢٢٥٥	١٩٦١	٢١١٣
تركمنستان		٢٢١٣	٢٣٢٢	٢٥٧٨	٢٣٧١
أوغندا	١٥٥٥	١٥٣٠	١٥٤٢	١٥٧٢	١٥٤٨
الإمارات العربية المتحدة	٥٦٠٨	٥٥٠٦	٦٤٣٨	٧٥٠٤	٦٤٨٣
اليمن	١٠٤٥	١١١٠	١٠٩٧	١٠٩٢	١١٠٠
الدول الأعضاء بمنظمة	١٣٦٢	١٧٦٨	١٧٧٣	١٨٠٥	١٧٨٢
العالم	٢١٩٤	٢٧٩٩	٢٧٤٤	٢٨٣٠	٢٧٩١
فرنسا	٤٧٠٠	٦٤٨٨	٦٥١٣	٦٥٥٤	٦٥١٨
الأراضي الواطئة	٥٦٩٦	٧٤٥٩	٧٩٨٣	٧١٤٦	٧٥٢٩
الولايات المتحدة	٤١٥٠	٥٣٥٩	٤٢٩١	٥٥٧٢	٥٠٧٤

Source: Oker Gurler. Op. Cit.p.٥,p.٨٦

ومنذ"ريكاردو"تستند النظرية الليبرالية في التجارة الدولية إلى فكرة المزايا المقارنة،والتي ترى أن البلدان حتى تلك الفقيرة بمواردها الطبيعية أو التكنولوجية،عندما تتخصص في الإنتاج الذي تراه أفضل،تجد منفعة في المشاركة بالسوق العالمي.ومع التسليم بمنطق النظرية إلا أنها تقوم على فرضيات كثيرة بعيدة عن الواقع،ويتأكد يوما بعد يوم أنها ليست في مصلحة الدول النامية.وهذا يقوى موقف رؤل بيريش الذي يؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين المركز والأطراف تتجه نحو إعادة إنتاج شروط التخلف وتوسيع الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة.إن يد السوق الخفية تدخلت،حسب قوله،على هيئة زوجة الأب: فبدلا من أن تقوم الإعوجاجات عملت على تفاقمها.[1]ولا يمكن أن يعول على هذه النظرية خاصة في مجال الغذاء.

والاكتفاء الذاتي ضرورة إسلامية في مجال الغذاء الأساسي الذي لا تتم الحياة بدونه،مثل الحبوب.

ومثل هذا الاكتفاء الذاتي قد تكون له تكلفة فرصة مرتفعة High opportunity -cost إذا نظرنا للأمر من جهة الاستخدام الأمثل للموارد.ولكن وحتى في مثل هذه الظروف فإن الواجب الشرعي وهو عدم المخاطرة بحياة الأفراد، يحتم التضحية بقدر من الاستخدام الأمثل للموارد.[2]وفي هذا الصدد ينبغي الإشادة بإنجاز المملكة العربية السعودية الكبير في إنتاج القمح،فلقد استطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح في وقت أصبحت فيه كل الدول العربية مستوردة له،مع أن كلفة إنتاج الطن الواحد أكثر بثلاث مرات من سعره دولياً.وبهذا يبدو أن ارتياح وزير الزراعة الأمريكي الأسبق((جون بلوك)) لم يتحقق،عندما قال إثر جولة له لبيع القمح شملت مصر وتونس والسعودية:((اعتقد أننا وضعنا أنفسنا في موقع يمكننا من الحد من اندفاع السعودية نحو الاكتفاء الذاتي من القمح)).[3]

---

[1] توماس كوتر وميشال هوسن،على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث؟ترجمة نخلة مزيفر(دار الجماهيرية للنشر والتوزيع،بنغازي،الطبعة الأولى،١٩٩٥)ص١٧٤.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد،مرجع سابق. ص١١٨٨.

[3] نبيل صبحي طويل،مرجع سابق. ص٥٨

ثانياً:-تجارة الزراعة والغذاء.

لفترة ليست بعيدة(حتى نهاية الخمسينات)كانت البلدان الإسلامية تعد بصفة عامة في عداد الدول المصدرة للمواد الزراعية والغذائية،ولكنها شهدت في السنوات الأخيرة تزايد فاتورة الغذاء المستورد عاماً بعد عام وبشكل مذهل مع أنها تعد بلاداً زراعية من حيث المبدأ مع أنها حققت نجاحاً لا بأس به في زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي في السنوات الأخيرة كما أشرنا سابقاً.

وتحتل تجارة السلع الزراعية والغذائية مكانة هامة في البنية الاقتصادية لمجموعة البلدان الإسلامية،والأرقام تثير الفزع فيما يتعلق بندرة الغذاء وارتفاع أسعاره في تلك البلدان مع أن الإسلام أولى اهتماماً كبيراً بتأمين الغذاء للناس لكونه ضرورة من ضرورات حفظ النفس يقول ابن تيمية رحمه الله:((إن الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه إما من زرع بلدهم(الإنتاج المحلي)وإما مجلوب من غيرهم(الاستيراد من الخارج.[1] (*)

وفي الثمانينات كان يقدر نصيب بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من الصادرات السلعية في العالم ١٦,٤%ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى الفوائض الضخمة التي حققتها الدول النفطية،ولكن في نهاية العقد انخفضت حصة تلك البلدان إلى ٧,٥%من الصادرات السلعية العالمية.وتراوح في مكانها منذ ذلك الوقت وفي القيمة النقدية انخفض إجمالي الصادرات السلعية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ٣٣٢,٥بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٠,٩بليون دولار في عام ١٩٩٠وكانت قرابة ٢٧٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣ [2].

ومن ناحية الواردات نجد أن انخفاض الواردات السلعية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كانت أقل تواضعاً من انخفاض الصادرات حيث انخفضت من ٨,٧%في عام ١٩٨٠إلى ٦,١%في عام ١٩٩٠ثم ارتفعت بعد عام١٩٩٠ إلى حدود

---

[1] شيخ الإسلام نقي الدين ابن تيمية؛ الحسبة في الإسلام. حققه محمد الأزهري النجار (الناشر(بدون)تاريخ الطبعة(بدون)ص٤٤.(عبارة إن الناس من عندنا)

(*) جمع الإسلام لتأمين الغذاء للناس بين الحث على إنتاجه محليا أو استيراده والنهي عن احتكاره.

[2] Oker Gurler. Op.cit. p.٥٣

٧,٣%من الواردات السلعية الدولية[1].وبينما شهدت البلدان الإسلامية تراجعاً في حصتها من الواردات السلعية الدولية نجد أنه في القيم المطلقة ارتفعت وارداتها من ١٧٦,٩بليون دولار في عام ١٩٨٠إلى ٢١٩,٠بليون دولار في عام ١٩٩٠و٢٧٤,٤بليون دولار في عام١٩٩٣[2].وإذا نظرنا إلى تجارة السلع الزراعية والغذائية نجد أن العالم الإسلامي يعتبر مستورداً صافيا لهذه السلع،وتعاني البلدان الإسلامية في مجموعها عجزاً حاداً ومتزايداً في تجارتها في السلع الزراعية والغذائية،وكانت أكثر معاناة في الماضي في تجارتها في السلع الغذائية.أما في السنوات الأخيرة فقد حققت عجزاً كبيراً في تجارتها في السلع الزراعية بمقارنة مع تجارتها في السلع الغذائية.

أما تجارة السلع الزراعية فنجد أن صادرات بلدان منظمة مؤتمر الإسلامي من السلع الزراعية ارتفعت من ١٦,١بليون دولار في عام ١٩٨٠إلى ١٨,٥بليون دولار في عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي قدره١,٤%وهذا المعدل للنمو يعتبر غير مرض خاصة عند مقارنته بمعدلات النمو الذي حققته المجموعات الدولية الأخرى البالغة ٣,٩%سنوياً بالنسبة للدول المتقدمة و٢,٢%سنوياً بالنسبة للدول النامية و ٣,٤%للعالم[3].

وأما واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من السلع الزراعية فقد حققت معدلا في النمو قدر ب١,٥%وارتفعت قيمتها من ٢٩,٧بليون دولار إلى ٣٤,٦بليون دولار فيما بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠.وأيضاً يعتبر معدل النمو في البلدان الإسلامية أقل من معدلات النمو للباقي المجموعات والتي بلغت ٣,٦%سنويا للبلدان المتقدمة و٢,٣%للبلدان النامية و٣,٣% للعالم.

وكانت نتيجة تدهور الصادرات الزراعية للبلدان الإسلامية معاناة تلك البلدان كمجموعة في السنوات الأخيرة من وضع شديد التدهور في تجارة السلع الزراعية،فقد بلغ معدل العجز في تجارة السلع الزراعية ١٦,١بليون دولار في عام

---

[1] Ibid

[2] Ibid

[3] Ibid.p.٥٤

١٩٩٠ بالمقارنة مع عجز كان قدره ١٣,٦ بليـــون دولار في عـــام ١٩٨٠ وأيضـــا انخفضت نسبة الصادرات إلى الـــواردات مـــن ٥٤,٢% إلى ٥٣,٤% مـــن عـــام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩.

والجدول أدناه يوضح لنا أوضاع تجارة السلع الزراعية.

جدول(١٥) تجارة السلع الزراعية.

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
حصة مجموعات الدول في الصـــادرات السلع الزراعية(في%)					
بلـــدان منظمـــة المؤتمر	٦,٩	٥,٧	٥,٨	٥,٦	٥,٩
الـــدول المتقدمة	٦٨,٩	٧٢,٤	٧٢,٥	٧٣,٦	٧٢,٢
الـــدول النامية	٣١,١	٢٧,٦	٢٧,٥	٢٦,٤	٢٧,٨
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل النمو في الصادرات الزراعية(في%سنوياً)					
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي		١,٤	٤,١	٢,٨	٠,٨
الدول المتقدمة		٣,٩	١	٩,٤	٨,١
الدول النامية		٢.٢	٠,٢	٣,٥	١,١
العالم		٣,٤	٠,٨	٧,٧	٦,٣
نسبة مســـاهمة الســـلع الزراعيـــة في الصادرات السلعة(%)					
بلـــدان منظمـــة المؤتمـــر الإسلامي	٤,٨	٧,١	٧,٣	٧	٧
الـــدول المتقدمة	١١,٣	٨,٨	٩	٩,٣	٨,٨
الـــدول النامية	١٢,٣	١١,١	١٠,٥	١٠	٩,٣
العالم	١١,٦	٩,٣	٩,٤	٩,٥	٨,٩
حصة مجموعات الدول في الـــواردات الزراعية(في%)					
بلـــدان منظمـــة المؤتمـــر الإسلامي	١١,٦	٩,٨	٩,٢	٩.٢	١٠,٥
الـــدول المتقدمة	٧٣	٧٥,٥	٧٥,٦	٧٥	٧٢,٧
الـــدول	٢٧	٢٤,٥	٢٤,٤	٢٥	٢٧,٣

النامية					
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل النمو في الواردات الزراعية(في%)					
الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر		١,٥	٥,٦	٨,٣	٣,٩
الدول المتقدمة		٣,٦	٠,٦	٧,٢	١١,٢
الدول النامية		٢,٣	٠,١	١٠,٤	٠,٢
العالم		٣	٠,٥	٨	٨,٣
نسبة مساهمة السلع الزراعية غير الواردات السلعية(في%)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٦,٨	١٥,٨	١٣,٢	١٣,١	١٣,٤
الدول المتقدمة	١١,٩	٩,٤	٩,٨	١٠	٩,٤
الدول النامية	١٤,٤	١١,١	٩,٩	٩,٧	٩
العالم	١٢,٥	٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٣
الميزان التجاري الزراعي (بالمليون دولار)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٣٥٨٣-	١٦١٠٨-	١٣٤٢٧-	١٥٦١٨-	١٧١٥٨-
الدول المتقدمة	٢٤٩٦١-	٣٠١٧٤-	٢٩٥٠٦-	٢٦٤٥٨-	١٥٥٤٢-
الدول النامية	٣٨١٧	٣٥٣٤	٣٦٢٧	٢٢٧٠-	٣٥٢٩-
العالم	٢١١٤٣-	٢٦٦٣٩-	٢٥٨٧٨-	٢٨٧٢٨-	١٩٠٧٢-
نسبة الصادرات السلعية(في%)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	٥٤,٢	٥٣,٤	٥٨,٩	٥٥,٩	٥٣,٣
الدول المتقدمة	٨٦,٦	٨٨,٧	٨٩	٩٠,٨	٩٣,٩
الدول النامية	١٠٥,٥	١٠٤,١	١٠٤,٢	٩٧,٦	٩٦,٣
العالم	٩١,٧	٩٢,٥	٩٢,٧	٩٢,٥	٩٤,٦

Source: Oker Gurler.op.cit.pp. ٥٤-٥٥ cited and calculated from Fao Trade yearbooks.

ونتنقل الآن إلى تحليل تجارة المواد الغذائية والتي تمثل إحدى النقاط المحورية في هذه الدراسة

ويبرز لنا من (*)تحليل تجارة المواد الغذائية في البلدان الإسلامية،أن البلدان الإسلامية تمثل منطقة عجز غذائي تتم تغطيته عن الطريق الواردات الغذائية من الدول الأجنبية. فما تصدره بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من أغذية ضئيل جداً مقارنة بما تستورده منها،فقيمة الصادرات الغذائية لتلك الدول ارتفعت من٧,٥بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١١,٠بليون دولار في عام ١٩٩٠وإلى ١٢,٩بليون دولار في عام ١٩٩٣.ولقد ارتفع نصيب صادرات البلدان الإسلامية من السلع الغذائية من٤,٨%في عام١٩٨٠إلى٥,١% في عام١٩٩٠ ثم ارتفع إلى٥,٧ %في عام١٩٩٣ من الصادرات الغذائية الدولية،وفي نفس الفترة(١٩٩٣)كانت حصة البلدان المتقدمة من الصادرات الغذائية الدولية ٧٥,١%بينما كانت٢٤,٩% في البلدان النامية(١)

ومن ناحية الواردات الغذائية الدولية نجد أن نصيب بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي انخفضت من١٤,٥%في عام ١٩٨٠إلى١١,٤في عام ١٩٩٠و١٠,٤%في عام ١٩٩١ثم أظهرت ارتفاعاً بعد ذلك وبلغت عام١٩٩٣ إلى ١١,٨%من الصادرات الغذائية الدولية(٢).

وكانت قيمة العجز الغذائي في البلدان الإسلامية ١٧,١بليون دولار في عام ١٩٨٠وتمت إدارته ١٦,١بليون دولار في عام ١٩٩٠ثم إلى ١٢,٩بليون دولار عام ١٩٩١.ولكن ابتداءً من عام ١٩٩٢شهد هذا العجز تضخماً وارتفعت قيمته إلى ١٤,٥بليون دولار في عام ١٩٩٢وإلى ١٥,٤بليون دولار في عام ١٩٩٣.وتظهر

(*) يلاحظ أن الصادرات الغذائية في البلدان الإسلامية تتركز عادة مع الأقطار الإسلامية الأخرى بعكس الواردات الغذائية التي تتم في معظمها مع البلدان الأجنبية ومع الإمكانيات الكبيرة للتوسع في التجارة فيما بين البلدان الإسلامية إلا أن هناك عقبات رئيسية والتي تحول دون توسع التجارة فيما بين هذه البلدان منها نقص إمدادات الصادرات ومشكلات الوصول إلى الأسواق وضعف البنيات الأساسية وقبل كل هذا اختلاف التوجهات السياسية لتلك الأقطار.

(١) Oker Gurler.op.cit.p.٥٦

(٢) loc.cit p٥٧

ضخامة هذه العجز عند مقارنته مع العجز الغذائي في مجموعات الدول الأخرى حيث بلغ عام ١٩٩٣ ٨,٣بليون دولار في الدول المتقدمة و٦,٠بليون دولار بالنسبة للدول النامية.

ومعظم الواردات الغذائية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هي من نصيب البلدان الإسلامية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط،لكن وضع البلدان الأعضاء الفقيرة مثل الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء يختلف عن ذلك،إذ تشهد انخفاضاً في وارداتها الغذائية على الرغم من أن الأغذية تشح فيها وتشهد تدهوراً في وضع أمنها الغذائي.ويعزى انخفاض حجم وارداتها من الأغذية إلى تدهور رصيدها من العملات الأجنبية لتدهور أسعار صادراتها كما أن خدمة ديونها المتضخمة تستنزف نصيباً متزايداً من مكتسبات العملة الأجنبية التي تحصل من الصادرات والتي كان يمكن أن تستغل في استيراد الأغذية.

ومن المعروف أن غالبية البلدان الإسلامية أبرمت مع صندوق النقد الدولي اتفاقيات توفير ائتمانات وتسهيلات التكيف الهيكلي.

وكانت نسبة تغطية الصادرات الغذائية على الواردات الغذائية في بلدان منظمة مؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٣(٤٥,٦%)بينما كانت في البلدان النامية(٩٠,٤%)والدول المتقدمة(٩٥,٣%)

جدول(١٦)تجارة المواد الغذائية.

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منظمة المؤتمر الإسلامي	٤,٨	٥,١	٥,٥	٥,٥	٥,٧
الدول المتقدمة	٧٤,٢	٧٥	٧٥,٣	٧٦	٧٥,١
الدول النامية	٢٥,٨	٢٥	٢٤,٧	٢٤	٢٤,٩
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل نمو في الصادرات الغذائية(في%)					
منظمة المؤتمر الإسلامي		٣,٩	٩,٨	٧,٣	٠,٤-
الدول المتقدمة		٣,٤	٢,١	٩,٢	٦,٦-

الدول النامية		٣	٠,٧	٥,١	٢-
العالم		٣,٣	١,٧	٨,٢	٥.٥-
حصة مجموعات الدول في الواردات الغذائية (في%)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٤,٥	١١,٤	١٠,٤	١٠,٥	١١,٨
الدول المتقدمة	٦٨,٧	٧٤,٤	٧٤,٩	٧٤,٣	٧٤,١
الدول النامية	٣١,٣	٢٥,٦	٢٥,١	٢٥,٧	٢٥,٩
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل النمو في الواردات الغذائية(في%سنوياً)					
منظمة المؤتمر الإسلامي			٧,٨	٩,٨	٣
الدول المتقدمة		٤,٣	١,٥	٠	٩,٢
الدول النامية		١,٤	٠,٨	١١,٧	٨,٤
العالم		٣,٤	٠,٩	٩,٢	٩-
الميزان التجاري الغذائي (بالمليون دولار)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٧٠٦٠-	١٦١٠٩-	١٢٩١٠-	١٤٤٨٨-	١٥٣٧٦-
الدول المتقدمة	٨١٩-	١٥٣١٤-	١٤٥٦٥-	١٤٢٨٨-	٨٣٣٥-
الدول النامية	١٢٨٨٨-	٧٠١١-	٦١٨١-	١٠٤٨٠-	٥٩٦١-
العالم	١٣٧٠٧-	٢٢٣٢٥-	٢٠٧٤٥-	٢٤٧٦٧-	١٤٢٩٦-
نسبة الصادرات الغذائية في الواردات الغذائية(في%)					
منظمة المؤتمر الإسلامي	٣٠,٦	٤٠,٦	٤٨,٤	٤٧,٢	٤٥,٦
الدول المتقدمة	٩٩,٣	٩١,٤	٩١,٩	٩٢,٧	٩٠,٣
الدول النامية	٧٥,٨	٨٨,٥	٨٩,٨	٨٤,٥	٩٠,٤
العالم	٩١,٩	٩٠,٦	٩١,٤	٩٠,٦	٩٤

Source:Oker Gurler op.cit pp. ٥٨-٥٩

جدول(١٧)الصادرات الغذائية في الدول الأعضاء وبمنظمة المؤتمر الإسلامي مع مقارنة المجموعات الدولية(بالمليون دولار).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	١٩٨,١	٩٢,١	٥٧,٠	٥٥,٦	٤٤,٧
ألبانيا	١٢,٧	٥٣,٧	٨,٣	٤,٤	٦,٣
الجزائر	١٣,٩	٢٤,٦	٢٨,٠	٦٤,٧	٦٤,٦
البحرين	١,١	٠,٧	٣,٩	١١,٠	١٤,٧
بنجلاديش	٥,١	١٥,١	٧,٢	٥,٣	١١,٠
بنين	٣٤,٨	١٦,٥	١٢,٤	١٠,١	١٠,٢
بروناي دار السلام	١,٩	٦,٩	٦,٩	٥,٢	٥,٠
بوركينا فاسو	٣٥,٥	٢٠,٤	٢١,٦	٢١,٢	٢٤,٤
الكاميرون	٣١٧,٧	٢٥٨,٩	١٦٢,٩	١٥٣,١	١٨٣,٤
تشاد	٧٥,٢	٣٤,٠	٣٧,٩	٣٣,١	٣٥,٨
جزر القمر	٧,٢	١٠,٨	١٩,٩	١٦,٦	١٧,٩
جيبوتي		٧,٠	٣,٦	٤,٤	٣,٣
مصر	١٩٩,٨	١٩٨,٨	٢٧٩,٩	٢٩٩,٦	٢٧٢,٢
جابون	١١,١	٢,٩	٥.٣	٦,٣	١,٢
جامبيا	٠٢٥,٥	١١,٢	٩,٣	٧,٨	٦,٨
غينيا	٢٣,٧	١٨,٠	١٧,٤	٢٢,٢	٢٢,٤
غينيا بيساو	٥,٤	١٢,٨	١٥,٢	٣,٧	١٣,٣
إندونيسيا	٤٨٣,٥	٩٢١,٨	١١٥٦,٣	١٤٢٤,٢	١٥٨٥,٤
إيران	٧٦,٤	٣٣٥,٢	٤٤٦,٣	٥٢٦,٣	٤٤٣,٢
العراق	٥٨,٥	٣٩,٨	٧,٨	٧,٥	٥,٤
الأردن	١٧٣,٣	٩٨,٠	١٥٧,٢	١٤٥,٢	١٦٠,٠
الكويت	٧٣,٤	٣٢,٣	٢,٤	١٥,٧	١٤,٦
لبنان	٢١٨,٥	٨٨,٦	١٢٠,٧	١١٩,٥	١١٥,٨
ليبيا		٣٧,٧	٤١,٦	٢٣,١	٢١,٥
ماليزيا	١٧١٦,٨	٢٨٩٢,٩	٣٠٧٦,٨	٣٥٣٦,٧	٣٦٣٩,٤
المالديف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مالي	١٠٩,٠	٩٥,٢	٩٢,٠	٩٩,٨	٩٩,٧
موريتانيا	٣٨,٥	٤٢,٠	٣٧,٥	٣٨,٥	٤٣٧,٨
المغرب	٥٦٥,٩	٥٧١,٥	٥٩٩,٠	٥٠٩,٢	٤٣٧,٨
النيجر	٨٠,٢	٤٩,٩	٥٢,٩	٤٨,٤	٤٨,٤
نيجيريا	٣٧٠,٧	١٨٨,٦	١٧٤,٨	١٣٧,٦	١٥٣,٩
سلطنة عمان	١٢,٦	٤٣,٤	٥١,٤	٦٠,٠	٦٨,٨
باكستان	٥١٨,٢	٣٩٩,٣	٤٧٩,٤	٥٨٢,٠	٤٧١,١
قطر	(٠٠)	٢,٠	١٢,٠	٨٦,٠	٨١,٠
السعودية	٧٢,٤	٣١٠,٧	٣٨٢,١	٤٢٥,٢	٤٢٧,١
السنغال	٧٥,٦	١٥٥,٢	٨٩,٥	٨٠,٠	٥٦,٤
سيراليون	٢٧,٦	٧,٣	١٥,٢	٤,٩	٣,٩

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الصومال	١١٤,٥	٦٩,٠	٣٧,٧	٥٩,٧	٦٨,٠
السودان	٢٢٣,٠	٢١٥,٢	١٤٧,٢	١٦٥,٥	٢٥٣,٣
سوريا	٦٠,٤	٥٣١,٩	٣٩١,٠	٤٠٤,٩	٣٦١,٥
تونس	١٢٠,٣	٢٣٩,٧	٤١٦,٢	٢٨٨,٣	٣٠٠,٦
تركيا	١٢٠٢,٥	٢٣٠٩,٣	٢٨٤٩,٦	٢٨٩٨,٧	٢٧٩٠,٠
أوغندا	٠.٦	١٤,١	٢١,٥	١٤,٤	٣٨,٢
الإمارات العربية المتحدة	١٤٣,٨	٥٠٠,٩	٥١٣,٣	٥٢١,٢	٤٧٣,٣
اليمن	١١,٦	٣١,٧	١٩,٩	٢٠,٢	١٩,٥
منظمة المؤتمر الإسلامي	٧٥١٦,٥	١١٠٠٨,٥	١٢٠٨٨,٠	١٢٩٦٧,٠	١٢٩١٣,٥
الدول المتقدمة	١١٦٠٨,١	١٦٢١٣٥,٥	١٦٥٥٢٨,٩	١٨٠٨٢٠,٦	١٦٨٩٠٦,٨
الدول النامية	٤٠٢٧٧,٥	٥٣٩٤٠,٨	٥٤٢٩٥,٧	٥٧٠٧٨,٠	٥٥٩٣٢,٧
العالم	١٥٦٢٨٥,٦	٢١٦٠٧٦,٣	٢١٩٨٢٤,٦	٢٣٧٨٩٨,٦	٢٢٤٨٣٩,٥

Source: Oker Gurler Op.citP.٧٩ Cited from Fao Trade yearbooks.

جدول(١٨)الواردات الغذائية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع مقارنة مجموعات الدول الأخرى(بالمليون دولار)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	٧٨,٥	١٦٩,٨	٨٠,٣	١١٢,٧	١١٢,٥
ألبانيا	٢١,٣	٨٩,١	١٣٥,٦	٢٤٥,١	٢٧٥,٨
الجزائر	١٨٠٩,٨	٢٨١,٢	١٧٩٠,٥	٢١٦٠,٣	٢٠٦٨,١
البحرين	١٧٢,٠	٢٢٤,٢	٢١٦,٦	٢٣٣.٩	٢٤٢,٤
بنجلاديش	٥١٤,٠	٦٢٦,٨	٤٨٨,٠	٥٧٤,٨	٦٠٠,٢
بنين	٣٢,٨	٧١,١	٧١,٧	٩٠,٩	١٠٢,٢
بروناي دار السلام	٥٨,٠	١٢٢,٢	١٢٣,٤	١١٨,١	١١٣,١
بوركينا فاسو	٥٤,٧	٨٠,٠	٩٥,٣	٧٦,٨	٧٩,٠
الكاميرون	١٠٦,٩	٢١١,٩	١٠٣,٧	١٧٨,٦	١٣٦,١
تشاد	٥,٣	٢٧,٠	٢١,٠	١٩,٠	١٨,٧
جزر القمر	١١,٤	١٦,٣	١٩,١	٢٠,٧	٢٢,٩
جيبوتي	٤٢,٣	٥٠,٢	٤٦,٩	٤٦,٣	٤٧,٣
مصر	١٩٩٨,١	٢٥١٣,٤	١٩٣٣,٥	١٩٦٧,٢	١٧٧٥,٧
جابون	٧٥,٦	٨٤,٧	١٠٩,٧	١٣٠,٥	١٢٥,٠
جامبيا	٤٤,٩	٤٤,٩	٦٤,٨	٧٢,١	٧٧,٠
غينيا	٦٧,٩	١٠٤,٩	١١٢,٢	١٥٩,٣	١٣٧,٤
غينيا بيساو	١٠,٨	١٩,٢	٢٣,٦	٣٣,٤	٢٥,٤
إندونيسيا	١٢٨١,٠	٨٢٧,٧	١٠٩٨,٦	١٣٩٨,٩	١٣٤٤,٨
إيران	١٩١٢,٠	٢٢٠٩,٨	٢٠٣٣,٠	١٩٧٧,٧	١٩٤٩,٠

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
العراق	١٨٠٦,٧	١٥٠٢,٣	٦٤٨,٥	٩٩٠,٦	٩٣٢,٢
الأردن	٤٦٢,٦	٦٣٠,٨	٦١٦,٠	٦١٤,٧	٦٥٨,٢
الكويت	٨٠٥,٨	٤٩١,٧	٣٠٧,٣	٨٣٤,١	٨٣٤,٩
لبنان	٥١٥,٦	٥٥٢,٩	٦٥٣,٠	٦٥٣,١	٧٥٠,١
ليبيا	١٠٥٤,٧	٩٨١,٩	١٠٦٨,٧	٨٨٤,٣	١٠١٨,٦
ماليزيا	٩٦٩,٩	١٦٣٠,٤	١٨٥٢,٩	١٩٨٠,٢	٢٠٣٧,٣
المالديف	٩,٥	١٩,٣	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٢,٦
مالي	٦٤,٨	٩٠,٠	١٢١,٤	٨٣,٧	٧٧,١
موريتانيا	٧٩,٤	١٠٦,٥	١٢٦,٦	١٣٤,٢	١١٦,٤
المغرب	٧٣٤,٧	٥١٣,٩	٥١٨,٥	٨٠٩,٢	٨٦٩,٣
النيجر	٦٦,٣	٩٦,٨	٨٣,٠	٧٥,٦	٨١,٤
نيجيريا	١٩٤٧,١	٥٠٣,٠	٦٤١,١	٨٥٠.٤	٨٥٨,٣
سلطنة عمان	١٩٩,٦	٤١٣,٦	٤٣٠,٧	٤٦٤,٤	٤٨٦,٨
باكستان	٥٠٢,٦	١٠١٣,٦	٨٤٢,٨	٩٤٣,٦	١٢٩٣,٩
قطر	١٨٧,٦	٢٥٧,٠	٢٥٦,٠	٢٤٧,٣	٢٣٩,٦
السعودية	٣٥٩١,١	٣٣٨٢,٥	٣٧٣٩,٤	٣٤١٥,١	٣٩٧٦,٥
السنغال	٢١٣,٧	٣٧٦,٩	٢٨٩,٢	٣٣٩,٨	٣٢٧,٩
سيراليون	٧٧,١	٩٦,١	٩٤,٤	٨٨,١	٨٤,٩
الصومال	١٢٦,٣	٧٧,٧	٧٢,٤	١٠٨,١	٧٧,٣
السودان	٣٣٧,٢	٢٠٤,٣	٢٩٦,٤	١٩٦,٧	١٨٩,١
سوريا	٤٧١,٨	٦٤٩,٣	٥٨٢,٥	٥٤٧,٨	٥٢٤,٩
تونس	٤٠٧,٩	٤٧٩,٨	٣٠٧,٧	٤٠١,٢	٣٩٢,٥
تركيا	٢٥٠,١	١٣٧١,٤	٧٣٣,٤	٧٦٣,٠	١٠٦٥,٢
أوغندا	٤٤,٨	١٩,٨	١٩,٠	٢٤,٤	٤٢,١
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٣,٥	١٤٢٨,٨	١٤٢٥,٢	١٥٧٠,٣	١٤١٨,٢
اليمن	٦٨٩,٣	٦٥٣,١	٦٨٣,٥	٧٩٨,٢	٦٦٢,٠
منظمة المؤتمر الإسلامي	٢٤٥٧٦,٢	٢٧١١٧,٨	٢٤٩٩٧,٩	٢٧٤٠٠,١	٢٨٢٨٩,٩
الدول المتقدمة	١١٦٨٢٧,١	١٧٧٤٤٩,١	١٨٠٠٩٣,٦	١٩٥١٠٨,٣	١٧٧٢٤٢,٠
الدول النامية	٥٣١٦٥,٨	٦٠٩٥١,٨	٦٠٤٧٦,٤	٦٥٥٧٥	٦١٨٩٣,٧
العالم	١٦٩٩٩٢,٩	٢٣٨٤٠٠,٩	٢٤٠٥٧٠,٠	٢٦٢٦٦٥,٨	٢٣٩١٣٥,٧

Source: Oker Gurler Op.citP.٨٠ Cited from Fao Trade yearbooks

جدول(١٩)نسبة مساهمة المواد الغذائية في إجمالي الصادرات السلعية(في المائة).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	٣٦,٠	٣٩,٢	٢٣,٥	٢٢,٢	١٧,٩
ألبانيا	٠,٠	١٣,٠	٢,٨	٤,٤	٤.٢
الجزائر	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٦

البحرين	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٤
بنجلاديش	٠,٧	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٥
بنين	٥٥,٢	٥,٧	٣,٨	٢,٧	٣,٠
برونـاي دار السلام	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢
بوركينـــا فاسو	٣٩٤	١٣,٤	١٣,٩	٢١,٠	٢٠,٣
الكاميرون	٢٤,٠	١٢,٧	٨,٤	٨,٤	١٢,٢
تشاد	٥١,٥	١٧,٥	١٩,٥	١٧,٣	٢٤,٢
جزر القمر	٨٠,٨	٦٠,٠	٧٩,٦	٧٩,٠	٨٥,٢
جيبوتي	٠,٠	٢٨,٠	٢١,٢	٢٧,٥	١٩,٤
مصر	٦,٦	٧,٧	٧,٦	٩,٨	١٢,١
جابون	٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,١
جامبيا	٥٥,٤	٣٧,٣	٢٢,١	١٣,٩	١١,١
غينيا	٥,٧	٢,٣	٢,٣	٣,٦	٣,٥
غينيا بيساو	٤٩,١	٦٧,٤	٧٦,٠	٦١,٧	٨٣,١
إندونيسيا	٢,٠	٣,٦	٤,٠	٤,٢	٤,٣
إيران	٠,٥	١,٧	٢,٤	٢,٧	٢,٥
العراق	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١
الأردن	٣٠,٢	٩,٢	١٣,٩	١١,٩	١٢,٨
الكويت	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,١
لبنان	١٧,٩	١٧,٢	٢٣,٩	٢١,٩	١٧,٩
ليبيا	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٢
ماليزيا	١٣,٣	٩,٨	٩,٠	٨,٧	٧,٧
المالديف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مالي	٥٣,٢	٢٨,١	٢٥,٨	٣٠.٢	٢٩,٣
موريتانيا	١٩,٨	٩,٧	٨,١	٨,٩	٩,٠
المغرب	٢٣,١	١٣,٥	١٤,٠	١٢,٨	١١,٨
النيجر	١٣,٨	١٧,٦	١٦,٩	١٧,١	١٦,١
نيجيريا	١,٥	١,٤	١,٤	١,١	١,٥
ســـــلطنة عمان	٠,٤	٠,٨	١,١	١,١	١,٣
باكستان	٢١,٦	٧,٩	٧,٧	٨,٥	٦,٨
قطر	٠,٠	٠,١	٠,٤	٢,٢	٢,١
السعودية	٠,١	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,١
السنغال	١٥,٨	٢٠,٩	١٣,٧	١١,٨	٩,٠
سيراليون	١٣,٥	٤,٩	٨,٦	٣,٣	٢,٩
الصومال	٨٦,١	٤٦,٦	٣٦,٣	٥٤,٨	٦٨,٠
السودان	٣٧,٥	٣٨,٤	٣٢,٠	٣٩,٤	٥٠,٧
سوريا	٢,٩	١٢,٦	١١,٤	١٣,١	١١,٥
تونس	٥,٤	٦,٨	١١,٢	٧,٢	٧,٩
تركيا	٤١,٣	١٧,٨	٢١,٠	١٩,٧	١٨,٢
أوغندا	٠,٢	٧,٤	١١,٠	٨,٤	١٧,٩
الإمـــارات العربيـــــة	٠,٧	٢,٣	٢,٣	٢،٢	٢,٠

المتحدة					
اليمن	١,٤	٤,٦	٣,٩	٤,٣	٢,٣
منظمة المؤتمر الإسلامي	٢,٣	٤,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٦
الدول المتقدمة	٨,١	٦,٠	٦,٢	٦,٤	٦,٢
الدول النامية	٦,٨	٦,٧	٦,٣	٦,١	٥,٦
العالم	٧،٧	٦,٢	٦,٣	٦,٤	٦،٠

Source: Oker Gurler op.cit. p.٨١ calculated from FAO trade yearbooks.

جدول(٢٠) نسبة مساهمة المواد الغذائية في إجمالي الواردات السلعية(في المائة).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	٩,٣	١٨,٣	١٠,٥	١٤,١	١٤,١
ألبانيا		١٢,٩	٢٠,٢	٤٥,٤	٤٧,٣
الجزائر	١٧,١	٢١,١	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٦,٦
البحرين	٥,٥	٦,٠	٥,٣	٥,٥	٦,٣
بنجلاديش	٢٥,٩	١٩,١	١٦,٢	١٦,٧	١٥,٠
بنين	١٤,٦	١٣,٠	١١,٣	١٢,٣	١١,٨
برونـاي دار السلام	١٠,١	١٢,٢	١١,١	١٠,٠	٩,٤
بوركينـا فاسو	١٥,٣	١٤,٩	١٧,٨	١٣,٠	١٣,٩
الكاميرون	٦,٧	١٣,٥	٧,٧	١٥,٢	١٣,٢
تشاد	٧,٢	٧,٥	٦,١	٥,٦	٥,٧
جزر القمر	٣٩,٣	٣١,٣	٣٢,٩	٢٧,٢	٢٨,٣
جيبوتي	٢٢,٣	٢٣.٣	٢١,٩	٢١,١	٢١,٥
مصر	٤١,١	٢٧,٣	٢٤,٦	٢٣,٧	٢١,٧
جابون	١١,٢	٩,١	١٠,٨	١٢,٤	١١,٩
جامبيا	١٤,٩	٢٤,٧	٢٩,١	٣٤,٠	٢٨,٨
غينيا	١٨,٩	١٤,٥	١٥,١	٢٠,٧	١٨,١
غينيا بيساو	١٩,٦	٢٤,٦	٣٠,٦	٣٥,٢	٤١,٠
إندونيسيا	١١,٨	٣,٨	٤,٢	٥,١	٤,٧
إيران	١٧,٦	١٢,١	٨,٥	٩,٤	١٣,٩
العراق	٢٠,٧	٣١,١	٩,١	١٢,٩	١٨,٣
الأردن	١٩,٣	٢٤,٣	٢٤,٥	١٨,٩	١٨,٦
الكويت	١٢,٣	١٢,٦	٦,٥	١١,٥	١١,٩
لبنان	١٤,٣	٢١,٩	١٧,٤	١٥,٧	١٥,٣
ليبيا	١٥,٦	١٧,٥	١٩,١	١٥,٢	١٧,٠
ماليزيا	٩,٠	٥,٦	٥,١	٥,٠	٤,٥
المالديف	٣٦,٥	١٤,٠	١٢,٨	١١,٠	١١,٨
مالي	١٤,٧	١٤,٦	١٨,١	١٢,٣	١١,٩
موريتانيا	٢٧,٨	٢٧,٥	٣٠,١	٣٢,٤	٢٩,٨

المغرب	١٧,٢	٧,٤	٧,٥	١١,٠	١٣,١
النيجر	١٠,٩	٢٤,٨	٢٣,٢	١٩,٩	٢٠,٤
نيجيريا	١٢,٩	٨.٨	٧,١	٩,٧	١١,٦
سلطنة عمان	١١,٥	١٥,٤	١٣,٥	١٢,٣	١١,٨
باكستان	١٠,٦	١٤,٥	١٠,٩	١٠,٣	١٢,٨
قطر	١٣,٠	١٥,٢	١٤,٩	١٢،٣	١٢,٧
السعودية	١١,٩	١٤,١	١٢,٩	١٠,٣	١٢,٨
السنغال	٢٠,٦	٢٩,١	٢٦,٣	٢٨,١	٢٩,٠
سيراليون	١٨,٧	٦٢,٠	٥٧,٩	٥٦,٨	٥٠,٨
الصومال	٣٦,٣	١٩,٥	٤١,٤	٥١,٢	٥١,٥
السودان	١٩,٧	٢٤,٨	٢٣,١	١٨.٢	١٥,٨
سوريا	١١,٤	٢٧,١	٢١,٠	١٥,٧	١٢,٧
تونس	١١,٦	٨,٧	٥,٩	٦,٢	٦,٣
تركيا	٣,٢	٦,١	٣,٥	٣.٣	٣,٦
أوغندا	١٠,٣	٣,٢	٤,٠	٤,٨	٦,٧
الإمارات العربية المتحدة	٧.٧	١٢,٣	١٠,٢	٩,٠	٧,٢
اليمن	٢٠,٤	٤١,٦	٣٣,٨	٣٠,٩	٢٤,٣
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٣,٩	١٢,٤	١٠,١	١٠,١	١٠,٣
الدول المتقدمة	٧,٥	٦,٣	٦.٦	٦,٨	٦.٦
الدول النامية	١١,١	٧,٨	٦,٩	٦,٨	٥,٨
العالم	٨,٣	٦.٦	٦,٧	٦,٨	٦,٣

Source: Oker Gurler op.cit. p.٨٢ calculated from FAO trade yearbooks.

ومع أن الحبوب أهم مادة غذائية في الأقطار الإسلامية إلا أنه يتبين لنا من الجدول رقم (٢١) أن تلك الأقطار حققت عجزاً في تجارتها لهذه المادة الأساسية و لم تحقق فائضاً منه سوى بلدين فقط هما باكستان وتركيا.

وهذا العجز الكبير في مجموعة الحبوب يعتبر مؤشراً خطيرا في ضوء الحقيقة المعروفة،وهي أن مجموعة الحبوب أصبحت في عالمنا المعاصر،سلاحاً تضغط به دول الفائض،وهي الدول الكبرى،على الدول المستوردة لتذعن لرغباتها وتنفذ مخططاتها.ومما يؤكد هذه الحقيقة أن وكالة المخابرات المركزية

الأمريكية(C.I.A)كلفت خبراءها بوضع تقرير بناء على طلب من وزير الخارجية الأمريكي الأسبق(هنري كسنجر)عشية انعقاد المؤتمر الدولي حول التغذية في روما عام١٩٧٤،وقد جاء في هذا التقرير((إن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن تملكها من قبل،إنها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية)).[1]وجاء في تقرير للجنة الشيوخ الأمريكي:((نحن نوزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجة الأكثر إلحاحاً،طالما بقيت الدول الإسلامية تمد أيديها لأوربا وأمريكا من أجل الحصول على القمح،فإن مستقبل المسلمين ومصيرهم يبقى مهدداً.فمن يملك القمح يملك حق تقرير مصيره))[2]وما قيل عن تجارة الحبوب ينطبق أيضاً في اللحوم ومستحضرات اللحوم،حيث لم يحقق فائضاً منها سوى بلدين هما إندونيسيا وباكستان،ولا يعتبر ما حققاه أيضاً فائضاً ملموساً.وكانت صادرات بنجلاديش من اللحوم ومستحضراته تساوي وارداتها منه،أما باقي جميع الدول الإسلامية فقد حققت عجزاً.

جدول(٢١)تجارة السلع الغذائية الأساسية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام١٩٩١ مع مقارنة مجموعات الدول(مليون دولار).

	الحبوب والمستحضرات الحبوبية			اللحوم ومستحضرات اللحوم		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
أفغانستان	٠	٤٢	-٤٢	٠	٠	٠
ألبانيا	٠	٤٠	-٤٠	٠	٣٤	-٣٤
الجزائر	١	٦١٠	-٦٠٩	٠	١٧	-١٧
البحرين	٠	٤٠	-٤٠	٠	٣٣	-٣٣
بنجلاديش	٠	٢١٤	-٢١٤	٢	٢	٠
بنين	٠	٤٠	-٤٠	٠	٦	-٦
بروناي دار السلام	٠	٢٣	-٢٣	٥	٣١	-٢٦
بوركينا فاسو	٠	٦٠	-٦٠	٠	٣	-٣
الكاميرون	٦	٧١	-٦٥	٠	٢	-٢

[1] أحمد حمد الله السّمان،التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية دراسة تحليلية(شئون عربية ع(٦٣)سبتمبر ١٩٩٠ربيع الأول١٤١٠)ص٦٥ نقلا عن
محمد علي الفرا؛ واقع الأمن الغذائي العربي(عالم الفكر مج١٨ ع(٢)١٩٨٧.

[2] عيسى الريموني،قضايا التنمية والأمن الغذائي في العالم الإسلامي.(من أبحاث الندوة((التنمية من منظور إسلامي السابق ذكرها))ص٥٠٤

تشاد	٠	١٤	١٤-	٠	١	١-
جزر القمر	٠	٨	٨-	٠	٦	٦-
جيبوتي	٠	١٧	١٧-	٠	٢	٢-
مصر	٥٠	٩٢١	٨٧١-	٣	١٤٧	١٤٤-
جابون	٠	٣٧	٣٧-	٠	٣٧	٣٧-
جامبيا	٠	٢٥	٢٥-	٠	٥	٥-
غينيا	٠	٥٧	٥٧-	٠	٣	٣-
غينيا بيساو	٠	١٧	١٧-	٠	١	١-
إندونيسيا	٢٧	٤٩٦	١٦٩-	٢٢	١٤	٨
إيران	٠	٩٠٥	٩٠٥-	٠	٢٣٤	٢٣٤-
العراق	٠	٣٢٦	٣٢٦-	٠	٢٣	٢٣-
الأردن	١٢	٢٠٧	١٩٥-	١٨	٨٨	٧٠-
الكويت	١	٣١	٣٠-	٠	٤٣	٤٣-
لبنان	٤	١٢٧	١٢٣-	٠	٥٨	٥٨-
ليبيا	٠	٤٤٠	٤٤٠-	٠	٨	٨-
ماليزيا	٨٨	٦١٣	٥٢٥-	٢٢	١٠٤	٨٢-
المالديف	٠	٦	٦-	٠	٣	٣-
مالي	٣	٦٣	٦٠-	٠	١	١-
موريتانيا	٠	٥٨	٥٨-	٠	٠	٠
المغرب	١	٢٢٠	٢١٩-	٠	٧	٧-
النيجر	٠	٣٧	٣٧-	٠	٠	٠
نيجيريا	٠	١٩٣	١٩٣-	٠	٣	٣-
سلطنة عمان	٩	٩٠	٨١-	٢	٦٥	٦٣-
باكستان	٣٤٧	١٤٧	٢٠٠-	١	٠	١
قطر	١	٣٢	٣١-	٦	٢٨	٢٢-
السعودية	١٠٧	٩١٦	٨٠٩-	٢٦	٥٢٣	٤٩٧-
السنغال	٠	١١٥	١١٥-	٠	٤	٤-
الصومال	٠	٦٠	٦٠-	٠	٠	٠
السودان	٠	١٨١	١٨١-	٠	٠	٠
سوريا	٧	٢٥٨	٢٥١-	١	١	٠
تونس	١٥	١٠٩	٩٤-	٠	١٩	١٩-
تركيا	٤٦٦	١١٣	٣٥٣	١٢	٣٤	٢٢-
أوغندا	٤	٥	١-	٠	١	١-
الإمارات العربية المتحدة	٧٢	١٩٧	١٢٥-	٢٣	١٨٧	١٦٤-
اليمن	٢	٢٩٨	٢٩٦-	٠	٢٣	٢٣-
منظمة المؤتمر الإسلامي	١٢٢٣	٨٤٧٩	٧٢٥٦-	١٤٣	١٨٠١	١٦٥٨-
الدول المتقدمة	٣٧٢٩١	٢٧٨٧٧	٩٤١٤-	٣١٥٨٤	٣٣١٩٩	١٦١٥-
الدول النامية	٦٦٧٠	١٩٩٨٨	١٣٣١٨-	٥٤٦٣	٥٦٥٠	١٨٧-
العالم	٤٣٩٦١	٤٧٨٦٥	٣٩٠٤-	٣٧٠٤٨	٣٨٨٤٩	١٨٠١-

Source:Oker Gurler,op.cit. pp٦٠-٦١ cited from FAOTrade year books

ثالثاً:استهلاك الغذاء.

السؤال الذي نحاول الإجابة عنه الآن هو هل يتناول السكان في العالم الإسلامي ما يكفيهم من المواد الغذائية من حيث الكم والكيف؟وهل المستوى الحالي لاستهلاك المواد الغذائية هو المستوى المقبول أم أنه هناك نقصاً وعدم توازن؟

وجدير بالتذكير صعوبة تحديد وقياس الاستهلاك نظراً لأن البيانات المتعلقة به نادرة جداً،وذلك أن جمعها يكلف كثيراً.وقد تعارف الدارسون اعتماد ما يعرف ب((الميزانية الغذائية))وهي تقديرات الاستهلاك الغذائي والتي تحسب عادة بطرق محاسبية على كشوف ميزانية وذلك بإضافة الواردات الغذائية إلى تقديرات الإنتاج المحلي ثم يخصم منها الصادرات،ويدخل في الحساب زيادة أو نقص المخزون القومي وما يستخدم من بذور أو أعلاف الحيوان أو يتم فقده من الغذاء فإنها تخصم أيضاً.[1]

ونظراً لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول المعايير المتقدمة فإن معظم الدراسات التي تتناول الاستهلاك الغذائي المحلي،تحدده على النحو التالي:الإنتاج الغذائي المحلي+الواردات الغذائية-الصادرات الغذائية[2].

والوضع الأمثل بالنسبة للغذاء في دولة ما(أو مجموعة من الدول)هو أن يكون هناك مستوى ومحتوى من التغذية يشبع جميع أنواع الاحتياجات(مثل السعرات الحرارية،البروتينات،الدهون،الفيتامينات،وغيرها من المواد الغذائية الحيوية)يتلاءم في نفس الوقت مع تفضيلات المستهلكين[3].ويستخدم علماء التغذية مؤشرات كمية وأخرى كيفية لقياس الغذاء وعند تقويم الاستهلاك في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يظهر لنا جلياً الفجوة الواسعة بينها وبين الدول الصناعية،ويستنتج مصادر منظمة(الفاو)إلى أن الدول الإسلامية تسعى أن يصل متوسط ما يحصله الفرد المسلم من السعرات الحرارية ٧٦,٦٪من معدل السعرات الحرارية التي يحصل الفرد في الدول المتقدمة،ولا يمثل البروتين في وجبة الغذاء للفرد المسلم سوى٦١,٩٪من

---

(١) ويلارد و. كوكرين.مرجع سابق ص٥١

(٢) كمال توفيق حطاب،مرجع سابق ص٩٥

(٣) منى مصطفى البرادعي،مرجع سابق ص١٩٦-١٩٧.

البروتين في وجبة الغذاء للفرد في الدول المتقدمة،فيما لا تمثل نسبة الدهـــون الـــتي يحصل عليها الفرد المسلم سوى٤٤,٢%من الدهون التي يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة.(*)

ويلاحظ أيضاً أن مساهمة الأغذية غالية الثمن مثل المنتجات الحيوانية في إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان الإسلامية قليلة إلى حد كبير وخاصة في بلـــدان الدخـــل المنخفض،وذلك وفقاً لما تذهب إليه النظرية الاقتصادية(قانون انجل)(**)

جدول(٢٢)نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يومياً.

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أفغانستان	٢١٨٦	٢٠٣٧	١٧٩٦	١٦٧٥	١٥٢٣
ألبانيا	٢٧٨٧	٢٦٨١	٢٨٤٤	٢٤٣١	٢٦٠٥
الجزائر	٢٦٧٣	٢٧٦٤	٢٨٦٧	٢٩٣٩	٢٨٩٧
بنجلاديش	١٩٠٢	١٩٤٢	١٩٩٤	١٩٧٠	٢٠١٩
بنين	٢١٨٦	٢٢٧٨	٢٤٦٢	٢٥٥٩	٢٥٣٢
بروناي دار السلام	٢٥٣٣	٢٧١٨	٢٩١٣	٢٩٠٧	٢٧٤٥
بوركينا فاسو	١٦٦٨	١٨٢٢	٢١١٤	١٩٠٤	٢٣٨٧
الكاميرون	٢٣٥٩	٢٢٤٥	٢٢٠٠	١٩٥٤	١٩٨١
تشاد	١٦٣٩	١٤٤٢	١٦٩٨	١٧٢٨	١٩٨٩
جزر القمر	١٧٦٠	١٦١٦	١٧٥٣	١٧٢٦	١٨٩٧
جيبوتي	١٧٨٢	١٩٥٢	٢٣٨٥	٢٤٩٣	٢٣٣٨
مصر	٣١١٩	٣٣١٩	٣٣٣٦	٣٣٤٥	٣٣٣٥
جابون	٢٣٧٨	٢٥٨٣	٢٤٠٣	٢٥٤٠	٢٥٠٠
جامبيا	٢٠٢٣	٢٣١٩	٢٣٣٤	٢٢٧٩	٢٣٦٠
غينيا	٢٢٢٩	٢٢٥٧	٢٣٦٠	٢٤٤٩	٢٣٨٩
غينيا بيساو	١٨١٨	٢٤١٣	٢٤٨٨	٢٥٢٧	٢٥٥٦
إندونيسيا	٢٤٩٦	٢٥٨٦	٢٦٥٢	٢٦٨٥	٢٧٥٢
إيران	٢٦٥٦	٢٦٧٤	٢٦٧٤	٢٧٨٠	٢٨٦٠
العراق	٢٧٤٥	٣٢٤٠	٢٨٥٠	١٨٣٨	٢١٢١
الأردن	٢٦٦١	٢٧٧٥	٢٧٥٦	٢٩٠٣	٣٠٢٢
الكويت	٣٠١٣	٣٠٥٠	٢٥٠٣	٢١٢٩	٢٥٢٣
لبنان	٢٧٤٣	٢٩٧٤	٣١٩٧	٣٢٦٩	٣٣١٧
ليبيا	٣٤٥٩	٣٣٠٦	٣٢٧١	٣٢٨٨	٣٣٠٨
ماليزيا	٢٦٩٥	٢٦٩٩	٢٧٧٥	٢٧٨٧	٢٨٨٨
المالديف	٢١٣٠	٢٣٠٠	٢٦٥٥	٢٥٩٢	٢٥٨٠
مالي	١٧٨٩	١٩١٠	٢١٠٥	٢٣١٤	٢٢٧٨
موريتانيا	٢١١٨	٢٤٣٢	٢٥٣١	٢٦١٧	٢٦٨٥
المغرب	٢٧٠٢	٢٩١٥	٢٩٧٨	٣٠٣٨	٢٩٨٤

(*) هذه المتوسطات هي متوسطات عام ١٩٩٢.

(**) تشير عدد من الدراسات أن الفقراء يقومون على صرف ما يقارب ٦٠-٨٠%من دخلهم على الطعام.

النيجر	٢٢٢٩	٢٣٠٨	٢٠٥٣	٢٢٤٨	٢٢٥٧
نيجيريا	١٩٦٨	١٩٧٢	٢٠٩٣	٢٠٩٥	٢١٢٤
باكستان	٢١١٤	٢١٦٦	٢٤٣١	٢٢٧٠	٢٣١٥
السعودية	٢٨٩٣	٢٥٥٥	٢٦٩٢	٢٧٠١	٢٧٣٥
السنغال	٢٣١٠	٢٢٥٧	٢٣٧٢	٢٢٨٥	٢٢٦٢
سيراليون	٢٠٠٨	١٩٦٦	١٨٩٥	١٨٨٥	١٦٩٤
الصومال	١٧٨٨	١٨٦٩	١٧٦٩	١٥١٥	١٤٩٩
السودان	٢٢٤٤	٢١٦٧	٢٠٥٠	٢١٨٥	٢٢٠٢
سوريا	٢٩٥٥	٣٢٧٤	٣٢٤٤	٣٢٣٣	٣١٧٥
تونس	٢٨٣٩	٢٩٣٨	٣١٥٨	٣٢٨١	٣٣٣٠
تركيا	٣٢٨٦	٣٤١٠	٣٥٧٩	٣٥١٣	٣٤٢٩
أوغندا	٢٠٧١	١٩٩٨	٢٢٤٣	٢٢٢٦	٢١٩٥
الإمارات العربية المتحدة	٣٣٠٩	٣٣٣٩	٣٣٣٢	٣٣٥٨	٣٣٨٤
اليمن	١٩٣٤	٢٠١٦	٢١٢٦	٢١١٣	٢٢٠٣
منظمة المؤتمر الإسلامي	٢٣٨٨	٢٤٥٠	٢٥٢٩	٢٥٠٠	٢٥٣٥
الدول المتقدمة	٣٢٧١	٣٣٢٩	٣٣٩٤	٣٢٩٦	٣٢٤٠
الدول النامية	٢٣٠٤	٢٤٢٥	٢٥٠٨	٢٥١١	٢٥٤١
العالم	٢٥٥٩	٢٦٥١	٢٧١٨	٢٦٩٥	٢٧٠٤

Source: Oker Gurler.op.cit p.٨٣ cited from FAO production year books.

جدول(٢٣) نصيب الفرد من البروتينات يومياً(بالغرامات).

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أفغانستان	٦١,٤	٥٦,٧	٥٠,٤	٤٧,٨	٤٣
ألبانيا	٨١,٩	٧٩,٥	٨٦,٢	٧٨,٤	٨١,٣
الجزائر	٦٨,٥	٧٤,٢	٧٦,١	٧٩,٢	٧٥,٦
بنجلاديش	٤٢,٣	٤٢,٩	٤٣,١	٤٢,٤	٤٢،٥
بنين	٥٣,٣	٥٣,٨	٥٨,٣	٥٩,٣	٦٠,٢
بروناي دار السلام	٦٧,٩	٨٢,٨	٧٨,٣	٨١,٧	٧٨,٨
بوركينا فاسو	٤٩,٩	٥٣	٦٢	٥٦,٣	٦٩,٩
الكاميرون	٥٩,٢	٥١,٦	٥١,٨	٤٧,٨	٤٨
تشاد	٥٣,٩	٤٥,٣	٥١,٦	٥٣,٢	٦١,١
جزر القمر	٣٨,٨	٣٦,٤	٣٩,٩	٣٧,٨	٤١,٨
جيبوتي	٤٣,٢	٤٥,٣	٥٩,٨	٥٧,٨	٥١,٦
مصر	٧٨	٨٤,٧	٨٧,٣	٨٧,٤	٨٧,٣
جابون	٦٤,٨	٧٠,٩	٥٨,٦	٦٤,٩	٦٤
جامبيا	٤٧,٣	٥٧,٥	٥٦,٥	٥٤,٩	٥٦,٦
غينيا	٤٩,٩	٥١,٥	٥٢,٨	٥٣,٤	٥٣,١
غينيا بيساو	٣٨,٤	٤٧,٨	٤٨,٨	٥٠,٦	٤٩,٩
إندونيسيا	٥١,٦	٥٤,٥	٥٨,٥	٥٩,٧	٦٠,٥
إيران	٦٨,١	٦٩	٦٨,٧	٧٣,٨	٧٤,٣

العراق	٧٢,٩	٨٤,٨	٧٢,١	٤٤,٨	٤٩,٨
الأردن	٦٨	٧٨,٧	٧١.٩	٧٨,٢	٨٠,٧
الكويت	٩٢,٦	٨٤,٨	٧١,٦	٦٢,٩	٦٨,١
لبنان	٧٧,١	٧٩,٣	٨٢,٥	٨٦,٢	٨٨,٦
ليبيا	٩١,٥	٨٣	٧٩,٥	٧٩	٧٩,٣
ماليزيا	٥٧	٥٦,٢	٥٦,١	٥٧,٩	٥٩,٩
المالديف	٦٩	٨٧,٣	١١٥,١	١١٥,٣	١١٣,٣
مالي	٥٣,٧	٥٦,٢	٥٨,٨	٦٤,٢	٦٣,٦
موريتانيا	٧٢,٨	٧٩,٥	٧٧,٧	٨٠٨	٨١,٥
المغرب	٧٠,٧	٧٨,٢	٨٤	٨٤,٩	٨٠,٩
النيجر	٦٤,٨	٦٠,٤	٥٥,٩	٦٠,٥	٦١,١
نيجيريا	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٤,٤	٤٤,١	٤٣
باكستان	٥١,٤	٥٢,٢	٥٩,٧	٥٤,٨	٥٦
السعودية	٧٦,٤	٧٣,٦	٧٥,٩	٧٦,٦	٧٧,١
السنغال	٦٥,١	٦٧,٧	٦٧,٢	٦٥,٩	٦٣,٩
سيراليون	٤٣,٤	٤١	٣٩,٨	٣٩,٧	٣٤
الصومال	٥٨,٣	٥٩,٢	٥٦,٦	٤٦,١	٤٣,٥
السودان	٦٣.٥	٦٢,٤	٥٩,٥	٦٣,٩	٦٥,٤
سوريا	٧٩,٢	٨٨,٦	٨٥,٨	٨٣,٨	٨٢
تونس	٧٨,٤	٨٠,٧	٨٢,٢	٨٦,٦	٩٠,٨
تركيا	٩٦,٩	١٠٠,٨	١٠١,١	١٠٢,١	١٠٠,٥
أوغندا	٤٧,١	٤٤,٩	٥٣,٧	٥٢,٢	٥١,٥
الإمارات المتحدة	١٠٤,١	١٠٦,٢	١٠٧,٣	١٠٧,٦	١٠٧,٦
اليمن	٥٥,٧	٥٥,٨	٥٦,٥	٥٤,٩	٥٦,٤
منظمة المؤتمر الإسلامي	٥٨,٣	٦٠,١	٦٢,٠	٦١،٥	٦١,٧
الدول المتقدمة	٩٦,٧	٩٩,٢	١٠١,٩	١٠٠,١	٩٧,٢
الدول النامية	٥٦	٥٩	٦١,٥	٦١,٥	٦٢,٣
العالم	٦٦,٧	٦٩,١	٧١,١	٧٠,٦	٧٠,٤

Source: Oker Gurler.op.cit p.٨٤ cited from FAO production year books.

جدول(٢٤)إمدادات الفرد من الدهون يومياً(بالغرامات).

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أفغانستان	٣٦,٧	٣٧,٥	٣٣,٣	٢٩,١	٢٧,٧
ألبانيا	٥٩,٧	٥٨,٧	٦٥,٦	٥٨,٣	٦٠,٩
الجزائر	٥٩,٦	٦٣,٤	٦٩,١	٦٨,٤	٧٠,٧
بنجلاديش	١٣,٧	١٧,٨	١٦,٤	١٥,٥	٢٠,١
بنين	٤٦,٦	٥٤,٥	٤٦,٤	٥١,١	٥١,٥
بروناي دار السلام	٥٤,٨	٧٠,٣	٨٣,٩	٨٠,٤	٧٣,٢
بوركينا فاسو	٣٠,١	٤٣,٩	٤٥,٣	٣٩,٣	٤٤,٣
الكاميرون	٥٠,٤	٤٧,٦	٤٥,٥	٤٣,٤	٤٣,١

تشاد	٣٩,١	٣١,٤	٤١,٤	٣٩,٩	٤٩,٣
حزر القمر	٣٥,٥	٣١,٤	٣٣,٥	٣٧,٦	٣٦,٧
جيبوتي	٣٩,٦	٤٦,٢	٥١,٢	٥٠	٦٠,٥
مصر	٧٠,٣	٧١,٢	٦٦,٣	٦٥,٧	٦٤,٣
جابون	٤٢,١	٣٨,٧	٤٨,٧	٥١	٥١,٢
جامبيا	٤٩,٢	٥٠,٤	٤٨,٤	٥٥,١	٥٦,٤
غينيا	٥١	٤٨,١	٤٥	٤٨,٩	٤٩,٧
غينيا بيساو	٥٤,٨	٦٩,١	٧٣,٤	٦٥,٦	٧٤,٥
إندونيسيا	٣٧,٧	٤٥,٧	٥٠,٩	٥١,٥	٥٠,٥
إيران	٦٠,١	٦٢,٣	٦٣,٥	٦٣,٥	٦٢,٦
العراق	٥٥,٥	٧٢,٩	٦٤,٣	٢٧,١	٣٧,٨
الأردن	٦٣,٩	٧٢,٢	٧١,٧	٨١,٨	٨٦,٨
الكويت	٩٤,٣	١٠٠,٤	٩٣,٨	٧٥,٨	٨٤,٩
لبنان	٨١,٢	٩١,٥	٩٥,٥	٩٨,٦	١٠٠,١
ليبيا	١١٣,٩	١٠٩,٤	١٠٩,١	١١٠,٤	١١٢,٩
ماليزيا	٧٧	٨٥,٤	١٠٠,٩	٩٩,٣	٩٩,٧
المالديف	٣١,٥	٣٨,٩	٤٧,٩	٤٨,٢	٤٧,٨
مالي	٣٩,١	٣٦,٧	٤٢,٩	٤٣,٦	٤١,٤
موريتانيا	٥٧,٧	٥٨,٤	٥٩,٨	٦٠,٨	٥٩,٤
المغرب	٤٩,٨	٥٥	٥٣,٩	٥٦,٥	٥٩
النيجر	٣٦,٧	٣٢,٨	٢٨,٥	٣١,١	٣٢
نيجيريا	٤٨.٧	٤٧,١	٤٨,٩	٤٨,٩	٤٩,٨
باكستان	٤٣,٤	٥١,٥	٥٩,٥	٦١	٦٣,١
السعودية	٧٣,٢	٧١,٨	٨٧,٢	٨٧,٤	٩٠,٥
السنغال	٦٢,٧	٦٢,٤	٥٧,٤	٦٢,٣	٦٠,٣
سيراليون	٦٠,٤	٥٦	٥٣,٤	٥٤,٧	٦٠,٨
الصومال	٧١,٤	٦٩	٥٩,٦	٤٩,٥	٤٢,٢
السودان	٨٠,٩	٧٠,٦	٦٢,٩	٦٢,٢	٥٩,٧
سوريا	٨٤,٨	٨٩,٤	٩٢,٢	٩٣,٣	٩٥
تونس	٧١,٥	٨١,٦	٩١,٨	٩٣,٧	٨١,٣
تركيا	٨٠,٩	٧٣,٣	٩٣,٩	٩٣,٥	٩٢,٦
أوغندا	٢٠,٢	٢٠,٩	٢٨,٣	٢٨	٢٩,١
الإمارات المتحدة	١٢١,٩	١١٦,٣	١٠٩,٦	١١٢,١	١١٤,٣
اليمن	٣٦,٧	٣٦,١	٣٩	٣٦,٢	٤٢,٦
منظمـــة المؤتمـــر الإسلامي	٤٨,٢	٥١,٩	٥٤,٧	٥٤,٠	٥٤,٩
الدول المتقدمة	١١٧,٧	١٢٤,٧	١٢٧,٥	١٢٣,٩	١٢١,١
الدول النامية	٤٠,٥	٤٥,٣	٥٠,٤	٥١,٢	٥٢،٣
العالم	٦٠,٨	٦٥,١	٦٨,٧	٦٨,٣	٦٨,٣

Source: Oker Gurler.op.cit p.٨٥ cited from FAO production year books.

المطلب الثالث:أسباب مشكلة الغذاء وآثارها

الفرع الأول:أسباب مشكلة الغذاء

لعل مما يدعو إلى التعجب والاستغراب أن معظم الدول النامية كانت دولا مصدره للغذاء حتى في الثلاثينات من هذا القرن،وكانت لا تزال من الناحية العملية مكتفية ذاتياً عند بداية الخمسينات ثم اختلف الوضع وتحولت منذ نهاية الخمسينات إلى دول مستوردة له.فمن الثابت إحصائياً أن كثيراً من هذه الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تصدر في السنوات السابقة على الحرب المواد الغذائية للبلدان الأوربية الصناعية ثم أصبحت في السنوات اللاحقة للحرب مستوردة بشكل واضح لهذه المواد.[1]

ففيما بين عامي ١٩٣٤-١٩٣٨مثلا كانت تصدر هذه المستعمرات حولي(١٢)مليون طن من القمح سنوياً يذهب معظمه إلى البلدان الصناعية.لكنها في عام١٩٧٤ صارت تستورد(٥٢)مليون طن.وفي عام ١٩٨٠ استوردت (١٠٠)مليون طن من القمح[2].

جدول(٢٥)الواردات(-)والصادرات(+)الصافية من الحبوب حسب المنطقة.(المتوسطات السنوية بملاين الأطنان).

	أوربا الغربية (١)	أوربا الشرقية (٢)	الاتحاد السوفيتي (٣)	أمريكا الشمالية (٤)	سكان الشمال (٥)	أوقينوسيا (٦)	أمريكا اللاتينية (٧)	آسيا (٨)	أفريقيا (٩)	قارات العالم الثالث٧+ ٨+٩
١٩٣٤-١٩٣٨	٢٣,١-	٢,٧+	١,٣+	٥,٣+	١,٩-	٢,٨+	٩,٠+	٠,٣+	٠,٦+	٩.٩+
٤٨-١٩٥٢	١٢,٩-	٠,٥+	١,٧+	٢٢,٤+	٢,٧-	٣,٤+	٠,٩+	٣,٤-	٠,٣-	٢,٨-
٥٢-١٩٥٦	٢١,٩-	١,٤-	٢,٠+	٢٤,٢+	٤,١-	٣,١+	١,٢+	٢,١-	٠,١+	٠,٨-

---

[1] عادل محمد حشيش،مرجع سابق ص٢٥-٢٦ محمد علي الغرا،مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي(سلسلة عالم المعرفة (٢١)الكويت،سبتمبر ١٩٧٩)ص١٦ جاك لوب مرجع سابق ص١٦٥

[2] فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها ،مرجع سابق ص٣٦١ كذلك انظر محمد على الفرا مرجع سابق.ص١٦ وما بعدها جاك لوب مرجع سابق.

٥٦-١٩٦٠	٢٣,٣-	٥,٤+	٥,٣+	٣١,٠+	٤,٢-	٣,١+	١,٦+	٧,٥-	٠,٩-	٦,٨-
٦١-١٩٦٥	٢٦,٢	٦,٥-	٢,١+	٤٩,٢+	٧,٢-	٦,٧+	٢,١+	١٤,٩-	٢,٤-	١٥,٢-
٦١-١٩٧٠	٢٣,٠	٤.٤-	٢,٩+	٥٢,٠+	١٢,٦-	٧,٠+	٣.٣+	١٩,٧-	٣,٩-	٢٠,٣-
٧١-١٩٧٥	٢١,٥	٧,١-	٧,١-	٧٨,٧+	١٧,٢-	٩,٧+	١,٢-	٢٤,٨-	٦,٣-	٣٢,٣-
٧٦-١٩٧٧	٢٥,٢	١١,٧-	١٣,١-	٩٤,٨+	٢١,٢-	١١،٢+	١,٦+	٢٦.١-	٨,٣-	٣٢,٨-

المصدر: جاك لوب مرجع سابق ص١٦٤

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو ما هي الأسباب التي كانت وراء تغير الأوضاع؟أو بتعبير آخر ما هي الأسباب التي جعلت الدول النامية مستوردة للغذاء وخاصة الحبوب بعد أن كانت مصدرة لها؟ولكن قبل أن نحاول إجابة هذا السؤال نحاول أن نثير سؤلاً آخر يقول من هم الجياع وأين يعيشون؟هناك انطباع سائد بين الأوساط غير المطلعة بالموضوع مؤداه.سهولة الحصول على الغذاء في الريف أكثر منها في المدينة لكن التفكير على هذا المنوال هو خطأ فادح،فكما يقول كوتر وهوسون فإنه:((إذا كانت قد حصلت وفيات من المجاعة في المدن،في حالات نادرة،فإن المجاعات في الريف ما تزال تخبط دون توقف في أمريكا اللاتينية وفي أسيا وفي أفريقيا)).[1]وحسب تقديرات البنك الدولي،فإن ٨٠%من الجياع هم من النساء والأطفال ومعظم هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية.[2]وترى إحدى المنظمات الأمريكية التي تعمل من أجل تخفيف الجوع العالمي،أن حوالي ٤٠%من الجياع هم مزارعون بالأجر لا أرض لديهم وعمال زارعيون،و٤٠% هم مزارعون أصليون، ٢٠%يعيشون في أحياء مدينة فقيرة وقذرة.[3]

وجاء في تقرير للبنك الدولي بعنوان(ضمان الأمن الغذائي في العالم النامي:القضايا والخيارات)).أن ضحايا المجاعة ينتمون إلى مجموعة أو أكثر من المجموعات التالية.

---

[1] توماس كوتر وميشال هوسون ،مرجع سابق ص١١٣

[2] جون.ل.سايتز مرجع سابق ص٦٣

[3] جون ل سايتز،مرجع سابق ص٦٣.

*صفار المزارعين أو المستأجرين الذين فشلت محاصيلهم،ولا يستطيعون أن يجدوا عمالة أخرى من الزراعة(مثلا المجاعة في وولو في أثيوبيا في ١٩٧٣).

**العمال الزارعيون المعدمون الذين يخسرون وظائفهم حيث ينخفض الإنتاج الزراعي (كما حدث في بنجلاديش في ١٩٧٤)أو الذين يواجهون ارتفاعاً سريعا في أسعار المواد الغذائية في حين تركد أجورهم أو تنخفض(كما حدث أثناء المجاعة الكبرى في البنغال في ١٩٤٣).

***العمال الريفيون الآخرون الذين يتأثرون بهبوط الدخل الحقيقي في مناطق المجاعة(وهذا صحيح في كل المجاعات تقريباً)

****الرعاة الذين يحصلون عادة على الجانب الأكبر من غذائهم من بيع حيواناتهم.فقد تهلك قطعانهم نتيجة الجفاف ذاته أو تهبط أسعار الحيوانات بالنسبة لأسعار الحبوب الغذائية (كما حدث مثلاً في منطقة هرر في إثيوبيا في ١٩٧٤وفي جفاف الساحل في ١٩٧٣)[1].

وجاء في تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية المعروف بالمجاعة مجيباً عن السؤال من هم الجياع مما يلي:((ربما يكونون من ملاك الماشية الذين اضطروا إلى التنازل عن ماشيتهم بأسعار بخسة في أثناء الجفاف لشراء الحبوب لاستهلاكهم الخاص،[*]أو من المزارعين الذين خانهم المحصول،ومن ثم فإنهم لا يملكون حالياً الدخل الذي يتيح شراء الأغذية أو البذور حتى حين تصبح متاحة ثانية،أو من العاملين بالمدن الذين فقدوا وظائفهم في فترة الركود.ويمكننا أن نجد كل هذه المجموعات بين ضحايا المجاعة...ولا شك أن الأثر الدائم على الاقتصاد السياسي الإفريقي لكل دورة من دورات المجاعة هو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.وقد حدث بعد مجاعة الساحل في السبعينات ،تحول بارز لملكية الماشية من الرعاة الصغار إلى التجار المقيمين بمناطق بعيدة))[2][*]فالذين يعانون من الجوع هم

---

(١) شلومو روبلنجر ،الأمن الغذائي والفقر في أقل البلدان نمواً (التمويل والتنمية،ديسمبر ١٩٨٥)ص٧-١١.وهذا المقال يوجز تقرير البنك الدولي المذكور في المتن

(*) لقد تعرض الرعاة الصوماليون هذه المشكلة بصورة مخيفة منذ بداية الحروب الأهلية في البلد عام ١٩٩١.

(٢) صدر الدين آغا خان وآخرون مرجع سابق ص٦٦

المزارعون الذين لا دخول لهم ولا أرض لهم،والمجاعة باعتبارها ظاهرة قصيرة الأجل ترتبط ارتباطاً لا مفر منه بالفقر المستمر طويل الأجل فالأثرياء لا يموتون جوعاً[1].

فالتفاوت بين كل من الريف والحضر في الحصول على الغذاء،حيث يحصل الحضر على كمية من الغذاء أكبر مما يحصل عليه الريف أمر مشاهد في معظم-إن لم يكن في كل-المجتمعات النامية[2].

وتوصلت عدد من الدراسات أن هناك علاقة مباشرة تقريباً بين نقص المتحصل من السعرات الحرارية وزيادة الاحتياجات من السعرات الحرارية أي أن أولئك الذين يعانون من أكبر نقص في السعرات الحرارية هم الذين في حاجة إلى أكبر قدر من السعرات الحرارية والعكس صحيح،مما يدل على أن الفقراء عادة يقومون بأعمال شاقة تتطلب قدراً أكبر من الطاقة[3].

والآن نرجع إلى السؤال ما الذي يسبب الجوع في العالم؟هناك عوامل كثيرة يذكرها الكتاب عند عزوهم أزمة الغذاء،وليس هدفنا تناول جميع هذه العوامل بل نكتفي ببعض منها كما يلي:-

١-السكان:-تعتبر قضية السكان في أزمة الغذاء من المسائل التي اختلفت فيها وجهات النظر،ويمكن تصنيف الكتابات حيال هذه المسألة إلى مناهج ثلاثة كما يلي

أ-المنهج المالتوسي الجديد:ويرى أصحاب هذا المنهج أن مالتس كان على صواب،وأن أساس مشكلة الغذاء ترجع إلى السباق المحموم الذي يدور بين القنبلة أو الانفجار السكاني وبين النمو في الإنتاج الزراعي.وشعار أنصار هذا المنهج هو((نقص الأرزاق لزيادة الأعناق))وغدا الإنسان في العالم الثالث عندهم((له فم وليس له يدان)).ويقولون بأنه:((ما لم تتوقف الزيادة السكانية فإنه لا بد لنا كذلك

(*) من الكتابات القيمة التي تناولت مجاعة الساحل بعمق وموضوعية كتاب:
Richard Frank &Barbara H. Chasin, Seeds of famine :Ecological Destruction and the Development Dilemma in the west African Sahel.(Allanheld,Osmun,Montchlair,New-York,١٩٨٠).

(1) صدر الدين أغا خان وآخرون ؛مرجع سابق، ص٦٥.

(2) تشير كثير من الدراسات في كثير من المجتمعات أن البنات تعاني من سوء التغذية أكثر من البنين.

(3) منى مصطفى البرادعي،مرجع سابق ص٢٠٤.

من إلقاء سلاح المعركة))[1].ويقولون بصراحة:((لقد انتهت معركة توفير الغـــذاء للإنسانية))[2].بل ذهب هويت سيتفنـــز((أن يوم القيامة ســيوافق ٢٠٢٦/١١/١٣ حيث تقضي المجاعة العالمية في هذا اليوم على الجميع))[3].ويعتقد أنصار هذا المنـــهج أن الحل يكمن في تحديد النسل[*]وتطوير التكنولوجيا الزراعية.ويوجهون انتقـــادات لاذعة للمعونات الغذائية التي تقدم إلى الدول النامية في أوقات المجاعات لأنها تجعـل-حسب اعتقادهـم-من الممكن أن يعيش أنـــاس أكـــثر مـــن الســـابق في بـــؤس شنيع،وتحفظهم على قيد الحياة فقط.ويوصون الشعوب الغنية أن يدعـــو الآخريـــن يجوعون وينجوا بجلودهم،كما يقترحون على حكوماتهم أن تعمل سياسة((قـــارب النجاة))أو على أضعف الإيمان اتباع إجراء ((الرحلة الثالث.

ومن أبرز منظري هذا المنهج بول آيرلخ[4]،فوجت[5]،ميذوز وآخرون[6]،لســـتر برون[7]،فرنكلين برل[8]...الخ.

وفي الحقيقة فإن كثيراً من الدراسات العلمية وتقارير المنظمات الدولية تثبـــت أن إنتاج المواد الغذائية نما نمواً أسرع من نمو السكان في البلدان النامية[9]، ففي الفـــترة الواقعية بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٥تخطى إنتاج الحبوب نمو السكان متزايداً من زهـاء

---

(١) رمـــزي زكـــي،المشـــكلة الســـكانية وخرافيـــة المالتوســـية الجديـــــدة.(سلســـلة عـــالم المعرفـــة رقم(٨٤)الكويت،١٩٨٤)ص١٩٨-١٩٩.

(٢) نفسه.

(٣) Susan George, How the other half dies :the real reason for world hunger.(Allanheld Osmun &co.publishers Montclair, New-Jersy,١٩٧٩)p.٣٣

(*) في الحقيقة ينادي أنصار هذا الاتجاه إلى ما يسمى إلى النمو السكاني السلبي ويوجهون انتقادات شـــديدة إلى مـــا يسمى تحديد أو تخطيط النسل ويعتبرونه من الحيل التي يلجأ إليها السياسيون لتتجنب غضب الشعب

(٤) Paul R. Ehrilich, the population bomb.(Ballantin books, New-York,١٩٧٠).

(٥) W.Vogt,Road to Survival .(New-York,١٩٤٨).

(٦) Meadows et al , the Limits to Growth.(Club of Rome,١٩٧٠)

(٧) Lester Brown, By bread alone.(New-York,Praeger,١٩٧٤).

(٨) فرنكلين برل،الجوع أقصر الطريق إلى يوم القيامة مرجع سابق.

(٩) البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦، أماكن متفرقة.

٧٠٠مليون طن إلى ما يربو على ١٨٠٠مليون طن بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي ٢,٧% [1].

ب-المنهج التوفيقي: وأنصار هذا المنهج يتفقون مع أنصار المنهج الأول في تحديد المشكلة إلا أنهم في نفس الوقت لا ينكرون الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في استفحال المشكلة.ومن الأمور التي يذكرون بالإضافة إلى ما سبق ما يلي:-

أسعار وأسواق السلع الزراعية،المدخلات،مستويات الدخول،الاستثمار والتسهيلات في أنشطة الإنتاج الغذائي،أنماط استهلاك وتوزيع المواد الغذائية بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة،معدلات النمو الاقتصادي،الفقر الريفي،والتعاون بين الشعوب،...الخ ويقترحون عدداً من السياسات والإجراءات منها استقرار أسواق السلع الزراعية،زيادة الائتمان الزراعي،زيادة الاستثمارات الزراعية،تطوير المدخلات،تطوير عمليات توزيع وخزن وتسويق المواد الغذائية،تطوير برامج التعليم والتدريب والتغذية المزارعين، وكذلك يدعو أنصار هذا المنهج إلى نظام اقتصادي دولي جديد، والإصلاح الزراعي،والإسراع في عملية التنمية الاقتصادية،ومشاركة الناس في اتخاذ القرارات وتنفيذها، والحد من الأنماط الاستهلاكية للدول الغنية وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

ح-المنهج الراديكالي:ويؤكد هذا التيار أن النمو السكاني لا يعتبر سبباً للمجاعة،وأن السبب الحقيقي للمجاعة هو الاستغلال الذي يتعرض له الفقراء من قبل كلاً من الدول الصناعية المتقدمة والنخبة المسيطرة في الدول النامية.فأنصار هذا المنهج يعتقدون أن سبب المجاعة في هذا العالم الذي تسكنه الوفرة والبحبوحة ليست بسبب وجود ركاب زائدين عن الحد على الأرض،ولا بسبب رداءة الطقس أو

---

[1] مستقبلنا المشترك مرجع سابق ص١٧٩.لمزيد من المعلومات انظر فرنسيس مورلابية وجوزيف كولتر مرجع سابق. و:Susan George, op.cit.

Barbara Insel, A world a wash in Grain(Foreign affairs,٦٣,spring,١٩٨٥)pp.٨٩٢-٩١١.

التقلبات المناخية،وإنما يعود ذلك لأن الغذاء تحت مراقبة الأغنياء لذا يعاني الفقـــراء وحدهم من الجوع.

ويرى أصحاب هذا المنهج عدم جدوى أية أساليب لا طعام الجوعى ما لم يحـدث تغيير جذري للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياســية الســائدة.ويوجـــهون انتقادات شديدة للمعونات الغذائية والتجارة باعتبارهما أسلحة سياسية للحفاظ على قوة الأقوياء ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى عدد من الحجج والبراهين منــــها مــا يلي[1]

(١)إن الفكر المالتوسي يعتمد على قانون تناقص الغلة الذي يفترض عـــدم نمـــو قوى الإنتاج مما يعني إهمال أثر التقدم العلمي والتكنولوجي وهو أمر لا يمكن قبولـــه وبخاصة في عصرنا المعاصر الذي يتميز بسرعة انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية في جميع مجالات الإنتاج.وفي الواقع لا أحد يجادل في أن خصوبة الأرض قد تتعـــرض للإنهاك،بيد أن ذلك ليس راجعاً لخصائص الطبيعة بل بسبب أساليب الاستثمار.

٢-يؤكد عدد كبير من العلماء أن الحد الأعلى النظري لقدرة هذا الكوكب على الوفاء باحتياجات سكان كوكبنا(الإنتاج الغذائي الممكن)تبلغ أضعاف أضعاف عدد السكان الحالي أو المتوقع في المستقبل القريب.ففي تقدير للعالم الإنجليزي جون برنال إن الزيادة الممكنة في مساحة الأراضي الزراعية يمكن أن تؤمن إنتاجاً غذائياً يكفي لا طعام ٣٥,١مليار نسمة[2]ويذهب الاقتصادي الإنجليزي الشهير كولن كـــلارك إلى أنه يوجد في العالم بمساحة تقدر بحوالي ٨١٠٠مليون هكتار يمكن أن تدر إنتاجـــاً يكفي لا طعام ٤٥مليار نسمة[3].وفي تقديـــر ورد في عـــدد ١٩٨٧/١٣ ٦لمجلـــة

---

[1] انظر لمزيد من المعلومات حول هذه النقاط رمزي زكي المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة مرجع ســابق ص٢٠٢-٢٠٨

[2] رمزي زكي،المشكلة السكانية مرجع سابق ص٢٠٤

[3] رمزي زكي،المشكلة السكانية،مرجع سابق ص٢٠٤-٢٠٥

الإيكنومست البريطانية أن الأرض قادرة نظريا على توفير الغذاء لعدد يبلغ ١٣٢,٠٠٠بليون نسمة[1].

٣-كما يشير أنصار المنهج الراديكالي إلى الإمكانات الهائلة التي تخزنها البحار والمحيطات والتي لا تستخدمها البشرية في وقتنا الحاضر إلا نسبة ضئيلة جداً.[*]ومن أبرز أنصار هذا المنهج جوزيف ذى كاسترو[2]،فرنسيس مورلابيه وجوزيف كولينز[3]،سوسن جورج[4]،ريشارد فرنك وبربراه.جاسن[5] وليام أ.داندو[6]،...الخ

وخلاصة القول أن أنصار المنهج الراديكالي يذهبون إلى أن المشكلة برمتها إنسانية من الدرجة الأولى وليست طبيعية.وفي الحقيقة فإن الكابوس المالتوسي لم يؤيده الواقع بالعكس ثبت أن ما يواجه العالم هو أن كثيراً من الناس لا يجدون ما يكفي لطعامهم رغم أن هناك من الطعام ما يكفي الجميع.مما يؤكد أن جذور المشكلة تمتد إلى سياسات الاقتصاد الكلى غير السليمة وإلى الهياكل الاقتصادية والسياسية التي تكبح قدرة كثير من البشر على الحصول على ما يكفي من الطعام.

٢-أزمة التنمية الزراعية:-إن أزمة الغذاء بصفة خاصة وأزمة التنمية بصفة عامة في العالم الثالث إنما ترجع في الأساس إلى الإهمال الذي تعرض له القطاع الزراعي في تلك البلدان.فقد ظلت التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة منحازة إلى حد كبير إلى التصنيع بالرغم من تمتع الكثير منها بإمكانيات زراعية كبيرة مما يجعلها ينطبق عليها قول الشاعر:

---

(1) أسامة الخولي،ما بين التخمة والمجاعة إشكالية الغذاء في المجتمع المعاصر.(عالم الفكر،يوليو سبتمبر ١٩٨٧)ص في الهامش.

(*) لدراسة موضوعية لامكانات البحار الغذائية انظر كلارنس ب أيديل،البحار ضد الجوع ترجمة محمد محمد فرج (مكتبة غريب تاريخ الطبعة(بدون).

(2) Josue de Castro,Geography of hunger.(London,١٩٥٢).

(3) Frances Moore lappe and Joseph Collins, Food first:the Myth of scarcity.(Boston,١٩٧٧).

(4) Susan Goerge,How the other half dies(op.cit).

(5) richard W..Franke &BARBARA H.Chasin,op.cit

(6) William A. DANdo,op.cit.

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ:والماء فوق ظهورها محمـــول.وإهمـــال القطـــاع الزراعي في البلدان النامية يعود إلى فلسفة واتجاهات التنمية التي اعتمدها البلـــدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي انطلقت من انبهار كثير مـــن الاقتصـــاديين والسياسيين في هذه الدول بالتصنيع السريع لاعتقادهم القوى بأن القطاع الصنـــاعي يتمتع بمزايا طبيعية تجعله قطاعاً حركياً رائداً،في حين أن القطاع الزراعي متخلـــف بطبعه. بالإضافة أن القادة السياسيين يرغبون البقاء في السلطة، وجماهير المدينة هـــي التي تؤثر على طول الفترة الزمنية في بقاء القائد على كرسي حكمه أكثر مما يؤثـــر المزارعون والريفيون الفقراء المبعثرون.

لكن أدت توجهات إهمال الزراعة إلى تحول البلدان النامية إلى بلدان مســـتوردة لأغلب السلع الغذائية خصوصاً الأساسية منها بعد أن كانت مصدره لها.

ومن أبرز إفرازات هذه الاستراتيجية التنموية حرمان سكان الريف من قـــاعدتهم الزراعية ونزوحهم إلى المدن. ونجم عن هذا النـــزيف البشري المستمر من الريف إلى المدن تدهور الزراعة وتخلفها، حتى أصبحت عاجزة عن تلبية حاجـــات الســـكان الغذائية. فالهجرة الريفية تؤدي إلى فقدان القطاع الزراعي الكثير من عمالته النشـــطة والمنتجة،وقد وصل الحال في بعض هذه الدول أن أصبح النقص في تلـــك العمالـــة مسئولاً عن جزء كبير من الخســـائر الـــتي تلحـــق بالمحـــاصيل الغذائيـــة وقـــت حصادها[1].ومما يزيد الطين بلة أن تلك الهجرة تتكون في الأساس مـــن العنـــاصر الأكثر شباباً وكفاءة.

ومن جهة فإن هذه الهجرة تؤدي إلى نمو المدن سكانياً مما يعني امتداد مســـاحتها مما يؤدي توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية الخصبة القريبة من المدن.وبمـــا أن معظم الأراضي المحيطة بالمدن تزرع غالباً بالخضروات وأحياناً بالحبوب التي تـــزود المدن بحاجتها من الطعام فإننا نستطيع أن ندرك مدى تناقص الإنتاج مـــن الســـلع الغذائية كلما نمت المدينة وابتلعت الأراضي الزراعية المحيطة بها[2].

---

[1] محمد علي الفرا،مشكلة الإنتاج الغذاء في الوطن العربي مرجع سابق ص١١٢

[2] محمد علي الفرا،مرجع سابق ص١٢٤

ومن المعروف أن من أهم أسباب الهجرة سكان الريف إلى المدن سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية حيث تتركز معظم الأراضي الزراعية في أيدي أفراد قلائل ومعظم الريفيين يعتبرون من المعدمين أو مستأجرين لا يملكون الأرض الزراعية التي يزرعوها أو يملكون قطعة صغيرة جداً.ولنضرب بنجلاديش مثلاً على ذلك فقد كانت تسمى من قبل بعض المعلقين((حالة السلّة العالمية))فأرضها خضراء وتعتبر تربتها أكثر التربات خصوبة على هذا الكوكب،وفيها وفرة من الماء جاء في تقرير للكونجرس الأمريكي قام بتقدير حجم إمكانيات بنجلاديش في إنتاج الغذاء عام ١٩٧٦أن((البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة العاملة،والغاز الطبيعي للأسمدة لا تصبح مكتفية بذاتها غذائياً فقط بل لتصبح كذلك مصدراً للغذاء حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد))[١].وتؤكد عدد من الدراسات أنها تنتج من الغلال ما يكفي لتزويد كل فرد في البلاد بما لا يقل عن ٢٣٠٠٠سعر حراري يومياً إلا أن أكثر من نصف العائلات في بنجلاديش طبقاً لأرقام البنك الدولي،تستهلك أقل من ١٥٠٠سعر حراري للفرد وهو الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة،ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات[٢].

إذن ما هي أسباب الجوع في بنجلاديش؟

حسب ما جاء في الدراسات فإن اللوم يقع على النظام الاقتصادي الإقطاعي والأنظمة الاجتماعية بشكل رئيسي حيث يوجد ١٧%من السكان الريفيين أثرياء.ويملكون ما يقارب من ثلثي الأراضي وما يقارب ٦٠%من السكان الريفيين يملكون أقل من إيكر-٤آلاف متر مربع-من الأراضي،ومع هذا النمو السكاني المتسارع،فإن عدد الذين لا يملكون أرضاً في تزايد مطّرد[٣].

ويقول مورلابيه وكولتز:((في بنجلاديش أخبرونا مراراً أنه ليس من غير الشائع أن يخرب مالك الأرض الري وغيره من التحسينات لأنه ببساطة لا يريد لمستأجريه

---

[١] فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولتز مرجع سابق ص٢٧

[٢] المرجع السابق ص٢٦

[٣] جون.ل.سايترز.مرجع سابق ص٦٦.

أن يزدهروا ويصبحوا أقل تبعية))[1].وقالا أيضاً:((خلال مجاعة عام ١٩٧٤،كـــان الملاك الأغنياء يقفون طول الليل في طوابير أمام مكاتب تسجيل الأراضي ليشـــتروا الأراضي التي كان المزارعون الصغار الجوعى،ضحية الرهونـــات يبيعونهـــا كـــأخر ملاذ))[2].

ولهذا السبب جــــاء في تقريـــر لمنظمـــة الأغذيـــة والزراعـــة(فـــاو)في عـــام ١٩٧٥أن((سياسة جدريه حقاً في إعادة توزيع الأرض يمكن أن تزيد كـــلا مـــن الإنتاج والعدالة))[3].

ومن جهة أخرى فإن تغلغل الرأسمالية-العالمية والمحلية-في القطـــاع الزراعـــي في العالم الثالث يؤدي إلى تحول في الأنماط الهيكلية للزراعة.فالذي يحـــدث الآن هـــو تحويل الهياكل الزراعية في العالم الثالث بحيث يتم توجيه إنتاجـــها الزراعـــي نحـــو احتياجات البلدان الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية العملاقة،وتقوم في نفس الوقـــت استيراد الحبوب الغذائية من البلدان الصناعية التي تحتكر إنتـــاج المـــواد الزراعيـــة والغذائية الأساسية.

إنه نمط التقسيم الدولي للعمل المفروض من قبل المراكز الرأسمالية بحيث تتخصـص المراكز في إنتاج القمح،واللحوم ومنتجات الألبان في الأســـاس مقـــابل تخصـــص الأطـــراف في إنتـــاج محـــــاصيل التصديـــــر Cash-Crop مـــــن خامـــــات وغذاء:القطن،الزهور،الشاي،البن،الخضروات،الفاكهة*،ويتم التبادل غير المتكافئ بين الطرفين من خلال النظام العالمي للأسعار النسبية،بل تتكفل المراكز بحماية صادراتهـــا الزراعية[4].

---

[1] فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولتز مرجع سابق ص٢٨.

[2] نفس المرجع ص٢٩.

[3] نفس المرجع ص٣٠.

* من الظريف أن يذكر أنه في عام ١٩٧٣،قامت ٣٦ دولة من بين أفقر دول العالم الأربعين -والتي صنفتها الأمم المتحدة على أنها الأشد تضرراً من تضخم أسعار الغذاء العالمي -بتصدير سلع زراعية إلى الولايات المتحدة .(فرنسيس مورلابيه وجوزيف كولنـــز،مرجع سابق،ص٢٢.

[4] فؤاد مرسي،مرجع سابق ص٣٧٠

فالبلدان النامية تشهد تقلص المساحة المخصصة للزراعات الغذائية وتحول الأراضي التي كانت مخصصة لزراعة المواد الغذائية إلى زراعة السلع التصديرية،أما لسعرها المرتفع أو بسبب تشجيع الشركات الاحتكارية المتخطية القوميات.[*]

٣-الوضع الاحتكاري للغذاء

كما أشرنا سابقاً فإنه حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن كانت معظم الدول النامية مكتفية ذاتياً بالنسبة لمعظم المواد الغذائية،وكان تصدير المواد الغذائية وخاصة الحبوب يتم من قبل دول كثيرة وكان التنافس بين المصدريين هو السائد و لم يكن للاحتكار وجود ملحوظ[١].ولكن اختلف الوضع منذ نهاية الستينات حين أصبح تصدير الغذاء وخاصة الحبوب واللحوم محصوراً في عدد قليل من الدول.فالقمح مثلاً تطور إنتاجه بحيث صارت تحتكر تجارته الدولية أربع دول صناعية تتولى تصديره هي:الولايات المتحدة الأمريكية،وكندا،وأستراليا،وفرنسا،بينما المستوردون أكثر من ١٥٠دولة[٢].

وفي داخل الدول الصناعية فإن القطاع الزراعي[*]يوجد تحت سيطرة الشركات المتخطية القوميات التي تفرض أوضاع الاحتكار على أسواق السلع الزراعية والمواد الغذائية.

وكما سبق فإنه ليس مهمّاً أن يكون الإنتاج بأيدي الاحتكارات وإنما المهم هو احتكار تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية والغذائية.وفي هذا الصدد نجد أن خمس شركات احتكارية متخطية القوميات تسيطر على تجارة الحبوب في العالم[٣].وتتركز

(*) لمزيد من المعلومات حول هذه المسالة انظر المراجع التالية–فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولنز.مرجع سابق

Susan George,op.cit
Richard W.Frank &Barbara H. Chasin op.cit.

(١) عبد الله ثنيان الثنيان،مرجع سابق ص٢٤

(٢) فؤاد مرسي،مرجع سابق ص٣٦٧.

(*) يرى الاقتصادي الأمريكي جالبرت غياب الاحتكار واحتكار الأقلية في الزراعة.(فؤاد مرسي،مرجع سابق ص٣٦٥.

(٣) منصور الراوي،الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه(شؤون عربية سبتمبر ١٩٩٣ع(٧٥)ص٢٣-٣٦.

التقاوي والمبيدات والأسمدة في أيدي عدد قليل من الاحتكارات العالمية وللولايات المتحدة السيطرة المطلقة عليها كما يوضحه الجدول التالي.

جدول(٢٦)احتكارات التكنولوجيا الحيوية على المستوى العالمي(عدد المشروعات)

نوع الناتج	الولايات المتحدة	كندا	أوربا	أمريكا اللاتينية	اليابان	المجموع
التقاوي	١٣٧	١٤	٣٨	٣	١١	٢٠٣
المبيدات	٥٤	٣	١٩	٤	١	٨١
الأسمدة	٧٥	٨	٥٦	٥	٣	١٤٧
المجموع	٢٦٦	٢٥	١١٣	١٢	١٥	٤٣١

المصدر:فؤاد مرسي،مرجع سابق ص٣٧٤

ومن جهة أخرى فإن صناعة الغذاء تتركز أيضاً في الدول الصناعية الغربية وبذات في أيدي الولايات المتحدة حيث يوجد فيها سبعة من صناع الغذاء العشرة الأوائل في العالم،أما الثلاثة الأخرى فتنتمي إلى سويسرا،وهولندا،والمملكة المتحدة.

جدول(٢٧)صناع الغذاء العشرة الأوائل في العالم.

المشروع	البلد الأم	النشاط	رقم الأعمال مليون دولار	عدد دول النشاط	عدد الفروع
نستلة	سويسرا	متنوع	١٦,٨	٦٣	١٦٠
فليب موريس	الولايات المتحدة	الدخان	١٢,٧	٣٠	١٢١
يونيلفر	هولندا	متنوع	١٢,٤	٥٨	٢٣٢
نابيسكو	الولايات المتحدة	الدخان	٧,١	٣٤	١١٦
كرافت	//	منتجات الألبان	٧,٨	٣٦	١٨٠
انهويز ربوش	//	البيرة	٧,٤	٧	٤٥
كوكاكولا	//	مشروبات خفيفة	٧,٣	١٢	٣٩
بيسكولا	//		٦.٦	٢٣	٨٢
كوناجرا	//	لحوم بقول	٦.٦	١٩	٥٣
بيرسفورد	المملكة المتحدة	سكر	٦,٣	١١	٣٦

المصدر:فؤاد مرسي،مرجع سابق،ص٣٧٥

فهذه الآلية الجديدة التي بواسطتها تنتقل الصناعة إلى الجنـــوب والزراعـــة إلى الشمال هي أهم إفرازات تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي.وبموجب هـــــذه الآليـــة تتخصص الأطراف في إنتاج المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير،وتتعود استيراد غذائها الرئيسي من المحيط،مما يمكّن الأخيرة لفرض الهيمنة على الشعوب الفقيرة من خـــلال سياسة التجويع القائمة على المقولة جوع كلبك يتبعك.

وأمر آخر لا بد من ذكر أثره على نقص الغذاء في العالم الثالث وهو السياســات الزراعية في الدول المصدرة للغذاء.وتتعدد أنواع هذه السياسات ولكـــن جميعـــها يهدف إلى شيء واحد وهو المحافظة على سعر مرتفع للسلع الزراعيـــة والغذائيـــة لضمان مستوى مرتفع للدخل يتناسب مع معدل الدخل السائد في هذه الدول.ومـن هذه السياسات.

أ-تحديد المساحات للمحاصيل الرئيسية وخاصة الحبوب

ب-دفع للمزارعين تعويضات تشجعهم على ترك مزارعهم غير مزروعة

ح-إتلاف كميات كبيرة من الإنتاج حتى لا يزيد المعروض منه وينخفض السعر.

د-استخدام الإعانات كوسيلة للتحكم في الكميات المعروضة من المواد الغذائية.

الفرع الثاني:آثار مشكلة الغذاء

إن مشكلة الغذاء لها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وعقدية،ولم تعد مشكلة اقتصادية فحسب كما كان يعتقد في الماضي،ولعل هذا يفسر لنا مغزى إطلاق مصطلح الأمن الغذائي على مشكلة الغذاء.وفيما يلي نشير إلى بعض أبعاد المشكلة على النحو التالي:-

أولاً:الآثار الاقتصادية

إن مشكلة الغذاء لها تأثير مباشر(وغير مباشر)على تنمية البلد،وترتبط قضية الأمن الغذائي مع قضية التنمية الاقتصادية بعلاقة قوية لا يمكن تجاهلها بأية حال من الأحوال.

إذ ينتج عن سوء التغذية والمجاعة العديد من الأمراض مما يؤثر على إنتاجية العمل بالانخفاض وبالتالي ينعكس على الناتج القومي،والعكس صحيح. فعندما قام بعض الخبراء والسياح الأجانب بزيارة العالم الثالث لأول مرة،وشاهدوا أعداداً من الناس يجلسون هنا وهناك عاطلون لا يعملون أي شيء أصبح لديهم شعور نقلوه بدورهم إلى النخبة من الدول النامية،وهذا الشعور هو: أن الناس في الدول النامية يتسمون بالكسل،ولكن البديهية التي أصبحت عند هؤلاء لغزاً هي أنه وبعيداً عن غياب الوظائف أو عن الأرض التي يستطيعون زراعتها،فإن سوء التغذية يلعب هنا دوراً هاما للأسباب التي ذكرها أحد الدارسين من :((أن الناس الذين يعيشون دون مستوى التغذية المطلوب بشكل مزمن،والذين يعانون من الطفيليات والأمراض يتسمون باللامبالاة وفتور الشعور، والكسل وضعف القدرة الإنتاجية)).[1]ومنها ظهر دور التغذية السليمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ومع ذلك ظل هذا الدور مهملاً لمدة طويلة اعتماداً على نظرية الانتشار التلقائي لثمار النمو التي سيطرت على الفكر التنموي حتى بداية السبعينات.ولكن فقدت هذه النظرية مصداقتيها وظهر اتجاه جديد يرى ضرورة التغلب على الفقر مباشرة من خلال

---

[1] جون ل .سايترز،مرجع سابق ص٦٨

الاهتمام بمستوى معيشة الفقراء[1].ففي الوقت الحاضر يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي الذي يلازمه هما العقبتان اللتان تعترضان سبيل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة[٢].

وهكذا ظهرت استراتيجية الحاجات الأساسية في التنمية،واعتبر الغذاء العنصر المسيطر في استراتيجية الحاجات الأساسية نظراً لأنه لا يمكن النهوض بإنتاجية العمل الإنساني ما لم يتوفر الشرط البيولوجي الأول لبقاء الإنسان[٣].

والدول الإسلامية والتي تشكو أصلا من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها وفي موازينها التجارية فإن استمرار اعتمادها على المواد الغذائية المستوردة،من الدول الأجنبية يعرقل عمليتها التنموية أو قد يؤدي إلى توقفها لأنها ستضطر إلى استنزاف ما لديها من عملات أجنبية صعبة في هذا الاستيراد،فلا يتبقى منها ما يكفي لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للتنمية،فضلاً عن أن اعتماد التنمية الصناعية على الأغذية المستوردة يرفع من كلفة الصناعات المنتجة محلياً مما يجعلها تفقد ميزة المنافسة في الأسواق العالمية[٤].[*]لا سيما وأن تلك الدول تقلصت فيها مصادر النقد الأجنبي وأخذت أعباء خدمة ديونها تتصاعد باستمرار وتتنافس مع مدفوعات مستورداتها الغذائية على حصيلتها من العملات الأجنبية المحدودة[٥].يقول سايتز :((إن وجود أناس غير أصحاء وغير منتجين في المناطق الريفية يعني بالضرورة عدم توفر الغذاء الكافي،وأن وجود أناس غير أصحاء وغير منتجين في المناطق المدينة

---

[١] منى مصطفى البرادعي.مرجع سابق ص٢٠٦

[٢] نبيل صبحي طويل،مرجع سابق ص٣١

[٣] منى مصطفى البرادعي،مرجع سابق ص٢٠٧

[٤] محمد علي الفرا،مشكلة الغذاء في الوضع العربي والأزمة الاقتصادية العالمية.(كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،الكويت ط.الأولى ١٤٠٦=١٩٨٦)ص٧٣

[*] تشير كثير من الدراسات إلى أن منظمة التجارة العالمية W.T.O التي بدأت أعمالها في يناير ١٩٩٥لتصبح المحور الثالث في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية العالمية مع المحورين الآخرين هما:صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ستمثل تحدياً جديداً للأمن الغذائي في العالم الثالث.

[٥] عمر فيحان المرزوقي،التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي(رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي عام ١٤١٦)ص١٥٣

يعني على الأغلب أن يكون في الغالب نقص كبير في البضائع والخدمات المنتجة.ولا يمكن للأمة التي تصرف الحوالات الأجنبية من العملة لتقوم بشراء الطعام المستورد.أن تستعمل تلك النقود في دعم خطط التطوير عندها.وأهم من ذلك فإن الأمة التي يكون مصدرها الرئيسي والمهم-الطاقة البشرية التي تمتلكها-والتي تضعف بسبب سوء التغذية لا تكون قادرة على بناء أي نوع من التطور الاقتصادي والذي يقود إلى تحسين المستوى المعيشي لأغلبية السكان))[1].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الاستمرار في استيراد المواد الغذائية يشكل عامل جذب للتضخم العالمي[2] [*].

ثانياً:الآثار السياسية:-[*]

يمكن القول وبكل يقين أن الغذاء لم يعد مجرد سلعة تنتج لاشباع الحاجات الغذائية فحسب،وإنما أصبح الغذاء سلاحاً استراتيجياً في يد الأقطار المصدرة له وأداه هامة من أدوات الحرب والسلم،وأضحت الدول التي تمتلك زمام التجارة الخارجية في المواد الغذائية ذات هيبة دولية في هذا العالم الجائع،وكما قيل فإنه((كلما ازدادت حاجة الناس إلى الغذاء،تمتعت الولايات المتحدة بقدرة أكبر على فرض شروطها كاملة دون أن تضطر إلى استعمال القوة؟فهي اليوم تمتلك سلاحاً أكثر أهمية وفاعلية من أي سلاح آخر هو سلاح الغذاء))[3].وجاء في تصريح للرئيس الأمريكي الأسبق((جيرالد فورد))قوله: ((من الآن فصاعدا لم تعد هناك حاجة للولايات المتحدة إلى حاملات الطائرات ورجال البرية من أجل تهدئة عالم ثالث كثير

---

[1] جون.ل.سايترز.مرجع سابق ص٦٨

[2] منى مصطفى البرادعي.مرجع سابق ص٢٢٧

[*] وترى منى البرادعي أنه لم يعتني كثير من الاقتصاد بين بدراسة الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية على الرغم من أهمية هذه الآثار وتعددها وتنوعها وترجع ذلك إلى ارتباط هذه الفجوة بعديد من المتغيرات (منى البرادعي المرجع السابق ص٢٢٦-٢٢٨

[*] إن مصطلح الأمن الغذائي له مدلول سياسي أكثر من أي مدلول آخر كما إن من المصطلحات الشائعة مصطلح((الدبلوماسية الغذائية)).

[3] في الطريق إلى عصر المجاعة الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث.(إعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية معهد الإنماء العربي الطبعة الأولى،بيروت،لبنان،١٩٧٦)ص٥

الحركة،فالترسانة الأمريكية تضم الآن سلاحاً طيعاً رهيباً،وذا فاعلية خاصة هو الغذاء))[1].وقال أيضاً: ((وفرتنا الزراعية قد ساعدت على فتح الأبواب بيننا وبين ٨٠٠مليوناً من البشر في الصين الشعبية...وساعدت على تحسين العلاقات مع السوفييت وساعدت على إقامة جسور إلى العالم النامي))[2].وعندما أوشك حلول موعد انتهاء اتفاقية المعونات الغذائية بين الولايات المتحدة ومصر في يونية ١٩٥٦أبلغ السفير الأمريكي في القاهرة الحكومة المصرية بأن حكومته: ((ليست على

استعداد للدخول في الوقت الحاضر في أي نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية على سياسة الحكومة المصرية))[3].وقد صرح مسؤول أمريكي في السبعينات قائلاً: ((إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك سلاحاً أشد خطراً وأهمية من الأسلحة النووية التي تذخر بها الترسانات الأمريكية ألا وهو سلاح الغذاء،فبواسطته تستطيع الإدارة الأمريكية تجويع الدول التي تخرج عن إرادتها وتركيع شعوبها وقادتها،لأن الطعام أول ضرورة من ضروريات حياة الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنه أو تأجيله))[4]. ولم يتورع الرئيس الأمريكي الأسبق((جيمي كارتر))تهديد عرب النفط إبان حملته الانتخابية بأنه سيوقف تصدير المواد الغذائية إلى الوطن العربي إذا فكروا ثانية بفرض حظر على النفط))[5].وجدير بالذكر أن أحد ردود الفعل الذكية التي لجأ إليها العالم الرأسمالي بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينات كان رفع أسعار المواد الغذائية التي يستوردها الوطن العربي[6] [*]تحت ذريعة((بما أنهم يشنون علينا حرب الأسعار،فلنعلن حرب الغذاء))وقال أحد المسئولين الأمريكيين حينئذ:((أن

---

(١) عبد الرحمن يسري أحمد،مرجع سابق ص١١٩٦

(٢) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولنز مرجع سابق ص٢٦٣

(٣) جلال أمين،المشرق العربي والغرب:بحث دور المؤتمرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (مركز دراسات الوحدة العربية ط.١٩٨٣،٤)ص٧٦

(٤) محمد على الفرّا.مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية الدولية مرجع سابق.ص٧٢-٧٣

(٥) في الطريق إلى عصر المجاعة،مرجع سابق ص٥.

(٦) رمزي كي الاقتصاد العربي تحت الحصار.مرجع سابق ص٣٠

(*) كما هو معروف لجأت اليابان سياسة إغراق الأسواق الخليجية بإنتاجها الصناعي.

أزمة النفط ستظهر عما قريب بمثابة حادث طارئ إزاء الأزمة الغذائية،وفي تلك الحال نملك بأيدينا جميع الأوراق الرابحة))[1].

وأبرز الأساليب التي تمارس لإذلال أو الإخضاع دول العالم الثالث لإدارة الدول الصناعية هو ما تلجأ إليها أمريكا من تصدير المواد الغذائية بشروط ميسرة وفقاً لقانون فائض الحاصلات الزراعية والمعروف باسم (PL.٤٨٠)والاستفادة من تلك الشروط مرهون بالاستجابة للسياسة الأمريكية.وخير دليل على ذلك هو أن هناك عدداً محدداً من الدول تحصل معظم هذه الصادرات وهي تلك التي تدور في فلك السياسة الأمريكية.ولقد أقر بذلك رسمياً التقرير الذي أعدته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي المشكلة لبحث((التغذية والاحتياجات الدولية))حيث قال رئيسيها ما كجفرن المرشح السابق لرئاسة الجمهورية منتقداً سياسة الحكومة:((نحن نوزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجات الأكثر إلحاحاً وإنما على أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية.لقد ذهب جزء لا يذكر من ذلك الفائض إلى أفريقيا حيث مات عشرات الألوف جوعاً،في حين ذهب حوالي نصفه إلى كمبوديا وفيتنام))[2].ولقد امتنعت أمريكا عام١٩٦٤ عن مساعدة مصر تبعاً لهذا القانون ثم منعت نهائيا تصدير القمح إلى مصر عام١٩٦٦ [3].وذلك من موقفها من الرئيس جمال عبد الناصر،ولم يتغير الوضع إلا بعد تغير توجهات السياسة المصرية

ثالثاً:الآثار الاجتماعية والأمنية

تعكس أزمة الغذاء آثاراً اجتماعية وأمنية خطيرة،لأنها تمس لقمة العيش،وتتعداها إلى تحديد علاقة الإنسان بنظامه القائم[4].فتيقظ الجماهير وانتشار الثقافة يجعل الجماهير أكثر مقاومة للعديد من الظواهر التي كانت تعد بمثابة قواعد حياته في السابق،خاصة فيما يتعلق بنقص التغذية والجوع.تتغير بسرعة البنية الاجتماعية للسكان،ويزداد سكان المدن.وتساعد المدينة من حيث طبيعتها ظهور الاحتجاج

---

[1] في الطريق إلى عصر المجاعة مرجع سابق.ص٨

[2] إسماعيل صبري عبد الله،مرجع سابق ص٩٠

[3] عادل إبراهيم هندي،المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية (منشأة المعارف الإسكندرية-مصر)ص

[4] إسماعيل سفر،مرجع سابق.ص١٨٠

الاجتماعي.أن قسماً كبيراً من الناس الذين يدفعون من القرية إلى المدينة بفعل عوامل الطرد لا يستطيع أن يجد عملاً في المدينة ومن هنا ينمو التذمر وإمكانات التعبير عنه.فنقص التغذية والجوع في ظروف البلدان النامية تعتبر أخطر المؤشرات وأكثرها سرعة في تحريك الغضب والسخط الشعبي،باعتبار أن الغذاء هو الحاجة الحياتية الأولى للإنسان وكما قيل فإن الإنسان الخاوي الأمعاء ليس له آذان[1].

والأمر يزداد خطورة إذا علمنا التحيز الحضري في توزيع السلع التموينية المدعومة[2].ـوذلك مما تتمتع به المناطق الحضرية من إمكانيات للضغط السياسي على متخذي القرارات وذلك بعكس الريف-وكلما ازدادت المواد الغذائية المستوردة كلما ارتفعت المبالغ المالية المخصصة لهذا الدعم مما يجعل الدولة تتحمل كل عام مزيداً من فروق الأسعار مما يثقل كاهلها ويزيد حجم ديونها الخارجية.حتى تعجز هذه الدولة عن سداد ديونها.وقد تتقدم إلى صندوق النقد الدولي طالبة منه قروضاً ميسرة.ومن هناك يلجأ الصندوق إلى فرض شروطه ويجبرها أن تتبع نمط التكيف الهيكلي والذي يتطلب خفض نفقات الدولة بما في ذلك رفع الدعم عن السلع الغذائية وإذا استجابت الدولة لهذا المطلب سيرتفع أسعار هذه السلع بشكل حاد مما يؤثر على أفراد الشعب من ذوي الدخول المنخفضة-مثل صغار المزارعين والرعاة والبدو والمعدمين-والذين يشكلون السواد الأعظم من المجتمعات النامية.بحيث تصبح الغالبية منهم غير قادرة على شراء ما تحتاج إليه من الطعام.وتكون النتيجة سخط ونقمة وغليان وتتمثل على شكل مظاهرات واضطرابات تعصف بأمن البلاد واستقراره.وهذا ما حدث بالفعل في بعض الأقطار مثل مصر والمغرب وتونس.وقد أطلق البعض يومها على هذه الحركات بثورة الحراميه وثورة الخبز وغير ذلك من المسميات[3].

---

[1] أ.ا.بلجوك،رجع سابق ص٣٧٢-٣٧٣

[2] طبقا لتصريح وزير التموين المصري فإن نصيب الحضر في دعم السلع التموينية يصل إلى ٧٠%بينما لا يتعدى نصيب الريف ٣٠%(مين مصطفى البرادعي،مرجع سابق.ص٢٠٥

[3] محمد على الفرا.مرجع سابق ص٧٣-٧٤.

رابعاً:الآثار الصحية

تسببت أزمة الغذاء آثاراً صحية خطيرة على السكان فسوء التغذية يضر بنمـــو وتطور الإنسان وعلى سبيل المثـــــال فــــإن نقصـــان فيتـــامين (أ=A) يـــؤدي إلى إيجاد ١٠٠,٠٠٠طفل أعمى لا يستطيع الأبصـــــار في العــــام الواحـــد في الـــدول النامية[١]بل قد أعلن تقرير صـــــدر عـــن نـــدوة للتغذيـــة عقــدت في رومـــا أن حوالي ١٠٠,٠٠٠طفل في الشرق الأقصى فقط يشكون العمى لنقص الفيتامين(أ)من غذائهم،ويوجد في الهند حوالي ١٥مليون طفل أعمى.ومن المصادفات الغريبـــــة أن هؤلاء يعملون في الأرض ويعجزون عن العيش منها[٢].وتشير التقديرات إلى أنـــه في كل ١٥ثانية يموت طفل متأثراً بالجوع[٣].كما أن سوء التغذية في الصغار يؤدي بهـــم إلى تخلف خطير في النمو العقلي لأنه يحدث ٨٠%من تطور الدماغ البشري قبـــــل الولادة وخلال السنتين الأولتين بعد الولادة.ويمكن لسوء التغذية للمرأة الحـــامل أو الطفل بعد الولادة أن يؤثرا تأثير عكسيا على تطور دماغ الطفل مما يمكن أن يـــؤدي إلى قدرة متناقصة في إمكانية التعليم[٤].كما أن سوء التغذية يضعف مقاومة الجســـم للأمراض عامة والأمراض السارية بصورة خاصة.فعندما يضعف جسم المريض فـــإن المرض يصبح أمراً مألوفاً ويزور جسم المريض مراراً ويصبح أكثر خطـــــورة علـــى الجسم.وفي الواقع فإن أمراض الحصبة والإسهال والتي تعتبر بشكل عام أمراضا غــير خطيرة في الدول الصناعية غالباً ما تؤدي إلى الوفاة في الدول النامية خاصـــــة بـــين الأطفال[٥].فالجوع وسوء التغذية يؤديان إلى بؤس وشقاء البشرية خاصة في مرحلـــة الطفولة[*]

---

[١] جون .ل.سايترز.مرجع سابق ص٦٧

[٢] محمود عصام الميداني،الجوع وأسطورة نقص الغذاء في العالم(العربي ع(٣١١)أكتوبر ١٩٨٤)ص١٠٤-١١٠

[٣] نفس المرجع ص١٠٦.

[٤] جون.ل.سايترز.مرجع سابق ص٦٧-٦٨

[٥] جون.ل.سايترز،مرجع سابق ص ٦٨وكذلك انظر نبيل صبحي طويل مرجع سابق أماكن متفرقة

[*] انظر صدر الدين آغا خان وآخرون.أطفال الشوارع مأساة حضرية متنامية (تقرير اللجنة المستقلة المعنية للقضايـــا الإنسانية الدولية.).

خامساً:الآثار العقدية والأخلاقية

من المسلمات التي لا أحد ينكرها أن أصحاب الدعوات الهدامة والثالوث البغيض يصطادون في الماء العكر ويستغلون الأوضاع الاقتصادية المتردية.ومجتمع الفقراء يشكل أخصب تربة يغرسون فيها أفكارهم المنحرفة.إذ يعتبر الفقر والمرض والجوع فضلاً عن آلامهم ومصاعبهم-من ثغور الإسلام المفتوحة التي ينفذ منها الأعداء..تحت ستار المساعدة على مكافحة التخلف))[1].وصدق الصادق المصدوق صلى الله علية وسلم حيث قال:((كاد الفقر أن يكون كفراً))[2].

وإذا كان أهم عامل يستغل به أصحاب المبادئ الهدامة أوضاع المسلمين هو الوضع الغذائي فإنه يعتبر تحسين هذا الوضع أكثر الوسائل فعالية لتصدي هذه الهجمة الشرسة.والحصانة الإسلامية ضد الأفكار والمبادئ الهدامة سوف لا تتأتى باستعارة الإسلام والمبادئ الإسلامية كشعار يرفع في المناسبات،ويكون وسيلة للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها،ولا بإطعام فقراء المسلمين في المواسم الدينية،وإطعامهم الخطب والمواعظ والكلام والوعود.وإنما معالجة الأسباب التي تستدعي هذه المبادئ إلى عالم المسلمين))[3].

ومما يحزن القلب أن يكون أطفال المسلمين يعرضون على أسواق النخاسة العالمية في عتبة القرن الواحد والعشرين.[*]وإليك أحداث ثلاثة من بين مئات أحداث تحكي قصة أطفال العالم الثالث وأطفال المسلمين بصفة خاصة مع حضارة القرن الواحد والعشرين.

١-((نشر تقرير في جريدة((الإتفاق))البنجلاديشية اليومية،في معرض الحديث عن الفقر في(بنجلاديش)يذكر أن سماسرة أخذوا عدة آلاف من فتيات بنجلاديش

---

[1] نبيل صبحي طويل مرجع سابق ص٢٠

[2] أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٠٩/٣

[3] عمر عبيد حسنة في تقديمه لكتاب نبيل صبحي طويل الحرمان والتخلف في ديار المسلمين مرجع سابق ص١٤

[*] تستمر حركة الرق بصورة غير رسمية وبأشكال مبتكرة في العديد من بقاع الأرض فهناك دائماً من هم على استعداد للحصول على طفل من لحم ودم،وبأية مواصفات (انظر على سبيل المثال .رمزي زكي قضايا مزعجة)

وكثيرات منهن كن يمارسن مهنة(الشحادة)إلى باكستان لينتقلوهن بعد ذلك إلى دول ذات ثراء في العالم الإسلامي))[1].

-تناقلت وكالات الأنباء والصحافة العالمية في عام ١٩٩٣مراراً وتكرارا حدوث عمليات تصدير أطفال الصومال إلى الغرب لبيع بعض الأسر في أوربا وأمريكا وذكر أن هناك شركات تقوم بعمليات تصدير واستيراد هذه مقرها في بعض المدن الأوربية مثل مدينة روما الإيطالية.

وأخيراً يبدوا أن الدول الإسلامية بدأت تدرك خطورة الوضع،حيث أبدت مؤتمرات القمة الإسلامية اهتمامها بهذا المجال.وترصد منظمة المؤتمر الإسلامي وضع الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء ويتمثل هدفها الرئيسي في تأمين الغذاء للبلدان الأعضاء عبر مزيد من الإنتاجية ومزيد من تجارة الأغذية فيما بين البلدان الأعضاء وإنشاء احتياطي للأمن الغذائي.

وقد وافق المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي انعقد في إسلام آباد /باكستان في عام ١٩٨٨على عشرة قرارات من شأنها أن تساهم عند تنفيذها في تحقيق أهداف الأمن الغذائي في الدول الإسلامية كما أعلن المؤتمر الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠عقد الأمن الغذائي بالنسبة للعالم الإسلامي.وقد كلف المؤتمر البنك الإسلامي في التنمية إعطاء أولوية قصوى للأنشطة ذات صلة في التنمية الزراعية والأمن الغذائي وبالفعل عقد البنك الإسلامي للتنمية خلال انعقاد اجتماعه السنوي الثالث عشر بالرباط عام ١٩٨٩ندوة عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وأصدرت الندوة إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات كما كوّن البنك لجنة لمتابعة الموضوع.وعقد المؤتمر الوزاري الرابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران/إيران من ١٤-١٦يناير ١٩٩٥وأكد البيان الذي أصدره المؤتمر على ضرورة البحث عن الوسائل والسبل لزيادة الإنتاج الزراعي في المجالات ذات الأولوية وقرر بأن يقوم بصفة دوريه بمراجعة وضع الأمن الغذائي في جميع دول

---

[1] نبيل صبحي طويل.مرجع سابق ص٦٢

الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.وأعرب عن تصميمه القوي وإرادته السياسية بشأن توسيع نطاق التعاون بين هذه الدول في مجال الأمن الغذائي والزراعة[1].

ولكن الحقيقة المرة التي لا ينبغي تجاوزها هي أن قليلا فقط من القرارات والاقتراحات والتوصيات لهذه المؤسسات الإسلامية تجد طريقها إلى التنفيذ.

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية : التقرير السنوي

المبحث الثاني:مشكلة الهجرة الريفية الحضرية.

تمهيد:

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فمنذ أقدم عصور التاريخ والمجتمعات الإنسانية تتعرض لتيارات متتابعة من الهجرة يقوم بها الناس -أفرادا وجماعات-لأوقات محددة أو بصورة دائمة. ولكن تغيرت ظاهرة الهجرة في الوقت الحاضر من حيث حجمها ومن حيث سرعتها،ولذا ازداد اهتمام علماء الاقتصاد[1]والاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والسياسة والمنظمات الدولية وغير الدولية بدراسة مختلف المسائل المتصلة بالهجرة.

فأصبحت ظاهرة عالمية يهتم بها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،مع الأخذ في الحسبان تنوع الاهتمامات من بلد إلى آخر.

ويهدف هذا المبحث إلى إلقاء بعض الأضواء على نوع واحد من أنواع الهجرة وهي الهجرة من الريف إلى المدن والتي تعتبر أكثر أنواع الهجرة وضوحا وأهمية خصوصا في الدول النامية،ولكن نظراً لصعوبة الفصل بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية في البلدان الكثيرة فإننا نذكر بعض الملاحظات العامة والسريعة حول الهجرة الدولية كما يلي.

تعتبر الهجرة الخارجية أخطر أشكال الاستنزاف الذي تتعرض له البلدان النامية لأنها تطرد أكثر الفئات السكانية إنتاجية إلى خارج البلدان التي بدلت تكاليف كبيرة لتأهيلهم لأنه من المعروف أن الغالبية العظمى من المهاجرين تتكون من الذكور في سن العمل كما أنه في أي فئة من فئات المهنة والمهارة،يتوقع أن يهاجر أولاً الأقدر والأكثر حركية. ويعني هذا أن الفقد النوعي الناجم عن الهجرة من البلدان النامية أهم بكثير مما

---

[1] يتنبأ عارف دليلة ظهور فرع جديد لعلم الاقتصاد يطلق عليه(علم اقتصاد الهجرة).انظر عارف دليلة،الهجرة الداخلية والتنمية الريفية في الوطن العربي(بحث منشور في كتاب((مختارات من بحوث ومناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية))و التي عقدت في تونس من ١٣ -١٥ سبتمبر ١٩٨٨.ونشرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ووحدة البحوث والدراسات السكانية لجامعة الدول العربية)ص٢٦.

يدل عليه عدد المهاجرين.يقول المفكر الفرنسي الفرد سوفي:((إن البلدان النامية تنـاضل منذ عشرين سنة لمواجهة مشكلة مزيفة هي مشكلة حدود التجارة.وهـــي مشـــكلة مفهومة بشكل سيئ ومطروحة بشكل سيئ بينما تترك هذه البلدان اســتغلالا أكــثر تخريبا ولكنه أقل معالجة وهو هجرة الأدمغة لأن قيمة الإنسان ليست مسجلة علـــى بطاقة مثل البطاقة التي توضع على منتج ما-فإذا انتقل الإنسان ومعه بعض السلع يتعالى الصراخ والاحتجاج ليوقف ويعاد وتصادر الأشياء.أما عندما يتعلق الأمر بالإنســـان نفسه وهو ذو قيمة أعلى بكثير فإننا لا نسمع مثل هـــذا الاحتجـــاج)).[١] [*]ومـــع الأسف تنظر كثير من الدول النامية بعين العطف والرعاية في هذا الهجرة بينمـــا هـــي تحارب الهجرة الريفية،قال رئيس وزراء مصر سابقا:((لا بد أن يكون هدفنا بالنســـبة لتصدير العمالة كهدفنا لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجـــرة وعدم تصدير البشر)).[٢]وقال فرجاني معقبا:((إلى هذا الحد هان الإنســـان وفـــات المتحدث أن هناك فارقا جوهريا بين البشر والسلع.[٣]

فكثير من الدول النامية تدفع مواطنيها للهجرة إلى الخارج اعتقادا منها أن هذه الهجرة مفيدة فهي من جهة تعتبر تنفيساً للضغط الاجتماعي،وأن المهاجر يوفر على الدولة أعباء إعالته.ومن جهة أخرى فإن هذا المهاجر يصبح مصدراً للعملة الصعبة(العملة الأجنبية)وهو ما تتعطش إليه الفئات الحاكمة.

وقد اقترح جاغدش بجواتي (Jagdish Bhagwati) أن يفرض ضريبة على الدول المتقدمة التي تسرق عقول الدول الفقيرة كتعويض جزئي لها على ما منيت به من خسارة في المواهب والقدرات[٤].

---

[١] نفس المرجع، ص٢٣.

[*] من أهم الدراسات التي تناولت النـــزيف البشري الذي يتعرض لها العالم الإسلامي دراسة محمد عبد الحليم مرسي؛ كارثة في العالم الإسلامي :مأساة النـــزيف البشري وهجرة العقول.(دار الصحوة للنشر،الطبعة الأولى،١٩٨٦).

[٢] نادر فرجاني،الهجرة إلى النفط (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط.٣،١٩٨٤)ص٥٢.

[٣] نفس المرجع والصفحة

[٤] Jagdhish Bhagwati and Martin Parington: taxing the brain drain:a proposal. (Amistardam North Holland,١٩٧٦).

وهناك عدد من الدراسات التي تؤكد أن مستويات الهجرة العالية من الدول النامية إلى البلاد الغربية المتقدمة ليست مرتبطة بمستويات النمو السكاني العالية، فقد كانت المناطق التي شهدت أشد انخفاضات النمو السكاني حدة من المصادر الرئيسية للمهاجرين إلى البلاد المتقدمة.ومن جهة أخرى فإن الظروف الاقتصادية السيئة في البلاد المستقبلة للمهاجرين مقترنا مع ضوابط الهجرة الصارمة،واعتبار الأجانب خطرا مهدداً،باعتبارهم منافسين في فرص العمل النادرة[*]، والصيحات المدوية التي تقول: (Send them home) كل هذه الأمور تعمل على خفض الهجرة الدولية.

وهناك ثلاث ملاحظات نود ذكرها بالنسبة لدراسة مشكلة الهجرة الريفية في العالم الثالث وهي:

الملاحظة الأولى تتعلق بعدم وجود منهج نظري واحد يشمل جميع الدول النامية أو حتى جميع الدول الإسلامية مع أن هذا لا يمنع من وجود بعض المعطيات وبعض الأمور الأساسية التي تمكننا من إعطاء فكرة عامة يمكن أن تجعل العالم الثالث بما فيه العالم الإسلامي كوحدة واحدة.

والملاحظة الثانية تتعلق بخطورة تطبيق التجربة الغربية لمسألة الهجرة على الدول النامية،وذلك لاختلافات كثيرة بين الحالتين مع أن هذا لا يمنع من إمكانية الاستفادة من هذه التجربة.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بخطورة الأخطاء الشائعة التي تنظر إلى الهجرة الريفية من اتجاه واحد تكون تارة المدينة باعتبارها الخاسرة الأكبر من هذه الهجرة،وتارة أخرى الأرياف باعتبار أنها الخاسر أو أنها تجد الهجرة المتنفس الوحيد لحل مشكلاتها.فهذه النظرة القاصرة هي التي تؤدي بالأولى إلى الحكم على توافد الريفيين إليها بأنه مجرد غزو صريح وشبح مخيف،وبالثانية إلى اعتبارها هجرة محتومة وحل سحري.أما إذا نظرنا إلى المشكلة نظرة شمولية تأخذ في الحسبان كلا من المدن والأرياف باعتبارهما جزئيين متكاملين في إطار بلد واحد،فأنها تفقد صفتي الغزو

---

[*] هناك بعض الدراسات تذهب إلى أن المهاجرين والعمال المحليين كل منهم بديل رذئ عن الأخر،أي أن المهاجرين يشغلون بوجه عام الوظائف التي يرغب عنها العمال المحليين وكما قال (الفرد سوفي)((لا يزاحم الأطباء والحلاقون أحداً،لأن المهاجرين أنفسهم يحتاجون إلى حلاقين وإلى مختلف الخدمات الطبية))

والشبح أو الهجرة والحل معا، لتصبح ظاهرة بشرية لها أسباب وانعكاسات اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية ...الخ.

وسنتناول المسألة في المطالب الآتية:

المطلب الأول:مفهوم الهجرة وأنواعها وحجمها.

المطلب الثاني:أسباب الهجرة الريفية الحضرية.

المطلب الثالث:آثار الهجرة الريفية الحضرية.

المطلب الأول:مفهوم الهجرة وأنواعها وحجمها.

أولا –مفهوم الهجرة.

جاء في"لسان العرب"أن الهجرة ضد الوصل وفي الحديث لا هجرة بعد ثلاث))[1] يريد به الهجر ضد الوصل.والهِجرة والهُجرة الخروج من الأرض إلى أرض قال الأزهري:وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن،يقال:هاجر الرجل إذا فعل ذلك،وكذلك كل مُخلٍ بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بِسُكناه،فقد هاجر قومه.[2] [*]

ومن الصعب وضع تعريف دقيق وواضح لمفهوم الهجرة ،لأن العناصر التي تحدد مفهوم الهجرة كثيرة ومعقدة.فالهجرة ليست مجرد نقلة من مكان لآخر،وإنما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته. وتعرف الهجرة بأنها"حركة انتقال السكان(من)أرض تدعى(مكان الأصل–Area of Origin) (إلى)أخرى تدعى(مكان الوصول–Area of Arrival)ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة((وأيضا تحولا من حرفة إلى أخرى وفي الغالب من الزراعة إلى الصناعات والخدمات))[**] وتختلف تلك الحركة من حيث المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه)).[3] [***]

---

[1] صحيح مسلم؛ كتاب البر والصلة والآداب حديث رقم ٤٦٤٥.

[2] ابن منظور.لسان العرب مادة "هجر"

[*] إذا أطلقت كلمة الهجرة من غير تقييد أو إضافة فإن ما يتبادر إلى ذهن المسلم –وغير المسلم –هو هجرة الرسول صلى الله علية وسلم وصحبه الكرام من مكة إلى المدينة

[**] ما بين القوسين الكبيرين من عندنا وليس من التعريف الأصلي المنقول.

[3] عباس فاضل السعدي،دراسات في جغرافية السكان(منشأة المعارف الإسكندرية،١٩٨٠)ص١٥٣ .

[***] تزخر المراجع العلمية التي أطلعت عليها تعاريف عديدة والتي تختلف باختلاف منطلقات أصحابها انظر مثلاً: G.J.Lewis: Human migration:A geographical perspective.(Croom helm London & Canberra,١٩٨٢)chapter ٢.

ثانياً-أنواع الهجرة:هناك أنواع مختلفة من الهجرة حيث يصنف الهجرة إلى تصنيفات عديدة،وذلك تبعا لاختلاف المعيار المستخدم للتصنيف.فهناك هجرة داخلية،وأخرى خارجية، وهجرة اختيارية وأخرى إجبارية،وهجرة أولية وأخرى ثانوية،وهجرة دائمة وأخرى مؤقتة.وسنحاول تحديد مقصود كل مفهوم من هذه المفاهيم باختصار شديد كما يلي.

الهجرة الداخلية(Internal Migration): وهي التي تحدث داخل حدود الدولة الواحدة أما الهجرة الخارجية أو الدولية (International Migration) فهي التي تحدث من دولة إلى أخرى ذات سيادة.

والهجرة الاختيارية(Voluntry Migration) هي التي يختار الفرد -أو الجماعة- مكان هجرته بنفسه حسب ظروفه سعياً وراء فرص أرحب للعيش.أما الهجرة الإجبارية (Involuntry or Forced) فهي التي لا يختار الفرد-أو الجماعة- مكان هجرته إنما يكره إليها قسراً، كتهجير الإسرائيليين الفلسطينيين من أراضيهم،وكنقل الملايين من سكان إفريقيا للعمل في المزارع التي أنشأها الأوربيون في العالم الجديد.وكذلك ما يسمى((مهجرون بسبب مشروعات كبرى)وهو تهجير القسري تمارسه كثير من الحكومات ضد مواطنيها لدعاوى مختلفة كبناء السدود،وتجميل المدن،أو أن القرى الريفية بشعة المنظر بالنسبة للسياح الأجانب.. الخ. جاء في تقرير نادي روما((ثورة حفاة الأقدام)) ((لقد تم في الخمسة عشر عاماً الماضية تهجير أكثر من مليون شخص بصورة رسمية.وأصبح هؤلاء يشكلون الآن((جيوب الفقر))في المناطق التي انتقلوا إليها أو هجروها)).[1]والهجرة الأولية (Primary) وتعني توطن أراض لم تسكن بعد،بينما يقصد بالهجرة الثانوية (Secondry) إقامة صلات مع السكان المحليين وقد تتبعها عملية انصهار وامتزاج السكان المختلفين أو تعقبها عملية إبادة حسب الحالة التي قد تكون موجودة.[2]

---

(١) برتران شنايدر؛ مرجع سابق ص٧٥.

(٢) أحمد زكي بدوي،مرجع سابق تحت مادة (Migration).

أما الهجرة المؤقتة أو الموسمية أو الفصلية (Temporary or seasonal) فهي الهجرة لوقت محدد. حيث ينتقل الأفراد أو الجماعات حيث تتوفر الظروف الملائمة يعودون بعدها إلى مناطقهم الأصلية.والهجرة الدائمة (Permanent) فهي التي يبتعد الفرد عن موطنه الأصلي لفترات طويلة مع احتمال عدم العودة إليها.

وهناك نوعين آخرين من الهجرة هما.

الهجرة السرية (Clandestine Migration)وهذا الشكل من أشكال الهجرة شائع في أغلب مناطق العالم الثالث ولكن يتخذ أهميته في القارة الإفريقية.والهجرة السرية تعني الحركة العمالية غير المدونة والتي تساندها وجود الحدود السياسية غير المحددة وغير المضبوطة، وكذلك الحدود الطويلة أو المفتوحة والتي تسهل حركة المهاجرين بحثاً عن العمل.[1]وهناك نوع آخر من الهجرة أطلق عليها (بيركز J.B.Birks) الهجرة الاستبدالية (Replacement Migration) وتعني تحركات عفوية للعمالة للاستجابة للطلب على العمالة الذي ينشأ أساسا من هجرة المواطنين إلى العمل في دول أخرى بحيث يترك فراغا في الحياة الاقتصادية في البلد المهاجر منها.[2]وتختلف هذه الهجرات في طبيعتها ودوافعها والآثار التي تترب عنها.

وعملية الهجرة عملية انتقائية اختيارية،إذ ليس كل الناس تهاجر،وتختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسكانية للهجرة في المجتمعين المصدر والمستقبل حسب خصائص المهاجرين البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية،فعلى سبيل المثال فإن التركيب العمري للمهاجرين له آثار مختلفة في المجتمعين المصدر والمستقبل للمهاجرين. فهجرة الشباب من الذكور له آثار تختلف عن هجرة الكهول من الذكور والإناث. كما أن هجرة المتعلمين والفنيين لها آثار تختلف عن هجرة غير المتعلمين.مما يستدعي ضرورة دراسة الخصائص النوعية للمهاجرين.وفي هذا المضمار نجد أن كثيرا من

---

[1] موزه غباش؛ الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً دولة الإمارات العربية المتحدة (الناشر (بدون)،ط٢٠٠،١٩٩٠ص٥٤

[2] موزة غباش.المرجع السابق.ص٥٦

الدراسات والبحوث النظرية والميدانية في عدد من الدول وفي القارات المختلفة تتفق على أن المهاجرين يشتركون في الخصائص الجوهرية التالية[1].

فمن حيث التركيب العمري أثبتت هذه الدراسات أن الأفراد في سن (٢٠ - ٣٥)يهاجرون أكثر من فئات العمر الأخرى.ومن حيث التركيب النوعي فقد ثبت أنه كلما بعدت المسافة بين مكاني الهجرة زادت نسبة المهاجرين من الذكور.وبالنسبة للحالة الاجتماعية ترتفع معدلات الهجرة بين غير المتزوجين عنها بين المتزوجين أما بالنسبة للحالة التعليمية فقد اتضح أن معدلات الهجرة ترتفع بين المتعلمين عنها بين غير المتعلمين.

ونعالج في هذا المبحث كما أشرنا سابقا نوعا واحدا من أنواع الهجرة الداخلية وهو الهجرة من الريف إلى المدن داخل نفس البلد (Rural-Urban Migration) لأن الهجرة الريفية التي زاد نطاقها بشكل كبير في العقود الأخيرة قد تكون من ريف إلى ريف أو من ريف إلى مدينة في داخل نفس البلد أو عبر الحدود لدول أخرى.

وقد تتم الهجرة الريفية على خطوة واحدة وعلى خطوتين.ويقصد بالهجرة على خطوة واحدة انتقال المهاجر من الريف إلى المدن الكبرى مباشرة دون الاستقرار في المدن الصغيرة والمتوسطة.أما الهجرة على خطوتين فتعني استقرار المهاجر الريفي في المدن الصغيرة والمتوسطة قبل أن يتجه إلى المدن الكبرى.والهجرة الريفية إلى المدن قد تكون دائمة أو موسمية.[*]ويقصد بالهجرة الموسمية انتقال الريفيين من الفقراء والمعدمين ممن لا يجدون فرص عمل في ريفهم أو من الراغبين في الاستفادة من أوقات الفراغ بين

---

(1) for example see: G.J.lewis; op.cit chap. ٦. Paul White & Robert Woods, The geographical Impact of migration (Longman, London,١٩٨٠)pp.١٢-١٨. Michael Lipton, Migration from rural areas of poor countries : the Impact on rural productivity and income distribution (World Development, Vol.٨,١٩٨٠)pp.١-٢٤. عبد الإله أبو عياش واسحق يعقوب قطب: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية.(وكالة المطبوعات الكويت، تاريخ الطبع (بدون) رقم الطبع (بدون)) الفصل الخامس.

(*) يسود هذا نمط من الهجرة في أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى ويرجع ذلك أنه في كثير من الثقافات الإفريقية أن النساء عادة تعتني بالمحصول بعد أن يزرع الرجال وبذلك تعتبر تكلفة الفرصة البديلة لتغيب الرجال أثناء موسم نمو المحاصيل منخفضة (فالكوم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٣٣٢.

المحاصيل في ممارسة أعمال غير زراعية من مدينة بحثاً عن فرص عمل ويطلق على هؤلاء العمال عادة عمال التراحيل.(**)

وظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن ظهرت في البلدان الصناعية في أعقاب الثورة الصناعية ثم وصلت مرحلة الاستقرار بل تشهد الآن هجرة عكسية من المدن إلى الريف (Urban-Rural Migration) وكان السبب وراء هذا النوع من الهجرة زيادة الإنتاجية الزراعية الذي يدفع الفلاحين باتجاه المدن.إلا أن ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن لم تبرز بوضوح في البلدان النامية إلا في القرن العشرين وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية والسبب وراءها هو تفضيل البؤس في المدينة على البؤس في الريف.وأدى تضخم هذه الظاهرة إلى طرح العديد من المشكلات التي أصبحت تشكوا منها الأرياف والمدن على السواء.

ثالثاً:حجم الهجرة الريفية الحضرية.

يعتبر القرن العشرين العصر الذي تحول فيه المجتمع الإنساني من مجتمع الريف أساسا إلى مجتمع مدني أساساً.(*) فمعدلات النمو السكاني في المدن تزيد عليها في الريف،على الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية(**)في المدن تقل عنها في الريف.ففي غضون ستين عاما فقط ازداد سكان مدن العالم النامي عشرة أضعاف، من حوالي (١٠٠)مليون في عام ١٩٢٠ إلى ما يقارب البليون في عام ١٩٨٠.وفي الوقت نفسه ازداد سكان أريافه أكثر من مرتين.[1] وتشير إحصائيات البنك الدولي لعام ١٩٩٢ أن ٩٠ %من الزيادة السكانية في العالم ستكون من نصيب المناطق الحضرية.ويرجع ذلك إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر،وهي ظاهرة عالمية تظهر بشكل واضح في البلاد النامية بصفة خاصة. ولذلك فإن نسبة سكان الحضر ترتفع باستمرار على حساب نسبة سكان الريف.ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة الحضر ٣٧ %من

(**) وتشتهر مصر بهذه الهجرة ولقد صورت رواية (الأوباش) لـــ((خير شلبي))ورواية الحرام"ل((يوسف إدريس))الأوضاع السيئة التي يعيش منها عمال التراحيل.

(*) من أسماء التي يطلق عليها الإنسان في الآونة الأخيرة بأنه"حيوان حضري".

(**) يقصد بالزيادة الطبيعية (Natural Increase) الفرق بين المواليد والوفيات.

(1) مستقبلنا المشترك.مرجع سابق ص٣٤١ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ مرجع سابق ص١٠٧.

مجموع سكان العالم،ارتفعت في الوقت الحاضر إلى ٤٣%(تقريبا٣ ,٢ بليون)ومن المتوقع أن تزيد على ٤٨%(تقريبا٠ ,٣ بليون)في عام ٢٠٠٠.

والجدول التالي رقم(٢٨)يوضح لنا سكان الحضر ونسبة سكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية،١٩٧٠،١٩٩٠،٢٥. ٢.

إقليم	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
العالم	١٣٥٢	٢٢٨٢	٥١٨٧	٣٧	٤٣	٦١
الأقاليم القليلة النمو	٦٥٤	١٤٠١	٤٠١١	٢٥	٣٤	٥٧
الأقاليم الأقل نمواً	٣٨	١٠٣	٥٣٢	١٣	٢٠	٤٤
الدول الأخرى النامية	٦١٥	١٢٩٨	٣٤٧٩	٢٦	٣٦	٥٩
الأقاليم المتقدمة	٠٦٩٨	٨٨٨	١١٧٧	٦٧	٧٣	٨٤

Source: U.N.World population monitoring ١٩٩٣. op. cit, p.١٧٢

وإذا نظرنا نظرة خاصة في الدول النامية نجد أنه في عام ١٩٧٠ كان ٢٥ %من سكان الأقاليم قليلة النمو يعيشون في المدن خلال العشرين سنة التالية ازداد سكان المدن بمعدل٨ ,٣%سنويا بينما كان سكان الريف يزداد بمعدل٢ ,١سنويا ولدى ففي عام ١٩٩٠ ارتفع حجم سكان المدن إلى (٤ ,١)بليون مما يشكل ٣٤%من إجمال السكان كما يوضحه الجدول رقم(٢٩)التالي.

سكان الحضر ونسبة السكان الذين يعيشون في الحضر في الأقاليم الأقل نمواً

الأقاليم	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥
الأقاليم الأقل نموا	٦٥٤	١٤٠١	٤٠١١	٢٥	٣٤	٥٧
إفريقيا	٨٣	٢٠٦	٨٥٧	٢٣	٣٢	٥٤
آسيا	٤٠٧	٨٧٩	٢٥٥٦	٢٠	٢٩	٥٤
أمريكا اللاتينية	١٦٢	٣١٥	٥٩٢	٥٧	٧٢	٨٤
المحيطات	٠, ٧	١, ٥	٥, ٣	١٨	٢٤	٥٤

أ*ما عدا اليابان

ب*ما عدا استراليا ونيوزلندا

Source: United Nations Loc. cit

والجدول التالي الرقم (٣٠)يوضح معدل التغير السنوي لسكان المدن في العالم ١٩٦٥-١٩٧٠،١٩٨٥-١٩٩٠،٢٠٢٠- ٢٠٢٥ (النسبة المئوية)

إقليم	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٨٥-١٩٩٠	٢٠ - ٢٠٢٥

إجمالي العالم	٢, ٦٤	٢, ٦٦	١, ٩٥
الأقاليم الأقل نمواً	٣, ٦٠	٣, ٧٩	٢, ٣٧
الأقاليم الأكثر تطوراً	١, ٧٨	١, ٠٠	٠, ٥٨

Source: United Nati • ons>op.cit.P.١٧٧

والجدول التالي رقم(٣١)يوضح معدل التغير السنوي لسكان المدن في الدول النامية ١٩٦٥ -١٩٧٠،٨٥-١٩٩٠،٢٠-٢٠٢٥ (النسبة المئوية)

أقاليم	٦٥ -١٩٧٠	٨٥-١٩٩٠	٢٠-٢٠٢٥
الأقاليم النامية	٣, ٦٠	٣, ٧٩	٢, ٣٧
إفريقيا	٤, ٧٥	٤, ٥١	٣, ٣٩
آسيا	٣, ٢٢	٣, ٩٦	٢, ٣١
أمريكا اللاتينية	٣, ٩٩	٢, ٨٦	١, ٢٠
المحيطات	٧, ٣٤	٣, ٥٩	٣, ٠٤

Source: United Nations Loc. cit

أ*=ما عدا اليابان

ب*=ما عدا استراليا -ونيوزلندا

وقد ذكرنا في الفصل التمهيدي جدول رقم (٢)حجم سكان الريف ومعدل التغير في السكان الريف.ويوضع الجدول التالي رقم(٣٢)سكان الريف ومعدل التغير السنوي لسكان الريف في الأقاليم النامية في السنوات ١٩٦٥-١٩٧٠،٨٥-١٩٩٠،٢٠-٢٠٢٥

إقليم	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	٦٥-١٩٧٠	٨٥-١٩٩٠	٢٠-٢٠٢٥
الأقاليم النامية	١٩٩٤	٢٦٨٣	٣٠٥٩	٢, ٢٠	١, ٢٤	٠, ٢٧
إفريقيا	٢٨٠	٤٣٧	٧٢٦	٢, ٠٧	٢, ٢٦	٠, ٧٨
آسيا	١٥٩٠	٢١١٥	٢٢١٧	٢, ٣٣	١, ١١	٥٨،٠
أمريكا اللاتينية	١٢١	١٢٦	١٠٩	٠, ٨٣	٠, ١٣	٠, ٦٥

المحيطات	٣	٥	٧	١, ٥٩	١, ٦٩	٠, ١٢

Source: United Nati • ons>op.cit.P.١٧٨

أ*=ماعدا اليابان

ب*=واستراليا –ونيوزلندا

والجدول التالي رقم(٣٣)تغير سكان الحضر والريف في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

التغير السنوي للسكان ١٩٨٥–١٩٩٠ (%)

الدولة	الحضر	الريف	الدولة	الحضر	الريف
أفغانستان	٦,٠	١,٨	بنين	٦,٩	١,٠
ألبانيا	٢,٦	١,٤	بوركينافاسو	٥,٥	٢,٤
الجزائر	٤,٢	٢,٤	الكاميرون	٥,٨	٠,٠
البحرين	٤,٠	٢,٣	تشاد	٦,٩	٠,٧
	٥,٦	٢,٣	جزر القمر	٥,١	٢,٥
جيبوتي	٣,٨	٠,١	نيجيريا	٦,١	٢,٢
	٣,٦	١,٧	عمان	٧,٣	٣,٠
جابون	٥,٨	١,٨	باكستان	٥,٠	٢,٩
غامبيا	٥,٢	٢,٢	قطر	٤,٦	١,٦
غينيا	٥,٥	١,٦	السعودية	٥,٢	٠,٥
غينيا بيساو	٤,٧	١,١	السنغال	٣,٩	٢,٠
إندونيسيا	٤,٣	٠,٧	السيراليون	٥,٢	١,٤
إيران	٤,٧	٢,٢	الصومال	٥,٧	٢,٢
العراق	٤,٦	٠,٩	السودان	٤,٣	٢,٦
الأردن	٥,٢	١,٧	سوريا	٤,٦	٢,٦
الكويت	٤,٥	٣,١	تنزانيا	١٠,١	١,٣
لبنان	٣,٠	١,٦	تونس	٢,٩	١,٨
ليبيا	٥,٥	٠,٢	تركيا	٣,١	١,١
ماليزيا	٤,٤	٠,٩	الإمارات	٣,٣	٣,٣
مالي	٤,٣	٢,٧	أوغندا	٥,٧	٣.٣
موريتانيا	٦,٨	٠,٣	اليمن	٦.٦	١,٨
المغرب	٤,٢	١,٢			
النيجر	٧,٠	٢.٢			

Source: Sema Kilicer, A preliminary Survey of housing sector in OIC countries (Journal of Economic cooperation among islamic countries vol.١٧,Nos ٣-٤,july/octobar ١٩٩٦)p.٩٤.

ويتضح من الجدول السابق أن التغيرات السنوية لسكان المدن في العالم الإسلامي فيما بين ١٩٨٥–١٩٩٠ تبرز تناقضات بين مجموعات الدول التي تختلف في مستويات

الدخول.ففي الدول الأعضاء الأقل نمواً كان متوسط معدل النمو السنوي في السكان المدن ٥,٨%بينما كان في الدول المصدرة للبترول ٥,٠%والدول المتوسطة الدخل٤%ومن جهة أخرى فإنه يلاحظ أن الدول التي شهدت تحضراً سريعاً في السابق مثل مصر،والمغرب،وتونس،(٤٠,٦٠%من السكان يعيشون في الحضر على التوالي)فأن النمو السكاني للمدن يكون ناتجا عن الزيادة الطبيعية في سكان الحضر في المقام الأول،والدول الريفية في معظمها مثل إندونيسيا فإن الهجرة ستحافظ على النمو الحضري كما هو عليه الآن،بينما يتوقع في الدول السريعة التحضر مثل دول جنوب صحراء إفريقيا أن يزداد النمو الحضري في السنوات القادمة[1].

---

[1] Sema Kilicer; loc.cit.

المطلب الثاني:أسباب الهجرة الريفية–الحضرية.

كثيراً ما يذهب الدارسون بالمجتمع الريفي على وصف الفلاح بالمحافظة والالتصاق بالأرض،فالأرض لذي الفلاحين أغلى من أي نوع أخر من الملكيات ولذا اختاروا لها معادلا غالياً جداً على قلوبهم وهي المرأة، وجميع الرموز المتعلقة بالأرض تشير إلى هذه المماثلة،فالأرض مرضعة مغذية بعد الأم مباشرة.والتخلي عن الأرض عند الفلاحين يعني التخلي عن وسيلة عزة وعن الرمز مقامه،وكثيراً ما يقول الفلاح:أنه كلما بيعت قطعة من أرض الأسرة شعر كأن واحدا من أعضائها قد فارق الحياة.[1]

وفي بعض المناطق الريفية لا يحسب الإنسان من أهل القرية ما لم يكن مالكاً في أراضيها،قبل أن يكون منتميا إلى أسرها أو ساكنا فيها.[2]

قال نادر فرجاني:((المصري إن لم يكن فلاحا فإلى أصول فلاحيه يعود وبالتالي أصبح رفضه للهجرة كما قال عادل حسين:((جزء من أيديولوجيته وتكوينه النفسي طوال آلاف السنين.وهذا الالتصاق بالأرض انعكس في قوة الترابط المجتمعي))[3]

فماذا حدث حتى يتيه الريفيون في الأرض؟وبعبارة أخرى ما هي أسباب الهجرة الريفية؟

تختلف أسباب الهجرة الريفية اختلافا جليا ولكن القاسم المشترك الأعظم بين هذه الدوافع والأسباب هو عدم الرضا (Dissatisfaction) عن بيئتهم الأصلية مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أخرى أكثر ملاءمة كما يعتقدون.وقد قيل"الهجرة احتجاج ضد اللامساواة" فالهجرة الريفية ناتجة عن أسباب عديدة معقدة ومتداخلة يصعب تصنيفها إلا بوجود أحكام تحكمية.وعند تناول الأسباب التي تؤدي إلى هذه الهجرة تقسم هذه الأسباب على أساس مجموعة الأسباب التي تكمن في الريف المرسلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الطرد (push factors) ثم مجموعة العوامل التي تكمن في المناطق

---

[1] توفيق توما مرجع سابق ص١٨٦.

[2] نفس المرجع ص٢٠٣.

[3] نادر فرجاني مرجع سابق ص٤٧.

المستقبلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الجذب (Pull foctors).فالهجرة من الريف إلى الحضر ما هي إلا نتيجة إما للعوامل إيجابية في المدن وإما نتيجة لتطورات سلبية في الريف.ومجموعة هذه العوامل تتفاعل وتتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة واتجاهها.

ومما هو جدير بالذكر أن البدايات العلمية لتفسير ظاهرة الهجرة بدأت في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر،وكانت متأثرة بالاقتصاد السياسي الذي كان سائدا آنذاك،ونظرته التي تنظر إلى الإنسان باعتباره حيوانا اقتصاديا،لا تحركه إلا الدوافع الاقتصادية.[1] وكذلك فإن محاولات تفسير الهجرة الريفية -الحضرية موغلة في القدم وتبدأ تاريخها على الأقل في منتصف الثمانينات من القرن الماضي عندما قدم رافنشتين (Ravanstein) قوانين في الهجرة ما بين عامي(١٨٨٥،١٨٨٩)فهذه البحوث الرائدة في مجال الهجرة بصفة عامة والهجرة الريفية بصفة خاصة قد أثرت أعمال الدارسين في مسألة الهجرة فيما بعد[٢][*].فعلى سبيل المثال أوضح (Sjastaad) أن المهاجر يتخذ قرارا بالهجرة على ضوء حساب عقلاني لما ستكلفه هذه الهجرة(ربحا وخسارة)من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية،وفي ضوء حساب الربح والخسارة يكون قراره بالهجرة.ولما كانت قرارات الهجرة قرارات انتقائية،فإنه من المتوقع أن تختلف هذه القرارات من شخص لأخر،ومن مجتمع لأخر، وذلك لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية والبيئية التي يخضع لها الفرد والجماعة[٣].ولكن التفسير المعاصر لظاهرة الهجرة الريفية مدين إلى حد كبير إلى الدراسة المعاصرة ل(هارس وتودارو)(Harris and

---

(١) نور محمد أبو بكر العمودي،الهجرة الريفية الحضرية:دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة (دار المنتخب العربي)ص١٠.

(٢) Lyn Squire, Employment policy in developing countries (a world bank research publication, oxford university press,١٩٨١)p.١٠٠

(*) وتخبرنا قوانين رافشتين ما يلي:

-أن المهاجرين ينتقلون من المناطق التي تنخفض الفرص إلى المناطق التي ترتفع الفرص.

-تتحدد الجهة المستقبلة للمهاجر بالمسافة.

-تتسارع وتائر الهجرة مع نمو وسائل النقل والمواصلات واتساع نشاطات التجارة والصناعة.

(٣) L.A.SJASTAAD: The cost and returns of human migration (Journal of political Economy, ٣٧,١٩٦٢) pp.٦١٥-٦٢٨.

Todaro)[1] ونظرية هاريس وتودارو تركز أهمية الحوافز الاقتصادية على القرار المتعلق بالهجرة،وتفترض أن الهجرة تعتمد في الأساس على مقارنة بين الأجور في أسواق الريف والحضر العمالية،وانتهت إلى نتيجة مفادها استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر طالما بقيت أجور الحضر المتوقعة أكبر من أجور العمل في الريف.[٢] ونذكر فيما يلي بعض الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الهجرة الريفية دون تمييز عوامل الطرد والجذب عند الدراسة.

١-العامل الاقتصادي.وأهميته واضحة وجلية،ولقد أشارت نظريات كثيرة ودراسات ميدانية متعددة واحدة بعد الأخرى إلى هيمنة العوامل الاقتصادية على قرار الهجرة.فقد أكدت تلك الدراسات أن توقع دخول أعلى ووظائف أفضل هي السبب الجوهري للهجرة الريفية،ففي معظم دول العالم الثالث تزيد دخول سكان الحضر ضعف دخول سكان الريف.

وبعض الدراسات برهنت أهمية التوقع الحصول على العمل كتفسير مستقل ومنفصل في نمط الهجرة كما أكدتها نظرية هاريس وتودارو[٣] [*].ومن المعروف أن أكثر المهاجرين الريفيين من المعدمين وصغار الفلاحين الذين يرغمون بطريقة لا ترحم على التخلي عن أراضيهم والهجرة إلى المدينة،وذلك لتوسع الضياع الكبيرة على حساب المزارع الصغيرة.فالهجرة الريفية تعزى إلى الفقر الشديد الذي يعيشه الريفيون،فرغم أن تكاليف المعيشة في الحضر أعلى من تكاليف المعيشة في الريف.[**] إلا أن الإحصائيات تدل على أن جميع المقيمين في المناطق الحضرية وحتى المهاجرين من

---

[1] Lyn Squire; op.cit. p.١٠٠

[٢] مالكوم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٣٣٠-٣٣١

[٣] Lyn Squire, op.cit pp.١٠٠-١٠١

[*] أشار لين سكور أن ما بين ٦٥-٨٥%من المهاجرين يحصلون عمل خلال الشهر من هجرتهم ولكن ينبغي أن ينظر إلى هذه المسألة بحذر شديد في الوقت الحاضر.(Lyn Squire op.cit pp.١٠٣-١٠٥)

[**] هكذا كان الوضع في السابق أما الآن فإن عدد من الدراسات في عدد من الدول تبرهن إمكانية أن تكون تكاليف المعيشة في الريف أعلى من تكاليف المعيشة في الحضر على سبيل المثال انظر حالة مصر كريمة كريم إعادة توزيع الدخل القومي بين الحضر والريف في مصر (تحرير)سعد دين إبراهيم مصر في ربع القرن (١٩٥٢-١٩٧٧)دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي (معهد الإنمائي العربي،ط١٠،بيروت،١٩٨١)

الريف حديثي العهد منهم،أحسن حالا من جميع المقيمين في الريف باستثناء الأغنياء منهم.[1]يقول جاك لوب:((وعلى الرغم من أن الاكتظاظ السكاني في مدن العالم الثالث يجعل البؤس والإملاق ظاهرين لأول وهلة،فإن الأحوال في المناطق الريفية هي بوجه عام أشد سوءاً بكثير.وهذه الحقيقة المألوفة لذى كل من عاش في قرى هذه البلدان لا ينبغي أن تثير الدهشة حتى لدى المراقب العابر.وإلا فهل يمكن أن يكون هناك في الواقع سبب آخر للنـــزوح من الريف إلى المدن؟والتوسع من في المدن توسعا شبيها بالانفجار في هذه البلدان غير حقيقية أن هذا المدن على الرغم من فقرها الذي تفاقمه قذارتها،ما زالت أقل فقراً من الريف المحيط بها،وكما تذكرنا لجنة براندت فإن((حقيقة أن الناس مازالوا يهاجرون إلى هذه المدن ليس من شأنها إلا أن تؤكد على الأحوال اليائسة التي يخلفونها وراءهم[2]. ويقول مالكوم جيلز.وزملاءه:(وحتى في أكثر الأحياء القذرة والمزدحمة في السكان في مدن العالم الثالث(ساوبالو،لاجوس جاكرتا)يقرر المهاجرون بأن أوضاعهم أفضل بكثير عما كانوا علية في الريف وأنهم لا يبغون العودة للريف بشكل عام[3].

فحياة المدن على الرغم من تعاستها فإنها بالنسبة للمهاجرين الريفيين إليها أرحم من الأرياف.أي بعبارة أخرى يختار المهاجرون بين الجحيمين الأقل سوءاً[4].

ومن المؤكد أن الفقر الريفي ليس ناتجا من خصائص متأصلة في الريف إنما ينجم عن تنمية التخلف التي تسود في العالم الثالث.فظاهرة الهجرة الريفية التي وصفها إسماعيل سفر بأنها ضرب من التهجير الفعلي وإحراق للموارد البشرية والمادية كلا على حدة في الجاهلية الحديثة[5]. هي الوجه المقابل للتنمية المشوهة[6] التي تتحيز وتحابي

---

[1] مالكولم جيلز مرجع سابق ص٣١٦

[2] جاك لوب مرجع سابق ص٢٠٧-٢٠٩

[3] مالكوم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٣٣٣

[4] فضل أيوبي، مأزق النمو الحضري في العالم الثالث (العربي ع(٣٢٧)جمادى الأولى ١٤٠٦ ه=فبراير ١٩٨٦م)ص٥٨-٧١

[5] إسماعيل سفر،مشكلة الأمن الغذائي العربي(دراسة مقدمة إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد عربية،دمشق ٩-١٢ أبريل ١٩٨٨).

[6] محي دين صابر،من قضايا التنمية في المجتمع العربي (المكتبة العصرية)بيروت،تاريخ الطبع (بدون)ص٣٧.

للمناطق الحضرية لا سيما العواصم على حساب المناطق الريفية والمدن الصغيرة؛ فقد نجم عن تشجيع الصناعة على حساب الزراعة في خطط التنمية للدول النامية تركيز فرص العمل في المدن وكانت النتيجة المنطقية والحتمية لذلك تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن،بل أن تركيز الإنفاق الحكومي في المدن سواء في شكل مشروعات صناعية أو مشروعات الخدمات العامة جعلت المدن مراكز جذب سواء للعمل أو الانتفاع بمستوى الخدمات العامة.

ومسألة الهجرة الريفية تؤكد الرشد الاقتصادي لدى الإنسان الريفي يقول يوجيش اتال:((إنها -أي الهجرة -تشكل في حقيقة الأمر استثماراً من جانب الوالدين يستهدف تأمين مستقبل أفضل لأبنائهم-بنين وبنات فربما لا يطرأ على مركز الأبوين تغيير يذكر،غير أن الأبناء قد يتلقون تعليماً ويحصلون بالتالي على عمل أفضل بينما يتقدم إلى البنات خُطاب أفضل))[١].

كما تؤكد عدم صحة فكرة"تصور الخير المحدود"(The Image of limited good)والتي تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة إلى العالم وتمركزهم حول الذات،وعدم رغبتهم في المغامرة وتفضيلهم للبقاء على حافة الفقر من أن يدخلوا في أعمال غير مضمونة النتائج.فالاقتصاد السياسي للفلاحين كما يؤكد بوبكين(Popkin) يذهب أن الفلاحين يتجاوزون في سعيهم مجرد الحفاظ على وجودهم على حافة الفقر،ويحاولون دائماً السعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية،ويخططون في سبيل ذلك لاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل ومتنوعة وفقاً لظروف المتغيرات التي تحيط بهم.[٢]

وفي هذا الصدد ينبغي عدم الخلط بين أهداف الهجرة ونتائج الهجرة.فالهجرة تهدف في الأساس إلى تحسين حياة الريفيين المعيشية والوظيفية،ولكن في أغلب الأحيان لم تحقق الهجرة الأهداف المرجوة منها،وما زال المهاجرون يعانون من الفقر والبؤس الذي كانوا أصلا يعانون فيه في الريف.ولكن استبدلوا الفقر الريفي بالفقر الحضري.

---

[١] يوجيش اتال أضواء مدينة النــزوج من الريف إلى الحضر (رسالة اليونسكو ع(٢٩٢)سبتمبر ١٩٨٥).

[٢] فوزي عبد الرحمن،أنماط التفاعل بين وحدات المعيشية والاقتصاد السوق في قرية مصرية(حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ع(١٧)١٤١٥=١٩٩٤ ص١٣٧-١٧٨.

٢=أضواء المدن: من المسلم به أن المدن،بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية لها جاذبية شديدة بالنسبة للريفيين خاصة الفئات الشبابية.

فقد أصبحت المدن مراكز للخدمات الإدارية والاجتماعية الرئيسية،ومقراً للمؤسسات السياسية والتجارية،ومواقع مناسبة للصناعة، ومراكز للنشاطات الثقافية والأدبية والرياضية،وبما يتوفر فيها من وسائل الحياة العصرية كل هذه الأمور أعطت المدن سحرا وجاذبية كبيرة وأصبحت محط أنظار المهاجرين ومطمحهم خاصة بين الشباب الريفي.فالشباب الريفي ينظر إلى القرى والقرويون نظرة دونية بينما ينظر للمدن وأهلها بعين الاحترام والإكبار.وهناك مؤسستين قربتا سراب المدينة إلى عقول الريفيين وهما:

مؤسسة الإعلام،ومؤسسة التعليم، فوسائل الإعلام من الراديو، والتلفزيون، والصحافة...الخ لها دور كبير في الهجرة الريفية حيث تنقل هذه الأجهزة للريفيين حياة المدينة الحديثة ومن تقنياتها وخيراتها بشيء من الزخرفة والتزيين فتثير في نفوس الريفيين الإعجاب في هذه الحياة ومباهجها.بعدها تدخل الشكوك في نفسه فيسأل عن أسباب تمسكه بأوضاعه فيما ينعم الآخرون بالرفاهية والراحة عندئذ تراوده أفكار نزوح عن أرضه فيفعل،إلا إذا كان عاجزا عن تحمل المجازفة وعن مواجهة المخاطر.فالثورة الإعلامية جعلت العالم كأنه قرية صغيرة لا يوجد فيها ما يخفى،وغرست في نفس الإنسان الريفي في الدول النامية ثورة الطموحات والتطلعات حتى أصبح يدرك كيف يعيش الإنسان في الدول المتقدمة فضلا عن حياة البذخ لحديثي النعمة في المدن القريبة؛وكما يقول توما : ((مست الحضارة-أي جانبها المادي أهل الريف فاشتهوا امتلاك وسائلها وخيراتها الصناعية وتسارعوا إلى المطالبة بها.[1]

وكذلك تمارس مؤسسات التعليم نفس الدور.فوظيفة التعليم النظري السائد في ريف العالم الثالث هي توعية الإنسان الريفي على بؤس الواقع الذي يعيش،ومنحه جوازا يعبر به إلى المدن كتعليم اللغة الأجنبية وهنا يروي يوجين سرفين مفيو(Eugene Serven Mvoe) ما كان قد استمع إليه في قرية اندوم:((في المدينة مال أكثر،ويمكن

---

[1] توفيق توما مرجع سابق ص١٦٤

الحصول علية بطريقة أيسر.وهناك حرية أوسع.أما في القرية فإنه يتعين عليك أن تعمل يوميا في أرض تكون غير منتجة في بعض الأحيان. والحصاد غير مضمون بالمرة.وكثيرا ما يتلف الجفاف والجراد أو الآفات الأخرى كل شيء.والتسويق ليس سهلاً.فالقرية تبعد كثيرا عن مركز المدينة والطرق ينقصها الكثير لكي تصبح مريحة.وفي أغلب الأحيان يكون المستوصف بعيدا بينما أنت أكثر تعرضا للمرض.إذا كان التطور لا يأتي إلى القرية فلا بد أن تذهب حيث يوجد،أي إلى المدينة.وذلك وهو سر جاذبية المدينة،فهي تستهوي الشباب الذين ذهبوا إلى المدارس،كما أنها تستميل الآباء أيضاً.فإن البعض يرسل بأبنائه إلى مدارس المدينة قائلاً لهم:((ذلك هو الطريق يا بني ولا تتوقف حتى لا ينتهي بك المطاف مثلى في القرية))[1].

وفيما يلي حوار أجرى شنايدر ولجنته مع شاب قروي في الكاميرون[2].

-ماذا ستفعل بعد الانتهاء من هذه المدرسة؟

-أتقدم لامتحان الخدمة المدنية.

-لماذا لم تستمر مع والدك للعمل في الأرض؟

-المرء لا يكسب هنا ما يكفي للحياة ولا يوجد هنا أيضا ما يشغلنا.فلا توجد سينما -ولا كهرباء ولا يوجد أي شيء.

-هل تحصل على مرتب جيد في الخدمة المدنية؟

-لست أدري لكنني سأكون في المدينة وهناك كل ما يحتاجه المرء)).

وقد أجرى الفريق السابق بحثا في توجو بين الأولاد في سن الالتحاق بالمدرسة لتعرف كيف يفكر الشباب في مستقبلهم وتوصلوا :إلى أن نصف الأولاد تقريبا يريدون البقاء في القرية ولكن كموظفين رغبة في أن((يحظوا بالاحترام))وأن تكون لديهم((حقوقهم الكبيرة))وحتى((لا يواجهوا مطلقا أي مشكلة من مشاكل نقص الغذاء))وعبر الآخرون عن رغبتهم في الذهاب إلى المدينة ليحصلوا((على كل شيء))وحتى يكونوا متحضرين((وليصبحوا شخصيات هامة))ثم تأسف الفريق بأن

---

(1) برتران شنايدر مرجع سابق ص٧٨-٧٩.

(2) المرجع السابق ص٨٤-٨٥.

الموظفين المدنيين الذين يبدو أنهم يتمتعون بمثل هذه الشهرة بين الفتية الريفيين لا يحملون أفكارا طيبة عن سكان الريف.وتتراوح المشاعر اتجاههم بين الازدراء وعدم الاكتراث[١].

والواقع أن الهجرة الريفية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية تنشأ عن بحث فقراء الريف عن وسيلة للبقاء الاقتصادي في المدن أو المناطق الأخرى،بل تمثل أيضا مشكلة اجتماعية سببها تلك الجاذبية التي لا تقاوم والتي تمارسها المدن على الريفيين.وهناك امتزاج كبير بين العوامل الاقتصادية وما يطلق علية نشوة الحياة في المدن أو أضواء المدينة اللامعة (Bright lights) بحيث يصعب الفصل بينهما فصلا كاملا[٢].

ومن جهة أخرى فإن الهجرة نفسها تصبح بدورها عاملا في مزيد من الهجرة أو كما يقال الهجرة تدعو إلى الهجرة،فبمجرد أن يستقر المهاجر في المدينة،فأنه يغدو رأس جسر ويسهل العبور من الريف النابذ إلى المدينة الجذابة وبهذا نجده يقوم بدورين اثنين في تحريك المهاجرين جدد.فتارة يكون هذا الدور مباشراً حينما يستدعي أفرادا من أسرته للالتحاق به،وتارة يكون غير مباشر عندما يلحق به أقارب وجيران ومعارف لا مناص له من استقبالهم خاصة إذا وصل هذا المهاجر إلى المراكز العليا في السلطة التي تتيح له الفرصة في مساعدة أهل قريته في المشروعات والوظائف والمنافع الأخرى كما تزداد مشكلة المحاكاة بين الريفيين مما يدفع العديد من الأسر للسماح لشبابهم بالنـــزوح أسوة بالأسر الأخرى في القرية[٣].

---

[١] نفسه ص٨٥.

[٢] فضل الله عبد اللطيف،التوافد إلى المدينة.غزوة أم هجرة (أوراق والبحوث المقدمة إلى المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقدة في مدينة الرباط المملكة المغربية في جماد الآخر ١٣٩٧=يونيه ١٩٧٧)الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي))من إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن ١٤٠٧=١٩٨٦)ص٨٣.

[٣] عبد الإله أبو عياش وإسحاق يعقوب القطب مرجع سابق ص٢١٦

المطلب الثالث:آثار الهجرة الريفية-الحضرية.

تعد ظاهرة الهجرة عاملا من العوامل الرئيسية في إحداث التغيير الاجتماعي[1] [*]فهي لا تؤثر على الأماكن التي تستقبل المهاجرين وحدها وإنما أيضا في الأماكن التي يبرحونها،لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقويم آثار الهجرة مسائل عديدة مثل مسألة السكانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

وتطرح قضية الهجرة الريفية آثارا واضحة المعالم امتدت إلى كافة النظم القائمة.ويغلب على هذه الآثار الطابع السلبي الذي يعيق عملية التنمية[**]

والهجرة الريفية تؤثر على ثلاثة أطراف هم:

مجتمع المنشأ(القرية) ومجتمع المقصد (المدينة) والمهاجر وأسرته. وسنتناول فيما يلي بإيجاز أثر الهجرة في كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة.

أولا-أثر الهجرة على المهاجر وأسرته.

إن المهاجر يواجه-خاصة في الفترات الأولى للهجرة -مشكلات كثيرة يمكن أن يطلق عليها"معاناة الفراق"لعل أهمها ابتعاده عن مجتمعه الأصلي الذي نشأ فيه وتأثر بقيمه وعاداته،وتقاليده،لذا فإنه بعد انتقاله إلى البيئة الجديدة قد يعيش نهبا لصراعات اجتماعية ونفسية تؤثر على علاقاته الاجتماعية وعلى كفاءته الإنتاجية فانتقال الفرد من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي والخدمي من شأنه أن يسبب له صدمة ثقافية لانتقاله إلى وسط ثقافي جديد ونظراً للفروق القائمة بين الريف والحضر تزداد خطورة الصدمة الثقافية في طبائع وعادات وطرق معيشة المهاجرين الريفيين إبان تكيفهم مع

---

(1) See: G.L.Lewis, op.cit pp.١٦٨-١٧٢

(*) من العوامل الأخرى التي تحدث التغيير الاجتماعي انتشار الأفكار الجديدة والإعلام والتكنولوجيا.

(**) هناك افتراض شائع يذهب أن الهجرة لها آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية انظر: J.Gaude and P.Peek; The Economic effects of Rural-Urban Migration (International labour review ١٤٤,١٩٧٠)pp.٣٢٩-٣٣٨.

أساليب الحياة الحضرية. فالمهاجر الريفي لا يستطيع أن ينـــزع نفسه نزعا من الإطار المرجعي الريفي.[1]

ويصعب على المهاجرين الريفيين استيعاب المفاهيم الجديدة التي يراد من المهاجر استيعابها مثل التكيف مع نظام العمل في المصانع وصرامة نظمها،وصلف مشرفي العمال وجبروتهم،وطاعة الرؤساء واللوائح والمواظبة[2] [*] ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من المهاجرين الريفيين يشتغلون في القطاع غير الرسمي (Informal sector) ومن المتوقع عدم وجود فجوة كبيرة بين هذا القطاع والقطاع الزراعي في الريف.

وبالرغم من أنه قد أسفرت دراسة أجريت عن الهجرة في إطار عدد من الثقافات على أن الهجرة تزيد من دخل الأسرة وترفع مستوى معيشتها بعض الشيء ويترتب عليها أن بعض العناصر الحضرية تجد على قائمة عناصر الحضارة المادية للأسر((الأجهزة الكهربائية المترلية مثلا)).إلا أن الهجرة الريفية تلقي أعباء ضخمة على كواهل الأعضاء الآخرين. وتؤدي إلى ما اصطلح على تسميته((تأنيث الأسر الريفية)).ويلاحظ أن واقع المرأة الريفية يسوء عادة عندما يهاجر الرجال إلى المدن إذ تضطر إلى القيام.بمعظم الأعمال التي كان يباشرها بالإضافة إلى أعمالها السابقة ومن المعروف أن المرأة الريفية تعمل عادة أكثر من اثنتي عشر ساعة في كل يوم،مما يؤدي إلى إهمال أعمال الصيانة والتدهور في الإنتاجية كما أن هجرة الرجال تؤدي إلى تفكك الأسري والطلاق وازدياد عدد الأمهات المهجورات فقد توصلت عدد من الدراسات الميدانية إلى أن

---

[1] إبراهيم بيومي مرعي وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية(المكتب الجامعي الحديث -إسكندرية،١٩٨٣ رقم الطبعة (بدون)ص٣٨-٤٠

[2] إبراهيم بيومي مرعي مرجع سابق ص٤٠ وما بعدها

[*] يرى عدد من الباحثين أن عملية استيعاب المهاجر في المجتمع المقصد تمر بثلاث مراحل هي

١-التكيف : Adjustment

٢-المشاركة: Participation

٣-التثاقف : Acculturation

لمزيد من التفصيل انظر:G.J.Lewis op.cit. pp.١٨٢-١٨٨

غياب الزوج كان سببا في تعرض الزوجة للطمع فيها كأنثى[1].ودلت إحصائيات في الإقليم الشمالي في السودان أن من بين ٥٠٠حالة طلاق كان ٤٠%تم والطلاق فيها((خشية الفتنة))وذلك بسبب ارتفاع نسبة الهجرة من هذا الإقليم[2].

وهناك خلاف بين الباحثين في مسألة أثر هجرة الزوج في مكانة المرأة إذ يرى البعض أن غياب الزوج يؤدي إلى زيادة مكان المرأة وأدوارها الاقتصادية داخل الأسرة بصورة معنوية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل السفر سواء على مستوى الأسرة أو من ناحية اشتغالها بالحقل وتعاملها مع الأسواق والمؤسسات الإنتاجية والتسويقية والخدمية.ويرى البعض الآخر أن العكس هو الصحيح ويشيرون أن الهجرة تفضي إلى مزيد من تهميش المرأة وعزلتها،وأنه كلما طالت فترة الهجرة كلما أدت إلى زيادة الاتجاهات السلبية نحو المرأة.

ومن ناحية أخرى نجد أن الذين يقولون:أن هجرة الزوج تزيد إلى مكانة المرأة يختلفون فيما بينهم في مسألة هل تحتفظ المرأة في هذا الدور بعد عودة الزوج المهاجر أم لا؟إذ يرى البعض دور المرأة في هذا الصدد هو مجرد ملء الفراغ أثناء غياب الزوج بينما يرى البعض الآخر أنها ليست مجرد ملء الفراغ ولكنها صلاحيات وخبرات حصلت عليها المرأة ولا تتنازل بعد عودة الزوج المهاجر.

والهجرة الريفية تعرض الأطفال من حرمان الرعاية الأسرية وخاصة بعد أن تدخل المرأة في ميدان العمل.فقد توصلت بعض الدراسات الميدانية أن الأبناء هم ضحية سفر الأب،الأمر الذي ينعكس في تدني مؤشرات النجاح في التعليم وتدهور الحالة الصحية للأولاد[3] وانحراف الأحداث [4].

---

[1] تتفق عدد من الدراسات التي أجريت في الريف المصري حول هذه النقطة انظر على سبيل المثال محمد أبو ديب وصفية إسماعيل مجدي المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة دراسة استطلاعية للظاهرة في قرية مصرية(من بحوث اجتماع خبراء حول السياسة السكانية والمرأة العربية التي عقد في بغداد ١٣-١٦نوفمبر ١٩٨٩).ص٣١١

[2] إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل انتقال العمالة العربية مشاكل،الآثار السياسات. (مركز دراسات وحدة العربية بيروت،١٩٨٢)ص١٦٩.

[3] انظر على سبيل المثال محمد أبو مندر ديب وصفية إسماعيل مجدي مرجع سابق.

أما مسالة أثر الهجرة الريفية في علاقات القرابة في الريف فهي محل خلاف شديد بين من يرى أنها تساهم في توطيد أو أصر القرابة وتعزيز أثر التقاليد.[٣]ومن يرى عكس ذلك.[٤]

ثانيا:أثر الهجرة على الريف.

يركز البعض على الجانب الإيجابي من الهجرة الريفية -الحضرية حيث ترسل الحوالات إلى الريف،وتخفض الهجرة الضغط على الأرض بصفة مؤقتة أو دائمة، كما أنها تقوي الروابط السوقية بين المناطق الريفية والحضرية،كما أنها تعتبر جسراً للحراك الاجتماعي لفقراء الريف إلى الأعلى. وبالإضافة إلى ما سبق فإنها تعتبر في الأوقات الإجهاد الاقتصادي الاجتماعي الكلي استراتيجية للبقاء بالنسبة للفقراء الريف.

ولكن يظهر للباحث المدقق أن سلبيات الهجرة أكثر من فوائدها.فكما قلنا سابقاً أن الهجرة عملية انتقائية تؤدي إلى نزوح أفضل العناصر من القوى العاملة إلى المهجر وهي تؤثر على فئات العمالة الماهرة والمدربة أكثر من غيرها وهي نفس العناصر المطلوبة لعملية التنمية.لذا نجد أن الهجرة الريفية تفرغ كثيرا من الأرياف أعدادا كبيرة من المزارعين والحرفين الشبان وذلك مما اطلعت على مغريات العيش في المدن وصارت تشعر بشيء من الغربة الذهنية بين أهلها الأميين،الذين يتمسكون بالماضي وعاداته ويسعون إلى تطبيع أولادهم بما نشأوا عليه من التقاليد. وهؤلاء الشبان هم الأكثر قدرة على الأعمال والأكثر جدارة بتطوير الأدوات والأكثر إقبالا على المغامرة باستعمال الجديد المستغرب مكان العتيق المألوف وذلك مما حصلت من العلم والمعرفة.

كما أن المدن تستدرج الأسر الريفية الميسورة نسبيا إلى النـــزوح إليها طلبا للرفاهية وتعليم الأولاد وسعيا وراء الارتفاع في سلم الطبقات الاجتماعية.

---

[٤] توصلت دراسة ميدانية أجريت في بعض المناطق الريفية في اليمن أن العديد من الأطفال الذين هاجر والدهم يتمردون على الأم ويدخلون سوق العمل في سن المبكر ويمارسون بعضا عادات سيئة مثل التدخين ومضغ القات(إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل مرجع سابق ص١٦٩.

[٣] انظر على سبيل المثال يوجيش أتال مرجع سابق

[٤] هذا رأي جمهور الباحثين.

ويعزف أعداد ليست بقليلة من المشتغلين بالزراعة قبل الهجرة عن العمل بالزراعة بعد العودة وتميل بدرجة أكبر للعمل في مجال الخدمات. لذا يمكن تشبيه سلبيات الهجرة بالنسبة للمناطق الريفية بالسلبيات والخسائر التي تعانيها البلدان النامية بسبب هجرة الكفاءات والعقول منها إلى البلدان الصناعية المتقدمة.

وينجم عن الهجرة الريفية قلة الأيدي العاملة في بعض القطاعات الريفية مما يؤدي إلى زيادة أجر العامل الزراعي واستخدام العمال الزراعيين من الخارج(كما حدث في العراق والسعودية والأردن.)...الخ)وكذلك استيراد تكنولوجيا كثيفة رأس المال التي تؤدي إلى مزيد من البطالة في الريف ومن ثم مزيد من الهجرة الريفية إلى المدن.

كما تجدر الإشارة إلى عدم وجود وسائل تشجيع استثمار مدخرات المهاجرين،ومن ثم فليس أمام معظم هذه المدخرات إلا أن تتجه إلى الإنفاق الاستهلاكي الذي يغلب على جزء منه الإنفاق الترفي.

ثالثاً:أثر الهجرة على المدن.

تؤدي الهجرة الريفية إلى اكتظاظ المدن بالسكان والطلب على الإسكان مما يؤدي بدوره إلى التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن (Rural interland) وغالبا ما تبنى المدن على أكثر الأراضي الزراعية "إنتاجية"ويسفر النمو غير الموجه عن الخسارة هذه الأرض وهذا ليس في مصلحة الاقتصاد الوطني لأنه يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وتكوين مثل هذه الخسارة فادحة للغاية في البلدان ذات الأراضي الزراعية محدودة.وعلى سبيل المثال كانت تبلغ مساحة الأرض التي يكتسحها العمران سنويا في مصر حوالي(٦٠)ألف فدان في حين أن مساحة الأرض الزراعية كلها كانت تقدر بنحو ستة ملايين فدان.وفي مدينة موصل في العراق استنفذت التوسعات العمرانية للمدينة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٦حوالي ٩٩%من مساحة الأراضي الزراعية الواقعة في أطراف المدينة وفي غوطة دمشق التي تبلغ مساحتها(٢٣)ألف هكتار والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد دمشق والمدن السورية الأخرى بالخضار والفواكه

تتآكل الأراضي الزراعية بمعدل (٢٠٠)هكتار سنوياً.[١]ومن الآثار السلبية لعملية الهجرة الريفية إلى المدن ارتفاع الكثافة السكنية على مستوى الوحدة السكنية.أي ارتفاع عدد الأسر التي تسكن وحدة سكنية واحدة،وتدهور مستوى العمراني،وارتفاع الإيجار وانتشار الأحياء العشوائية[*]واتخاذ الفقراء المقابر مساكن لهم.ففي صنعاء أدى ارتفاع معدل النمو الحضري إلى ١١%سنوياً(٧,٧%الهجرة الداخلية+٣,٣%الزيادة الطبيعية السنوية لسكان)إلى إقامة أكثر من أسرة واحدة في المسكن الواحد وخاصة في أعقاب أزمة الخليج وعودة أعداد كبيرة من العاملين في المملكة العربية السعودية،وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على الوضع السكني في المدينة فانخفض عرض الوحدات لسكنية،وارتفع مستوى الإيجار إلى أكثر من ضعف ما كان علية قبل أزمة الخليج بحيث أصبح الإيجار يستنفذ ما يتراوح ٦٠-٧٠%من دخل الأسرة[٢].

كما تشير التقديرات إلى أنه في عام ١٩٩٢ كان ربع سكان القاهرة تقريبا يعيشون في أحياء الإسكان العشوائي[٣].و لم تقتصر المستوطنات العشوائية في مصر على القاهرة وحدها بل تنتشر في عشر محافظات أخرى ويقطنها(٧)ملايين نسمة يشكلون حوالي٤٠%من مجموع سكان الحضر في المحافظات العشرة[٤]. والجدول التالي رقم (٣٤)يوضح لنا الوزن النسبي(%)للسكان الذين يعيشون في الأحياء المعدمة والعشوائيات غير القانونية في بعض عواصم البلدان النامية.[*]

المدن والسنة	النسبة المئوية	المدن والسنة	النسبة المئوية
أديس أبابا(١٩٨٠)	٨٥	مانيلا(١٩٨٠)	٤٠

---

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،منظور إقليمي الأوضاع المستوطنات البشرية في البلدان الأسكوا (الأمم المتحدة-نيويورك ١٩٩٥)ص٣٢.

[*] هناك أسماء كثير يطلق على إسكان الفقراء مثل السكن العشوائي وأحياء الصفيح أو القصدير،وسكن لهامش وأحياء غير المخططة وغير المرخصة وأحياء المتجاوزين وأحياء غير المسيطر عليها،وأحياء الفقراء،وبيوت بركات وكل هذه تسميات لظاهرة واحدة هي سكن شرائح لسكاني غير القادرين على شراء أو بناء أو استئجار وحدات سكنية صالحة لسكن.

[٢] منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في البلدان الآسكوا.مرجع سابق ص٣٣.

[٣] نفس المرجع ص٣٦.

[٤] نفس المرجع والصفحة .

[*] وعلى القارئ أن يتصور الوضع في دكا، وجاكرتا ...وغيرهما من المدن.

القاهرة(١٩٨٤)	٨٤	مكسيكو سيتي(١٩٨٠)	٤٠
دارالسلام(١٩٨٠)	٦٠	نيروبي(١٩٨٦)	٣٤
لا جوس(١٩٨١)	٨٥	ريودي جانيرو(١٩٨٠)	٣٤
بومباي(١٩٨٨)	٥٧	ساوبالو(١٩٨٠)	٣٢
دلهي(١٩٨١)	٥٠		
كلكلتا(١٩٨٠)	٤٠		

المصدر:السيد أحمد عبد الخالق،المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي(تاريخ النشر(بدون)ص٧٦.

وتؤدي هجرة الريف إلى المدن إلى زيادة الطلب على خدمات المرافق كإمدادات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي وخطوط الكهرباء وشبكة الطرق وخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة في حين أن الأجهزة الفنية المسؤولة عن توفير الصيانة البنية التحتية عاجزة عن مواجهة الطلب المتصاعد على هذه المرافق والخدمات مع التزام الحكومات بتزويد سكان المدن بتسهيلات لم تقدم مثلها إلى سكان الريف.

وجدير بالذكر أن الركود الاقتصادي في الثمانينات قد أدى إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بإقامة مرافق البنية الأساسية وصيانتها في المناطق الحضرية.كذلك ضغطت سياسات التكيف الهيكل على المخصصات التي ترصد في الميزانيات للقطاعات الاجتماعية وقللت من قدرة المدن على تلبية احتياجاتها الأساسية.[1]

ولا شك في أن للنمو السريع لسكان المدن آثاره البيئية،إذ أن تزايد الطلب في المدن على الغذاء والماء والطاقة والمسكن،وضرورة التخلص من النفايات يؤديان إلى الإخلال بالتوازن البيئي؛وكما يقول صبحي عبد الحليم يكفي أن نذكر في هذا الصدد أن المدينة التي يبلغ سكانها مليون نسمة تستهلك كل يوم نحو ٦٢٥ ألف طن من الماء ٢٠٠٠طن من الأغذية و ٩٥٠٠ طن من الوقود،بينما ينتج عنها في الوقت نفسه ٥٠٠ألف طن من عوادم المياه و ٢٠٠٠ طن من الفضلات الصلبة و ٩٥٠ طن من الملوثات الهواء.وهذه الأرقام تعبر عن متوسط عالمي حُسبَ على نحو تقريبي،مع

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ص١١٠.

ملاحظة أن هناك فروقا بين المدن،فمدينة نيويورك مثلا ينتج عنها ثلاث أمثال ما ينتج عن كلكتا بالنسبة للشخص الواحد يومياً[1][*].

ومن آثار الهجرة الريفية إلى المدن مساهمة ارتفاع معدل البطالة في المدن والتي كانت تعاني أصلا–في أغلب الأحيان–بطالة مزمنة.فعلى سبيل المثال يذكر أن مدينتي القاهرة وإسكندرية ساهمت بنسبة(٥٣%)من أجمالي البطالة السافرة في المناطق الحضرية في مصر عام ١٩٧٨ وكان تفسير الباحثين لها هو توافد الريفيين إلى هاتين المدينتين أكثر من غيرهما[2].

وخلاصة القول هي أن الهجرة الريفية إلى المدن تؤدي إلى ترييف المدن وازدياد عدد الفقراء الذين يسكنون على مسافة قريبة من القصور مما يؤرق مضاجع النخبة الحضرية.

فالهجرة الريفية–الحضرية ينجم عنها إذن مشكلات بالنسبة للمدن والأرياف وبالنسبة للمهاجر وأسرته،لذا يتعين وضع استراتيجية مناسبة لتنظيم حركة انتقال المهاجرين.ومنذ الخمسينات حاولت معظم البلدان النامية وقف موجة الهجرة الريفية.

ومن المحاولات التي بذلت في هذا الصدد أن بعض الحكومات لجأت إلى إزالة المناطق السكنية العشوائية وتفريغ المناطق الحضرية من سكانها ومن أشهر الحالات المسجلة في هذا المجال ما حدث في كينيا سنة ١٩٧٠ حينما أمر جومو كينياتا بإزالة المناطق العشوائية المحيطة بنيروبي قائلا:((أنه لا يود أن يرى نيروبي وقد تحولت إلى حي متخلف كبير))[3].كذلك قامت الصين بتهجير عدة ملايين من سكان المدن إلى

---

(1) صبحي عبد الحليم في تقديمه لكتاب سبرولي كالن عالم يفيض بسكانه،ترجمه ليلى الجبالي(عالم المعرفة يصدرها المجلس الكويتي لثقافة والفنون والآداب الكويت ربيع الآخر ١٤١٧=سبتمبر ١٩٩٦)ص٢٣-٢٤

(*) كان فاليري جيسكار ديستان يقول:((تصور يا وزير المال كيف ستكون حالة التلوث العالمي لو أن مستوى استهلاك الصينيين والهنود كان مساويا لمستوى استهلاك الأمريكيين.(موريس غرنية مرجع سابق ص١٤).

(2) جلال عبد الله معوض،الهجرة الريفية–الحضرية في الوطن العربي(شئون عربية ع(٧٧)مارس ١٩٩٤ شوال ١٤١٤)ص٢٣٩-٢٦٤.

(3) السيد الحسيني،الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث(مجلة الاجتماعية القومية مج(٣١) ع(٢)مايو ١٩٩٤)ص٧٤

المناطق الريفية فيما بين ١٩٦١-١٩٧٦[1]. وقد نفذت أكبر عملية تهجير إلى المناطق الريفية على أيدي جيوش الخمير الحمر لدى دخولهم بنوم بنه في أبريل ١٩٧٥.[2]وجميع سياسات التهجير القسرية باءت بالفشل إذ أن معظم المهجرين عادوا إلى الأماكن التي تم تهجيرهم منها فيما بعد وقد لجأت بعض الحكومات إلى سياسة وضع حد أدنى للأجور في الريف لتقليل الفارق في الأجور بين الريف والحضر-هو الفارق الذي كان من العوامل الهامة التي تحفز على الهجرة إلى الحضر-ولكن أدى وضع حد أدنى للأجور في الريف إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل في الريف،بل أنه ربما يكون قد زاد من تشجيع هجرة أهل الريف إلى الحضر.[3]

ومن الإجراءات الأخرى للحد من الهجرة الريفية إنشاء القرى الكبيرة والمدن الصغيرة.وكان المقصود من هذه الإجراءات هو الحد من زيادة نمو المدن الكبيرة وإيجاد توازن في توزيع السكان الحضر،وذلك عن طريق تشجيع بالاستثمار في الصناعات الثقيلة والأنشطة الصناعية الأخرى،ولكن أيضا لم يحالف النجاح في هذه السياسات فجميع المحاولات الجزئية لوقف الهجرة الريفية باءت بالفشل.

والمشكلة هي مشكلة تخلف القطاعات الإنتاجية وما يتعلق بها من بنى اجتماعية،لذلك فإنه من البديهي أن يبدأ العلاج من الجذور.ونؤكد أن العلاج الوحيد لمشكلة الهجرة هو أن يعتقد ريفي اليوم كريفي الأمس بأن((فلاح مكفي،سلطان مخفي)).وهذا يتطلب إزالة أسباب الهجرة أي الحد من عدم المساواة في توزيع الموارد والدخول فيما بين سكان المناطق الريفية والحضرية.[*]وقد أصبح من المتفق علية بشكل واسع بين أوساط العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين وخبراء التنمية بأن أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة هو اتباع ما يسمى بالأسلوب المتوازن في عملية التنمية الريفية الحضرية(أي التنمية العادلة).وأهم مقومات هذا الأسلوب المتوازن هو التركيز على

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ مرجع سابق ص١١١

[2] المرجع السابق ص١١٢

[3] المرجع سابق ص١١١.

[*] دعا محمد عبد الحليم عبد الله رفع الحصار عن الريف وذلك في قصته ولزمن بقية.

تحقيق أكبر قدر ممكن من التوزيع العادل للثروة والدخول وفرص العمل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية(*).

وقد لا تؤدي عملية توازن التنمية إلى الانعكاس الهجرة واتجاهها إلى الريف،ولكنه على الأقل سوف تخفض معدل الهجرة إلى الحدود التي يمكن السيطرة عليها.

وفي ختام هذا المبحث نريد أن نشير موقف الإسلام من الهجرة الريفية.وبعبارة أخرى ما هو الحكم الإسلامي في الهجرة؟.

يذهب بعض الباحثين الذين يغلبون الجانب الإيجابي من الهجرة على جانبها السلبي ومن ثم يشجعون الهجرة أن الإسلام يحث الهجرة الريفية[1]أي أن الحكم في نظر هؤلاء لمسألة الهجرة هو على الأقل مندوب إن لم يكن واجباً)ويستدلون في موقفهم هذا على آيات قرآنية وأحاديث نبوية.ولكن فات على هؤلاء أن الحكم يدور مع علته وأن حكم الهجرة يمكن أن يختلف باختلاف أهداف الهجرة وآثارها كما بينه لنا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم المتفق عليه حيث يقول: ((من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله،ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) فالأحكام تتفاوت بحسب الباعث عليها،فقد يكون الشيء مباحاً في ذاته،ولكن باعتبار الباعث عليه يختلف حكمه كالسفر مثلا.فهو مباح في ذاته،لكنه يصير واجباً إذا كان الباعث عليه هو الواجب كأداء الحج للمستطيع،ويصير حراماً إذا كان الباعث علية هو قتل الإنسان أو حرق مكانه أو ارتكاب محرم،ويصير مندوبا إذا كان الباعث عليه هو طلب العلم،وهكذا نجد أن المباح في ذاته تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة وهي الوجوب والحرمة والكراهة والندب والإباحة،وذلك باعتبار الباعث عليه.

(*) يذهب البعض إلى أن إعادة توزيع الموارد الإنتاجية في الدول النامية في صالح الريف المتخلف يؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج القومي عن المعدل السائد في هذا الدول نتيجة لما يؤدي إلية ذلك من رفع إنتاجية العمل ورأس المال في الزراعة.

[1] انظر عبد المنعم محمد بدر،تنمية الريف في ضوء التعاليم الإسلامي مرجع سابق ص٥٤٦-٥٤٧.

المبحث الثالث:مشكلة التلوث

وتحته مطلبان:

المطلب الأول:مفهوم البيئة وموقف كل من الاقتصـــــاد و الشـــريعة الإسلامية من حمايتها.

المطلب الثاني:عناصر وأسباب التلوث الريفي .

المطلب الأول:مفهوم البيئة وموقف كل من الاقتصاد و الشريعة الإسلامية من حمايتها.

وتحت هذا المطلب ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول:-مفهوم البيئة وتلوثها.

الفرع الثاني:-موقف الشريعة الإسلامية من البيئة.

الفرع الثالث:-موقف الاقتصاد من البيئة.

الفرع الأول:-مفهوم البيئة وتلوثها.

البيئة لغة:-كلمة البيئة ليست دخيلة على اللغة العربية،ولكن استعمالها الجديد أكسبها صبغة علمية،ربما كان الكثيرون يجهلون مضمونها الدقيق.

وكلمة البيئة مشتقة من الفعل الثلاثي((بوأ))والفعل الماضي(باء)يقال باء إلى الشيء يبوء بوءاً أي رجع .

بوأ=المباءة:منزل القوم في كل موضع،وتبوّاتُ منزلاً،أي نزلته.وبوّات للرجل منزلاً وبواته مترلاً بمعنى،أي هيأته ومكنت له فيه واستباءه أي اتخذه مباءة.والباءة مثال باعة،لغة في المباءة،ومنه سمي النكاح باءً وباءة،لأن الرجل يتبوأ من أهله،أي يستمكن منها،كما يتبوأ من داره،ولأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً.وفي الحديث الشريف أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ...))[1]أراد بالباءة النكاح والتزويج.[2]وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا﴾ [3]﴿وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين﴾[4].﴿واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا ﴾[5]

وقوله تعالى ﴿إني أريد أن تبوأ بإثمي و إثمك﴾[6]وقوله تعالى﴿والذين تبوءو الدار والإيمان﴾[7].وقوله تعالى:﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة

---

[1]متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم ٤٧٧٨. صحيح المسلم باب النكاح الحديث رقم ١٤٠٠.

[2] انظر منظور،لسان العرب مادة (بوأ).

الجوهري،الصحاح مادة (تبوأ).

[3] سورة يونس الآية ٨٧.

[4] سورة يوسف الآية ٥٦.

[5] سورة الأعراف الآية ٧٤.

[6] سورة المائدة الآية ٢٩

[7] الحشر الآية ٩.

غرفاً))[1]. *وجاء في الحديث الشريف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((إن كذباً علي ليس ككذب على أحد،فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))[2].

ويتضح لنا مما سبق أن البيئة بمعناها الواسع هي المكان والموضع الذي ينـزل فيه الإنسان أو الحيوان ويرجع إليه ويتخذ فيه منـزله وعيشه.ولعل المفهوم اللغوي لكلمة البيئة يتفق مع المفهوم اللغوي لكلمة(Ecology(*)"علم البيئة"المأخوذة من اللغة الإغريقية التي تتكون من مقطعين (OIKOS)بمعنى المنـزل و(LOGOS)بمعنى الدراسة أو العلم.

وفي الاصطلاح العلمي نجد تعريفات عديدة للبيئة وذلك لصعوبة إعطاء تعريف دقيق لها مع أهميتها وكثرة تناولها.والبيئة تشبه في هذا الشأن الماء.فالماء يعرفه كل فرد في حدود معرفته واستخدامه وقد قيل ((فسر الماء بعد الجهد بالماء))فالبيئة تعني عدة أشياء لمختلف الناس.ومن التعريفات للبيئة أنها((كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية وغير حية وجمادات التضاريس الطبيعية كالجبال والسهول والوديان والصحاري)وعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية))[3].وبعبارة أخرى تشمل البيئة السماء التي فوقنا والأرض التي تحت أقدامنا،وأنها كل ما تخبرنا بها حاسة السمع والبصر والشم والتذوق و المس،وقد قيل إن

---

[1] سورة العنكبوت الآية ٥٨.

* وكلمة البيئة ومشتقاتها لم ترد في القرآن الكريم كثيراً وإنما ورد في القرآن كثيراً كلمة "الأرض" وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عظم اهتمام الإسلام بالبيئة الطبيعية ،وقد سمعنا أخيراً عن "قمة الأرض" وعن "أرض واحدة".

[2] متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الجنائز الحديث رقم ١٢٢٩،وأخرجه المسلم باب تغليظ الكذب على رسول الله.

(*) ينسب العديد من علماء الأحياء الفضل في استعمال مصطلح (علم البيئة) إلى عالم الأحياء الألماني ايرنست هايكل Ernest Heackel في عام ١٨٦٦،ويذهب البعض الأخر أن أول من استعمل هو هنـري دافيد ثوروفي عام ١٨٥٧بينما يرجع البعض الأخر إلى ريتن Reiten عام ١٨٨٥،إلا أن النظرة الحديثة التي أن هناك ارتباطاً بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تستمد جذورها من أعمال Welvernadsky التي صدرت عام ١٩٢٦.

[3] هذا تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة(مؤتمر البيئة البشرية)ستوكهولم ١٩٧٢ نقلاً عن علي محمد جميل دقاق؛ اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام (رسالة غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي لنيل درجة الدكتوراه ١٤١٢=١٩٩٣)ص١١.

البيئة تشمل ما هو خارج جلد الإنسان وما هو داخله.وأكد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ هذا المفهوم للبيئة حين عرفها بأنها((كل شي يحيط بالإنسان))[١]

.((Environment is every thing surround man))

واستنتاجاً من هذا المفهوم نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين مميزين هما:

(١)البيئة الطبيعة: Natural Environment

(٢)البيئة البشرية: HUMAN Environment or man made Environment .

ومعنى شمول البيئة للجوانب المادية وغيرها مما يحيط بالإنسان،أن الاعتداء على أي جانب منها هو عدوان على البيئة،يستوي في ذلك الاعتداء على العناصر الطبيعية حيوية كانت أو غير حيوية من كائنات حية ونبات وجماد والاعتداء على العناصر الاجتماعية من قيم وأخلاق وأنظمة وأنماط اجتماعية وثقافية[٢]ومع وضوح البعد الاجتماعي في مفهوم البيئة فإنه في الواقع العملي فإن التركيز كان لجانب الطبيعي للبيئة مع إهمال شبه تام لجانبها الاجتماعي والثقافي،مع أن آثار الاعتداء عليها لا يقل خطورة عن آثار الاعتداء على البيئة الطبيعية.[٣]والبيئة في مفهومها الإسلامي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المفهوم المعاصر الشامل للبيئة.[٤]أما التلوث فهو من اللوث:بالفتح البيّنة الضعيفة غير الكاملة قال الأزهري ومنه قيل للرجل الضعيف العقل(ألوث)وفيه(لوثة)بالفتح أي الحماقة و(اللوثة)بالضم الاسترخاء و الحبسة في اللسان و(لوّث)ثوبه بالطين لطخه(وتلوث)الثوب بذلك.[٥]ويستنتج من هذا أن التلوث في اللغة له معنيان مادي ومعنوي،أما المعنى المادي وهو اختلاط أي شي غريب عن مكونات المادة بالمادة مما يؤثر عليها ويفسدها كتلوث الماء،والثوب بالطين.أما المعنى المعنوي فهو ذلك التغير الذي ينتاب النفس فيكدرها أو الفكر فيفسده،أو الروح فيضرها.[٦]

---

(١) زين الدين عبد المقصود،البيئة والإنسان:علاقات ومشكلات.منشأة المعارف الإسكندرية ١٤٠١=١٩٨١رقم الطبعة (بدون)ص٧.

(٢) شوقي أحمد دنيا،البيئة والتنمية.مرجع سابق ص١٤.

(٣) نفس المصدر ص١٤-١٥.

(٤) نفس المصدر ص١٥.

(٥) أحمد بن محمد المقري الفيومي،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.(لمكتبه العلمية بيروت-لبنان)

(٦) محمد عبد القادر الفقي،القرآن الكريم وتلوث البيئة.(مكتبة المنار الإسلامية، الكويت،ط.الأولى،١٩٨٥)

والتلوث Pollution بالمفهوم العلمي يقصد به ((وجود شيء ما في موضع خطأ))[1]وقيل هو ((أي تغير في الكفاءة الطبيعية للبيئة أو تغير في القدرة الاستيعابية للبيئة.))[2]وقيل بأنه((التغيرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كلياً أو جزئياً كنتيجة لأنشطة الإنسان)).[3] وقيل هو ((كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان،وكذلك كل ما يؤثر في التركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل:الهواء،والتربة،والبحيرات،والبحار)).[4]ويعّد التلوث بشقيه المادي وغير المادي إحدى صور الفساد الذي يتسبب فيه الإنسان نتيجة إخلاله بتوازن النظم البيئية والقرآن الكريم يورد كلمة تتناول جميع هذه المعاني وتشملها قال تعالى:﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾.[5]وقال تعالى:﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾[6]وقال تعالى:﴿كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾.[7]والتلوث ينتج أساساً عن تدخل البشر في سنن البيئة التي أحكم الله خلقها،وأتقن صنعها كماً ونوعاً ووظيفة قال تعالى:﴿صنع الله الذي أتقن كل شئ﴾[8]وقال تعالى:﴿إنا كل شئ خلقناه بقدر﴾.[9]وقال تعالى:﴿وخلق كل شئ فقدره تقديرا﴾.[10]وقال عز وجل:﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾[11]﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر

---

(1) فهمي حسن أمين،تلوث الهواء مصادره وأخطاره وعلاجه(مكتبة دار العلوم ١٤٠٥=١٩٨٤)ص٥٣.

(2) علي محمد جميل دقاق،مرجع سابق ص٢٣.

(3) نفس المرجع ص٢٤.

(4) أحمد مدحت إسلام،التلوث مشكلة العصر(سلسلة عالم المعرفة(١٥٢)الكويت محرم ١٤١١=أغسطس ١٩٩٠)ص١٩.

(5) سورة الأعراف الآية ٨٥.

(6) سورة الروم الآية ٤١.

(7) سورة البقرة الآية ٦٠.

(8) سورة النمل الآية ٨٨.

(9) سورة القمر الآية ٤٩.

(10) سورة الفرقان الآية ٢.

(11) سورة الملك الآية ٣.

ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون﴾[١]﴿والشمس والقمر بحسبان﴾.[٢]﴿قد جعل الله لكل شئ قدرا﴾[٣].

وتأثير الإنسان على توازن البيئة بدأ منذ ظهوره على الأرض،وفي كل مرحلة من مراحل تطوره كان يتأثر ويؤثر على البيئة إلا أن الاهتمام بالمشكلة البيئة لم يبدأ إلا مؤخراً وبالتحديد في الستينات.ففي عام ١٩٦٢ أصدرت راكيل كارسون Rachel Carson كتابها المشهور ((الربيع الصامت)) Silent spring واعتبر كتابها وثيقة جديدة في دراسة الإنسان والبيئة والأخطاء المحدقة بهما.وفي عام ١٩٦٦ ألفت الاقتصادية البريطانية البارزة بار بارا وارد B.Ward كتاباً بالعنوان((الأرض سفينة الفضاء)) Spaceship earth أكدت فيه الطبيعة المحدودة للكوكب الذي نعيش عليه،وأن مركبتنا الفضائية لا تسير على ما يرام.ومنذ ذلك الوقت أصبحت دراسة العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتأثير المتبادل بينهما من أكثر المواضيع نقاشاً وإثارة في داخل الأجواء الأكاديمية وخارجها.وكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية في استوكهولم في يونيو ١٩٧٢ بمثابة أول انطلاقة رسمية لحركة الاهتمام دولياً بشئون البيئة وكان شعاره((عالم واحد فقط)) وأسفر عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة(U.N.E.P.) وذلك لتحقيق التعاون العالمي في المواضيع البيئة.وتلا ذلك بعد عشرين عاماً قمة الأرض التي انعقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل في يونيو ١٩٩٢،والرسالة التي خرجت بها القمة التي شارك فيها حوالي ١٠٨ من زعماء ورؤساء حكومات العالم تلخصت في (أنه بدون إدارة بيئية فإن التنمية ستتعرض للانتكاس،وأنه بدون تسريع التنمية في الدول النامية فإن السياسات البيئية ستفشل).وأخيرا انعقد المؤتمر الدولي الثالث للتغيرات المناخية في كيوتو باليابان في ديسمبر١٩٩٧.هذا بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية الأخرى.كما أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية من أجل الحفاظ على البيئة.وقد أوضحت هذه المؤتمرات أن صورة البيئة العالمية واتجاهاتها ليست مشجعة حيث تسوء صحة كوكب الأرض بدرجة مخيفة.وأن نوعية الحياة Quality of life تشهد تدهوراً متزايداً عاماً بعد عام.كذلك ارتفعت صيحات

---

[١] سورة يسن الآية ٤٠.

[٢] سورة الرحمن الآية ٥.

[٣] سورة الطلاق الآية ٣.

أنصار البيئة الذين يدعون بالحماية للبيئة مثل أحزاب الخضر،وأصدقاء الطبيعة،وأصدقاء الحيوانات والطيور...الخ وجذب هذا التيار أنظار الناس باعتباره تياراً جديدا لم يألفوه لذي الجماعات السياسية التقليدية.

وأخيرا انضمت الحكومات إلى القافلة حين أدركت خطورة الموقف ومدى الأضرار التي تلحق بالثروات القومية.وهناك محاولات جارية تهدف إلى كسب رجال الأعمال في صفوف أنصار البيئة.ففي صيف عام ١٩٩٠ طلب((موريس سترونغ) الأمين العام((لقمة الأرض) التي كان يزمع عقدها في ريودي جانيرو.طلب من ستيفن شميدهيني،وهو من رجال الصناعة السويسريين،أن يعد رؤية عملية لتقديمها للقمة،فاستجاب السيد شميدهليني وأنشأ مجلس رجال الأعمال المعنيين بالتنمية القابلة للاستدامة الذي ضم ٤٨ رئيساً تنفيذيا لشركات كبيرة في جميع أنحاء العالم.وأثناء انعقاد المؤتمر نشر المجلس ما يمكن أن يعد((إعلاناً سياسياً))لرجال الأعمال-وهو كتاب يقع في ٣٥٠صفحة وترجمة العربية تقع ٤٤٤ صفحة عنوانه((تغيير المسار)) Changing Course دعا إلى نوع جديد من المشاركة بين الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع،تقوم على اعتراف بأن النمو الاقتصادي وحماية البيئة مرتبطان ارتبطاً وثيقاً، وأن نوعية الحياة في الحاضر والمستقبل تتوقف على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية دون تدمير البيئة التي تؤدي إلى توقف الحياة بأسرها.[1]

وجدير بالإشارة أن المشاكل البيئية تهم الدول الغنية كما تهم الدول المتخلفة،غير أن لدول الصناعية الغنية ميزة القدرة المادية والتقنية على مواجهة تلك المشاكل،وليس الأمر كذلك في الدول المتخلفة ونضرب لهذا الأمر مثلا فنقول:ليس أمام الدول المتخلفة إلا أن تسعى جاهدة للبحث عن مصادر البترول،فإذا عثرت على حقل بترولي فليس أمامها إلى أن تسعى إلى استثماره في أسرع وقت ممكن.أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن أمامها مجال الاختيار بين استخراج البترول من حقول البرازيل والخليج العربي وبين الاستخراج من حقول تكساس،وهي في وضع اقتصادي يسمح لها بالاختيار.

---

[1] ستيفن شميدهايني ومجلس الأعمال التجارية والصناعية للتنمية المستديمة، تغيير المسار:منظور عالمي للأعمال التجارية والصناعية حول التنمية والبيئة.ترجمة علي حسين حجاج(دار البشير للنشر،عمان-الأردن ١٩٩٦

وتجب الإشارة إلى أن البلدان الفقيرة تواجه مشكلة خطيرة في هذا الصدد وهو تصدير التلوث إليها.فالعديد من صناعيي البلدان المتقدمة الذين واجهوا في بلدانهم بالتنظيمات القاسية في شأن البيئة، لا حظوا أن من مصلحتهم نقل مصانع إنتاج الملوثة إلى العالم الثالث حيث المضايقات أقل مساواة إن وجدت.وأمام هذه الظروف تواجه البلدان النامية معضلة عويصة تتلخص:هل تخلق جواً مواتياً للاستثمارات الأجنبية على حساب البيئة أم تحمي البيئة وتدفع الثمن حداً من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.وهذا في حقيقته ما هو إلا ضرب من ضروب تقسيم العمل الدولي.

ومن جهة أخرى فإن الدول الفقيرة تتعرض كما هو معروف إلى ضغوط قاسية من قبل الدول الصناعية والتي تضغط عليها أن تتحكم في مسيرتها التنموية للعقل و للمعايير البيئية.(*)وترى الدول الجنوب الإرشادات والنصائح البيئية الشمالية و كأنها شروط استعمارية جديدة وشكل جديد من أشكال الأمبريالية الخضراء التي تحاول أن تعيق تقدم الجنوب وتحد من نموه وتبقى على هيمنة الشمال مستمرة في ظل النظام العالمي الجديد، وقد أوضحت ((قمة الأرض))عمق الفجوة بين الشمال والجنوب تجاه الهموم البيئية العالمية التي كان يعتقد أنها ستساهم في تقارب الشمال والجنوب.[1]

وهنا قد يتساءل المرء إذا كان تدخل الإنسان في شئون البيئة ليس ظاهره جديدة بل قديمة قدم الإنسان فما هو الجديد في الأمر الذي يدعو إلى القلق والانزعاج من جانب كثيرين على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية؟وبعبارة أخرى ما هي أسباب الصحوة البيئة المعاصرة؟الجديد في الأمر هو:

١-أن آثار التلوث قد تسارعت كثيراً لدرجة أن بعضها يتضح من خلال جيل واحد،وتفاقمت لدرجة أنها حلت في المجتمعات الصناعية محل المشاكل التقليدية كالمجاعات والأوبئة.فقد علق أحد المفكرين الأوربيين على مشكلة التلوث بقوله((في الوقت الذي فقدت فيه المجاعات والأوبئة كثيراً من قوتها في إرعاب المواطن الأوربي،نجد أن تلوث البيئة قد حل محل هذه المجاعات والأوبئة)).

(*) وهذه دون أدنى شك كلمة الحق يراد بها باطلاً وحاجة في نفس الدول الصناعية تريد أن تقضيها.

(1) عبد الخالق عبد الله،التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية.(المستقبل العربي ع (١٦٧)يناير ١٩٩٣)ص٨٥-٨٦.

٢-أن مجالات التلوث قد اتسعت بحيث أصبحت تهدد الحياة في الكون وظـــهر مـــا يعرف بالهجرة البيئية Environmental migration ولاجئ البيئي Refugee environmental(*) والتلـوث لا يعترف الحدود الجغرافية.

٣-أن كثيرا مما يحدث يرجع إلى حد ما لفعل البشر إذ بصماتهم واضحة ومحددة(*).

هذه الأمور وغيرها حولت القضية من حماية الإنسان من الطبيعة إلى حماية الطبيعيـــة من الإنسان.وينبغي أن يصبح الإنسان اليوم أميناً(خادماً)للبيئـــة Custodian of Environment وليس سيداً لها.

(*)يعتقد عدد من الباحثين أن أسباب النـــزاعات الأهلية والدولية القائمة في الوقت الراهن والمتوقعة في والمستقبل يعود إلى التدهور البيئي الذي يشهده العا لم.انظر:مستقبلنا المشترك.مرجع سابق.الفصل الحادي عشر .توماس.ف.هومر -ديكسون وزميله،التغير البيئي والصراع العنيف(تحرير)لوري آن مازور،ما وراء الأرقام قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة.ترجمة سيد رمضان هدارة وزميلته(الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية،القاهرة،الطبعة الأولى ١٩٩٤) Ashok Swain, Environmental migration and conflict Dynamics :focus on developing Regions.(third world quarterly ,vol.١٧,No.٥,December ١٩٩٦).

(*) وأبناء العا لم يتذكرون جميعا كارثة بوبال بالهند في عام ١٩٨٤ التي أدت إلى موت ٢٥٠٠ وإصابة٢٠٠٠٠٠ نسمة من ضمنهم عشرة آلاف أصابته العمى هذا بخلاف الخسارة في الحيوانات الأليفة والفطرية وتلف المحاصيل.وكذلك يتذكرون حادثة انفجار مفاعل(شرنوبل)التي حدثت في الاتحاد السوفيتي (سابقاً)في أبريل عام ١٩٨٦.

الفرع الثاني:موقف الإسلام من حماية البيئة:

بادئ ذي بدء نود أن نؤكد في قضية نراها أنها محورية في الموضوع، وهي أن موقف الإسلام من حماية البيئة لا يتعارض مع موقف الفكر الوضعي على طول الخط،بل في الحقيقة إن الفكر الوضعي يتفق في الكثير مما ينادى به حالياً مع الإسلام،لكن الإسلام يتفوق عليه وذلك لشمولية وخلود الشريعة الإسلامية.كما أنه ليس هناك ما يحجر من الاستفادة مما يتوصل إلية الفكر الوضعي من أدوات ووسائل طالما أنها لا تتعارض مع نص أو قاعدة شرعية،لأنه كما يقرر فقهاء الشريعة الإسلامية فإن ما لا يتعارض مع الشريعة فهو منبثق عنها،ومالا يخالف ما نطق به الشرع فهو من الشرع و الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.ومن ناحية أخرى،فإن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ليستا كتابين لتخصص معرفي معين بل إنهما نبع صافي يرد إليهما كل متعطش إلى صنوف العلم والمعرفة فيجد فيهما بغيته وضالته.ولذا نجد أن هذين المصدرين يقرران مبادئ وأحكام عامة في أغلب الأمور،ويتركان التفاصيل للعقول البشرية نظراً لأن العقل البشري لا يعجز أن يستنبط منهما ما يصلح حاله باختلاف الأزمنة والأمكنة.وموضوع موقف الإسلام من البيئة موضوع طويل ومتشعب،ولذا أثرنا أن نتناوله على شكل نقاط كما يلي:

١=جعل الله سبحانه وتعالى خلافة الأرض للإنسان ﴿وهو الذي جعلكم خلآئف الأرض﴾[1].وسخر له الكون كله ﴿الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون*وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾[2]﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾[3]وذلك بعد أن أنعم على الإنسان بنعمة العقل وفضّله على سائر المخلوقات﴿لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾[4].

---

[1] سورة الأنعام الآية ١٦٥.

[2] سورة الجاثية الآية ١٢-١٣

[3] سورة البقرة الآية ٢٩

[4] سورة الإسراء الآية ٧٠

وفي الحقيقة إن ما سخره الله للإنسان وما جعله خليفة فيه ما هي إلا مكونات البيئة(عناصر البيئة)ومن مقتضيات التسخير والاستخلاف قيام المستخلفين بالإصلاح والإحياء والعمارة.

ويتطلب الاستخلاف من جهة استفادة الطيبات والموارد المنبثة في الكون والتي هي من فضل الله تعالى وعدم تعطيلها﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾[1]﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾[2]ومن جهة أخرى يتطلب الاستخلاف التزام الإنسان بالضوابط والقواعد التي وضعها الله عز وجل لتقوم عليها قاعدة الاستخلاف.[3]فالإنسان يتصرف في الموارد الطبيعية (البيئة)تصرف الأمين في حدود أمانته.قال القرطبي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى:((وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه))[4]بأنها((دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيثيبه على ذلك في الجنة))[5].وقال الزمخشري رحمه الله عند تفسيره للآية السابقة((إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها،وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفائه في التصرف فيها،فليست هي بأموالكم في الحقيقة وما أنتم إلا بمترلة الوكلاء والنواب))[6]

---

[1] سورة هود الآية ٦١

[2] سورة الملك الآية ١٥

[3] تعتبر قاعدة الاستخلاف من القواعد الكلية التي يرتكز عليها الفكر الإسلامي عامة بما فيه الفكر الاقتصادي انظر:

-شوقي أحمد دنيا،النظرية الاقتصادية من منظور الإسلامي (مكتبة خريجي) ط.الأولى ١٤٤٠ =١٩٨٤)ص٥١-٥٥

محمد العلي القرى بن عيد،مقدمة في أصول الاقتصادي الإسلامي. (الناشر (بدون)،جدة،١٤١١هـ).

ربيع محمود الروبي؛ أصول النظام الاقتصادي الإسلامي (مكتبة ومطبعة أشي القاهرة ١٩٨٢ /١٢٨٢ ص٢٩ وما بعدها.

[4] سورة الحديد الآية ٧.

[5] أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي،جامع لإحكام القرآن ( )ج/٧١ ص٢٣٨

[6]أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي،الكشاف (مطبعة مصطفى البابي حلبي وأولاده بمصر ١٣٩٢ =١٩٧٢)ج/٤ ص٦١

ومن أبرز الخصائص للشريعة الإسلامية خاصية الوسطية والاعتدال ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾[1] [*].فالشريعة الإسلامية تلزم اتباعها بأن يلتزموا سلوك الاعتدال والوسطية في كل أمورهم،وتحرم عليهم الإسراف والتبذير والاستغلال الجائر للموارد البيئية حتى في العبادات كما تنهى عن تعطيل الموارد وعدم استخدامها.وهل جوهر المشكلة البيئية إلا عدم استخدام الموارد أو استخدامها في مجال أو طريقة خاطئة.قال الله تعالى:﴿وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾[2]﴿ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا﴾[3]﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾[4]ومن الآيات ذات الدلالة البالغة قوله عز وجل:﴿وأتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا﴾[5] ومن الأحاديث ذات الدلالة البالغة في الموضوع قوله صلى الله علية وسلم لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عندما مرّ عليه وهو يتوضأ من جدول((ما هذا السرف؟قال:أفي الوضوء إسراف؟فقال:نعم ولو كنت على نهر جار][6]وقال صلى الله علية وسلم:[كلوا وشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة][7]وقال صلى الله عليه سلم:[من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يوم القيامة يقول :يا رب إن فلاناً قتلني عبثا و لم يقتلني منفعة][8].

ويعتبر الإسلام المسرف سفيها والسفيه في الشريعة الإسلامية يحجر عليه حتى يعود إليه رشده.ومنح الإسلام الدولة الإسلامية صلاحيات تمكنها اتخاذ الإجراءات التي تراها

---

[1] سورة البقرة الآية ١٤٣.

[*] ولمزيد من المعلومات حول هذه الخاصية انظر على سبيل المثال:يوسف القرضاوي،الخصائص العامة للإسلام (مكتبة الوهبة،القاهرة ط.الثانية ١٤٠١ =١٩٨٢) عمر سليمان الأشقر،خصائص الشريعة الإسلامية (مكتبة الفلاح الكويت. ط .الأولى ١٩٨٢).

[2] سورة الأعراف الآية ٣١.

[3] سورة الإسراء الآية ٢٦،٢٧.

[4] سورة الإسراء الآية ٢٩.

[5] سورة الأنعام الآية ١٤١.

[6] رواه إبن ماجه في الطهارة باب ما جاء في القصد في الوضوء حديث رقم ٤٢٥

[7] أخرجه البخاري في كتاب اللباس (١٨٢/٧)وأخرجه غيره من أصحاب السنة.

[8] رواه النسائي في الضحايا باب من قتل عصفورا بغير حقها .

صالحة لمواجهة الإسراف[وتعطيل الموارد]وتحكمها في ذلك القاعدة الفقهية التي تقول :((التصرف على الرعية منوط بالمصلحة)).وقد نقل الإمام الغزالي أن بعض العلماء يجيزون فرض الضرائب للحد من الإسراف وإن كان هو لم ير ذلك[1].وكذلك فإن من الأمور المعروفة في الإسلام مسألة الحمى.أما في تعطيل الموارد وعدم استغلالها فقد وردت نصوص كثيرة منها قوله تعالى:﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾[2]ويقول الرسول صلى الله علية وسلم:[من أحيا أرضاً ميتة فهي له،وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين))[3]وحقيقة الأحياء هو إعمار أرض ميتة لا يملكها أحد.بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء.يقول علي الخفيف في شرح الحديث السابق فيما نقل عنه:((أحياء الأرض الموات يكون بجعلها صالحة للزراعة أو الانتفاع بها بغير الزراعة.وذلك بإزالة الأسباب التي حالت دون الانتفاع فعلاً))[4].ولا يشمل الأحياء ما يتعلق به مصالح الناس.جاء في المغني((ما كان من الشوارع والطرقات والرحاب بين العمران فليس لأحد أحياؤه سواء كان واسعا أو ضيقا وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق.لأن ذلك يشترك فيه المسلمون ويتعلق بمصلحتهم فأشبه مساجدهم))[5]

ومن القصص المشهورة قصة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - مع بلال بن الحارث المزني -رضي الله عنه -إذ طلب منه عمر أن يتنازل عن الأرض التي لا يستطيع استغلالها فأبى بلال بحجة أن الرسول صلى الله علية وسلم أقطعها،وكان رد عمر((أن الرسول صلى الله علية وسلم لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل،فخذ ما قدرت على

---

[1] شوقي أحمد دنيا، التنمية والبيئة ،مرجع سابق ص٩٦

[2] سورة المائدة الآية ١٠٣

[3] سنن أبي دادو ، كتاب الخراج والإمارة والفيء، حديث رقم ٢٦٧١.

[4] شعبان فهمي ،رأس المال في المذهب الاقتصادي الإسلامي (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .القاهرة ١٩٨١)

[5] إن قدامة،المغنى (دار الكتاب العربي ،بيروت،لبنان١٩٧٢)ج/٦ ص١٦٢.

عمارته ورد الباقي)).[1]فترك الموارد وتعطيلها لا ينسجم مع الإسلام بـأيّ حال من الأحوال.

٣=كذلك يهتم الإسلام بتحقيق التوازن ليس على مستوى الجيل الواحد بل على مستوى الأجيال بتعاقب الأزمان.فالإسلام يهتم بحاجات الأجيال القادمة بنفس القدر الذي يهتم به حاجات الجيل الحاضر.فالموارد والثروات في الشريعة الإسلامية ليست ملكا لجيل دون جيل وعلى جيل الحاضر أن يعمل على تنمية الموارد البيئية،وعدم استخدامها بما يجاوز قدرتها على التجدد والتكاثر،وأن يعمل على دفع عوامل تلوثها،مما يضمن انتقال الثروات والموارد البيئية من جيل حاضر إلى الأجيال المستقبلية بحالة لا تقل عن حالتها التي استقبلت عليها،وهذا ما يطلق ((حقوق الأجيال Generation Rights)) قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أن تدع وارثك غنيا خير من أن تدعه فقيرا يتكفف الناس))[2].وقد رفض عمر بن الخطاب رضي الله عنه -قسمة الأرض التي فتحها الجيش في العراق بين الجنود وأبقاها ملكية عامة بين المسلمين،وقال قولته المشهورة:((إذن أترك من بعدكم من المسلمين لا شئ لهم)).[3]وجدير بالإشارة إلى أن من أبعاد التنمية المستديمة البعد البشري وقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ التنمية البشرية المستديمة بأنها:(...أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل))[4]

٤=ومن الموضوعات التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة موضوع الوعي البيئي Environmental Awareness أو التربية البيئية Environmental Education حيث يؤكد الباحثون أن حماية البيئة تتطلب تغييرا في الاتجاهات Attitudes وقيم Values الإنسان إزاء البيئة.[*]فالقوانين والجوانب الأخرى علمية وتكنولوجية وغيرها لا تستطيع أن تحقق

---

[1] حميد بن زنجوية ،كتاب الأموال،تحقيق شاكر ذيب فياض (مركز ملك فيصل لبحوث والدراسات ،ط،الأولى ١٤٠١ =١٩٨٦. ٦٤٧/٢)

[2] أخرجه أحمد في مسنده

[3] أبو يوسف،الخراج (المطبعة السلفية القاهرة ،الطبعة الرابعة١٣٩٢ ص٢٨ .

[4] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ص١٧

[*] يشير الكثير من الباحثين دور القيم الرأسمالية في المشكلة البيئية العالمية.

الغرض المرجو منها بغير الإنسان الذي يحترمها بوازع من داخله ويعمل على تنفيذها برغبة منه.ويرى العلماء حاجة البشرية إلى أخلاق وقيم بيئيـــة جديـــدة New Environment Ethics تعلمهم محبة واحترام البيئة،وهذه الأخلاق تحتاج في إيجادها إلى توعية جديدة للبشر بـــأن البيئة للجميع،ورعايتها تهم الجميع،ومشكلاتها تؤثر على الجميع،فالبشر قطـــرة في محيـــط البيئة.ولا شك أن التحول إلى التنمية المستديمة لن يتحقق في غيـــاب الإســـهام الإيجـــابي للجماهير،ولا يتسنى ذلك إلا في إطار الفهم والاقتناع الذي يكوّن الاستجابة الواعية الـــتي تتحقق بها التنمية دون استتراف الموارد.وقد أثبتت الممارسات أن الحلول التكنولوجيـــة لا تكفي وحدها لمواجهة المشكلات البيئية ما لم تدعمها الحلول الاجتماعية بالأسهام والعمل الجماعي.

وإذا نظرنا إلى التعاليم الإسلامية،نجد أن الإسلام قدم للبشرية هذه التوعية منذ أربعـــة عشر قرناً من الزمان، حيث قام في بلورة التوجهات الإيجابية تجاه البيئـــة لـــذي الفـــرد والمجتمع.قال الرسول صلى الله علية وسلم -:الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شـــعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق))[1]

ومن الأحاديث التي لها دلالة خاصة في هذا المجال قول الرسول صلى الله علية وســـلم -:((مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على ســـفينة فأصـــاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسفلها فكان من بالأسفل كلمـــا أراد المـــاء صعـــد إلى الأعلى،فقالوا:لو خرقنا في موضعنا هذا خرقا،فإن تركوهم وما أرادوا هلكـــوا وهلكـــوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا))[2]وقـــد أطلـــق العلمـــاء في الســـنوات الأخيرة((سفينة الفضاء الأرضية))على كوكبنا وراحوا يؤكدون على أن أحد الأهـــداف البشرية خلال الفترة الطويلة هي صيانة هذه المركبة الفضائية لحفظها على مستوى عـــال من الكفاءة.ولاشك أن للبشرية أن تزهوا بنفسها فخراً كلما استطاعت أن تحفظ بسفينتها هذه وما عليها من مسافرين في حالة جيدة بالحد الأدنى من الجهد.

---

[1] أخرج نحوه أبو داود والنسائي و ابن ماجه الحديث رقم ٥٦.

[2] أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب الشركة الحديث رقم ٢٣٦١.

ومن أروع الأدلة التي تبرهن مدى حرص الإسلام لنشر الوعي البيئي بين المسلمين الأدلة التي تلزم المحرم بالنسك حماية الموارد البيئية.[1] قال تعالى:﴿يا أيها الذين أمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾.[2]وقال صلى الله علية وسلم:يوم فتح مكة:((إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات و الأرض،فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة...لا يعضد شوكة،ولا ينفر صيده،ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلى خلاه، فقال العباس:يا رسول الله إلا الإذخر فانه لغينهم ولبيوتهم فقال إلا الإذخر))[3].

٥=والإسلام يتعامل مع التلوث البيئي بوسيلتي الوقاية والعلاج فتعاليم الإسلام تؤكد الوسائل الوقائية لأن الوقاية خير من العلاج،وفي نفس الوقت لا تهمل هذه التعاليم الوسائل العلاجية.إن النظافة والطهارة شعار الإسلام ولبّ رسالته،فهو يطالب من أتباعه أن يكونوا كالشامة البيضاء بين الأمم،وحث على النظافة في الملبس والمسكن والمأكل والمشرب.قال تعالى:﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً﴾[4].وقال تعالى:﴿وثيابك فطهر﴾[5].

وقال صلى الله علية وسلم:((طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب)).[6]وقال:((اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وفي الظل،وقارعة الطريق))[7]وفي الحديث الصحيح((أنه صلى الله علية وسلم نهى أن يبال في الماء الراكد))[8]ومر رسول الله (ص)على قبرين فقال عن صاحبهما((إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير،أما أحدهما فكان لا يستتره من البول،وأما الأخر فكان يمشي بالنميمة))[9].وقال صلى الله عليه وسلم: ((إن الله طيب يحب الطيب،جواد يحب الجود، كريم يحب

---

[1] يوسف القرضاوي،الإسلام والمحافظة على البيئة. (القافلة ع(٣)مج/٤٣).

[2] سورة المائدة الآية ٩٥.

[3] أخرجه المسلم في الحج باب تحريم مكة وصيدها حديث رقم ١٣٥٣.صحيح البخاري الحديث رقم ١٥١٠.

[4] سورة الأعراف الآية ٣١.

[5] سورة المدثر الآية ٤.

[6] أخرجه المسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب الحديث رقم ٢٧٩.

[7] أخرجه ابن الماجة في كتاب الطهارة في باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق الحديث رقم ٣٢٨.

[8] صحيح المسلم كتاب الطهارة باب النهي عن البول الراكد الحديث رقم ٢٨١.

[9] أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب حديث رقم ٢١١.

الكرم،نظيف يحب النظافة،فنظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود))[1].وقال صلى الله علية وسلم:((الفطرة خمس أو خمس من الفطرة:الختان،والاستحداد،وتقليم الأظافر،ونتف الإبط،وقص الشارب،))[2]وقال صلى الله علية وسلم:[السواك مطهرة للفم مرضاة للرب))[3]. والإسلام ينادي بالعلاج والتداوي قال رسول الله صلى الله علية وسلم:((إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداووا يا عباد الله ولا تداووا بحرام)).

ومن القواعد الفقهية المهمة في هذا الباب قاعدة((درء المفاسد مقدم على جلب المصالح))وقاعدة((سد الذرائع))وقاعدة الضرر يزال)). ومن الآيات القرآنية التي لها دلالة قوية في هذا الصدد قوله تعالى:﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾[4].

قال الشوكاني عند تفسيره لهذه الآية((اختلف في هذا الفساد المذكور في هذه الآية ما هو؟فقيل الشرك،وقيل قطع الطريق،وظاهر النظم القرآني أنه ما يصدق عليه أنه فساد في الأرض،فالشرك فساد في الأرض،وقطع الطريق فساد في الأرض،وسفك الدماء وهتك الحرم ونهب الأموال فساد في الأرض،والبغي على عباد الله بغير حق فساد في الأرض،وهدم البنيان،وقطع الأشجار وتغوير الأنهار فساد في الأرض،فعرفت بهذا أنه يصدق على هذه الأنواع أنها فساد في الأرض))[5].

٦=وقد أهتم الإسلام بالتنوع الإحيائي أيما الاهتمام وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يقوم علية التنوع الإحيائي من عملية التوازن البيئي.فالحيوانات والنباتات لها وظائف عديدة تؤديها للبيئة،وإخلال التنوع الإحيائي ينجم عنه اختلال التوازن البيئي.والإسلام يحرص على بقاء هذه الكائنات حية تتحرك نحو أداء وظائفها المنوطة بها لأنه يعتبرها أمما

---

[1] رواه الترمذي في كتاب الآداب حديث رقم ٢٧٢٣.

[2] أخرجه المسلم في كتاب الطهارة باب خصال الفطرة حديث رقم ٢٧٧.

[3] أخرجه النسائي في كتاب الطهارة باب الترغيب في السواك (حديث رقم ٥.

[4] سورة المائدة آية٣٣.

[5] محمد بن علي بن محمد الشوكاني،فتح القدير (دار الفكر،الطبعة الثالثة ،١٩٧٢)٣٣/٢.

مماثلة لعالم الإنسان.[1]قال تعالى:﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم﴾[2]﴿ والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج﴾[3]

ويسهب القرآن الكريم في ذكر الظواهر الطبيعية وتحمل عدة سور منه أسماء كائنات حية،من الحيوان و الشجر،والحشر،ومن الجمادات كالحديد،ومن الأفلاك كالشمس والقمر.وذلك لتثبت في الإنسان الخشية والرهبة المبجلة لعظمة القدرة الإلهية في الخلق،فيرى المخلوقات دليلاً على الخالق،والمسلم حقاً يدرك أن الكون كله أمة واحدة تسبح لله أناء الليل وأطراف النهار)[4]قال تعالى:﴿يسبح له من في السماوات و الأرض﴾[5]فالمسلم لا يرى في الحيوانات أشياء متحركة يتصرف فيها كما يهوى،أو مشاعاً لا حرمة له كالأموال السائبة كما اعتبرها القانون المدني الألماني قبل عام.١٩٩٠،وإنما الحيوان أمم أو أعضاء أمم لها حقوقها المرعية.[6]

وأخبرنا الرسول صلى الله علية وسلم((أن نملة قرضت نبياً من الأنبياء فأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله إليه:أفي أن قرضتك نملة أهلكت أمة تسبح))[7].وقال صلى الله علية وسلم:((لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها))[8].ويعلق الخطابي على هذا الحديث فيقول((معناه أنه كره إفناء أمة من الأمم وإعدام جيل من الخلق حتى يأتي عليه كله،فلا تبقي منه باقية،لأنه ما من خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة،وضرب من المصلحة))[9].

---

[1] انظر أبو بكر أحمد باقادر وآخرون،دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام،(الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، سلسة دراسات النظم وقوانين البيئة رقم ٢٠ ١٤٠٣=١٩٨٢)ص١٠ و ما بعدها.

[2] سورة الأنعام الآية ٣٨.

[3] سورة ق آية ٧.

[4] مراد هوفمان، الإسلام كبديل،ترجمة غريب محمد غريب(مكتبة العبيكان الطبعة الثانية، ١٤١٨= ١٩٩٧ص١٦٣.

[5] سورة النور آية ٤١.

[6] مرد هو فمان،الإسلام كبديل مرجع سابق ص١٦٣.

[7] صحيح المسلم كتاب السلام حديث رقم ٤١٥٧،وأخرجه النسائي وأبو داود.

[8] أخرجه أصحاب السنن، أبو داود كتاب الصيد حديث رقم ٢٤٢٦.

[9] الخطابي،معالم السنن.(تحقيق محمد حامد الفقي،دار المعرفة،ببيروت،لبنان ١٤٠٠=١٩٨/٤(١٣٢١).

وقد حرم الرسول صلى الله عليه وسلم الاحتطاب من أشجار المدينة وما حولها استبقاء للحياة النباتية التي يعتمد عليها في الرعي،روى أبو يوسف عن مالك أنه بلغه عن النبي صلى الله علية وسلم((أنه حرم عضاة المدينة[أي شجرها العظيم]وما حولها أثنى عشر ميلاً،وحرم الصيد فيها أربعة أميال حولها.وقال أبو يوسف:وقد قال بعض العلماء:إن تفسير هذا إنما هو لاستبقاء العضاة لأنها رعى المواشي من الإبل والبقر والغنم،وإنما كان قوت القوم اللبن،وكانت حاجتهم إلى القوت أفضل من حاجتهم إلى الحطب))[1]وقال صلى لله علية وسلم:((عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها،ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض))[2]وقال صلى الله علية وسلم:((إن امرأة بغيا رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد أدلع لسانه من العطش،فنزعت له بموقها فغفر لها))[3]وقال صلى الله علية وسلم((ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة أو إنسان إلا كان له به صدقة))[4]وقال صلى الله علية وسلم: ((وفي كل ذي كبد رطب صدقة))[5]

٧=ومن العقبات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات البيئة عدم تقويم البيئة الطبيعية التقويم المناسب،ومرد ذلك أن الكثير من هذه الخدمات تقدم مجاناً،ولا سعر لها،لأنه لا يوجد لها سوق يمكن أن تظهر قيمتها الحقيقية فيها من خلال عمليات البيع والشراء.ولكن الصحوة البيئية المعاصرة تؤكد ضرورة تقييم الآثار البيئية للمشاريع وشددت على مبدأ الملوث يدفع

---

(١) أبو يوسف،الخراج،مرجع سابق ص١١٢.

(٢) أخرجه المسلم في كتاب البر باب تحريم تعذيب الهرة الحديث رقم ٢٢٤٢.

(٣) صحيح مسلم ، كتاب السلام حديث رقم ٤١٦٣، مسند أحمد حديث رقم ١٠١٧٨.

(٤) صحيح البخاري، كتاب المزارعة حديث رقم ٢١٥٢. صحيح مسلم، كتاب المساقاة حديث رقم ٢٩٠٤.

(٥) أخرجه البخاري نحوه في كتاب المساقاة (١٤٦/٣)

The polluter pays[*] وأصبح اعتبار التأثير البيئي للمشروع جزءاً لا يتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.[1]

والإسلام يعطي أهمية قصوى الآثار البيئية لمشاريع، وحديث الفقهاء عن الفعل الضلو وضمان الأموال لا يقل أهمية أن لم يتفوق على الدراسات الحديثة التي تعرف بتقويم الآثار البيئية Environment Impact Assesment (EIT) وتقول القاعدة الفقهية((الضرر يزال))وهي مأخوذه من الحديث الشريف((لا ضرر ولا ضرار))[2]

وجدير بالذكر أن المؤسسات المانحة للقروض والمساعدات(الدولية والإقليمية)اتخذت التقييم البيئي شرطاً أساسياً لمنح القروض وخلطت بينه وبين النواحي السياسية وفي نفس الوقت يذهب منتقدوها أن هذه المؤسسات توجه أكثر تمويلها إلى المشاريع الضخمة الملوثة للبيئة

٨=كذلك ينبغي أن نشير إلى دور جهاز الحسبة في حماية البيئة.إذ أن تلوث البيئة يدخل ضمنه المنكرات التي يتولى المحتسب إنكارها،وقد كان يقوم هذا الجهاز بهذه المهمة مند تأسيسه على يد رسول الله صلى الله علية وسلم.ونظراً لدور الفعال للمحتسب في حماية البيئة بمفهومها الشامل نجد أن الصليبيين أثناء احتلالهم لبيت المقدس وإقامتهم للإمارات الصليبية في فلسطين وما جاورها أبقوا على منصب المحتسب))[3] [*]

(*) يرجع الفضل في وضع هذا المبدأ إلى معلم كينز بيجو Pigou وكان يرى أن البيئة سلعة غير مجانية لذا فإن الذين يستخدمون البيئة سواء عن طريق استخدام المدخلات من الموارد أو المنتجات المسببة للتلوث عليهم دفع ثمن ذلك.(مصطفى طلبة :مرجع سابق،ص٢١٣).

(١) جميل طاهر،تطور مفهوم التنمية المستديمة و إنعكاساته على مستقبل لتخطيط في الأقطار العربية(بحوث اقتصادية عربية ع (٩)خريف ١٩٩٧)ص١٠٠.

(٢) الإمام مالك،الموطأ(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي(دار الإحياء والكتب العربية ١٣٢٠=١٩٥١)ص٢ ص٧٤٥.

(٣) نقولا زياد؛ الحسبة والمحتسب في الإسلام(المطبعة الكاثوليكية)بيروت -لبنان ١٩٦٢)ص٣٩.

(*) لمزيد من المعلومات عن الحسبة أنظر هذه المراجع.

عبد الرحمن شيرازي،نهاية الرتبة في طلب الحسبة

محمد بن محمد بن أحمد القرشي،معالم القربة في أحكام الحسبة.

ابن بسام،نهاية الرتبة في الطلب الحسبة.

تقي دين العباسي ابن تيمية،كتاب الحسبة أو وظيفة الدولة

عمر بن محمد بن الشينامي،نصاب الاحتساب. وهناك الكثير من المراجع الحديثة.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن مقصود الشريعة هو إسعاد البشرية في دنياها و أخراها،يقول الإمام الغزالي رحمه الله:((مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم،فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة،وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة،ودفعها مصلحة))[1]وقدمت الشريعة الإسلامية ترتيباً دقيقاً لمصالح الإنسان يتدرج من الضروريات إلى الحاجيات ثم إلى التحسينات.وأنه على جميع المستويات يجب أن تحافظ على هذا الترتيب،فيبدأ بإشباع الضروري ثم إلى الحاجي ثم الكمالي.لأدركنا إلى أي مدى يستطيع الإسلام حماية البيئة.

وخلاصة القول:أن جوهر القضية هو ضرورة تغيير الإنسان نفسه بصفتة المستهلك والمنتج،وهذا التغيير الجذري لن يتسنى له إلا إذا فهم الإنسان أنه عبد لله،عندئذ فقط يتوقف الإنسان من شن حروبه على كافة المخلوقات.[*]

الفرع الثالث:-موقف الاقتصاد من البيئة.

يعتبر تلوث البيئة مشكلة اقتصادية[2]فما مدى اهتمام الاقتصاديين بها؟.

بالرغم من خطورة مشكلة التلوث،فإن الاهتمام الحقيقي لها من جانب الاقتصاديين لم يبدأ إلا مؤخراً،إلا أن هذا لم يمنع من أن البعض قد تعرض لها تعرضاً خفيفاً ولكن ليس في مجال الحفاظ على البيئة وإنما في مجال الإنتاج والحفاظ على مستواه.فبعض الاقتصاديين الكلاسيك مثل ديفيد ريكاردو David Reicardo (١٧٧٢-١٨٢٣)ومالتوس Malthus(١٧٦٦-١٨٣٤)درسوا عنصر الأرض الزراعية وحذروا من محدوديتها؛ كما أن جون استوارت ميل J.S.Mill(١٨٠٦ -١٨٧٣) واستانلي جيفونز S.Jevons(١٨٣٥-١٨٨٢)أثارا القلق تجاه حالة استغلال المناجم،كما أن الفريد مارشلل A.Marshal(١٨٤٢-

---

[1] أبو حامد محمد الغزالي؛ المستصفى من علم الأصول. (المطبعو الأميرية ببولاق بمصر، ١٣٢٢هـ)ج/١ ص٢٨٧.

[*] يشير مراد هوفمان أن أفواج من المنادين بالسياسة الخضراء،اعتنقوا الإسلام عندما عرفوا أنه يقدم الحل لقضيتهم.(مراد هو فمان مرجع سابق ص١٦٥.

[2] أنظر:محمد عبد البديع،اقتصاديات حماية البيئة:نشأته ومبرراته. (مصر المعاصرة،العددان ٤١٩، ٤٢٠،يناير – إبريل ١٩٩٠)ص٥-٢٨.

١٩٢٤)مؤسس مدرسة النيوكلاسيكية،أبدى تشاؤمه تجاه إمكانية تأجيل قانون تناقص الغلة لفترة طويلة في القطاع الزراعي[1]إلا أن التحليل الاقتصادي المنسق للمواد الطبيعية و الاستخدامات البديلة للبيئة ظهر مع مقال للاقتصادي Hotelling الموسوم ((The Economics of exhausible Resources)) ((اقتصاديات الموارد النابضة))في عام ١٩٣١،ثم أصدر بجو Pigou ()عام ١٩٣٢ دراسته المشهورة((The Economics of welfare)) ((اقتصاديات الرفاهية))وفيها تحليل اقتصادي للتلوث ثم أفل هذا النجم فلم نجد للاقتصاديين اهتماماً حقيقياً ملموساً للمشكلة.[2]ويبرر بعض الاقتصاديين هذا الموقف بأن المشاكل الاقتصادية التي تفرض وجودها على الفكر والتحليل الاقتصادي هي وليدة الواقع الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان،والمشاكل التي أدت إلى التركيز على اقتصاديات البيئة في العصر الراهن لم تكن موجودة بصورتها الحالية على الأقل -قبل الآن.وبتعبير آخر يعود إهمال الاقتصاديين لدراسة المشكلة البيئية إلى حداثة ظهور هذه المشكلة.[3]ولكن الباحث يرى أن هذا التبرير غير مقنع وغير كاف.

وفي الواقع فإن إهمال دراسة مشكلة البيئة لدى الاقتصاديين تعود إلى انحراف جذري في مسار علم الاقتصاد.فإهمال دراسة البيئة انحراف كامن في النظرية الاقتصادية [نظرية السعر]من أساسها،حيث يحفظ الطلبة المبتدئون في دراسة الاقتصاد في أول محاضرة لهم في قاعات تدريس هذا العلم،أن هدف هذا العلم و مبرر وجوده هو إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية(مشكلة الندرة)[*]والتي تتلخص في تلبية حاجات الإنسان المتعددة باستخدام

---

[1] أنظر:محمد عبد البديع المرجع السابق ص١٨،السيدة إبراهيم مصطفى،مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة (دار الجامعة إسكندرية ص٢١.

[2] محمد عبد البديع،مرجع سابق ص١٩ وما بعدها.

[3] أنظر:السيدة إبراهيم محمد مصطفى،مرجع سابق ص٢٢.

[*] هناك جدل واسع بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول مسألة هل يقر الاقتصاد الإسلامي المشكلة الاقتصادية أم لا؟وإذا كان يقرها فهل لها نفس طبيعة المشكلة الاقتصادية في النظم الوضعية بمعنى هل لها نفس التفسير والأسباب.وللمزيد أنظر:ـ

محمد العلي القرى بن عيد،مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق ص٢٦ وما بعدها.

ربيع محمود الروبي ،أصول النظام الاقتصاد ي.مرجع سابق ص٤٢ وما بعدها.

رفيق يونس المصري،هل عرف علماؤنا المشكلة الاقتصادية.(الإسلام اليوم ع(١٣)١٤١٦=١٩٩٥م)ص٣٥-٤٢.

الموارد النادرة.وان السلع الحرة Free Goods الموجودة بكميات وفيرة مثل الهـــواء وأشـــعة الشمس لا تعتبر موارد اقتصادية.

أي أن ندرة الموارد هـــي الـــتي توجـــد الحاجـــة لدراســـة الاقتصـــاد، والمـــوارد الطبيعية(البيئة)تعتبر غير نادرة ولهذا لا تستحوذ اهتمام العلم الكئيب Dismal Science.

فعلم التبادل ضرير نسبياً[1]إذ يعتبر كثيراً من العناصر البيئية مـــوارد حـــرة ومعطـــاة (Given) لا تستحق أن يعتني بها الاقتصاديون نظراً لأنها لا تدخل في أنشطة السوق بيعـــاً وشراءً،لان الاقتصاد في نظرهم يقيس ويتابع بعناية فائقة ثمن الأشياء التي تمثل أهمية قصوى بالنسبة للبائعين والمشترين مثل الغذاء والكساء والسلع المصنعة والعمل والنقود نفســـها في الواقع،بينما يتجاهل تماماً قيمة الأشياء الأخرى التي يصعب بيعها وشراؤها:كالماء العـــذب، والهواء الطلق،وجمال الجبال،والغابات الغنية بأشكال الحياة المتنوعة..الخ وفي هذا الصـــدد تقول((جوان روبنسون)): ((إن أول ما يلزم للاقتصاديين في الحـــوار بينـــهم...تجنـــب الحديث عن أهداف متعارضة ومكافحة وليس تشجيع الايديولوجية التي تزعم أن القيـــم التي يمكن قياسها بالنقود هي-وحدها-التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار))[2].

ومند قرنين من الزمان قال أدم سميث في كتابه((ثروة الأمم))((إن الأشياء ذات القيمة العظمى عند الاستخدام مثل المياه،تكون دائماً ذات قيمة ضئيلة أو بلا قيمة على الإطـــلاق عند تبادل))[*].ومن جهة أخرى فإن الآثار البيئة للأنشطة الاقتصادية غـــير مباشـــرة ولا تظهر في الغالب إلا في الأجل الطويل،والاقتصاديون لا يفضلون عادة دراسة هذه النوعيـــة من الآثار.[3]وهذا إن دل على شي فإنما يدل على ما يعانيه الاقتصاد من قصر النظـــر،لأن الاقتصادي الجيد هو الذي يأخذ في الحسبان جميع الآثار التي قد تـــترتب علـــى القـــرار الاقتصادي سواء منها المباشر وغير المباشر،القصير الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل.وقـــد

---

[1] ال غور،مرجع سابق ص١٨٦.

[2] السيد أحمد عبد الخالق،المشكلة البيئة بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي(الناشر (بدون)تاريخ النشر (بدون) ص٤٠.

[*] وهذا ما اصطلح على تسمية في الأدب الاقتصادي لغز القيمة Value Parodox والفكر الاقتصادي الوضعي يخلط بين مسألة الثمن ومسألة القيمة.

[3] السيد أحمد عبد الخالق.المرجع السابق ص٤١.

قال الاقتصاد الفرنسي((فريدريك باستيات))في القرن التاسع عشر((أن الاقتصادي غير الجيد هو ذلك الاقتصادي الذي يأخذ في حسبانه فقط التأثيرات الحالية والمباشرة والملموسة،بينما الاقتصادي الجيد هو ذلك الاقتصادي الذي يأخذ في حسبانه-بالإضافة إلى ما سبق-التأثيرات الثانوية والتي غالباً ما نشعر بتأثيرها مع مرور الوقت))[1]وبالتالي فلا غرابة إذا حدث انفصام بين الاقتصاد والبيئة من الناحيتين النظرية والتطبيقية.[*]وعلم الاقتصاد الكلاسيكي بافتراضه انسجام بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بفعالية قوى السوق،ترك قضية البيئة لآلية السوق،ناسياً أو متناسياً أن التكاليف الخاصة private cost لا تساوي التكاليف الاجتماعية Social Costs ووجود آثار خارجية Externalisties[*]

وينظر التلوث بأنه أهم أسباب الاختلاف بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية،ويرجع ذلك إلى أن المنشأة حين تستخدم الموارد فإنها لا تأخذ في اعتبارها أن الموارد نادرة بل تعتبر الموارد الطبيعية(البيئة)سلعاً حرة.

ومبدأ الكفاءة Effiency من وجهة نظر القطاع الخاص يتطلب الاقتصاد في استخدام الموارد التي لها ثمن،و إحلال العنصر الرخيص محل العنصر الغالي.

ولا غرابة إذن أن تفشل هذه الآلية في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بما يحقق أقصى كفاءة اجتماعية.ولإجماع يكاد أن ينعقد اليوم على أن نظام السوق إذا ترك طليقاً من القيود فسيؤدي بالضرورة إلى تدهور البيئة ومواردها.[2] [*]وعندما يكون السوق غير

---

[1] جيمس جوارتني ورتشارد ستروب؛ الاقتصاد الجزئي:الاختبار الخاص والعام.ترجمة محمد عبد علي الصبور محمد علي(دار المريخ)الرياض ١٤١٧=١٩٨٧م)ص٢٤.

[*] يرى محمد عبد البديع أن المعطيات المشكلة البيئية تتعارض كلية مع معطيات وفروض النظرية الاقتصادية ومن هنا كانت حاجة ميلاد فرع من فروع علم الاقتصاد هو اقتصاديات البيئة.(أنظر محمد عبد البديع،مرجع سابق ص١٩ وما بعدها)

بينما يرى صيرفي عكس ذلك حيث يرى أن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث يتوافق تماماً مع حماية البيئة إذا تبينا أن البيئة هي جزء من رأسمال المجتمع وإذا ما أعطينا اهتماماً كافياً للفترة طويلة بدلاً من التركيز على الفترة القصيرة التي يستند إليها الاقتصاد النقدي والخطأ يقع -إن وجد-على الاقتصاديين وليس على الاقتصاد.(أنظر:صلاح الدين الصرفي في تعقيبه لبحث مصطفى طلبه.مرجع سابق).

[*] يقصد بالآثار الخارجية التكاليف التي يتحملها الأفراد والمؤسسات أو المجتمع نيابة عن الفرد أو المنشأة الخاصة دون تمكنهم من الحصول على تعويض مناسب.ويطلق أيضاً آثار الطرف الثالث Third-Party effects .

[2] البنك الدولي :تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢،ص١٣،و٨٦ وما بعدها.

جدير بالثقة،ينبغي أن تكون هناك آلية أخرى من نوع ما لجعل الندرة تؤثر على اتخاذ القرارات.ومن جهة أخرى فإنه قد كشفت قوامة الحكومات على الموارد عن سجل مختلط من حالات النجاح والفشل.[1]

ولعل قضية طول حياة المنتجات طريقة ناجحة لتناول الجدل بين علم البيئة وعلم الاقتصاد.فما أن أدرك رجل الاقتصاد أن أسهل طريقة لزيادة بيع هي إنقاص مدة حياة المنتج(يطلق آلفين توفلر على هذه الظاهرة((اقتصاديات اللادوام))لا مضاعفة عدد الزبائن إلا وفتح الباب على الأفكار الأشد طيشاً.[*]

وكما هو معروف فإن نظام الحسابات القومية التقليدي لا يعكس أثر النشاط الاقتصادي على البيئة ولا يظهر انخفاض رأس المال الطبيعي الناجم عن التدهور البيئي.أي معدل الإهلاك في قيم الأصول الرأسمالية Depreciation الذي يسببه التلوث ويعظم من معدلات تأكل القيم الحقيقية للأصول الثابتة.وعلى سبيل المثال تذكر دراسة أجراها((معهد الموارد العالمية))على الرغم من أن إجمال الناتج القومي لإندونيسيا قد زاد بنسبة ٧%سنوياً في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٤،فإن معدل النمو الحقيقي سيهبط إلى ٤%سنويا إذا ما أدخلنا فيه انخفاض رأس المال الطبيعي الناجم عن التدهور البيئي.[2]*

ولكن قد تغير هذا النهج في العقدين الأخيرين حيث تجرى الآن عملية مصالحة بين الشقيقتين المتعاديتين علم الاقتصاد وعلم البيئة.[3]جاء في((مستقبلنا المشترك)(البيئة

---

[*] جدير بالإشارة أن الاقتصاديين الكلاسيك والكلاسيك الجدد يؤيدون ترك آلية السوق لتعالج المشاكل البيئة ،بينما يؤيد كينز التدخل الحكومي ،ولكن لا يمكن الدفاع أحد من هذين الرأيين إلى أخر المطاف.

[1] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ .

[*] حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى كتاب آلفين توفلر،صدمة المستقبل .

[2] أ-أس.بالا، البيئة والتشغيل والتنمية مرجع سابق ص١٨ نقلاً عن: R.Repetto and others ,Wasting: Assets:Natural Resources in the national income Accounts.(World Resources Institute ,Washington .D.C.١٩٨٩).

* إن كهنة الاقتصاد الذين عشعشت في عقولهم مقولات التعظيم (أقصي ربح وأقصى منفعة Maximization والاستزادة خير More is better وكبير جميل Big is beautiful يبرهنون أنه كلما ازداد متعهدي دفن الموتى بسبب حوادث السيارات كلما ازداد الناتج القومي الإجمالي.

[3] أنظر:رونالد ماكموران ولوراوالاس،الحاجة للتعاون بين المشتغلين بالاقتصاد الكلي والمشتغلين بشئون البيئة.(التمويل والتنمية ع(٤)مج/٣٢ديسمبر ١٩٩٥)ص٤٤-٤٧.

والاقتصاد أخذا يصبحان،أكثر من أي وقت مضى،أكثر التصاقاً محلياً،وإقليمياً،وقومياً،وعلى المستوى الشامل-في شبكة ملتحمة لأسباب والنتائج))[1](**) ومن نتائج المصالحة ظهور علم جديد إلى حيز الوجود لم يسمع به طلبة العلوم الاقتصادية في جامعاتهم ومعاهدهم قبل بضع سنين.ويطلق على هذا العلم(اقتصاديات البيئة)-Ecological Economics-وهو أحدث فروع علم الاقتصاد قاطبة.[2]ويسعى هذا العلم إلى دمج الاقتصاد والبيئة في صنع القرار.وأصبح يجذب الكثير من اهتمام الاقتصاديين،ويعتبر هذا الفرع من الاقتصاد كبديل للاقتصاديات الموارد نتيجة تزايد الإدراك في السنوات الأخيرة بأن اقتصاديات الموارد أغفلت الروابط الاقتصادية والبيئية الحيوية.[3]ويعرف خضور هذا العلم بأنه:((العلم الذي يهتم بالمحافظة على التوازنات البيئية بالوسائل الاقتصادية وبمعالجة الأضرار الناجمة عن تلوث المحيط الحيوي للإنسان والحد من الاستنزاف رأس المال الطبيعي والإضرار به وذلك بهدف ضمان نمو حقيقي مستمر))[4]فهدف الاقتصاد البيئي هو السعي إلى إيجاد أحسن السبل للعيش بلا هموم على كوكب الأرض ويناضل من أجل تحقيق المجتمع الرشيد أي المجتمع الذي يبني على أسس الكفاءة الاقتصادية ويسعى لتحقيق تنمية اقتصادية سليمة من ناحية البيئية.[5]وقد قامت الأمم المتحدة مؤخراً باستكمال مراجعة نظام الحسابات القومية،وكان الغرض من هذه المراجعة إدخال التغيرات البيئية في عمليات قياس الدخل والثروة وأن يشمل نظام الحسابات القومية الإهلاك الناتج عن فقدان الموارد الطبيعية.

وبالفعل قد حاولت عدد من الدول مثل بابواغينيا الجديدة والمكسيك والنرويج وكوستاريكا وهولندا... الخ تطبيق هذا المنهج الجديد.

---

[1] مستقبلنا المشترك،مرجع سابق ص٣١.

(**) وكما هو معروف فإن القضية المحورية التي يدور حولها هذا الكتاب هي العلاقة بين البيئة والتنمية.

[2] محمد عبد البديع،مرجع سابق ص٥.

[3] مصطفى طلبة،مرجع سابق ص٢٠٩.

[4] إسلام خضور،اقتصاديات العربية والبيئة(شئون عربية ع(٧٨.محرم ١٤١٥=يونيه (١٩٩٤)صص١٦٤-١٧٥)

[5] مصطفى طلبة،مرجع سابق ص٢١٠.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كما يقاس تقليدياً قد يزيد على الناتج المحلي الإجمالي المصحح بيئياً بما يتراوح بين ٥, ١ – ١٠ %.[1]

ومع هذا لم تسفر الجهود المبذولة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المصرف الدولي على مدى السنوات الماضية إلا عن وضع نظم محاسبية فرعية تعبر عن فقدان الموارد الطبيعية في حسابات منفصلة بدلا من دمجها في نظم حسابات قومية معدلة.والسبب في ذلك يعود إلى أن هناك حاجة ماسة لوجود سلسلة زمنية تغطي لفترات طويلة.[2]

وفيما يأتي نشير بعجالة سريعة إلى علاقة البيئة بالتنمية كما أشرنا سابقاً[٧] بأن هناك تناقض واضح في مفهوم العلاقة بين البيئة والتنمية هل هما حليفان أم خصمان؟،ويصنف المهتمين بالقضية إلى مدرستين،فالبعض(*) يرى أن البيئة والتنمية شيئان متعارضان:حماية البيئة تحد التنمية الاقتصادية،والتنمية الاقتصادية تؤثر سلباً في البيئة،وأنه لا بد من المفاضلة بين هذا وذاك.أي يؤمن أنصار هذه المدرسة خرافة أنه لا خيار No-Choice myth إما وقف النمو وإما انقراض البشرية والقرار العقلاني في نظرهم هو وقف النمو.أما البعض الأخر(*)فيرى أن البيئة والتنمية هما شيئان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً،وأنهما وجهان لنفس

---

(١) رونالد ماكموران ولورا والاس،مرجع سابق ص٤٥.

(٢) مصطفى طلبة ،مرجع سابق ص٢١١.جميل طاهر،تطور مفهوم التنمية المستديمة،مرجع سابق ص٩٥ .

٧ أنظر: ص من هذه الرسالة.

(*) يطلق على هذه المدرسة عدد من الأسماء والألقاب منها المتشائمين،ومدرسة يوم القيامة Doomsday school ،ومدرسة النمو الصفري Zero Economic Growth School ..الخ.ومن اشهر الدراسات التي تعبر عن وجهة نظر هذه ما يلي: D.H.Meadows and others, the limits to Growth.op.cit. وفي عام ١٩٩٢ في أثناء الإعداد لقمة الأرض في ريو دي جنيرو تمت إعادة طباعة هذا الكتاب تحت اسم أكثر تشاؤما وهو "ما بعد حدود النمو E.L.Mishan, The cost of. The ecologist , Blue print for survival (January,١٩٧٢)." Beyond the Limits" Economic Growth.(Praeger, London,١٩٦٧) وغيرها من الدراسات التي أشرنا بعضها في المباحث السابقة.

(*) ويطلق على هذه المدرسة بمدرسة المتفائلين.ومن اشهر الدراسات التي تعبر عن وجهة نظرها ما يلي: W.Beckerman, Economic Development and environment:A false Dilemma (International: Conciliotion ,No٥٨٦,١٩٧٢).J.Madox,the limits to Growth:the case against (١٩٧٢).E.H.Hagen, Limits to Growth Reconsidered. (international developmentReview١٤/٢).R.G.Ridker, to Growth or not to Growth:that is not the relevant question.(١٩٧٢) وغيرها من الدراسات.

العملة.وينكر أنصار هذه المدرسة خرافة خيار الواحد،ويعتقدون أن انقراض البشرية ليس مصيراً حتمياً.والحل في نظرهم يكمن ضرورة الاستمرار في التنمية مع الاهتمام الشديد بالمشاكل البيئية المصاحبة لها والبحث عن أفضل الحلول الممكنة لمنع أو تقليل هذه المشاكل. [1]

ولكن من حسن الحظ أن الإجماع يكاد أن ينعقد اليوم على أن التنمية التي تهمل البيئة ولا تحافظ على الموارد الطبيعية تعني تنمية التخلف.[*]وفي الوجه الأخر من العملة فإن إهمال التنمية يعنى إفقار البيئة وتلويثها.وهذا هو جوهر فلسفة التنمية المستديمة التي تسعى إلى الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.فالحفاظ على البيئة أصبحت اليوم بعداً لازماً من أبعاد التنمية،حيث ينبغي الربط والتنسيق عند وضع وتنفيذ الخطط بين الأهداف والاستراتيجيات التي تتعلق بالبيئة،وتلك التي تتعلق بالتنمية.وهكذا يبدو أن عصر استراتيجية النمو أولاً والبيئة لاحقاً قد انتهى.فالاقتصاديون يؤكدون أنه لا يمكن الاستغناء عن التنمية كلية كما أن توقع بيئة نظيفة ١٠٠%هو ضرب من ضروب الحرث في البحر، إنما يمكن الوصول بالحد الأمثل من التلوث Optimum pollution و أسلوب تحليل العائدات والتكاليف– Cost-benefit analaysis هو أفضل الطرق المعروفة حالياً لتوفيق البيئة والتنمية.[٣]وباختصار قد بدأت الصحوة البيئية تؤتي ثمارها ولكن لا تزال الفجوة واسعة بين التنظير والتطبيق.فهناك فجوة واسعة بين المفاهيم البيئية التي أصبحت مقبولة على نطاق واسع،وبين ترجمتها إلى سياسات ناجحة.

---

(١)لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:محمد عاطف كشك،الإبعاد البينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(من أوراق المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة ٢-٥مايو ١٩٧٩ وكان موضوعه التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية –محمد حامد عبد الله ،تحليل الاقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية (مجلة العلوم الاجتماعية مج/٢٨ع (١،٢)ربيع/ صيف ١٩٩٤)ص١٢٥-١٢٧.

(٢)

[*] من الدروس المستفادة من التجربة الدول المصنعة حديثاً[خاصة دول جنوب شرق آسيا.أن النمو السريع يتحقق على حساب البيئة إذا لم يوضع سياسيات بيئية سليمة موضع التطبيق.(أنظر:فينود توماس وتمارا بليت،النمو والبيئة:حليفان أم خصمان؟(التمويل والتنمية مج/٣٤ع(٢)يونيه ١٩٩٧)ص٢٠-٢٢.

[٣] محمد حامد عبد الله ،مرجع سابق ص١٢٧.

المطلب الثاني:عناصر وأسباب التلوث الريفي.

تقتصر عادة الدراسات التي تتناول التلوث في البيئات الحضرية حيث المدن التي هي المنبع الرئيسي للتلوث،باعتبار أنها مصدر للضوضاء، ومخلفات الصناعية،و عوادم السيارات، مما أدى إلى أن يكون هناك فقر في الدراسات التي تتناول التلوث في الريف.هذا وقد ترجع قلة هذه الدراسات إلى النظرة الرومانسية التي ترى أن الريف هو مصدر النقاء،حيث الهواء النقي والمياه العذبة والسماء الصافية والحياة التقليدية بعيداً عن الضوضاء والمخلفات المصانع وعوادم السيارات.وقد أثارت هذه الآراء تساؤلات حول مدى تلوث البيئة الريفية والعوامل والأسباب التي قد تقف وراء ذلك.[1]ولكن الحقيقة الناصعة التي لا يستطيع أحد إنكارها اليوم هي أنه لا يعاني سكان المدن فقط من الآثار السلبية للتلوث بل انتقل التلوث إلى الريف أيضاً.فالبيئة الريفية في معظم إن لم يكن في كل -الدول النامية ليست أسعد حظاً من البيئة الحضرية بل ربما يكون الوضع أكثر خطورة في الأرياف،أو التخريب البيئوي لا يسبب فقط الأوبئة أو الأمراض،بل يهدد مباشرة قدرة ملايين الفلاحين على العيش.[2]وفي هذا المطلب نتناول فيه مسألتين هما:

عناصر التلوث الريفي

أسباب التلوث الريفي

الفرع الأول:عناصر التلوث الريفي

يواجه الريف الإسلامي مشكلات بيئية عدة،تتزايد تفاقماً باستمرار بحيث يصعب متابعتها وسيطرتها.ولعل أخطر أنواع التلوث التي تواجه هذه المناطق هي:تلوث الماء،والهواء،والتربة،والغابات،والتنوع الحيوي مما يدل على أن جميع عناصر البيئة الريفية تتعرض إلى التلوث.وفيما يلي نتعرض لكل عنصر من هذه العناصر بقدر ما يخدم الموضوع الذي نبحث فيه دون النزول إلى التفاصيل.لكن مما يجدر أن نشير إليه أن هناك علاقة متداخلة ومتشابكة بين هذه العناصر والفصل بينها هو من باب ضروريات الدراسة لا أكثر ولا أقل.

---

[1] سعاد عثمان وأخرون،البيئة والمجتمع.(دار المعرفة الجامعية الإسكتلندية ،الطبعة الأولى ص١٥٧.

[2] توماس كوتر وميشال هوسون. مرجع سابق ص١٥٩.

١-تلوث المياه وعدم ملائمة التصحاح Water pollution and Inadequate sanitation

تعدّ المياه أساسية لحياة جميع الكائنات الحية.و لم تنشأ الحضارات وتنمو وتعطي بسخاء إلا مع وفرة المياه،وما توارت عبر عصور التاريخ إلا بتأثير الجفاف أو على الأقل بمساهمة منه قلّ أو كثر.وكم من حروب طاحنة تصارع الناس من خلالها من أجل المياه في كل أجزاء العالم.(*)

وتقسم الموارد المائية إلى مصادر تقليدية،وهي مياه الأمطار والأنهار والمياه الجوفية.ومصادر غير تقليديه وهي مياه تحلية البحار.وتزداد الحاجة للمياه الصالحة لمختلف الاستعمالات على نطاق عالمي يوما بعد يوم ولكن تلوث مصادر المياه السطحية والجوفية في معظم أنحاء العالم أخذ يقلص من إمكانية استغلال مصادر المياه دون معالجة مكلفة،ولا سيما أن تلوث المياه لا يعرف حدود الجغرافية وإنما ينتقل من منطقة إلى أخرى.وليس من الميسور فصل مصادر تلوث المياه بعضها عن بعض ومع ذلك يمكن حصر أسباب تلوث المياه في ثلاثة مصادر هي[1]:

الفضلات والمجاري.الزراعة.الصناعة.

وإن أهم المشكلات البيئية جميعاً هي أن مليار نسمة في البلدان النامية لا يزالون يفتقرون إلى المياه النقية،بينما يتعين على ١/٧ مليار نسمة أن يقتنعوا بخدمات التصحاح غير الملائمة.وعلاوة على ذلك فقد تدهورت باستمرار نوعية الخدمات في مناطق كثيرة.[2]وآثار ذلك على الصحة آثار مذهلة وهي السبب الرئيسي(٩٠٠)مليون حالة إسهال في كل سنة يترتب عليها وفاة أكثر من (٣)ملايين طفل،منهم مليونا طفل كان من الممكن إنقاذهم فيما إذا كانت أسباب الصرف الصحي والمياه النقية متوفرة.ويوجد في أي

(*) ويتنبأ المحللون((إن حروب المياه قادمة لا محالة))وأن المياه وليس النفط،ستكون القضية المهيمنة في الصراعات الإقليمية والدولية في القرن الواحد والعشرين.ومن لأهم الدراسات حول مسالة ندرة المياه في العالم بصفة عامة وشرق الأوسط بصفة خاصة كتاب: John Bulloch and Adel Darwish, Water wars:coming conflicts in the: Middle East.(London victor Gollancz A Cassel Imprint,١٩٩٣).

(١) لشرح هذه النقاط أنظر تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص٦٤-٦٥.

(٢) تقري عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص١٦.

وقت من الأوقات (٢٠٠)مليون شخص يعانون من البلهاريسا،و(٩٠٠)مليون من دودة الإنسيلوستوما.وتستمر الكوليرا والتيفود والبار تيفود في تنغيص العيش ورفاهية البشر.[1]

ومما يزيد المشكلة تفاقماً في بعض الأماكن(مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا الجنوب الصحراء وشرق جاوه-أي في العالم الإسلامي)تزايد ندرة المياه،فرغم أن المياه العذبة وفيرة على النطاق العالمي،لكن هذه المياه لاتصل دائماً إلى المكان،ولا في الزمان، الذي تكون فيه مطلوبة فيه مما يجعل من الصعب الوفاء بالطلب المتزايد إلا بتكلفة متصاعدة.ففي كثير من المناطق ينفق النسوة أكثر من ساعتين يومياً في سبيل جلب الماء.[*]

وفي جاكرتا ينفق كل عام مبلغ يعادل ١%من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة على غلي المياه.[2]وفي الغالب إن فقراء الريف يعتمدون اعتماداً مباشراً على الأنهار والبحيرات والآبار الضحلة غير المحمية في الحصول على احتياجاتهم من الماء،وهم أقل الفئات قدرة على تحمل تكاليف تدابير الوقاية البسيطة مثل غلي الماء لجعله صالحاً للشرب.[3]

وإذا نظرنا إلى أرياف البلدان الإسلامية نجد أن هذه المشكلة تعتبر أخطر المشكلات البيئية التي تواجههم.فالجدول رقم(٣٥)المذكور أدناه يبين أن الريف في البلدان الإسلامية يعاني النقص في المياه النقية وخدمات الصرف الصحي ونتيجة لذلك تستوطن أمراض الفقر في الريف في كثير من البلدان الإسلامية.

وجدير بالتنبيه أن العديد من مشاكل المياه والصرف الصحي هي مشاكل سلوكية تعود إلى البشر وليست مالية تقنية جدول رقم(٣٥)النسبة المئوية لسكان الريف الذين كانوا يحصلون المياه النقية والصرف الصحي في البلدان الإسلامية ٨٥-١٩٨٧

---

[1] المرجع السابق نفس الصفحة.

[*] نذكر هنا قصتين تبينان ندرة وأهمية المياه للصحة.القصة الأولى لامرأة إفريقية سئلت عما إذا كانت قد استوعبت أهمية تشجيع أطفالها على غسل أيديهم بعد التبرز وخاصة قبل الأكل فأجابت ((على أن أحمل الماء مسافة ٧أميال كل يوم.إذا أمسكت بأي من هؤلآء الذين يضيعون الماء هباء بغسل أيديهم فسأقتلهم)).أما القصة الثانية فهي عن امرأة إفريقية أخرى سئلت كيف غيرت صنابر المياه التي أقيمت في قريتها من طبيعة الحياة في القرية فأجابت وبسرعة ((لم يعد الأطفال يموتون))أنظر (لستر برون وآخرون،أوضاع العالم ١٩٧٦ الترجمة العربية ص٣٨٨.

[2] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص١٦

[3] نفس المرجع ص٦٦.

الدولة	المياه النقية	الصرف الصحي	الدولة	المياه النقية	الصرف الصحي
أفغانستان	١٧	٥	بوركينافاسو	٦٩	٦
الجزائر	٥٥	٤٠	الكاميرون	٢٤	١
بنجلاديش	٤٣	٣	تشاد	٣٠	١٠
بنين	٣٤	٢٠	جزر القمر	٥٢	٤٠
جيبوتي	٢٠	١٩	المغرب	٢٥	١٦
مصر	٥٦	٤٩	النيجر	٤٩	٣
الجابون	٣٤	٢٥	سلطنة عمان	٤٩	٢٥
جامبيا	٣٣	٢٠	باكستان	٢٧	٦
غينيا	١٢	١	السنغال	٣٨	٢
غينيا بيساو	٣٧	١٣	السيراليون	٧	١٠
إندونيسيا	٣٦	٣٨	الصومال	٢٢	٥
إيران	٥٥	٣٥	السودان	١٠	١
العراق	٥٤	١١	سوريا	٥٤	٤٠
الأردن	٨٨	٩٥	تونس	٣١	١٦
ماليزيا	٧٦	٦٠	تركيا	٦٣	١٠
ملديف	٨	١	أوغندا	١٨	٣٠
مالي	١٠	٣	اليمن	٢٥	١٥
موريتانيا	١٦	٥	اليمن الشعبية	٣٢	٣٣

Source: Idriss Jazairy et.al. op.cit pp.٣٩٤-٥.

٢–تلوث الهواء Air Pollution

الكل يعرف حاجة الإنسان والحيوان والنبات للهواء فهو عنصر أساسي من عناصر الحياة.ويعدّ تلوث الهواء من الظواهر التي يرجع عمرها إلى عمر الحضارات القديمة،وقد بدأت هذه الظاهرة منذ معرفة الإنسان للنار أي قبل حوالي ٥٠ ألف سنة.[١]

ويتكون الهواء من مجموعة من العناصر توجد في الحالة الغازية وضمن المستويات ونسب محددة تتذبذب بشكل طبيعي بين أقل مستوى وأعلى مستوى،وأية زيادة أو نقص

---

[١] سامح غرايبة ويحيى الفرحان،المدخل إلى العلوم البيئية،دار الشروق عمان–الأردن،الطبعة الأولى،١٩٨٧)ص٢٥٤.

عن هذه المستويات يعتبر نوعاً من أنواع التلوث الهوائي.[1]وقد وضعت منظمة الصحة العالمية (W H O)حداً لتركز المواد الملوثة في الجو كمؤشر توجيهي تجنباً لازدياد الأخطار الناجمة عن تلوث الهواء.

وتشير الدراسات البيئية أن المواد الملوثة في الهواء لا تبقى محصورة وقريبة من مصدر التلوث بل تنتقل إلى مسافات واسعة وتخلق بذلك مشاكل بيئية إقليمية وعالمية.ولعل أهم تأثيرات تلوث الهواء هي صعوبة التنفس للنبات والحيوان والمساهمة في ارتفاع درجة الحرارة ونقصان المطر كذلك تكوّن ما يعرف بالأمطار الحمضية التي من شأنها القضاء على الغطاء الأخطر الذي يؤدي لانهيار الأنظمة البيئية المصابة وبالتالي للتصحر أو الانقراض أو كلا هما معاً.[2]

ومصادر تلوث الهواء في الريف متعددة منها[3]

(ا)زيادة استخدام المبيدات:إن البشرية حصلت على فوائد عديدة من هذه المبيدات في أحوال كثيرة ولكن الإسراف أو سوء استخدام هذه المبيدات يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة.واستعمال المبيدات في تزايد ملحوظ في الدول النامية.وليس فقط استعمال المبيدات قصيرة الأجل،ولكن أيضاً الطويلة الأجل مثل د ي د ي تي (D.D.T.)وهي المبيدات التي تنتج في الولايات المتحدة –وغيرها من الدول الصناعية.للتصدير وهناك ٢٥%عبارة عن مواد محرمة ومقيدة وغير مسجلة في الولايات المتحدة[4] [*]وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قيمة واردات الدول العربية من المبيدات ارتفعت من ٢٧٦,٦٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨١إلى ٥١٤,٤٤ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ بزيادة

---

[1] إحسان علي محاسنة، البيئة والصحة العامة (دار الشروق عمان–الأردن،الطبعة الثانية،١٩٩٤)ص٥٦.

[2] إحسان علي محاسنة ، المرجع السابق ص٥٧.

[3] See:Muhammad Ramzan Akhtar,Environmental Issue in Rural Development :Islamic perspective.( )pp.١٨-١٩.

[4] جون ل.سايتز .مرجع سابق ص١٦٤.

[*] كانت هناك محاولة لتقنين تصدير هذا النوع من المبيدات من الولايات المتحدة إلى الخارج،إلا أن الإدارة الأمريكية رفضتها عام ١٩٨١.والدول الصناعية الأخرى تتخذ مواقف شابهه للموقف الأمريكي.

قدرها.١٨٦,٠%.[١]وفي باكستان ارتفعت وارداتها من المبيدات من ٢,٤٣مليون طـــن في عام ١٩٧١-١٩٧٢إلى ١٣ مليون طن في عام١٩٩٠-[٢]١٩٩١.

وقد توصلت منظمة الصحة العالمية أن نصف مليون إنسان يتسممون سنوياً بالمبيدات الحشرية المستوردة،وأن معظم هؤلاء الناس يعيشون في بلدان العالم الثالث.[٣]ومن المفـهوم أن كثيراً من عمال المزارع في البلدان النامية الذين يستعملون المبيدات.غير متعلمـــين ولا يستطيعون فهم التحذيرات الموجودة على علب المبيدات. والمبيدات تتبخر مــع هطــول الأمطار أو الري بفعل حرارة الشمس،وتسبب تلوث الهواء المحيط.ويشير بعض الكتـاب[٤] أن كمية المبيدات التي تقع على الآفات المستهدفة تشكل أقل من(١,٠%)من الكميـــات التي تستخدم في المحاصيل وينتقل الباقي إلى النظم البيئية ليلوث الهواء والماء

ومما يؤسف له أنه بينما تستخدم الدول النامية٢٥%من المبيدات الحشرية من إجمـالي ما يستخدم منها في العالم فإن إنتاجها لا يتجاوز ١٥%من إنتاج الغذاء في العالم[٥].

(ب)الدخان الناجم عن احتراق وقود الكتلة الحيوية:لا يحصل كثير من الريفيـــين في البلدان النامية على مصادر الطاقة الحديثة أو التجارية مثل النفط والغاز والكهرباء-ومـــا زالوا يستخدمون الكتلة الحيوية أو الطاقة التقليدية-مثل الخشب وروث البهائم-والدخـان والأبخرة الناجمة عن استخدام مثل هذا النوع من الوقود تسبب بالنسبة لمئات الملايين مـــن أفقر السكان في العالم-خاصة في المناطق الريفية بإفريقيا وجنوب آسيا أخطار صحية تفوق بكثير أي تلوث خارجي.وتبلغ المأساة أقصاها بالنسبة للنساء والأطفال،كما أن آثاره على الصحة تعادل في كثير من الأحيان آثار تدخين عدة علب من السجائر في اليوم[٦] [*].

---

[١] أنظر جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعة،الآثار البيئية للتنمية الزراعة في الوطن العربي.(الخرطوم ديسمبر ١٩٩١)ص٩٥.

[٢] M. R. Akhtar; op.cit. p:١٨.

[٣] جون ل.سايتز. مرجع سابق ص١٦٤.

[٤] انظر عدنان هزاع البياتي،التحديات البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي(شئون عربيه ع (٨٥)مارس ١٩٩٦ ذو القعدة ١٤١٦ ص٣٩.

[٥] محمد حامد عبد الله ؛تحليل الاقتصادي لبعض المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية،مرجع سابق ص١٣١.

[٦] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ مرجع سابق ص١٨.

جاء في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ أن((الدخان يسهم في حدوث الأمـــــراض التنفسية الحادة التي تتسبب في وفيات تقدر بأربعة ملايين حالة وفاة سنوياً بين الرضـــع و الأطفال))[1]وبالنسبة للأسر الفقيرة،وغالباً في المناطق الريفية،كثيراً ما تكون هـــذه المـــواد الخشب وروث الماشية -هي أنواع الوقود الوحيدة المتاحة أو التي يمكن دفع ثمنها.[2]

وتفيد الدراسات أنه في العالم الثالث يحرق كل عام ٤٠٠مليون طن من الفضـــلات الحيوانية والنباتية،وإذا استخدمت هذه الفضلات كأسمدة فإنه يمكن أن تحقق إنتاجاً إضافيـاً مقداره ٢٠مليون طن من الحبوب الغذائية و هي كمية تكفي أكثر مـــن مائـــة مليـــون نسمة.وفي الهند فإن روث الأبقار المستخدم كمصدر للطاقة يمثل ما يعادل ستة ملايين طن من الأسمدة الأزوتية كل عام،أي أكثر من استهلاك الهند السنوي من الأسمدة.[3]

(ج)-حرق الغابات للحصول أراضي زراعية.

٣-تلوث التربة Soil Pollution:

تحتل مشكلة تدهور التربة موقعـــاً هامـــاً بـــين المشـــكلات البيئيـــة في البلـــدان الإسلامية.ويقصد بالتربة هنا التربة الزراعية،والتربة الزراعية هي أي نـــوع مـــن الأرض يمكن أن تنمو به النباتات وغالباً ما تحتوي هذه الأرض على عناصر وأملاح معدنية ومـواد أخرى تساعد على عملية الإنبات،وتتركز هذه العناصر والأملاح عادة في الطبقة السطحية من التربة والأعماق مختلفة قد تصل إلى عمق كبير حتى يتمكن النبات من الحصول علـــى ما يحتاجه منها خلال المجموع الجذري الذي يضرب في التربة لمسافة ما تختلف من نبـــات لآخر.[4]ولن نتناول هنا الأنواع المختلفة من التربة الزراعية حيث إن ما يهمنا هو تلـــوث التربة بغض النظر عن نوعها وتتكون التربة على مدى فترات طويلة جداً تتراوح عادة بـــين بضعة آلاف وملايين السنين.وأن الضغط البشري السيئ التوجيه يمكـــن أن يدمرهـــا في

---

[*] وقد توصلت الدراسات التي أجريت في نيبال والهند على النساء غير المدخنات،ممن يتعرض الدخان وقود الكتلة الحيوية أنهن يصبن الأمراض التنفسية الحادة بمعدلات شبيهه بالمعدلات بين الذكور الكثير التدخين،

[1] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ مرجع سابق ص٧٥

[2] المرجع السابق ص٧١

[3] جلك لوب.مرجع سابق ص١٥٦

[4] علي زين العابدين عبد السلام وزميلته؛تلوث البيئة ثمن للمدينة.(لمكتبة الكاديمية،الطبعة الأولى،١٩٩٢)ص١٨٢.

سنوات أو عقود قليلة،دماراً كثيراً ما يكون بلا رجعة.[1]ووفقاً لدراسة تمت بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد تعرضت مساحة تبلغ تقريباً حجم الصين والهند مجتمعتين لتدهور التربة بين الاعتدال والشدة،أساسا نتيجة للأنشطة الزراعية وإزالة الحراج والرعي الجائر خلال السنوات الخمس والأربعين الماضية.وتمثل هذه المساحة ١,٢ مليار هكتار،أي ما يقرب من ١١%من مساحة الكرة الأرضية ذات الغطاء الخضري.[2] (*)

والمعلوم أنه إذا حدث تلوث في التربة في بقعة ما فهناك احتمال كبير أن تجد هذه الملوثات طريقها إلى الأراضي الزراعية النظيفة في بقعة أخرى.وتتنوع أشكال تدهور التربة الزراعية في الأقطار النامية، وتتباين شدتها حسب النوعية التربة،ونظم الزراعة المطبقة ،وكثافة استغلالها و التكنولوجيا المستخدمة،ونوعية المدخلات الزراعية خاصة الكيماويات.ولكن هناك ثلاثة جوانب لتدهور التربة تلقى الجانب الأكبر من الاهتمام هي التصحر والتعرية،وفقد الغابات والتملح والتشبع بالماء.وسوف نستعرض فيما يلي هذه الأشكال

ا-التصحر:يعتبر التصحر أظهر أعراض تدهور التربة ويعرفه البنك الدولي بأنه((عملية تدهور متواصلة للأرض (التربة والغطاء النباتي)في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة،تنشأ جزئياً على الأقل بفعل الإنسان،وهي تقلل من إمكانيات استفادتها وإنتاجيتها لدرجة لا يتيسر معها علاجها بإزالة السبب أو يسهل إصلاحها بدون استثمارات باهظة.[3]

وتعرف اتفاقية مكافحة التصحر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التصحر بأنه((تردي الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة،والجافة شبه الرطبة تسببه في المقام الأول الأنشطة

---

[1] عدنان هزاع البياتي،التحديات البيئية لتنمية الزراعية في الوطن العربي مرجع سابق ص٣٨.

[2] موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣،مرجع سابق ص١٣٦.

(*) ويصنف التقرير المذكور أعلاه درجات تدهور التربة إلى درجات أربع هي (ا)التدهور الخفيف(ب)التدهور المعتدل (ج)التدهور الشديد(د)التدهور البالغ(أنظر ص١٢٧-١٣٨)

[3] جامعة الدول العربية:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الآثار البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي،مرجع سابق ص٥١.

البشرية والتقلبات المناخية))[1] ويعد التصحر مقلقاً للكثير من بلدان العالم،إذ تتعرض مساحات واسعة من أراضيها للتصحر.ففي بداية الثمانينات من هذا القرن كانت تعاني ثلاثة بلايين هكتار أو ما يقارب ربع مساحة سطح الأرض من التصحر[٢] [*].

جدول رقم (٣٦)التصحر في البلدان النامية في بداية الثمانينات

	النسبة المئوية للأرضي الجافة المتصحر	النسبة المئوية للأراضي الرعوية المتصحر
إفريقيا ساحل السوداني	٨٨	٩٠
إفريقيا الجنوبية	٨٠	٨٠
إفريقيا المظلة على البحر الأبيض المتوسط	٨٣	٨٥
إفريقيا الغربية	٨٢	٨٥
جنوب آسيا	٧٠	٨٥
أمريكا الجنوبية والمكسيك	٧١	٧٢

Source:Idriss Jazairy op.cit. p.٣٠٧

ويلاحظ في العقود الأخيرة تزايد مساحة الصحراء باستمرار حيث تقدر مصادر منظمة الأغذية والزراعة(FAO)أن هناك ما بين ٥ مليون هكتار إلى ٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية تخرج من حيز الإنتاج سنوياً وذلك بسبب غزو الصحراء لهذه المناطق.[٣] ورغم وجود الصحاري في كل القارات فقد ارتبط وجودها في أذهان البشر بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالعالم العربي والإسلامي،حيث يضم العالم الإسلامي

---

[1] من نشرات البرنامج الأمم المتحدة للبيئة(بدون تاريخ النشر ولا مكان للنشر.)

[٢] Idriss Jazairy ; op.cit. p:٣٠٦

[*] تذهب بعض التقديرات أن حوالي ٣٠% من مساحة العالم تتعرض إلى التصحر.

[٣] كمال توفيق محمد الخطاب،مرجع سابق ص١٣٠.

وحده ثلثي مجموع الأراضي الجافة وشبه الجافة في العالم فمن مجموع الأراضي المتصحـــرة في العالم والتي تبلغ(٧, ٤٥)

مليون كم ويخص أفريقيا آسيا حوالي ٨, ٣١ مليون كم٢، ويخص العالم الإســـلامي حوالي ٢٦مليون كم٢، بما يعادل ٥٨%من جملة الأراضي المتصحرة في العالم.[1]والتصحـر ظاهرة مناخية اقتصادية،اجتماعية أي أن التصحر له أسباب سلوكية بشــــرية وأخـــرى طبيعية،ومن الخطأ رد ظاهرة التصحر إلى عامل واحد.

(ب)-إزالة الغابات:الشجرة رمز للحياة منذ الأزل.وتبلغ مساحة الغابات في العـــالم نحو٤١٤٧ مليون هكتار تغطي ما يعادل ٧, ٣١ %من المساحة الكلية للأراضي الخاليـــة من الجليد في العالم،وهي تتوزع إلى غابات شمالية بنسبة ٤, ٢٥%وغابات معتدلة بنســبة ٨, ٢١ وغابات استوائية بنسبة٤, ٥٣% وتصل مساحة الغابات في الدول النامية إلى نحـو ٢٢٢٧ مليون هكتار،وتشكل٧, ٥٣% من المجموع الكلى لمساحة الغابات في العالم.[2]

والغابات بجانب أهميتها القصوى من الناحية البيئية[*]فإنها توفر مصدراً للدخل وفرصـاً للعمل للملايين من سكان الكرة الأرضية وتساهم في أمنهم الغذائي من خلال الأموال التي يحصلون عليها من جمع المنتجات الغابوية وتصنيعها وبيعها.[3]

وتقدر الإحصاءات بأن معدل الاجتثاث العالمي للغابات يصل نحو ١٥ مليون هكتـــار سنوياً.وأشد هذا الاجتثاث يكون في المناطق الاســـتوائية في أمريكـــا اللاتينيـــة وآســـيا وإفريقيا،حيث تتقلص الغابات الاستوائية فيها بمعدل ســـنوي يزيـــد علـــى ١١ مليـــون هكتار.[4]ووفقاً للبيانات الأولية المنظمة الأغذية والزراعة(الفاو)فإن المعدل السنوي لإزالـة

---

[1] زين الدين عبد المقصود،مشكلة التصحر في العالم الإسلامي (من بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول.(إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤=١٩٨٢م)ص٩٢.

[2] عدنان هزاع البياتي، محاولة أولية لتقويم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي. (شئون عربية،ديسمبر ١٩٩٧ ع (٩٢)ص١٧٧.

[*] من الفوائد البيئية للغابات أنها تعمل بمختلف أنواعها وبدرجات متفاوتة كبالوعات للكر بون ذلك بجانب كونها موئلاً.

[3] عدنان هزاع البياتي،المرجع السابق ص١٧٧

[4] نفس المرجع ص١٧٨.

الحراج في ٧٦بلداً مدارياً وهي تضم ٩٧%من الغابات المدارية في العالم،ارتفع إلى٩ ,٠ %في السنة خلال الثمانينات بعد أن كان ٦ ,٠%في الفترة ٧٦-١٩٨٠ عندما أجرى التقدير السابق للمنظمة.[1]

ويقدر المعدل السنوي لإزالة الأحراج في الدول الإسلامية في آسيا وجنوب صحراء إفريقيا ما بين ٨, ٠%-٢, ١ %في السنة خلال الثمانينات.[2] والدول الإسلامية التي تعاني من هذه المشكلة أكثر من غيرها هي كما يوضحها الجدول رقم (٣٧)إندونيسيا وماليزيا والكاميرون وبوركينافاسو والسودان.

جدول رقم (٣٧)مساحة الأرض المتضررة بإزالة الغطاء الغابوي في البلدان الإسلامية (١٩٨٠-١٩٨٨)٠٠٠ ,١ هكتار سنوياً.

الدولة	المساحة	الدولة	المساحة
الجزائر	٤٠	الصومال	١٣
بنجلاديش	٨	السودان	١٠٤
بنين	٦٧	تونس	٥
بوركينا فاسو	٨٠	أوغندا	٥٠
الكاميرون	١١٠	السيراليون	٦
تشاد	٨٠	النيجر	٦٧
جزر القمر	١,٠٠١	باكستان	٩
الجابون	١٥	السنغال	٥٠
جامبيا	٥	مالي	٣٦
غينيا	٨٦	موريتانيا	١٣
غينيا بيساو	٥٧	المغرب	١٣
إندونيسيا	٦٢٠	ماليزيا	٢٥٥
إيران	٢٠		

Source: IdrissJazairy et. al. Op.cit. pp. ٤٢٦-٧

وكذلك أنظر:تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢،المرجع السابق ص ٧٨ الذي يشير إلى ارتفاع هذه التقديرات فيما يتعلق بأواخر الثمانينات إلى ١٧-٢٠مليون هكتار سنوياً.

[1] معهد الموارد العالمية موارد العالم.مرجع سابق ص١٤٤.

[2] M.R.Akhtar, op.cit. p.٢٠

وتسبب إزالة الغابات في تكاليف بيئية واقتصادية حادة(مثل فقدان التربة وحماية مستجمعات الأمطار،وتغيرات المناخ المحلي،و تدمير الموائل)ناهيك عن التكاليف البشرية المرتفعة ففي عام ١٩٩١ أدت مياه الفيضانات التي نتجت جزئياً على الأقل عن إزالة الغابات بالمناطق الجبلية إلى مصرع(٥٠٠٠)قروي في الفلبين.[1]وفي الهند تحدث الفيضانات خطيرة الآن في مناطق لم يحدث بها فيضانات من قبل،ويعتقد أن السبب يعود إلى قطع الغابات في جبال هملايا.[2]وإزالة الغابات التي تجري حالياً بوتيرة سريعة في البلدان النامية تعيد إلى الأذهان ما عانت منه كلا من أوربا وأمريكا الشمالية من أسوأ قصص لزحرجة إبان القرون الماضية. ولكن هذه الزحرجة لم تكن كارثة بمثل الزحرجة التي تجري الآن في المناطق الاستوائية لأن الأقاليم المعتدلة تميل التربة فيها إلى الهشاشة أقل،كما أن هذه المناطق تتمتع بسقوط أمطار على مدار العام بصورة ثابتة عوضاً عن الأمطار الموسمية القصيرة التي تهطل بغزارة وتسبب الدمار وكذلك لأن سكان هذه المناطق يزدادون ببطء أكثر. وأسباب إزالة الغابات كثيرة منها استغلال أراضيها للزراعة أو لتجارة الأخشاب أو لتربية الماشية،أو للتوسع الحضري،أو للتحطيب ..إلخ

(ج)-التملح والتشبع بالماء: وهناك مشكلة متزايدة تتعلق بتملح التربة وتشبع الأرض بالمياه الجوفية. فالأراضي المعتمدة على الري آخذة في التدهور في بلدان كثيرة. وعلى النطاق العالمي، ربما يكون هناك نحو ٩٥٠مليون هكتار من الأراضي -أي ما يقرب من ثلث الأراضي الزراعية في العالم- تتأثر بارتفاع مستوى التركيزات الملحية[3].والدول الإسلامية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه المشكلة هي كما يوضحه الجدول رقم(٣٨) إندونيسيا،باكستان،العراق،الصومال،مصر.[*]

---

[1] البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٢ ص١٩

[2] للمزيد من الوضع البيئي في جبال هملايا ونضال قبائل المنطقة مع شركات قطع الأخشاب أنظر: M.H.Esterline, Faith in Asias poor: Ten paths to Rural Development.(University press of: America,١٩٩٠)pp.١٦-٣٤.

[3] البنك الدولي.تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص٧٧.

[*] من البلدان الإسلامية التي تعاني من مشكلة التملح والتشبع الأرض بالماء جمهوريات آسيا الوسطى.

جدول رقم (٣٨)مساحة الأرض المتضررة من التملح في البلدان الإسلامية ١٩٨٠-١٩٨٨)(١,٠٠٠ هكتار)

الدولة	المساحة	الدولة	المساحة	الدولة	المساحة
أفغانستان	٣,١٠٣	الجزائر	٣,١٥٠	مصر	٧,٣٦٠
إندونيسيا	١٣,٢١٣	العراق	٦,٧٢٦	مغرب	١,١٤٨
أوغندا	٠٠	السنغال	٧٦٥	موريتانيا	٦٤٠
إيران	٢٧,٨٥	السودان	٤,٨٧٤	النيجر	١,٤٨٩
باكستان	٩	سوريا	٥٣٢		
بنجلاديش	٣,٠١٧	سيراليون	٣٠٧		
بنين	٠٠	الصومال	٥,٦٠٢		
بوركينا فاسو	٠٠	غينيا	٥٢٥		
تركيا	١,٢٧٨	غينيا بيساو	١٩٤		
تشاد	٨,٢٦٧	سلطنة عمان	٠٠		
تونس	٩٩٠	الكاميرون	٦٧١		
الجابون	٠٠	مالي	٢,٧٧٠		
جامبيا	١٥٠	ماليزيا	٣,٠٤٠		

Source: Idriss Jazairy et.al.pp. ٧-٤٢٦

ومشكلتا التملح والتشبع بالماء تنتجان في كثير من الأحيان عن سياسات وبنية أساسية لا تهتم كثيرا بالندرة المتزايدة للمياه[1].

٤-فقدان التنوع الحيوي Loss of Biodiversity:

يعرف معهد الموارد العالمية التنوع الحيوي بأنه:((تعبير جامع عن درجة التنوع في الطبيعة،ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات مسلسلة هرميا- الجينات، الأنواع،والنظم الأيكولوجية))[2]

---

[1] البنك الدولي.المرجع السابق ص١٨

[2] موارد العالم ٩٢-١٩٩٣ مرجع سابق ص ١٥٦.

والتنوع الحيوي عامل مهم في حياة الإنسان وتطوره من النواحي الاقتصادية والبيئية والثقافية والجمالية وغيرها.فالتنوع الحيوي ضروري في الرخاء الإنساني،حيث يقدم للزراعة والطب والصناعة مساهمات تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.[1] [*]

والعدد الكلي للأنواع غير معروف.ويقدر علماء الأحياء أن هناك ما بين ٥-٣٠ مليون نوع،وربما يكون أصدق تقدير هو نحو ١٠ ملايين.ولم يتمكن المشتغلون بتصنيف الأنواع من إعطاء أسماء إلا ١,٤ مليون نوع.وأكمل السجلات المتوفرة هي المتعلقة بالثدييات والزواحف والأسماك والطيور والبرمائيات وأقل المعلومات هي ما يتعلق بالحشرات كما يوضحه الجدول المذكور أدناه.

جدول رقم (٣٩)تقدير عدد وندرة الأنواع الحية في أنحاء العالم

المجموعة	عدد الأنواع المعروفة	الإجمالي التقديري للأنواع	عدد الأنواع المعروفة كنسبة مئوية من الإجمالي التقديري	عدد الأنواع النادرة أ	عدد الأنواع النادرة كنسبة مئوية معروفة ب
الثدييات والزواحف والبرمائيات	١٤٤٨٤	١٥٢١٠	٩٥	٧٢٨	٥
الطيور	٩٠٤٠	٩٢٢٥	٩٨	٦٨٣	٨
الأسماك	١٩٠٥٦	٢١٠٠٠	٩٠	٣٧٢	٣
النباتات	٣٢٢٣١١	٤٨٠٠٠٠ب	٦٧	٠٠	٠٠
الحشرات	٧٥١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٣	٨٩٥	<١
غيرها من اللافقاريات والكائنات الدقيقة	٢٧٦٥٩٤	٣٠٠٠٠٠٠ب	٩	٥٣٠	<١
المجموع ج	١٣٩٢٤٨٥	٣٣٥٢٥٤٣٥	٤	٠٠	٠٠

المصدر:تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ص٨١.

---

[1] أنظر:مستقبلنا المشترك.مرجع سابق ص٢١٧ وما بعدها.

[*] قدر مجموع قيمة الأدوية المستخرجة من النباتات عند بيعها بالتجزئة،في ١٩٨٥بمبلغ ٤٣مليار دولار(موارد العالم ٩٢-١٩٩٢ مرجع سابق ص١٦٣.

ومع أنه لا تتوفر دراسات شاملة عن التنوع الحيـــوي في العـــالم الإســـلامي إلا أن المعلومات القليلة المتوفرة تشير انه يتميز بالتنوع الحيوي في مجمله.وعلى سبيل المثال تذكـــر التقارير أن السودان،وباكستان،والصومال،ومصـــر،والمغـــرب يملكـــون علـــى التـــوالي ٢٦٦،١٨٨،١٧٣،١٠٥،١٠٨،مـــن الأنـــواع الثدييـــة في العـــالم والـــتي تقـــدر ب(٤١٠٠)نوع.ومن بين أنواع الطيور في العالم والتي تقدر ٨٦٠٠نوع.يملك باكســـتان والصومال(٦٦٦،٦٣٩)على التوالي.وتقدر الزواحف في العالم ٦٥٠٠نوعـــاً يوجـــد في باكستان ١٧٤نوع منها.[1]

ورغم أن الإنقراض كان حقيقة من حقائق الحياة منذ نشوئها،ولكن التنوع الحيـــوي يتعرض الآن لأخطار أكثر مما تعرض له في أي وقت مضى ولما كان العدد الكلي للأنواع غير معروف والكثير من الأنواع ينقرض دون أن تشمله القوائم،فمن الصعب حساب العدد الدقيق للأنواع التي في طريقها للانقراض.[2]وتبين دراسة أجريت على الموائـــل في الغابات المدارية أنه إذا استمرت المعدلات الحالية لإزالة الحراج،فإن ٤-٨%من الأنـــواع الموجودة في الغابات المطيرة سيحكم عليها بـــالانقراض بحلـــول عـــام ٢٠١٥ و ١٧-٣٥%بحلول عام ٢٠٤٠ وإذا أخذنا بتقدير متحفظ لمجموع الأنواع الموجودة في العـــالم على أنه ١٠ ملايين نوع،فإن ٢٠-٧٥نوعاً سيحكم عليها بالانقراض كل يوم حتى عـــام ٢٠٤٠.[3]أما عالم البيئة نورمان مايرز Norman Myers فإنه يرى أن ما يقرب المليون نـــوع يمكن أن ينقرض بحلول عام ٢٠٠٠.وهناك العديد من العوامل تساهم في فقدان التنـــوع منها التصحر،فقدان الغابات،التوسع الزراعي،مشاريع البنية التحتية ..إلخ وتدرك بلـــدان نامية كثيرة ضرورة حماية الأنواع المنقرضة،ولكنها تفتقر إلى المهارات العلمية والقـــدرات التنظيمية والإرادة السياسية والأموال اللازمة للمحافظة عليها.

---

[1] M.R.Akhtar,op.cit.p.٢١

[2] موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣ مرجع سابق ص١٥٦.

[3] المرجع السابق ص١٥٦.

الفرع الثاني:أسباب تدهور البيئة الريفية.

تختلف طبيعة المشكلات البيئية في العالم الإسلامي باختلاف ظروف كل بلد، مما يؤكد تنوع العوامل المسببة، ولا يحدث أي سبب من هذه الأسباب المذكورة أدناه أثره بمعزل عن الأسباب الأخرى، بل تتفاعل بعضها مع بعضها البعض وتزيد تفاقم بعضها البعض، لذا نذكر في هذا الفرع أهم هذه العوامل من وجهة نظر الباحث. ولكن قبل أن ندخل الموضوع نود أن ننبه إلى عامل يعتبره الكثير من الكتاب أهم عامل يسبب التدهور البيئي.

حيث يرى البعض أن النمو السكاني يعد مسئولاً عن تدهور البيئة في الدول النامية خاصة في المناطق الريفية.(*)

وفي الواقع فإن الاهتمام بدراسة العلاقة بين السكان والبيئة لا يتجاوز عمره عقدين من الزمان،هذا مع أن الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية سبق ذلك بكثير،ولا يوجد خلاف حول وجود علاقة بين السكان والبيئة ولكن مازال الجدل محتدماً حول مدى وطبيعة التأثير الذي يمارسه النمو السكاني ونمط استهلاكهم على البيئة وحول ما إذا كان يمكن اعتبار خفض النمو السكاني في الدول النامية أحد أسلحة ترسانة حماية البيئة والحفاظ عليها.

ونظراً لما يتصف الموضوع من الطول بما لا يناسب المقام فإن الباحث يفضل أن يعرض وجهة نظره باختصار شديد كما يلي

أن النمو السكاني في حد ذاته ليس سبباً لتدهور البيئة،بل إن جذورها تكمن في عوامل عديدة مؤسسا تية وتنظيمية وكذلك في السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية.(*)

(*) لا تكاد أن تكون ثمة حاجة لذكر أسماء التقارير أو الكتب التي تتبنى هذه الوجهة من النظر،إذ تكاد تكون كل التقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والغالبية العظمى من الكتب والدوريات الاقتصادية وغيرها في الدول النامية وخارجها، أن تتبنى هذا الرأي.

(*) مما يؤكد في ذلك أن معدل المواليد في عدد من الدول النامية في هبوط،ولكن معدل التدمير البيئي فيها لا يزال مستمراً بل يزداد سوءاً في أغلبها.

واعتبار النمو السكاني هو السبب الرئيسي للتدهور البيئي قد أصبح جـــدلاً عقيمـــاً وشكلاً من أشكال السفسطائية التقليدية،وهي لا تفيد إلا في حجب القضية الرئيسية الـــتي هي في النهاية قصور نمط التنمية الحالي نفسه.

فبدلاً من إلقاء اللوم على النمو السكاني فيما يتعلق بالمشكلات البيئية وتصوير العلاقة بين السكان والبيئة على أنها قضية أعداد،كلما ازداد عدد السكان كلمـــا ازدادت البيئـــة تدهوراً،ينبغي تحليل الرابطة بين عدد السكان والبيئة.إذ جعل الحد من عدد الســـكان في الدول النامية هو الحل الجوهري يجعل قضايا الظلم في توزيع الثروة والاستهلاك غـــير ذات أهميه.(**)ومن جهة أخرى فإن هذا المنحى من التحليل يصدر من هم أعظم عطاءاً وأقـــدح خسراناً–الفقراء الريفيين–بأنهم الجناة على البيئة ومن جهة أخرى ينبغي عدم تجاهل الحقيقة التي يؤكدها الواقع كثيراً أنه في ظل ظروف العوز المتزايد الذي يتطلب المزيد من العمـــل للتحايل على الحياة في الظروف البيئية الصعبة لا يصبح الأطفـــال فقـــط تـــأمين ضـــد الشيخوخة ولكن لهم فائدة مستمرة للآباء(*).

والحل الجذري للمسألة السكانية يكمن التنمية التي تساعد الأغلبية العظمى من النـــاس وليس الأقلية فقط،وكما قيل((التنمية أفضل من حبة منع الحمل)).

وفيما يلي نتناول بإيجاز شديد لأهم عوامل التدهور البيئي:

(**) الشخص المتوسط من المقيمين في البلدان الصناعية يستخدم من الورق ١٥ مثل ما يستخدمه الشخص في البلدان النامية ويستخدم من الصلب ١٠ أمثال ومن الوقود ١٢ مثلاً:,Alan Durning ,"Asking How much is enough" in the state of world ١٩٩١ (world watch institute ,washington. D.C.١٩٩١)p.١٦١

(*) قال فلاح هندي الباحث سكاني((أنظر حولك فما من أحد دون أبناء أو اخوة يساعدونه يفلح أرضة.دون أبناء لا يمكن الحياة على نتاج الأرض.وكلما زاد أبناؤك قل ما تحتاج إلي استئجاره من عمل،وزاد التوفير الذي يمكن أن يحققه))وقال فلاح من شمال الهند((الغني يستثمر في آلاته.ولابد أن نستثمر نحن في أطفالنا))وقال أخر من إحدى قرى البنجاب:((أنت تعتقد أنني فقير لأن لدي أطفالاً كثرين وضحك،((إذا لم يكن لدي أبناء. فالرب يعلم ماذا يمكن أن يحدث لي ولأمهم حين نكون أعجز.من أن نعمل ونكسب)(فرنسيس مولاربيه وجوزيف كوليز.صناعة الجوع.مرجع سابق ص٤–٣٩)

١-الفقر:-إن العلاقة التي تربط بين الفقر وتدهور البيئة لم تعالج بالمستوى المطلوب حتى الآن[1]. وما زال الجدل محتدماً هل الفقر حقاً هو السبب الأساسي للتدهور البيئي ؟.أم أنه عامل من العوامل المساعدة ؟.أم هو نتيجة من نتائج الفقر؟.وإذا كان الفقر هو السبب الجوهري للتدهور البيئة هل يعني ذلك أن تدهور البيئة ينخفض بخطى متساوية مع زيادة الدخل وانخفاض الفقر؟. يميل الموقف في مجمله إلى اعتراف دور الفقر في تلوث البيئة.فقد اعترفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئية بالعلاقة المتداخلة بين الفقر والبيئة،وعبرت عن ذلك بالكلمات التالية:((الفقر هو السبب الرئيسي والنتيجة الرئيسية لمشاكل البيئة العالمية.ولذلك فليس من المجدي أن تعالج مشاكل البيئة من دون منظور أوسع يشمل العوامل الكامنة وراء الفقر العالمي واللامساواة الدولية))[٢] [*]وجاء في تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٢:((والأشكال الكثيرة لتدهور الأراضي في البلدان النامية إنما ترجع إلى الفقر باعتباره سببها الجذري))[٣].

وتقول المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة السيدة اليزابيت داود سويل:((أن هناك حدا من الفقر إذا عاش الفقراء دونه فإنهم يصبحون مدمرين للبيئة بشكل كبير جداً.وقد يتفاقم الأمر إلى درجة أن يحتاج الفقراء إلى تدمير الموارد التي يمكنها أن تغذي الفقراء لسنوات طويلة.ومن أبلغ الصور على هذه القضية قيام الفلاح بأكل البذور التي سيزرعها في العام القادم.وأينما وجد الفقر يضحي الناس بمصالحهم البعيدة المدى من أجل الحاجة البقاء على مدى قصير.لذا فإن الفقر المدقع ليس فقط نتيجة للتدهور البيئي،بل هو أيضا إلى حد ما سبب يؤدي إلى تدمير البيئة))[٤].وقد توصل بيرنجز C.Perrings في دراسته المستفيضة للموضوع بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء أنه((كان من بين المصادفات المثير

---

[1] عدنان هزاع البياتي،الفقر والتدهور البيئي في الوطن العربي(شئون عربية ع(٨٦)صفر ١٤١٧=يونيه ١٩٩٦)ص٧١.Also see:Robin Broad,the poor and Environment: friends or foes.(world development,vol.٢٢,No.٦,١٩٩٤)pp:٨١١-٨٢٢.

[٢] مستقبلنا المشترك مرجع سابق ص٢٩.

[*] وقد شكلت العلاقة بين الفقر واللامساواة من جانب،وتدهور البيئة من جانب آخر الموضوع الرئيسي لتحليلات والتوصيات اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

[٣] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص٢٠

[٤] عدنان هزاع البياتي الفقر والتدهور البيئي في الوطن العربي.مرجع سابق ص٧٢.

للعقد الأخير ما حدث بين تعميق الفقر والإسراع بالتدهور البيئي في الأراضي الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء))[1]. كما يؤكد داسجوبتا P.Dasgupta وميلر K.Maler العلاقة الوثيقة بين الفقر والتدهور البيئي استنادا إلى عدد من الدراسات الميدانية لأماكن مختلفة من العالم الثالث[2].

إن فقراء العالم يمارسون بأنشطة عديدة من شأنها إرهاق البيئة التي يعيشون عليها،فهم يقطعون أشجار الغابات،ويصطادون الحيوانات النادرة المهددة بالانقراض،وتنهك ماشيتهم المراعي،ويستترفون الأراضي الهشة،ويتزاحمون بأعداد كبيرة في المدن المكتظة،ويلوثون موارد المياه بفضلاتهم وفضلات حيواناتهم،ومع ذلك لا يؤذي الفقراء بيئتهم عمداً إلا وهم مكرهون،لأنهم يدركون أن المجازفة بالبيئة تعرض حياتهم وحياة ذريتهم إلى التهلكة.يرى الصحفي ريتشارد كريتشفيلد الذي أمضى ردحاً من الزمن في العديد من قرى العالم الثالث أن العلاقات الوطيدة بالبيئة تشكل واحداً من الملامح العالمية النادرة من الثقافة الريفية:((يعشق أغلب المزارعين أرض موطنهم ويتوقون لامتلاك الأرض كنوع من الإلتصاق الشديد بأرض أجدادهم وتبجيلاً للطبيعة والعادات وتقاليد أسلافهم.ويجنح فقراء الفلاحين ممن لهم حق لاستحواذ على قطعة من الأرض إلى الاهتمام بها بدرجة مبالغة في إطار نظرة بعيدة المدى تغض النظر عن الفوائد الحالية في سبيل مكاسب مستقبلية يعول عليها))[3]ولكن المزارع الفقير مع قلقه على البيئة فإنه يحتاج إلى المال على وجه السرعة لمواجهة مصروفات الأسرة.ولن يقرضه مصرف تجاري مالاً لأن جدارته الائتمانية مشكوك فيها.وربما في وسعه الحصول على بعض المال من الذين يتعاملون بالإقراض بصورة غير رسمية،ولكنهم لن يقرضوه بسعر ٣٥إلى ٤٥%في السنة،هذا أن اقرضوه.ومن هنا يلجؤ إلى تعدين البيئة. وينقل درنج من بنجلاديش صورة بالغة الأثر لمدى حرص الفقراء على البيئة ويقول:((عانت أسرة آبو وشريفة في باكورة السبعينات من سوء حظ أفقرهم لفترة طويلة...وبعد بيع أراضيهم وأبقارهم ومعداتهم المزرعية وأثاثهم ومجوهراتهم لجأت أسرة آبو وشريفة إلى قطع شجرتيهما وبيعهما كوقود خشبي.بعد أن ضرب آبو

---

[1] بي بيغاني،التدهور البيئي في المناطق الريفية(المحرر)أ.أس بالا مرجع سابق ص١٦١

[2] بي بيغاني. المرجع السابق ص١٦٦-١٦٧

[3] ألن ب.درنج،الفقر والبيئة:الحد من دوامة الفقر.ترجمة محمد صابر(الدار الدولية للنشر والتوزيع)ص٥٦.

الجذر بفأسه استدعى نوزي[ابنه] ليجر شجرة الخبز بعيدا،وفي حين كانت الشجرة تتهاوى للسقوط على الأرض اغرورقت عيناه،ولكنه سرعان ما مسح دموعه وهو يحملق في زوجته وابنه بأسى.ثم قطع آبو جدراً أخر وواصل العمل:((لا يوجد في بيتي أرز ولدي ستة أطفال أعولهم.قطعت في يونيو الماضي شجرة المانجو والآن أقطع شجرة الخبز.لن يأكل أطفالي الفاكهة بعد اليوم..كيف أتحمل الشراء من الدكان؟إن أغنياء هذه البلاد لا يعون كيف تحترق معدتي))[1].فالفقراء مجبرون على استتراف موارد البيئة في سعيهم للحصول على قوت يومهم،لكن إفقارهم للبيئة يؤدي إلى مزيد من فقرهم،أي أنهم ضحايا الأضرار بالبيئة،كما أنهم عناصر فاعلة فيها.وقد لوحظ أن ٦٠ في المائة من أفقر الناس في العالم النامي يعيشون في مناطق ضعيفة من الناحية البيئية[2].أي أن ما يقرب من ٨٠%من الفقراء في أمريكا اللاتينية،٦٠%في آسيا و٥١ %في أفريقيا يعيشون في مناطق هامشية تتسم بانخفاض الإنتاجية والتعرف بدرجة عالية للتدهور البيئي[3].

والمناطق الريفية التي يجتمع فيها الفقر وتدهور البيئة بصورة أشد حدة،ومعظم البلدان المنخفضة الدخل هي بلدان مازالت ريفية في الأساس.فحتى أمريكا اللاتينية الفائقة التحضر،فإن ٦٠في المائة من أفقر الناس يقيمون في المناطق الريفية.[4]

والربط بين الفقر والممارسات الزراعية غير المستديمة يشار إليه حاليا على أنه حقيقة نمطية تقريبا في كافة الدراسات عن البيئة والزراعة في البلدان النامية[5].

وخلاصة القول أن الفقر يمثل السبب الأكثر أهمية من بين أسباب التدهور البيئي في الدول النامية بصفة عامة والمناطق الريفية بصفة خاصة.وإذا ظل عالمنا موطناً للفقر فسيكون دائما عرضة للكوارث البيئية وغير البيئية.وكما قال ريتشارد ليكي Richard Leaky مدير إدارة الحياة البرية بكينيا((حتى يشرع المرء بالاهتمام بالبيئة لا بد من أن تمتلئ معدته

---

(1) آلن ب.درنج،الفقر والبيئة،مرجع سابق ص٦٧

(2) موارد العالم ٩٢-١٩٩٣ مرجع سابق ص٣٨-٣٩ كذلك انظر الن ب.درنج المرجع السابق ص٦٠ وما بعدها

(3) بي .بيغاتي.مرجع سابق ص١٦٨.

(4) موارد العام ١٩٩٩ -١٩٩٢ مرجع سابق ص٣٩.

(5) بي.بيغاتي .مرجع سابق ص١٦٦.

بوجبة مشبعة واحدة على الأقل في اليوم))[1].وصدق على بني أبي طالب رضي الله عنه إذ قال:((وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها))[2] [*]

وإذا بذلت جهود لتخفيف حدة الفقر،فإن الفقراء أنفسهم يصبحون نشطين بيئياً Environment activists بدلا من كونهم خطراً على البيئة Environmental degraders.

٢-عدم تحديد حقوق الملكية:-إن أنظمة الملكية وحيازة الأرض لها دور كبير في تدهور البيئة.فمتى كان سبيل الوصول إلى الموارد الطبيعية مفتوحا أمام الناس جنحوا إلى الإسراف في استخدامها.وأشكال حيازة الأرض التي تسمح الاستعمال الحر وغير المشروط للأرض وغيرها من الموارد الطبيعية لكل من هب ودب كثيرا ما تسبب في انحطاط هذه الموارد.ورغم أن هذه الموارد تقع على العموم في نطاق ملكية الدولة الاسمية أو تخضع لحمايتها إلا أن الدولة غير قادرة في الغالب الأعم على مراقبة استعمالها أو تنظيم هذا الاستعمال على نحو فعال[3].ففي المناطق التي كانت تسود فيها أنظمة للملكية الجماعية،كما في أغلبية بلدان القارة الإفريقية فإن أكثر الأراضي تعرضا للتدهور البيئي فهي الخاضعة لأنظمة انتقالية في حيازة الأرض،والأراضي الأخرى الخاضعة لأنظمة حيازة غير مستقرة،ذلك أن قواعد الحماية التقليدية لا تسري على مثل هذه الحالات،ولعدم وجود من يملك الرقبة الأرض لكي يقوم بالعناية بملكه[4].وأدى منح حقوق ملكية للمزارعين في تايلندا إلى مساعدتهم على الإقلال من تدمير الغابات.كما أن إعطاء حقوق ملكية لسكان الأكواخ في باندوج بإندونيسيا ضاعف ثلاث مرات من استثمار العائلي في مرافق الصرف الصحي.وأدى توفير أمن الحيازة لمزارعي التلال في كينيا إلى الإقلال من تعرية التربة[5]. فعندما تكون الأرض مملوكة للقطاع الخاص ويتولى هو إدارتها تكون بعض

---

[1] ستيفن شميد هايني،تغير المسار.مرجع سابق ص١٨٥.

[2] الشريف الرضي،نهج البلاغة (دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت -لبنان، تاريخ الطبع(بدون)ج/٣/٧٩).

[*] ويقول المثل العربي:((عندما يدخل الفقر من الباب يفر الحب من النافذة)).ويقابله بالإنجليزية المثل القائل:when)) .poverty comes in at door love flies out of the window))

[3] تقرير لجنة الجنوب،تحدي أمام الجنوب ترجمة عطا عبد الوهاب(مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت.لبنان .١٩٩٠)ص١٨٧

[4] نفس المصدر ص٨٦-١٨٧.

[5] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ ص٢٤-٢٥.

المشكلات البيئية أقل حدة.إذ يقل احتمال الإفراط في استغلال الأرض إذا كان لملاكها حق ملكية قانوني واضح.فالناس الذين يحظون بحقوق مصونة في الأرض التي يزرعونها،من الأرجح أن يأخذوا بنظرة طويلة الأجل في إدارة التربة،وتبين دراسة من الدراسات التفصيلية القليلة عن العلاقة بين الضمان الأكبر للحق في الأرض والإدارة المحسنة لها،أجريت في تايلندا أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين زيادة ضمان الحيازة وفرص الحصول على الائتمان الرسمي والاستثمار الأرضي[1].وعلى العكس إذا كانت الملكية على الشيوع Communal system فيزداد معها احتمال ارتفاع معدل التدهور ويحدث ما أطلق عليه Hardin بـ((مأساة الشيوع))–Tragedy of Commons– إذا لا يوجد الدافع القوي لترشيد استخدام الموارد،كما يسود الاعتقاد لدى البعض أنه إذا أحسن استخدام هذه الموارد،فإن الآخرين لا يفعلون ذلك ومن ثم يسيء الجميع استخدام الأصول المشتركة وهذا الوضع يشار إليه–The Classic prisoners dilemma [2].وتتسم ملكية الأراضي في كثير من البلدان النامية بالتركز الشديد.ومع وجود ٢٠% . من سكان الريف الذين لا يملكون أرضاً،فإن حوالي نصف المزارعين يشغلون مجتمعين من ٣–٤%من إجمالي المساحة الزراعية،كما أن قلة من المزارعين لا تمثل إلا نسبة ١٠%تشغل مجتمعة ما يتفاوت بين نصف المساحة الزراعية الإجمالية وثلاثة أرباعها[3].

وهذا التوزيع غير المتكافئ للأراضي الزراعية هو من الأسباب الرئيسية التي تدفع المهاجرين المعدمين إلى الغابات،حيث يعتبر أسلوبهم في القطع والحرق لإخلاء مساحات من أجل زراعة الكفاف في الوقت الحالي من الأسباب الرئيسية لإزالة الحراج على النطاق العالمي.

وقد سنت أغلب قرى الزراعة والصيد وجماعات الرعي على مر الأجيال،مجموعة من القوانين بغية تجنب استتراف الممتلكات العامة التي يعتمدون عليها.وقد عملت هذه النظم على حماية بيئة الفقراء في أغلب مناطق العالم،بالرغم من أنها تباينت درجة فاعليتها.ومع انهيار النظم التقليدية أصبحت البيئة جرداء. فعلى سبيل المثال((في إقليم الساحل الشمالي

---

[1] البنك الدولي تقرير عن التنمية ١٩٩٢ص١٦٨–١٦٩

[2] السيد أحمد عبد الخالق،مرجع سابق ص٣١.

[3] موارد العالم ٩٢–١٩٩٢ مرجع سابق ص٤٢–٤٤.

في مالي،تنفذ القرى تقليدياً القيود المحلية التي تخص قطع الأشجار لتغذية الماشـية والمـاعز وذلك بمصادرة وذبح أفضل ما يربي من الذكور في قطيع الشخص المخطئ.وهذا العقـاب القاسي الخاطف يحفظ الغابات سليمة عبر البلاد.وعندما بدأ الحراس الحكوميون للغابـات، في الأواخر الستينات،في تنفيذ تأمين أراضي الأخشاب،أصبح القرويون الذيـن ينفـذون القواعد التقليدية مرغمين على تعدي القانون،وواجهوا غرامات مالية كبيرة وعلى رغم من أن القانون الوطني يحرم بالفعل قطع الأشجار بكثرة،غير أنه من النادر أن يبلغ القرويـون عن أسماء مرتكبي ذلك العمل لحراس الغابة.. الذين هم وفقاً لعالم الأجنـاس((جوشـوا بيشوب))((مندوبو الدولة الأكثر مروراً بالقرية لجمع المال بعد جباة الضرائب))[1].

ويكتب هـ.س.اسواميناثان رئيس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمـوارد الطبيعيـة ((أملنا الوحيد لحماية أراضينا ومياهنا ومصايدنا ومراعينا وغاباتنـا وحياتنـا البريـة في المستقبل هو إعادة المسئولية إلى المجتمع كما كان في الماضي))[2].وجاء في تقريـر لجنـة الجنوب((وعلى الجنوب،في محاولته لإقامة نظام اقتصادي واجتماعي يمكن الحفـاظ عليـه بيئياً،أن يسعى إلى تطوير الأنظمة المحلية التي يتبعها الأهالي في الزراعـة والصناعـة وإلى الانتفاع منها.مثل هذه الأنظمة الصائبة من الناحية البيئية،قد انقرضت في الشمال،ولكنـها تشكل الأساس للحياة اليومية في أجزاء كثيرة من الجنوب.إن من الممكن تكييـف هـذه الأنظمة تكييفاً مفيداً وجعلها جزءاً من مجهودات الجنوب التنموية.وبالنظر للدور الكبـير الذي يمكن أن تقوم به هذه الأنظمة ينبغي ألا تنبذ باسم التحديث))[3].

---

[1] ألن ب.در نج،البيئة والفقر،مرجع سابق.ص٦٦.

[2] نفس المصدر ص٦٦.

[3] تقرير لجنة الجنوب،تحدي أمام الجنوب،مرجع سابق ص١٩٠,٠

المبحث الرابع :مشكلة البطالة.

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة الآن معضلة (Dilemma)[*]وهي قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا المعاصر،وبطريقة مخيفة ومضطردة. فلا تقل خطورة البطالة -إن لم تزد-عن أخطار أخرى يواجهها العالم نظراً للانعكاسات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في جميع مجالات الحياة لا سيما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والعقلية .إذ أنه حين ينقسم المجتمع إلى مركز نشيط للغاية،وضواح هشة وضعيفة كما يقول رينيه لينوار (Rene Lenoir) فإنه لا يتم الالتزام بالعقد الاجتماعي،وتتعرض المواطنة للخطر ،وينشأ مجتمع خارج عن القانون وعن الديمقراطية،ويضم كل أولئك الذين لا يعترف لهم بحق الحصول على شرعيتهم الاجتماعية من خلال العمل [1][*].ولذلك فإن الحد من البطالة تعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية المعاصرة،إلا أن بلوغ هذا الهدف بعيد المنال في ظل موجة الليبرالية الاقتصادية التي تسود في الوقت الحاضر. ومشكلة البطالة فرضت نفسها على الاقتصاديين بعد أن أهملوها ردحاً من الزمن[٢]. وهي اليوم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها شعوب العالم بدرجات متفاوتة سواء المتقدمة منها والنامية.حيث هناك في المعمورة اليوم ما يقارب مليار عاطل عن العمل في حالة بطالة

---

[*] إن البطالة ليست ظاهرة جديدة في البلدان النامية ،فهي قد ورثت منذ عهد السيطرة الاستعمارية المباشرة نوعاً مستمراً من البطالة ((الهيكلية))أساسها قصور الطاقات الإنتاجية المقامة عن الاستيعاب من يرغبون العمل.ولكن منذ بداية عقد السبعينات اشتدت أزمة البطالة ودخلت اقتصاديات العالم عصراً جديداً يمكن وصفه بعصر البطالة المستمرة .

[1] أجناس ساكس،السكان والتنمية والعمل.(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،سبتمبر ١٩٩٤ع(١٤١)ص٤٧-٦١

[*] من النتائج الخطيرة للبطالة انتشار العنف والجريمة خاصة السرقات والاحتيال والدعارة وإدمان المخدرات والتفكك العائلي ...الخ وباختصار يمكن القول:بأنه يترتب على تزايد عدد العاطلين أن يعتاد الرجال الإجرام،والنساء البغاء ،وأن يباع الأطفال ،وأن يعرض كل هؤلاء مختلف أعضاء أجسامهم للبيع .

[٢] لمزيد من التفاصيل حول موقف الاقتصاديين من البطالة أنظر: Bernard Cory (ed): Un-employment and Economics.(Edward Elgar publishing Limited, U.K., ١٩٩٦).

كاملة أو جزئية[1].مع العلم أن تقدير قوة العمل العالمية في عام ١٩٩٥ كـــان ٢,٥مليـــار رجل وامرأة في سن العمل[2].وجاء في تقرير منظمة العمل الدوليـــة (I.L.O.):((أن هنـــاك ٨٢٠ مليون من البشر،أو ما يقرب ثلث القوى العاملة في العالم،يعانون من الفقر لأنهـــم يفتقرون الأعمال المناسبة .ومن بينهم ١٢٠ مليون في حالة بطالة سافرة و ٧٠٠ مليـــون في حالة بطالة ناقصة))[3]

وخير دليل على خطورة هذه المشكلة هو ارتفاع معدلات البطالة [*]في شـــتى أنحـــاء العالم (أنظر جداول رقم ١ ،٢،٣).مع العلم أن المعدل سيرتفع إذا أخذ في الاعتبار العمال المحبطون ((Discouraged Workers))الذين لا يبحثون عن العمل لأنهم يعتقدون أنهـــم لـــن يستطيعوا العثور عليه.

جدول رقم (٤٠)تطور معدلات البطالة في البلدان الصناعية خلال الفـــترة ١٩٧٨-١٩٩٧%

	متوسط١٩٧٨-٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
البلدان الصناعية	٦,٩	٦,٩	٦,٣	٦,٢	٦,٩	٦,٨	٨,٢	٨,١	٧,٧	٧,٨	٧,٦
البلدان الصناعيـــة الرئيسية	٦,٦	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٦,٥	٧,٢	٧,٣	٧,٢	٦,٩	٧,٠	٦,٩
الولايات المتحدة	٧,٤	٥,٥	٥,٣	٥,٦	٦,٩	٧,٥	٦,٩	٦,١	٥.٦	٥,٨	٥,٩
اليابان	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٢
ألمانيا	٦,٢	٧,٨	٦,٨	٦,٢	٥,٥	٧,٧	٨,٩	٩,٦	٩,٤	١٠,٥	١٠,١
فرنسا	٨,٢	١٠,٠	٩,٤	٨,٩	٩,٤	١٠,٣	١١,٦	١٢,٤	١١,٦	١١,٧	١١,٢
إيطاليا	٨,٨	١٢,٠	١٢,٠	١١,٠	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٢	١١,٣	١٢,٠	١١,٥	١٠,٨
المملكة المتحدة	٨,٤	٨,٠	٦,٢	٥,٨	٨,٠	٩,٧	١٠,٣	٩,٣	٨,٢	٧,٩	٧,٧
كندا	٩,٤	٧,٨	٥.	.٨	١٠,٤	١١,٣	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٩,٦	٩,٢
بلدان صناعيـــة أخرى	٨,٥	٩,٥	٨,٥	٨,٢	٩,٠	١٠,٣	١٢,٣	١٢,٧	١١,٩	١١,٤	١١,٠
الاتحاد الأوربي	٨,٤	٩,٨	٨,٨	٨,٢	٧,٨	٩,٩	١١,١	١١,٦	١١,٢	١١,٢	١٠,٨
إسبانيا	١٦,٠	١٩,٥	١٧,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٨,٤	٢٢,٧	٢٤,٢	٢٢,٩	٢٢,٠	٢١,٢

---

[1] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة.(سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٢٦) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر ١٩٩٧)ص١٠ ويعتبر هذا الكتاب أفضل المساهمات العربية في هذا الموضوع .

[2] البنك الدولي.تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص٢١

[3] M.AslaM Chaudhry and M.Ali Chaudhry, Magnitude () p.٢٩

[*] يقصد بمعدل البطالة النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة في الاقتصاد أي أن معدل البطالة =عدد العمال العاطلين÷ القوة العاملة في البلد.

هولندا	٦,٩	٨,٤	٧,٧	٧,٠	٦,٦	٦,٦	٧,٧	٨,٧	٨,٤	٨,٢	٨,٩
بلجيكيا	١٠,٥	١٠,٣	٩,٣	٨,٧	٩,٣	١٠,٣	١٢,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,١	١٢,٨
السويد	٢,٦	١,٦	١,٤	١,٥	٢,٩	٥,٣	٨,٢	٨,٠	٧,٥	٦,٤	٦,٢
النمسا	٣,٦	٥,٣	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٦	٤,٢	٤.٤	٤,٦	٤,٧	٥,٥
الدانمرك	٨,٥	٨,٦	٩,٣	٩,٦	١٠,٥	١١,٢	١٢,٣	١٢,١	١٠,٠	٩,٥	٩,٥
فنلندا	٥,٤	٤,٥	٣,٥	٣,٥	٧,٦	١٣,١	١٧,٩	١٨,٤	١٧,٢	١٦,٠	١٥,٠
اليونان	٦,٧	٧,٧	٧,٥	٧,٠	٧,٧	٨,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٥	٩,٢
البرتغال	٨,٢	٧,٠	٥,٨	٤,٧	٤,١	٤,١	٥,٥	٦,٨	٧,٢	٦,٩	٦,٥
أيرلندا	١٢.٤	١٦,٧	١٥,٦	١٣,٤	١٥,٥	١٦,٢	١٦,٦	١٥,٣	١٣,٢	١٢,٦	١٢,٠
لوكسمبورج	١,٣	١,٥	١,٤	١,٣	١,٤	١,٦	٢,١	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨
سويسرا	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	١,١	٢,٤	٤,٥	٤,٧	٤,٢	٤,٣	٤,٢
النرويج	٢,٣	٣,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٤	٥,٠	٤,٥	٤,٢
أيسلندا	٠,٦	٠,٦	١,٧	١,٨	١,٥	٣,٠	٤,٤	٤,٨	٥,٠	٤,٤	٤,٢
أستراليا	٧,٥	٧,٢	٦,٢	٧,٠	٩,٦	١٠,٨	١٠,٩	٩,٧	٨,٥	٧,٨	٧,٥
نيوزلندا	٤,٤	٦,٨	٧,٣	٩,٢	١٠,٣	١٠,٣	٩,٥	٨,١	٦,٤	٦,١	٥,٤

المصدر:رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة .مرجع سابق ص٥٧-٥٨

جدول رقم (٤١)معدل البطالة في الدول التي كانت "اشتراكية "١٩٩٠-١٩٩٢(%من قوة العمل) .

الدولة	١٩٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ألبانيا	٩,٨	٩,٤	٢٦,٧	٢٥
بلغاريا	١,٨	١١,٥	١٥,٦	١٦,٤
البوسنة والهرسك	...	...	...	...
كرواتيا	٨,٠	١٤,١	١٧,٨	١٦,٩
جمهورية التشيك	٠,٧	٤,١	٢,٦	٣,٥
المجر	١,٧	٧,٤	١٢,٣	١٢,١
بولندا	٦,١	١١,٨	١٣,٩	١٥,٧
رومانيا	١,٣	٣,١	٨,٢	١٠,١
سلوفاكيا	١,٦	١١,٨	١٠,٤	١٤,٤
سلوفينيا	٥,٣	١٠,١	١٣,٣	١٥,٤
مقدونيا	١٧,١	٢٤,٥	٢٦,٨	٢٩,٦
يوغسلافيا	١٤,٧	١٥,٧	٢٤,٦	٢٤,٦

(...)غير متوافرة

ملاحظة:يراعي أن هذا المعدلات تعتمد على أرقام العاطلين الذين سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل الرسمية .

المصدر:رمزي زكي .الاقتصاد السياسي للبطالة.مرجع سابق، ص٨٣.

جدول رقم (٤٢)تطور معدلات البطالة في بعض البلدان الناميـــة ١٩٨١-١٩٩٠ (%من قوة العمل).

الدولة	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
بوتشوانا	...	.٣١	...
كوت دي الفوار	...	٢٠,٠	...
الحبشة	٢٣,٠	...	...
كينيا	...	١٦,٢	
النيجر	٣٩,٩	٥٦٣	٤٦,٨
نيجيريا	...	٩,٧*	...
السنغال	...	١٧,٣*	...
جزيرة سيشل	٣,٨	٢٢,٥	...
سيراليون	...	...	١٤,٨*
الصومال	٢٢,٣	...	...
السودان	...	٢١,١	...
تونس	...	...	١٣,٤
زامبيا	٣١,٠	١٩,٠	...
باربادوس	١٠,٨	١٨,٧	١٥,٠
كولومبيا	٨,١	١٤.٠	١٠,٢
جويانا الفرنسية*	١٢,٠	١٣,٥	١٣,٩
جاميكا	٢٥,٩	٢٥,٠	١٦,٠
نيكاراجوا	...	٣,٢	١٢,٠
بنما	٨,٤	١٢,٣	١٦,٣
بيرو*	...	...	٧,٩
ترنداد وتوباجو	١٠,٢	١٥,٥	٢٢,٠
أروجواي	٦.٦	١٣,٠	٩,٢
فنزيلا	٦,٤	١٣,١	٨,٧
(إسرائيل)	٥,١	٦,٧	٩,٦
كوريا الجنوبية	٤,٥	٤,٠	٢,٤
ماليزيا	٤,٧	٦,٩	٦,٣
الفلبين	٥,٤	٦,١	٨,١
سنغافورة	٢,٩	٤,١	١,٧
سيريلانكا	١٧,٩	١٤,١	١٤,٤
تايلاند	١,٣	٢,٦	١,٤

(*)معدل البطالة في الحضر فقط.

(...)غير متاحة.

المصدر:رمزي زكي.الاقتصاد السياسي للبطالة ،مرجع سابق ص١١٥.

وجدير بالذكر أن البطالة تطورت في الدول الصناعية في ربع القرن الأخير وأصبحت مشكلة هيكلية وليست دورية (*). بمعنى أنها كانت تظهر في مرحلة الركود الاقتصـــــادي وتختفي مع مرحلة الانتعاش،أما الآن فهي تتفاقم سنة بعد أخرى بالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي.(**)وقال الاقتصادي فولفسبرج(A.Wolfelspenger) ساخراً :((إن ازديـاد البطالة هو البرهان على نجاح الرأسمالية)).(١)

وسيطرة النزعة الأصولية الليبرالية الجديدة في الفكر الاقتصادي الحديث،وفك ارتبـاط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي تؤدي إلى اعتبار البطالة بمثابة الأعراض التي لا يمكـن إبعادها للتقدم (٢). ويتحدث الاقتصاديون اليوم عن ظاهرة النمو بـــلا زيـــادة في فـــرص التوظف ((Growth without Jobs))حيث أن العمالة تتخلف باستمرار عن النمو الاقتصادي كما يتبين مقارنة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في مناطق العالم المختلفة خـــلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ومن عام ١٩٧٣-إلى عام١٩٨٧ (*)

جدول رقم (٤٣)النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ١٩٦٠-١٩٨٧(نسبة مئوية).

المنطقة أو البلد	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		متوسط معدل النمو السنوي للعمالة	
	١٩٦٠-٧٣	١٩٧٣ - ٨٧	١٩٦٠-٧٣	١٩٧٣-٨٧
مناطق نامية مختارة				
إفريقيا	٤,٠	٢,٦	٢,٣	٢,٣
جنوب آسيا	٣,٨	٥,٠	١,٨	٢,٣

(*) لمزيد من التفاصيل ـــنظر :
رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة،مرجع سابق ص١٥ وما بعدها

(**) يطلق الاقتصاديون اسم الركود التضخمي))((Stagflation))في وصف حالة الاقتصاديات المعاصرة التي تشهد ارتفاع التضخم والبطالة في الوقت نفسه

(١) رمزي زكي.الاقتصاد السياسي للبطالة.مرجع سابق ص٤٤١.

(٢) أجناس ساكس ،السكان والتنمية والعمل.مرجع سابق ص٥٥

(*) ومن الدراسات القيمة في هذا الموضوع: Michael Dunkerley, The Jobless Economy? Computer technology in the world of work.(Cambridge, Polity press,١٩٩٦).

أمريكا اللاتينية	٥,١	٢,٣	٢,٥	٢,٨
بلدان صناعية مختارة				
فرنسا	٥،٥	٢,١	٠,٤	-١,٠
ألمانيا	٤,٣	١,٨	-٠,٣	-٠,٩
اليابان	٩,٥	٤,٦	١,٢	٠,٩
المملكة المتحدة	٣،٣	١,٣	٠,١	-٠,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٧	٢،٢	١,٨	١,٩

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٥.

والبطالة تتفاقم في البلدان التي كانت "اشتراكية" والتي ما كانت تعرف البطالة،وذلك بعد تحويلها إلى آليات السوق(**).

وفي الواقع فإن البلدان النامية تعاني من قسوة وخطورة مشكلة البطالة أكثر من غيرها إذ أن أكثر الزيادات في عرض العمل تحدث في الاقتصاديات التي تعرف بأنها منخفضة ومتوسطة الدخل -وخاصة في شرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يبين الجدول التالي:

الجدول (٤٤)القوة العاملة في العالم حسب فئات الدخل القطرية والأقاليم

فئة الدخل أو الإقليم	العمال بالملايين (١)			النسبة المئوية من الإجمالي		
	١٩٦٥	١٩٩٥	٢٠٢٥	١٩٦٥	١٩٩٥	٢٠٢٥
العالم	١٣٢٩	٢٤٧٦	٣٦٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فئة الدخل						
الدخل المرتفع	٢٧٢	٣٨٢	٣٩٥	٢١	١٥	١١
الدخل المتوسط	٣٦٣	٦٥٨	١٠٢٠	٢٧	٢٧	٢٧
الدخل المنخفض	٦٩٤	١٤٣٦	٢٢٤١	٥٢	٥٨	٦١
الإقليم						
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٢	٢١٤	٥٣٧	٨	٩	١٥

(**) لمزيد من الإحاطة أنظر:

رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة.مرجع سابق ص٧٩ وما بعدها.

شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٤٨	٩٦٤	١٢٠١	٢٤	٣٩	٣٣
جنوب آسيا	٢٢٨	٤٤٠	٧٧٩	١٧	١٨	٢١
أوربا وآسيا الوسطى	١٨٠	٢٣٩	٢٨١	١٤	١٠	٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٩	٨٠	٢٠٤	٢	٣	٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٣	١٦٦	٢٧٠	٥	٦	٧
الدخل المرتفع (منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	٢٦٩	٣٧٣	٣٨٤	٢٠	١٥	١٠

(١)الأعمار من خمسة عشر إلى ستة وأربعين

المصدر :البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص٢١.

وهناك سببين إضافيين على الأقل لخطورة المشكلة في العالم الثالث أولهما : انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي في هذه البلدان بداية.وثانيهما -أن إعانات البطالة تكاد تكون غير معروفة في غالبية هذه البلدان. وفي غالبية البلدان النامية وخصوصاً في المناطق الريفية تقوم التحويلات الخاصة مهمة التأمين ضد البطالة والعجز والمرض ومهمة الحد من عدم المساواة (أنظر جدول رقم ٤٧).

جدول رقم (٤٥)

مساعدة الضمان الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلاد النامية في عام ١٩٨٦

الدولة	مساعدات الضمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	التركيب النسبي لمساعدات الضمان الاجتماعي %			
		رواتب التقاعد (المعاشات)	الرعاية الصحية	مساعدات الأسر المحتاجة	إعانات البطالة
بنين	٠,٥	٦٢,٨	٦,٥	٣٠,٧	...
بوركينافاسو	٠,٤	٥٢,٩	٨,٩	٣٨,٢	...
بوروندي	٠,٥	٦,٣	٣٩,٧	...	...
الكاميرون	٠,٥	١٣,٠	١١,٦	٦٥,٨	...
مصر	٢,٤	٩٦,٨	٢,٩	٦٥,٨	...
جابون	٢,٩	٢٣,٦	٦٣,٥	١٣,٠	...
مالي	٠,٩	٥٣,١	١٦,٦	٣٠,٢	...
المغرب	١,٨	٥٤,١	١,٧	٤٤,٢	...
مورشيوس	٣,٢	٩٠,٧	١,٠	٣,٠	٥,٣
السنغال	١,٢	٧١,٩	٦,٧	٢١,٤	...
السودان	٠,٠	٨٨,١	١١,٩	...	...
تونس	٤,٨	٥٣,٨	٣٣,٤	٢٢,٨	...
زائير	٠,١	٠,١	٦٧,٨	٠,٧	٣١,٥

الأرجنتين	٥,٩	٧٨,٦	١٤,٥	٢٧,٢	٠,٨
باربادوس	٤,٥	٧٥,٠	١٠,٧	٠٠٠	١٤,٢
البرازيل	٤,٦	٧٣,٣	٣٣,٠	٣,٧	٠٠٠
كولومبيا	١,٠	٨٤,٤	١٥,٦	٠٠	٠٠٠
كوستاريكا	٦,٠	٢٦,٧	٧٣,٣	٠٠٠	٠٠٠
شيلي	١٢,٠	٧٠,٨	٢٠,٠	٧,٠	١.١
أكوادور	٢,٧	٥٩,٠	٣٧,٢	٠٠٠	٣,٩
جاميكا	١,٢	٨٢,٤	١٧,٦	٠٠٠	٠٠٠
المكسيك	٢,٠	٣٠,٠	٧٠,٠	٠٠	٠٠٠
بنما	٧,٨	٤٦,٨	٥٣,٢	٠٠٠	٠٠٠
أورجواي	٨,٩	٨١,٨	١٠,١	٦,٧	١,٤
بنجلاديش	٠.٠	٣٦,٨	٦٣,٢	٠٠٠	٠٠٠
الهند	١,٥	٨٩,٢	١٠,٨	٠٠٠	٠٠٠
الأردن	٠,٥	٨٦,٤	١٣,٦	٠٠٠	٠٠٠
ماليزيا	٢,١	٩٤,٧	٥,٤	٠٠٠	٠٠٠
سنغافورة	١٠,٥	٩٩,٢	٠,٨	٠٠٠	٠٠٠
تايلاند	٠.٠	٠٠٠	١٠٠,٠	٠٠٠	٠٠٠

المصدر:رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،مرجع سابق ص١٢٣

جدول رقم (٤٦)

مؤشرات نظم إعانة البطالة في بعض الدول التي كانت ((اشتراكية))طبقاً للموقف في عام ١٩٩٥

البلد	المدة القصوى للإعانة (شهور)	نسبة الإعانة إلى الأجور	نسبة المستفيدين من الإعانة لإجمالي المتعطلين
ألبانيا	١٢	٣٧	٢٧
بلغاريا	٦-١٢	٣٣	٣٠
التشيك	٣-١٢	٢٥	٤٤
المجر	١٢	٣١	٣٨
بولندا	٩	٣٦	٥٨
رومانيا	٦-٩	٠٠	٣١
سلوفاكيا	٣-٢٤	٢٧	٢٧
سلوفينيا	٢٦	٠٠	٢٢
بيلاروس	١٢	١٠	٥٢
الاتحاد الروسي	١٢	٢١	٨٧
أوكرانيا	٦	١٧	٥٩
أستونيا	٦	١٩	٩٠
لاتفيا	٠٠	٢٩	٤٦
ليتوانيا	٦	٢٨	٦٦

المصدر:رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة .مرجع سابق ص٩٤

الجدول (٤٧) مدى انتشار التحويلات الخاصة ومقاديرها في بلدان مختارة

البلد	السنة (١)	نصيب الفرد من الناتج القومي (بدولارات ١٩٨٦)	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى أو تمنح تحويلات: الأسر المعيشية المتلقية	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى أو تمنح تحويلات: الأسر المعيشية المانحة	متوسط التحويلات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من متوسط الدخل الإجمالي: الأسر المعيشية المتلقية	متوسط التحويلات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من متوسط الدخل الإجمالي: الأسر المعيشية المانحة
السلفادور (فقراء الحضر)	١٩٧٦	٧٢٠	٢٣	٠	١١	٠٠
الهند	١٩٨٣-٧٥	٢٩٠	٩٣	٠	٨	٠٠
إندونيسيا (جاوه)	١٩٨٢	٤٩٠				
الريف			٣١	٧٢	١٠	٨
الحضر			٤٤	٤٥	٢٠	٣
كينيا		٣٠٠				
الحضر (مهاجرون جدد)	١٩٦٨		٠٠	٥٩	٠٠	١٣
نيروبي (فقراء الحضر)	١٩٧١		٠٠	٨٩	٠٠	٢١
على نطاق الأمة	١٩٧٤		٠٠	٢٧	٣	٤
الريف			٠٠	١٩	٢	٣
الحضر			٠٠	٦٢	٤	٦
ماليزيا	١٩٧-٧٧	١٨٣٠	١٩-٣(ب)	٣٣-٤٧(ب)	١١(ج)	٠٠
المكسيك (قريتان)	١٩٨٢	١٨٦٠	٠٠	٠٠	١٦-٢١(ب)	٠٠
بيرو(١)	١٩٨٥	١٠٩٠	٢٢	٢٣	٢	١
الفلبين (ب)	١٩٧٨	٥٦٠	٤٧	٠٠	٩	٠٠
الولايات المتحدة	١٩٧٩	١٧٤٨	١٥	٠٠	١	٠

غير متاح

(أ)يتضمن متوسط الدخل دخول من لم يتلقوا أو يمنحوا تحويلات.ومتوسط التحويلات المتلقاة باعتبارها تمثل نسبة مئوية من دخل المتلقين أكبر بكثير:٣٩في المائة في السلفادور و٩ في المائة في بيرو.وبالمثل يتم حساب متوسط التحويلات،باعتباره نسبة من نفقات إجمالي الاستهلاك

(ب)المتوسطات غير متاحة:الأرقام ترمز إلى حدود العليا والدنيا .

(ج)كان متوسط التحويلات ٤٦ في المائة من الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الواقعة في أدنى خمس للدخل .

(د)هدايا نقدية في منطقة سكنية كبيرة تابعة للقطاع غير الرسمي .

المصدر :البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٢٤

المطلب الأول:مفاهيم البطالة

البطالة في اللغة:جاء في لسان العرب .بطل الأجير بالفتح يبطل بطالة وبطالـــة أي تعطل فهو بطال .[1]

وجاء في المنجد :البطالة من الفعل بطل بطالة الفاعل عن العمل بمعنى تعطل وتفـــرغ فهو بطال .وبطله أي عطله ،وتبطل تعطل ،والبطالة ،التعطل والتفرغ من العمل.[2]

وقد اقترن اسم البطالة بالباطل ،وهو ضد الحق والشيطان والساحر [3]

وفي الواقع لا يوجد لمفهوم البطالة تحديد واضح المعالم لأنها في معناها الواسع عبـــارة عن عدم استخدام ((UN-Employment))عامل من عوامل الإنتاج.وهذا المفهوم ((عـــدم الاستخدام))يعطي مفهوم البطالة بصورة عامة مفاهيم غامضة وغير واضحة.ولكن جـرى العرف على الاستخدام مصطلح ((بطالة))عند الحديث عن العمل.ومع ما يكتنـــف هـــذا المفهوم من الغموض والضبابية فإن الاقتصاديين يعرفون البطالة –حسب تعريف منظمـــة العمل الدولية (ILO)بأنها :((الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيـــه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده))[*].

والكلمة لذلك تستخدم للدلالة على بطالة إجبارية التي لا يختارها الفرد بحريته ،حيث هناك من يفضل أن لا يعمل لسبب أو لأخر .

ويؤدي الأخذ بالتعريف السابق للبطالة وتطبيق ضوابطه حرفياً إلى قيـــاس مســـتوى البطالة في الدول النامية بأقل من حقيقته، وذلك لأن حجم الذين لا يعملون ويبحثون عـــن العمل في نفس الوقت في دولة من دول العالم الثالث حجم ضئيـــل لا يعكـــس حقيقـــة المتعطلين.فالذي يحدث بالفعل هو أنه في ظل غياب نظم الأمان الاجتمـــاعي في الـــدول النامية،فإن غالبية الأفراد لا يستطيعون أن يظلوا بغير عمل،ولذلك يقبلون أي نوع مـــن

---

[1] ابن منظور،لسان العرب.مرجع سابق مادة بطل .

[2] المنجد في اللغة والآداب والعلوم مادة بطل

[3]

[*] مما يجدر ذكره أن الباحث لم يقف على تعريف للبطالة من منظور الإسلامي مع ما للتعريف السابق من مأخذ الشرعية.

الأعمال ويبحثون عن عمل آخر في نفس الوقت الذي يعملون فيه كجزء من استراتيجية البقاء(Survival Strategy)[1][*].

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦إلى هذه القضية المفاهيمية والتي تتعلق بمضمون "العامل العاطل"في البلاد النامية .إذ يرى واضعو التقرير أنه ((على صعيد الممارسة العملية لا يتعلق مفهوم البطالة إلا بالبلدان الصناعية،حيث يمكن العامل ،بدعم من استحقاقات الضمان الاجتماعي،أن يقضي فترة زمنية متعطلاً عن العمل.أما في البلدان الأفقر فإن عمالا كثيرون ليس لديهم هذا الخيار.فعليهم أن يمارسوا أي عمل يستطيعونه،مهما كان غير منتج ومهما كان أجره مجحفاً .فكثيرون منهم يعملون ساعات طويلة ليحصلوا على أجور منخفضة في ((القطاع غير الرسمي))وهو قطاع عريض يضم عمالا يكونون بوجه عام غير مسجلين مثل (الباعة المتجولين وجامعي القمامة والعمال الموسميين)وكذلك المنتجون على نطاق صغير (الحدادون والنجارون والنساجون)ومن ثم أعيد تعريف المشكلة بأنها ((الفقراء العاملون))[2].

وجاء في تقرير ((مستقبلنا المشترك)): ((قد لا يكون كثير من الفقراء مستخدمين رسمياً ،ولكن أغلبيتهم يعملون في معامل وشركات إنشائية غير مسجلة ،أو يبيعون البضائع على قارعة الطريق ،أو يخيطون الألبسة في بيوتهم ،أو يعملون خدماً أو حراساً في أحياء الميسورين .وهكذا فإن أغلبية من يسمون العاطلين يعملون في الواقع من ١٠ إلى ١٥ ساعة

---

[1] نجلاء الأهواني،ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري (مصر المعاصرة ع(٤٣٣-٤٣٤)يوليو /أكتوبر ١٩٩٢)ص١٠٤.

[*] هناك ما يعرف ببطالة ترفية (Luxury Unemployment)أو بطالة برجوازية (Bourgeois Unemployment)وقد قال (Myrdal)((إن البطالة هي بالدرجات الأولى مشكلة برجوازيين ،تنتشر بين الأفراد اعتادوا على مساندة أسراهم وهم غالباً من الداخليين الجدد إلى سوق العمل ويتمتعون بقدر ما من التعليم)).أما في معظم المجتمعات الريفية ،فإن النساء الفقيرات تضعن،مثلهن مثل الرجال الفقراء، أيديهنّ في أشياء وأعمال كثيرة ،فهن بمنزلة الثعلب الذي قال عنه المثل اليوناني القديم :((الثعلب يعرف أشياء كثيرة،ولكن القنفذ يعرف شيئاً واحداً كبيراً))ولابد لهن ولهم من ذلك كي يظلوا أحياء.(تشامبرز،التنمية الريفية،ص١٦١-٢). وقد نشر ثورشتين فبلن في عام ١٨٩٩كتابه نظرية الطبقة العاطلة بالوراثة (The Theory of the Leissure Class) ومازال من أكثر الكتب الاقتصادية والاجتماعية التي يقبل عليها القراء حتى اليوم-خاصة القراء الأمريكيون-، في متعة، وعائد فكري،بل في سرور شديد.

[2] رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص١١٨

يومياً ،من ستة إلى سبعة أيام في الأسبوع .ومشكلتهم ليست البطالة بقدر ما هي الأجـور المنخفضة))[1].

ومن جهة أخرى[2].فإن بيانات التسجيل والعمليات الإحصائية الميدانية الدوريـة في الدول النامية لا زالت عاجزة عن قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي .ويؤدي أخـذ التعريف الدولي للبطالة إلى تقدير بالغ الانخفاض لعمالة الإناث -وخاصـة في الريـف - بسبب عمل المرأة في الحقل والأنشطة الريفية بدون أجر ،فضلاً عن عملها في الأنشـطة المنـزلية والذي يستغرق وقتاً وجهداً فائقاً،خاصة مهمة جمع الأخشاب والتي هـي مـن مسئوليات المرأة بصفة عامة،والتي تستغرق يومياً حوالي ست ساعات في بعض الحالات.[*]

وخلاصة القول في هذه المسألة هي أنه كلما اتسع نطاق تعريف النشاط الاقتصـادي قلّ تقدير حجم البطالة والعكس صحيح.

أنواع البطالة :يوجد أنواع كثيرة ومتعددة للبطالة كل نوع منها ذو مفـهوم محـدد يختلف عن الذي ينطبق على نوع آخر وذلك حسب الأسباب التي تولدها .[**]

ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة من البطالة كما يلي [3].

١-البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):هي البطالة التي تحدث بسـبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفـة .والسـبب الأساسـي للبطالـة الاحتكاكية هي نقص المعلومات.فعدد فرص العمل ربما تتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل،وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تتلائم واحتياجات الأعمال من تلـك المؤهلات،ومع ذلك تظل البطالة الاحتكاكية قائمة لأن المؤهلين من الباحثين عن العمـل يحتاجون إلى وقت ،وبذل كثير من النفقات للتعرف على الوحدات التي تطلب خدمـاتهم ،والعكس صحيح .

---

(1) مستقبلنا المشترك مرجع سابق ص٣٥٧.ولقد أشار تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٥هذه القضية في أماكن مختلفة .

(2) نجلاء الأهواني ،ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري .مرجع سابق ص١٠٥.

(*) على سبيل المثال تشغيل العاملات الريفيات في بنغلاديش ساعات أطول من الرجال بما يتراوح بين ٥-٣٠%.(البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٥).

(**) في الحقيقة هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل نوع من البطالة .

(3) للإحاطة بهذا الموضوع يمكن للقارئ أن يرجع إلى كتب مبادئ الاقتصاد .

ولا يرى معظم الاقتصاديون في البطالة الاحتكاكية مشكلة ،لأنها لا تمثل في اعتقادهم إلا نسبة ضئيلة من البطالة ،ربما كانت منتجاً ثانوياً مرغوباً في مجتمع حر[١].

٢-البطالة الهيكلية (البنائية)(structural unemployment)إن البطالة الهيكلية تنتج بشكل رئيسي نتيجة لعدم تطابق (Mismatch)مهارات الباحثين عن العمل مع متطلبات أماكن العمل المتاحة .وعدم تطابق هذا قد يكون على أثر اكتشاف مورد جديد كالبترول مثلاً ونضوب مورد قديم كالفحم كما حدث في الخمسينات والستينات من هذا القرن .ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى ظهور جيش من البطالة عمال المناجم في هذه الآونة .-

وقد يحدث عدم التطابق نتيجة التطور التكنولوجي واستحداث أساليب للإنتاج أكثر استخداماً لعنصر رأس المال.وقد عرفت البلدان الصناعية نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نجم عنه تعاظم ظاهرة العولمة (Globalization)في ربع القرن الأخيرة .حيث لجأت كثير من الصناعات التحويلية في تلك البلدان إلى الانتقال إلى البلدان النامية -للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلاً عن رخص الأيدي العاملة -تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى[٢].

ويدعى البعض بأن البطالة الهيكلية هي مجرد ثمن التقدم ولكن هذا الإدعاء غير مقبول لأسباب كثيرة لا نريد أن نخوضها الآن .

ويشير بعض الاقتصاديين أنه في بعض الحالات قد تصعب التفرقة بشكل قاطع بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية فجزء من الأخيرة قد تدخل ضمن الأولى وذلك عندما تطول جداً فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين العملين من حيث نوعية المهارات المستلزمة [٣].

---

[١] روبرت كارسون ،ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها .ترجمة دانيال رزق (الدار الدولية للنشر القاهرة ،الطبعة الأولى ،١٩٩٤)ص١٥٨.

[٢] رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة .مرجع سابق ص٣٢.

[٣] منى الطحاوي ،اقتصاديات العمل .(مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة ١٩٨٤)ص٨٣

أنظر أيضاً :رمزي زكي ،والاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص٤٤-٤٥.

٣-البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):وهي البطالة الناشئة عن الركود في قطاع الأعمال .فمن المعروف أن اقتصاد أي دولة في العالم -وإن كانت الرأسمالية تشتهر بهذه الدورات -يمر بأوقات رخاء وهو ما يطلق عليها أوقات الانتعاش أو الرواج الاقتصادي ويمر أيضاً بأوقات ضيقة وهو ما يطلق عليها أوقات الكساد أو الركود .ففي فترة الركود الاقتصادي يقل إقبال المستهلكين على الشراء وبالتالي يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تقل الاستثمارات ،ومن هنا يحدث أيضاً نقص في الطلب على الأيدي العاملة ،فيتعطل بعض العمال بسبب ذلك .ففي مرحلة الكساد والركود يرتفع معدل البطالة أما في مرحلة الانتعاش والرواج فإن معدل البطالة سيشهد انخفاضاً .

ويرى بعض الاقتصاديين [1].أن البطالة الدورية هي النوع الوحيد من البطالة الذي يستجيب للسياسات المالية والنقدية بمعناها الاصطلاحي .

٤-البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):ويقصد بالبطالة الموسمية أن العمال لا يعملون طوال العام ،بل يظلون بلا عمل في بعض أجزاء العام .فمثلاً المزارعون (الذين ليس لهم خبرة أو مهارات في أعمال أخرى)لا يعملون طوال العام ،بل يعملون في أجزاء من العام ويتعطلون في أجزاء أخرى بسبب الظروف الجوية .كما أن عمال البناء أيضاً يعملون في جزء ويتعطلون في جزء آخر من العام .ونفس الشي ينطبق على عمال قطاع السياحة وقطاع صيد الأسماك ....الخ.

٥-البطالة المقنعة (Disguised unemployment): تعرف هذه البطالة بأنها الحالة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية لبعض العمال تساوي صفراً ،بحيث لو سحب هذا العدد من الإنتاج،مع بقاء الفن الإنتاجي ورأس المال دون تغيير، لما يترتب على ذلك أي نقص في الإنتاج الكلي (بل ربما ترتفع الإنتاجية)لذلك فالعمال الذين يمكن سحبهم من المشاركة في الإنتاج دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاضه يعتبرون في حالة بطالة ،ولكنها بطالة مقنعة لأنهم يشاركون في النشاط الإنتاجي مشاركة ظاهرية وتقليدياً كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية [*]نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان ،يضغط

---

[1] أنظر :روبرت كارسون ،مرجع سابق ص١٦٠

[*] من الاقتصاديين من يرى حجم البطالة المقنعة في أي الاقتصاد يمكن تستخدم كمؤشر لمستوى نمو هذا الاقتصاد ..

باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة .ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد،بسبب التوظف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية ،وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة .

وهناك العديد من الدراسات التي قام بإجرائها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثبتت ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في معظم الدول النامية التي تعاني من كبر حجم ديونها الخارجية .

٦-البطالة السافرة والبطالة الناقصة.تعني البطالة السافرة (أو المفتوحة أو الظاهرة))" Open Unemployment" حالة وجود الشخص خارج العمل ،أي أنه لا يؤدي أي عمل رغم قدرته عليه ورغبته في القيام به وبحثه عنه .والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية .وسميت بذلك لأن العاطلين معروفون.وينتشر هذا النوع من البطالة في المدن أثناء فترات الركود الاقتصادي .

والبطالة السافرة أكثر قسوة في البلاد النامية بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة ،وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة الناقصة (Under Unemployment) فتعني توظيف العمال في الأعمال لا تستخدم وقتهم ومهاراتهم وإمكانياتهم إلى الحد الأمثل،ولا تلبي احتياجاتهم بقدر كاف .وتنقسم العمالة الناقصة إلى عمالة ناقصة ظاهرة أو منظورة (Invisible Under-employment)وعمالة ناقصة غير ظاهرة وغير منظورة (UNInvisible Under-employment)فالأولى تعني أن شخص لا يعمل عدد من الساعات سنوياً،والثانية تعني أنه رغم تواجد العامل في موقع العمل لساعات معينة إلا أنه لا يعمل طوال هذه المدة،أو أن الناتج الذي ينتجه ضئيل رغم انشغاله المستمر بالعمل .

وعلى ذلك فإن العمالة الناقصة تعني الفرق مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين ومقدار العمل الذي يكونون عادة قادرين على القيام به وراغبين فيه بعد

الأخذ في الاعتبار قدراقم الإنتاجية تأهيلهم .وهذا التعريف يفرق بين مفـــهوم العمالـــة الناقصة على نحو المشار إليه وبين مفهوم البطالة المقنعة السابقة تعريفها[١].

ويرى عدد من الباحثين أن تمنح الدول النامية مزيداً من الاهتمام والرعاية لإحصاءات البطالة الناقصة ،نظراً لأن غالبية المشاكل والصعوبات التي تعترض الدول النامية في مجـــال القوى العاملة البشرية ،ذات صلة كبيرة بالبطالة الناقصة ،وربما بدرجة أكبر من البطالة .

ومما يجب تذكيره أن الاقتصاديين عندما يتحدثون عن القضاء على البطالة وتحقيـــق التوظف الكامل (Full employment)فإنهم لا يقصدون أبداً اختفاء البطالة ١٠٠%،إذ مـــن المستحيل أصلاً أن يشتغل في أي وقت من الأوقات ١٠٠%من القوة العمل في المجتمع ،بل لابد أن تكون هناك نسبة منهم بدون عمل .ويرجع السبب في هذا إلى أنه يوجد في كـــل وقت عدد من العمال في مرحلة انتقال من وظيفة إلى أخرى أومن صناعة إلى أخرى أومن منطقة جغرافية إلى أخرى .مما سيتم السماح بحد أدنى من البطالة –وهو ما يطلـــق عليـــه معدل البطالة الطبيعي

(Natural rate of unemployment)الذي لا يتنافى وجوده مع تحقق العمالة الكاملة وقـــد أظهرت النظرية الكينـــزية أن العمالة العاملة كما كان يرى الكلاسيك هي مجرد وضـــع أمثل يتمناه أيّ الاقتصاد ولكن يتعذر تحقيقه.ولكن يختلف الاقتصاديون بتحديد ما هـــو مقدار هذا الحد الأدنى[٢].

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن مقارنة معدلات البطالة بين الدول المختلفـــة نظـــراً لاختلاف تعريف البطالة وطرق قياسها وطرق جمع المعلومات عن عدد العـــاطلين بـــين الدول

---

[١] محمد محموذ غنيمي ،فائض العمالة في الدول النامية:دراسة مقارنة (عا لم الكتب ،١٩٨٣)ص١٦-١٧

[٢] لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة أنظر

رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ،مرجع سابق .ص٤١٧ وما بعدها .

روبرت كارسون .مرجع سابق ص١٦ وما بعدها.George P.Brockway, Economists con be bad for your health. (W.W.Norton &Company New york, ١٩٩٦) pp:٢٧-٣٢.

المطلب الثاني:موقف الإسلام من البطالة [*]

يعتبر العمل في نظر الإسلام أكثر عناصر الإنتاج أهمية وذلك لدور الكبير الـــذي يأخذه في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل[**]،ومن جهة أخرى فإن البطالة تشكل كما هـــو معروف خطراً على الشخص وعلى الأسر وعلى المجتمع ،ولهذا كـــره الإســـلام البطالـــة وأعطى مكانة مرموقة في تفاصيل واسعة لمفهومه وأحكامه وما يتفرغ عنها من موضوعات تتصل بالحقوق والواجبات ومسئولية العامل والتزامات صاحب العمل ،وعمـــل النســـاء والأحداث وغيرها من التفرعات التي تتضمنها اليوم معظم قوانين العمل في العالم .

وفيما يلي نتناول موقف الإسلام من البطالة بشيء من الإيجاز .[1]

(*) ومن الجدير بالملاحظة هنا هو تخلف موقف الفكر الغربي من العمل مع الاعتراف الخطوات التي قطعها في القرنين أو الثلاثة الأخيرة .فالإغريق والرومان لم يقدروا العمل اليدوي كثيراً ،ونظروا إليه كلعنة تليق بالعبيد .وفي العصور الوسطى ساد الاعتقاد بأن الله خلق النبلاء لإعلاء الفضيلة والعدالة ،والكهنوت كي ينشغلوا بأعمال الحب والإيمان ،والناس العاديين كي يعملوا ويكدحوا ليخلقوا الثروة .ولم يتغير هذا الموقف كثيراً إلا مع الإصلاح الديني،وظهور أفكار البروستانتينية الكالفنية التي حاولت أن تبرز أهمية العمل الفردي،وأن الفقر ضرب من العقاب على الأعمال الشريرة ،والثروة هي مكافأة على الفضيلة .وبالتالي أعطت المشروعية على باعث الربح .مما أدى إلى قيام الرأسمالية.ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن نجاح الرأسمالية أدى في ذاته إلى ظهور قيم مضادة الروح الأخلاق البروستانتينية (قيم ما بعد المادة).

الأخلاق البروستانتينية ـــ> الرأسمالية ـــ> الرخاء ـــ> قيم ما بعد المادة .

(أنظر :ستيفن د.هاردنج و فرانز هيكسبور ،قيم العمل الجديدة نظرياً وعملياً .(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،ع(١٤٥)سبتمبر ١٩٩٥)ص٩٥ وما بعدها .

أنظر أيضاً .أحمد جمال طاهر ،الأيدي العاملة الوافدة إلى الأردن .(مكتبة المنار ،الأردن ،رقم الطبعة (بدن)،١٤٠٥=١٩٨٥)ص١٧-٥٦.

(**)

(1) للتعمق في هذا الموضوع أنظر المراجع التي تناولت وهي كثيرة جداً نذكر منها ما يلي :-

-محمد بن الحسن الشيباني ،الإكتساب في الرزق المستطاب .(درا الكتيب العلمية ،بيروت لبنان ،ط١،)١٤٠٦ه

-أبو حامد محمد الغزالي ،إحياء علوم الدين .(مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر ،القاهرة)ص٧٨ وما بعدها ،البركة في فصل السعي والحركة

-أبو إسحاق الشاطبي ،الموافقات في أصول الشريعة تحقيق محي الدين عبد الحميد (مكتبة ومطبعة محمد على ط٢،ص ١٤١وما بعدها .

١-مجد الإسلام العمل والعاملين ،وتصدى للعاطلين عن العمل دون سبب قال تعالى:﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾[1][*]

وقال تعالى :﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾[2].﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها ﴾[3].﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في

-أبو بكر أحمد الخلال البغدادي ،حث على التجارة والصناعة والعمل (مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ،ط١، ١٤١٥ه)

-عبد السلام داود العبادي ،الملكية في الشريعة الإسلامية (مكتبة الأقصى ،عمان -الأردن ط١، ١٩٧٥ص٢٣وما بعدها .

-محمد المبارك ،نظام الإسلامي الاقتصادي :المبادئ والقواعد العامة (دار الفكر ،بيروت ط٢، ١٩٧٤ص٥٣ وما بعدها

-يوسف القرضاوي ،دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي (مكتبة الوهبة القاهرة ط١، ١٤١٥ههص١٣٦وما بعدها

-ربيع محمود الروبي ،أصول النظام الاقتصادي الإسلامي .مرجع سابق ص١٤٥ وما بعدها

-محمد عبد المنعم عفر ،النظام الاقتصاد ي الإسلامي وسياساته (دار حافظ للنشر ،جدة ١٤٠٩ص١٠٧وما بعدها .

-شوقي أحمد دينا ،الإسلام والتنمية الاقتصادية :دراسة مقارنة (دار الفكر العربي ،ط١، ١٩٧٩ص١٢٨وما بعدها

-موسى محمد الطيب علقم ،توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي .(رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي غير منشورة جامعة أم القرى ١٤٠٨

-سعد المرصفي ،العمل والعمال بين الإسلامي والنظم الوضعية المعاصرة (دار البحوث العلمية ،ط١، ١٤٠٠=١٩٨٠)

-حامد رمضان بدر ،اتجاه الإسلامي بدوافع وحوافز العاملين .(مجلة المسلم المعاصرة ع(٣)رجب ١٤٠٢=مايو ١٩٨٢ص١١٥-١٣٨.

-أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن شعبان القرشي (ابن أبي الدنيا ،إصلاح المال .تحقيق عبد القادر عطا (مؤسسة الكتب الثقافية ،ط أولى ١٤١٤ه بيروت +لبنان)

[1] سورة النحل الآية ٩٧.

[*] والأعمال المعتبرة في الإسلام هي التي تتصف بالصلاح (=ضد الفساد)ويتصف صاحبها بالإيمان ،والإسلام يرفض تقسيم الأعمال إلى دنيوية وأخروية فكل عمل يثاب صاحبه إذا صحت فيه النية وروعيت الأمانة والإتقان .

[2] سورة الزلزلة الآية ٧،٨.

[3] سورة الملك الآية

لأرض وابتغوا من فضل الله ﴾[1][*]﴿هو أنشأكم من الأرض وستعمركم فيها ﴾[2]﴿وآخــرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله﴾[3]ولا تتمنوا مـــا فضل الله به بعضكم على بعض ،للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتســبن ،وسألوا الله من فضله ،إن الله كان بكل شئ عليما﴾[4]﴿وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النــهار معاشا﴾[5] ﴿وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمــي ﴾[6] [**]

وقال رسو الله صلى الله عليه وسلم :((طلب الحلال واجب على كل مسلم))[7]

((من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له))[8]((من فقه الرجـــل أن يصلــح معيشته ،وليس من حب الدنيا طلب ما يصلحك))[9]((إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرهــا الصلاة والصيام ولا الحج ولا العمرة ،قالوا وما يكفرها يا رسول الله ؟قـــال:الهمــوم في

---

[1] سورة الجمعة الآية ١٠

[*] قال القرطبي :((كان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة انصرف فوقف على الباب المسجد فقال :((اللهم إني أجبت دعوتك وصليت فريضتك وانتشرت كما أمرتني فأرزقني من فضلك وأنت خير الرازقين))أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ،الجامع لأحكام القرآن (دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،الطبعة الخامسة ١٤١٧=١٩٩٦ه) مج/٩ص/١٨ص٨١.

[2] سورة هود الآية ٦١.

[3] سورة المزمل الآية ٢٠.

[4] سورة النساء الآية ٣٢.

[5] سورة النبأ الآية ١٠،١١

[6] سورة طه الآية ١٨

[**] فالرسل عليهم الصلاة والسلام باشروا العمل بأنفسهم وكانوا يأكلون من كسبهم فآدم كان زارعاً ونوح كان نجاراً وإبراهيم كان بزازاً وداود كان يصنع الدروع وسليمان كان يصنع المكاتل من الخوص وزكريا كان نجاراً وموسى كان راعياً وعيسى كان يأكل من غزل أمه ومحمد صلى الله عليه وسلم كان راعياً وتاجراً .

[7] رواه الطبراني في الأوسط ص٢٧٢ الحديث رقم ٨٦١٠.كنــز العمال الحديث رقم ٩٢٠٤.

[8] أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٨٩/٧حديث رقم ٧٥٢٠.

[9] علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي كنز العمال (مؤسسة الرسالة ،بيروت لبنان ،ط(بدون)، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩،٣/٥حديث رقم ٥٤٣٩).

طلب المعيشة))[1]((من طلب الدنيا حلالاً ،واستعفافاً عن المسألة وسعياً على أهله وتعطفاً على جاره ،لقي الله تعالى يوم يلقاه ووجهه مثل القمر ليلة البدر))[2]((إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها [3]((أشد الناس عذاباً يوم القيامة المكفي الفارغ)) [4]((الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، وكالذي يقوم بالليل ويصوم النهار))[5]

((واستحسن النبي –صلى الله عليه وسلم –من وفد عبد قيس لمّا سألهم ما المروءة ؟فقالوا :العفة والحرفة))[6]

وقال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه –:إني لأرى الرجل فيعجبني ،فأقول :له حرفة ؟فإن قالوا لا ،سقط من عيني))[7]وكان رضي الله عنه يقول ®(إن الله يكره الرجل الفارغ ،لا عمل في الدنيا ،ولا عمل في الآخرة))[8]((وكانت أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها –تقول: ((المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله))[9]وقال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه –((كسب فيه ريبة (شبهة)خير من عطلة))[10]وقال عبد الله ابن الزبير –رضي الله عنه –:شر الشيء في العالم البطالة))[11]ومر رجل على أبي الدرداء –الصحابي الزاهد رضي الله عنه –وهو يغرس جوزه .فقال له

---

(1) أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ،حلية الأولياء وصفات الأصفياء .(دار الكتاب العربي ،ط٣،١٤٠٠،٦/٣٣٥)، كنز العمال الحديث رقم ١٦٦٤٠.

(2) أخرجه أبو النعيم في الحلية ٣/١١٠.كنز العمال الحديث رقم ٩٢٤٧.

(3) رواه أحمد والبخاري في أدب المفرد باب اصطناع المال .كنز العمال الحديث رقم ٣٥٣١٦.

(4) أخرجه الدايلمي في الفردوس بمأثور الخطاب .٣٦١/١حديث رقم ١٤٥٩.

(5) صحيح البخاري؛ كتاب النفقات حديث رقم ٤٩٣٤.

(6) الراغب الأصفهاني ،دريعة إلى مكارم الشريعة .(دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان ،ط١،١٩٨٠)ص٢٢٨.

(7) علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي ،كتر العمال .١٢٣/٤.

(8) ابن جوزية سيرة عمر ؛

(9) ابن عبد ربه ،العقد الفريد (دار الكتاب العربي ،بيروت –لبنان ج٢،ص٤٥٥)

(10) يو سف القرضاوي ،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية (تحرير)محمد أحمد صفر وآخرون الاقتصاد الإسلامي بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي،ط الأولى، ١٩٨٠)ص٢٣٠.

(11) يوسف القرضاوي .نفس المرجع والصفحة.

:أتغرس هذه الشجرة وأنت شيخ كبير وهي لا تطعم (لا تثمر)إلا في كذا وكذا عاماً
فقال له :ما علي أن يكون لي أجرها ويأكل منها غيري))[1]

وقال أسود بن سالم :اشتر وبع ولو برأس المال))[2]وكان الشيخ الشعراني -وهو من دعاة التصوف -يفضل الصناع على العباد ،لأن نفع العبادة مقصور على صاحبها ،أما الحرف فنفعها لعامة الناس .وكان يقول :ما أجمل أن يجعل الخياط إبرته سبحته و أن يجعل النجار منشاره سبحته))[3].

٢-ومن واجبات الدولة الإسلامية توجيه الطاقات البشرية للإنتاج وإيجاد فرص للعمل،بل جعل الإسلام من واجبات الدولة توفير أدوات العمل للعاملين بها.فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه -أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم -يسأله فقال له:أمافي بيتك شيء ؟قال ،بلى حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه ،و قعب نشرب فيه الماء قال: ((ائتني بهما))فأتاه بهما فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال :من يشتري هذين ؟قال رجل أنا آخذهما بدرهم ،قال من يزيد على درهم ؟مرتين أو ثلاث .فقال رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه ،وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري وقال :اشتر بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوماً فأتني به .فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً كان قد سورها بيده ،وقال له :اذهب فاحتطب وبع ولا أرينّك خمسة عشر

يوماً، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ،فجاءه وقد أصاب عشرة دراهم ،فأشترى ببعضها ثوباً ،وببعضها طعاماً ،فقال صلى الله عليه وسلم :((هذا خير من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة))[4]ودخل شاب في المسجد وفي يده شاقص وأسهم لرمي الوحش

---

[1] يوسف القرضاوي ،دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ،مرجع سابق ص١٤٨.

[2] أبو بكر الخلال ،مرجع سابق ص٤٢

[3] يوسف القرضاوي ،مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام (مكتبة الوهبة القاهرة ط لخامسة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤)ص٤٤.

[4] سنن أبي داود (إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وزميلة .(دار الحديث للطباعة والنشر بيروت لبنان ح/٢/٢٩٢/١٦٤١.

وهو يقول :((من يعينني في سبيل الله ؟فدعا به عمر فأتى به فقال :من يستأجر مني هـذا يعمل في أرضه ؟فقال رجل من الأنصار أنا يا أمير المؤمنين ،قال بكم تأجره كل شهر؟ قال :بكذا وكذا))[1].

وقال القرضاوي :((تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر على العمل ،وهـذا هـو واجب الدولة الإسلامية نحو أبنائها .فما ينبغي لراع مسئول عن رعيته أن يقف مكتـوف اليدين أمام القادرين العاطلين من المواطنين ،كما لا يجوز أن يكون موقفه منـهم بصفـة دائمة مد اليد بمعونة قلت أو كثرت من الأموال الصدقات....والتصرف السديد الواجب هو ما فعل رسول الله –صلى الله عليه وسلم –بإزاء واحد من هؤلاء السائلين .))ثم سـرد حديث أنس بن مالك السابق ذكره))[2]

وهنا تتجلى وظيفة الزكاة الصحيحة وهي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه ،بحيـث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ،ولو كان هذا الغير هـو الدولة نفسها[3][*]وقد كان عمر بن الخطاب يقول :((إذا أعطيتم فأغنوا))[4]وروي عـن الإمام أحمد أنه أجاز أن يأخذ الفقير تام كفايته دائماً ،بمتجر ،أو آلة صنعتـه [5].ويقـول الإمام النووي في "المجموع "في بيان مقدار ما يصرف إلى الفقير أو المسكين من الزكاة نقلاً عن جمهور الشافعية :((قال أصحابنا :فإن كان عادته الاحتراف أعطى ما يشـتري بـه حرفته ،أو آلات حرفته ،قلت قيمة ذلك أم كثرت ،ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ،ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا :من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشـرة ومن حرفته بيع الجوهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً ،إذا لم يتأتى لـه الكفايـة بـأقل

---

[1] علاء الدين المتقي الهندي ،كتر العمال ،مؤسسة الرسالة رقم الطبعة (بدون)١٤٠٩=١٩٨٩)بيروت)ص١٢٣.

[2] يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة (مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط٦،ح٢،ص٨٩٤-٥.

[3] يوسف القرضاوي،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. مرجع سابق ص ٢٢٨.

[*] وجدير بالذكر أن هناك تحدياً جوهرياً يواجه الدول المعاصرة (خاصة الصناعية)التي لها أنظمة لإعانات البطالة ،وهذا التحدي هو ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تشويه إعانات البطالة للحوافز ،وتثبطها عزيمة العمل المتعطلين في البحث عن الوظيفة)

[4] ربيع محمود الروبي ،أصول النظام الاقتصادي الإسلامي ،مرجع سابق ص١٦٣.

[5] ربيع محمود الروبي ،المرجع السابق نفس الصفحة .

منها...ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاباً ،أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري من الآلات التي تصلح لمثله .وإن كان من أهل الضياع يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام ،....فإن لم يكن محترفاً ،ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجاره ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده،ولا يتقدر بكفاية سنة))[1].

٣-وإتقان العمل يمثل ركيزة أساسية من ركائز الشريعة الإسلامية ((قال تعالى :((قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من ستأجر القوي الأمين))[2]((قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم))[3]((قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي آمين))[4].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم :-((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه))[5]

((إن الله كتب الإحسان على كل شئ ،فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ،وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ،وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحة))[6][*] ومن أروع الأدلة الدالة على الإتقان في العمل الحديث الشريف :((من قتل وزغة في أول ضربة كتب له مائة حسنة ،ومن قتلها في الضربة الثانية ،فله كذا وكذا حسنة (أي أقل من الأول)وإن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة))[7](أي أقل من الثانية).

---

[1] محي الدين بن شرف النووي ،المجموع .(مطبعة الإمام بمصر ،تاريخي الطبع (بدون)ص٢٠٢

[2] سورة القصص الآية ٢٦.

[3] سورة يوسف الآية ٥٥.

[4] سورة النمل الآية ٣٩.

[5] البيهقي في شعب الإيمان الحديث رقم ١٨٦١، كنز العمال الحديث رقم ٩١٢٨.

[6] رواه المسلم وأحمد في وصححه في صحيح الجامع الصغير (١٧٩٥).

[*] والإحسان يرادف الإتقان ،وهو أن يأتي الإنسان بعمله على أكمل وجه متجنباً الإضرار متوخياً المنافع وعكسها الغش ،وفي الحديث ((من غشنا فليس منا ....)

[7] الإمام السيوطي، زيادة الجامع الصغير الحديث رقم ٣١٨٤.

وقال الفاروق عمر بن الخطاب :((ما كان بحضرتنا باشرناه بأنفسنا وما غاب عنا وليناه أهل القوى والأمانة))[1]ويقول ابن تيمية :((ينبغي أن يعرف -أي الراعي -الأصلح في كل المناصب لأن الولاية لها ركنان:القوة والأمانة))[2]ولشيخ الإسلام ابن تيمية تفسير عميق لمعاني القوة والأمانة نوردها كما يلي :((يقول ابن تيمية :((والقوة في كل ولاية بحسبها ،فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب ،وإلى الخبرة بالحروب ،والمخادعة فيها،فإن الحرب خدعة وإلى القدرة على أنواع القتال :من رمي وطعن وضرب ،وركوب وكر وفر ،ونحو ذلك ....والقوة في الحكم بين الناس ،ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام .والأمانة ترجع إلى خشية الله ،وألا يشتري بآياته ثمناً قليلاً،وترك خشية الناس))[3]ويقول أيضاً :((اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ،ولهذا كان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه يقول :((اللهم أشكو إليك جلد الفاجر ،وعجز الثقة))[4].

٤-ويرفض الإسلام التواكل والرهبانية :

يأمر الإسلام بالتوكل وهو الأخذ بالأسباب مع تفويض النتيجة إلى الله .وينهي عن التواكل ومعناه تعطيل الأسباب.قال تعالى :((ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها ،فآتينا الذين آمنوا أجرهم وكثير منهم فاسقون))[5]

((وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً))[6] [*]وقال صلى الله عليه وسلم: ((لا رهبانية في الإسلام))[7]ومدح قوم رجلاً عند رسول الله -صلى الله عليه

---

[1] ابن تيمية ،السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (دار الكتب العلمية ،بيروت -لبنان ط١، ١٤٠٩=١٩٨٨)ص.

[2] ابن تيميه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ،المرجع السابق ص٢٠

[3] ابن تيمية ،السياسة الشرعية ،المرجع السابق ص٢٠-٢١.

[4] ابن تيمية المرجع السابق ص٢٢

[5] سورة الحديد الآية ٢٧.

[6] سورة مريم الآية ٢٥.

[*] وكان الله قادراً أن يرزقها من غير هز منها -ولكن الله أمرها ليعلم العباد ألا يتركون اكتساب الأسباب بأن الله تعالى هو الرزاق (محمد عبد المنعم الجمال ،موسوعة الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق ص١١٣).

[7] رواه البيهقي عن سعد بن أبي وقاص .

وسلم -فقالوا فيه: صحبناه في سفرنا فما رأينا بعدك يا رسول الله أعبد منه ،كان لا ينتقل من الصلاة ،ولا يفطر من الصيام .فقال لهم رسول الله :-صلى الله عليه وسلم-فمن كان يمونه ويقوم به ؟فقالوا :كلنا يا رسول الله قال ((كلكم أعبد منه))[1]وقال الرسول للأعرابي الذي ترك ناقته سائبة -ظناً منه أن هذا هو التوكل :((اعقلها وتوكل))[2].

وقال عمر بن الخطاب :((لا يقعدن أحدكم عند طلب الرزق ،ويقول اللهم ارزقني فقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة))[3]ومر عمر بقوم من القراء فرآهم جلوساً قد نكسوا رؤوسهم فقال من هؤلاء ؟فقيل هم المتوكلون :فقال كلا ولكنهم متأكلون يأكلون أموال الناس .ألا أنبئكم من المتوكل .فقيل نعم .فقال هو الذي يلقى الحب في الأرض ثم يتوكل على ربه عز وجل))[4]وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن قوم لا يعملون ،ويقولون :نحن متوكلون ،فقال :"هؤلاء مبتدعة "[5]وقال أيضاً :"هؤلاء قوم سوء يريدون تعطيل الدنيا"[6]وقال محمد بن ثور،كان سفيان الثوري يمر بنا ونحن جلوس في المسجد الحرام ،فيقول :ما يجلسكم ؟فنقول :فما نصنع ؟قال اطلبوا من فضل الله ،ولا تكونوا عيالاً على المسلمين [7].وقال سعيد بن المسيب :((لا خير في من لا يطلب المال يقضي به دينه،ويصون به عرضه، ويقضي به دمائه (الحقوق التي تكون على الإنسان)وإن مات تركه ميراثاً لمن بعده))[8].وقال لمجاهد :((إذا رزق الله أحدكم ألف درهم فلا ينفقها ويقول :((إن الله سيرزقني ،لكن يبتغى فيها من فضل الله))[9].

---

(1) أخرجه أبو داود عن أبي قلابة .

(2) أخرجه الترمذي وحسن في صحيح الجامع الصغير وزوائده (١٠٦٨)

(3) شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهى ،المستطرف في كل فن مستطرف .تحقيق مفيد محمد قميحية (دار الكتب العلمية ،بيروت -لبنان ،ط١،١٩٨٣)ص١٢٦.

(4) محمد بن الحسن الشيباني ،الاكتساب في الرزق المستطاب ،مرجع سابق ص٢٤.

(5) أبو بكر الخلال .مرجع سابق ص٨٧

(6) نفس المصدر والصفحة .

(7) المصدر نفسه ص٣٧.

(8) المصدر نفسه ص٥.

(9) المصدر نفسه ص٥١.

وقال المناوي في شرح حديث ((إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف"[1]وفي الحديث ذم لمن يدعى التصوف ،ويتعطل عن المكاسب ،ولا يكون له علم يؤخذ عنه ،ولا عمل في الدين يقتدي به، ومن لم ينفع الناس بحرفه يعملها يأخذ منافعهم ،ويضيق عليهم معايشهم ،فلا فائدة في حياته لهم،إلا أن يكدر الماء ويغلي الأسعار))[2]

وقال الراغب الأصفهاني :((من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية ،بل من الحيوانية ،وصار في جنس الموتى))[3]

٥=ولقد نهى الإسلام عن المسألة .ففي السؤال مذلة والإسلام يريد أن يكون الإنسان كريماً عزيزاً ((ولقد كرمنا بني آدم.....))[4]فالأصل في السؤال المنع والحرمة ،ولا تحل إلا مالا بد منه وبعد تأكد من صدق السائل بشهادة من يعرفه من ذوي الصدق ورجاحة العقل [5]قال الرسول –صلى الله عليه وسلم :-((لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله تعالى،وليس في وجهه مزعة لحم))[6].((لأن يأخذ أحدكم أحبله فيأتي الجبل ،فيجيء بحزمة الحطب على ظهره ،فيبيعها ،فيكف الله بها وجهه،خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه))[7]وعن ثوبان قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :((من تكفل لي ألا يسأل أحداً شيئاً أتكفل له بالجنة))فقال ثوبان أنا ،فكان لا يسأل أحداً شيئاً))[8]

ومن جهة أخرى حرم الإسلام الزكاة على القوى القادر على العمل والاكتساب طالما يجد فرصته للعمل الذي لا يشغله من عمل آخر يعود نفعه لمجموع الأمة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :((لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى))[9][*].

---

[1] رواه الحكيم الترمدي وزالبيقهي في الشعب والطبراني في الكبير والأوسط عن ابن عمر

[2] يوسف القرضاوي ،دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي .مرجع سابق ص١٤٣-٤

[3] الراغب الأصفهاني ،الدريعة إلى حكام الشريعة .مرجع سابق ص٢٦٨

[4] سورة الإسراء الآية ٧٠.

[5] أنظر يوسف القرضاوي ،مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام .مرجع سابق ص٤٦-٥٠.

-يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة .مرجع سابق ص٨٩٢-٨٩٣.

[6] صحيح مسلم ؛ كتاب الزكاة حديث رقم ١٧٢٤.

[7] رواه البخاري وأحمد وابن ماجة،صحيح الجامع الصغير رزوائدة (٥٠٤١)

[8] مسند أحمد؛ حديث رقم ٢١٣٤٠.

[9] رواه الخمسة وحسنه الترمذى حديث رقم ٥٨٩ .

٦-وليس في الإسلام أعمال حقيرة .فالإسلام لا يفرق بين مختلف أنواع العمل فليس في الإسلام أعمال حقيرة أو دنيئة (**)وأخرى شريفة ،وليس المهم أن يكون العمل مكتبياً أو ميدانياً ،هيناً أو شاقاً ،ذو مكانة في نفوس الناس أو لا، فالكل يحقق العفة والنفع ويحجب عن المسألة ،ويعرض لمغفرة الله وفضله))[1].

وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم :-رجلاً خشنت يده وتورمت من العمل فقبلها صلى الله عليه وسلم وقال :((هذه يد يحبها الله ورسوله))وفي الرواية ((هذه يد لا تمسها النار))[2]وقال صلى الله عليه وسلم :((ما بعث الله نبياً إلا ورعى الغنم ،فقال أصحابه: وأنت ؟ فقال:نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة))[3].

وقال صلى الله عليه وسلم: ((لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه))[4]

٧=يحرص الإسلام على ضمان حق العامل في الحصول على أجر عادل وكافي .العمل في الإسلام له مفهوم واسع ،إذ يشمل خدمة العمل وخدمة التنظيم بالمفهوم الاقتصادي .أي أن العمل في الإسلام يتضمن عمل الأجير الخاص ،الذي يعمل لواحد فقط ،كالموظف في مؤسسة عامة أو العامل في مصنع،كما يتضمن عمل أجير العام (المشترك)الذي يعمل لأكثر من واحد كالخياط ،والصباغ ،كما يتضمن عمل من يتقاضى أجره مبلغاً مقطوعاً ،أو حصة من الناتج أو الربح .[5]وتبعاً لاختلاف من يدخل تحت

(*) قال الفقهاء إن المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة والمتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة واشترط بعضهم أن يكون نجيباً يرجى تفوقه ونفع المسلمين به.

(**) قال الشافعي :إن كل حرفة فيها مباشرة نجاسة هي من الحرف الدينية (دائرة المعارف الإسلامية سفير القاهرة،العدد الرابع،الطبعة الأولى ص٥٨.)

(١) محمد عبد المنعم عفر ،النظام الاقتصادي الإسلامي وسياساته ،مرجع سابق ص١١١.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس .

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإجارة حديث رقم ٢١٠٢.

(٤) سبق تخريج هذا الحديث

(٥) رفيق يونس المصري أصول الاقتصاد الإسلامي، المرجع سابق ص٨٧.

مفهوم العامل في الإسلام فإن طرق تحديد الأجور تتنوع أيضاً .ولكن يمكن تلخيص الأسلوب الإسلامي في تحديد الأجر في ثلاث خطوات هي :[١]

الأولى :وجود حد أدنى من الأجر يتحدد بحد الكفاية .[*]

الثانية :الالتجاء لقوي السوق لتحديد ما يزيد عن الحد الأدنى الثالثة:التدخل في قوى السوق إذا أخل بالحد الأدنى للأجر، مع ملاحظة أن الحد الأدنى ليس هو حد الكفاف وإنما حد الكفاية في غير تقتير أو إسراف.قال تعالى:((ولا تبخسوا الناس أشياءهم))[٢].وقال صلى الله عليه وسلم : ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه))وفي رواية ((رشحه))[٣]

((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة وذكر من بينهم رجلاً استأجر أجيراً فاستوفى منه و لم يعط أجره))[٤]((من كان لنا عاملاً ،فلم يكن له زوجة فليكتسب زوجة ،فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً ،فإن لم يكن له مسكن ،فليكتسب مسكناً ،من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق)).[٥]ولما استخدم عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لجباية الخراج ،قال له أبو عبيده بن الجراح دنست أصحاب رسول الله :فقال له عمر .يا أبا عبيده إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن استعين ؟قال أما إن فعلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة)) يقول إذا استعملتهم على شئ فأجزل لهم في العطاء والرزق لا يحتاجون[٦].

٨=ويرفض الإسلام العمل المرهق الذي لا تتحمله طاقة الإنسان

قال تعالى :﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾[٧]

---

[١] ربيع محمود الروبي ،أصول النظام الاقتصادي الإسلامي مرجع سابق ص١٨٩.

[*] وجدير بالذكر أنه بحجة الصلابة أسواق العمل يهاجم الاقتصاديون التحريريون المحدثون الحد الأدنى للأجور .

[٢] سورة الأعراف الآية ٨٥.

[٣] رواه ابن ماجة والطبراني في الأوسط وأبو يعلى وحسن صحيح الجامع الصغير (١٠٥٥)

[٤] صحيح البخاري؛ كتاب البيوع حديث رقم ٢٠٧٥.

[٥] رواه أبو داود والحاكم ،صحيح الجامع الصغير (٦٤٨٦)

[٦] أبو يوسف ،الخراج .مرجع سابق ص١١٣.

[٧] البقرة الآية ٢٨٦.

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم :((إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم))[1]((فإن لجسدك عليك حقاً ،وإن لعينك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لزورك عليك حقاً ...))[2].

((روحوا القلوب ساعة بعد ساعة فإن القلوب إذا كلت عميت))[3].

((إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ،ولا ينزع من شئ إلا شانه))[4].

وقال فقهاء الإسلام :((إن لليهود إجازة يوم السبت والمسيحي إجازة يوم الأحد والأجرة لازمة))[5]

---

(٢)صحيح البخاري؛ كتاب الإيمان حديث رقم ٢٩.

(٢) صحيح البخاري؛ كتاب الصوم حديث رقم ١٨٣٩.

(٣) صحيح المسلم؛ كتاب البر والصلة والآداب حديث رقم ٤٦٩٨.

(٤) أخرجه المسلم في صحيح في البر ٢٢/٨

(٥) ربيع محمود الروبي ،أصول النظام الاقتصادي الإسلامي مرجع سابق ص١٨٢.نقلاً عن ((شرح الأزهار))لأبي الحسن بن مفتاح.

المطلب الثالث :البطالة في الريف.

في هذا المطلب نحاول أن نلقى بعض الضوء على موضوع البطالة الريفية في البلدان النامية وذلك كما يلي.

في مستهل هذا المطلب سوف نتناول بصورة مختصرة بعض نظريات البطالة ،حتى يكون فهمنا للبطالة سليماً ،ومن ثم نستطيع أن نضع سياسات ملائمة لمكافحتها لأنه كما قيل الحكم على شي فرع عن تصوره .

كان أصحاب المدرسة الكلاسيكية يعتقدون أن الوضع العادي والطبيعي للاقتصاد هو التوظف الكامل مع إمكانية أن يتعرض الاقتصاد القومي من وقت لآخر إلى ظروف استثنائية والتي تدفع به بعيداً عن وضع التوظف الكامل للموارد ويترتب على ذلك حدوث البطالة، ولكن الاعتقاد الذي كان سائداً هو أنه عند حدوث مثل هذا الانحراف عن مسار التوظف الكامل للموارد فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالة التوظف الكامل.

والنظرية التقليدية إنما تعتمد على ركنين أساسيين :

أولاً :أن قصور الأنفاق أمر غير محتمل الحدوث وذلك مبنى على إيمانهم بقانون ساي للأسواق الذي ينص ((أن العرض يخلق الطلب الخاص به)) ((Every supply creates its own Demand)).

ثانياً :مرونة الأسعار والأجور (Flexibility of wages and prices)وقد توصل الاقتصاديون التقليديون من ذلك إلى أن البطالة الوحيدة التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد وهي البطالة الاختيارية (Voluntary unemployment)فأي عامل على استعداد أن يعمل وفق مستوى الأجر السائد في السوق يجد عملاً .فالمنافسة بين العمال في سوق العمل تؤدي إلى إلغاء البطالة الإجبارية .ولذلك فإن الاقتصاديون التقليديون ذهبوا إلى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وأنه إذا حدثت بطالة فإن ذلك يعزي إلى تدخل الحكومة أو الاحتكار الخاص في القوى السوق .

واستطاع كينـــز -الاقتصادي البريطاني الذي أثر في الفكر الاقتصادي تأثيراً عميقـــاً إلى درجة أنه قيل ((كلنا من أنصار كنيز))-عندما نشر كتابه ((النظرية العامة))أن يهدم الدعامات التي كانت تستند إليها النظرية التقليدية ،تلك النظرية التي بقيت تلقي قبولاً لمدة تزيد قرنا من الزمن. ويعزي انهيارها إلى عاملين رئيسيين هما تجربة الكساد الكبـير (Great Depression)في الثلاثينات وظهور تفسير بديل لتغيرات مســـتوى الاســـتخدام أقـــرب إلى الصواب من النظرية الكلاسيكية والنتيجة التي توصلت إليها النظرية الكنيزيـــة هـــي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يملك أي آليات قادرة على تحقيـــق الاســـتخدام الكـــامل .فالاقتصاد القومي قد يصل إلى وضع توازن للناتج الكلي مع وجـــود بطالـــة كبـــيرة أو تضخم شديد. فالاستخدام الكامل المصحوب باستقرار نسبي في المستوى العام للأســـعار وضع طارئ وليس الوضع الطبيعي .

ويذهب كينـــز بأن حجم الاستخدام يتحدد بالطلب الفعال (Effective Demand)ومـــن هنا جاء رفضه للنظرية التقليدية حول عدم وجود مبرر لتدخل الحكومـــة في النشـــاطات الاقتصادية ،وأكد ضرورة ذلك التدخل نظراً لأن الاستخدام الكامل من واجبات الدولة.

أما المدرسة النيوكلاسيكية التي تسيطر إلى حد ما على الفكر الاقتصادي الغربي [*]فقد أكدت على أنه إذا توفرت الفروض الكلاسيكية الخاصة بسوق العمل ،فلا مجال لظـــهور البطالة الإجبارية (الكنيزية)ويمكن تلخيص هذه الفروض في أن سوق العمـــــل تســـودها المنافسة الكاملة ،والتجانس التام لعنصر العمل ،وحرية انتقال العمل بين مجالات الإنتـــاج المختلفة ،فضلاً عن العلم التام بأحوال السوق ومعلوماته .وإذا ما تحققت هذه الفـــروض، فإن المرونة الكاملة للأجور تضمن التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمـــــل بـــين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعاً امثلاً.[1]

ومن جهة أخرى لقد ساد لفترة طويلة في نظريات التنمية أن البلدان الناميـــة تتمتـــع بميزة عرض العمل غير المحدودة .وكان من المسلم به أنه إذا تم استغلال ((القدرة الكامنـــة

(*) يعتبر عدد من الاقتصاديون آلفريد مارشال (Alfred Marshal)مؤسس المدرسة الكلاسيكية الجديدة للتنمية .

(١)ليلى أحمد الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاوتها بهيكل سوق العمل في مصر ١٩٨٩في سلوى سليمان (تحرير)البطالة في مصر))دار النهضة الغربية القاهرة ص١٨٥.نجلاء الأهواني .مرجع سابق ص٤١٩.

على الادخار))في هذه البلدان فإن التنمية ستوفر بالتدريج فرص عمل للجميع ،وأن الآثار الطيبة للتنمية الاقتصادية ستصل الجميع وذلك عن طريق ما يطلق عليه مفعول التسـاقط أو تقطير أو الرشح البطئ .

فقد نادى "آرثر لويس (W.Arthur Lewis)[1] في نظريته ((النمو من خـــلال اســتغلال فائض العمالة))(Growth through unlimited surplus of labor)والتي ساهم فيها أيضاً كـــل مـــن جون في (J.Fei)وجوستاف رانس (G.Ranis)[2] باستبدال نقص رؤوس الأموال التي تعـاني منها أغلب الدول النامية بفائض القوى العاملة الموجودة بكميات كبيرة .

وفي بداية تحليله يلفت لويس النظر إلى عدم ملائمة التحليل الكنيزي في النظرية العامة لظروف البلدان النامية .فلقد كان اهتمام الكينـــزي منصباً ببحث ظروف البلدان المتقدمة وما تقاسيه من اضطرابات دورية في نشاطها الاقتصادي تنعكس في ظروف الطلب الفعـلي .و لم يكن يهتم بظروف البلدان النامية لذا يعتقد لويس أن على الباحثين في مسائل التنميـة الاقتصادية في تلك البلدان النامية التي تعاني من وفرة نسبية في عنصر العمل غير الماهر ومن ندرة شديدة في رأس المال أن يعودوا إلى الفكر الكلاسيكي ليجدوا بعض ما يعينـــهم في حل مشاكلهم[3].

وقد حظيت هذه النظرية قبولاً لدى مخططي سياسات التنمية في العالم علـــى مـــدى الفترة الخمسينات والستينات من هذا القرن .وقد اهتم بها على وجه الخصـــوص معظـــم البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان .[4]

---

(١) ومؤلفه الأساسي هو (Economic Development with unlimited School of Economic and Social Studies supplies of labour.(manchester school of Economic and social studies,vol.٢٢,may ١٩٥٤).وهذا المقال هو الذي أسهم بقوة في حصول آرثر لويس على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٧٩.

(٢) ومؤلفهما الأساسي هو (Development of the labour surplus Economy. (Homewood,Irvin, ١٩٦٤)

(٣) محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد ،التنمية الاقتصادية (دار)الجامعات المصرية -الإسكندرية ،١٩٨٠،رقم الطبعة (بدون)ص٦١-٦٢

(٤) Michael P. Todaro, Economic Development in third world.(Longman Inc ,New-York ,٢ed. ١٩٨١)p.٢٣٣

وتتلخص نظرية فائض العمالة أن الاقتصاد القومي في الدول النامية يتكون من قطاعين .[1] ا)قطاع ريفي تقليدي أسماه قطاع الكفاف(Rural subsistance Sector): يتميز باعتباره أهم مصدر للدخل والعمالة وإن إنتاجية العامل فيه تهبط إلى الصفر أو أعلى قليل.

ب)قطاعي صناعي حديث وصغير (modern urban Industrial): ويتميز باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة وترتفع فيه إنتاجية العامل وتتحول بشكل تدريجي ومنتظم القوة العاملة الرخيصة والمتوفرة في القطاع التقليدي .

وفي نظر لويس فإن القطاع الصناعي في الحضر يعتبر القطاع الرائد (Leading Sector)في الاقتصاد ،لذا يركز على الكيفية التي يتمكن هذا القطاع في أداء هذا الدور .

وفي اعتقاده فإن المناطق الريفية المزدحمة بالسكان في البلدان النامية –مثل مصر والهند وجمايكا (البلد الأصلي لآثر لويس)–تعاني من انخفاض إنتاجية العمل فيها .ويرجع ذلك إلى أن العمل المتوفر في المزارع لا يستخدم استخداماً كاملاً بصفة دائمة ،أو هو يستخدم استخداماً كاملاً فقط لفترات قصيرة من العام –مثل أوقات الحصاد والغرس –ويبقى أعضاء الأسرة المستخدمين في الأنشطة الزراعية بقية العام بدون عمل .لذا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق دفع الاقتصاد نفسه بنفسه حيث يمكن تحقيق تحويل العمال من الزراعة إلى الصناعة مع حصولهم على نفس الأجور التي كانوا يحصلون عليها في قطاع الزراعة أو على أجور تزيد قليلاً –يفترض لويس زيادة الأجر في القطاع الصناعي بنسبة ٣٠%دائماً عن نظيره في القطاع التقليدي وذلك لتحفيز العمال الزراعيين على الهجرة إلى المصانع في المناطق الحضرية –بينما يعمل الذين تبقوا في الزراعة لفترات أطول مما كانوا يعملون في السابق وذلك لمحافظة على مستوى الإنتاج الكلي في الزراعة، بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء العمال يقبلون تحقيق هذا الهدف دون أن يحصلوا أكثر مما كانوا يحصلون عليه في السابق ومحصلة هذا التحول هي استفادة الاقتصاد القومي ككل، حيث بقي

–رمزي على إبراهيم سلامة ،اقتصاديات التنمية .(مؤسسة شباب الجامعة .إسكندرية ١٩٨٦،رقم الطبعة (بدون)ص٣٩٥.*والأمانة العلمية تقتضي أن نشير أن رمزي سلامة ينقل كثيراً عن (Todaro)بدون إشارة إليه ،مع العلم أن كتاب رمزي سلامة إضافة قيمة للمكتبة العربية للاقتصاديات التنمية .

[1] M.P.Todaro, Ibid رمزي سلامة ،مرجع سابق.ص٣٩٥.

الإنتاج الزراعي كما هو، في حين أن الإنتاج الصناعي قد ازداد بما يضيفه العمال الصناعيون المحولون عن الزراعة .

وتقوم نظرية لويس على عدد من الافتراضات أهمها ما يلي :[(١)]

١-فرض الحرية الاقتصادية

٢-فرض التصرف الرشيد للرأسماليين

٣-فرض ثبات الأجور وثبات متوسط الدخل في القطاع الكفاف .

٤-فرض العمل غير الماهر ذو عرض محدود عند أجر الكفاف .

وقد اتضح الآن أن فائض العمالة هو ظاهرة أكثر تعقيداً مما كان متصوراً ،إن لم يكن بالنسبة لآرثر لويس نفسه فبالنسبة لأتباعه .ولا يتفق كثير من الاقتصاديين ببساطة على الحقيقة القائلة بأنه يوجد فائض عمل في الدول النامية في الوقت الراهن،حتى في الهند والصين[(*)]يقول شولتز (Theodore Schultz)[(**)]:أنه لا يوجد أي دليل قاطع في أي دولة فقيرة يوحي بأن تحويل جزء صغير حتى ٥%من عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي ،مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ،سوف لا يكون على حساب انخفاض الإنتاج الزراعي ((٢)(*))

---

(١)انظر:

موسى محمد علقم؛ مرجع سابق ص١١٠،سيدي محمود ولد سيدي محمد ،المشاكل الهيكلية للتنمية (منشورات وزارة الثقافة -دمشق سوريا ،١٩٩٥)ص١٢٠،فائز إبراهيم الحبيب ،نظريات التنمية والنمو الاقتصادي .(عماده شئون المكتبات ،جامعة ملك سعود ،الرياض ،١٤٠٥=١٩٨٥،الطبعة الأولى)ص١٤١،رمزي سلامة ،مرجع سابق ص٣٩٦.

(*) لا شك أن لفت انتباه الدول النامية المكتظة بالسكان إلى أن هؤلاء السكن لا يشكلون عالة عليها بل أهم مصدر كامل للنمو الاقتصادي عند ما يتم استخدامهم لهذا القرض فكرة خلاقة يشكر لصاحبها آرثر لويس .

(**) وقد حصل ثيودور شولتز جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٩مع آرثر لويس .

(٢) فائز إبراهيم الحبيب ،نظريات التنمية والنمو الاقتصادي .مرجع سابق ص١٤٤.

(*) على سبيل المثال في حالة مصر أنظر بنت هانس وسمير رضوان ،العمل والعدل الاجتماعي في الاقتصاد متغير مصر في ثمانينات (دار المستقبل العربي القاهرة ،الطبعة الأولى /١٩٨٣)خاصة الفصل الثالث وفي حالة باكستان:

أنظر: M.Ghaffar Chaudhry, Green Revolution and Redistribution of rural Incomes :pakistans:

وهناك نموذج آخر مرتبط إلى حد كبير بنموذج آرثر لويس وهو نموذج الهجرة الريفية إلى المدن الذي وضعه كل من جون هاريس و مايكل ثوادرو بعد بحث أجرياه في إفريقيـــا في الخمسينات. وبعد ذلك قام تودارو بتوسيعه[١].

ويهدف نموذج تودارو إلى هدفين رئيسيين :[٢]

الأول :أن يبرهن لماذا تستمر الهجرة الريفية إلى المدن حتى مع ارتفاع معدلات البطالة في المدن نفسها .

الثاني :أن يبين كيفية استخدام نظرية الهجرة الريفية في التحليل والتقييم السياســـات العامة البديلة لتخفيف حدة مشكلة البطالة في المدن .وقد بحث توداور البواعث والدوافـــع والمحددات لقرار الهجرة ،وينطلق من مسلمة أساسية هي أن الهجرة الريفية إلى المدن تعـــود إلى عامل جوهري هو العامل الاقتصادي ،إذ أن الهجرة الريفية هي استجابة طبيعية للإفادة من الفروق الدخلية بين الريف والحضر .لا سيما إذا ما أخذت بعين الاعتبار مقدار الدخل المتحصل عليه في القطاع غير الرسمي .

.ونظراً لأن تودارو لا يتوقع أن يحصل كل مهاجر ريفي عملاً في المدينة فإن النموذج يقارن بين أجور الحضر المتوقعة (Expected Not actual)مع أجور الريف .علماً بـــأن أجـــر الحضر المتوقع ما هو إلا الأجر الحقيقي مضروباً في احتمال الحصول على العمل[٣].ويعتقـــد تودارو أن الفجوة الواسعة بين الأجر في الريف وفي الحضر ،وهي لصالح الحضر ،تقـــوم إلى

Exprerience. (The Pakistan Development Review,١٩٨٢,٢١:٣).also see:Stephen Guisenger, Long-term trends in income Distribution in Pakistan.(World Development ٦,)pp:١٢٧١-١٢٨٠.

(١) ستجد عرضاً لهذه النظرية في دراسات التالية: John Haris and Michael P. Todaro , Migration and Development :a two sector analysis .(American Economic Review ٦٠ march ١٩٦٠)PP:١٢٦-٤٢. Micheal P.Todaro, The Urban an employment problem in less developed countries :an analaysis of demand and supply.(Yale Economic Essays,vol.viii, fall١٩٦٨)pp:٣٣١-٤٠٢. A model of labour migration and urban unemploymentin less developed countries (American Economic Review, March,١٩٦٩)pp:١٣٨-١٤٨. Economic development in third world (Longman, New-York & London ,٢ed ,١٩٨١)PP:٢٣٨-٢٤٤. Gerald M.Meier , Leading Issue in Economic Development .(Oxford University press, ٣ed , ١٩٧٦)pp:٢٠١-٢٠٦.

(٢) Gerald M. Meier, Leading Issue in Economic Development. Op.cit. p.٢٠١

(٣) MICHEAL P. TODARO; Economic Development in Third World. Op.cit p.٢٣٩.

حد ما لتفسير ظاهرة الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل على أن هذه الهجرة لا تتحدد على أنها دالة (Fuction)لاختلاف في الأجور ،بل أنها أيضاً دالة للاحتمال في الحصول على العمل .

ومع أن هذا النموذج لقي قبولاً واسعاً كتفسير للبطالة في مدن الأقطار النامية إلا أنه لم يسلم من المآخذ والانتقادات[١].

وفي الثلاثين سنة الأخيرة ،حدثت تطورات كثيرة في النظريات التي تعالج مسائل التوظف والبطالة بصفة عامة ومن هذه النظريات نظرية البحث عن العمل (Job Search theory)التي وضعت على يد (Stigler)في أوائل الستينات[٢].

وتتركز هذه النظرية على تغيير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل والذي يفترض أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه (Full information)فهذه النظرية تؤكد صعوبة توفر معلومات كاملة عن السوق العمل وهو ما يؤدي إلى عدم اليقين ويؤثر في رشادة القرارات المتخذة. ولتجنب عدم اليقين هذا فإن المتعاملين في السوق يسعون من أجل حصول على هذه المعلومات .وتتسم عملية البحث هذه بسمتين أساسيتين :فهي من جانب مكلفة مادياً سواء من جانب العمال أو من جانب رجال الأعمال .ومن جانب آخر فإنها تستغرق فترة زمنية من الوقت قد تطول أو تقصر وفقاً لأحوال السوق وتستند النظرية على هاتين السمتين في تفسير ظاهرة وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة ،ودون أن يعني ذلك وجود أي اختلال بين عرض العمل والطلب عليه.

فوفقاً لهذه النظرية فإن البطالة هي أساساً سلوك اختياري من جانب الأفراد ،كما أنها بطالة احتكاكية .

---

(١) لمعرفة الانتقادات الموجه لنموذج تودارو أنظر

-افيريت هاجن ،اقتصاديات التنمية ،مرجع سابق ص٢٥ وما بعدها .

-مالكولم جيلز .وآخرون ،اقتصاديات التنمية مرجع سابق ص٣٣١ وما بعدها

(٢) نجلاء الأهواني ،مرجع سابق ص٤٢.

ويتوقف طول فترة البطالة وفقاً لتحليل السابق على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسن درجة معلوماته بأحوال السوق (acceptance wages)وعلى المنـــاخ الاقتصادي العام في هذا المجتمع .

وقد استخدمت هذه النظرية من جانب مؤلفيها لتفسير قابلية بعض فئات قوة العمــل للبطالة أكثر من غيرهم وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الذين يمثلــون الداخلــين الجدد في سوق العمل .

ولقد تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات والتي أدت إلى محاولة تطوير أخرى لنموذج التقليدي لسوق العمل .

ثم جاء ت نظرية الاختلال (Dis-equilibrium Theory)التي تعود في صيغتـها إلى (E.Malin Vaud) وتعتمد هذه النظرية أيضاً على رفض أحد الفروض للنموذج الكلاسيكي لســـوق العمل ،وهو الذي يفترض استجابة الأجور والأسعار على النحو الذي يحقق التوازن بـــين العرض والطلب في كافة الأسواق .وتعتمد هذه النظرية فرضاً مضاداً وهو جمود الأجـــور والأسعار (Rigidity of wages and prices)لأسباب تعود إلى عجز الأجـــور والأســـعار في الأجل القصير عن التغير بالسرعة المطلوبة لتحقيق التوازن المنشود ،وتكون النتيجة تعـــرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض العمل عن الطلب عليه ،ممـــا يؤدي إلى ظهور نوع من البطالة الإجبارية .ورغم أن هذه النظرية تعتبر امتـــداداً لنظريـــة الكلاسيكية إلا أنها تختلف معها لاعترافها بإمكانية وجود البطالة الإجبارية ،كما أنها تمزج سوق العمل وسوق السلع في التحليل .

وتعترف هذه النظرية إمكانية وجود نوع من البطالة يرجع لقصور في الطلب (بطالـــة كينزية)،ونوع آخر من البطالة يرجع إلى قصور في العرض (بطالة كلاسيكية)ولقد لقيـــت هذه النظرية ،بقدر من ترحيب يساوي بقدر ما لقيت من رفض. كما أشرنا سابقاً كانت النظرية الكلاسيكية لسوق العمل تفترض تجانس عنصر العمل وأن المنظمين يقيّمون العمال وفقاً لإنتاجيهم الحدية :

ولكن استمرار تعرض بعض فئات قوة العمل خاصة الشـــباب والإنـــاث والعمالـــة المهاجرة للبطالة بمعدلات تفوق الفئات الأخرى أثبتت بوضوح عـــدم قـــدرة النمـــوذج

التقليدي على تفسير الأوضاع السائدة على أرض الواقع .لذا فرضت نظريات تجزئة السوق (Segmentation of the labor market) نفسها كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه القصور النموذج التقليدي .

ونظرية تجزئة سوق العمل التي وضعها (Piore)[1]تتبنى فكرة انقسام سوق العمل إلى سوق رئيسي (Primary market)وآخر ثانوي (Secondary market)وأن المعيار الذي يميز بين السوقين هو درجة الاستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق (Stability of Employment)إذ يتمتع المشتغلون في السوق الرئيسي بدرجة استقرار عالية فضلاً عن معدلات مرتفعة من الأجور ووجود فرص للترقي واكتساب مهارات جديدة من خلال أداء أعمالهم على حين يتصف السوق الثانوي بعكس ذلك و لم يحدث اتفاق حول سبب انقسام سوق العمل إلى الرئيسي والثانوي .فقد ذهب (Piore)أن السبب يعود إلى التغيرات التكنولوجية المعاصرة في الاقتصاديات الرأسمالية .بينما يرى البعض الآخر أن السبب يعود إلى اتجاه الاقتصاد الرأسمالي نحوا الاحتكار .

وخلاصة القول أن نظريات البطالة مع أناقتها وتماسكها الخارجي تعجز عن تفسير البطالة في الدول النامية وخاصة البطالة في الريف .

بعد أن قمنا مراجعة نظريات البطالة في الفكر الاقتصادي نقوم فيما يلي عرض هيكل وخصائص سوق العمل [*]في البلدان النامية مع تركيز في سوق العمل الريفي .إن خدمات العمل تباع وتشترى في السوق شأنها في ذلك شأن غيرها من السلع والخدمات .ولكن يتميز سوق العمل عدداً من الخصائص يمكن إيجازها كما يلي: [٢]

-غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل.

-سهولة التمييز بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات .

---

(1) أنظر: M.Y.PIORE, Notes for a Theory of Labor Market Stratification. (Massa Clusetts Institute of: Technology, Department of Economics, Working paper No.٩٥, Oct ١٩٧٢)pp.١-٤٠

(*) يعرف سوق العمل اقتصادياً بأنه السوق التي تتحدد على أساسها الأجور وشروط العمل غير أن السوق العمل يختلف عن سوق السلع ،لأن الأجور التي تحددها وشروط التوظف التي تضعها تؤثر بصورة عميقة قد تبدو قاسية وظالمة على نوعية حياة العمال وأسرهم

(٢) للإحاطة الموسعة بهذه الخصائص راجع كتب اقتصاديات العمل .

-ارتباط عرض العمل بسلوك وقيم العمال .

-تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التكنولوجي .

كما يمكن أيضاً إبراز سمات وخصائص أساسية تتميز بها سوق العمـــل في البلـــدان النامية .

وإحدى هذه السمات هي توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية ،بحيـــث تمثـــل العمالة في القطاع الزراعي نسبة عالية بالمقارنة للقطاع الصناعي والخدمي .ويظهر هـــذا النمط بوضوح في الدول النامية الأشد فقراً (أنظر جدول رقم (٤٨)وهبوط نسبة العمالـــة المستخدمة في القطاع الزراعي في عدد من البلدان النامية لا يعتبر بالضرورة مؤشراً إيجابيـــاً وتطوراً مرغوباً كما تروج الأدبيات التنموية السائدة ،إذ نجد في كثير من الحالات أن هـــذا الهبوط جاء نتيجة إهمال القطاع الزراعي أكثر من كونه نتيجة خلق وتطوير القطاعـــات الأخرى القادرة على استيعاب نسبة أكبر من القوى العاملة في أنشطة مجدية اقتصادياً .

وإذا كان من الملاحظ أيضاً أن نصيب قطاع الخدمات مرتفع في بعض البلدان الناميـــة إلى درجة قد تصل إلى نفس النسبة الموجودة في الدول المتقدمة إلا أن هنـــاك اختلافـــات كبيرة في خصائص العمالة في قطاع الخدمات في كل من البلدان النامية والمتقدمة .ونظريـــة كولن كلارك عن ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الخدمات كلما تقدمت الدولة في اتجـــاه النمو الاقتصادي ،لا ينطبق على حالة الدول النامية .إذ أن تضخم قطـــاع الخدمـــات في البلدان النامية نتيجة لانتهاج الحكومات سياسات تعمل على امتصاص فائض العمالـــة في المصالح الحكومية ،وليس كنتيجة لازدياد حجم الطلب على الخدمات كما هو الحـــال في الدول المتقدمة [1]كما أن محتوى قطاع الخدمات يختلف اختلافاً جوهرياً في البلدان الناميـــة عنه في البلدان الصناعية [2]

ومن سمات سوق العمل في البلدان النامية أن تفاوت الأجور بين مختلف الكفاءات

---

[1] محمد محمود غنمي ،مرجع سابق ص٥٢.

[2] أنظر :إسماعيل صبري عبد الله ،الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث –مع إشارة خاصة لمصر ١٩٨٩(تحرير)سلوى سليمان البطالة في مصر))مرجع سابق ص٣٤-٣٥.

جدول رقم (٤٨)توزيع القوة العاملة في بعض الدول الإسلامية سنة ١٩٩٠

الدولة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
بروني دار السلام	٢	٢٤	٧٤
الإمارات العربية المتحدة	٨	٢٧	٦٥
ماليزيا	٢٧	٢٣	٥٠
المملكة العربية السعودية	١٩	٢٠	٦١
جمهورية الايران الإسلامية	٣٩	٢٣	٣٩
الجزائر	٢٦	٣١	٤٣
تونس	٢٨	٣٣	٣٩
تركيا	٥٣	١٨	٢٩
سوريا	٣٣	٢٤	٤٣
إندونيسيا	٥٥	١٤	٣١
مصر	٤٠	٢٢	٣٨
العراق	١٦	١٨	٦٦
المغرب	٤٥	٢٥	٣١
الكاميرون	٧٠	٩	٢١
باكستان	٥٢	١٩	٣٠
بنغلاديش	٦٥	١٦	١٨
السودان	٦٩	٨	٢٢
موريتانيا	٥٥	١٠	٣٤
أفغانستان	٧٠	١١	١٩
بوركينا فاسو	٩٢	٢	٦
الصومال	٧٥	٨	١٦
سيراليون	٦٧	١٥	١٧
جميع البلدان النامية	٦١	١٦	٢٣
البلدان الأقل نمواً	٧٦	٩	١٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٦٦	٩	٢٥
البلدان الصناعية	١٠	٣٣	٥٧
العالم	٤٩	٢٠	٣١

Source: UNDP, Human Development Report ١٩٩٦. (Oxford University press, ١٩٩٦)pp: ١٦٨-١٦٩.

ومستويات التعليم يفوق ذلك التفاوت القائم في الدول المتقدمة (أنظر جدول رقم)وعلى سبيل المثال أكدت جميع إجابات الدول العربية على استبيان وضعته منظمة العمل

العربية حول سؤال :هل مستوى الأجور في قطاع الإنتاج الزراعي مماثل لمستوى الأجـــور في قطاعات الإنتاج الأخرى ؟على عدم تماثل الأجور في القطاع الزراعي مع غـــيره مـــن قطاعات الاقتصاد الأخرى .وأن مستويات الأجور في العمل في القطاع الزراعي أقل منــها في القطاع العمل الأخرى [1]

جدول رقم (٤٩)نسبة العمال أجور المهرة إلى غير المهرة بين العمال اليدويـــــين في بداية الستينات

إفريقيا		أمريكا اللاتينية	
الجزائر	٢,٠١	برازيل	١,٨٤
غانا	٢,٤٠	شيلي	٢,٠٩
نيجيريا	١,٥٧	كولومبيا	١,٨١
تترانيا	٢,١١	بيرو	١,٧١
آسيا		الدول المتقدمة	
هونغ كونغ	١,٧٥	المملكة المتحدة	١,١٨
الهند	١,٦٨	فرنسا	١,٣٩
باكستان	١,٥٩		
فلبين	١,٤٠		

Source: David Turnham assisted by Ungleiss Joegler, The employment problem in less developed countries : A Review of Evidence (Organization for cooperation and development ,Paris,١٩٧١)p.٧٩.

ويرجع السبب إلى ندرة هذه الكفاءات في البلدان النامية كما يرجع هذا التفــــاوت الكبير أيضاً إلى نمط تجزئة سوق العمل [2]

وسمة أخرى لسوق العمل في البلدان النامية هي أن نسبة كبيرة من العمال ليســـوا في حالة استخدام كامل ولكنهم في حالة استخدام غير كامل (Under-employment)أو بطالـــة مقنعة (Disguised un-employment)وليس القطاع الزراعي هو الوحيد الذي يعاني من هــــذه

[1] منظمة العمل العربية ،مكتب العمل العربي ،العمل في القطاع الزراعة في الدول العربية .١٩٩٤ص٧١.

[2] مالكولم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٣١١.

المشكلة كما يتبادر إلى الذهن وإنما تعاني أيضاً قطاعات الاقتصاد الأخرى لا سيما الحكومة وشركات القطاع العام .

وجدير بالذكر انه نظراً لصعوبة قياس البطالة (*) و الاستخدام غير الكامل في الدول المتخلفة فقد اقترح دافيد تيرهام –David Turnham- التخلي عن المحاولة تقدير البطالة وقياس درجة استخدام القوة العاملة في هذه الدول ،وإعادة تعريف البطالة على أساس مستوى الدخل .إذ أن الإنتاجية المنخفضة أكثر شيوعاً من البطالة ،وتمثل فقداً أكثر للموارد .كما أن العاملين الذين يحصلون على دخول منخفضة يمثلون مشكلة اجتماعية اعمق مما يسببه أبناء الطبقة المتوسطة العاطلين عن العمل(١).

ومع أن تركيز "تورهام"على الفقر أمر محمود في حد ذاته ولكن لا يمثل بديلاً ملائماً لتحليل مستويات أو أشكال استخدام العمل باعتباره سبب لانخفاض الإنتاجية والدخل .وبعبارة أخرى لا نستطيع التركيز فقط على النتيجة وهي انخفاض الدخل ،إذ يجب علينا النظر إلى الأسباب أيضاً (٢)وعند تحليل أسواق العمل وآليات التشغيل فيها يقوم الباحثون إلى تقسيم هذه الأسواق إلى أسواق فرعية (Submarkets)ويطلقون عليها أحياناً ب((قطاعات الاستيعاب (Adjestment Sectors)وهي :-

القطاع الحضري الرسمي (Urban formal Sector)

القطاع الحضري غير الرسمي (Urban informal sector)

القطاع الريفي (Rural sector)الذي يمكن تقسيمه إلى الزراعي وغير الزراعي

ويتصف قطاع العمالة الريفية بمجموعة من السمات والخصائص هي أهمها :-(٣)

١-وجود قدر كبير من التجزئة (Segmentation) (٤).

(*) يجمع الخبراء صعوبة تحديد البطالة في البلدان النامية .إذا أن بعض الأفراد يشغلون عدة وظائف (وهي الظاهرة التي يطلق عليها الاقتصاديون ( )بينما يعمل آخرون بعض الوقت أو يعملون لحساب العائلة وكل هذه الأمور شائعة في الدول النامية بدرجة أكبر من الدول الصناعية .

(١) See: David Turnham assisted by Inglies Jaegler, op.cit.

(٢) أنظر :مالكولم جيلز وآخرون .مرجع سابق ص٣٢٢-٣٢٤.

(٣) لشرح هذه الخصائص أنظر: Idriss Jazairy et al : op.cit pp:١٦٥-٨.

(٤) لمعرفة مفاهيم التجزئة انظر: World Bank: How segmented is the Bogota labor market?. (world Bank: staff working paper, No.٤٣٤, October ١٩٨٠)pp:١-١٨.

٢-ارتفاع التقلبات الموسمية في الطلب على العمالة .

٣-الهجرات الواسعة خارج حدود الوطن .

٤-الهجرات الداخلية من الريف إلى الريف ومن الريف إلى المدن

٥-اندماج أسواق العمل الريفية والحضرية .

٦-تشابك العلاقات بين أطراف السوق العمل الريفي.

ويلاحظ أن حوالي ١٥%فقط من القوة العاملة في الاقتصاديات المنخفضة الدخل هي التي تستطيع كسب معيشتها في الاقتصاد رسمي وهو الاقتصاد الذي يشمل الحكومة والقطاع العام ،والمنشأة كبيرة الحجم مثل البنوك ،وشركات التأمين ،والمصانع ،والغرف التجارية ...الخ .

ولا تزال الترتيبات غير الرسمية هي الحل السائد لمشكلات سوق العمل في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط .وكما يبين الجدول رقم (٥٠)فإن أكثر من ٨٠في المائة من العمال في البلدان منخفضة الدخل ،وما يزيد على ٤٠في المائة في بلدان متوسط الدخل ،هم غير أجراء عادة ما يعملون في أسواق العمل غير الرسمية والريفية ،بعيداً عن النقابات وعن التدخل الحكومي المباشر [1].

جدول رقم (٥٠)العمالة بأجر كحصة من إجمالي العمالة حسب القطاعات ومجموعة الدخل القطرية .(نسبة مئوية من الإجمالي .

القطاع	منخفض الدخل	متوسط الدخل	مرتفع الدخل
الزراعة	٣,٦	٢٥,٦	٣٨,٢
الصناعة	٢٩,٨	٧٦,٧	٨٩,١
الخدمات	٤٦,٤	٦٨,٢	٨٥,٦
جميع القطاعات	١٧,١	٥٧,٤	٨٤,٤

المصدر:البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٢

وتتركز العمالة الريفية في قطاع الزراعة كمزارعين على نطاق ضيق أو المستأجرين،أو كمستخدمين بالزراعة مقابل جزء من المحصول أو كعمال لمزرعة العائلة بلا أجر أو كرعاة

[1] المصدر ذاته ص١٠١-١٠٢.

للماشية ...وهناك نسبة من العمالة الريفية تعمل في الصناعات الريفية الصغيرة أو قطاع التشييد أو في التجارة والخدمات الريفية الخ وربما يشتغل الآخرون أكثر من قطاع مما يؤدي إشكالية تصنيفهم في مهنة محددة.

وغالبية العمالة الريفية في جميع أقاليم العالم هم أصحاب الأعمال والمشتغلون لحسابهم ،ونسبة هؤلاء تكون أعلى في إفريقيا أكثر من غيرها حيث يكون وصول إلى الأرض اكثر شيوعاً من الأقاليم الأخرى .ففي غالبية البلدان الإفريقية لا يوجد أكثر من ٥%من القوى العاملة الزراعية تعرض خدماتها في السوق بصفة دائمة .بل يكون عرض خدماتهم بصفة موسمية وبمقابل عيني وليس نقدي .مع أنه من الملاحظ ازدهار أسواق العمل الريفية في كثير من بلدان الإقليم[1][*].

وتشيع العمالة مقابل الأجر في الأقاليم النامية الأخرى التي تتركز ملكية الأرض ويكثر فيها من لا يملكون أرض أو يملكون قطعاً صغيرة .وتقدر بعض الدراسات أن العمالة المستأجرة في بعض بلدان آسيا مثل إندونيسيا ،نيبال ،باكستان ،فلبين وسريلانكا تتراوح ما بين ٦٥-٧٠%من القوى العاملة الزراعية [2]وفي أمريكا اللاتينية يمثل العمال غير الأجراء عادة أقل من ٢٠%من القوى العاملة الزراعية[3].

ونظراً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المناطق الريفية في البلدان النامية ازداد ظهور الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية .فمنذ بداية السبعينات خاصة

---

[1] IDRISS JAZAIRy, et.al. op.cit.p. ١٦١-١٦٢

[*] ومما هو جدير بالإشارة أن أحد أهم الصعوبات التي واجهت المشروع الرأسمالي في البلدان النامية كانت الحصول على العمل المأجور ،وتحقيق هذا الهدف قد استدعى نزع ملكية الفلاحين ،وفرض ضرائب باهظة على عقاراتهم ،وممارسة ضغوط متزايدة على الفلاحين حتى يتعاملوا مع الاقتصاد النقدي وبالتالي مع النظام الرأسمالي .

[2] IDRESS JAZAIRY et. al. Ibid.

[3] IDRISS JAZAIRy, et.al. op.cit.p.١٦٢-١٦٣

بعد ظهور البرنامج العالمي للعمالة الذي وضعه المكتب الدولي للعمل [١] حدث انقــلاب في التفكير ،حيث تم لفت النظر إلى دور الكبير للقطاع غير الرسمي [*] في العمالة والدخل [**]

وبالرغم من أن القطاع غير الرسمي قد ارتبط منذ نشأته بالحضر ،فـــإن الدراســـات الحديثة بدأت تركز في دراسة أوضاع هذا القطاع في الريف .وذلك بعد أن اتضح أنه لـــه أهمية كبيرة في الأنشطة الريفية غير الزراعية ففي سنتي ١٩٧٥-١٩٧٦ كان القطاع غـــير الرسمي يشكل قرابة ٤٠%من هـــذا القطـــاع في ميـــدان العمالـــة في ســـنتي ١٩٨٠-١٩٨١.[٢] وفي حالة مصر يستوعب الريف أكثر من ٥٠%من إجمالي عمالة القطاع وفقـــاً لأحد التقديرات [٣]

أنظر أيضاً جدول رقم (٥١)حصة الأنشطة غير الزراعية والورش في العمالة الريفيـــة لبعض بلدان مختارة في آسيا (نسبة مئوية)

الدولة	السنة	الأنشطة غير الزراعية	الورش
بنغلاديش	١٩٨٤-٨٣	٣٣،٥	٧,٧
الهند	١٩٨١	١٩،٠	٦,٥
إندونيسيا (جاوا)	١٩٨٠	٣٧,٩	٩,٥
ماليزيا	١٩٨٠	٤٩,٣	١٠,٥
نيبال	١٩٧٨-٧٧	٠٠	١٤,٠
باكستان	١٩٨٣-٨٢	٣٢,٣	٩،٤
الفلبين	١٩٨٢	٣١,٩	٧,٠
سريلانكا	١٩٨١	٤٥,٨	٨,٤
تايلندا	١٩٨٣	٠٠	٥,٤

(٠٠)=غير متاح.

---

[١] International Labor Office, Employment ,Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya. (Geneva,ILO,١٩٧٢)

[*] يطلق على هذا القطاع اطلاقات عديدة منها القطاع غير الرسمي أو غير النظامي أو غير المهيكل أو الشعبي ....الخ .

[**] وقد ساهمت المؤسسات الدولية في إطار سعيها سياسات التكليف في تركيز الاهتمام على القطاع غير الرسمي .

[٢] جاك شارم القطاع غير المهيكل واقتصاد التنمية .(تحرير)عبد الفتاح العموض وآخرون ،اقتصاد التنمية تحليل حقيقي ونقدي (التعاضدية لطباعة والنشر)صفاقس -تونس ،١٩٨٤)ص١٥٤.

[٣] محيا زيتون ،الاستخدام في القطاع غير النظامي .(المجلة الاجتماعية القومية مج(٣٢)ع(٣)سبتمبر ١٩٩٥)ص٥٩-٦٠.

Source: IDRESS JAZAIRY et.al. op.cit. p١٦٥.

والأجور في الحضر بما فيها القطاع غير الرسمي أعلى كثيراً من الأجور في الريف في كثير من البلدان (أنظر جدول رقم (٥٢)مع الأخذ في الاعتبار أن جزءاً من الزيادة في الأجور في الحضر تعتبر زيادة وهمية إذ أن سكان الحضر يدفعون في كثير من السلع والخدمات أسعاراً أعلى من الأسعار التي يدفعها الريفيون .

جدول رقم (٥٢) نسب الأجور في مهن صناعية حضرية منتقاة إلى الأجور في الريف

البلد	عمال الحديد والصلب	عمال البناء
الأردن	١.٣٢	١,٢٣
إندونيسيا	١,٥٠	١,٣٤
بيرو	١,٦٣	١,٤٣
ترينداد و توباغوا	٢,١٩	١,٥٤
تونس	١,٧٩	١,٥٦
الفلبين	١,٩٦	١,٦٧
فيجي	١,٤٦	١,١٧
الكاميرون	١,٥٢	١,٥٢
كوت ديفورا	٣،٩٥	٨,٨٠
كوستاريكا	١,٠٩	١,١٠
كينيا	١,٣٧	١,٨٧
الهند	٨,٤٣	١,٧٠

المصدر :البنك الدولي تقرير التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٨.

وكما يتضح من جدول رقم (٥٣)فإن اتجاهات الأجور الزراعية الحقيقية تختلف بين الدول .ولكن الاتجاه الغالب هو انخفاض الأجور الزراعية الحقيقية

جدول رقم (٥٣) اتجاه الأجور الزراعية الحقيقية، ١٩٧٠-١٩٨٥.

البلد	نوع العمل	الفترة	متوسط معدل النمو السنوي في النسبة المئوية
آسيا			
بنغلاديش	غير ماهر	١٩٨١-٧٠	١,٣-
	غير ماهر	١٩٨٥-٧٢	٠,٨-
فنياغار	زراعة متخصصة	١٩٨٣-٧١	٥,٨-
إندونيسيا	زراعة متخصصة	١٩٧٨-٧٠	٠,٦-
جمهورية كوريا	ذكور	١٩٨٥-٧١	٧.٧
	إناث	١٩٨٥-٧٠	٨,٢
باكستان	غير ماهر	١٩٧٩-٧٠	٤,٣
فلبين	غير ماهر	١٩٨٥-٧٥	٣,٥-
سريلانكا	زراعة متخصصة		
	ذكور	١٩٧٣-٧٠	٥,٣
	إناث	١٩٨٣-٧٠	٥,٦
أمريكا اللاتينية			
الأرجنتين	غير ماهر	١٩٧٨-٧٠	٨,٤-
البرازيل	غير ماهر	١٩٧٨-٧٠	٥,٤
	غير ماهر	١٩٨٤-٨٠	٤,٣-
شيلي	غير ماهر	١٩٨٤-٧٠	٠,٩
كولومبيا	غير ماهر	١٩٨٤-٧٠	٧,٩
كوستاريكا	غير ماهر	١٩٨٣-٧١	٤,٠
اكوادور	غير ماهر	١٩٨٤-٧٠	٢,٧
السلفادور	..	١٩٨٤-٧٠	٤,٠-
غواتيمالا	..	١٩٨٠-٧٣	٤,٢-
هندرواس	..	١٩٨٤-٧٤	٢,٠
المكسيك	..	١٩٨٤-٧٠	٠,٢-
نيكاراغواي	..	١٩٨٠-٧٠	٢,٠-
بنما	..	١٩٨٤-٧٠	٠,٣
برغواي	..	١٩٨٤-٧٠	٠,١-
بيرو	..	١٩٨٠-٧٠	٢,٧-
أرغواي	..	١٩٨٤-٧٠	٠,٤-
الدول الإفريقية جنوب الصحراء			
بوتسوانا	غير ماهر	١٩٨٥-٧٢	١,٢
بروندي	..	١٩٨٥-٧٢	٢,٠-
ساحل العاج	بن وكاكاو	١٩٨٣-٧٠	٦,٠-
غانا	..	١٩٨٢-٧٥	٢٠,٧-
كينيا	..	١٩٨٤-٧٢	١,٣-
ملاوي	..	١٩٨٤-٧١	١,٨-
موريسيوش	..	١٩٨٥-٧١	١,٣
اسوزلاند	ماهر-ذكور	١٩٨٣-٧٢	٥,٧
تنزانيا	..	١٩٨١-٧١	٤,٧-
زامبيا	..	١٩٨٣-٧٢	٢,٣-
زيمبابوي	..	١٩٨٣-٧١	٥,٧

Source: IDRISS JAZAIRY et.al.op.cit. p.١٧٢

وكما أشرنا سابقاً فإن الفجوة الواسعة بين الأجر في الريف وفي المدينة تقوم بصـورة أساسية لتفسير الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل .مما يبرهن على أن البطالة في المدن لا يمكن أن تعالج بالاقتصار على التغييرات في السياسة الهادفة إلى زيادة عدد الأشغال في المدن ،بـل باتخاذ الإجراءات التي تحسن الإنتاجية الزراعية وفي خلق المزيد من الأشغال في الريف ،وفي جميع الإجراءات التي تجعل المناطق الريفية أوفر جاذبية ،وبذلك تهبط قوة السحب لـدى المدن .

ونادراً ما يكون الريفيون في البلدان المتخلفة ضمن الذين تشملهم أحكام الحـد الأدنى للأجور ،إذ أن معظم الريفيين يعملون في الأسواق الريفية وغير الرسمية والعمـال الذيـن يحاول تشريع الحد الأدنى حمايتهم هم عمال الحضر الرسميين .[١]

ولأسباب تتعلق للبيانات والمعلومات المتاحة والمفاهيم التعريفية لا يمكن معرفة مـدى انتشار البطالة –المقنعة والناقصة والسافرة –في أرياف الأقطار النامية بدقة ولكن حـتى إذا كنا بعجز عن إعطاء أرقام وإحصائيات دقيقة في الموضوع ،فإن مجرد ملاحظـة أحـوال المجتمعات الريفية تثبت بجلاء أهمية البطالة المتفشية فيها .والبيانات القليلـة المتاحـة عـن البلدان النامية تشير أن أرياف تلك البلدان تتعرض لمشكلة البطالة بشكل خطـير ونمـوا العمالة في كل من القطاع الزراعي وغير الزراعي كانت ضعيفة في العقدين المـاضيين في الدول النامية التي تتوفر عنها المعلومات [٢]

وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة البطالة في المناطق الريفية في مصر بمعدل أسرع مـن ارتفاع المعدل على المستوى القومي .فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى قوة العمل في منـاطق الريفية من ٦,٨% في عام ١٩٧٦ إلى ١٣,٧% في عام ١٩٨٦،في حين ارتفعـت تلـك النسبة في المناطق الحضرية من ١٠,٥% في عام ١٩٧٦ إلى ١٥,٨% في عام ١٩٨٦.[٣]

---

[١] انظر :البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ صص١٠٦–١٠٨

(٢) IDRISS JAZAIRY et.al. op.cit. ١٦٩

[٣] رجاء عبد الرسول ،البطالة في الريف المصري:الظاهرة والأسباب (تحرير)سلوى سليمان ١٩٨٩(البطالة في مصر)(دار النهضة القومية القاهرة)ص٦٧٦.

ومازالت البطالة المقنعة [*]منتشرة في أرياف الأقطار النامية ،ومازالت مقولة أو نظرية -كما يحلو لبعض أن يسميها -البطالة المقنعة لها سيطرة قوية في الأدب الاقتصادي مع أن مفهومها لم يعد مقبولاً على النطاق الواسع الذي كان في أوائل الخمسينات حيث هناك الآن نقاشاً محتدماً بين الباحثين حول وجود بطالة مقنعة في ريف الأقطار النامية ؟حيث يرى الكثيرون أن البطالة السائدة في تلك الأرياف هو بطالة موسمية وليست مقنعة .

ومن جهة أخرى فإن عملية الهجرة الريفية إلى المدن وبالذات إلى العواصم التي تشهد غالبية البلدان النامية الآن تحول البطالة المقنعة في المناطق الريفية إلى بطالة سافرة في المدن الصفيح التي تحيط المدن الكبيرة .

ومن الأمور المتفق عليها اليوم أن حجم البطالة السافرة في المدن والتي تظهرها الإحصائيات العامة في الدول النامية لا يمثل حجر الزاوية في مشكلة العمالة في هذه الدول نظراً لصغر حجم هذه البطالة السافرة لمجموع القوى العاملة .إن مشكلة الدول النامية تتركز في العمالة الناقصة في القطاع الريفي [1]إن أغلبية فقراء الريف هم ممن لا يجدون عمالة كاملة،

إذ معظمهم ينفقون في العمل ساعات طويلة في ذروة المواسم الزراعية ،ولكنهم فيما عدا ذلك يبقون عاطلين معظم الوقت فعلى سبيل المثال قدر مكتب الإحصائيات في بنغلاديش أن ما يقرب من ٤٣%من القوى العاملة في البلاد كانت في عام ١٩٨٩تستخدم استخداماً ناقصاً [2]وفي مصر اتضح أن ١٤%من أهل الريف مستخدمون بشكل غير كافي بسبب طبيعة أعمالهم المؤقتة والموسمية .[3]

---

[*] ينسب الاصطلاح ((البطالة المقنعة))إلى السيدة جوان ربينسون حيث وصفت عام ١٩٣٦حالة عمال المصانع الذين استغني عن خدماتهم واضطروا إلى قبول أعمال تافه لا تكاد تقيم أودهم ،ومن ثم فقد كانت تشير إلى الحالة التي تتضاءل فيها الإنتاجية الحدية بحيث لا تكاد تذكر .وهذا المفهوم هو نفس المفهوم الذي تستخدمه الدراسات المعاصرة لهذا الاصطلاح .(رجاء عبد الرسول ،مرجع سابق ص٦٧٥)

[1] محمد غنيمي ،مرجع سابق ص٨٦.

[2]

[3]

ويقدر الاستخدام غير الكامل في الريف الباكستاني ١٣%[1] والجدول رقم (٥٤) يبين وضع العمالة الناقصة في باكستان وأوضاع العمالة الناقصة في غالبية الأقطار النامية لا يختلف كثيراً عن الوضع الباكستاني.

جدول الرقم (٥٤) معدل العمالة والبطالة السافرة والعمالة الناقصة في باكستان لسنوات مختارة من عام ٦٦-١٩٨٨م.

نسبة قوى العمل الريفية التي

السنوات	العاملين	البطالة السافرة	العمالة الناقصة
١٩٦٧/٩٦٦	٩٨,٤٨	١,٥٢	١٥,٤٤
١٩٦٨/٦٧	٩٨,٦٥	١,٣٥	١٥,٤٠
١٩٦٩/٦٨	٩٨,٢٥	١,٧٥	٢٠,٧٩
١٩٧٠/٦٩	٩٨,٢٦	١,٧٤	١٨,٩٤
١٩٧١/٧٠	٩٨,٢٦	١,٣٤	١٥,٧٥
١٩٧٢/٧١	٩٨,٦٤	١,٣٣	١٨,٨٧
١٩٧٥/٧٤	٩٨,٦٧	٣,٠٠	١١,٠٢
١٩٨٩/٧٣	٩٧,٠٠	٣,٢٩	١٥,١٤
١٩٧٣/٨٢	٩٦,٧١	٢,٩٥	١٤,٨٥
١٩٨٥/٨٤	٩٧,٠٥	٣,١١	١١,٣٢
١٩٨٦/٨٥	٩٦,٨٩	٢,٥٠	١١.٦٨
١٩٨٧/٨٦	٩٧,٥٠	٢,٥٩	١٢,٣٦
١٩٨٨/٨٧	٩٧,٤١		١٣,٠٢

Source: M. Chaudhry and G.Mustafa Chaudhry; Trends of Rural Development in Pakistan.

(Pakistan Development Review Vol.٣١, Winter ١٩٩٢,No.٤) p.٨٠٥

ومع هذا فإن الدول النامية لا تعطي مشكلة العمالة الناقصة درجة من الاهتمام تتناسب مع حجمها وتركز جهودها على محاولة القضاء على البطالة السافرة لما لها من

---

(١)

خطورة سياسية واجتماعية .ولكن ثمة حقيقة يجب أخذها في الحسبان وهو أن القضاء على البطالة في المدن يتطلب التخلص من الاستخدام الناقص في الريف الذي يمثل مصدر مطـرد لدفع أعداد متزايدة إلى سوق العمل بالمدن .(١)

ومع أن وجود بطالة موسمية أو مقنعة أو ناقصة في الريف العالم الثالث يعتـــبر مـــن المسلمات الأساسية في كتابات التنمية الاقتصادية ،بل واشتهرت نماذج للنمو تعتمد أساساً على افتراض توافر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وإمكانية الاعتماد على هذا فـــائض لتنفيذ العملية التنموية إلا أن حجم كبير من البطالة السافرة يعتبر أمراً طارئاً على الاقتصاد الريفي في تلك البلدان .ولم يعد وارداً الآن أن تخص المناطق الريفية بظاهرة البطالة المقنعـــة بينما تكون البطالة السافرة في المناطق الحضرية وإنما أصبح وجود كافة نوعيات البطالـــة وارداً في السوقين .(٢)

وينبغي أن نعرج الحديث حول ظاهرة أصبحت مألوفة في عدد كبير مـــن البلـــدان النامية وهي ظاهرة بطالة الشباب المتعلمين(Youth Educated Un-Employment)فمع كثرة مـا يطرح التعليم والتدريب باعتبارهما السبيلين إلى العمالة إلا أن الأدلة المتاحة تدل علـى أن البطالة تنتشر في أوساط المتعلمين أكثر من انتشارها في أو ساط غير المتعلمـــين في جميـــع الدول النامية (٣)فعلى سبيل المثال نجد أن حوالي ٤٠%ممن لديهم درجـــة ماجســـتير في بنغلاديش إما عاطلون أو يعملون عمالة ناقصة وفي تايلند كانت معدلات البطالـــة بـــين خريجي الجامعات تتراوح بين ٢٠%و٣٥%خلال الفـــترة مـــا بـــين عـــامي ١٩٧٣-١٩٨٣(٣)وفي الهند يمثل الشباب المتعطلون حوالي ٨٠%مـــن إجمـــالي عـــدد المتعطلـــين و٧٥%من هؤلاء ممن تلقوا تعليماً في المدارس الثانوية وما فوقـــها وفي مصـــر نجـــد أن ٦٨%من جملة المتعطلين في عام ١٩٨٦هم من خريجي الثانوية والجامعات (٤)وفي مغـــرب بلغت نسبة المتعطلين ممن حصلوا على الشهادة الثانوية والبكالوريا والتعليم العالي والمـــهني

---

(١) محمد محمود غنمي مرجع سابق ص٨٦.

(٢) رجاء عبد الرسول ،مرجع سابق ص٦٨٢.

(٣) M. Aslam Choudhry and M. Ali Choudhry, op.cit. p.٦

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٨.

(٤) رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص١١٧.

حوالي ٤٤%من إجمالي عدد العاطلين[1] ولعل جدول رقم (٥٥)يعطينا أمثلة أكثر مما يدل أن مشكلة عمت غالبية البلدان النامية إن لم تكن عمت جميعهم .

جدول رقم (٥٥)البطالة في بلدان مختارة حسب المستوى التعليمي (نسبة مئوية)

البلد	السنة	بدون تعليم	بتعليم ابتدائي	بتعليم ثانوي	بتعليم عالي
الجزائر	١٩٨٩	٩,٣	٢٤,٢	٢٨,٩	٥,٨
تونس	١٩٨٩	١١,٢	٢٠,٤	١٧,٤	٥,٢
غانا	١٩٨٨	٣,٤	٧,٦	١٣,٥	١٤,٧
كينيا	١٩٨٦	١٣,٥	١٥,٦	٢٢,٢	٥,٤
زمباوي	١٩٨٧	١,٦	٦,٨	١١,٦	٠٠
ماليزيا	١٩٨٥	٤,٧	٢٢,٩	٣٠,٦	٣,٩
الهند	١٩٨٩	٢,٠	٣,٠	٩,٠	١٢,٠
إندونيسيا	١٩٨٥	٠,٦	١,٥	٧,٥	٥,٣
سريلانكا	١٩٨١	٤,٥	١٤,٥	١٥,١	٤,٢
كوت ديفوار	١٩٨٥	١,٠	٥,٢	٢١,٧	١٣,٧

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٨.

*ومن المعروف أن هذه الأرقام لا تشمل المتعطلين المحبطين الذين قنطوا من الحصول على عمل ومن جهة أخرى تشمل هذه الأرقام العمال الذين يعملون بالفعل ولكنهم يرغبون في تغيير أعمالهم).

ومع تعدد وتضافر أسباب المشكلة إلا أنه يمكن إيجاز الأسباب الجوهرية للمشكلة كما يلي[2].

(١)مشكلة التفاعل المتبادل (Interaction)بين النظام التعليمي وسياسات العمالة والأجور من خلال نظام يخصص الأعمال والأجور في المجتمع استناداً إلى المؤهلات التعليمية بالدرجة الأولى

---

[1] رمزي زكي ،المصدر نفسه ص١٤٩

[2] سامية مصطفى كامل ،التعليم –سوق العمل –بطالة المتعلمين ١٩٨٩ تحرير (سلوى سليمان."البطالة في مصر "مرجع سابق ص٦١٣.

(٢)هي مشكلة اختلال بين التوقعات المهنية التي يولدها النظام التعليمي لدى خريجيه ، وفرص العمل المتاحة بسوق العمل .

(٣)مشكلة هياكل الأجور والمرتبات الإدارية ،ومتطلبات تأهيلية متضخمة للحصول على العمل ،لا ترتبط إلا ضئيلاً -بالمتطلبات التعليمية الحقيقية للمهن المتاحة ،وبالندرة الحقيقية لعنصر العمل [*]

(٤)مشكلة عدم الرشادة السياسية في اتخاذ القرارات سواء بالنسبة للسياسة التعليمية ،أو سياسات العمالة والأجور ,فهي سياسات ترتبط عضوياً بعلاقات القوى الاقتصادية والسياسية في المجتمعات المتخلفة ،وبالتالي بالتحيزات السياسية للفئات الأقوى سياسياً واقتصادياً .

والمسألة التي تحتاج إلى تأكيد هنا،هي أن مجرد زيادة فرص العمل أو الحد من التعليم لن يحل المشكلة ،وإنما لا بد إلى جانب ذلك من إجراء تغيرات جذرية في كل من سوق العمل ومحتوى ونوعية التعليم .

وأرياف البلدان النامية تعاني من مشكلة المتعلمين المتعطلين أكثر من المدن فعلى سبيل المثال تشير بعض التقديرات أن نسبة العاطلين من الخريجين الذي يقطنون الريف في مصر تبلغ نحو ٧٠,٧% من إجمالي فائض الخريجين[١].

وتنامي مشكلة المتعلمين المتعطلين في المناطق الريفية يمكن عزوها بعدم القدرة هؤلاء المتعطلين على الانخراط في فرص العمل المتاحة في السوق إما لأنها لا تتناسب اجتماعياً مع أوضاعهم أو لأنهم غير مؤهلين للقيام بها[٢].

فنظام التعليم في البلدان المتخلفة يعاني من الاختلال ولا يتمشى مع احتياجات هذه البلدان من المهارات الفنية والمعارف الأساسية التي تفتقر إليها هذه البلدان ,ومهمة التعليم في البلدان النامية خاصة في مناطقها الريفية أصبحت توعية المتلقي على بؤس الواقع الذي يعيشه ،وكما يقول جلال أمين :((لم يوضع التعليم لمساعدة الشباب على تغيير قراهم بل

---

[*] هذه الظاهرة تدخل تحت الظاهرة التي تعارف عليها الاقتصاديون على تسميتها بالمرض الهولندي (Dutch Disease)

[١] نجلاء الأهواني ،ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري ،مرجع سابق ص٤٣٩.

[٢] رجاء عبد الرسول ،مرجع سابق ص٦٨٦.

لدفعهم إلى الهروب))وقبل أن يتمكن هؤلاء المتعلمون المتعطلون من هجرتهم الجسدية تكون قلوبهم وعقولهم قد هاجرت حيث تكون معلقة في المدن والعواصم ،لذا يبقون في حالة البطالة في الريف

وأحلك صور البطالة في البلدان النامية –خاصة في الريف –هي تلك المتعلقة بتشغيل الأحداث وعلاقاتها ببطالة الكبار –ودراسات التي تتناول تشغيل الأحداث تذكر ((بالمصانع الشيطانية السوداء))في عصر الثورة الصناعية في أوربا فعلى سبيل المثال تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه في عام ١٩٩١كان ٨٠مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠–١٤سنة يؤدون أعمال جد شاقة تستغرق جزءاً كبيراً من وقتهم وتحرمهم من التمتع بطفولتهم البريئة وذهابهم للمدارس وتنمية قدراتهم[1].

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣يوجد أكبر أعداد من الأطفال العاملين في آسيا حيث يشكلون في بعض البلدان أكثر من ١٠%من القوى العاملة ولكن يوجد أيضاً أعداد كبيرة من هؤلاء أطفال في إفريقيا حيث يقال أن عدة بلدان يعمل فيها ما يصل إلى ٢٠%من أطفالها وفي أمريكا للاتينية يعتقد أن أكثر من ربع الأطفال في بعض البلدان يعملون [2].ولعل أرقام جدول رقم (٥٧)توضح لنا عمق هذه المأساة ،حيث توضح لنا كيف ترتفع نسبة الأطفال الناشطين اقتصادياً (Economically active) الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٠–١٤سنة في عدد من البلاد النامية طبقاً للموقف في عام ١٩٩٥والغالبية العظمى من الأحداث العاملين في أنحاء العالم ينتمون إلى الأسر الفقيرة المحرومة وهم معاونون بلا أجر في مزرعة الأسر فالأطفال –خاصة الإناث –هم مورد هام للأسر الفقيرة

.

وترجع ظاهرة تشغيل الأحداث إلى أسباب تتعلق بالفقر[3].فعندما تكون الأسرة فقيرة تحتاج إلى دخل إضافي مهما كان ضئيلاً وأياً كان مصدره وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ريف الهند أن الأسر الفقيرة التي ليس لديها أي مدخرات أو أصول جارية والعاجزة عن الاقتراض ،ليس أمامها من خيار إلا إرسال أبنائها للعمل لتقليل المخاطر

---

[1] البنك الدولي ،تقرير التنمية عن العالم ١٩٩٥ص١٠٢.

[2] برنامج الامم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٣.

[3] انظر :تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٣.تقرير التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٣.

الناجمة عن فقد أحد الأبوين للعمل أو سوء المحصول في مزرعة الأسرة .ومع ارتفاع دخل الأبوين يستطيعان إرسال أبنائهما للمدرسة وليس للعمل .

جدول رقم (٥٦)عمالة الأطفال بالبلاد النامية نسبة الأطفال الناشطين اقتصادياً الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٠، ١٤سنة في بعض البلاد النامية (١٩٩٥)

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
في أفريقيا :		تايلاند	١٦,٢٢
الجزائر	١,٦٣	فيتنام	٩,١٢
بوركينا فاسو	٥١,٠٥	اليمن	٢٠,١٥
بروندي	٤٨,٩٧	في أوروبا	
الكاميرون	٢٥,٢٥	ألبانيا	١,١١
كوت دي لافورا	٢٠,٤٦	المجر	٠,١٧
مصر	١١,٢٣	إيطاليا	٠,٣٨
الحبشة	٤٢,٣٠	البرتغال	١,٧٦
غانا	١٣,٢٧	رومانيا	٠,١٧
كينيا	٤١,٢٧	أمريكا اللاتينية :	
مالي	٥٤,٥٣	الأرجنتين	٥,٥٣
المغرب	٥,٦١	بوليفيا	١٤,٣٦
النيجر	٤٥,١٧	البرازيل	١٦,٠٩
نيجيريا	٢٥,٧٥	شيلي	٠,٠٠
السنغال	٣١,٣٦	كولومبيا	٦,٦٢
أوغندا	٤٥,٣١	كوستاريكا	٥,٤٨
زامبيا	١٦,٢٧	كوبا	٠,٠٠
زمبابوي	٢٩,٤٤	الدومنيكان	١٦,٠٦
في آسيا:		غواتيمالا	١٦,٢٢
بنجلاديش	٣٠,١٢	هايتي	٢٥,٣٠
بوتان	٥٥,١٠	المكسيك	٦,٧٣
الهند	١٤,٣٧	نيكاراجوا	١٤,٠٥
إندونيسيا	٩,٥٥	باراجواي	٧,٨٧
إيران	٤,٧١	بيرو	٢,٤٨
العراق	٢,٩٥	أوراجواي	٢,٠٨
الأردن	٠,٦٨	فنزويلا	٠,٩٥

ماليزيا	٣,١٦	الأوقيانوس	
نيبال	٤٥,١٨	بابوانيوغنيا	١٩,٣١
باكستان	١٧,٦٧	جزر سولومون	٢٨,٨٩
الفلبين	٨,٠٤	بوليتريا	٣,٦٧
سوريا	٥,٧٨		
تركيا	٢٤,٠٠		

المصدر :رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص١٢٠.

كما تبين أيضاً أن زيادة أجور الأمهات في مصر بمقدار ١٠%أفضى إلى انخفاض تشغيل الأحداث بين سني ١٢-١٤بنسبة ١٥%،وانخفاض تشغيل الأحداث بين سن ٦-١١بنسبة ٢٧%وفي الهند فإن نفس الزيادة ستقلل مشاركة البنات في القوى العاملة نسبة تتراوح بين ٩-١٠%[١]وهذا مما يدل على أنه مع تناقص انتشار الفقر سيقل تشغيل الأحداث ،وأنه لن ينتهي تشغيل الأحداث إلا من خلال التخفيف من حدة الفقر الذي يمثل السبب الحقيقي لعمالة الطفل .فالفرصة البديلة لتعليم أبناء الفقراء عالية جداً .

ولكن هناك أيضاً أطفالاً كثيرين يشتغلون لعدم توفر التعليم أو السوء نوعية [٢]

وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تعبر عنها هذه الظاهرة ،فإن جانباً من عمالة هؤلاء الأطفال غالباً ما يكون بديلاً عن عمالة الكبار لأن رجال الأعمال يفضلون تشغيل الأحداث على الكبار بسبب ضالة أجور الأطفال وإمكان استغلالهم لساعات طويلة ،مع عدم مطالبتهم بدفع مصروفات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر[٣].

وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بهذه الظاهرة لأسباب مختلفة .فالبلدان الصناعية تعارض هذه الظاهرة لأن هؤلاء الأطفال يمثلون قوى عاملة رخيصة تنافس السلع في هذه البلدان .بينما يعارض آخرون من منظور إنساني .وأخيراً وليس أخر ينبغي أن نشير ولو

---

[١] تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٣

[٢] أنظر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ص٣٣. تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٣.

[٣] رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة مرجع سابق ص١١٩.

إشارة سريعة مشكلة عودة العمالة المهاجرة .حيث تشير جميع الشواهد الإحصائية إلى نهاية عصر الهجرة إلى النفط وأن تيار الهجرة المرتدة يأخذ طابعاً واضحاً منذ عام ١٩٨٦[١].

والبلدان التي تعاني من مشكلة الهجرة المرتدة أكثر من غيرها هي التي تعاملت مع الأيدي العاملة على اعتبار أنها ((سلعة تصديرية))ذات أهمية تقترب أحياناً من أهمية السلع التصديرية في بنية موازين المدفوعات مثل (تركيا،مصر،باكستان،المغرب ،اليمن،السودان،.....الخ)).

وتشكل العمالة الريفية جزءاً كبيراً من العمالة المهاجرة إلى الدول العربية النفطية حيث تشير إحدى الدراسات أن من بين ٥ملايين عامل مهاجر إلى الدول النفطية في عام ١٩٨٥كان من بينهم ٢مليون عامل ريفي[٢]ونفس الدراسة السابقة قدرت أن تصل العمالة الريفية المهاجرة من إقليم الشرق الأدنى إلى الدول العربية النفطية اكثر من ٦ ملايين في نهاية الثمانينات[٣].

وهناك عدد من العوامل المتضافرة والتي تساهم في الحد من الطلب على العمالة الريفية المهاجرة ،إلى البلدان المصدرة للنفط أهمها :

هبوط أسعار النفط ،واستكمال الكثير من البلدان المصدرة للنفط نسبة كبيرة من مشاريعها الرئيسية لإقامة هياكلها الأساسية .

وأهم المشاكل التي تواجه قوافل العمالة المرتدة هي ضعف المقدرة الاستيعابية لأسواق العمل المحلية والسحب المتزايد من المدخرات التي تم تكوينها خلال فترة الهجرة وتآكل قيمتها الفعلية تحت تأثير التضخم بحيث تجد العمالة المرتدة نفسها واقعة بين فكي الكماشة :((البطالة المطولة)"والتضخم الجامع))[٤].

---

[١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (روما،١٩٩٠)انتقال اليد العاملة بين دول إقليم الشرق الأدنى وتأثيره على التنمية الزراعية في الإقليم .ص٥.

[٢] المرجع ذاته ص١-٢

[٣] المرجع ذاته ص١-٢.

[٤] محمود عبد الفضيل ،الهجرة الدولية في الوطن العربي :نظرة عامة .(ورقة المقدمة إلى الندوة ((الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة))عمان ٤-٩ديسمبر ١٩٨٩)ص١٩.

ومما يزيد الطين بلة أن نسبة متزايدة من المهاجرين العائدين والذين هم من أصول الريفية تتجه إلى الاستقرار في المدن وبذلك تتنافس مع الأيدي العاملة الحضرية على فرص العمل القليلة أصلاً .

ولعل أصعب مشكلة التي تصادف واضعي السياسة الاقتصادية في البلدان النامية المرسلة للعمالة هي إعداد العدة لاستيعاب تيارات العمالة العائدة في بنية الاقتصاد الوطني وخلق فرص توظيف منتجة لها .بيد أنه يتعين أن نؤكد أن إدماج العمالة العائدة في سوق العمل المحلي ليست بالأمر الميسور ،في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة وتتسم فيه سوق العمل بالتجزئة وانقسامها إلى أسواق فرعية توجد بينها حواجز وسدود[1].

---

[1] محمود عبد الفضيل ،الهجرة الدولية في الوطن العربي :نظرة عامة مرجع سابق ص١٩ .

الفصل الثالث: مجالات التنمية الريفية.

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستديمة أمر ضروري لا مناص منه بالنسبة للأقطار النامية لمواجهة ذل الفقر المدقع والبطالة المتفشية. بيد أن التنمية على أهميتها ليست ضماناً بحد ذاتها لتنمية من الناس وإليهم. فعلى عملية التنمية أن تكون موجهة بحيث ترفع من دخل وإنتاجية الفقراء ولما كانت التنمية الريفية تهدف إلى خفض حجم الفقر،فإنه يجب أن تكون مصممة بشكل يستهدف بوضوح زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية،إذ أن مكافحة الفقر الريفي لا يمكن أن ترجع إلى معالجة أعراضه وحدها. إن سياسات المعونة،وإنشاء شبكات للأمن ضرورية لتلطيف الفواجع البشرية،وإعانة الذين لا يستطيعون الوفاء بحاجتهم عن طريق عملهم،غير أن هذه السياسات لا تعالج جذور الإقصاء،ولكنها تحول المستبعدين والمهشمين إلى المهشمين يتلقون المعونة.ولكن التحدي الحقيقي يتمثل في كسر شوكة الإقصاء،وتوسيع القاعدة الإنتاجية للفقراء وزيادة إنتاجية كل نشاط يضطلعون به بحيث يحقق لهم دخلا أعلى،وإلا فلن يرتفعوا أبدا فوق مستوى الكفاف.وفقراء الريف مصدر رئيسي للإنتاج الاقتصادي لم يستغل بفاعلية، وطاقة كامنة يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج الأغذية في البلدان التي تعاني من العجز الغذائي،وذلك بشرط أن ينظر إليهم باعتبارهم شركاء في عملية التنمية وليس مجرد مجال من مجالات الاستثمار أو مجرد أرقام وبيانات إحصائية[1]. ولما كانت غالبية فقراء الريف تكسب عيشها من الزراعة،فإن إعادة توجيه استراتيجيات التنمية لصالح هذا القطاع يمكن أن يساهم في تحسين أحوال الفقراء المعيشية.وكان ينظر إلى التنمية الريفية إلى وقت قريب على أنها مرادفة للإنتاج الزراعي كما اعتبرت الإحصائيات الخاصة بارتفاع الإنتاج الحقلي كمؤشر أول على التقدم في الريف إلا أنه لم يعد ينظر التنمية الريفية كما أشرنا مراراً مجرد نمو زراعي.إذ أن مفهوم التنمية الشاملة قد فرض نفسه على الفكر التنموي.والذي يعترف الدور الريادي لقطاع الزراعة في عملية التنمية الريفية. وبحكم الطابع الانتشاري للصناعات الصغيرة والحرف التقليدية في داخل الاقتصاد الوطني فلا تخفي إمكانياتها الكبيرة

---

[1] انظر:نجيب صعب،مرجع سابق ص٧٨-٨٠

في مساهمة رفع المداخيل الفقراء وتحسين مستوى رفاهيتهم، وإلى خلق توازن أفضل في الفرص الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية إذا تم نشرها في أرجاء المناطق الريفية.ونظراً إلى ما للإنسان من دور حاسم في عملية التنمية،فيجب أن يحتل مكانة مركزية منها.ذلك لأن الفكر التنموي يعترف بأن تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والتغذية والإسكان لا يمكنها أن تطور بصورة مباشرة البناء الجسماني ونوعية حياة فقراء الريف فحسب،بل تستطيع أيضاً بصورة غير مباشرة زيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على إسهام في الاقتصاد القومي.لذلك تستلزم التنمية الريفية إعطاء أولوية خاصة بالموارد البشرية بالتوازي مع تنمية النشاطات الإنتاجية لذا سيبحث هذا الفصل هذه المجالات حيث يشمل على أربعة مباحث كما يلي:-

المبحث الأول:التنمية الزراعية

المبحث الثاني:تنمية الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة

المبحث الثالث:التعليم

المبحث الرابع:الصحة

المبحث لأول:تنمية القطاع الزراعي.

وتحته ثلاث مطالب

المطلب الأول:الزراعة مقابل الصناعة

المطلب الثاني:واقع القطاع الزراعي في الوطن الإسلامي

المطلب الثالث:السياسات الزراعية المطلوبة.

المطلب الأول: الزراعة مقابل الصناعة[*].

لقد ورثت الأقطار النامية من الاستعمار هيكلاً اقتصادياً مشوها يعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها واستيراد السلع المصنعة ولا حظ أبناء تلك الأقطار أن اقتصاداً يعتمد على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الرئيسية إنما يعاني من عدم استقرار الدخل القومي أكثر من الاقتصاديات المصنعة، إذ أن أسعار المواد الأولية أكثر تقلباً من أسعار السلع المصنعة. لذا اندفعت الأقطار النامية منذ حصولها على استقلال السياسي نحو تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر دخلها القومي، ومن ثم أصبح التصنيع هو السياسة الرئيسية لإقامة قاعدة إنتاجية متطورة ومتنوعة،تلبي حاجات المجتمع من إنتاج السلع وأدوات الإنتاج،وتسهم في زيادة الدخل وتنويع مصادره،وتخلق فرصاً للتوظف ورفع مستوى المعيشة[1]

ولقد عبر (نهرو)عما كان يؤمن به العالم النامي حين قال :((إن التقدم الحقيقي لا بد وأن يعتمد آخر الأمر على التصنيع)).[2]

وأهملت الزراعة[*]وتم التركيز على الصناعة تحت شعار التصنيع بأي ثمن دون أن يتم توجيه وتنفيذ ذلك التصنيع بصورة جيدة مما أوقع البلدان النامية في تبعية أدهى وأمر من تلك التي كانوا يريدون الخروج منها وتحقق في تلك الأقطار قول ابن عبدون:((الفلاحة هي العمران..وبيطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام)).[3]

(*) وتشمل الزراعة هنا على إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني (تربية الماشية والدواجن)وصيد السمك)

(1) رمزي زكي،الاقتصاد العربي تحت الحصار مرجع سابق ص٣٩-٤٠

(2) موراي د برايس،التنمية الصناعية ترجمة أحمد سعيد دويدار وآخرون (مكتبة الانجلوا المصرية ،القاهرة ،مايو١٩٧٠)ص١٥

(*) في تحليل عينة من ١٨ بلدان في الفترة ٦٠-١٩٨٤قدر شيف **Schiff** وفالديس **Valdes** (١٩٩٢)أن التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر أديا إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري للزراعة بنسبة ٣٠%،ونتج عن ذلك تحول للدخل بعيداً عن الزراعة بما يساوي ٤٦%من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة .(يعقوب يارون وماكدونالد بنيامين،تنمية الأسواق المالية في الريف التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٧)ص٣٨

(3) عز الدين أحمد موس،النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري (دار الشروق،ط الأولى،١٩٨٣)ص١٦٣.

وكانت تنطلق النخبة الحاكمة في البلدان النامية في توجهها نحو التصنيع تشـــجيعات الخبراء والمستشارين الغربيين الذين كانوا يعلنون بصراحة:أنه((ليس للتصنيع من مثيـــل في عصرنا الراهن))[١]كما قال سنجر(H.W.Singer). و((أن التنمية الزراعية في مجتمع زراعـــي يعاني من زيادة السكان ليست في رأيي هي الطريق المنطقي للتنمية الاقتصادية[٢]كما قـــال راجنرنركسه (Ragner Nurkse)[**] وكتب هيرشمان يقول:((الزراعة مدانة بالتأكيد بســـبب افتقادها الحافز المباشر على إقامة أنشطة جديدة عن طريق مالها من آثار رابطـــة-فتفـــوق الصناعة في هذا الصدد هو تفوق ساحق))[٣]. وحسب جالبريث فإن الاقتصاد الزراعي هو ((ذلك الجزء من مهنة الاقتصاد يعتقد كثيرون أنه أدنى مكانة من أجزائها الأخرى))[٤].

بل نجد أن هذا الموقف المنحاز ضد الزراعة متأصل في الفكر الاقتصادي نفسه وكمـا لا حظ كينـــز فإن:((أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة،سواء عندما تكون صائبـــة،أو عندما تكون خاطئة،تكون أقوى من الفهم الشائع لها،والحقيقة أن العالم يحكم شيء آخـــر قليل الشأن فالناس العمليون الذين يفتقدون أنهم معفون من أي تأثيرات فكرية،هم عـــادة أسرى اقتصادي راحل))[٥]

فنجد أن كانت مدرسة الطبيعيين (Physiocrats) -وعلى الأخص أبوهم فرانسوا كينيـه (Francois Quesnay) ذلك الطبيب((الذي جعل من الاقتصاد السياسي علماً[٦]-تعتبر النشـاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج وما عدا الزراعة فهو نشاط عقيـــم واعتـــبرت الأرض

---

[١] حامد عبد المجيد دراز،صلاح الضريبة الزراعية أساس التنمية الاقتصادية في مصر .(مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية)ص٩٠

[٢] نفس المرجع السابق ص٨٩.

[**] ومن المعروف أن نركسه هو صاحب نظرية النمو المتوازن(Theory of balanced Growth) والتي يؤكد أن سياسة التنمية الاقتصادية ينبغي أن تستهدف إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة في برامجها وأن تخلف أي منهما عن الأخر لابد وأن يعرقل نمو القطاع الأخر ومع ذلك نرى أن نركسه لم ينجوا من التناقض وبصفة عامة وكما يقول كرم فإن استراتيجية الدفعة القوية والنمو المتوازن لم تهمل القطاع الزراعي تماما، لكنها اكتفت بإعطائه دور ((البقرة الحلوب))في خدمة قطاع الصناعات الاستهلاكية.(انطونيوس كرم،مرجع سابق ص٢١٠).

[٣] جاك لوب،مرجع سابق ص٢٨٠

[٤] جون كنيث جالبريث؛ تاريخ الفكر الاقتصادي. مرجع سابق ص٢٢٥.

[٥] جاك لوب؛ مرجع سابق ص٢٧٨

[٦] محمد دويدار،تاريخ الفكر الاقتصادي.(دار الجامعات المصرية،تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبع(بدون))ص٨٧.

العامل الإنتاجي الأساسي القادر على خلق الناتج الصافي (Net Product). وقد ظل هذا الاعتقاد سائداً حتى ظهرت الصناعة كنشاط اقتصادي جديد قادر على التوسع بصورة لا متناهيةٍ تقريباً.ولهذا السبب أعطاها الاقتصاديون التقليديون (The classic school) اهتماما خاصاً واعتبروها المحرك الطبيعي لعملية التقدم الاقتصادي.(*)وبعدها بدأت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني تتراجع حتى أضحى النشاط الزراعي وكأنه مرادف للتخلف.(١)وكان الفكر الاقتصادي منذ الكلاسيك ينطلق عند تناوله لأوضاع الزراعية من الخصائص المميزة للقطاع الزراعي، بمعنى أن هذا الفكر يرى أن العلة لصيقة بهذا القطاع بل هي عيب:((خلقي وطبيعي))فيه.(٢)ومن أهم هذه الخصائص حسب هذا الفكر ما يلي:(٣)

١-انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي ويرجع انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعة -حسب زعم هؤلاء الاقتصاديين لعوامل عديدة أهمها أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بعكس الصناعة التي تخضع لقانون الغلة المتزايدة.ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن قانون الغلة المتناقصة قانون لا فكاك منه حسب تعبير مارشال،(٤)ويعتبرونه من أكثر المبادئ الاقتصادية أهمية(٥).

(٢)الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة فقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك ومن نحا نحوهم الدور الذي تلعب الصناعة في دعم الزراعة أكثر من اهتمامهم بالعملية العكسية.(٦)فهم يبرزون كيف تمتص الصناعة قوة العمل من قطاع الزراعة، وكيف تزود

(*) وجدير بالإشارة أن مدرسة التجاريين خاصة الفرنسية كانت تعتقد أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة والتوسع من المنتجات الزراعية ولذلك اعتمدت على الصناعة لتشجيع الصادرات وقد دافع عن هذه السياسة الوزير كولبيرت (Colbert)الذي اتخذ عدة إجراءات من شأنها تشجيع الصناعة المحلية، منها إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية تخفيضاً لنفقات المعيشة وبالتالي تقليل نفقات الإنتاج مما يؤدي إلى تشجيع الصناعة.

(١) سيدي محمود ولد سيدي محمد،مر جع سابق ص١٧٢-١٧٣

(٢) أحمد بديع مصطفى بليح،المشكلة الزراعية بحث اقتصادي تحليل مقارن في سوق الأوربية المشتركة (دار الجامعات المصرية الإسكندرية تاريخ الطبع(بدون)رقم الطبع(بدون)ص٦٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل والنقد لهذه الخصائص انظر:جاك لوب،مرجع سابق ص٢٧٨- ٢٩٠أحمد بديع مصطفى بليح.مرجع سابق خاصة الباب الأول.ص٧-١٣٣

(٤) أحمد بديع بليح مرجع سابق ص١٥

(٥) نفسه ص١٣.

(٦) جاك لوب مرجع سابق ص٢٧٩

الصناعة الزراعة بالعديد من مستلزمات الإنتاج كالآلات والأسمدة والتقاوي والموارد المالية..الخ

(٣)خاصية الجمود لدى المزارعين يرى هؤلاء الاقتصاديون أن المزارعين الريفيين يتصفون بتمسك الأفكار الموروثة، والعادات المنبوذة، والخزعبلات والخرافات الباطلة،وقوة نزعة التعلق بالمعلوم والرفض المجهول بل الخوف منه. ويترتب من هذه الصفات سوء استخدام الموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة خاصة لدى المزارعين.

ويجرأ هؤلاء الاقتصاديون من نفي الريفيين صفة الرجل الاقتصادي (Homo OEconomicus) أو الرشد الاقتصادي (Economic Rationality) وهي صفة تعبر في نظر الفكر الغربي لطبيعة الإنسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي ولهذا نجد أن الاقتصاديين الكلاسيك والماركسين مسؤولون إلى حد كبير هذه الأحكام المسبقة التي أسهمت في تشويه كثير من السياسات الإنمائية.[1]فعلى سبيل المثال نرى أن دافيد هيوم لم يتردد في اتهام المزارعين بالكسل والتبديد على حين كان ماركس وانجلز يريان في طبقة الفلاحين دعامة للنظام القائم من غير المرجح أن تتطور أو تقبل التحديث تلقائياً[2]فالمزارعون في نظر ماركس وانجلز:((ليسوا ثوريين،ولكنهم محافظون. ليس هذا فحسب بل هم رجعيون لأنهم يحاولون تحريك عجلة التاريخ إلى الوراء)).[3]

وقد شبه ماركس الفلاحين بكيس مملوء بالبطاطس والتي وإن كانت مجتمعة في داخل الكيس فإن لكل منها قشرة بمثابة الجلد والغلاف تحتويها وتعزلها عما يجاورها أو يلتصق بها وتحول دون تبادل التأثير والتأثر مع سواها مما يوحي أنه كان يعزو إلى أهل الريف واقعاً جامداً، سلبياً، لا يعرف التفاعل الداخلي. فهو وإن أسماهم طبقة اجتماعية في أماكن عديدة من مؤلفاته، إلا أنه يعتبرهم طبقة ناقصة لا يعون ذاتهم ولا مصالحهم وليس بينهم أيّة لحمة حميمة تجعل منهم قوة منظمة جديرة بأن تمثلهم وتقوم بالدفاع عنهم وبحمايتهم.[4]

---

[1] نفس المرجع ص٢٨٢

[2] نفسه ص٢٨٢

[3] نفسه ص٢٨٢

[4] توفيق توما مرجع سابق ص١٣٤

كما أن أنجلز يتهم الفلاحين بأنهم:((الدعامة الأقوى ليس فقط للفساد البرلمـــــاني في باريس وروما وإنما أيضاً للاستبدادية الروسية))[1].ومن حسنات الرأسمالية في نظر كـــارل ماركس أنها:((خلقت مدنا هائلة، وزادت سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس إلى ســكان الريف، وبذلك أنقذت نسبة كبيرة من السكان من بلاهة الحياة الريفية))[2]. وقد كتـــب الاقتصادي الأمريكي المشهور جون كينث جالبرت الذي ولد في ريف كندا ((أن الفــلاح الجيد يحتاج إلى ظهر قوي وعقل ضعيف))[3].

وفي الواقع فإن صنوف الظلم والتعسف التي تمارس ضد المزارعين حتى من قبل بعــض حكوماتهم هي نتيجة طبيعية لاعتقاد أن المزارعين جسد خامل لا يأتي بشغب ولا بشـــر بسبب الفقر والجهل المنتشر في أوساطهم. ومما لا شك فيه أن تشويه الزراعة والمزارعين في الأقطار النامية وإنما تم في إطار الفكر التنموي الغربي الذي هـــدف أساســاً إلى رسملــة (=التحويل إلى الرأسمالية)القطاع الزراعي وذلك في تبني سياسات للتنمية الزراعية تهـــدف إلى زيادة الإنتاج إلا أنها أيضاً وهو الأهم تهدف إلى نقل الفائض الزراعـــي إلى الــدول المستعمرة الرأسمالية؛ مما أدى إلى إفقار الغالبية الساحقة من الفلاحين[4].وحجة المســـتعمر هي اعتبار زراعة المهزوم(المستعمرات في أفريقيـــا وآســيا،وأمريكـــا اللاتينيـــة)بدائيـــة ومتأخرة[5].وهكذا لم تعد الزراعة تعتبر مصدر غذاء للسكان المحليين بل مجــــرد وســيلة لاستخلاص الثروة لصالح الدول الاستعمارية[6].وقد تحدث عن هذه الفكرة الاقتصـــاديون الكلاسيك،فقد قال الاقتصادي البريطاني جون استيورات ميل في كتابه مبادئ الاقتصـــاد السياسي:((إن المستعمرات لا يجب النظر إليها علـــى أنهـــا حضـــارات أو دول علـــى الإطلاق،بل على أنها ((مؤسسات زراعية)هدفها الوحيد هو إمداد المجتمع الأكبر الـــذي تنتمي إليه (الدولة المستعمرة)،والزراعة المجتمع المستعمرّ مجرد فرع من النظام الزراعـــي

---

[1] جاك لوب مرجع سابق ص٢٨٢-٣.

[2] جون كنيث جالبريث؛ مرجع سابق ص١٤٩.

[3] تودج،بوشهولز.أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث ترجمة نزيرة الأفندي وعزة الحسيني ،المكتبة الأكاديمية القاهرة ط.الأولى ١٩٩٥)ص٢٢٩

[4] سعيد الحضري مرجع سابق ص٦٠

[5] فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتز مرجع سابق ص١٢٣

[6] نفسه ص١٢٣-٤

للدولة المركز)). ويستمر ميل قائلا: ((إن مستعمراتنا في الهند الغربية مثلا لا يمكن اعتبارها دولاً ...فالهند الغربية هي المكان الذي فيه تجد إنجلترا أن من المناسب القيام بإنتاج السكر،والبن،وبعض السلع الاستوائية الأخرى))[1].ولقد ثار جدل محتدم بين المهتمين بالتنمية الاقتصادية حول العديد من النقاط وتركزت المناقشات حول الثنائيات المعروفة مثل الزراعة مقابل الصناعة[*]النمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن إحلال الواردات مقابل تعزيز الصادرات المشروع الكبير مقابل المشروع الصغير ...الخ[**]

وترتب على ذلك أن تشتت جهود الكتاب في محاولات لتغليب رأى على الآخر، وهي محاولات وجهت النقاش إلى طريق دائري لا نهاية له من باب أيهما أسبق البيض ولا الدجاجة[٢].وفي الواقع أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هناك تنافساً بين الصناعة والزراعة في أحداث التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية لا يمكن حدوثها بالتنمية الصناعية وحدها أو بالتنمية الزراعية وحدها. بل وأكثر من ذلك، إذ أنه لا يمكن أحداث تنمية الصناعية دون تنمية زراعية والعكس الصحيح.فبما أن الغالبية العظمى من سكان الأقطار النامية يعيشون في المناطق الريفية، فإنه لا يمكن ضمان رفاهيتهم بدون التنمية الريفية والزراعية. لذا فإن التنمية الزراعية ليست خياراً من الخيارات بل هي أمر لا بد منه. وكذلك ليس التصنيع بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية مجرد خيار شأنه في ذلك شأن التنمية الزراعية ولا بد للتصنيع من أن يكون جزءا أساسيا من أهداف السياسة العامة.

وباختصار فإن تنمية هذين القطاعين متلاحمة وكل منهما يعتمد على الآخر اعتماداً كبيرا. واتباع سياسة الكل أو لا شي لا تجدي شيئا. وليست القضية قضية تنمية صناعية أو زراعية بل هي قضية الإنسان وكيفية تحسين رفاهيته. وضمن هذا السياق، لا يمكن لأي برنامج إنمائي يدعو إلى النمو غير المتوازن ويبالغ التصنيع بالنسبة للزراعة أو الزراعة

---

[1] نفسه ص١٢٤

[*] وفي الفكر الإسلامي نجد أن هذه القضية أثارت جدلاً بين المفكرين الإسلاميين في العصور الوسطى حيث نجد أنه مع اتفاق الجميع على أن الزراعة نشاط لا يجب إهماله ولكنهم اختلفوا في درجة الاهتمام به حيث أن هناك من يفضل الزراعة على الصناعة والتجارة والعكس الصحيح واحتج كل فريق منهم على ما يتميز به القطاع الذي يفضله من المميزات. ولكننا نجد أن جمهور الفقهاء يقرر أن المعيار الأساسي للأفضلية هو عموم النفع المترتب على ممارسة النشاط (انظر:محمد الحسين الشيباني مرجع سابق ص٣٩ وما بعدها)

[**] يرى محمد شابرا أن سبب هذا الجدل العقيم في الاقتصاد التنموي يرجع لعدم وجود آلية اصطفاء تقوم على قيم متفق عليها، ولا سيما العدالة الاجتماعية والاقتصادية(انظر محمد عمر شابرا ،الإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق ص٢٠٧-٨

[٢] انظر محمد عمر شابرا المرجع السابق ص٢٠٧ وما بعدها حامد عبد المجيد دراز مرجع سابق ص٨٨.

بالنسبة للصناعة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الظلم والبؤس وأن يوجد في الاقتصاد إختناقات يصعب إزالتها.[1]

وفي الحقيقة فإن البلدان ذات النمو الزراعي الضعيف، مع بعض الاستثناءات مثل البلدان المصدرة للنفط والمعادن، نموها الصناعي ضعيف والبلدان ذات النمو الزراعي المرتفع نموها الصناعي مرتفع.[2] وتؤكد إحدى دراسات البنك الدولي أن البلدان التي لديها أعلى درجة من التمييز ضد الزراعة كان لديها أدنى معدلات للنمو الاقتصادي [3]. ومن ناحية التاريخية فإن الصناعة في كل الدول الصناعية قد قامت في مراحلها المبكرة على عاتق الزراعة.[4] وقد قيل لم يكن باستطاعة دافيد هيوم: ((أن يتذكر فقرة في أي مؤلف قديم، يعزى فيها نمو المدينة إلى قيم إحدى الصناعات))[5]. ولم تكن ثمة بد من أن يكون الأمر كذلك إذ أن الزراعة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في نواحي الخمسة التالية على لأقل:-[6]

(١)توفير المواد الغذائية للطلب المتزايد.

(٢)توفير المواد الأولية للصناعة.

(٣)توفير الأيدي العاملة لقطاع الصناعة.

(٤)فتح أسواق واسعة لمنتجات الصناعية.

(٥)توفير قدر من الصرف الأجنبي عن طريق الصادرات.

ومن ناحية أخرى فإنه رغم صحة أن مساهمة الزراعة من الدخل القومي ينقص على مدى البعيد، فإن تحويل الموارد من الزراعة ينبغي أن يأتي على نحو طبيعي من خلال نمو

---

[1] محمد عمر شابرا.الإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق ص٢٠٨-٩

[2] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص١٠١.

[3] يعقوب يارون وماكدونالد بنيامين ،تنمية الأسواق المالية في الريف (التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٧)ص٣٨.

[4] لدراسة مفصلة لتجارب الدول حول التنمية الصناعية انظر:-

حاك لوب مرجع سابق ص٢٥٨-٢٧١ بول بيروك: هل العالم الثالث في طريق مسدود .ترجمة موريس جلال .(منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ١٩٧٧)خاصة الفصول الثاني والثالث والحادي عشر

[5] جون كينث جالبريث؛ مرجع سابق ص٣٣٢.

[6] في هذه النقاط انظر كتب التنمية الاقتصادية والاقتصاد الزراعي وتاريخ الاقتصادي.

إنتاجيتها،وليس من خلال سياسة تبالغ في انحيازها ضد الزراعة[1].فالقطاع الزراعي المتأخر يلعب دوراً كابحاً لأية عملية تنموية .

ولقد أسهم عدد من الاقتصاديين في بيان دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية وأكدوا على أن التنمية الزراعية شرط ضروري ولكنه غير كاف لنمو الصناعة والعملية التنمية بصفة عامة،ومن أشهر هؤلاء الاقتصاديين سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) وثيودور شولتز (Theodore Schultz) وبروس جونستن (Bruce F.Johnston) وجون ميلر(John W. Meller) وبول بايروخ (Poul Bairoch) وغيرهم. وأصبح من المسلم به حاليا أن قسماً كبيراً من المصاعب التي تعانيها البلدان النامية هو نتيجة عن عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية، وأصبحت المسألة الزراعية العنصر المهيمن في استراتيجية التنمية وعليها يقع بطريقة أو أخرى مدى نجاح أو فشل تلك الاستراتيجية انطلاقا من أن المشكلة في العالم الثالث هي مشكلة الجوع أولاً وأخيراً.[2]ويجمع الاقتصاديون الآن من حيث المبدأ على أهمية الدور الذي تقوم به الزراعة في عملية التنمية.[3]والشعار المهيمن على أدبيات التنمية في الوقت الحاضر هو ((العودة إلى الأرض)).[4]

وبالرغم من أن كثير من البلدان النامية أعلنت أن التنمية الزراعية هي حجر الزاوية في خطط تنميتها فإن ما يلفت النظر للغاية أن أغلب البلدان النامية لم تخصص في السنوات الأخيرة إلا نسبة ضئيلة جداً من ميزانيتها الحكومية للزراعة.مع أن إدراك الدور الكبير الذي يأخذه القطاع الزراعي في العملية التنموية دفع معظم البلدان إلى الاهتمام بهذا القطاع، وظهرت إلى وجود أبحاث كثير حول واقع القطاع الزراعي ودوره وضرورة القيام بإصلاحات زراعية أساسية عند التحدث عن التنمية. وفيما يلي نتناول واقع القطاع الزراعي في البلدان الإسلامية.

---

[1] البنك الدول: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص١٠١

[2] غسان بدر الدين:جدلية التخلف والتنمية (ط الأولى ،١٤١٢=١٩٩٣ص١٧١

[3] سيدي محمود ولد سيدي محمد ،مرجع سابق ص٢١١

[4] انطونيوس كرم:مرجع سابق ص٢١١

المطلب الثاني:واقع الزراعة في البلدان الإسلامية.

يحتل قطاع الزراعة مركزاً هاماً في الهيكل الاقتصادي لعدد كبير من الدول الإسلامية حيث يصبح وصف العالم الإسلامي بأنه عالم الفلاح. ويمكن أن نتحقق من ذلك إذا علمنا :

أولاً: أن الزراعة مازالت تمثل القطاع الأكبر من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي(.G.D.P)كما هو موضح في الجدول رقم(٥٧)ولكنه يلاحظ أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي للاقتصاد القومي قد تناقصت في معظم الأقطار الإسلامية وعند مقارنة بين نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي في كل من الدول المتقدمة والدول الإسلامية نلاحظ أن الفرق شاسع جداً،فبينما تزيد هذه النسبة عن نصف الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول الإسلامية نجد أن هذه النسبة كانت عام ١٩٩٥ ٢% في كل الدول المتقدمة محل المقارنة مع العلم أن الأهمية النسبية لهذا القطاع في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي تختلف من دولة إسلامية لأخرى.

جدول رقم (٥٧)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول المتقدمة للفترة من ١٩٦٠-١٩٩٥ (نسبة مئوية)

الدولة	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٩٠
أذربيجان			..	٢٧
الأردن	..	٨	..	٨
أفغانستان	..	..		
ألبانيا	..	..	..	٥٦
الإمارات العربية	.. (١٩٨٢)	١ (١٩٨٢)		
إندونيسيا	٥٤	٣٠		
أوغندا	٥٢	٥٥	٧٢	٥٠
إيران	٣٩(١٩٨٢)	..(١٩٨٢)		
باكستان	٤٦	٣٢	٣٠	٢٦
البحرين				
بروناي				
بنجلاديش	٦١	٥٦	٥٠	٣١
بنين	٥٥	٤٣		
بوركينا فاسو			٣٣	٣٤
تركمنستان				
تركيا	٤١	٢٣	٢٦	١٦
تشاد	٥٢	٧٠	٥٤	٤٤

تونس	٣٦	٣١	١٤	١٢
الجابون			٧	٠٠
جامبيا				
الجزائر	٢١	٧	١٠	١٣
جيبوتي				
السعودية	٠٠	١	١	٠٠
السنغال	٢٤	٢٩	١٩	٢٠
السودان	٥٨	٣٨	٣٨(١٩٨٢)	٠٠
سورية	٠٠	١٦	٢٠	٠٠
سيراليون	٠٠	٣٦	٣٣	٤٢
الصومال	٦٧	٦٠	٦٠(١٩٨٢)	
العراق	١٧	٨		
سلطنة عمان			٣	٠٠
غينيا	٠٠	٤١	٠٠	٢٤
غينيا بيساو	٤٤	٤٦		
قطر				
جزر القمر				
فيرقيزيا			٠٠	٤٤
الكاميرون	٠٠	٣٢	٢٩	٣٩
الكويت	٠٠	صفر	صفر	صفر
لبنان	١٢	٠٠	٠٠	٧
ليبيا	٠٠	٢		
المالديف			٠٠	٥٠
مالي	٥٥	٤٢	٦١	٤٦
ماليزيا	٣٧	٢٤	٢٢	١٣
مصر	٣٠	٢٣	١٨	٢٠
المغرب	٢٣	١٩	١٨	١٤
موريتانيا	٠٠	٢٧	٣٠	٢٧
موزمبيق	٥٥	٤٤	٣٧	٣٣
النيجر	٦٩	٤٤	٤٣	٣٩
اليمن			٠٠	٢٢
إسرائيل	١١	٥	٠٠	٠٠
المملكة المتحدة	٤	٢	٢	٢
فرنسا	١٠	٥	٤	٢
ألمانيا			٠٠	٠٠
اليابان	١٣	٥	٤	٢
الولايات المتحدة	٤	٣	٣	٢

المصدر:بيانات أعوام ١٩٦٠-١٩٧٩ مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص١٥٠-١٥١ أما بيانات أعوام ١٩٨٠-١٩٩٥ فهي مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم١٩٩٧ ص٢٥٤-٢٥٥

ثانياً: أن نسبة كبيرة من سكان الدول الإسلامية يعملون في الزراعة ويستمدون دخلهم منها.

وتوضح بيانات الجدول رقم(٥٨)نسبة الذين يعملون في الزراعة في الدول الإسلامية من عام ١٩٦٠ -١٩٩٠ ويتضح من هذه البيانات كبر نسبة الذين يعملون في الزراعة، وإن كانت هذه النسبة في تناقص.وتختلف نسبة قوة العمل الزراعية في البلدان الإسلامية من دولة لأخرى،فهي تبلغ أقصاها في أوغندا ومالي حيث تبلغ نسبة العاملين بالزراعة٩٣%من جملة العاملين بينما تصل أدناها في الكويت حيث تبلغ ١%وذلك في عام ١٩٩٠ويلاحظ انخفاض نسبة العاملين الزراعيين في البلدان المتقدمة حيث لا تتعدى نسبة قوى عاملة الزراعية في المملكة المتحدة٢%وهي في الولايات المتحدة ٣%وفي المانيا٤% وفي فرنسا ٥%وفي اليابان٧% من قوى العاملة.

ورغم الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في اقتصاديات معظم الأقطار الإسلامية، فإن هذا القطاع عانى ومازال يعاني من مظاهر التخلف وعدم قدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية.

جدول رقم(٥٨)

نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي لأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول المتقدمة للفترة من ١٩٦٠-١٩٩٠

الدولة	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٩٠
أذربيجان			٣٥	٣١
الأردن	٤٤	٢١	٢٤	٢١
أفغانستان	٨٥	٧٩		
ألبانيا	٧١	٦١	٥٧	٥٥
الإمارات			٤	٧
إندونيسيا	٧٥	٥٩	٥٩	٥٧
أوغندا	٨٩	٨٣	٨٩	٩٣
إيران	٥٤	٤٠		
باكستان	٦١	٥٧	٦٢	٥٦
البحرين				
بروناي				
بنجلاديش	٨٧	٧٤	٧٤	٦٤
بنين	٥٤	٤٦	٦٧	٦٢
بوركينا فاسو			٩٢	٩٢
تركمنستان				
تركيا	٧٨	٥٤	٦٠	٥٣
تشاد	٩٥	٨٥	٨٨	٨١

تونس	٥٦	٣٥	٣٩	٣٨
الجابون			٧٦	٦١
جامبيا				
الجزائر	٦٧	٣٢	٣٦	٢٦
جيبوتي				
السعودية	٧١	٦٢	٤٥	٢٠
السنغال	٨٤	٧٦	٨١	٧٦
السودان	٨٦	٦٧		
سورية	٥٤	٣٢	٣٩	٣٤
سيراليون	٧٨	٦٦	٧٠	٦٧
طاجكستان				
الصومال	٨٨	٨٤		
العراق	٥٣	٤٣		
عمان			٥٠	٤٨
غينيا				
غينيا بيساو				
فلسطين				
قازقستان				
قطر				
جزر القمر				
قرقيزيا	٠٠٠	٠٠٠	٣٤	٣٢
الكاميرون	٨٧	٨٣	٧٣	٧٠
الكويت	١	٢	٢	١
لبنان	٣٨	١٢	١٣	٥
ليبيا	٥٣	٢٠		
المالديف				
مالي	٩٤	٨٨	٩٣	٩٣
ماليزيا	٦٣	٥١	٤١	٢٧
مصر	٥٨	٥٠	٦١	٤٣
المغرب	٦٣	٥٣	٥٦	٤٥
موريتانيا	٩١	٨٥	٧٢	٥٥
موزمبيق	٨١	٦٧	٨٤	٨٣
النيجر	٩٥	٩١	٩٣	٩١
اليمن			٧٠	٥٨
إسرائيل	١٤	٧	٦	٤
المملكة المتحدة	٤	٢	٣	٢
فرنسا	٢٢	٩	٨	٥
ألمانيا			٧	٤
اليابان	٣٣	١٣	١١	٧
الولايات المتحدة	٧	٢	٣	٣

المصدر: بيانات أعوام ١٩٦٠-١٩٧٩، مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ص١٨٢-١٨٣ وبيانات أعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠ فهي مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ص٢٣٨-٢٣٩.

لتلك الأقطار في حين هي في البلدان المصنعة في تقدم مستمر وتبقى مصدرا للثروة والهيمنة على السوق العالمية للمواد الغذائية. وتتعدد مؤشرات وخصائص التخلف في قطاع الزراعي في البلدان الإسلامية ولكن سوف نركز هنا على عدد محدود من هذه الخصائص بحيث يتضح لنا وجوه ودرجات الاختلاف الأساسية بينها وبين طبيعة القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة.

الخصائص الرئيسية لقطاع الزراعة في الدول الإسلامية:

تتصف الزراعة في البلدان الإسلامية بالخصائص الرئيسية التالية:-

أ-انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالقياس إلى المساحة الكلية.

من الطبيعي أن تشكل الموارد الأرضية من حيث الكم والكيف عنصراً أساسيا لشروع التنمية الزراعية. وتشير الدراسات المتاحة أن الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) تملك ٢٠,٧%من إجمالي المساحة اليابسة في العالم، وتعادل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في تلك الأقطار حوالي١٥,٩%من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، إلا إن نسبة الأراضي المنزرعة فعلا تقدر بحوالي ٧,٩%، وتبلغ مساحة المراعي الدائمة في الدول الأعضاء (OIC) ٢٧% من مجموع المراعي في العالم وبالنسبة للغابات تلك الأقطار فإنها تقدر بنحو ١٤,٢% من مساحة الغابات في العالم.[1]

وجدول رقم (٥٩)يوضح استخدامات الأرض في دول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويلاحظ منه انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في كثير من الدول الإسلامية حيث لا تزيد نسبتها عن ١%من إجمالي مساحة الأرض في ثمانية دول إسلامية.

ومساحة الأرض المنزرعة بمحاصيل دائمة قليلة في العالم الإسلامي بمقارنة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تبلغ نسبتها إلى مجموع مساحة الأراضي الزراعية ١و٠%في مالي،٥,٠% في باكستان و٢,٩%في بنجلاديش ٤,٩%في إيران ٦,٥ %في المغرب و٧,٥في الجزائر و١١%في سوريا ١٢% في تركيا و٢٥,٥%في إندونيسيا و٣١,٦%في تونس[2].ويرجع هذا إلى أن معظم الأراضي الزراعية في العالم الإسلامي

(1) Oker Gurler, op.cit, PP.٤٤-٤٥.

(٢) جمعة رجب طنطيش الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي .(مركز دراسات العالم الإسلامي ،ط لأولى)خريف ١٩٩١)ص٥٩

جدول رقم(٥٩)

الموارد الأرضية في الدول الإسلامية الأعضاء للمنظمة المؤتمر الإسلامي لفترة من ٨٩-١٩٩١

الدولة	مساحة الأرض بملايين هكتار	الأرض الصالحة للزراعة كنسبة مئوية من مساحة الأرض	الأرض المروية كنسبة مئوية من مساحة الأرض الصالحة للزراعة	مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحة الأرض
الأردن	٨,٩	٣,٥	١٥	٠,٨
أفغانستان	٦٥,٢	١٢,١	٣٣	٢,٥
الإمارات	٨,٤	٠,٣	١٣	(٠)
إندونيسيا	١٨١,٢	٨,٧	٣٥	٦٢,٦
أوغندا	٢٠,٠	٢٥,١	٠٠	٢٨,١
إيران	١٦٣٦	٨,٦	٣٩	١١,٠
باكستان	٧٧,١	٢٦,٣	٧٥	٤,٥
البحرين	٠,١	١,٥	٠٠	٥,٩
بروناي	٥,٠	٠,٦	١٤	٤٤,٦
بنجلاديش	١٣٢	٦٩,٣	٢٤	١٥,٠
بنين	١١,١	١٢,٧	٠٠	٣١,٨
بوركينا فاسو	٢٧,٤	١٣,٠	٠٠	٢٤,٣
تركيا	٧٧,٠	٣٢,٣	٨	٢٦,٢
تشاد	١٢٥,٩	٢,٥	٠٠	١٠,٢
تونس	١٥,٥	١٩,٥	٦	٤,١
الجابون	٢٥,٨	١,١	٠٠	٧٧,٦
جامبيا	١,٠	١٧,٨	٧	١٦,٢
الجزائر	٢٣٨,٢	٣,٠	٥	٢,٠
جيبوتي	٢,٣	٠٠	٠٠	٠,٣
السعودية	٢١٥,٠	٠,٥	٣٦	٠,٦
السنغال	١٩,٣	٢٧,١	٣	٣٠,٩
السودان	٢٣٧,٦	٥,٢	١٥	١٩,٠
سوريا	١٨,٤	٢٦,٦	١٢	٣,٩
سيراليون	٧,٢	٢٣,١	٢	٢٨,٩
الصومال	٦٢,٧	١,٦	١١	١٤,٥
العراق	٤٣,٧	١٢,٠	٤٧	٤,٣
عمان	٢١,٢	٠,١	٨٥	٠٠
غينيا	٢٤,٦	٢,٥	٣	٥٩,٥
غينيا بيساو	٢,٨	١٠,٨	٠٠	٣٨,١
قطر	١,١	٠,٥	٠٠	٠٠
جزر القمر	٠,٢	٣٥,٠	٠٠	١٥,٧
الكاميرون	٤٦,٥	١٢,٨	٠٠	٥٣,٠
الكويت	١,٨	٠,٢	٥٠	٠,١
لبنان	١,٠	٢٠,٣	٢٩	٧,٨
ليبيا	١٧٦,٠	١,٠	١١	٠,٤
المالديف	(٠)	١٠,٠	٠٠	٣,٣

مالي	١٢٢,٠	١,٧	١٠	٥,٧
ماليزيا	٣٢,٩	٣,٢	٧	٥٨,١
مصر	٩٩,٥	٢,٣	١٠٠	(٠)
المغرب	٤٤,٦	١٩,٤	١٤	١٧,٨
موريتانيا	١٠٢,٥	٠,٢	٦	٤,٨
النيجر	١٢٦,٧	٢,٨	١	١,٦
اليمن	٥٢,٨	٢,٦	٠٠	٧,٧

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٣(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان)ص١٨٢-١٨٣

تعتمد على الأمطار والتي هي على العموم مذبذبة من سنة إلى أخرى، وهذا مما يفسر لنا تذبذب الإنتاج الزراعي من عام إلى آخر بحسب مواسم الأمطار ومن حيث كميتها وتوزيعها على فصول السنة.

وتتصف المساحة المروية في العالم الإسلامي بعد خاصية الصغر خاصية أخرى هي عدم تطورها بنسبة كبيرة،فخلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣-١٩٨٨ لم تزد هذه المساحة إلا بنسبة ١٩,٣%،بينما زاد السكان خلال الفترة نفسها بنسبة قد تزيد على ٤٠%في بعض الأقطار.[1]بل هناك أقطاراً نقصت أراضيها الزراعية كمصر .[2]

وينبغي ألا يفهم من كلامنا أن الباحث يرى أزمة الزراعة في العالم الإسلامي هي وليدة لنقص الأراضي الصالحة للزراعة،ففي الواقع فإن أزمة الزراعة في أقطارنا الإسلامية تعود إلى عوامل أخرى نذكرها في حينها ويتفاوت نصيب الدول الإسلامية من الأراضي الصالحة للزراعة حيث قد تتناقض تماما مع توزيع السكان بها كما يبينه جدول رقم (٦٠)والذي يتضح فيه الاكتظاظ السكاني في مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية في بعض الأقطار،مثل بنجلاديش وإندونيسيا وباكستان ومصر. هذا بينما نلاحظ أن هناك أقطاراً إسلامية تملك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في حين لا يسكنها إلا نسبة صغيرة من سكان العالم الإسلامي كتركيا والسودان والسنغال.

جدول رقم (٦٠)نسبة مساهمة بعض الأقطار الإسلامية في مجموع سكان العالم الإسلامي ومجموع الأراضي الزراعية سنة ١٩٨٩.

[1] جمعة رجب طنطيش المرجع السابق ص٦٢

[2]نفس المرجع والصفحة

القطر	%من مجموع السكان	%من مجموع المساحة الزراعية
نيجيريا	%١٢،٢	%١٥،٤
تركيا	٦،١	١٣,٦
إندونيسيا	١٩,٩	١٠,٤
باكستان	١٣،٣	١٠،٢
إيران	٦،١	٧،٣
السودان	٢،٧	٦،١
بنجلاديش	١٢،٦	٤،٥
المغرب	٢،٧	٤،٣
أفغانستان	١،٧	٣،٩
الجزائر	٢،٧	٣،٦
العراق	٢,٠	٢،٦
مصر	٥،٩	١،٢٦
سوريا	١,٣	٢,٦
السنغال	٠,٨	٢,٥
النيجر	٠,٧٧	١,٧
تشاد	٠,٦	١,٥
ليبيا	٠,٥	١,٠

المصدر:جمعة رجب طنطيش،مرجع سابق

ويملك العالم الإسلامي موارد ضخمة من أراضي الغابات إذ تشير بعض الدراسات إلى أن إنتاج هذه الغابات من الأخشاب على مستوى العالم الإسلامي يبلغ ٢١٠مليون متر مكعب سنوياً ويحتل العالم الإسلامي المرتبة الثالثة بين دول العالم في هذا الصدد.[1] ويحتوى العالم الإسلامي ثروة حيوانية ضخمة كما يوضح الجدول رقم(٦١)إلا أن البلدان الإسلامية لم تستخلص من قطيع هام عددياً إلى هذا الحد الذي يبينه الجدول سوى شيئا ضئيلا من الإنتاج كما يفهم من عدم التناسب القائم بين حجم القطيع وإنتاجه. لذلك فلا عجب أن نجد أن الغذاء الأقطار الإسلامية يشوبه نقص شديد من ناحية البروتين والعناصر الحيوانية بصفة عامة.

جدول رقم (٦١)أعداد بعض الحيوانات في العالم الإسلامي والعالم سنة ١٩٨٩(العدد ألف رأس

الحيوان	العالم الإسلامي	مجموع العالم	نسبة العالم الإسلامي إلى العالم
أبقار	١٤٢٥٦٢	١٢٨١٤٧٢	%١١،١
جاموس	٢١٤١٥	١٤٠٠٢٨	%١٥,٣

(١) فهد عبد الله الشريف،تنويع الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات بعض الدول الإسلامية .(رسالة دكتوراه غير منشورة شعبة الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ،١٤١٧)ص٢٩-٣٠

إبل	١٤٣٠٤	١٩٠٧٢	%٧٥,٠
أغنام	٢٦٢٩٢٨	١١٣٠٣١٠	%٢٣,٣
ماعز	١٦٨٨٥٧	٥٠٠٠٠٠	%٣٣,٨

المصدر رجب جمعة طنطيش مرجع سابق ص٨٦.

ب-انخفاض معدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي.

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (٦٢)معدل نمو الإنتاج الزراعي في الأقطار الإسلامية خلال فترة من ١٩٦٠-١٩٩٥ حيث تتضح الحقائق التالية:-

-تدهور معدلات النمو في الإنتاج الزراعي في معظم الدول الإسلامية في الفترة السبعينات والثمانينات والنصف الأول من التسعينات عن مثيلاتها في الفترة الستينات. حيث سجلت بعض الأقطار الإسلامية نمو سالباً وسجلت بعضها الآخر نمواً منخفضاً جداً.

-بمقارنة معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي في الدول الإسلامية بمثيلاتها في الدول الصناعية نجد مدى تفوقها في الأولى عنها في الثانية. إلا أن هذه الميزة الظاهرية تخفي وراءها حقائق يجب عدم إغفالها مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول الإسلامية عن مثيلتها في الدول الصناعية. كما أنه من المعروف أن الدول الصناعية تحقق فائضاً كبيراً في إنتاجها الزراعي والذي تعجز أن تجد له سوقاً لتصريف،فتلجأ لحرقه أو دفنه في المحيطات حتى لا تتأثر به الأسعار.

جدول رقم(٦٢)

معدل النمو في الإنتاج الزراعي لدول (OIC)وبعض الدول المتقدمة للفترة من ٦٠-١٩٩٥ (نسبة مئوية).

الدولة	١٩٧٠-٦٠	١٩٧٩-٧٠	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٥-٩٠
أذربيجان			٠٠	٠٠
الأردن	٠٠	٠٠	١٣,٢	١٠,٢
أفغانستان	٠٠	٠٠		
ألبانيا	٠٠	٠٠	٢,٤	٧,٦
الإمارات				
إندونيسيا	٢,٧	٣,٦	٣,٤	٢,٩
أوغندا	٠٠	٠,٨	٢,٣	٣,٨
إيران	٤,٤	٠٠		
باكستان	٤,٩	٢,١	٤,٣	٣,٤
بروناي				

بنجلاديش	٢,٧	١,٩	٢,٧	١,١
بنين	٠٠	٠٠	٥,١	٤,٩
بوركينا فاسو			٣,١	٤,٦
تركيا	٢,٥	٣,٧	١,٣	٠,٩
تشاد	٠٠	٠,٧	٢,٧	٦,٩
تونس	٢,٠	٥,١	٢,٨	٢,١
الجابون			١,٧	٠,٢
جامبيا			٠,٤	٢,٦
الجزائر	٠,٤	٠,٦	٤,٦	١,٣
جيبوتي				
السعودية	٠٠	٤,٢	١٣,٤	٠٠
السنغال	٢,٩	٣,٦	٢,٨	١,٣
السودان	٠٠	٢,٧		
سورية	٤,٤	٦,٤	٠,٦	٠٠
سيراليون	٠٠	٢,٣	٤,٤	٢,٨
الصومال	١,٥	٢,٧		
العراق	٥,٧	١,٨		
عمان			٧,٩	٠٠
غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٥
غينيا بيساو			٦,٧	٤,٨
قطر				
قيرقيزيا			٠٠	٧,٦
الكاميرون	٠٠	٣,٥	٢.٢	٢.٢
الكويت	٠٠	٠٠	١٤,٧	٠٠
لبنان	٦,٣	٠٠	٠٠	٠٠
ليبيا	٠٠	١١,٨		
المالديف				
مالي	٠٠	٤,٢	٤,٣	٣,١
ماليزيا			٣,٨	٢,٦
مصر	٢,٩	٢.٢	١,٥	٢,١
المغرب	٤,٧	٠,٣	٦,٧	٥,٩
موريتانيا			١,٧	٤٩
موزمبيق			١,٦	٢,٤
النيجر	٣.٣	١,٥	١,٨	٠٠
المملكة المتحدة	٢,٣	٠,٨	٠٠	٠٠
فرنسا	١,٨	١١	٢,٠	١.١
اليابان	٤,٠	١.١	١,٣	٢.٢
الولايات المتحدة	٠,٣	٠,٩	٤,٠	٣,٦

المصدر:بيانات ٦٠-١٩٧٩، ٧٠-١٩٧٩فهي مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم لعـــام١٩٨١ص١٤٨-١٤٩ أما بيانات ٨٠-١٩٩٥فهي مأخوذة من تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٩٧.

ج-ضآلة استخدام المستلزمات الزراعية

تتسم غلة الهيكتار من الأرض الزراعية في الدول الإسلامية بالانخفاض إذا ما قورنت بمتوسط غلة الهيكتار في الدول المتقدمة. ويعود سبب انخفاض إنتاجية الأرض في الدول الإسلامية إلى عدد من العوامل منها ضآلة استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والتقاوي والآلات الزراعية.

إن استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي مازالت محدودة في الوطن الإسلامي،ومعظم العمليات الزراعية تتم باستخدام الأساليب التقليدية القديمة في عصر تطورت فيه أساليب التكنولوجيا الحيوية مثل زراعة الخلايا،وزراعة الأنسجة،ودمج المحتوى البيرتوبلازمي للخلايا،وزيادة عملية التمثيل الضوئي،والتثبيت الحيوي للآزوت،والهندسة الوراثية .

يستفاد من الإحصاءات المتوفرة حول استخدام الأسمدة، إن استخدام العالم الإسلامي للأسمدة منخفض جداً ما عدا أقطار قليلة جداً خاصة الأقطار العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية. والجدول التالي يوضح كمية الأسمدة المستخدمة في الإنتاج الزراعي في الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة .

الجدول رقم(٦٣)

كمية الأسمدة المستخدمة في الإنتاج الزراعي لدول(OIC)وبعض الدول المتقدمة لعامي ٧٩/١٩٨٠،٩٠/١٩٩١(مئات الجرامات من مغذيات النبات لكل هكيتار من الأرض القابلة للزراعة).

الدولة	٧٩-١٩٨٠	٩٠-١٩٩١	الدولة	٧٩-٨٠	٩٠-١٩٩١
أذربيجان	٠٠	٠٠	العراق		
الأردن	٤٣٣	٤٧٥	عمان	٠٠	٠٠
أفغانستان			غينيا	٣١	٧
ألبانيا			غينيا بيساو	٥	١٧
الإمارات العربية			قطر		
إندونيسيا	٤٤٠	١١٤١	قرقيزيا		
أوغندا	٠	صفر	الكاميرون	٤٧	٣١
إيران	٢٩٧	٧٧١	الكويت		
باكستان	٦٥	٤٨	لبنان		
بروناي			ليبيا		
بنجلاديش	٤٤٥	١٠٢٢	المالديف		
بنين	٧	٣٨	مالي	٦٩	٧٣
بوركينافاسو	٢٦	٣٩	ماليزيا	٩٢١	١٩٥٠
تركيا	٤٥١	٦٧٦	مصر	٢٤٦٩	٣٧٢٢
تشاد	٠٠	١٨	المغرب	٢٤٠	٣٣٢

تونس	١٢٢	١٨١	موريتانيا	١٠٨	٩٣
الجابون	٣	٢٥	موزمبيق	٧٨	٨
جامبيا			النيجر	٥	٣
الجزائر	٢٢٧	١٦٧	اليمن	٩٨	٠٠
جيبوتي			إسرائيل	١٨٨٥	٢٣٤٣
السعودية	١١٥	٢٠٦٨	المملكة المتحدة	٣٢٣٥	٣٦٨٠
السنغال	١٢٣	٥٠	فرنسا	٣١٢٠	٢٩٥٣
السودان	٢٧	٦٣	ألمانيا	٤٢٧٢	٢٦٣٧
سورية	٢٢٤	٥٣٩	اليابان	٤٧٧٧	٤٠٠١
سيراليون	٤٦	٢٠	الولايات المتحدة	١٠٩٩	٩٧٠
الصومال					

المصدر:البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم١٩٩٣ص٢٨٠-٢٨١

أما بالنسبة إلى معدل استخدام الجرارات والحاصدات الزراعية في الدول الإسلامية، فإنه رغم تفاوت البلدان الإسلامية إلى حد كبير في اعتمادها على إنتاجها الزراعي إلا أنه يعد منخفضاً إلى حد كبير إذا قيس بالمستوى المطلوب وبالمستوى العالم. حيث يقدر عدد الجرارات المستخدمة في العمليات الزراعية في الأقطار الإسلامية حوالي ٥٢٧٣٨٩جرار،ويمثل هذا العدد ٣,١%من عدد الجرارت المستخدمة في العمليات الزراعية في العالم، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الحاصدات حيث لا تزيد نسبتها عن ١,٢٥%من عدد الحاصدات على مستوى العالم.[1]والجدول التالي يوضح معدل استخدام الجرارات والحاصدات الزراعية في البلدان الإسلامية مع مقارنة بعض البلدان المتقدمة وإسرائيل.

الجدول رقم (٦٤)استخدام الجرارت والحاصدات في البلدان الإسلامية مع مقارنة بعض البلدان المتقدمة.

البلد	الجرارات		آلات الحصاد	
	متوسط العدد٩١-١٩٩٣	النسبة المئوية للتغير منذ ٨١-١٩٨٣	متوسط العدد٩١-١٩٩٣	النسبة المئوية للتغير منذ ٨١ ١٩٨٣
أذربيجان	٣٥٦٦٧	(٦)	٣٨٠٠	(١٤)
الأردن	٥٨٠٠	٢١	٧٧	١٩
أفغانستان	٨٤٢	٦	×	×
ألبانيا	٩١٧٣	(١١)	٩٨٨	٢٩
الإمارات العربية	١٨٤	١١	٥	٦٧
إندونيسيا	٣٤٦٦٠	٢٣٤	١٧٤٦٧	١٥
أوغندا	٤٦٦٧	٤٣	١٥	٣٦

[1] أحمد عبد السلام هبة الإنتاج الغذائي في الوطن الإسلامي.(عالم الكتب،بيروت -لبنان تاريخ النشر (بدون)رقم الطبعة(بدون)ص١٣٠-١٣١.

إيران	١١٧٣٣٣	١٩	٢٧٥٠	(٥)
باكستان	٢٧٩٥٠١	١١٢	١٦٣٣	١٧٣
بنجلاديش	٥٢٨٣	١٢	×	×
بينين	١٣٧	٢٢	×	×
بوركينا فاسو	١٣٤	١٢	×	×
تركمنستان	٦٢٠٢١	٥٧	١٤٠٧٥	٢٥
تركيا	٧٢٤٤٣٠	٤٠	١١١٧٤	(١٧)
تشاد	١٦٨	٥	١٧	٢
تونس	٢٦٨٣٣	٢	٣٠٤٩	١٨
الجابون	١٤٩٣	١٤	×	×
جامبيا	٤٤	٢	٥	٢٥
الجزائر	٩١٣٣٣	٧٠	٩٥٦٧	٨٨
السعودية	٢٠٦٧	٣٨	٦٥٧	٣٠
السنغال	٥٣٣	١٦	١٥٥	٧
السودان	١٠٤٨٤	٦	١٥٤٠	٦٣
سورية	٦٩١٩٨	٨٨	٣٣٣٦	١٨
سيراليون	٥٤٧	٣٣	٦	٣٨
الصومال	٢١٣٧	١٦	×	×
طاجيكستان	٣٥٢٣٨	٥	١٢٦٧	(١٦)
العراق	٣٢٣٣٣	(٤)	١٩٣٣	(٢٢)
سلطنة عمان	١٤٩	٤٣	٤٤	٢٤١
غينيا	٢٨٧	٤٣	×	×
غينيا بيساو	١٩	١٢	×	×
قيرقيزيا	٢٥١٣٣	(٨)	٣٥٠٠	(٣٠)
الكاميرون	٥٠٣	(٢١)	×	×
الكويت	١٠٧	٣٥٧	×	×
لبنان	٣٠٠٠	صفر	٩٥	٦
ليبيا	٣٤٠٠٠	٢٨	٣٤١٠	١٨
المالديف				
مالي	٨٤٠	١	٤٩	٧
ماليزيا	١٢٤٣٣	٣٨	×	×
مصر	٦٠٣٣٣٣	٣٣	٢٣٦٧	١٠
المغرب	٤١٦٦٧	٣٣	٤٥٢٧	١٤
موريتانيا	٣٣٦	٨	×	×
موزمبيق	٥٧٥٠	صفر	×	×
النيجر	١٧٩	٣٨	×	×
اليمن	×	×	×	×
المملكة المتحدة	٥٠٠٠٠٠	(٥)	٤٧٣٣٣	(١٦)
فرنسا	١٤٦٠٠٠٠	(٢)	١٥٣٨٣٣	٤
ألمانيا	١٣٧٣٩٦٧	(١٦)	١٣٨٩٩٤	(٢٢)
اليابان	٢٠٠٣٣٣٣	٢٦	١١٦١٦٦٧	٤٥
الولايات المتحدة	٥٠٠٠٠٠ ٤٨٠٠٠٠٠	٣	٦٦٢٣٣	(١)

الملاحظة:

x تعني البيانات غير متاحة.

()تعني الأرقام سالبة.

المصدر:موارد العالم ٩٦-١٩٩٧(منشور مشترك يصدره معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحـــدة للبيئـــة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي)ص٢٦٦-٧.

جدول رقم (٦٥) الجرارت الزراعية.

الدولة/ السنوات	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الأردن	٢٦٦١	٢٤١٧	٣٣٢٥	٣٣٢٠
البحرين	١٠	٩	٩	٢٠
تونس	٢٥١٣١	٢٣٩٨٢	٢٥٠٠٤	٢٨٨١٤
الجزائر	١٠١٦٣٣	١٠٦٧٣٤	١٠٩٠٠٠	١١٢٠٠٠
جيبوتي	٨	٨	٨	٨
السعودية	١٩٠٠	١٩٥٠	٢٠٠٠	٢٠٥٠E
السودان	٩٥٠٠	٩١٨٢	١٠٤٥١	١١٠٠٠E
سوريا	٥٨٨١٩	٦٧١٠٦	٦٥٠٩٤	٦٩٣٥٢
الصومال	٢١٢٠	٢١٣٠	٢١٣٠	٢١٠٠E
العراق	٣٨١٨٦	٣٨١٨٦	٣٨١٨٦	٣٨١٨٦
عمان	١٥٧	١٦٠E	١٦١	١٦١
قطر	٧٢	٨٤	٧٩	٨٠E
الكويت	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
لبنان	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
ليبيا	٢٩٦٩٦	٣٣٢٧٢	٣٤٠٠٠	٣٤٢٠٠
مصر	٥٢٧٠٠	٧٢٥٥٩	٧٦٠٠٠	٨١٣٢٢
المغرب	٣٤٢٧٨	٣٩١٥٥	٤١٠٠٠	٤٣٠٠٠
موريتانيا	١٥	٧٣	٧٣	٨٠
اليمن	٥٣٥٠	٥٤١٠	٥٤٥٠	٥٤٧٠

المصدر:جامعة الدول العربية المنظمة العربية لتنمية الزراعية الخرطوم الكتاب السنوي للإحصـــاءات الزراعيـــة المجلد رقم (١٣)ديسمبر ١٩٩٣ ص١٦٣.

جدول رقم(٦٦)عدد الحاصدات الزراعية.

الدولة/ السنوات	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الأردن	٦٤	٦٩	٧٤	٧٤
تونس	٣١٣٦	٣٠١٠	٢٩٣٨	٣٤٧٨
الجزائر	٩٥٧٣	١٠٠٤٣	١٠٥٠٠	١١٠٠٠
السعودية	٦٢٠	٦٤٠	٦٥٠	٦٦٠
السودان	١١١٠	١١٢٩	١٤١٩	١٦٠٠
سوريا	٢٨١٥	٣٠٣٢	٣٠٦٨	٣٤٣٩
العراق	٢٤٩٣	٢٤٩٣	٢٤٩٣	٢٤٩٣

عمان	٣٧	٤١	٤٣	٤٣
قطر	١٥	٣٠	٣٠	٣٠
لبنان	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
ليبيا	٣٤١٠	٣٤١٠	٣٤١٠	٣٤٠٠
مصر	٢٣١٠	٢٣٤٠	٢٣٦٠	٢٣٨٠
المغرب	٤٧٠٠	٤٥٨٥	٤٥٨٠	٤٥٨٠
موريتانيا	٢٠	٢٤	٢٤	٢٦
اليمن	٥٠	٥٠	٥٥	٦٠

المصدر:الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المرجع السابق ص١٦٤

د-عدم توفر مشاريع البنية التحتية

يعاني القطاع الزراعي في الأقطار الإسلامية من عدم توفر مشاريع البنيـــة التحتيـة كالسكك الحديد والطرق المرصوفة والمواني والمطارات وشبكات الري والصرف والسدود ووسائل التخزين والطاقة الكهربائية والخدمات البيطرية والمنشآت المالية... إلى غير ذلك.

ولما كانت مشروعات البنية التحتية تتطلب رؤوس أموال ضخمة في حين أن معظـم البلدان الإسلامية تعاني من ندرة رؤوس الأموال، كما أن الاستثمارات الموجهة للمشـاريع الأساسية لا تعطي عائداً سريعا إنما يعود تفريخها في الأجل الطويل بالإضافـة إلى عـدم ترشيد النفقات العامة بل سوء استخدامها، لذا استمرت سمة ضعف البنية التحتية في هـذه البلاد.

ولا يخفي أن قصور البنية الأساسية من شأنه أن يعرقل عملية التنمية الزراعية.

جدول رقم (٦٧) إمكانيات دول(OIC)وبعض الدول المتقدمة من تجـهيزات البنيـة الأساسية وذلك لعام ١٩٩٢

الدولة	القوى الكهربائية كيلو واط ساعة لكل فرد	الاتصالات السلكية واللاسلكية (تليفون لكل ١٠٠٠شخص)	الطرق المرصوفة(كم لكل مليون شخص)	السلك الحديدية(لكل ألف دولار من الناتج الإجمالي)
الأردن	١٠١٢٠	٧١	١٧٦٧	٧٤
أفغانيستان				
ألبانيا	١٠٠٢	١٣	٤١٤	٠٠
الإمارات العربية	٩٩١٧	٣٢١	٢٧٠٦	٠٠
إندونيسيا	٢٣٣	٨	١٦٠	٢٧
أوغندا	٠٠	٢	١١٨	٢٠
إيران	١١٠١	٥٠	٠٠	٦١
باكستان	٤٣٥	١٠	٨٢٦	١٣٧
طاجيكستان	٣٠٠١	٤٨	٠٠	٠٠
أذربيجان	٢٦٩٩	٨٩	٠٠	٠٠
بنين	٤٤	٣	٢٤١	٠٠

بوركينا فاسو	٠٠	٢	١٥٨	٠٠
تركيا	١١٥٤	١٦٠	٥٥١٤	٦٥
تشاد	٠٠	١	٥٦	٠٠
تونس	٧٣١	٤٥	٢٠٨	١١٩
الجابون	٩٢٨	٢٣	٥١١	٩٠
جامبيا	٠٠	١٤	٧٧٢	٠٠
الجزائر	٧٠١	٣٧	٢٤٠٣	٧٦
السعودية	٤٤١٧	٩٣	٣٦٠١	٠٠
السنغال	٩	٨	٥٤٢	٧٥
قيرغستان	٢٦٣٦	٧٥	٠٠	٠٠
أوزبكستان	٢٣٩٠	٦٧	٠٠	٠٠
سيراليون	٠٠	٣	٢٩٥	٠٠
كازخستان	٤٨٢٦	٨٨	٦٧٤٧	٠٠
عمان	٢٧٢٩	٧٤	٢٩٩٢	٠٠
غينيا	٠٠	٢	٢٢٩	٠٠
غينيا بيساو	٠٠	٦	٠٠	٠٠
الكاميرون	٢٢٣	٥	٢٩٩	٩٦
الكويت	٨٩٢٤	٢٤٥	٠٠	٠٠
لبنان				
المالديف	٢٥٦٢	١١٧	٢٨٣٢	٠٠
مالي	٠٠	١	٣٠٨	١٠٤
ماليزيا	١٦١٢	١١٢	٠٠	٣٠
مصر	٨٤٩	٣٩	٦٣٣	٤٦٥
المغرب	٣٨٣	٢٥	١٧٩	١٢٥
موريتانيا	٠٠	٣	٨٠٤	٠٠
النيجر	٠٠	١	٤٠٠	٠٠
اليمن	١٥٦	١١	٣٧٢	٠٠
المملكة المتحدة	٥٦٦٠	٤٧٣	٦٢٢٤	٦٤
فرنسا	٨٠٨٩	٥٢٥	١٣٠٠٨	١٤٠
ألمانيا	٦٦٩٣	٤٥٧	٠٠	١٠٧
الولايات المتحدة	١٢٩٠٠	٥٦٥	١٤٤٥٣	٣٤٤
اليابان	٧٢١١	٤٦٤	٦٤٢٦	١٤٧

المصدر:تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص٢٧٦-٧

ولقد انعكس الأداء السيئ للإنتاج الزراعي في الميزان التجاري في السلع الزراعية حيث سجل هذا الميزان عجزاً متزايد.وتوضح بيانات الجدول رقم(٦٨)مدى تطور الذي حدث لقيمة الصادرات والواردات الزراعية لعامي ١٩٨٠،١٩٩٠حيث اتجهت قيمة الواردات الزراعية إلى التزايد بينما كانت قيمة الصادرات الزراعية تتجه بالانخفاض. وكانت محصلة هذا الأمر إلى تدهور ملحوظ في معدلات تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية.

جدول رقم (٦٨)الصادرات والواردات الزراعية لدول (OIC) ٨٠ ، ١٩٩٠ (بـالملايين دولار)

الدولة	الصادرات		الواردات	
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠
أفغانستان	٣١٤	١٤٦	١٢٧	٢١٤
ألبانيا	١٤٩	١٠٦	٤٥	١١٥
الجزائر	١٢٠	٥٠	٢٢٦٢	٢٤٣٢
البحرين	٢٢	٥	٢٢٥	٢٨١
بنجلاديش	١٨٥	١٦٠	٦٠٧	٧٦٧
بنين	٥٥	٨٤	٩٦	٩٣
بروناي دار السلام	٣	٩	٨٢	١٨٨
بوركينا فاسو	٨٠	١١٦	٧٢	١٠١
الكاميرون	٦٩٩	٥٦٣	١٣٩	٢٦١
تشاد	١١٥	١٣٥	٦	٣٢
جزر القمر	٧	١١	١٢	١٧
جيبوتي	٣	٩	٧٧	٨١
مصر	٦٧٧	٤٢٧	٢٣٥٠	٣٠٨٨
جابون	١٤	٣	١٠٩	١٠٣
جامبيا	٢٨	١٤	٤٣	٦٥
غينيا	٣٣	٢٨	٧٢	١٢١
غينيا بيساو	٦	١٣	١٢	٢٣
إندونيسيا	٢٧٣٧	٢٨٠٢	١٥٥٥	١٥٩١
إيران	١٤٢	٤٤٧	٢١٧١	٢٦٧٣
العراق	٧٠	٦٠	٢٠٣٠	١٨٤٣
الأردن	٢٠٠	١١١	٥٢٤	٧١٩
الكويت	٩٦	٤٣	٩٤٧	٥٧١
لبنان	٢٣٧	١٢١	٦٠٩	٧١٨
ليبيا	٠	٦٣	١٢٩٠	١٢٨٤
ماليزيا	٣٩٥٣	٤٣٦٠	١٣٦١	٣١٣٧
المالديف	٠	٠	٩	٣٠
مالي	١٩٢	٢٥٤	٧٥	١١٦
موريتانيا	٣٩	٤٣	٩٠	١٣٧
المغرب	٦٠٦	٦٤٧	٩٢٢	٧٩٩
النيجر	٨٦	٦٢	٨٢	١٢٨
نيجيريا	٤٤٦	٢٨٦	٢٠٩٩	٦٥٨
عمان	٢٧	٥٠	٢٦٣	٤٨٨
باكستان	٩٣٦	٩٨٧	٦٨٩	١٣٩٩
قطر	٠	٤	٢١٦	٢٩٥
السعودية	١١٠	٣٦٢	٤٢٠٢	٣٩٦١
السنغال	١١٥	٢١٩	٢٦٢	٤٤٧
سيراليون	٥٩	١٨	٩٠	١٠٥
الصومال	١٢٥	٧٤	١٤٨	٨٣
السودان	٥٥٣	٥٢٢	٣٩٦	٢٤٣

سوريا	٢٧٦	٧٤٥	٥٨٨	٧٦٦
تونس	١٤٠	٢٨٢	٥١٧	٦٥١
تركيا	١٨٣٤	٣١٢٠	٣٣٦	٢٢٦٢
أوغندا	٣٤٤	١٧٥	٤٥	٢٨
إمارات العربية	٢٣٠	٦٦٧	١٠٧٧	١٦٨٤
اليمن	٣٥	٦٥	٧٥٢	٧٧٨
دول OIC	١٦٩٨	١٨٤٦٨	٢٩٦٨١	٣٤٥٧٦
الدول المتقدمة	١٦١٤٤١	٢٣٦٢٥٢	١٨٦٤٠٢	٢٦٦٤٢٦
الدول النامية	٧٢٧٦٠	٩٠١٣٩	٦٨٩٤٣	٨٦٦٠٥
العالم	٢٣٤٢٠١	٣٢١٦٣٩١	٢٥٥٣٤٤	٣٥٣٠٣٠

Source: Oker gurler, Op.cit. PP.٧٥-٧٦.

وإذا أردنا التعرف على أهمية النسبية للصادرات الزراعية داخل هيكل الصادرات السلعية للدول الإسلامية وذلك عن طريق مقارنة الصادرات الزراعية بإجمالي الصادرات السلعية. فإننا نجد أن صادرات الدول الإسلامية من المنتجات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة جداً كما هو موضح في الجدول رقم (٦٩).

وإذا انتقلنا إلى التعرف على الأهمية النسبية للواردات الزراعية في هيكل الواردات السلعية للدول الإسلامية فإننا نلاحظ أن واردات المنتجات الزراعية تمثل نسبة مرتفعة كما هو موضح في الجدول رقم (٦٩)

جدول رقم (٧٠)نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات السلعية لدول (OIC)(نسبة مئوية) .

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	٥٧,٠	٦٢,١	٤٨,١	٣٤,٨	٣٠٠.٠
ألبانيا	٠٠	٢٥,٧	١١,٣	٢٤,٠	١٦,٠
الجزائر	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٧
البحرين	٠,٦	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٥
بنجلاديش	٢٥,٩	١٠,٧	٨,٩	٨,٥	٦,١
بنين	٨٧,٣	٢٩,٣	٢٦,١	٢٥,٢	٢٤,٩
بروناي دار السلام	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣
بوركينافاسو	٨٨,٩	٧٦,٣	٧١,٦	٧٤,٣	٧٤,٢
الكاميرون	٥٢,٩	٢٧,٧	١٧.٧	١٩,٦	٢٤,٠
تشاد	٧٨,٨	٦٩,٦	٦٣,٤	٦٩,١	٥٦,٨
جزر القمر	٧٧,٨	٦١,١	٨٠,٠	٨١,٠	٨٥,٧
جيبوتي	٣٧,٥	٣٦,٠	٢٣,٥	٣١,٣	٢٣,٥
مصر	٢٢,٢	١٦,٥	١٠,٧	١٣,١	١٦,٠
جابون	٠,٦	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,١
جامبيا	٦٠,٩	٤٦,٧	٢٨,٦	١٩,٦	١٤,٨
غينيا	٧,٩	٣,٥	٣,٠	٥,٠	٦,٧

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
غينيا بيساو	٥٤,٥	٦٨,٤	٨٠,٠	٦٦,٧	٨٧,٥
إندونيسيا	١١,٤	١٠,٩	١٠,٧	١٠,٠	٩,٨
إيران	١,٠	٢,٣	٣,٠	٣.٣	٣,٢
العراق	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١
الأردن	٣٤,٨	١٠,٤	١٧,٢	١٤,٤	١٤,٨
الكويت	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٢
لبنان	١٩,٥	٢٣,٤	٢٨,١	٢٤,٥	٢٠,٤
ليبيا	٠٠	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣
ماليزيا	٣٠,٥	١٤,٨	١٢,٩	١٢,١	١٠,٣
مالديف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مالي	٩٣,٧	٧٤,٩	٧٥,٠	٧٨,٥	٧٨,٢
موريتانيا	٢٠,١	٩.٩	٨,٥	٩,٢	٩,٣
المغرب	٢٤,٧	١٥,٣	١٥,٦	١٤,٦	١٣,٨
النيجر	١٤,٨	٢١,٩	١٨,٨	١٩,١	١٨,٣
نيجيريا	١,٨	٢,١	٢,٣	١,٩	٢,٦
عمان	٠,٨	٠,٩	١,٩	٢,٦	٣,٧
باكستان	٣٩,١	١٩,٥	١٦,٦	١٨,٠	١٢,٥
قطر	٠٠	٠.١	٠,٥	٠,٣	٠,٣
السعودية	٠,١	٠,٨	١,٠	١,٢	١,٣
السنغال	٢٤,١	٢٩,٥	٢٠,٦	١٩,٣	١٥,٦
سيراليون	٢٨,٩	١٢,٢	١٣,٦	٧,٣	٦,٧
الصومال	٩٤,٠	٤٩,٣	٣٩,٤	٥٦٨	٧٠,٠
السودان	٩٣,١	٩٣,٢	٨٣,٥	٨٨,٣	٨٩٦
سوريا	١٣,١	١٧,٧	١٨,٦	٢٠,٣	١٨,٦
تونس	٦,٣	٨,٠	١٢,٩	٨,٤	٩,١
تركيا	٦٣,٠	٢٤,١	٢٧.٦	٢٣,٢	٢٣,٧
أوغندا	٩٩,٧	٩٢,١	٨٥,٧	٧٩,٥	٨٠,٨
إمارات العربية	١.١	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٩
اليمن	٤.٤	٩,٤	١٠,١	٨,٦	٤,٧
أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي	٤,٨	٧,١	٧,٣	٧,٠	٧,٠
الدول المتقدمة	١١,٣	٨.٨	٩,٠	٩,٣	٨.٨
الدول النامية	١٢,٣	١١,١	١٠,٥	١٠,٠	٩,٣
العالم	١١,٦	٩,٣	٩,٤	٩,٥	٨,٩

Source: Oker gurler, Op.cit. P.٧٧

جدول رقم(٧٠)نسبة الواردات الزراعية من الواردات السلعية لـــدول(OIC)(نســبة مئوية)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أفغانستان	١٥,١	٢٣,١	١٥,٦	١٧,٩	١٩,٠
ألبانيا	٠٠	١٦,٧	٢٣,١	٤٩,٣	٥٣,٩
الجزائر	٢١,٤	٢٤,٧	٢٨,٣	٢٩,٢	٣١,٠
البحرين	٦,٨	٧,٦	٦,٨	٦,٩	٧,٨

بنجلاديش	٣٠,٦	٢٣,٣	٢٠,٠	٢٠,٧	١٨,٣
بنين	٤٢,٧	١٧,٠	١٣,٦	١٥,٢	١٤,٥
بروناي دار السلام	١٤,٣	١٨,٨	١٥,١	١٣,٩	١٣,٠
بوركينافاسو	٢٠,١	١٨,٨	٢١,٩	١٦,٦	١٧,٤
الكاميرون	٨,٧	١٦,٧	٩,٥	١٩,١	١٨,٠
تشاد	٨,١	٨,٩	٦.٦	٥,٩	٦,١
جزر القمر	٤١,٤	٣٢,٧	٣٤,٥	٢٨,٩	٢٩,٦
جيبوتي	٤٠,٥	٣٧,٧	٣٤,١	٣٥,٢	٣٥,٥
مصر	٤٨,٣	٣٣,٦	٣٢,٢	٣٠,٧	٢٧,٧
جابون	١٦,٢	١١,٠	١٣,٣	١٤,٧	١٤,٢
جامبيا	٢٦,٥	٣٥,٧	٣٩,٠	٤٥,٣	٣٦,٣
غينيا	٢٠,٠	١٦,٧	١٧,٩	٢٣,٨	٢١,٥
غينيا بيساو	٢١,٨	٢٩,٥	٣٥,١	٣٨,٩	٤٦,٨
إندونيسيا	١٤,٤	٧,٣	٧,٩	٨.٨	٨,٣
إيران	٢٠,٠	١٤,٦	١٠,٤	١١,٦	١٧,١
العراق	٢٣,٣	٣٨,١	١١,٤	١٤,٨	٢٠,٩
الأردن	٢١,٩	٢٧,٦	٣٨,٣	٢٢,٠	٢١,٢
الكويت	١٤,٥	١٤,٦	٧,٩	١٣,٢	١٣,٧
لبنان	١٦,٩	٢٨,٥	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٢,٩
ليبيا	١٩,٠	٢٢,٩	٢٣,٦	١٩,٢	٢١,١
ماليزيا	١٢,٦	٧,٣	٦,٥	٦,٥	٥,٩
مالديف	٣٤,٦	٢١,٧	٢١,٠	١٧,٥	١٦,٨
مالي	١٧,٠	١٨,٨	٢٠,٩	١٥,٤	١٥,٣
موريتانيا	٣١,٥	٣٥,٤	٣٥,٤	٣٧,٩	٣٤,١
المغرب	٢١,٦	١١,٥	١٢,٢	١٥,٧	١٨,٦
النيجر	١٣,٥	٣٢,٨	٣١,٧	٢٧,٦	٢٧,٨
نيجيريا	١٤,٠	١١,٥	٨,٣	١١,٠	١٣,٠
عمان	١٥,٢	١٨,٢	١٨,٤	١٩,١	١٨,٣
باكستان	١٤,٥	٢٠,٠	١٥,٦	١٤,٤	١٧,٠
قطر	١٥,٠	١٧,٤	١٧,٣	١٤,٥	١٥,٠
السعودية	١٣,٩	١٦,٥	١٥,٢	١١,٤	١٥,٠
السنغال	٢٥,٢	٣٤,٥	٣٠,١	٣٣,٥	٣٤,٢
سيراليون	٢١,٨	٦٧,٧	٦٣,٨	٦١,٣	٥٦,٣
الصومال	٤٢,٥	٢٠,٩	٤٣,٤	٥٢,١	٥٣,٣
السودان	٢٣,١	٢٩,٥	٢٥,٨	٢٠,٨	١٨,٨
سوريا	١٤,٣	٣١,٩	٢٦,٤	١٩,٧	١٦,٣
تونس	١٤,٧	١١,٨	٨,٩	٩,٢	٩,٠
تركيا	٤,٢	١٠,١	٧,٦	٧,٦	٧,٨
أوغندا	١٠,٣	٤,٥	٥,١	٦,٠	٧.٧
الإمارات العربية	١٢,١	١٤,٥	١٢,٥	١٠,٧	٨,٩
اليمن	٢٢,٢	٤٩,٥	٤٠,٣	٣٦,٠	٢٨,٧
أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي	١٦,٨	١٥,٨	١٣,٢	١٣,١	١٣,٤
الدول المتقدمة	١١,٩	٩,٤	٩,٨	١٠,٠	٩,٤
الدول النامية	١٤,٤	١١,١	٩.٩	٩,٧	٩,٠

العالم	١٢,٥	٩,٨	٩,٨	٩.٩	٩,٣

Source: Oker Gurler, op.cit. p.٧٨.

وفي الواقع فإن مشاكل الزراعة في الدول الإسلامية لا تعود بنقص الموارد وإنما القصور في كفاءة استغلال مثل هذه الموارد. ويمكن للدول الإسلامية في مجموعها أن تفي بحاجة سكانها من معظم المواد الغذائية والزراعية الأساسية إذ ما تضافرت الجهود الجماعية في ضوء سياسات اقتصادية واقعية. ومن أقوال ماتوس تونغ المأثور أنه ليس هناك ((منطق غير منتجة بل عقلية غير منتجة وليس هناك أرض سيئة بل أنظمة سيئة لاستغلال الأرض ...ويكفي أن يبدل الناس كل ما في وسعهم من طاقات ذاتية لتغيير الأحوال الطبيعية)).[1]

ويعتبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية أمر ضرورياً تفرضه التحديات الاقتصادية العالمية المعاصرة التي تواجه الدول الإسلامية، حتى تستطيع أن تجد لها مكاناً في عالم اليوم الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة.

ومن هنا فإن المصاعب والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في الوطن الإسلامي سواء من النواحي الفنية أو الاقتصادية أو المؤسسية تعكس مدى الحاجة لدراسة السياسات الزراعية والاقتصادية ذات التأثير على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وهذا ما سنقوم به – إن شاء الله–في الصفحات التالية.

---

[1] نادر فرجاني،هدر الإمكانية بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته.(مركز دراسات الوحدة العربية، ط.الأولى، ١٩٨٠)ص٢٥

المطلب الثالث:السياسة الزراعية المطلوبة.

التنمية الزراعية هي "العملية التي تتمخض عن الزيادة المستمرة لدخول الحقيقية لأبناء الريف وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الثروات المادية المنتجة بينهم ووضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة وفق سياسات وبرامج خاصة تعتمد لهذا الغرض)).[1]أي أن مفهوم التنمية الزراعية ينصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي"الكفاءة"وتحسين ظروف المزارعين "العدالة".

وتتطلب التنمية الزراعية -بمفهومها السابق-انتهاج سياسات زراعية سليمة.

وموضوع السياسة الزراعية موضوع واسع وعلى قدر كبير من الأهمية ولا يتسع المجال في هذا البحث الخوض في تفاصيله،ولكن سنكتفي فقط التطرق إلى الخطوط العريضة للموضوع.

والسياسة الزراعية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والتي هي بدورها جزء من السياسة العامة للدولة،ولهذا توصف السياسة الزراعية بأنها سياسة اقتصادية و اجتماعية. وقد عرفت السياسة الزراعية بأنها:((الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره)).[2]

و لم يكن لمعظم دول العالم سياسة زراعية شاملة، بل كانت الحكومات في العديد من الدول تتدخل بين الحين والآخر لمعالجة أزمة عارضة فإذا مازالت الأزمة سحبت الحكومة

---

[1] عزيز شاهو إسماعيل سياسات التنمية الزراعية.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق،١٩٨١ رقم الطبعة (بدون)ص٨٨

[2] عبد الوهاب مطر الداهري ،الاقتصاد الزراعي.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق،ط،الأولى ١٩٨٠)ص٣٥٢

انظر أيضاً:سالم توفيق النجفي وبديع جميل العدو التخطيط والسياسة الزراعية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل تاريخ الطبع(بدون)رقم الطبعة (بدون)ص١٨-١٩خلف بن سليمان النمري،التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ١٤١٦=١٩٩٦) ج/١ ص٣٢١-٣٢٢

أسلحتها وتركت السوق حرة.إلا أن معظم دول العالم أصبحت اليوم ترى ضرورة التدخل في الزراعة، وذلك لأهمية الزراعة في الاقتصاد القومي.

وتهدف الحكومات من تدخلها في الزراعة إلى تحقيق أهداف عديدة -يمكن أن تدخل تحت هدف عام هو:تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين- ولتحقيق تلك الأهداف تضع الحكومات البرامج والسياسات الزراعية. وتختلف هذه البرامج والسياسات من دولة إلى أخرى، تبعاً لاختلاف نظمها السياسية ولمراحل تطورها الاقتصادي.[1]

وقطاع الزراعة شديد التأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية،ولا يكفي لوضع سياسة زراعية سليمة توفر الإخلاص وحسن النية بل يشترط بالإضافة إلى ذلك وضع سياسة واضحة المعالم ومحددة الأهداف وتتراوح بين الثبات والمرونة، ولا تتغير مع أية هبة ريح شمالية وأيضاً التعمق في دراسة البيئة التي توضع لها تلك السياسة وتقويم جميع الظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بها وعدم قيام التنافر أو التعارض بين أجزاءها.وعلى خلاف الرأي التقليدي الذي كان شائعاً في وقت ما،فإن المزارعين وإن كانوا يتأثرون بالتقاليد الاجتماعية الثقافية فهم أبعد من أن يكونوا ((فلاحين تقيدهم التقاليد)).فالقيود على التنمية الزراعية لا تكمن في سلوك المزارعين،فهم لا يمانعون في العمل بجد، أو في إتباع الابتكارات المفيدة أو في الاستثمار من أجل المستقبل. بل إن العقبة موجودة في البيئة التي يعمل فيها المزارعون سواء كانت طبيعية أم من صنع البشر مثل:إمكانية وصولهم إلى الأرض، وفي الحوافز الإنتاج والاستثمار، وفي إمكانات تسويق ناتجهم،وفي توافر مدخلات مثل الأسمدة وأثمانها...الخ.

ولقد أدى تطبيق العديد من السياسات الاقتصادية غير المناسبة، تجارية ومالية ونقدية، إلى كثير من النتائج التي أضرت بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة. مما أدى في نهاية المطاف إلى تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الزراعي والاعتماد المتزايد على الواردات الأجنبية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،الموارد الاقتصادية.(دار الجامعات المصرية -الإسكندرية ١٩٨٢،رقم الطبعة (بدون)ص٨٦-٨٧.

والسياسة الزراعية في الأقطار الإسلامية يجب أن تشتمل عناصرها الرئيسية على إصلاحات تضمن جعل ملكية الأرض عادلة وأنواع استغلالها منصفة،وإصلاح سياسة التسعير وسعر الصرف،وتوجيه الاستثمارات والقروض نحو صغار المزارعين المنتجين، ووضع سياسة فعالة للتسويق وأنظمة كفؤة للبحث والإرشاد الزراعي كل هذا يجب أن يكون جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى مايلي:-

١-سياسة الإصلاح الزراعي.

٢-سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي.

٣-سياسة التسعير وسعر الصرف.

٤-سياسة التسويق الزراعي.

٥-سياسة البحث والإرشاد الزراعي.

وفيما يلي نتناول كل سياسة من هذه السياسات ما عدا الأخير منها والذي نؤجله إلى مبحث قادم.

أولاً:سياسة الإصلاح الزراعي.

يتميز النشاط الزراعي عن غيره من الأنشطة الاقتصادية بالأهمية البالغة للأرض كعنصر للإنتاج والأنظمة التي تضعها المجتمعات بشأن حيازة وملكية الأرض واستخدامها مختلفة ومتعددة، ولها أثر ملموس على كل من الإنتاجية والعدالة.

وتشير معظم الدراسات المتوفرة عن حيازة وتوزيع ملكية الأراضي الزراعية بين السكان الزراعيين في الدول النامية إلى أنها تتسم بالتركز الشديد.

والمشكلة الزراعية في جوهرها هي:"" أرض بدون فلاحين، وفلاحون بدون الأرض "".[1]فإذا نظرنا الشق الأخير من المشكلة نجد أن عدداً صغيراً من مالكي الأرض الغائبين يسيطرون على نسبة كبيرة من الأرض ومؤسسات التمويل مما يؤهلهم ممارسة"سلطة كبيرة على جميع المؤسسات الحكومية المحلية بما في ذلك الشرطة والقضاء،فيخضعونها لأهوائهم

[1] برتران شنايدر مرجع سابق ص٥٦.

ومقتضياقم)).[1]بينما نجد أن الأكثرية الساحقة من الفلاحين لا يملكون من الأرض شيئاً يذكر، ولا يستطيعون الوصول إلى مؤسسات التمويل مما يجعلهم يخضعون لمشيئة كبار ملاك الأرض.

فعلى سبيل المثال ليس مستغرباً في أمريكا اللاتينية أن نجد أن ٥%من السكان يملكون ٨٠%من الأراضي الزراعية.[2]كما تشهد جنوب آسيا وخصوصاً في شبه القارة الهندية أكبر تركز في الأرض.وتشير دراسة للبنك الدولي أن هناك أكثر من ثلاثين مليون عائلة لا تملك أو تستأجر الأرض في أرياف الهند وبنجلاديش وباكستان[3].ويمثل الثلاثون مليون عائلة الذين لا أرض لهم إضافة إلى أشباه المالكين (٠,٤ هكتار أو أقل)ما يقارب ٤٠%من سكان الريفيين في جنوب آسيا [4].

أما بالنسبة لأفريقيا فإن مشكلة ملكية و استخدام الأرض لا ينظر إليها بوصفها مشكلة رئيسية حتى الآن مع أن ظاهرة اللاملكية تتزايد باستمرار [5].

وقدرة المساومة بين الطرفين غير متكافئة، والفرص البديلة المتاحة للفلاحين الصغار شبه معدومة، ولذلك نجدهم يرضخون لشروط الملاك الكبار مهما كانت قاسية، ومهما ترتب عليها من إغراق للفلاحين الصغار في ديون متزايدة وفي تعميق تبعيتهم المادية والنفسية لأصحاب الأرض[6].وماذا يمكن للفلاح أن يفعل بدون الأرض إلا النضال من أجل البقاء. فهناك((أقلية محظوظة من الخاصة وارثة،وصولية تملك وسائل الإنتاج من الأرض وأدوات وبهائم ورأسمال. وتأكل الخيرات الوفيرة. تبذخ وتعهر وتتخم ولا تكتفي...وأكثرية ..تعمل وتتعب حتى الاعياء، فلا تحظى بسوى اليسير من إنتاجها. عليها الجهد ولغيرها النعمة))[7]. الأمر الذي يستدعي أحداث إصلاح زراعي لكسر

---

[1] محمد عمر شابرا الإسلام والتحدي الاقتصادي،مرجع سابق ص٣٢٠.

[2] لستر ر. بروان وآخرون أوضاع العالم ١٩٨٧تقرير المعهد المراقبة الدولي على التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء ترجمة عبد الرحمن شاهين وآخرون .(مؤسسة الرسالة بيروت ط.الأولى ١٩٨٧)ص٧٥.

[3] المرجع ذاته ص٧٦

[4] المرجع ذاته٧٦

[5] .المرجع ذاته ص٧٧

[6] انطونيوس كرم ؛ مرجع سابق ص٢١٣

[7] توفيق توما؛ مرجع سابق ص٢٧٠

النمط السائد من الملكية والحيازة، إذ لا يمكن بدون هذا الإصلاح تقليص مراكز القـوة في المناطق الريفية.

وهناك إجماع على ضرورة الإصلاح الزراعي في بلدان العالم الثالث[1]، وإن كـانت التدابير اللازمة لذلك تختلف بطبيعة الحال من دولة لأخرى. وقد أعلنت الـدول الناميـة المشتركة في المؤتمر الدولي الخاص بالإصلاح الزراعي والتنميـة الريفيـة الـذي انعقـد عام١٩٧٩ عن عزمها على منح أولوية خاصة للتنمية الريفية التي تتضمـن""الإصـلاح الزراعي كعنصر هام من عناصرها""على حد تعبير الإعـلان الصـادر مـن المؤتمـر[2]. والإصلاح الزراعي ضرورة ملحة في البلدان الإسلامية :((وأيـة حكومـة في البلـدان الإسلامية تزعم أنها تعمل على تأمين الرفاهية العامة لكنها لا تولي هـذه الإصلاحـات اهتماماً مركزياً في برامجها،لا يمكن اعتبارها جادة فيما تزعمه))[3].

ولا يوجد بين الباحثين اتفاق حول معنى الإصلاح الزراعي،ولكن يمكن القول بصورة إجمالية أن هناك مفهومين مختلفين لمصطلح الإصلاح الزراعي.فالمفهوم الضيق أو التقليـدي يختزل الاصلاح الزراعي إلى أبسط مكوناته ويرى أنه عملية توزيع الحيـازات الزراعيـة الكبيرة على المعدمين وذوى الحيازات الصغيرة.واعتبر بذلك الاصلاح الزراعي مشـكلة توزيع الأراضي وليس مشكلة إنتاج زراعي[4].

ومن التعريفات التي تدخل تحت هذا المفهوم الذي يعـرف الاصطـلاح الزراعـي بأنه:((إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لمنفعة صغـار الفلاحـين والعمـال الزراعيين))[5].

أما المفهوم الواسع أو الحديث للاصلاح الزراعي فيرى أن إعادة توزيـع الملكيـات الكبيرة على الفلاحين الصغار ليس الاصلاح الزراعي كله بل أنه فقط أحد الإجـراءات الإصلاح الزراعي. والمفهوم الجديد لا ينظر إلى الاصلاح الزراعي على أنه عملية اسـتيلاء

---

(١) غسان بدر الدين،مرجع سابق ص١٧٥.

(٢) ولي برانت وآخرون،الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء مرجع سابق ص٨٧.

(٣) محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق ص٣٢١

(٤) سالم توفيق النجفي إشكالية الزراعة العربية:رؤية اقتصادية معاصرة (مركز دراسات الوحدة العربية ط.الأولى،١٩٩٣)ص٨٨

(٥) دورين ورنر ،الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق ترجمة خير الدين حسيب وحسن أحمد سليمان (دار الطليعة،بيروت-لبنان ط،الأولى ١٩٧٥)ص١٨

وتوزيع الأراضي،بل ينظر باعتباره عملية شاملة وواسعة مندمجة في التنميـــــة الاقتصاديـــة والاجتماعية للبلدان التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المزارعين وتحسين أنظمـــة حيازة الأرض وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية. أي أن الإصلاح الزراعي يعتبر سياســـة اقتصادية زراعية بالإضافة إلى أنه سياسة اجتماعية للتنمية الريفية.[١]وحسب المفهوم الجديد للإصلاح الزراعي فإنه يكون حاوياً لكل أوجه و أهداف السياسة الزراعية.[٢]

ومن التعريفات التي تدخل تحت هذا المفهوم تعريف هيئة الأمم الذي يعرف الاصلاح الزراعي بأنه:((مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيـــان الاقتصـــاد الريفي)).[٣]وتعريف المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي لعام١٩٧٩ والذي يعرف الإصـــلاح الزراعي بأنه:((تغيير الحياة الريفية ونشاطاتها من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعيـــة والجهازية والبيئية والبشرية)).[٤]وقد استخدمت الإدارة الأمريكية هذا المفـــهوم الواســـع كجزء من سياستها الخارجية في مواجهة المد الشيوعي أثناء الحرب الباردة بـــين الشـــرق والغرب؛كما تستخدم مطبوعات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها اصطلاح الإصـــلاح الزراعي بهذا المفهوم الواسع.[٥]

ولا بد من التمييز بين إصلاح الأراضي Land Reform والإصـــلاح الزراعـــي Agrarian Reform فالأول لا يتعدى أن يكون إعادة توزيع للأرض أو إصلاح العيوب الطوبوغرافيـــة للأرض وإعدادها للاستثمار.[٦]أما الثاني فيقصد كما أشرنا ســـابقاً تلـــك الإجـــراءات المتكاملة التي تستهدف إلى إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للزراعة من أجل تسهيل التقـــدم الاقتصادي والاجتماعي،حيث أنها تتضمن إعادة توزيع الأرض، وتعديل شروط الإيجـــار، وإقامة نظم للتسليف الزراعي والتنظيم التعاوني والتعليم الزراعي.فالاصلاح الزراعي لـــه معنى أوسع وأكثر شمولاً من إصلاح الأراضي.

---

(١) انظر:عبد الوهاب مطر الداهري،اقتصاديات الإصلاح الزراعي.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،العراق تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبع(بدون)ص٢٧-٢٩.

(٢) عبد الوهاب مطر الداهري،الاقتصاد الزراعي(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق رقم الطبعة (بدون)١٩٨٠)ص٣٦٩.

(٣) عبد الوهاب مطر الداهري اقتصاديات الإصلاح الزراعي،مرجع سابق ص٢٧

(٤) المرجع نفسه ص٢٨

(٥) حازم البيلاوي؛ التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية. (معهد البحوث والدراسات العربية،٦٦-١٩٦٧)ص١٠٧-١٠٨.

(٦) عبد الوهاب مطر الداهري،اقتصاديات الإصلاح الزراعي.مرجع سابق ص٢٩

وعملية الإصلاح الزراعي تستهدف إلى تحقيق أهداف عديدة منها أهداف اجتماعية واقتصادية وأخرى سياسية.فعلى الرغم مما تحمله عملية الإصلاح الزراعي من أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي زيادة الإنتاج، وإعادة توزيع الدخول،والقضاء على الإقطاع،إلا أنها تتضمن أهدافاً سياسية أخرى، وهي العمل على تصفية القوى الاجتماعية ذات النفوذ على اتخاذ القرارات السياسية وهي القوى التي يمثلها في الغالب أصحاب الملكيات الكبيرة. كما أن من تلك الأهداف سياسية امتصاص غضب فقراء الريف وإعطائهم الشعور بالمصلحة في بقاء الاستقرار والنظام.

وهنا يثار كثيراً تساؤلاً بشأن حجم الحيازة وعلاقته بوفورات الحجم. حيث كان الاعتقاد السائد أن المزارع الكبيرة أكثر إنتاجية من المزارع الصغيرة، وبالتالي فإن زيادة الإنتاج على حساب عدالة توزيع لمصادر الثروة يكون مقبولاً. في حين يرى أكثر الباحثين المعاصرين عكس ذلك.وسوف نتطرق بشيء من الإيجاز إلى هذه المسألة في الفقرة الآتية.

إن أثر الإصلاح الزراعي على الإنتاجية الزراعية يعتمد على نوع النظام الذي تم على أساسه الإصلاح وكذلك على مضمون الإجراءات الإصلاحية نفسها.[1]إلا أن كثير من التجارب تدل على أن وجود نظام عادل للحيازة هو مطلب أساسي لرفع الإنتاجية. حيث تؤكد أن المزارع الصغيرة أكثر كفاءة من المزارع الكبيرة.[2]وحتى البنك الدولي يعترف أن((حيوية وإنتاجية مزارع الأسر الصغيرة في أنحاء العالم أمران يجلبان النظر)).[3]

إن الإصلاح الزراعي يحفز الفلاح ليكون أكثر إنتاجاً، لأن المزارع الذي يملك أرضه أكثر ميلاً على تبني الأساليب الجديدة من نظيره الذي عليه أن يعطي جزءاً من محصوله إلى مالك الأرض ويدفع معظم ما يتبقى منه إلى مقرض النقود.كما تثبت التجارب أن الفلاح المالك لمزرعته يتوفر لديه الحافز القوي لتبني منهج التنمية المستديمة.فالفلاح صاحب الحيازة غير الواضحة،أو غير آمنة أو القصيرة الأجل،من المرجح أن يستغل الأرض استغلالاً جائراً بمعنى أن يسعى للحصول على الحد الأقصى من الإنتاج في الأجل القصير عن طريق

[1] مالكوم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٧٦٨

[2] انظر:فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتر مرجع سابق ص٢١٤-٢٣٠جاك لوب مرجع سابق ص٣٠٢-٣٠٥،ميرت هاحن ،مرجع سابق ص١٤٧-١٥١محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق ص٣٢٦-٣٢٧

[3] محمد عمر شابرا،المرجع السابق ص٣٢٧

الدورات المحصولية أو غيرها من الأساليب التي يمكن أن تضعف الخصائص الحيوية والطبيعية للتربة. وقد قال ثيودور شولتز:((إن الإمكانات الاقتصادية الحقيقة للزراعة إنما يحول دون تحقيقها الحوافز الخاطئة))[1]. ويكون للإصلاح الزراعي تأثير هام على توزيع الدخل في المناطق الريفية بشرط أن تكون الأرض قد صودرت من كبار المالكين بدون تعويض أو بتعويض غير كامل [=بعد تطبيق مبدأ من أين لك هذا؟]،وبشرط ألا يتم بيع الأرض للفلاحين بسعر معادل للقيمة السوقية الجارية للأرض[2].فتوزيع الأرض إذا تم على ضوء هذه الشروط فإنه يعتبر من أهم الخطوات الضرورية لتوزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية ومحاربة انتشار الفقر في الأوساط الريفية .

والبلدان التي جمعت بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للأرض مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وكوستاريكا تمكنت من تحقيق توزيع للدخل أكثر عدلاً نسبياً في حين أن البلدان التي سمحت باستمرار تركيز ملكية الأراضي تعاني من ازدياد انتشار الفقر ومن توزيع أقل إنصافاً للدخل.[3]

وبصفة عامة فإنه يوجد اليوم عدد كاف من النماذج التي تبرهن أن هدف التنمية الاقتصادية لا يكون بضرورة متعارضاً مع هدف العدالة الاجتماعية، وأن الإصلاح الزراعي الذي يدار جيداً يمكن أن يؤدي إلى بلوغ كلا الهدفين[4]

وجدير بالإشارة أن إعادة توزيع الأرض لا تعني بالضرورة أن تقلص ملكية الأرض إلى مستويات قزمية غير مجدية اقتصادياً. ففي الواقع فإن كلا من الملكيات الكبيرة والملكيات القزمية على السواء لا تخدم الأهداف الإصلاح الزراعي.فالمطلوب هو إذن تصغير الكبير وتكبير الصغيرة منها.

وفي معظم الأحيان لا تقتصر دور سياسة الإصلاح الزراعي على التنظيم حقوق الملكية، بل تتعدى ذلك إلى تنظيم العلاقات الايجارية. وقد تعرضت تلك العلاقة بين المالك والمستأجر إلى كثير من المناقشات بين الاقتصاديين كما هو الحال بين فقهاء

---

(١) محمد عمر شابرا،المرجع السابق ص٣٢٠

(٢) مالكوم جيلز وآخرون،مرجع سابق ص٧٦٩.

(٣) محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي.مرجع سابق ص٣٢٥

(٤) جاك لوب،مرجع سابق ص٣٠٩.

الشريعة.وينبغي عند طرح هذه المسألة أن يطرح في سياقها الكلي، بمعنى أن يؤخذ في الحسبان مصالح كلّ من الملاك والمستأجرين من جانب،والمصلحة العامة المبتغاة من القطاع الزراعي وخاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي من جانب آخر.

ومما هو جدير بالذكر أن طبقة المعدمين لم تستفد قوانين الإصلاح الزراعي التي جرت في كثير من الدول النامية لأن معظم الأرض تم توزيعها على من كانوا يعملون بها من المستأجرين والعمال الأجراء.

ومعيار النجاح أو الفشل في الإصلاح الزراعي هو اتجاه تأثيره في حياة الفلاحين كما أو ضحت ((دورين ورنر))فإذا تحسنت حياتهم المعيشية فإنه إصلاح ناجح وإلا فهو إصلاح فاشل.[1]لأنه كما ترى دورين ورنر أيضاً وبحق((فإن الإصلاح الزراعي هو من أجل الفلاح وليس الفلاح من أجل الإصلاح الزراعي)).[2]

وفي الواقع لا تنشأ الصعوبات الكبرى من صياغة إصلاح الزراعي وإنما تنشأ من تنفيذه،لأنه–على حد تعبير((جالبرت))–خطوة ثورية تنقل القوة والملكية والمكانة من جماعة إلى أخرى في المجتمع.وعليه ليس بالأمر المدهش أن يكون ملاك الأرض أول من يتصدى لعملية الإصلاح الزراعي ويعملون ما في وسعهم لإيقافها أو لإفشالها.[3]لذا يتطلب تنفيذ عملية لإصلاح الزراعي بشكل ناجح العديد من الإجراءات والتي قد تختلف باختلاف ظروف البلدان وأهم هذه الإجراءات ما يلي:–

١–تحديد الغاية المرجوة من الإصلاح الزراعي.

٢–إجراء عمليات مسح شاملة للأراضي الزراعية وأنماط حيازتها، ونظم الإيجارات الشائعة في البلد.

٣–إسناده إلى جهة حكومية ذات صلاحيات كافية.

٤–وضع سياسات وخطط مناسبة للتعويض.

---

(1) دورين ورنر/مرجع سابق ص٢٣

(2) المرجع نفسه ص١٥

(3) إنطونيوس كرم،مرجع سابق ص٢١٤

٥-تعديل قدرة المساومة في المجتمع الريفي عن طريق مد صغار المزارعين التسهيلات التمويلية،والقنوات التسويقية والسياسات السعريه الملائمة، والتعليم المناسب ومشاريع البنية التحتية ...الخ.

٦-مساندة ودعم تنظيمات الفلاحين الصغار.

٧-هدم نظام الرق الأرضي المستمر إلى الآن في المناطق الريفية في عدد من الأقطار النامية.

ثانياً:السياسة السعرية

إن ظاهرة الأسعار وثيقة الصلة بالرفاهية الاقتصادية.فمن البديهي أن مستوى معيشة الفرد تعتمد على مستوى دخله،فإذا زاد دخله ارتفعت مستوى معيشته،والعكس الصحيح.(*)ودخل الفرد ليس إلا مقابل الأسعار الخدمات التي يؤديها كمنتج.فأسعار الخدمات التي يؤديها الفرد هي التي تحدد دخله،والأخير بدوره يحدد مستوى معيشته ومن هنا كانت العلاقة قوية بين الأسعار والرفاهية الاقتصادية.

وأهم وظيفة للأسعار هي موائمة الطلب مع العرض فالرغم من الصعوبات الشديدة التي تواجه أسواق المنافسة الحرة فإن الأسعار مازالت هي التي تحدد في نهاية الإنتاج والاستهلاك. لذا فإن الأسعار مهمة للمنتجين والمستهلكين معاً.

والمصدر الرئيسي للتحيز ضد الزراعة في البلدان النامية يكمن في السياسات التجارية وسياسة سعر الصرف،والسياسة المالية والنقدية.(1)

وقد أثبتت كثير من الدراسات عن حقيقة أن المزارعين يستجيبون بقوة للتغيرات في الأسعار النسبية للمحاصيل المفردة-بما فيهم الفلاحين الإفريقيين وغيرهم الذين يعملون خلال بنية أساسية هزيلة وأسواق قاصرة-.وبصفة خاصة حين يتوقعون أن هذه التغيرات دائمة وليست ذبذبات مؤقتة،وبصفة أخص في البلدان التي تكون الزراعة أكثر اتجاهاً إلى التجارة.

(*) يجب عدم الخلط بين الرفاهية الاقتصادية والمستوى المعيشة والسعادة فهناك فرق شاسع بين هذه المصطلحات.

(1) انظر:البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٦٨ص٨٨،آجاي تشبير زيادة الإنتاج الزراعي:الأسعار والعوامل غير السعرية.(التمويل والتنمية يونيو١٩٨٨ص٤٤-٧٤

ويوضح الجدول رقم(٧١)عينة لعديد من التقييمات لاستجابات العـــرض بالنســبة لمحصولات فرادى

جدول رقم (٧١)مدى استجابة بعض المحـــاصيل للتغـــير في أســـعارها في الـــدول النامية(التغير كنسبة مئوية من الناتج مع زيادة ١٠ بالمائة في السعر)).

المحصول	أفريقيا		بلدان نامية أخرى	
	الفترة القصيرة	الفترة الطويلة	الفترة القصيرة	الفترة الطويلة
القمح	٣,١	٦,٥	١,٠	١٠,٠
الذرة	٢,٣	٢٤,٣	١,٠	٣,٠
السورغوم	١,٠	٧,٠	١,٠	٣,٦
الفول السوداني	٢,٤	١٦,٢	١,٠	٤٠,٥
قطن	٢,٣	٦,٧	١,٠	١٦,٢
تبغ	٤,٨	٨,٢	٠,٥	١٠,٠
كاكاو	١,٥	١٨,٠	١,٢	٩,٥
بن	١,٤	١٥,٠	٠,٨	١٠,٠
مطاط	١,٤	٩,٤	٠,٤	٤,٠
زيت النخيل	٢,٠	٨,١		٠٠

المصدر:البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص٨٩.

وقلما يوجد اليوم حكومات تترك الأسعار الزراعية لكي تتحدد عن طريـــق تفـــاعل قوى العرض والطلب.[١]ولكن كثيراً ما أدت التدخلات الحكومية إلى تشـــويه الأســـعار النسبية،بإرسالها إشارات اقتصادية غير صحيحة إلى المنتجين.[٢]وكما قال جين جونســـون: ((يوجد عدم توازن اقتصادي مفسد في الزراعة العالمية،فالأقطار المرتفعة الدخل ترفع مـــن قيمة الزراعة بمعنى أنها تبقي الأسعار الزراعية عالية بصورة اصطناعية))[٣].أمـــا الأقطـــار النامية فقد أبقت أسعار المنتجات الزراعية الحقيقية أدنى مما كان يمكن أن تكون عليـــه في ظل الأسواق الحرة.

ومن أبرز الصعوبات المستمرة التي تواجه المخططين والسياسيين في البلدان النامية هـــي التناقض حول أسعار الزراعية الملائمة بين المستهلكين الحضريين والمنتجين الريفيين[٤].

---

(١) مالكولم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٧٩٤

(٢) وآرين س بوم وآخرون،الاستثمار في التنمية:دروس من خبرة البنك الدولي(مركز الاهرام لترجمة والنشر القاهرة، ١٩٩٤)رقم الطبعة (بدون)ص١١٣.

(٣) أفريت هاجن،مرجع سابق ص١٣١.

(٤) مالكوم جيلز وآخرون،مرجع سابق ص٧٩٥-٧٩٦.

إن المزارعين في الأقطار النامية رغم أعدادهم الكبيرة فإن نفوذهم السياسي أقل من نفوذ نظرائهم في الأقطار الصناعية،وزعماء هذه الأقطار يفضلون أن تبقى أسعار الأغذية منخفضة للمستهلكين في الحضر-لأنه كما هو معروف فإن الأغذية الأساسية تمثل في البلدان منخفضة الدخل حصة من مصروفات المستهلكين أكبر كثيراً من البلدان مرتفعة الدخل،ومن ثم فإن لها أثراً ملموساً على الأجور الحقيقية-لأنهم أفضل تعليمياً،وأعلى صوتا،وأكثر تنظيماً لممارسة الضغط على السياسيين. وينتج عن ذلك تحويلات كبيرة ومستمرة للدخل من المنتجين في الريف إلى المستهلكين في الحضر[1].

ولكي تبقى أسعار الأغذية منخفضة في المدن كثيراً ما يحاول زعماء الأقطار النامية تدبير الغذاء بأسعار أقل من أسعار السوق العالمي،لذا أنشئت وكالات ومجالس التسويق لهذا الغرض[*]،وكان لها في أغلب الأحيان سلطات احتكارية قانونية واسعة لضمان ألا يبيع الفلاحون منتجاتهم في السوق الحرة، ولكن تتولى هذه الوكالة الحكومية شراءها بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق العالمي- وعن أسعار التي تبيعه بها-ثم تقوم بيعها بالمستهلكين المحليين أو تقوم تصديره إلى الخارج.ففي أحيانا كثيرة لا يحصل المزارعون إلا على نسبة ضئيلة (بين ٢٥-٥٠% غالباً) من قيمة السلع التي ينتجونها[٢].ولكن تحقيق الانضباط عملية صعبة بالنسبة للحاصلات الزراعية،حيث تؤدي عملية منع البيع في السوق الحرة إلى ظهور أسواق موازنة، ويكون الخاسر الرئيسي في النهاية هي الحكومة ذاتها لأن وكالات التسويق الحكومية في معظم البلدان النامية هي وكالات لجمع الضرائب من المزارعين من خلال دفع أسعار للمزارعين تقل كثيراً عن متوسط سعر البيع الذي يبيعه

---

(١) انظر:وارين س بوم وآخرون مرجع سابق ص١١٢.،بيتر هوبكرافت سياسات ومؤسسات تسويق الحبوب في أفريقيا (التمويل والتنمية مارس ١٩٨٧،)ص٢٧-٤٠،البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦أماكن مختلفة

(*) جاء في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٠٣ ما يلي: ((أنشئت المؤسسات الحكومية للزراعة في كثير من البلدان أثناء العصر الاستعماري لتنظيم صغار المنتجين وحماية المزارعين الأوربيين من المنافسة)).

(٢) البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم١٩٩١.ص٩٦

به[*]وبعد ذلك يتم تحويل جانب كبير من هذه الضريبة إلى الحكومة لتمثل في كثير من الحالات نسبة كبيرة من الارادات الحكومية.[1]

فعلى سبيل المثال منيت سيراليون بخسائر فادحة في النقد الأجنبي بسبب تهريب صادراتها من البن والكاكاو وجوز الهند والأرز عن طريق جارتها ليبيريا.[2]

وفي بعض البلدان كما يقول هوبكرافت:((يتعرض تجار المنتجات الزراعية لمضايقات مستمرة من السلطات ويصبح وضعهم تقريباً هو وضع مروجي المخدرات غير الشرعيين في معظم البلدان،وتنصب لهم الحواجز والفخاخ،ويتعرضون للمصادرات والغرامات والحبس أو ما هو أسوء ويشترك مجالا تجارة-الأغذية والمخدرات-في صفة أخرى كذلك هي أن منفذي اللوائح كثيراً ما يصبحون من كبار المستفيدين من التجارة،ومن ثم فإنهم يمانعون في إنهائها أو إنهاء اللوائح التي تبقى عليها)).[3]

وعندما يتجاوز الضغط على الهامش المتاح للمنتجين الحد المحتمل،تلجأ الحكومات إلى تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين على حساب عجز في الميزانية الحكومية. وعلى حين قد يبدو ذلك قدر من العدالة، فإنه في الواقع ربما يزيد الأمور تعقيداً،لأن آثار الأسعار المنخفضة للناتج الزراعي لا يتم عادة تعويضها بأوجه الدعم التي توفرها الحكومات كثيرة على الائتمان والمدخلات الزراعية الحديثة، بل تفيد أوجه الدعم هذه الفلاحين الكبار والموسرين أكثر مما تفيد صغار وفقراء الفلاحين.[4]وكان من النتائج السياسات السعرية غير الملائمة ما يلي:-

أ-أدى تحديد أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية إلى انخفاض دخول المزارعين في الريف مما اضطر نسبة كبير منهم إلى الهجرة إلى المدن أو إلى الخارج.

ب-إن تحديد أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية قد يؤدي إلى عرقلة الهدف المعلن لدى كثير من الأقطار النامية وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء فكثير من هذه

(*) لضرب أمثلة حول هذا الموضوع أنظر:البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦أماكن مختلفة بيتر هوبكرافت مرجع سابق ص٣٨-٣٩.

(1) انظر:البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص١٠٣-٥.

(2) المرجع ذاته ص٩٢

(3) بيتر هوبكرافت،مرجع سابق ص٣٩.

(4) وارين س بوم وآخرون مرجع سابق ص١١٤-٥.،البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦،أماكن مختلفة.

الدول مع أنها تعلن الاكتفاء الذاتي بوصفه هدفاً هاماً، ولكنها في نفس الوقت تفرض ضرائب باهظة على المزارعين، وتقدم دعماً للمستهلكين، وتزيد من الاعتماد على الأغذية المستوردة. ومن المرجح بالنسبة لكثير من هذه الدول أن تحقق الاكتفاء الذاتي أكثر مما حققته حتى الآن لو طبقت سياسة سعرية صحيحة.[1]

ج-إن تحديد أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية يؤدي قلب معدلات التبادل التجاري بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة،ومن ثم نقل الموارد خارج قطاع الزراعة بتخفيض ربحيتها بالمقارنة القطاع الصناعي.

د-أدت سياسة تحديد أسعار منخفضة لبعض المنتجات الزراعية وترك البعض الآخر تتحدد بالسوق الحر، إلى اختلاف الأرباح المقارنة داخل القطاع الزراعي نفسه مما أدى إلى تحول المزارعين إلى زراعة المنتجاة الزراعية التي ترتفع أرباحها.وكان لهذا التحول آثار سلبية كبيرة أبرزها تحويل الحبوب من غذاء للإنسان إلى غذاء للحيوان.لذا يحق لأبناء الأقطار النامية أن يرفعوا شعار((الضأن يأكل الإنسان))الذي رفعه الفلاحون الإنجليز في القرن السابع عشر عندما سيجت الأراضي المشاع لتستخدم الرعي الخاص.

هـ-إن تحديد أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية قد تؤدي إلى فقدان الفلاحين الحافز على العناية بأرضهم واستخدام الابتكارات التكنولوجية المناسبة. وبالإضافة إلى الآثار السلبية للسياسات السعرية الزراعية المتبعة في البلدان النامية،على الإنتاج الزراعي،فإن سياسات سعر الصرف التي اتبعتها هذه الدول لها أيضاً آثارها المضرة على الإنتاج الزراعي ولا يمكن تقويم آثار سياسة سعرية بمعزل عن حركات سعر الصرف الحقيقي.[2]إن معظم الأقطار النامية تلجأ إلى تقويم عملتها المحلية بأكثر من قيمتها التوازنية (انظر جدول رقم(٧٢)).وقد أثبتت كثير من الدراسات التي قام بها خبراء البنك الدولي وغيرهم أن انخفاض الشديد في أسعار الصرف الرسمية،في كثير من الأقطار النامية ترتب عليه كثير من الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي في هذه الدول[3].وعلى سبيل المثال يذكر

---

(1) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص١٠٠.

(2) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص٨٧.

(3) أحمد محمد مندور وأحمد رمضان تقي الله،المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة (مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،١٩٩٦)رقم الطبعة (بدون))ص٣٣٧

تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٨٦ بأن((انخفاضاً مقداره ١%في سعر الصرف الحقيقي في المتوسط يؤدي إلى خفض الصادرات الزراعية بحوالي ٦و.-٨,٠%في جميع البلدان النامية، وبأكثر من واحد بالمائة في أفريقيا جنوب الصحراء[١].

وسعر الصرف المختل البعيد عن أسعار التوازنية يقلل الأثمان التي يحصل عليها المزارعون مقابل الحاصلات المصدرة-إذ أن تقويم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية هو بمثابة فرض ضريبة ضمنية على الصادرات الزراعية،وفي الوقت نفسه تجعل هذه السياسة استيراد المنتجات الزراعية أمراً أقل تكلفة،ومن ثم يؤدي إلى انخفاض دخول المزارعين وتحول معدلات التبادل الداخلي في غير صالح القطاع الزراعي.

وفي بعض الحالات،عندما اجتمعت كل من الضرائب الصريحة والضرائب الضمنية على القطاع الزراعي في البلدان النامية،انخفضت الصادرات إلى حد أضعف قاعدة الإيرادات الحكومية،فالمثل الشعبي القائل"بألاّ تذبح الاوزة التي تبيض ذهباً"هو مثل صحيح من الناحية الاقتصادية[٢].

جدول رقم (٧٢)نسبة زيادة في تقويم العملة الوطنية في بلدان أفريقية مختارة.(١٩٦٩-١٩٧٠=١٠٠)

البلد	الفترة١٩٧٣-١٩٧٥		الفترة١٩٧٨-١٩٨٠		الفترة١٩٨١-١٩٨٣	
	سعر الصرف الحقيقي	نسبة زيادة الحقيقية في تقويم العملة الوطنية	سعر الصرف الحقيقي	نسبة زيادة الحقيقية في تقويم العملة الوطنية	سعر الصرف الحقيقي	نسبة زيادة الحقيقية في تقويم العملة الوطنية
الكاميرون	٧٥	٢٥	٥٨	٤٢	٨٠	٢٠
ساحل العاج	٨١	١٩	٥٦	٤٤	٧٤	٢٦
أثيوبيا	٩٣	٧	٦٤	٣٦	٦٧	٣٣
غانا	٨٩	١١	٢٣	٧٧	٨	٩٢
كينيا	٨٨	١٢	٦٩	٣١	٨٦	١٤
مالوي	٩٤	٠٦	٨٥	١٥	٩٤	٠٦
مالي	٦٨	٣٢	٥٠	٥٠	٦٦	٣٤
النيجر	٨٠	٢٠	٥٦	٤٤	٧٤	٢٦
نيجيريا	٧٦	٢٤	٤٣	٥٧	٤١	٥٩
السنغال	٧١	٢٩	٦٠	٤٠	٨٥	١٥
سيراليون	١٠٠	صفر	٩٠	١٠	٧٣	٢٧
السودان	٧٦	٢٤	٥٨	٤٢	٧٤	٧٦
تانزانيا	٨٥	١٥	٦٩	٣١	٥١	٤٩

(١) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص٩٠.

(٢) وارين س بوم وآخرون ،مرجع سابق ص١١٥.

زامبيا	٩٠	١٠	٧٩	٢١	٨٦	١٤
دول إفريقيا جنوب الصحراء	٨٤	١٦	٦٢	٣٨	٦٩	٣١

المصدر:البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص٨٨.

وبالرغم من أن حكومات البلدان النامية تستطيع أن تؤثر على الأسعار المحلية فإنها لا تستطيع أن تؤثر إلا قليلاً ،أولا تؤثر على الإطلاق في الأسعار الدولية.وتتحدد هذه الأسعار في معظم الأحيان عند مستوى منخفض بشكل مصطنع نتيجة الإنتاج الضخم الذي ينتجه مزارعون يحصلون على دعم خلف أسوار الحماية في البلدان الصناعية.

وتلعب سياسة الاستيراد والتصدير دوراً هاماً في تحديد ربحية الإنتاج الزراعي. ومن ثم في تشجيع أو تثبيط الإنتاج الزراعي.فالسماح باستيراد السلع الزراعية من بلدان تقدم دعماً للصادرات، يثبط الإنتاج المحلي،ويؤدي إلى خروج كثير من المنتجين المحليين من حلبة الإنتاج. كما أن سياسة دعم الصادرات التي تمارسه البلدان المتقدمة تجعل من الصعب على المنتجين المحلين تسويق محاصيلهم المشابهة في الأسواق تتنافس فيها مع هذه الصادرات المدعومة وقد استبعد قطاع الزراعة من أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الغات GATT"إلا أنه بعد مرور أكثر من أربعة عقود على قيام الغات هيأت جولة أورجواي أول فرصة لضم هذا القطاع في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف.وتعتبر الاتفاقية الزراعية أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO) التي حلت محل"الغات"ابتداءً من يناير ١٩٩٥.

وتتضمن اتفاقية جولة أورجواي على بنود تنص على خفض دعم الصادرات والإنتاج الزراعي والتعريفات الجمركية على واردات السلع الزراعية،وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية واضحة ومحددة كما وضعت الاتفاقية بعض الاستثناءات للدول النامية من الشروط العامة التي تخضع لها الدول المتقدمة.وبالرغم من هذه الاستثناءات إلا أنه يتوقع معظم الخبراء أن يكون لتطبيق الاتفاقية أثر سلبي على الدول النامية على الأقل في الأجل القصير وبالذات تلك الدول التي تمثل وارداتها من السلع الغذائية نسبة عالية من احتياجاتها الغذائية.

وعملية تحرير التجارة الزراعية تفرض على الأقطار النامية أن تأخذ في الحسبان الحاجة لتقديم التشجيع المستمر والحوافز وذلك لتحديث القطاع الزراعي فيها خلال فترة زمنية محددة.[1]

من كل ما سبق يتضح لنا ضرورة إعادة النظر في السياسات السعرية المتحيزة ضد المنتجين ولصالح المستهلكين من سكان المدن وإحلال محلها سياسة سعرية لدعم المنتجات الزراعية وذلك لمساعدة المنتجين وحفزهم على زيادة الاستثمار والإنتاج الذي سيخدم المستهلكين في نهاية المطاف.

ثالثاً:سياسة التسويق الزراعي:-

تقوم العملية التسويقية دوراً بارزاً في خدمة المنتجين والمستهلكين على حد سواء إذ أن التسويق يضفي على المنتجات التي تمر خلال قنواته قيمة اقتصادية إضافية من خلال الوظائف التي تتضمن عليها العملية التسويقية وفي الواقع فإنه لا يوجد أي بقعة من هذا العالم اليوم زراعة الكفاف-إذا كانت قد وجدت أصلاً إلا في خيال دارسين -.لذا فإن عملية التسويق الزراعي تنطوي أهمية كبيرة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص العامة للزراعة. ومن أهم تلك الخصائص.[*]

١-موسمية الإنتاج الزراعي.

٢-عدم القدرة على التنبؤ بالإنتاج الزراعي.

٣-كبر نسبة رأس مال الثابت في الزراعة.

٤-انخفاض مرونة الطلب على المنتجات الزراعية.

٥-صعوبة تحديد تكاليف الإنتاج وبالذات التكاليف المتغيرة.

٦-الأرض عامل مهم في الإنتاج الزراعي.

٧-معظم المنتجات الزراعية سريعة العطب.

---

[1] يوليوس نيريري،التحدي أمام الجنوب تقرير لجنة الجنوب ترجمة عطا عبد الوهاب (مركز دراسات الوحدة العربية ط.الأولى ،١٩٩٠)ص٢٩٤.

[*] حول هذه الخصائص انظر:أي مرجع في الاقتصاد الزراعي

وترتبط التنمية الزراعية ارتباطاً وثيقاً باتساع نطاق السوق السلع الزراعية،ولهذا السوق بالتالي تأثير كبير على الإنتاجية الزراعية.كما أن الإفتقار إلى فرص التسويق يشكل عائقاً سلبياً مثبطاً لعزيمة المزارعين.

وتتفاوت سياسات التسويق الزراعية المتبعة من دولة لأخرى،وقد تظهر هذه السياسات بشكل واضح المعالم ومحدد الأهداف في بعض الدول وقد تنعدم في دولة أخرى.[1]

ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة التسويقية تتمثل في توجيه المنتجين نحو فرص الإنتاج الأكثر دخلاً،وتشجيع الابتكارات، وتوفير المعلومات،وتسهيل فرص وصول المنتجين-وخاصة صغارهم-إلى الأسواق في ظل توسيع قاعدة المنافسة والحد من الاحتكارات سواء من قبل الدولة أو القطاع الخاص.وتعد السياسات التسويقية في الأقطار النامية من أكثر السياسات حاجة إلى تطوير في ظل تدني الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية.

وجدير بالذكر أن صغار المزارعين على وجه الخصوص يواجهون صعوبات بالغة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم.فهم بسبب إمكانياتهم المحدودة يجدون من الصعب عليهم الاحتفاظ بمحاصيلهم بعض الوقت للاستفادة من تطور مواتٍ في الأسعار،ويكونون مرغمين على بيعها بعد الحصاد مباشرة في وقت تكون فيه الأسعار أدنى مستوياتها،كما أنهم بسبب افتقادهم إلى وسائل النقل يعجزون عن بيع منتجاتهم مباشرة في أقرب مدينة – وبصفة خاصة أثناء موسم الأمطار-حيث تكون الأسعار بوجه عام أعلى.وبدلاً من ذلك يتعين عليهم استخدام خدمات الوسطاء الباهظة التكلفة. وبحجة أن القطاع الخاص غير كفء لتولي مهمة التسويق،وبحجة التغلب على مشكلة الاستغلال الذي يمارسه عدد صغير من التجار والوسطاء،قامت كثير من حكومات الأقطار النامية بإنشاء وكالات للتسويق الزراعي تابعة للقطاع العام.وفي مسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو) تبين أنه كان هناك أكثر من ١٠٠ من تلك الوكالات في الأقطار النامية في عام١٩٨١[2].وقد عقدت دراسات مختلفة مقارنة بين كفاءة التسويق عن طريق القطاع

---

[1] كمال توفيق الحطاب،مرجع سابق ص٢٤٧.

[2] وارين .س.بوم وآخرون،مرجع سابق ص١١٩.

الخاص والتسويق عن الطريق القطاع العام.وقد أوضحت هذه الدراسات أن هيآت التسويق شبه الحكومية أصبحت في غيبة الضغوط التنافسية غير ذات كفاءة نسبياً،وأرضاً خصبة للتدخل السياسي والمحاباة والفساد والرشوة،كما أكدت هذه الدراسات أن مهمة التسويق يمكن أن يؤدي على نحو أفضل من قبل القطاع الخاص المتنافس(1).

ومن المهام الرئيسية التي ينبغي أن تضطلع بها الدولة تطوير البنية التسويقية خاصة الطرق.وأن تقدم الحوافز للقطاع الخاص ليقوم على أهم الوظائف التسويقية كتطوير عناصر البنية الأساسية ووسائل النقل والمخازن والفرز والتدريج والتعبئة والتغليف.وأن تشجع في تكوين مجالس التسويق أو جمعيات واتحادات التسويق التعاوني،(*)والتي تتشكل وتدار من قبل المنتجين أنفسهم،والتي تعمل على أسس تجارية بحتة مع توفر قدر من تنظيم والإشراف الحكومي الذي يسهل عمل هذه المؤسسات غير الحكومية،ويوفر لها المعلومات عن الأسعار والكميات والأسواق والاتجاهات السعرية المتوقعة ليساعدها في اتخاذ القرارات التسويقية الملائمة في الأوقات المناسبة.

رابعاً:سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي:-

إن الهدف الرئيسي للاستثمار في الزراعة هو زيادة معدل نمو كل من الإنتاج والدخل في هذا القطاع. وعلى هذا يصح القول بأنه للحصول على معدل مرتفع للنمو في القطاع الزراعي، يقتضي أن يكون معدل الاستثمار مرتفعاً.وتشكل المسألة عدم توجيه استثمارات كافية إلى قطاع الزراعة من أبرز الصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية.وعند محاولة تفسير سوء أداء هذا القطاع في الأقطار النامية فإن من أهم التفسيرات التي تفرض نفسها على الباحث،ضآلة حجم الأموال المقدمة لهذا القطاع، سواء من الحكومات المحلية،أو من مستثمري القطاع الخاص أو من الهيئات المانحة للمعونة جميعاً.فبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية إلا أن الاستثمار الزراعي الفعلي لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى،إذ خصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لقطاعات

---

(1) انظر:البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ص١٠٧ وما بعدها

-وارين س بوم وآخرون مرجع سابق ص١١٩

-مالكوم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٧٩٤

(*)وذلك انطلاقاً من الحقيقة القائلة بأن المزارعين يصبحون أقوى عندما يتحدون.

التجارة والمقاولات والخدمات والصناعة.وعلى سبيل المثال بالنسبة لمجموعة الدول العربية فإن الاستثمارات الزراعية قد قدرت بنحو٩,٣%من إجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦.كما يتضح من الجدول رقم(٧٣)ولم يتجاوز نسبة الاستثمار في هذا القطاع إلى الناتج المحلي ٥%في كثير من الأقطار النامية.وهذا دليل واضح على عدم اهتمام السلطات في هذا القطاع.

جدول رقم(٧٣)الاستثمارات العربية موزعة على القطاعات الاقتصادية (أسعار جارية)مليار دولار أمريكي.

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٦
الاستثمارات الكلية	٥٦/-	٢٨٣/٦	٦٨٣/٥
الزراعة	٧/٨	٢٥/٧	٢٦/٨
الصناعة	١١/٩	٦٤/-	١٤٠/٤
النقل والمواصلات	١٢/١	٤٦/-	٩٤/٣
التشييد	٨/١	٢٧/-	٩٠/-

المصدر:سالم توفيق النجفي إشكالية الزراعة العربية ،مرجع سابق ص١٢٨ نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد١٩٨٦.

أيضاً بالنسبة لمجموعة الدول العربية نجد أن قيمة الاستثمارات العربية البينية بلغت خلال النصف الأول من عقد التسعينات ٢٨٤٠,٢مليون دولار،جاء قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في آخر قائمة الاستثمارات بنسبة ٢,٣٥%من جملة الاستثمارات،في حين احتل قطاع الصناعة المركز الأول مستأثراً بما نسبته ٤٠%من جملة الاستثمارات تلاه قطاع التجارة والمقاولات والخدمات نسبة ٣٣,٩%،في حين استحوذ القطاع المالي والمصرفي على ما نسبته ١٩,٥%

جدول رقم(٧٥)التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤

القطاع	مجموع الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤(بالمليون دولار)	النصيب النسبي %
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري	٥٨,١٧٨	٢,٣٥
الصناعة	٩٢٢,٦٨٦	٤٠,٠٢
المال والمصارف	٤٨٥,٩١٩	١٩,٥٩
التجارة والمقاولات	٨٤٢,٤٢١	٤,٠٧
السياحة والعقارات	١٠١,٠٤٧	٣٣,٩٧
المجموع	٢٤٨٠,٢	١٠٠

المصدر:سعيد عبد الخالق محمود،الاستثمار العربي في الاقتصاد العربي(شئون عربية ع (٨٩)مارس ١٩٩٧)ص١٤٦.

ويعود السبب الجوهري لانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات إلى عنصر مهم وهو الاعتقاد السائد بان العائد على رأس المال في القطاع الزراعي يعد أقل من فرصته البديلة في القطاعات الأخرى.كما يواجه الاستثمار في القطاع الزراعة في معظم البلدان النامية العديد من المعوقات التي تحول دون تشجيع المستثمرين، ورفع كفاءة الاستثمار، أهمها تعدد القوانين والتشريعات الاستثمارية والتغير المستمر والمفاجئ فيها،وتعدد الجهات المشرفة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

جدول رقم(٧٥)يوضح لنا جملة قروض مؤسسات التنمية العربية للدول العربية ونصيب الزراعة منها حتى عام١٩٨٧.

الدولة	الفترة الزمنية	جملة القروض	قروض الزراعة والثروة الحيوانية	
الأردن	٦٢-١٩٨٧	١٧٥٥,٤٨	١٧٣,٨٠	٩,٩٠
الإمارات	١٩٨٧,٧٨	٣٠,١٣	–	–
البحرين	١٩٨٧,٧٤	٢٦٥,٦٥	–	–
تونس	١٩٨٧,٦٣	١٤٥٢,٥٤	٤٢٥,٦٠	٢٩,٣٠
الجزائر	١٩٨٧,٦٣	١١٣٢,٥٢	١٣٧,٠٤	١٢,١٠
جيبوتي	١٩٨٧,٨٠	١٥٤,٣٧	٨,٩٦	٥,٨٠
السودان	١٩٨٧,٦٢	١٠٨١,٠٢	٢٣٩,٩٩	٢٢٠٢٠
سوريا	١٩٨٧,٦٩	٨١٩,٠٤	٩٥,٠١	١١,٦٠
الصومال	١٩٨٧,٧٥	٤٨٥,١٢	١٧٤,٦٥	٣٦,٠٠
العراق	١٩٨٧,٧١	٣٣١,٢٣	١٦١,٦٤	٤٨,٨٠
عمان	١٩٨٧	٥٧٩,٤٩	١٠,٤٣	١,٨٠
فلسطين	١٩٨٧,٧٥	٩,٨٤	٩,٨٤	١٠٠,٠٠
لبنان	١٩٨٧,٦٦	١٠١,٤٩	–	–
ليبيا	١٩٨٧	٨٤,٤٢	–	–
مصر	١٩٨٧,٦٤	٨٠٧	٥٠,٠٨	٦,٢٠
المغرب	١٩٨٧,٦٦	١٥٣١,٣٠	٦٤٩,٢٨	٤٢,٤٠
موريتانيا	١٩٨٧,٧٥	٧٨٦,٧٩	١١٤,٨٨	١٤,٦٠
اليمن	١٩٨٧,٦٨	١٩٧٧,٧٢	٢٥٠,٢١	١٢,٦٥
المجموع	٦٢-١٩٨٧	١٣٣٤٩,٨٩	٢٥٠١,٤١	١٨,٧٤

المصدر:جامعة الدول العربية،المنظمة العربية لتنمية الزراعية،الخرطوم.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد رقم(١٣)ديسمبر ١٩٩٣ص١٧٦

وفيما بين السنة المالية ١٩٤٨ والسنة المالية ١٩٦٠ كانت ٥٦% من مجمل الاستثمارات البنك الدولي موجهة للزراعة.[١] إلا أنه في عام ١٩٦٣ قرر البنك الدولي، بتشجيع من الولايات المتحدة، زيادة دعم للزراعة.[٢] ونتيجة لذلك ارتفعت قروض البنك للزراعة إلى ١٢% خلال الفترة ٦١-١٩٦٥، ثم إلى ٢٤% من مجمل قروضه خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤.[٣]

جدول رقم(٧٦) جملة قروض البنك الدولي وهيئة الدولية للدول العربية ونصيب الزراعة منها ١٩٥٠-١٩٨٤ (بالمليون دولار)

الدولة	جملة القروض	قروض زراعية	
الأردن	٤٣٦,١٠	١٣,٥٠	٣,١٠
سوريا	٥٨٣,٠٠	١٤٢,٥٠	٢٤,٤٤
العراق	١٥٦,٢٠	٩٢,٨٠	٥٩,٤١
لبنان	١١٦,٦٠	-	-
اليمن ج	١٧٠.٥٠	٥٠,٣٠	٢٩,٥٠
اليمن ش	٣٩٤,٧٥	١٥٠,٢٠	٣٨,٠٥
عمان	٧٦,٩٠	-	-
تونس	١٤٢١,٤٥	٣٣٢,٢٠	٢٣,٣٧
الجزائر	١٦١٩,٠٠	١٦,٠٠	٠,٩٩
مصر	٣٤٦٨,١٨	٢٢٧,٥٠	٦,٥٦
المغرب	٢٥٦١,١٠	٢٤٩,٠٠	٢١,٤٤
جيبوتي	١٥,٤٠	-	-
السودان	١٠٣٨,٨٥	٥٥٧,٩٥	٥٣,٧١
الصومال	٢٢٦,٨٠	٦٤,٠٠	٢٨,٢٢
موريتانيا	٢١٢,٨٥	٢٧,١٥	١٢,٧٦
المجموع	١٢٤٩٧,٧٣	٢٢٢٣,١٠	١٧,٧٦

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد رقم (٦) ديسمبر ١٩٨٦ ص١٥٩

ومما يؤخذ على البنك الدولي أن معظم قروضه تذهب إلى متوسطي الزرّاع وكبارهم[٤]. وبصفة خاصة مشاريع تربية الماشية التي تهدف تزويد السوق الغنية في أمريكا الشمالية بلحوم البقر المستخدمة في صناعة الهامبورجر[٥]. ففي عام ١٩٧٥، أعلن البنك أن

(١) البنك الدولي التنمية الريفية: ورقة عمل قطاعية مرجع سابق ص٧٠.

(٢) شيريل بيار، البنك الدولي دراسة نقدية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع (سيناء للنشر، ط.الأولى ١٩٩٤) ص٢٢٢

(٣) البنك الدولي، التنمية الريفية ورقة عمل قطاعية مرجع سابق ص٧٠.

(٤) انظر: فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتر مرجع سابق ص٤٠٢ وما بعدها شيريل بيار. مرجع سابق ص٢٢١ وما بعدها.

(٥) انظر: شيريل بيار. مرجع سابق ص٢٥-٧ فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليتر مرجع سابق ص٤١٤

((قروض الماشية تشكل حوالي ثلث كل مشروعات القروض الزراعية وأكثر من ٧٠ في المائة من قيمتها لأمريكا اللاتينية))[١].وفي عام ١٩٧٨ذهب أكبر قرض متفرد للتنمية الزراعية والريفية إلى مشروع لإنتاج الماشية في المكسيك وكانت قيمته ٢٠٠مليون دولار[٢].

ومن الجدير بالذكر أن نصيب الزراعة من الاستثمارات رغم صغره فإنه اخذ في التناقص في أغلب الأقطار النامية.فخلال الخطة الخمسية الأولى في مصر(١٩٦٠-١٩٦٥)كانت الاستثمارات الوجهة إلى قطاع الزراعة هي١٤%من جملة الاستثمارات،انخفضت إلى ١٢%خلال الفترة ١٩٧١/٦٦،ثم انخفض هذا النصيب إلى ٩% خلال الفترة ١٩٧٦/٧٢،وفي الفترة ١٩٨٢/٧٧ انخفض هذا النصيب إلى ٨%[٣]انظر جدول رقم(٧٧).

علماً بأنه يوجد فروقات شاسعة بين ما هو وارد في الخطة وما هو منفذ.

جدول رقم(٧٧)الاستثمارات الزراعية في خطط التنمية العربية خلال العقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات.

القطر	الاستثمارات الزراعية ١٩٧٠-١٩٧٥		الاستثمارات الزراعية ١٩٧٦-١٩٨٠		الاستثمارات الزراعية ١٩٨١-١٩٨٥	
	مليون دولار (أمريكي)	(نسبة مئوية)	مليون دولار (أمريكي)	(نسبة مئوية)	مليون دولار (أمريكي)	(نسبة مئوية)
الإمارات العربية المتحدة	١٦٤	٦,٦	١٩١	٤,١	–	–
السعودية	٥٦٣	٦,١	١٣٣٢	١,٥	٢١٦٦٩	١٠,٢
قطر	–	–		–	–	–
الكويت	٢٢	٠,٨	١٣٣	٠,٦	٢١١	٠,٧
ليبيا	٩٩٣	١٣,٦	٣٠٧٤	١١,٦	٨١٤١	١٤,٢
الجزائر	٨٣٨	١٤,٩	٢٨٧١	١٠,٨	١٢٢٧٤	١١,٧
العراق	١٠٢٩	٢٢,٨	٦٤٢٥	١٧,٢	–	–
الأردن	٤٠	٧,٣	١٢١	٥,٢	٧١٩	٧,١
البحرين	–	–	–	–	٩١	٣,١
تونس	٤٢٣	١٤,٩	١١٦٥	١١,٩	٢١٧٠	١٣,٥
سوريا	٦٦٠	٣١,٥	٣٣٢٨	٢٣,٨	٤٣٨٢	١٦,٩
عمان	٢٣	١,٨	١٦٥	٤,٢	٣٨٦	٣,١
لبنان	٨٦	١٥,١	٢٢٥	٦.٦	–	–
مصر	١٠٠٤	١٢,٩	٢٢١٠	٨,٤	٥٧٠٧	١٢,١

(١) مورلابيه وجوزيف كوليتز.مرجع سابق ص٤١٤

(٢) المرجع ذاته ونفس الصفحة.

(٣) محمد محروس إسماعيل،المشكلة الاقتصادية المصرية(دار الجامعات المصرية-إسكندرية رقم الطبعة (بدون)تاريخ الطبع(بدون)جدول رقم (٣)ص٧٦.

المغرب	١٢٨٠	٢٣,٢	١٤٣٥	١٦,٢٠	٣٧٩٦	١٧,٧
جيبوتي	–	–	–	–	١٥	٥,٠٨
السودان	٥٢٣	٢,١	٢٠٥٣	٢٦,٧	٣٦٥٥	٢٤,٣
الصومال	٣١	٢٢,١	٢٢٥	٣٦,٦	٤٨١	٣٢,٧
موريتانيا	٢٤	١٤,١	١٣٣	١٤,٣	٤٤٠	٢٧,٦
اليمن العربية	٩٥	٢٥,٤	٥٦٩	١٤,١	٩٨٤	١٥,٧
اليمن الديمقراطية	٢٨	٢٦,٦	٨٠	٣٦,٦	٢,٣	١٧,١
المجموع الكلي	٧٨٢٦	١٣,٨	٢٥٧١٥	٩,٠٦	٦٥١٢٣,٣	٩,١

المصدر:سالم توفيق النجفي،إشكالية الزراعة العربية مرجع سابق ص١٠١

وبالفعل،حيث أن معدل التنفيذ الفعلي للاستثمارات المخططة للزراعة لا يتعدى نحو٥٠% في المتوسط العام في معظم الأحيان.فعلى سبيل المثال فإن معدل تنفيذ هذه الاستثمارات لم يتجاوز ٥٤% في مجموعة الدول العربية خلال الفترة ٨١-١٩٨٦،فلم يتجاوز التنفيذ الفعلي للاستثمارات الزراعية ٢٩,٨% في السودان ٥٢,٧% في موريتانيا،٥٢,٧ % في ليبيا[١].

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات يتجه إلى مشروعات التوسع الأفقي مثل مشروعات الري ومشروعات الصرف،وأن القليل من الاستثمارات يوجه إلى مشروعات التوسع الرأسي مثل البحوث والإرشاد الزراعي،حتى كادت أن تتوقف هذه الخدمات تماما في بعض الأقطار.فخلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٥كانت ٧٩%من جميع استثمارات البنك الدولي،في الزراعة مركزة في الري،وخلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٠كانت النسبة المخصصة للري هي ٤٨%[٢].

والتمويل ضروري لتنمية الزراعية[*].وبوجه عام يتميز قطاع الزراعة بمستوى منخفض من المديونية.فنسبة الديون إلى الأصول في القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة نادراً ما تصل إلى ٢٠ في المائة،والنسبة في البلدان النامية عادة أقل من ذلك بكثير[٣].

وهناك شواهد كثيرة تدل على أن صغار المزارعين يدخرون إذا قدمت لهم أوعية ومنافع ادخارية وإدارة هذه المدخرات هي أكبر التحديات المالية التي تواجه المزارعين[٤].

---

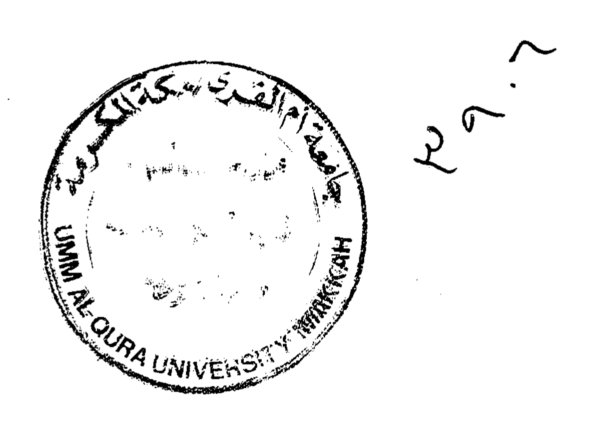
[١] جميل ظاهر،إبعاد استراتيجية الزراعة في الأقطار العربية في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي واتفاقية الجات.(شئون عربية ع(٩٢)ديسمبر ١٩٩٧)ص١٤٢.

[٢] البنك الدولي،التنمية الريفية:ورقة عمل قطاعية.مرجع سابق ص٧٠.

[*] لمزيد من التفاصيل من هذا الموضوع انظر:مبحث دور البنوك الإسلامية في التنمية الريفية.(من هذه الرسالة)

[٣] وارين س بوم وآخرون.مرجع سابق ص١٣٢.

ويستطيع كبار المزارعين الحصول على الائتمان من المصارف التجارية والمصارف الزراعية المتخصصة ومن مشاريع الائتمان الحكومية.ولكنه يصعب على صغار المزارعين الوصول إلى هذه المؤسسات.ويعتمدون بدرجة أكبر في الحصول على التمويل على مصادر الائتمان غير الرسمية،وأسعار الفائدة(*)على الائتمان غير الرسمي أعلى كثير من مؤسسات الائتمان الرسمية.كما يعاني هؤلاء المزارعون من شروط الإقراض وإجراءاتها المعقدة مما ينتج عن التأخير في الاستفادة من الائتمان في الأوقات المحددة.



(٤) المرجع ذاته ص١٢.

(*) سعر الفائدة في الإسلام هو عين الربا ولا يجوز التعامل به إلا عند الضرورة. والضرورة كما هو معروف تقدر بقدرها.